

دار الكتب والوثائق القومية
مركز تحقيق التراث

عقود الزواهر في الصرف

علاء الدين علي بن محمد القوشجي

دراسة وتحقيق

أ . د / أحمد عفيفي

أستاذ النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

(١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م)


عنقود الزواهر في الصرف
علاء الدين علي بن محمد القوشجي





علاء الدين علي بن محمد القوشجي

دراسة وتحقيق

أ.د/ أحمد عفيفي

أستاذ النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

(١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م)

الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
سمير غريب

عنقود الزواهر فى الصرف

(علاء الدين القوشجى)

اســـم المحقـق : أ. د/ أحمد عفيفى

الجهة المشرفة : مركز تحقيق التراث.

الطبعـــة الأولى : ٢٠٠١ م - ١٤٢١هـ.

جمـع وإخـــراج : مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠١/١٧٩٦

الترقيم الدولى : 5 - 0188 - 18 - 977

وقل رب زدني علما

صدق الله العظيم

إهـداء

إلى كل من يحمل الراية من أساتذتى وأصدقائى فى :

جمعية حماة اللغة العربية

يتقدمهم الرائد الإذاعى الكبير الأستاذ :

طاهر أبو زيد

واقفين جميعاً فى خندق واحد ضد أعدائها فى الداخل والخارج ، وضد مَنْ يتاجرون بها .

إلى هؤلاء الأساتذة والأصدقاء المناضلين أهدى هذا العمل المتواضع .

أحمد عفيفى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد الله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . . . أما بعد .

فإن المكتبة العربية ما زالت تحتاج إلى كتب يكون من مهمتها البحث فى بنية اللغة العربية ، فاللغة العربية فى تطورها ونموها وفى مراحلها الزمنية المختلفة تحتاج إلى رباط قوى يربط ما ضيها بحاضرها ، ومن هنا فإن اللغة فى مسيرتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بجذورها لا تنفك عنها ، ولابد أن نكون حريصين على ذلك ؛ لأن موكب الحضارة وتيار الزمن يجرفان معهما كثيرا من الأصول والأسس التى ينبغى أن تكون راسخة فى حقلنا اللغوى الآن .

ومن هنا قمت بتحقيق مخطوط مهم فى حقل التراث الصرفى ، هذا المخطوط هو «عنقود الزواهر فى نظام الجواهر» فى الصرف لمؤلفه على بن محمد القوشجى التركى الأصل .

وتأتى أهمية هذا الكتاب من عدة زوايا :

أولا : أنه ربط بين ثلاثة موضوعات لغوية ، وهى الوضع والاشتقاق والصرف ، بالترتيب حسب أهميتها لدراسة اللغة ، وهى فروع ثلاثة من العلوم اللغوية ، تجسدت لها دلالالتها الخاصة من ناحيتين :

الأولى : أنها هى الركيزة الأساسية التى تحكم مفردات اللغة وتقيد من الانطلاقات غير المقننة لمستخدمى اللغة .

الثانية : أنها - أيضا - هى المنطلق لتطوير مفردات اللغة وتطويعها ؛ لاستيعاب كثير من المعانى اللغوية التى تجلبها الحضارة الحديثة فى عالمنا اليوم .

ثانيا : ما يبرز أهمية هذا الكتاب أنه كتاب علمى يهم كل المتخصصين فى العربية بأسلوبه الواضح ، ومعانيه القريبة ، وتقسيماته الواضحة التى اعتمدت على عقل القوشجى الرياضى ، وخاصة إذا ظهر فى ثوبه الجديد مع التعليقات التى تزيل الإبهام ، وتفسر بعض الألفاظ التى يستغلق فهمها .

ثالثا : أنه كتاب يقدم لنا تصورًا واضحا عن الطريق الصحيح للبحث فى مفردات اللغة ، والغوص فى أعماقها ، بدءا بأصواتها وانتهاء بتقلباتها والتغيرات التى تطرأ عليها ، سواء من الناحية اللفظية أو المعنوية .

القسم الأول الدراسة : وجاءت فى فصلين :

الفصل الأول : عن عصر مؤلف كتاب «عنقود الزواهر» على القوشجى وحياته ، والفصل الثانى عرض ودراسة لكتاب العنقود .

أما الفصل الأول : فقد فسرت فيه كلمة «القوشجى» ، واتضح أن معناها «حافظ البازى» أى حفظ صقور السلطان كما فى لغة الأتراك ، وكان حفظ الصقور وظيفة فى بلاط «ألغ بك» ، يقوم بها والد المؤلف ، وكان أصله من أتراك ما وراء النهر كما يقرر ذلك المستشرق الروسى و . بارتولد .

وتعرفنا فى هذا الفصل على عصر القوشجى السياسى والعلمى ، وألقيت الضوء على حياة القوشجى من خلالهما ، وأوضحت علاقته بأمراء عصره وسلاطينه ، وظهر من خلال ذلك أن السياسة الإيجابية للحكام تجاه العلماء وتشجيعهم تكون سببا رئيسًا فى الازدهار العلمى ، وتبين أن القوشجى عاصر

دولتين ؛ الأولى : دولة تيمور لنك ، فى بلاد ما وراء النهر ، والثانية : الدولة العثمانية أثناء حكم السلطان محمد الثانى الفاتح ، وتتبعت رحلة القوشجى من بلاد ما وراء النهر حتى وصوله إلى القسطنطينية ، ولقائه بالسلطان محمد الثانى ، وظهر أن حياة القوشجى معه كانت ثراءً علميا متدفقا ، قدم خلالها ما يربو عن اثنين وعشرين كتابا فى العلوم الدينية واللغوية ، وفى علوم الفلك والحساب والتاريخ ، وكان سبب تعلق القوشجى بعلم الفلك تأثره بأستاذه ألغ بك ؛ الذى كان يؤثر العلوم ذات الأهمية العلمية على الدراسات النظرية .

وتناول البحث فى هذا الفصل مولد القوشجى ، وظهر أن زمانه لم يحدد ، وإن كان مكان مولده قد حدد بالتقريب وهو سمرقند ، وتتبعت أسرته التى اتضحت صورتها إلى حد ما من خلال جمع المتفرقات من هنا وهناك ، كذلك عرفت بأساتذته الذين أثروا فيه من قريب أو بعيد ، وأوضحت مكانة على القوشجى العلمية بين علماء عصره ، والحفاوة البالغة التى استقبل بها القوشجى على حدود الدولة العثمانية من قبَل السلطان محمد الثانى ، وعلماء القسطنطينية وأعيانها ، وتناولت تلاميذه وهم كثر ، فقد غطت شهرته الآفاق ، وبخاصة فى العلوم الرياضية والهيئة والموسيقى ، وكان السبب فى عقد هذا الفصل عدة أمور :

الأول : غموض اسم القوشجى .

الثانى : الإبهام الذى يحيط بحياته وعلاقاته بأساتذته وتلاميذه .

الثالث : الجهل بمؤلفاته وبمكانته العلمية .

الرابع : كثرة رحلاته وتنقلاته من بلاد ما وراء النهر إلى القسطنطينية .

الفصل الثانى : من الدارسة وهو عرض ودراسة لكتاب عنقود الزواهر ؛ وقسمت هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : التعريف بالكتاب ، ومنهج القوشجى فيه ، وكتاب العنقود عبارة عن خطبة ومقدمة وثلاثة عقود ، فالخطبة

تناول فيها على القوشجى سبب تأليفه للكتاب ، وهو تلبية لرغبة السلطان محمد الثانى ، وبين فيها طريقته فى التأليف ، وأنه بناه على الاستقراء المحض ، والتتبع البحت .

والمقدمة ، تناول فيها أقسام علم العربية ، وأشار فيها إلى ميله إلى أن يكون الاشتقاق منفصلا عن الصرف ، والعقد الأول فى علم اللغة ؛ تناول الوضع ؛ وهو مهم فى نفسه ، ويتوقف عليه معرفة الاشتقاق والصرف ، والعقد الثانى فى علم الاشتقاق ؛ تناول فيه موضوعات مشتركة بين الصرف والاشتقاق ، والعقد الثالث فى علم الصرف ، درس فيه موضوعات الصرف .
وداخل هذا المبحث تناولت ما يأتى :

(١) أسلوب الكتاب ومصطلحاته ، وركزت على الجانب الفلسفى الذى أدى أحياناً إلى الغموض والإلباس ، وفيما عدا ذلك كان أسلوبه واضحا .

(٢) أوضحت موقف القوشجى من المدارس النحوية ، فظهر أنه يميل إلى المدرسة البصرية ، من خلال مناقشته لبعض القضايا .

المبحث الثانى : تناول مصادر كتاب عنقود الزواهر من العلماء والكتب ، وتبين أنه اعتمد على الكتب الأم فى اللغة بصفة عامة ، وفى علم الصرف بصفة خاصة ؛ منها كتاب سيبويه ، والصحاح للجوهرى ، وكتب الزمخشرى ، والسكاكى وخاصة كتابه مفتاح العلوم ، وكتب ابن الحاجب المختلفة فى الصرف والنحو وأصول الفقه ، والمقتضب للمبرد ، وغير ذلك من الكتب الكثيرة التى اعتمد عليها القوشجى .

المبحث الثالث : الوضع وعلاقته بعلم الصرف ، واتضح من خلاله أن القوشجى اقتصر على موضوعات معينة ، لأنها مهمة فى

نفسها ؛ ولأن علم الصرف يتوقف عليها ، واهتم بالاشتراك اللغوى والترادف وبعض الأبواب التى تؤدى إلى التوسعة اللغوية ، مما أدى إلى القول بأن ينفتح الباب أمام علم الوضع ؛ ليقوم بمهمته داخل الحقل اللغوى على يد من يمتلكون زمام اللغة من علمائها والقائمين على دراستها ؛ الممتلكين للأدوات التى تؤهلهم لوضع الألفاظ المناسبة لمعانيها ، والإتيان ببعض الأوزان للاشتقاق على نمطها ، ووضع أسس للنحت . . . إلخ .

المبحث الرابع : الاشتقاق وعلاقته بعلم الصرف ، وعرضت فيه لرأى القوشجى الذى يميل إلى الفصل بين الاشتقاق والصرف ، وتناولت آراء القدماء والمحدثين ، وظهر أن الاتجاه العام هو الفصل بينهما نظرياً ، دون التطبيق العملى ، فوقفت موقفاً معارضاً لذلك ، واقترحت أن يقوم الاشتقاق بدراسة تاريخ المفردات ، وتنضم موضوعاته تحت نطاق الدراسة الصرفية ؛ نظراً لتقارب موضوعات كل من العلمين .

المبحث الخامس : شواهد القوشجى من القرآن والحديث والشعر ، وظهر أنه يعتمد اعتمادا كبيرا على القرآن ، والقراءات ، ويدافع عن القراء دفاعاً جيداً فى وجه من يخطئهم قائلاً : «لكنا لا نجرى على تخطئة ما ثبت من القراء السبعة ، فكل ما ثبت عن واحد منهم اعتبرناه» .

أما استشهاده بالحديث فكان على استحياء ، وإن لم يعلق بالرفض مطلقاً حول الاستشهاد بالحديث ، كما كان يفعل الكثير من النحاة المتقدمين ، وقد

اعتمد القوشجى على الشواهد الشعرية فى توجيه مسائله وقضاياه الصرفية ، وقدمت إحصاء شاملا عن الشواهد الشعرية المنسوبة وغير المنسوبة . وقد أظهر هذا أن القوشجى لا يهتم بالقائل ، بل بالشاهد نفسه .

المبحث السادس : أصول النحو فى عنقود الزواهر ، ومما جعلنى أتحدث عنها ؛ أن القوشجى وقف فى كتابه موقفا حاسما فى رفضه لفكرة علم أصول النحو ، وكان أسلوبه حادا فى رفضه لها ؛ حينما قال عن واضع أصول النحو : «إنه تشبث بأذيال اللغو ، وأنه طول فيه الكلام بالوهم والوسواس ، وتعدى فيه حد العقل والقياس ، وناقشت القوشجى ، وأوضحت أن اعتراضه كان نظريا فقط ؛ لأنه استخدم كثيرا من أصول النحو فى كتابه .

المبحث السابع : «رأى القوشجى فى قضية المناسبة بين اللفظ والمعنى» وتناولت رأى المؤيدين لهذه القضية ، ورأى المعارضين لها ، وأوضحت رأى القوشجى بالتفصيل فى رفضه لها ــ وهو محق فى هذا الرفض ــ لأن ذلك لو كان صحيحا لم نكن محتاجين إلى تعلم لغة أجنبية ؛ لأن الأصوات دالة على المعنى ، كذلك لم يكن الأجنبى الوافد محتاجا إلي تعلم اللغة العربية مثلا ، لأن أصواتها دالة على معانيها ، وظهر في النهاية أن هذه فكرةزائفة قائمة على الوهم والتخيل .

المبحث الثامن : الاتجاهات الذهنية والمنطقية فى كتاب «عنقود الزواهر» والقوشجى كان ــ أحيانا ــ يميل إلى المنطق الذى يؤدى إلى التعقيد اللغوى ؛ نظرا لاختلاط اللغة بالمنطق عنده ،

خاصة فى العقد الأول من كتابه ، ولهذا أوضحت تأثر القوشجى بالمنطق من ناحيتين :

(١) عن طريق قراءته كتب المنطقيين أنفسهم .

(٢) قراءة القوشجى كتب الأصوليين الفقهاء ، وهؤلاء كان تأثرهم بالمنطق واضحا فتأثر القوشجى بهم .

وأوضحت طبيعة التداخل بين المنطق واللغة فى عنقود الزواهر ، وأخيرا مظاهر تأثر القوشجى بالمنطق فى ألفاظه وأسلوبه ومعانيه ، ويكفى أن نرى مثل الألفاظ والعبارات الآتية : الحد ، المحدود ، نقيض الأعم مطلقا أخص من نقيض الأخص مطلقا ، وجود المعلول مستوقف على وجود العلة ، بطلان اللازم ممنوع . . ومن هنا ناقشت الذين يذهبون إلى عدم تأثر النحو العربى بالمنطق اليونانى ، وأخرجت أدلة أرسطو المنطقية من العنقود ، وكان هذا دليلا على تأثر القوشجى بالمنطق اليونانى .

المبحث التاسع : تأثر القوشجى بأصول الفقه ، وتناولت فى هذا الفصل علاقة علم الصرف بأصول الفقه ، وأن الأصوليين ينظرون إلى الدراسات الصرفية نظرة منفردة عن اللغويين ؛ من حيث ارتباطها بفكرة استنباط الأحكام الشرعية ، وتحدثت عن النتائج التى ترتبت على منهجهم ، فنجدهم قد تحدثوا عن الأسبقية التاريخية لبعض الكلمات على بعض ، وبينوا القيمة الكبرى لأسماء الأعيان ، وأنها سابقة لأسماء المعانى ، وكان هذا إعلانا عن أهميتها ، وجواز الاشتقاق منها ، بما يتلاءم مع طبيعة اللغة .

أما القسم الثانى ، وهو التحقيق :

قدمته بتمهيد تناولت فيه وصفا شاملا لنسخ المخطوط ، وتوثيق الكتاب لمؤلفه على القوشجى ، وتوثيق اسم الكتاب ، والمنهج الذى اتبعته فى التحقيق ، كل هذا فى مكانه من الكتاب بالتفصيل ، وأخيرا النص المحقق ويليه الفهارس فى النهاية .

فى نهاية هذه المقدمة أستطيع القول بأننى لم آل جهدا أستطيع فعله ، ولم أقصر فى شىء كان فى إمكانى حتى ظهر هذا الكتاب فى شكله المطلوب ، وكان مما زاد من مجهودى ومثابرتى عدة أشياء :

(١) أولا : طول النص المحقق ودقته ونقل القوشجى من نحاة لم يذكر أسماءهم .

(٢) ثانيا : أن القوشجى كان مغمورا ، لا يعرفه الكثيرون مما زاد من مجهودى ؛ حتى أكشف اللثام عن حياة هذا العالم ، وهذا أدى إلى أن أرسل إلى تركيا ؛ لاستحضار بعض الكتب والمقالات التى كتبت باللغة التركية عن على القوشجى ، وقاسيت كثيرا فى الوصول إلى ترجمتها مما زاد الأمر صعوبة .

(٣) ثالثا : قارنت النص المحقق فى أربع نسخ ، وأرسلت إلى تركيا طلبا للنسخ الموجودة بها ، فقد أشار «بروكلمان» والدكتور سهيل أنور إلى وجود بعض نسخ المخطوط فى تركيا بمكتبة محمد الفاتح باستانبول ، وأرسلت فى طلب هذه النسخ ، ولكن واحدة لم تصل إلىّ ولكن بعد الانتهاء من هذا التحقيق سافرت إلى استانبول بتركيا فى زيارة للمكتبة السليمانية ، فوجدت بها نسخةواحدة للمخطوط رقم ٤٧٠٥ أياصوفيا ، وهى نسخة ذات خط ردىء غير واضح ، وبها تآكل كثير فى معظم أوراقها ، وهى بعنوان : «عنقود الزواهر فى متن اللغة

وعلم الاشتقاق وعلم الصرف ، وجاءت هذه النسخة فى ١٢٤ ورقة من القطع المتوسط ، وقد أدى تآكل أوراقها ورداءة خطها إلى عدم الاعتماد عليها ، والاكتفاء بالنسخ الأربعة المذكورة خلال التحقيق التى اعتمدت عليها .

(٤) رابعا : ـ وأخيرا ـ وثقت الآراء التى نقلها القوشجى من مصادر أصحابها ، أو المصادر الأساسية إن عزّ علىّ العثور عليها عند أصحابها ، واعتمدت على الكتب الأصول فى تخريج الآراء مثل كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، وشافية ابن الحاجب وشروحها وصحاح الجوهرى ، وكنت أتابع الرأى حتى أصل إلى إثبات صحته من عدمها .

وأخيرًا أرجو من الله العلى القدير أن أكون قد وفقت فى إخراج هذا الكتاب الذى كان أطروحة للحصول على درجة الماجستير ، قدمت إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام ١٩٨٣م .

أقدمه الآن لدارسى اللغة العربية وقرائها الأعزاء ، ولا أبتغى من ورائه إلا وجه الله تعالى ثم خدمة لغتنا الغالية لغة القرآن الكريم .

وما توفيقى إلا بالله العلى القدير

د. أحمد عفيفى

الأستاذ بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة

مصر الجديدة

٢٠٠٠/١٢/١٢م

القسم الأول

الدراســـــة

الفصل الأول : عصر القوشجي وحياته

الفصل الثاني : كتاب «عنقود الزواهر» عرض ودراسة

الفصل الأول

عصر القوشجى وحياته

ويشمل المباحث التالية :

١ – عصر القوشجى السياسى والعلمى .

٢– مولده .

٣– نسبه وتسميته .

٤ – أسرته .

٥ – نشأته .

٦ – أساتذته .

٧ – مكانته العلمية .

٨– مؤلفاته .

٩– تلاميذه .

١٠– وفاته .

عصر القوشجي السياسى والعلمى

لاشك أن الحديث عن العصر السياسى والعلمى مهم فى إلقاء الضوء على حياة القوشجى ، إذ إنه يوضح علاقة القوشجى بأمراء وسلاطين عصره ، وموقفه منهم ، كما يوضح موقف هؤلاء الأمراء والسلاطين من العلماء بصفة عامة والقوشجى بصفة خاصة ، ويوضح أيضًا أثر السياسة على العلم والعلماء ، وسيُعرف من خلال هذا الحديث مدى التجاوب الفكرى لدى العلماء مع سياسة الحكام الإيجابية ، وهل يستطيع العالم أن يعيش ويؤلف مع حاكم لا يشجع العلماء ولا يهتم بهم ، بل ويعارضهم؟ ، وهناك نموذجان سوف يقدمان :

الأول : لذلك الحاكم الذى يشجع العلم والعلماء من أمثال الأمير ألغ بك والسلطان محمد الثانى الفاتح .

الثانى : لذلك الحاكم الذى لا يهتم بالعلم ولا بالعلماء ، ويقف موقفًا معارضًا لهم من أمثال الميرزا عبداللطيف ابن الأمير ألغ بك .

وكلا النموذجين مرتبط بحياة القوشجى ، وله أثر عميق بها ، ومن خلال الحديث عن العصر سوف نتعرف على ثقافة القوشجى ، وكيف أثرت ثقافة العصر في مؤلّفه العنقود . وسيتضح من خلال هذا الحديث أن الثقافة التيمورية والعثمانية اتكأت على ثقافة الفرس ، وكان ذلك واضحًا فى كتاب القوشجى «عنقود الزواهر» فهناك كلمات فارسية أظهرت مدى التأثير الفارسى فى ثقافة القوشجى بصفة خاصة ، وثقافة غيره بصفة عامة ، وفيما يلى سوف يتضمن الحديث عن العصر النقاط التالية :

١ - تحديد الفترة التى عاش فيها القوشجى .

٢ - تحديد الدولتين اللتين عاصرهما القوشجى .

٣ - الأمراء والسلاطين الذين عاصرهم القوشجى ، وكيف كانت علاقته بهم .

٤ - الأثر السياسى والعلمى للعصر على ثقافة القوشجى وكتابه «عنقود الزواهر» .

أما عن الفترة التى عاشها القوشجى فتنقسم إلى ثلاث مراحل :

١ - المرحلة الأولى :

وهى فترة النشأة والشباب بسمرقند فى ظل حكم التيموريين .

٢ - المرحلة الثانية :

وهى المرحلة التى قضاها بين الممالك التركية فى بلاد ما وراء النهر (آسيا الوسطى) نتيجة لعدم الاستقرار السياسى .

٣ - المرحلة الثالثة :

وهى الفترة التى قضاها فى ظلال الدولة العثمانية أثناء حكم السلطان محمد الثانى الفاتح .

فالمرحلة الأولى هى الفترة التى قضاها فى سمرقند بين أهله وذويه ، فى ظل أستاذه الأمير ألغ بك ، واستمرت حتى وفاة ألغ بك ٨٥٣هـ[1] ، فقد لقى القوشجى محبين للعلم فى مدارجه الأولى ، وتربى فى أحضان من يرعونه ويهتمون به ، ومن هنا بدأ القوشجى رحلاته العلمية للدرس والتحصيل ، فترك ألغ بك ، ولم يعرف خبره ، ورجع القوشجى إليه مرة أخرى ، وقدم له رسالة «حل إشكال القمر» هدية ، نتيجة رحلته ، ويبدو أنه كان عارفًا بميول أستاذه العلمية فقدم له هذه الهدية ، إذ إن ألغ بك كان يهتم بالعلوم العالمية التى تنأى

---

(١) شرفنامة : شرف خان البليسى ١٠٢/٢ .

عن المحلية المرتبطة باللغة والجنس مثل علم الفلك[1] ، ولهذا كانت هدية القوشجى لألغ بك .

ولم تكن هذه الفترة هادئة فى سمرقند نتيجة أطماع ألغ بك الذى حاول إخضاع كافة بلاد خراسان[2] ، ولكنه مع ذلك كان يشتغل هو نفسه بالعلم عامة وبعلم الهيئة بصفة خاصة ، وهو من هذه الناحية كما يقرر المستشرق الروسى و . بارتولد «نموذج نادر فى التاريخ الإسلامى للحاكم العالم»[3] وانتهت هذه المرحلة بوفاة ألغ بك وبدأت مرحلة جديدة .

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة عدم الاستقرار ، وبدأت حينما صعد على كرسى العرش عبداللطيف ابن الميرزا ألغ بك بعد وفاته مباشرة ، فلم يطب العيش للقوشجى فى ظل هذا الميرزا الذى لم يكن يقدر العلم والعلماء[4] ، فاضطر القوشجى للرحيل إلى أذربيجان ، وهذا نموذج سيىء للحاكم غير الحريص على تواجد العلماء فى مملكته .

لم تكن الحالة فى أذربيجان أفضل منها فى سمرقند فحينما وصل القوشجى إليها كان يحكمها حسن بك البايندورى ٨٧٢هـ ، وكان حسن بك فى حروب مستمرة مع جيرانه فى ديار أبى بكر[5] ، ولم يكن الأمر مقتصرًا على تلك الحروب الداخلية ، ولكنها امتدت إلى بلاد الروم حيث كانت الحروب بين حسن بك والسلطان محمد الثانى ، فقد توجه حسن بك عام ٨٧٤هـ لفتح العراق وفارس وتبريز وخراسان ، وتمادى فى أطماعه حتى اصطدم بالسلطان محمد الثانى الذى هزم حسن بك شر هزيمة[6] ، وأثناء الحرب عمل القوشجى

---

(١) تاريخ الترك فى آسيا الوسطى : المستشرق الروسى و . بارتولد ٢٣٧ .
(٢) شرفنامة ١٠٢/٢
(٣) تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ٢٣٧ .
(٤) البدر الطالع ٤٩٥ .
(٥) شرفنامة ١٠٢/٢
(٦) شرفنامة ١٠٥/٢

سفيرًا من السلطان حسن عند السلطان محمد الثانى ، وانتهت هذه المرحلة قبل هزيمة حسن بك .

أما المرحلة الثالثة فهى تلك الفترة التى قضاها القوشجى فى ظل محمد الفاتح سلطان العثمانيين ، وكانت فترة خصب ونماء وبركة ورخاء ، وذلك لأن السلطان محمد الفاتح كان يهتم بالعلم والعلماء ، لهذا كان يقيم دور العلوم والعبادة ، ومن أهمها جامع «آيا صوفيا» ، وكان يجيد العربية ، ويداوم على المطالعة فى كتبها ؛ حتى قيل إن جمهرة الكتب فى مكتبته الخاصة كانت عربية[1] .

انتقل القوشجى ليعيش فى ظل السلطان محمد الفاتح ، مع أن فترته كانت فترة حروب ومناوشات بين الدولة العثمانية وجيرانها فى أذربيجان وسواحل اليونان والقسطنطينية وبقية الممالك فى بلاد فارس ، انتقل القوشجى نظرًا لما كان يفعله السلطان محمد الفاتح حبا للعلم ، فقد كان يود أن يجعل من وطنه العزيز موطنًا للعلم ، ومجمعًا للعلماء ، ولهذا ـ كما يقرر على همّت[2] ـ استجلب العلماء الكبار ؛ من أمثال على القوشجى وغيره ، ومن هنا فقد كان الفاتح« يؤثر العلماء ببالغ عطفه وكريم رعايته ويطلب إليهم مناقشة المسائل العلمية بحضرته ، وقد يشترك فى النقاش ، وفى أثنائه يخلع عن نفسه رداء الحاكم ويلبس شعار العالم ، ويعمل كعضو علمى فى مجلس علمى»[3] هكذا كان يفعل السلطان محمد فاتح القسطنطينية ، وباسط سلطان العثمانيين على مملكتين واثنتى عشرة ولاية ومائتى مدينة فى فترة حكمه التى امتدت ثلاثين عامًا[4] ، ومع كل هذا كان اهتمامه بالعلم والعلماء .

---

(١) تاريخ الأدب التركى ١٢٩ .
(٢) العاهل العثمانى محمد الفاتح وحياته العدلية ص ٣٧ .
(٣) العاهل العثمانى ٣٤ .
(٤) تاريخ سلاطين آل عثمان ص ٤٧ .

الدولتان اللتان عاصرهما القوشجي وعلاقته بحكامهما :

لقد عاصر القوشجى إمبراطوريتين : الأولى إمبراطورية تيمور لنك كما أطلق عليها المستشرق الروسى و . بارتولد[١] ، والثانية : الإمبراطورية العثمانية فى ظل السلطان محمد الثانى الفاتح .

أما عن الدولة الأولى فقد عاش القوشجى أيام ولاية ألغ بك ابن الأمير شاهرخ ابن الأمير تيمور كور ، كان مؤسس مملكة التيموريين ، وهى الإمبراطورية التى ظهرت فى بلاد ما وراء النهر (آسيا الوسطى) فى القرن الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين ، وهى من ضمن ممالك الأتراك فى آسيا الوسطى ، ونشأت هذه المملكة عام ٧٩٥هـ - ١٣٩٢م حينما قضى الأمير تيمور على جميع أسرة آل المظفر ، واستولى على جميع ولاية فارس[٢] ، وسيطر على خوارزم ، وسمرقند ، والعراق ، وفارس ، وهراة ، وتركستان ، والروم[٣] . ومات عام ٨٠٧هـ - ١٤٠٤م وتولى الميرزا شاهرخ ابنه السلطة ، ثم أعطاها الميرزا شاهرخ ؛ للميرزا ألغ بك أكبر أبنائه ، فحكم نيابة عن والده بلاد ما وراء النهر وتركستان مدة أربع وأربعين سنة من عام ٨٠٩هـ وحتى عام ٨٥٣هـ[٤] ، وكان القوشجى معاصرًا للأمير ألغ بك أثناء حكمه ؛ حيث قرب القوشجى ، واتخذه تلميذًا له من بين من تقرب إليه[٥] ، كان ألغ بك يخاطبه بقوله «يابنى» كما يقرر ذلك شرف خان البدليسى[٦] ، والدكتور سهيل أنور[٧] .

وترتبط بهذه المرحلة من حياته تلك الفترة التى رحل فيها إلى أذربيجان بعد وفاة ألغ بك ، ولم يُذكر شىء عن طبيعة هذه المرحلة ، غير أن حاكم

---

(١) تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ص ٢١٣ .
(٢) شرفنامة ٦٥/٢ .
(٣) السابق ٥٥/٢ .
(٤) السابق ٨٨/٢ .
(٥) تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ص ٢١٣ .
(٦) شرفنامة ١١٠/٢ .
(٧) على قوشجى حياته ومؤلفاته ص ١٥ ترجمة الدكتور عبدالرازق بركات .

أذربيجان كان فى ذلك الوقت هو حسن بك البايندورى المشهور بحسن الطويل ، ولم تدم الإقامة طويلاً للقوشجى هناك ، فقد أرسله السلطان حسن إلى السلطان محمد الفاتح سلطان العثمانيين ؛ حيث كان رسولاً للصلح بينهما ، مما كان سببًا فى إعجاب الفاتح به ، واستدعائه له(١) .

أما عن دولة العثمانيين التى عاصرها القوشجى فى فترة حكم السلطان محمد الثانى الفاتح فقد بدأت منذ ٨٥٤هـ - ١٤٥٠م ؛ حيث تولى الحكم ، واستمر حكمه لمدة واحد وثلاثين عامًا ؛ أى حتى عام ٨٨٦هـ - ١٤٨١م(٢) ، وكانت فترة حكم السلطان محمد الثانى فترة اضطراب سياسى ، إذ لم تهدأ الأوضاع السياسية فى البلاد نتيجة أطماع العثمانيين فى بسط نفوذهم على القسطنطينية التى كانوا يعتبرونها عاصمة سلطتهم الطبيعية واللائقة ، مما أدى إلى اصطدامهم بقسطنطين الذى توسم فى العثمانيين العجز ، مما سبب الاصطدام بينهما(٣) .

وعلى الرغم من أن هذه الفترة فترة حروب وتوسعات إلا أنها تتسم بالنماء العلمى نتيجة اهتمام السلطان محمد الثانى بالعلم والعلماء ، ومن هنا فإن هذه الفترة من حياة القوشجى فترة إنتاج علمى ، فقد ألف فيها القوشجى عنقود الزواهر ، والرسالة الفتحية ، وغيرهما من الكتب نتيجة لتشجيع السلطان محمد الثانى ، وطلبه من القوشجى أن يخرج معه ؛ ليصطحبه معه فى الحروب(٤) ، ولهذا يعتبر البعض(٥) أن بداية ازدهار الحياة الفكرية بدأت مع عصر السلطان محمد الفاتح مؤسس ملك بنى عثمان الفكرى بلا مبالغة ، وبهذا يعتبر القوشجى ورفاقه فى عصر محمد الفاتح من أمثال الفاضل الطوسى والكورانى وغيرهم سببًا فى ازدهار الحياة الفكرية فى ذلك الوقت(٦) .

---

(١) التعليقات السنية ٢١٤ .
(٢) شرفنامة ٩١/٢ ، تاريخ سلاطين آل عثمان ٤٣ .
(٣) تاريخ الأتراك العثمانيين ٢/١ .
(٤) الشقائق ١٧٩/١ .
(٥) أخبار الدول وآثار الأول ص ٣٩ .
(٦) السابق الصفحة نفسها .

ومن قبل حينما كان القوشجى فى بلاد ما وراء النهر ، تلك البلاد التى شغلت بالفتوحات ؛ نتيجة لأطماع حاكمها ألغ بك نفسه ، فقد كان على جانب خلقى وعلمى كبير [١] ، ويبدو أن القوشجى كان يطيب له المقام ريثما يجد من يهتمون بالعلم والعلماء ، سواء كانت هناك حروب أم لا ، ومما يدل على ذلك أنه لم يستقر فى سمرقند المكان الذى تربى فيه ، ونشأ به فى فترة حكم الميرزا عبداللطيف ابن الميرزا ألغ بك ، وتركه وانصرف مهاجرًا إلى أماكن أخرى يجد فيها من يهتم بالعلم والعلماء .

والقضية الأخيرة التى يجب تناولها هنا هى **أثر العصر على ثقافة القوشجى** ومؤلَفه «عنقود الزواهر» .

من المعروف أن العثمانيين بنوا دولتهم على أطلال الدولة السلجوقية فى الأناضول ، وكانت ثقافتهم فارسية ، وأن العثمانيين ــ وإن كانوا من الترك ــ إلا أن الفارسية كانت لغتهم الرسمية[٢] ؛ لهذا لا ندهش إذا وجدنا فى عنقود الزواهر بعض الكلمات الفارسية ؛ لأنه عاش فى ظل العثمانيين فى تلك الفترة التى ألف فيها كتابه «عنقود الزواهر» ، وقد ظلت الفارسية لغة العثمانيين الرسمية فى مكاتباتهم ودواوينهم إلى عهد مراد الأول[٣] ، أى قبل فترة حكم السلطان محمد الثانى ، وبهذا فقد كان يود الفرس كثيراً كرامة لعلمهم[٤] ، ومن هنا فإن الثقافة الفارسية كانت واضحة فى مؤلفات تلك الفترة ؛ حيث كان الناطقون بالتركية أنفسهم يبعدون عنها ، ويؤلفون كتبهم بالفارسية والعربية ، يقول المستشرق الروسى و . بارتولد[٥] : «ولاشك أن ظهور العلماء من أمثال ألغ بك وعلى قوشجى من بين الناطقين بالتركية أمر له أهميته ، وإن كان هؤلاء العلماء لم يحاولوا أن يكتبوا بالتركية ، ولكن حرروا كتبهم بالفارسية والعربية»

---

(١) شرفنامة ٢/٩٠ .
(٢) تاريخ الأتراك العثمانيين ٣/٣٠ .
(٣) تاريخ الأدب التركى ٣٩ .
(٤) السابق ١٢٩ .
(٥) تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ٢٣٧ .

وتعليلى لذلك أن تيمور مؤسس مملكة التيموريين كان عارفًا بالفارسية ، ومعجبًا بحضارة الإيرانيين[١] ، وكان ألغ بك كذلك «إذْ لم يكن استمساك ألغ بك بالقومية التركية يمنعه من أن يأخذ عن المدنية الإيرانية أكثر مما أخذ تيمور»[٢] .

وقد تأثر القوشجى بثقافة هذه الحقبة فى جانبين :

١ - الجانب الأول : الثقافة الفلكية والرياضية :

أتت هذه عن طريق أساتذته الأوائل من أمثال ألغ بك ، وقاضى زادة وغيرهما ممن أثروا فى حياته العلمية .

٢ - الجانب الثانى : التأثر اللغوى :

أتى هذا التأثر اللغوى عن طريق السيد الشريف الجرجانى والسعد التفتازانى مما سيتضح عند الحديث عن أساتذة القوشجى ، فقد عاشا فى سمرقند[٣] فى تلك الفترة التى نشأ فيها القوشجى بسمرقند أيضًا ، وكان نجمهما لامعًا ، مما كان له أثر كبير فى حياة القوشجى وثقافته اللغوية .

(١) السابق ٢٢٦ .
(٢) السابق الصفحة نفسها .
(٣) الفوائد ١٣٢ ، شرفنامة ٦٢/٢ .

مولـده

اتفق كثير من المؤرخين على أن مولد القوشجى كان بسمرقند ، وبها كانت نشأته الأولى[١] ، وإن كان الدكتور سهيل أنور يحاول التشكيك فى مكان مولده ، إلا أنه يعود فى النهاية ليميل إلى أنه ولد بسمرقند يقول[٢] : «ولد على القوشجى فى بداية القرن الخامس عشر الميلادى في مكان غير معروف فيما وراء النهر ، ويحتمل أن يكون فى سمرقند ، أو فى جوارها ؛ لأنه تلقى تعليمه بها» ، لكن الشىء الغريب هو أنه لا يوجد كتاب واحد يعين تاريخ مولد الرجل على سبيل القطع ، حتى الكتاب الخاص بالقوشجى نفسه لم يعين ذلك ، وقد حاول صاحب كتاب عظماء الترك أن يحدد مولد القوشجى قائلاً[٣] : «ويحتمل أن يكون على قوشجى قد ولد فى سمرقند في عام ١٤١٠م على سبيل التخمين» ويبدو الظن والشك في العبارة السابقة ، ووجه الغرابة أن عالمًا كبيراً مثل القوشجى ـ وقد ترجم له الكثيرون ـ لم يذكر أحدٌ ممن ترجموا له سوى تاريخ الوفاة ، ولم يتوقف أحد ـ على كثرتهم ـ أمام تاريخ مولد الرجل ، على الرغم من شهرته فى كل مكان حل به ، ولست أدرى تعليلاً لذلك سوى أن أباه كان رجلاً بسيطًا مغموراً فى بلاط الميرزا ألغ بك ، ولم يكن من أصحاب النفوذ والسلطان ، وأن مولد القوشجى كان فى ظروف عادية لا يرتبط بحدث كبير أو شىء مشهور ، ولهذا لا نجد ذكرًا لتاريخ المولد على وجه التحديد .

(١) الأعلام ١٦٢/٥ ، هدية العارفين ٧٣٦/١ ، معجم المؤلفين ٢٢٧/٧ .

(٢) على قوشجى حياته ومؤلفاته ص ١٣ .

(٣) أرسلت لى من تركيا المقالة الخاصة بالقوشجى من كتاب «عظماء الترك» ، ولم ترسل لى بيانات الكتاب أو اسم المؤلف حتى لحظة طبع الرسالة» عظماء الترك» ص ٥٣ .

نسبه وتسميته «القوشجى»

هو علاء الدين بن محمد بن القوشجى[١] ، وقيل اسمه على بن محمد القوشجى علاء الدين[٢] ، سمرقندى الأصل ، الرومى علاء الدين الشهير بقوشجى ، يقول عنه شرف خان البدليس[٣] : «هو فى الأصل من أتراك ما وراء النهر ، وكان والده قوشجى زاده ، ويحتمل أن يكون من قبائل قوشجى التى هى عمدة عشائر الأتراك» ويؤكد المستشرق الروسى و . بارتولد[٤] أن القوشجى» كان يجوب بلاد التيموريين بالزىّ التركى ، مما يؤكد أنه كان تركى الأصل «وكان على القوشجى من فقهاء الحنفية ، وكان أبوه من خدام الأمير ألغ بك[٥] ملك ما وراء النهر يحفظ له البزاة ولهذا سمى (حافظ البازى) ، وهو ضرب من الصقور[٦] ، وهذه وظيفة من الوظائف السلطانية فى ذلك الوقت وهو معنى القوشجى فى لغتهم[٧] ، يقول صاحب التعليقات السنية على الفوائد البهية[٨] : «وكان ألغ بك يقول بكمال شفقته إنه ـ أى القوشجى ـ يطئ[٩] وربما يقعد ظئرًا[١٠] من يده على يده بكمال خصوصيته ، وهو معنى القوشجى فاشتهر به

---

(١) الشقائق النعمانية ١٧٧/١ ، وضبط القَوْشَجى كما يقول الشوكانى «بفتح القاف وسكون الواو وفتح الشين المعجمة بعدها جيم وياء النسبة» البدر الطالع ص ٤٩٥ ، الأعلام ١٦٢/٥ .

(٢) الأعلام ١٦٢/٥ .

(٣) كتاب «شرفنامة» لشرف خان البدليس ١١٠/٢ .

(٤) تاريخ الترك فى آسيا الوسطى المستشرق الروسى و . بارتولد ص ٢٣٧ .

(٥) هو أمير سمرقند الأمير الأعظم ألغ بك بن شاهرخ ابن الأمير تيمور كوركان : الفوائد البهية ص ٢١١ .

(٦) اللسان بزى ١٨ ٧٧ .

(٧) فى القاموس التركى : «القوشجى هو الآغا المكلف بالقيام على الطيور الجارحة الموجودة فى دائرة أحد الكبراء ، ورئيسه يسمى قوشجى باشا «القاموس التركى لشمس الدين سامى ترجمها لى الدكتور نصر الله الطرازى الخبير المشرف على الفهارس الشرقية بدار الكتب ، وأستاذ اللغة التركية بمصر «قوش» وانظر الشقائق ١٧٧/١ .

(٨) التعليقات السنية ص ٨٧ ، وقد نقل هذا الكلام عن كتاب «السير فى علماء عصر ألغ بك» ، ولم أعثر على هذا الكتاب .

(٩) فى اللسان وطأ ١٩١/١ «وطأيطأ وأصلها يطئ بالكسر يسهل ويلين ويوافق ، والوطئ من كل شىء ما سهل ولان» .

(١٠) الظئر العاطفة على غير ولدها المرضعة له من الناس والإبل الذكر والأنثى الصحاح ظئر ٧٢٩/٢ .

بعد وفاة ألغ بك» ، ويقصد من ذلك أن القوشجى كان متوددًا لطيفًا فى معاملته ، وربما كان هذا هو السبب فى قربه من ملوك وسلاطين هذه الحقبة من الزمان ، يقول شرف خان البدليس[1] «إنه كان مقربًا لدى الميرزا ألغ بك الذى كان يخاطبه بقوله يا بنىّ» ويذكر الدكتور سهيل أنور[2] أن ألغ بك سماه «فرزند أرجمند» أى الابن الغالى ، ويذكر صاحب التعليقات السنية[3] نقلا عن رسالة تسمى «الإكسير فى أصول التفسير» أن القوشجى منسوب إلى قوشج اسم موضع ، ثم يعلق على هذا الرأى قائلاً : «لا أصل له» ، وقد حاولت التحقيق من هذا الرأى ، فرجعت إلى معجم البلدان ، فلم أر موضعًا بهذا الاسم ، ولم يشر أى كتاب آخر ـ على حد علمى ـ إلى هذا الموضع ، ولم أعثر على رسالة الإكسير هذه ، وحتى إذا افترضنا أن هناك موضعًا بهذا الاسم فمن المستبعد أن يكون القوشجى منسوبًا إلى هذا الموضع ، وذلك لأن المؤرخين يكادون يجمعون على أنه نشأ بسمرقند حتى إن بعضهم[4] قال فى ترجمته «السمرقندى» بالإضافة إلى ذلك أننا إذا تتبعنا رحلة القوشجى فسنجد أنها بدأت بسمرقند ، وانتهت إلى القسطنطينية ، مرورًا ببلاد كرمان وتبريز وأذربيجان ، وليس هناك ذكر لبلد تسمى قوشج فى رحلته العلمية ، والذى أميل إليه ، وأرجحه أن القوشجى نسبة إلى هذا المنصب ، وتلك الوظيفة والترجيح ينبنى على الأسس التالية :

أولا : تقرر المعاجم التركية أن «القوشجى» منصب أو وظيفة فى بلاط السلطان[5] .

ثانياً : أن كثيرًا من المؤرخين يقررون أن أباه كان يشغل هذه الوظيفة فى بلاط ألغ بك ، يقول الدكتور سهيل أنور[6] : «ونظرًا لأن والده كان يقوم بتربية الصقور سمى بقوشجى فى حين أن اسمه محمد ، كما يروَى أن ألغ بك

---

(١) شرفنامة ١١٠/٢ .
(٢) على قوشجى حياته ومؤلفاته ص ٥ .
(٣) التعليقات السنية ص ٨٧ ،
(٤) هدية العارفين ٧٣٦/١ ، الأعلام ١٦٢/٥ .
(٥) القاموس التركى لشمس الدين سامى «قوش» .
(٦) على قوشجى حياته ومؤلفاته ص١٣ .

كان يسلمه الصقور أثناء رحلات الصيد ، ويؤكد ذلك عبدالحق عدنان قائلاً[١] : «إن والده لقب بقوشجى ؛ لأنه كان رئيس من يقومون على تربية الصقور عن ألغ بك» ثم قال : «وفى رواية ضعيفة أنه سمى بذلك ، لأن ألغ بك كان يسلمه الصقور أثناء الصيد» ، وهذا ما يقره الزبيدى[٢] فى تاجه قائلاً : وأما القوشجى صاحب الرصد المشهور ، فإنه منسوب إلى قوش ، وهو بالتركية الطير ، وكان أبوه خِدْمته تربية طير السلطان فعرف بذلك» ومن هنا كان الترجيح لهذا الرأى الذى أصبح حقيقة واضحة بعد كل ما قدمنا .

(١) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢١ ترجمة الدكتور عبدالرازق بركات .

(٢) تاج العروس ٣٤١/٤ «قوش» .

أسرته

سأحاول فيما يلى تقديم صورة واضحة عن أولاد على القوشجى وأحفاده ، وذلك عن طريق تلك المعلومات المتفرقة التى استطعت جمعها من هنا وهناك ، فقد ذكرصاحب التعليقات السنية[١] «أن للقوشجى ولدًا اسمه فخر الدين» ولم أر شيئًا عنه غير ذلك ، وذكر صاحب الشقائق النعمانية[٢] أن القوشجى «زوج ابنته من ابن المولى خواجة زادة ، وزوج أيضًا المولى خواجة زادة ابنته من ابن المولى على القوشجى ، وهو المولى قطب الدين» وقد ذكر الدكتور سهيل أنور[٣] أن من بين أولاده «محمد بن على القوشجى الذى كان يحترمه الناس لغزارة علمه» وذكر أيضًا من بين أولاد على قوشجى «درويش محمد بن على وحسن عبدالرحمن ، وأخيرًا عطاء اللّه يحيى بن عبدالرحمن القوشجى»[٤] .

ومن بين أحفاده يوسف بن حسن بن زين الدين القوشجى له كتاب شرح أدب القاضى[٥] ، ومن بينهم أيضًا من هو أكثر شهرة ، وهو محمود بن محمد ميرم جلبى ، ويذكر الدكتور سهيل نور[٦] أنه كتب شعرًا بالفارسية يوم وفاة جده على القوشجى ، ومنهم على بن محمد بن على قوشجى ، له رسالة فى أصول الدين مع شرح أرجوزة ابن ياسمين فى الحساب ، وقد ذكر صاحب التعليقات السنية[٧] فى ترجمة زيرك زادة ، وهو ركن الدين محمد أنه قرأ على خواجة زادة وعلى جده على القوشجى .

(١) التعليقات السنية فهارس الكتاب .
(٢) الشقائق النعمانية ١/١٨٠ .
(٣) على قوشجى ص ٢٢ .
(٤) السابق الصفحة نفسها .
(٥) السابق الصفحة نفسها .
(٦) السابق ص ٢٤ .
(٧) التعليقات السنية ص ٨٧ ، على قوشجى حياته ومؤلفاته ص ٢٢ .

ويبدو أن تأثير القوشجى على أبنائه وأحفاده كان قويًا ، فقد ذكر الدكتور سهيل أنور[١] أن «درويش ومحمد القوشجى ابنى على القوشجى كانا من المشهورين ، ولهما كتب فى الهندسة والهيئة ، وأن مؤلفاتهما توجد فى مكتبة الفاتح ومكتب آيا صوفيا» .

وليس بين أيدينا مصدر واحد يعطينا إحصاء شاملاً عن أولاده وأحفاده ؛ يقول الدكتور سهيل أنور[٢] فى كتابه الذى كنا ننتظر منه توضيحًا أكثر : «ولا نعلم غير هؤلاء من أولاده وأحفاده» على الرغم من أنه يقول فى موطن آخر[٣] : «وتذكر الروايات أن على قوشجى لدى عودته إلى استانبول كان فى معيته مائة أو مائتا شخص» ولم يذكر لنا من هؤلاء الأشخاص؟ هل هم أفراد أسرته أو أصدقاؤه المقربون؟ وأكثر الظن أن من كان معه هم أفراد أسرته ، ومن يقوم على ممتلكاته ، ومن يقوم على خدمته ، ومن يلوذ به من أهله يقول عبدالحق عدنان[٤] : وعاد القوشجى إلى الفاتح بعد السفارة الأولى فاستقبله على حدود البلاد بابتهاج كبير ، وعاد هو وأسرته وكل ممتلكاته إلى تركيا ، ولعل الرقم الذى ذكره الدكتور سهيل أنور منذ قليل مبالغ فيه ، ومما يرشح ما ذكره عبدالحق عدنان وهو أن تفاصيل هذا الحدث غير معروفة بأكلمها[٥] .

أما أبو على القوشجى فلم يذكر المؤرخون شيئًا عنه غير أنه كان يشغل وظيفة رئيس من يقومون على حفظ الصقور[٦] ، وكانت هذه الوظيفة أيام حكم ألغ بك ملك ما وراء النهر ، وهو معنى القوشجى باللغة التركية ، كما عرف من قبل ، ومن هنا نعرف أن أسرته كانت كبيرة ، فكثير من الأبناء ، وكثير من الأحفاد ، منهم من قرأ عليه واستفاد بعلمه ، وذكرته كتب التاريخ والتراجم ، ومنهم من لم تذكره .

---

(١) على قوشجى ص ٢٢ ، ٢٣ .
(٢) السابق ص ٢٣ .
(٣) السابق ص ١٧ .
(٤) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٢ .
(٥) السابق ص ٣٢١ .
(٦) الشقائق ١٧/١ ، دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢١ ، على قوشجى ص ١٣ .

نشأته

سبق القول أن نشأة القوشجى كانت بسمرقند ، ففيها ولد ، وبها نشأ ، وهذه النشأة كانت بين ذويه ، من يهتمون به من أمثال الأمير الأعظم ألغ بك أمير سمرقند فى ذلك الوقت ، فقد كان يهتم به ويرعاه حتى قيل إن القوشجى «كان فى صباه منظور الأمير ألغ بك»[١] .

ولما كان هذا الأمير عالمًا مهتمًا بالعلم والعلماء ، فقد وجدنا القوشجى يتتلمذ على يديه ، ووجدنا أن أستاذه الأمير يعجب به ، ويتمسك به ، ويقربه منه ، ويسأل عنه حين غيابه ، وهذا يفسر لنا حينما أراد القوشجى أن يرحل عن سمرقند لطلب العلم فى وجود الأمير ألغ بك رحل متخفيًا ، ولم يسمع أحد بخبر رحيله[٢] حتى لا يمنعه ألغ بك من الرحلة تمسكًا به .

ولنصغ إلى الشوكانى ليكمل لنا رحلة القوشجى حيث يقول[٣] : «قرأ علَى علماء سمرقند ، ثم رحل إلي الروم ، وقرأ على قاضى زادة الرومى ، ثم رحل إلى بلاد كرمان ، فقرأ على علمائها ، وسود هناك شرحه للتجريد ، ثم عاد إلى ملك ما وراء النهر الأمير ألغ بك» ، وربما كان سببًا فى عودته ــ كما يقول الدكتور سهيل أنور[٤] ــ أن أحدًا لا يعرف عن علمه شيئًا فى سمرقند» ولهذا فكر فى العودة ، وحينما عاد عاتبه ألغ بك على الاغتراب ، فاعتذر القوشجى بأنه اغترب لطلب العلم ، فقال ألغ بك له بأى هدية جئت ، قال : رسالة حللت بها إشكال القمر ، وهو إشكال تحيّر فى حله الأقدمون ، فقال : هات أنظر فيها فقرأها قائمًا فأعجبته[٥] ، وقد كان ألغ بك قد بنى رصدًا بسمرقند ، وأمر جماعة من العلماء

(١) التعليقات السنية ٨٧ .
(٢) البدر الطالع ٤٥ ، على قوشجى حياته ومؤلفاته ص ١٦ .
(٣) البدر الطالع ٤٩٥ ، ٤٩٦ .
(٤) على قوشجى حياته ومؤلفاته ص ١٤ .
(٥) البدر الطالع ٤٩٥ .

بتولى مسئوليته فى غياب القوشجى فماتوا ، فأمر القوشجى فأكمله ، وأصبح المسئول عنه ، وحصَّل تلاميذ القوشجى منه كثيراً من المعارف عن طريق هذا الزيج المشهور بالزيج الجديد[١] .

وحينما توفى الأمير ألغ بك ، وتولى مكانه بعض أولاده لم يعرفوا قدر القوشجى ، فاستأذن للحج ، فلما وصل إلى تبريز ، أكرمه سلطانها إكرامًا عظيمًا وأرسله إلى سلطان الروم محمد خان ، فلما وصل إليه أكرمه إكرامًا زائدًا على إكرام سلطان تبريز له ، وسأله أن يسكن لديه ، فأجابه إلى ذلك ، ووعده الرجوع بعد أن يوصل جواب الرسالة ، وأخذ عليه عهدًا على ذلك ، فلما أدى الرسالة أرسل السلطان محمد خان إليه من خدامه جماعة ، فخدموه ، وأكرموه ، وصرفوا له فى كل مرحلة ألف درهم بأمر السلطان محمد خان ، فوصل إلى قسطنطينية فى حشمة وافرة[٢] وفى رواية أخرى يذكرها الدكتور سهيل أنور[٣] «ولما علم الفاتح بعودة على قوشجى استقبله على حدود البلاد ، واحتفى به حفاوة بالغة» وقد ذكر عبدالحق عدنان الرواية نفسها[٤] وهذا دليل على اهتمام الفاتح بالقوشجى ، فقد أكرمه ، ووقره ، وأعطاه مدرسة «آيا صوفية» فأقام بالآستانة[٥] .

هكذا كانت رحلة القوشجى العلمية ، اختفى حينما كان ينوى الرجوع ، واستأذن بأدب من أولاد الأمير ألغ بك حينما أساءوا معاملته ، ولم يكن ينوى الرجوع حتى يكون وفيًا لكلمته .

ووعد السلطان محمد خان بالرجوع ، ولكن بعد أن يفى بوعده لسلطان أذربيجان ، وهذا دليل على وفاء الرجل للعهد ، وحفظه لكلمته ، وحسن تخلصه ، وكل هذه الصفات الحميدة بجوار علمه ينتجان شخصية مهذبة تتعامل مع الناس بأدب ووفاء .

---

(١) قال النظام النيسابورى : «الزيج معرب زه وهى مسطارة البنائين التى يقال لها القانون باليونانية ، وقيل خيط البناء ، وقال الأصمعى لا أدرى أعربىٌ هو أم معرب . كشف الظنون ٩٦٤/٢ .

(٢) التعليقات السنية ٢١٤ ، البدر الطالع ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٣) على قوشجى ص ١٦ .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٢ .

(٥) الأعلام ١٦٢/٥ .

أساتذته

مما لاشك فيه أن القوشجى قد تتلمذ على أيدى علماء سمرقند فى بلاد ما وراء النهر ، وفى رحلته العلمية فى عصر ألغ بك تتلمذ على أيدى علماء كرمان وتبريز ، لكن الذى نفقده ، وقصرت المراجع والمصادر فى إيراده ، هو تحديد أسماء أساتذة القوشجى ، وسأحاول فيما يلى ــ وفيما حصلت عليه من معلومات متفرقة ــ أن أحدد أساتذته الذين أثروا فيه .

١ - الأمير الأعظم ألغ بك :

لقد تفتحت عينا القوشجى في بداية نشأته بسمرقند على نجم الأمير ألغ بك ، متألقًا علمًا وفضلاً وشهرة . أضف إلى ذلك اهتمام الأمير بالقوشجى ورعايته له ، والنظر إليه ، وعقد الآمال عليه ، وإذا أتبعنا ذلك برعاية الأمير للعلم والعلماء بصفة عامة ، فإننا نستطيع أن نقول : إنه من الطبيعى أن يتخذ القوشجى الأمير ألغ بك مثالاً يحتذيه ، ويقتفى أثره ، فنجده يتتلمذ على يديه يقرأ عليه ، ويتأثر به تأثرًا مباشرًا ، يقول الدكتور سهيل أنور[1] «لقد كان على قوشجى من تلاميذ ألغ بك بن شاهرخ التيمورى سلطان ما وراء النهر ، ومن أصدقائه فيما بعد» وقد سبق القول : إن ألغ بك لم يعامل على قوشجى معاملة التلميذ ؛ بل عامله معاملة الابن والصديق ، وقد كان ألغ بك ماهرًا فى العلوم الرياضية[2] وعلم الهيئة يقول المستشرق الروسى و . بارتولد[3] «وقد تعلق على قوشجى مثل سيده ــ يقصد ألغ بك ــ بعلم الهيئة واشترك فى إنشاء مرصده» .

ويعلل المستشرق الروسى تعلق ألغ بك بعلم الهيئة قائلا : «ويظهر من كتاب ألغ بك أنه كان يؤثر العلوم ذات الأهمية العالمية على الدراسات

---

(١) على قوشجى ص ١٣ .
(٢) الشقائق النعمانية ١٧٧/١ ، التعليقات السنية ٢١٤ ، الأعلام ١٦٢ .
(٣) تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ص ٢٣٧ .

القومية ، وذلك لأن العلوم الأولى لا تتأثر باختلاف اللغة أو الدين بالإضافة إلى التأثر بالمدنية الإيرانية»[١] .

وربما كان هذا هو السبب فى تعلق على القوشجى أيضًا بمثل هذه العلوم وضآلة تعلقه بعلوم اللغة ، وقد تقدم ذكر ألغ بك ومعرفة من هو بما يغنى عن إعادة ذكره هنا .

٢ - القاضى زادة موسى الرومى[٢] :

هو محمود الرومى الشهير بقوجة أفندى ، كان عالمًا صالحًا ورعًا تقيًا ، وكان جامعًا للعلوم العقلية والشرعية ، استقضاه السلطان مراد خان ببروسا ، فقد كان محبوبًا ، ولأنه كان شيخًا هرمًا ، فقد سمى بقوجة أفندى ، ارتحل إلى بلاد ما وراء النهر ، وقرأ على علمائها ، واشتهرت فضائله ، وبعد صيته ، ولقبوه بقاضى زادة الرومى ، واتصل بخدمة ملك سمرقند الأمير الأعظم ألغ بك[٣] وقرأ عليه الأمير المذكور بعض العلوم ، وكان رئيسًا لإحدى المدارس فى سمرقند ، وقد قرأ القوشجى على قاضى زادة الرومى العلوم الرياضية[٤] .

ويبقى لنا السؤال بعد ذلك قائمًا ، وهو : على يد من قرأ القوشجى العلوم اللغوية؟ فقد وجدنا القوشجى قد قرأ على ألغ بك ، وقاضى زادة الرومى العلوم الرياضية والفلكية ، وليس لهما مؤلفات فى علوم اللغة .

الذى لاشك فيه أنه قد قرأ على أيدى علماء آخرين من سمرقند وكرمان كما يقرر المؤرخون[٥] ولكن كتابًا واحدًا من الكتب التى ترجمت له لم تذكر هؤلاء العلماء حتى الدكتور سهيل أنور لم يذكر ذلك فى كتابه عن القوشجى .

---

(١) تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ص ٢٣٧ .
(٢) الفوائد البهية ٢١١ ، على قوشجى ص ١٣ .
(٣) الفوائد البهية ٢١١ .
(٤) البدر الطالع ٤٩٥ ، الشقائق ١٧٧/١ ، الفوائد ٢١٤ .
(٥) الأعلام ١٦٢ .

لكن الأقرب إلى القبول أن القوشجى تأثر بثقافة السيد الشريف الجرجانى اللغوية ، وتتلمذ على يديه ، إذ إنه من المعروف أن تيمور جد ألغ بك ومؤسس مملكة التيموريين قد استدعى الشريف الجرجانى ، وأبقاه فى سمرقند منذ عام ٧٨٩هـ[١] .

ونستنتج مما ذكره الدكتور سهيل أنور بأن على القوشجى من المحتمل أن يكون قد ولد فى أوائل القرن الخامس عشر الميلادى[٢] ، وما ذُكر من أن الشريف الجرجانى قد توفى عام ٨٣٨هـ[٣] أقول بناء على ذلك فإن القوشجى لقى الشريف الجرجانى فترة ليست بالقصيرة تقترب من ثلاثة وثلاثين عاما فالقوشجى توفى عام ٨٧٩ هـ على رأى الدكتور سهيل أنور ، وهى مدة كافية لأن يتأثر فيها بالشريف الجرجانى الذى كان نجمه لامعًا ، ومن المعروف أن له كتبًا فى النحو والصرف ، فله حاشية على التصريف العزى للزنجانى ، وله حاشية على المفتاح للسكاكى ، وشرح الكافية ، وعلق على الوافية شرح الكافية ، وله أيضًا بالفارسية «صرف ميسر» و«نحو مير»[٤] فليس غريبا إذن أن يتأثر القوشجى برجل عاش معه فى سمرقند وله تلك المقدرة اللغوية .

ويدل علي ما أقوله أن القوشجى حينما يذكر الشريف الجرجانى أو التفتازانى كان يقول «رحمه اللّه» ــ غالبا ــ ولم يكن يفعل ذلك مع غيرهما[٥] .

وإذا أضفنا إلى ذلك لقاء التفتازانى والشريف الجرجانى بسمرقند قبل مولد القوشجى بقليل مما أدى إلى وجود بعض المشاحنات والمعارك العلمية[٦] ، التى علق عليها القوشجى حين وصل إلى الآستانة ، ورأى العلماء يتكلمون فى ذلك[٧] .

---

(١) شرفنامة ٦٢/٢ .

(٢) على قوشجى ص ١٣ ، وهذا التاريخ يعادل ٨١٥هـ .

(٣) الفوائد البهية ١٢٤ وقد نقل هذا الكلام عن كتاب حبيب السير ولم أعثر عليه .

(٤) الفوائد ١٢٤ ، ١٣٢ ، البغية ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٥) عنقود الزواهر النص المحقق فى هذا الكتاب ص ١٧٥ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ . . . الخ .

(٦) الفوائد ١٣٢ ، البغية ١٩٦/٢ . (٧) الفوائد ١٣٢ .

وكل هذا قد أثر فى ثقافة القوشجى ، وهذا الذى ذكر يؤدى إلى القول بأن القوشجى تتلمذ على يد الشريف الجرجانى ، نظرًا لتقارب ما بينهما من زمن ، ولم تذكر الروايات ذلك لتغليب الجانب الرياضى والفلكى عند القوشجى .

ومن هنا فالقول بأن القوشجى تأثر بالسيد الشريف الجرجانى يعتمد على ما يأتى :

١ - هذه الآراء الكثيرة التى اعتمد عليها القوشجى للشريف الجرجانى في كتاب عنقود الزواهر .

٢ - تأثر القوشجى بنفس المنهج الذى اتبعه الشريف الجرجانى فى مزجه بين المنطق واللغة ، وأصول الفقه واللغة .

٣ - شهرة الشريف الجرجانى فى تلك الفترة التى كان القوشجى فيها فى يفاعة الشباب ، وفى مرحلة التحصيل ، وهذا يلقى الضوء على ثقافة القوشجى اللغوية .

مكانته العلمية

كان القوشجى «أعلم علماء زمانه»[١] ، وكان فى صباه منظور الأمير ألغ بك ، ووصل بيمن تربيته إلى الدرجات العلية[٢] ومما زاد من مكانته العلمية أن أستاذه الأول ألغ بك لم يعامل القوشجى معاملة التلميذ ، بل عامله معاملة الابن والصديق «كما يقول الدكتور سهيل أنور[٣] ، وقد ساعده ذلك على ثقته بنفسه ، وإثبات ذاته العلمية ؛ لأن أستاذه ألغ بك الحاكم العالم كان يرفع من شأنه بتلك المعاملة الحسنة ، وهذا يشير إلى أن الآمال كانت معقوده على القوشجى منذ صباه ، ربما لنبوغ كان يمتلكه ، وربما لصلة الأمير ألغ بك بأبيه وإيمانه بقدرات القوشجى العقلية ، حتى أصبح من العلماء المشهورين ، مما جعل الملوك يبذلون الكثير من أجل استجلابه ، وهذا ما فعله السلطان محمد خان ، والسلطان حسن الطويل ، وغيرهما[٤] ، يقول حسين مجيب المصرى[٥] «ومن المتعارف المشهور أنه ـ يقصد السلطان محمد خان ـ استقدم العالم الكبير على قوشجى من ديار العجم ، وقدر له ألف أقجة (أوقية) على كل مرحلة من مراحل سفره ، وأكرمه إكرامًا ، ووقره توقيرًا» .

كل هذا يثبت مكانة القوشجى العلمية ، وقد كتب عنه الكثير الذى يثبت مكانته العلمية عند السلاطين أولاً ، وبين أقرانه ثانيًا ، فالقرمانى يقرّ بأن القوشجى من علماء الإسلام وفضلاء الأنام»[٦] ، ويقول على همت الأقسكى[٧]

(١) التعليقات السنية ٨٧ .
(٢) التلعيقات السنية ٨٧ .
(٣) على قوشجى ص ١٥ .
(٤) الشقائق النعمانية ١/١٧٨ ، ١٧٩ .
(٥) تاريخ الأدب التركى حسين مجيب المصرى ١٣٠ ، والفكرة نفسها موجودة فى كتاب تاريخ التواريخ لمحمد سعد ، والكتاب باللغة التركية ، وقد ترجمت هذه الفكرة لى السيدة/ زينب زغلول مدرس اللغة التركية المساعد بآداب القاهرة ص ٤٩٠ .
(٦) أخبار الدول وآثار الأول للقرمانى ٣٠٩ .
(٧) العاهل العثمانى محمد الفاتح ص ٣٧ .

«وكان محمد الفاتح يعمل دائبًا ؛ ليجعل من وطنه العزيز موطنًا للعلم ، ومجمعًا للعلماء والشعراء ، ومركزًا للعدالة ، ولهذا الغرض استقدم العالم الكبير والرياضى الشهير على القوشجى من علماء ما وراء النهر مع أفراد أسرته ، وغمره بفيض من عطفه ورعايته حين وصوله» ، ويقول الدكتور سهيل أنور[1] » ويعتبر القوشجى من أعظم علمائنا دون شك» ويبين أيضًا أن القوشجى كان على علاقة طيبة بعلماء زمانه وعلى رأسهم قاضى استانبول (خواجة زادة) حتى أن أولادهما تزاوجا ، وجمعت بينهما صلة النسب والمصاهرة[2] ، وقد اعتبر صاحب كتاب عظماء الترك القوشجى من العظماء ، وترجم له فى كتابه فى أربع صفحات كاملة[3] .

لعلّى بذلك أكون قد أوضحت صورة القوشجى العلمية ، ومكانته بين علماء عصره وأقرانه من الذين كتبوا فى نفس العلوم التى كتب فيها ، ومما يدل على أن أمر الرجل قد عظم وأن شأنه قد علا وأن تاريخه قد تكلم ، وأنبأت كتبه ومكانته العلمية عن نفسها ، أقول مما يدل على ذلك ما يلى :

١ - إرسال السلطان محمد خان الفاتح فى طلبه ، وتركيز المؤرخين والمترجمين على هذه القصة ، واهتمامهم بها .

٢ - تمسك حسن الطويل ملك تبريز بالقوشجى ، وإكرامه ، وتوقيره له .

٣ - استقبال أهل القسطنطينية له ؛ حينما أتى إليها ؛ فقد «استقبله علماء البلد وأعيانه»[4] .

٤ - هذه التعليقات التى ذكرها بعض المؤرخين حول كتب القوشجى من أمثال تعليقات صاحب كشف الظنون ، فهو يقول[5] عن الرسالة المحمدية ــ

(١) على قوشجى ص ١٨ .
(٢) السابق الصفحة نفسها .
(٣) عظماء الترك ص ٥٣ - ٥٦ .
(٤) التعليقات السنية ٢١٤ .
(٥) كشف الظنون ٨٨٩/١ .

وهى إحدى مؤلفات القوشجى ـ : «وهى رسالة لطيفة لا يوجد أنفع منها» وتعليقه على رسالة حل إشكال القمر بقوله[١] «وهى رسالة فى غاية الدقة والإتقان» وعلى الرسالة الفتحية بقوله[٢] : «وهى رسالة نافعة» .

وكان مما ساعد على ذيوع صيت الرجل أمانته العلمية ودقته وإتقانه وذكر الفضل لأهله ، قد اعترف لخواجة زادة بأفضليته العلمية على أبناء عصره قائلاً[٣] : «لا نظير لخواجة زادة فى العجم» ويذكر صاحب الفوائد أنه حينما كان نور الدين الجامى بهراة ـ اسم مكان ـ باحث يومًا مع على القوشجى شارح التجريد فغلب عليه ، فقال القوشجى لطلبته علمت أن النفس القدس موجود فى هذا العالم»[٤] .

كل هذا يدل دلالة لا شك فيها على أن القوشجى كان متميزًا عن علماء عصره واثقًا من نفسه ، يقبل الأمراء عليه ويكرمونه ويحترمونه ويقدرون علمه .

(٢) السابق ١/٤٨٤ .
(٣) السابق ١/١٢٣٦ .
(٤) الفوائد البهية ٢١٥ .
(٥) الفوائد البهية ٨٧ .

مؤلفات القوشجى

قدم القوشجى للمكتبة العربية كتبًا كثيرة علمية ودينية ولغوية ، وما زالت كتب القوشجى العلمية فى علم الهيئة والحساب والفلك تتداول حتى الآن ، أما كتب القوشجى الدينية واللغوية فما زال الغبار متراكمًا على الكثير منها ، فبعضها ضائع ، وبعضها مخطوط لم يحقق ، وبعضها بلغات غير العربية لم يترجم إليها ، وسنقدم فيما يلى بيانًا شاملاً لكتب القوشجى .

أولا : كتبه الدينية :

١ - **شرح تجريد الكلام** للعلامة نصير الدين الطوسى توفى ٦٧٢هـ شرحه المولى علاء الدين على بن محمد الشهير بالقوشجى شرحًا لطيفًا[١] ، وتوجد للكتاب نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٥٥٨ علم الكلام ، وقد سقطت بعض أوراق من مقدمته ، ومطبوع فى استانبول طبعة رديئة وغير مقروءة ، أوله خير الكلام حمد الملك العلام . . . إلخ . وقد لخص القوشجى فى كتابه فوائد الأقدمين أحسن تلخيص ، وأضاف إليها نتائج فكره مع تحرير سهل سوّده بكرمان ، وأهداه إلى السلطان أبى سعيد خان ، وفى هذ الكتاب تقرير لقواعد علم التأويل ، وبيان لمقاصده خصوصًا مباحث الإمامة والاستقامة[٢] ، وتناول فى الكتاب موضوعات ، مثل القوى النفسانية ، والباطنية ، وقوى العقل عند الإنسان .

٢ - **تفسير الزهراوين البقرة وآل عمران** ، وموضوعه واضح ، يقول صاحب كشف الظنون[٣] «صنف فيه الفاضل علاء الدين على بن محمد المعروف بقوشجى» .

---

(١) هدية العارفين ٧٣٦/١ .
(٢) كشف الظنون ٣٤٦/١ .
(٣) الكشف ٤٤٨/١ .

٣ - أصول الفقه : وصنف فيه ما يسمى بـ «حاشية المولى علاء الدين على بن محمد القوشجى على تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبى البخارى توفى ٧٤٧هـ[١] .

٤ - رسالة فى الحمد : وهى التى تقع تحت عنوان «رسالة فى الحدود»[٢] .

٥ - حاشية القوشجى على حاشية السعد على الكشاف للزمخشرى[٣] .

٦ - وقد ذكر صاحب كتاب عظماء الترك كتابًا للقوشجى باسم «حياة الرسول» ، وذكر أنه كتبه فى سمرقند عام ١٤٥٨م ، ولم يذكر هذا المؤلِّف فى كتاب غير كتاب عظماء الترك [٤] ، ولا ندرى شيئًا عن هذا الكتاب .

ثانياً : مؤلفاته فى العلوم اللغوية .

١ - عنقود الزواهر فى الصرف . وهو كتاب فى الصرف العربى ألفه المولى الفاضل علاء الملة والحق والدين على بن محمد القوشجى روح الله روحه[٥] وقد أشار الدكتور سهيل أنور إلى وجود الكتاب فى بعض المكتبات الخاصة بتركيا وأشار إلى تشكيك بروكلمان فى وجود الكتاب قائلاً «ويذكر بروكلمان أنه إذا كان هذا الكتاب موجوداً إلا أنه لم يرد عنه شيء فى كشف الظنون ، ومن ثم يمكن الشك فى وجوده ؛ لأن العنوان يعطى انطباعًا بالاختصار»[٦] ويؤكد عبدالحق عدنان ذلك عن بروكلمان قائلا[٧] :

«ويذكر بروكلمان أن كتاب الرسالة المفردية وعنقود الزواهر لم يرد عنهما

---

(١) الكشف ٤٩٦/١ ، ٤٩٧ .
(٢) الكشف /٨٦٢ .
(٣) الكشف ١٤٧٩/٢ ، التعليقات السنية ٢١٤ .
(٤) عظماء الترك ص ٥٤ .
(٥) على قوشجى ص ٣٣ .
(٦) السابق ص ٣٣ .
(٧) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٢ .

شىء فى كشف الظنون ولا فى فهارس مكتبة استانبول» وإننى أجزم بوجود الكتاب فى كشف الظنون على عكس ما قال بروكلمان ، كذلك أجزم بوجود الكتاب فى مكتبة استانبول[1] ، يقول صاحب كشف الظنون[2] «العنقود الزواهر فى نظم الجواهر فى التصريف للمولى علاء الدين على بن محمد المعروف بقوشجى المتوفى ٨٧٩هـ قال صاحب الشقائق : سمعت أنه من تصانيفه ، وزعم المجدى بأنه له» ، وهذا هو كشف الظنون يذكر الكتاب ، وينسبه إلى صاحبه ، والحق أن بروكلمان لم ينف بوجود الكتاب مطلقًا بدليل أنه أشار إلى وجود نسخة في المكتبة التيمورية[3] ذكرت فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٣٤١/٣ (مقالة لأحمد تيمور) ، وقد رجعت إلى المجلة ، فوجدت أن الذى ذكر هذه النسخة هو عيسى اسكندر المعلوف فى مقالة له من نفائس الخزانة التيمورية[4] وليس أحمد تيمور هو الذى ذكرها .

وللكتاب عدة تسميات أخرى مثل عنقود الزواهر فى نظم الجواهر فى التصريف[5] وفى تسمية أخرى عنقود الزواهر فى نظم الجواهر فى التصريف[6] بخلاف تسمية كشف الظنون العنقود الزواهر فى نظم الجواهر فى التصريف والتسمية المشهورة «عنقود الزواهر فى الصرف»[7] ، والملاحظ أن هذه التسمية تؤكدها المراجع ، على حين أن التسميات الأخرى تختلف حولها الكتب كما رأينا ، وعلى أية حال ، فهذا هو الكتاب المقصود تحقيقه ودراسته فى بحثنا ، وسأفرد مكانًا خاصًا للحديث عنه فى الجزء الثانى من هذا الكتاب إن شاء الله .

---

(١) المخطوط موجود بالمكتبة السليمانية باستانبول تحت رقم ٤٧٠٥ أيا صوفيا بعنوان عنقود الزواهر فى متن اللغة ، وقد رأيت هذه النسخة فى زيارتى للمكتبة عام ١٩٩٥م .

(٢) الكشف ١١٧٤/٢ .

(٣) كارل بروكلمان 235, s#330# ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب .

(٤) مجمع اللغة العربية بدمشق ٣٤١/٣ .

(٥) هدية العارفين ٧٣٦/١ .

(٦) معجم المؤلفين ٢٢٧/٧ .

(٧) الشقائق ١٨١/١ ، البدر الطالع ٤٩٦ ، التعليقات السنية ٢١٤ ، الأعلام ١٦٢/٥ ، تاج التواريخ «تركى» ٤٩٠ .

٢ - شرح الشافية فى التصريف «فارسى»[١] ، ولم أعثر على هذا الكتاب حتى فى قسم الفهارس الشرقية بدار الكتب المصرية .

٣ - شرح الكافية لابن الحاجب[٢] ولم أعثر عليه أيضًا .

٤ - حاشية على شرح السمرقندى على الرسالة العضدية فى علم الوضع[٣] .

٥ - الحاشية الجديدة فى الوضع ، ولم يشر أى مرجع إليها ، ولكننى وجدتها مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣ وضع ، وهى مخطوطة فى تسع قطع من الحجم المتوسط ، وتناول فيها الحديث عن وضع المضمرات وأسماء الإشارة فى إيجاز .

٦ - الرسالة المفردية أو رسالة المفردات[٤] ، ولم أعثر عليها ، ولا أدرى شيئًا عما تحتويه ، وأغلب الظن أن هذه الرسالة عبارة عن قاموس .

فى علم الهيئة «علم الفلك» :

١ - ألف القوشجى رسالته «الفتحية فى الهيئة البسيطة»[٥] يقول عبدالحق عدنان[٦] «وهى رسالة بالفارسية نشرت عام ١٤٥٧م بعنوان «رسالة فى الحياة» وهى رسالة تتألف من مقدمة ومقالين ، وهى أول كتاب كتبه فى علم الفلك ، كتبها يوم الحملة على «أوذن» حسن ، وفى يوم النصر أسماها الرسالة الفتحية ، قدمها للفاتح «وهى رسالة نافعة شرحها المولى سنان الدين يوسف[٧] ولكن

(١) هدية العارفين ٧٣٦/١ ، مقدمة شروح الشافية ـ المطبعة العامرة سنة ١٣١٠هـ وقد ذُكِرَ أن من ضمن شروح الشافية شرح على القوشجى .
(٢) هدة العارفين ٧٣٦/١ .
(٣) الأعلام ١٦٢/٥ .
(٤) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٢ .
(٥) كشف الظنون ١٢٣٦/٢ .
(٦) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٣ .
(٧) كشف الظنون ١٢٣٦/٢ .

عبدالحق عدنان يقرر أنه شرح قليل القيمة يقول[١] «ولكتاب الرسالة الفتحية شرح قليل القيمة كتبه سنان باشا ، وتوجد لهذه الرسالة ترجمتان موسعتان ، إحداهما لمولّلا عبدالله برويز ترجمها تحت اسم «مرقاة السماء» ، والترجمة الثانية لمدير المهندسخانة سيد على باشا باسم مرآة العالم ، وكون الأخير سيد على باشا ترجمها فى القرن التاسع عشر فيه دلالة على مقدار قيمة الكتاب لدى الأتراك .

٢ - رسالة فى حل إشكال القمر : يقول صاحب الشقائق[٢] : ذهب المولى المذكور ـ القوشجى ـ مختفيًا إلى بلاد كرمان ، فقرأ هناك على علمائها ، وسود هناك شرحه للتجريد ، وغاب عن ألغ بك زمنا طويلا ، ولم يدر خبره ، ثم إنه عاد إلى سمرقند ، ووصل إلى خدمة الأمير المذكور ، واعتذر عن رغبته لتحصيل العلوم ، فقبل عذره ، وقال بأى شىء أو بأى هدية جئت ، قال برسالة حللت فيها إشكال القمر ، وهو إشكال تحيّر فى حله الأقدمون ، قال الأمير هات بها أنظر فى أى موضع أخطأت ؟ فأتى برسالة فقرأها قائما على قدميه ، وأعجب بها ألغ بك ، ويذكر الدكتور سهيل أنور أن «أسعد أفندى قام بإعداد ترجمة للكتاب عن العربية قرأها ألغ بك وقاضى زادة وغياث الدين»[٣] .

٣ - رسالة باسم «علم النجوم» ، وقد قدمها القوشجى للسلطان محمد الفاتح يوم ظفره على أوذن حسن ، ويذكر الدكتور سهيل أنور أن هذه الرسالة موجودة بالمكتبة الحميدية تحت رقم ١٤٤[٤] .

٤ - «مسرة القلوب فى دفع الكروب» فى علم الهيئة[٥] ، وقد انتهى من تحريرها عام ٨٧٨هـ ، وقدمها للسلطان محمد الفاتح بمناسبة انتصاره على أوذن

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٢ .
(٢) الشقائق ١/١٧٧ .
(٣) على قوشجى ص ١٤ .
(٤) السابق ص ٢١ .
(٥) كشف الظنون ٢/١٦٧٦ ، الشقائق ١/١٨٠ .

حسن بك البايندورى فى إحدى المعارك[١] .

٥ – الأجرام السماوية : وهو كتاب فى بيان الأجرام الموجودة بالسماء[٢] .

٦ – فى علم الزيج[٣] : والمقصود به زيج ألغ بك ، المشهور بالمرصد ، وقد كمل باهتمام القوشجى الذى حصل فى سنة أكثر العلوم ، وما حقق رصده من الكواكب المنيرة أثبته ألغ بك فى كتابه ، وجعله على أربع مقالات :

الأولى : فى معرفة التواريخ ، والثانية : فى معرفة الأوقات والطالع ، والثالثة : فى معرفة سير الكواكب ، والرابعة : فى مواقع الأعمال النجومية[٤] .

مؤلفاته فى الحساب :

ألف القوشجى الرسالة المحمدية في الحساب ، كتبها للسلطان محمد الفاتح ، وأهداها إليه ، حين قدم رسولا من الحسن الطويل للصلح بينهما ، وهى رسالة لطيفة لا يوجد أنفع منها فى ذلك العلم ، وهى مرتبة على مقدمة وخمس مقالات[٥] ، وقد انتهى منها فى عام ٨٧٦هـ[٦] .

فى التاريخ :

ألف القوشجى تاريخ فارس[٧] ولم أعثر عليه .

رسالة فى السياحة :

---

(١) على قوشجى ص ٢٠ .

(٢) السابق ص ٢١ .

(٣) قال النيسابورى : «الزيج معرب زه وهى مسطارة البنائين التى يقال لها القانون باليونانية ، وقيل خيط البناء وقال الأصمعى لا أدرى أعربىّ هو أم معرب» كشف الظنون ٢/٩٦٤ .

(٤) كشف الظنون ٢/٩٦٤ – ٩٦٦ .

(٥) كشف الظنون ١/٨٨٩ .

(٦) على قوشجى ص ٢٠ .

(٧) هدية العارفين ١/٧٣٦ .

فى دائرة المعارف الإسلامية التركية[١] رواية يجب تلقيها وتقبلها بتحفظ شديد كما يقول عبدالحق عدنان ، هذه الرواية تفيد أن على قوشجى أيام سفارته بين أوذن حسن والسلطان محمد الفاتح كتب كتابًا فى السياحة أسماه «سياحتنامة» ، ولم أعثر على هذا الكتاب ، ولهذا فمحتوياته مجهولة .

موضوعاته مختلفة :

١ - كتاب «محبوب الحمائل فى كشف المسائل» يقول صاحب كشف الظنون[٢] : «جمع فيه عشرين متنًا ، كل متن من كل علم ، وكان بعض غلمانه يحمله ولا يفارقه أبدًا ، وكان ينظر فيه كل وقت ، يقال إنه جمع فيه جملة من العلوم» .

٢ - رسالة فى موضوعات العلوم ، ذكرها صاحب كشف الظنون[٣] وقال عنها إنها رسالة لطيفة ، ولم أعثر عليها ، ولهذا فمحتوياتها مجهولة ، ولعلها تكون هى رسالة «محبوب الحمائل فى كشف المسائل» ، نظرًا لتشابه موضوع كل من الرسالتين .

(١) دائرة المعارف التركية ص ٣٢٢ .
(٢) الكشف ١/١٦١١ .
(٣) السابق ١/٨٩٤ .

تلاميــذه

لقد أثر القوشجى فى الأجيال التى بعده تأثيرًا كبيرًا وخاصة فى علوم الرياضة والهيئة والموسيقى ، ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك لسببين :

السبب الأول : كثرة تلاميذه وشراح كتبه ، وهذا يبدو واضحًا فى التعميمات والإشارات التى وردت فى الشقائق النعمانية وغيره من الكتب .

السبب الثانى : شهرته الواسعة التى غطت الآفاق مما جعل لمؤلفاته أهمية كبرى حتى العصر الحاضر ، وسأورد فيما يلى أهم تلاميذ القوشجى .

١ - ركن الدين زيرك زادة ، وهو حفيد القوشجى ؛ قرأ عليه ، وصار مدرسًا بمدرسة بروسة ، حج وأتى بلاده ؛ ومات سنة ٧٤١[١] ، وقد شرح الفتحية فى الهيئة لجده على القوشجى[٢] .

٢ - المولى الفاضل سنان الدين يوسف ، كان من عبيد بعض وزراء السلطان محمد خان قرأ فى صغره معانى العلوم ، ووصل إلى خدمة المولى الفاضل على القوشجى ، ثم صار مدرسًا ببروسة ، وقد صنف شرحًا للرسالة الفتحية فى علم الهيئة لأستاذه على القوشجى[٣] .

٣ - المولى لطفى ، واسمه لطف الله التوقانى ، قرأ على المولى سنان باشا ، ولما أتى المولى على القوشجى ببلاد الروم أرسله المولى سنان باشا إليه ، وقرأ عليه العلوم الرياضية بواسطته ، وكان مدرسًا ببروسة[٤] .

---

(١) هكذا يقول صاحب التعليقات السنية ٢١٤ ، وهو تاريخ غير صحيح بدليل أن وفاة القوشجى كانت عام ٨٧٩هـ وربما يقصد ٨٤١ هـ .

(٢) التعليقات السنية ص ٢١٤ - ٨٧٩هـ .

(٣) الشقائق ٣١١/١ .

(٤) الشقائق ٣١٣/١ ، العاهل العثمانى ص ٤١ هامش .

٤ - المولى قوام الدين قاسم بن أحمد الجمالى ، قرأ على علماء عصره ثم وصل إلى خدمة المولى الفاضل على قوشجى ثم صار مدرسًا[(١)] .

٥ - المولى قطب الدين محمد بن محمد بن قاضى زادة الرومى ، قرأ على جده لأمه المولى على بن محمد القوشجى[(٢)] .

٦ - المولى محمود بن قاضى زادة الرومى المشهور بالمولى ميرم جلبى تلميذ القوشجى ، وشارح الفتحية فى الهيئة لمولانا على قوشجى[(٣)] .

٧ - العارف بالله الشيخ محيى الدين محمد الإسكليبى ، كان من طلاب العلم الشريف ، وصل إلى خدمة المولى علاء الدين على بن محمد القوشجى ، وبعد وفاته سلك مسلك الصوفية ، وكان من الفضل على جانب عظيم[(٤)] .

كل هذا يظهر لنا أن القوشجى استطاع بعلمه وشخصيته أن يجمع حوله الكثيرين لينهلوا من علمه ، ورأينا كيف أن أحفاده انضموا إلى حلقات جدهم العلمية ؛ ليستفيدوا منه ، فقرأوا عليه ، وأصبحوا مدرسين فى مدارس بروسة وغيرها .

وإذا حاولنا البحث عن تأثير القوشجى فى تلاميذه من الناحية اللغوية وجدنا للقوشجى كتبًا فى النحو والصرف ، منها شرح الكافية ، وعنقود الزواهر ، وحاشية فى علم الوضع ، وقد قام بعض الشرّاح بشرح كتب القوشجى مثل الشيخ عبدالرحيم ، وقد شرح عنقود الزواهر للقوشجى ، وأشاد بعلم الرجل من الناحية الصرفية ، كذلك شرَح سيد حافظ الرسالة الوضعية لعلى قوشجى .

---

(١) الشقائق ٣١٩/١ .
(٢) الشقائق ٣٦٧/١ .
(٣) الشقائق ٣٦٧/١ .
(٤) الشقائق ٣٨٠/١ .

وكما هو واضح لم تهتم الكتب بتلاميذ القوشجى الذين تأثروا به لغويًا وخاصة فى النحو والصرف . وربما كان السبب فى ذلك هو شهرة القوشجى فى علوم الهيئة والفلك والحساب التى غطت على شهرته اللغوية ، وعلى هذا فقد انصبّ اهتمام المؤرخين على تلاميذه الذين تأثروا به فى علوم الفلك والهيئة والحساب ، وشرحوا كتبه فى هذه العلوم ، ونسوا الجانب الآخر من حياة الرجل وتأثيره فيمن بعده لغويًا .

وفاتــــه

أوشك المؤرخون أن يجمعوا على أن وفاة القوشجى كانت عام ثمانمائة وتسعة وسبعين من الهجرة (٨٧٩هـ) الموافق عام ألف وأربعمائة وأربعة وسبعين ميلادية (١٤٧٤م) بقسطنطينية[١] ، يقول الدكتور سهيل أنور[٣] : «لا ندرى شيئًا عن مرضه ، والمكان الذى مات فيه ، لكنه بناء على ما ذكر توفى يوم الجمعه السابع من شهر رمضان عام ثمانمائة وتسعة وسبعين من الهجرة (٨٧٩هـ) الموافق أربعة عشر من كانون الأول عام ألف وأربعمائة وأربع وسبعين ميلادية (١٤٧٤م) وقد دفن القوشجى فى حرم مقبرة السلطان أبى أيوب الأنصارى ، وقد ظل قبره معلوماً ما يقرب من ثلاثمائة وواحد وخمسين عاما (٣٥١) ، أو ثلاثمائة وستة وخمسين عامًا (٣٥٦)[٣] بعد وفاته ، ويضيف الدكتور سهيل أنور[٤] : «وهذا دليل على الإهمال فى حق الرجل الذى يعتبر من خيرة علمائنا ، ولو كان الذى مات أحد أصحاب النفوذ أو رجال السلطة لظل قبره معلومًا» وعلى أية حال ظل قبره علامة بارزة يعرف به أماكن قبور الآخرين[٥] ولم يعلق صاحب الشقائق النعمانية على تاريخ وفاة القوشجى على حين أن صاحب البدر الطالع [٦] قال« : لم أقف على تاريخ وفاته» ما عدا ذلك نجد أن كل من ترجموا له تقريبًا ذكروا التاريخ السابق ، وربما كان تعليل ذيوع الوفاة أن القوشجى كان قد اشتهر وبعد صيته وملأ الآفاق علمًا وفضلاً فى عهد السلطان محمد الفاتح ، لذا نجد المؤرخين يحفظون تاريخ الوفاة ، على حين نجد إهمالا فى ذكر تاريخ الميلاد .

---

(١) كشف الظنون ٣٤٦/١ ، ٤٤٨ ، ٨٦٢ ، التعليقات السنية ٢١٤ ، الأعلام ١٦٢/٥ .
(٢) على قوشجى ص ٢٤ .
(٣) السابق ص ٢٤ .
(٤) السابق الصفحة نفسها .
(٥) الشقائق ١٨١/١ ، العاهل العثمانى ص ٤٠ (هامش) .
(٦) البدر الطالع ٤٩٦ .

الفصل الثانى

دراسة كتاب «عنقود الزواهر فى الصرف»

ويشمل المباحث التالية :

١ - التعريف بكتاب عنقود الزواهر ومنهج القوشجى فيه .

٢ - مصادر العنقود من العلماء والكتب

٣ - الوضع وعلاقته بالصرف .

٤ - الاشتقاق وعلاقته بالصرف .

٥ - شواهد عنقود الزواهر :

أ - القرآن .

ب - الحديث النبوى .

جـ - الشعر .

٦ - أصول النحو فى عنقود الزواهر .

٧ - رأي القوشجى فى «المناسبة بين اللفظ والمعنى» .

٨ - الاتجاهات الذهنية والمنطقية فى عنقود الزواهر .

٩ - تأثر القوشجى بأصول الفقه .

التعريف بكتاب عنقود الزواهر
ومنهج القوشجى فيه

يتألف كتاب عنقود الزواهر من خطبة ومقدمة وثلاثة عقود ، أما الخطبة فقد أشار فيها القوشجى إلى سبب تأليفه لكتاب العنقود ، وبيّن أن سبب ذلك هو تلبية رغبة السلطان محمد الفاتح ابن مراد خان ، وفيها أشاد بأفضال وكرم محمد الفاتح ، ومدحه كثيرًا وبين فيها أيضًا طريقته فى التأليف قائلا : إن الكتاب «واضح العبارة لا يخلو من الإشارة مقتصدًا لاموجزًا مخلاً ولا مطنبًا مملا»[1] ، وبين فيها أيضًا أنه ابتعد عن التعليل ، وآثر الاستقراء المحض ، والتتبع البحث ، وابتعاده عن رذيلتى الكلام إخلالاً وتطويلاً .

أما المقدمة فقد تناول فيها تقسيم علم العربية المسمى بعلم الأدب إلى اثنى عشر قسمًا ، وأشار فيها إلى ميله إلى أن يكون الاشتقاق علمًا مستقلا عن الصرف ، ولكنه قال فى نهاية المقدمة «ونحن آثرنا ماذكرنا أولا ، ونظمنا الكلام لبيانها ـ أى بيان الأقسام ـ فى اثنى عشر عقدًا»[2] مع أن قوله هذا يتعارض مع ما قدمه كتابه عمليًا حيث إنه يتعارض مع المنهج الذى سار عليه ، وهو تقسيم الكتاب إلى ثلاثة عقود ، ويتعارض أيضًا مع ما قاله فى الخطبة حيث قال : «وهو مرتب على ثلاثة عقود» ، فكيف يصرح مرتين ، الأولى أنه مرتب على ثلاثة عقود ، والثانية أنه مرتب على اثنى عشر عقدًا ، ثم يأتى الكتاب عمليًا على ثلاثة عقود ، لقد وجدت تفسيرًا لذلك عند الشيخ عبدالرحيم شارح العنقود حيث يقول[3] : «فلعل وجهه أن المصنف رحمه الله أراد أولا ترتيب كتابه على اثنى عشر عقدًا فى اثنى عشر فنًا ، فوضع المقدمة ، وذكر هذا الكلام فى آخرها ثم لما انتهى إلى آخر الصرف رجع عن هذه النية ،

(١) العنقود : خطبة الكتاب .
(٢) العنقود : المقدمة .
(٣) شرح العنقود ص ٣٥ .

فاكتفى بالعقود الثلاثة ، فغير أسلوبه الأول ، ورفع المقدمة ، فعمل الخطبة على طبق ترتيبه الثانى ، ووضع فى ذيلها بدل المقدمة قوله «وهو مرتب على ثلاثة عقود» ثم وقع من بعض الناسخين تحريف وتصرف ، وخلطوا بين الترتيبين» .

أما طريقته فى العقود الثلاثة ، فلكل عقد نظام خاص فى الترتيب ، **فالعقد الأول** «فى مبادئ علم اللغة» اقتصر فيه القوشجى على معرفة أوضاع مفردات الكلام العربى من حيث موادها وجواهرها ، وقسم هذا العقد إلى أسماط ، والأسماط إلى فرائد ، وداخل الفرائد ينظم موضوعاتها ـ أحيانا ـ إلى مطالب .

أما العقد الثانى «فى علم الاشتقاق» فقسمه إلى سمطين ، وقسّم السمطين إلى فصول ، والفصول إلى فرائد ، وقسم الفرائد إلى أصناف ومطالب ، وقد وجدت تداخلاً بين الفرائد والأصناف كأن يقول : الفريدة الثانية ، ثم يأتى بعدها بالصنف الثالث بدلا من الصنف الأول ، وهو نوع من تداخل الفرائد والأصناف .

أما العقد الثالث ، فهو مقسم إلى أسماط ، والأسماط إلى فصول ، والفصول إلى أصناف ، والأصناف إلى فرائد ، والفرائد أحيانا إلى مطالب .

ويلاحظ من خلال ما سبق أن القوشجى لم يكن له نظام معين وموحد فى طريقة تقسيم الكتاب ، وربما كان هذا ناتجا عن كثرة الموضوعات التى تناولها وترامى أطراف الكتاب ، فكان هذا التداخل بين الفرائد والأصناف والمطالب ، لكن من ناحية أخرى بنى القوشجى ترتيبه للعقود الثلاثة على أن الصرف يبحث عن أحوال الموضوعات بالوضع النوعى ، وهو مسبوق بالوضع الشخصى ، فقدم دراسة الوضع ، ثم قدم الاشتقاق على الصرف ، لأن نظر الاشتقاقى فى أحوال مادة الكلمة ؛ أعنى حروفها ، ونظر الصرفى فى أحوال هيئتها ، ومادة الشىء متقدمة على هيئته[1] .

(١) العنقود ص ٢٢٥ .

وهناك عدة ملاحظات يجب النظر لها بعين الاعتبار حول منهج القوشجى فى كتابه العنقود نقدمها فيما يلى :

أولاً : أسلوب الكتاب ومصطلحاته :

إن أسلوب الكتاب واضح غير معقد ، سهل ميسر ، ليس بالمسهب أو بالموجز ، كان القوشجى نفسه حريصًا على ذلك ، أشار القوشجى إلى ذلك فى خطبة كتابه حين قال : إن السلطان محمد الفاتح طلب منه تأليف كتاب «واضح العبارة لا يخلو من الإشارة مقتصدًا لا موجزًا مخلا ، ولا مطنبًا مملا» ومن هنا كان حرص القوشجى على مراعاة ذلك فى كتابه ، ولهذا وجدت بعض العبارات التى تدل على حرص القوشجى على تنفيذ هذا فى كتابه ، حيث يقول : «وأعرضنا عن تفصيل ذلك مخافة التطويل»[1] ومثل «وتركنا بقية الأمثلة لأنها لا تخفى على فطنة القارئ» مما يدل على أن القوشجى كان حريصًا على عدم التطويل أو الإيجاز المخل من جهة والوضوح والسهولة من جهة أخرى .

غير أنه فى بعض الأحيان يميل إلى الغموض ، وذلك حين يناقش قضايا يدعّم بعض أفكارها بالأسلوب الفلسفى ، فقد استخدم كثيرًا من المصطلحات الفلسفية التى تحتاج إلى مجهود كبير لفهمها ، وكان القوشجى يدرك ذلك ، فقد قال حينما أراد الحديث عن إثبات الحاجة إلى الواضع «والكلام فى تعيينه من قضايا العقل» ولهذا كان أسلوبه يميل فى هذه الأحيان إلى الغموض ؛ لأنه اتصل بالفلسفة والمنطق ، وقد ظهر ذلك فى الدراسة الخاصة بالاتجاهات الذهنية عند القوشجى فى هذا البحث .

وكان القوشجى فى قليل من الأحيان يستطرد فى حديثه ، فحين يعلق على قولهم «حب تِملاق» بقوله[2] والتملاق والتملق هو التودد وإظهار المحبة ، تقول الحب ثلاثة أنواع : حب متعلق بالقلب موجود فى الشخص ، وحب ظاهرى غير حقيقى ، وحب قاتل لمن فيه ؛ وهو العشق ، وقيل حب المحاربة

---

(١) العنقود ص ٣٢٣ .

(٢) العنقود ص ٣٦٥ .

والمطارحة ، هذا استطراد لقولهم «حب تِمِلاق» يعرض فيه أنواع الحب فى ثنايا عرضه للمصدر تملاق ، وكأنه يبرز لنا معارفه المتنوعة أو يبين لنا أنه دائرة معارف .

أما مصطلحات كتاب «عنقود الزواهر» فهى المصطلحات العامة المعروفة فى النحو والصرف ، لكنه كان يميل إلى انتقائها ، ويميل أحيانًا إلى مصطلحات صرفية ونحوية غير متداولة الآن مثل «الغابر» للفعل الماضى و«العابر» للفعل المضارع ، و«المعروف» للفعل المبنى للمعلوم وهذا شىء طبيعى . . إلخ .

وكما وضح من قبل استخدامه فى تقسيم الكتاب لمصطلحات معينة مثل «السمط» وهو القلادة ، أو هو الخيط الواحد المنظوم أو الخيط فيه الخرز[١] و«العقد» وهو الخيط ينظم فيه الخرز وجمعه عقود[٢] ، و«الفريدة» وهى البدر أو الجوهرة النفيسة ، أو الشذر من فضة كاللؤلؤة[٣] بل إن عنوان الكتاب نفسه يدل على عناية القوشجى بمصطلحاته ، فالعنقود من النخل والعنب وغيرها[٤] والقوشجى نفسه يؤكد ذلك حينما يقول فى باب الجمع «وقنوان فى قنو وهو ما للنخل بمنزلة العنقود للكرم «والزاهر المشرق من الألوان وهو الحسن الأبيض[٥] ، فعنقود الزواهر إذن هو العنقود الذى يضم الألوان الزاهية المشرقة ، وهذا التقسيم بهذه المصطلحات غير المتداولة دليل على عناية القوشجى بمصطلحاته ودقته فى ذلك ومحاولة تفرده .

ثانيا : استخدامه لمصطلحات فارسية :

كان القوشجى يميل إلى استخدام بعض الكلمات الفارسية فى كتابه العنقود ، وكان هذا نتيجة لثقافته الفارسية ، مع أنه لم يكن فارسى الأصل ، وقد

---

(١) لسان العرب سمط ١٩٤/٩ .
(٢) اللسان عقد ٢٨٨/٤ .
(٣) اللسان فرد ٣٢٩/٤ .
(٤) اللسان عقد ٣٠٤/٤ .
(٥) اللسان زهر ٤١٩/٥ .

بيّنت ذلك فى الحديث الخاص بعصر القوشجى العلمى والسياسى ، وفيما يلى جدول يضم الكلمات الفارسية الواردة فى عنقود الزواهر .

الكلمات العربية	الكلمات الفارسية
جوارِبة جمع «جورب»	كركاو
موازجة جمع «موزج»	موزة
حجلى جمع حجل وهى «طائر»	كبك
ما أجودنى	من جه نيك
عظلم «نبت»	نيل
الجودق «الرغيف»	كرده
الأيل «ذكر الوعل»	كاوكوزن
منجنيق	منجنيق

وهذه الكلمات على قلتها تبين هذا الاتجاه فى كتاب القوشجى .

ثالثا : موقفه من المدارس النحوية :

كان القوشجى يميل إلى المذهب البصرى ، ويرجحه ، إلا فى مسألة واحدة رجح فيها مذهب الكوفيين ، وهو حين يميل إلى المذهب البصرى كان يعلل أو يستند إلى أقوال بعض النحاة ، ومثال ذلك حينما رجح المذهب البصرى فى أن (إنسان) وزنها فعلان من الأنس ، وليس وزنه إفعان من النسيان قال[1] : «والترجيح مع البصريين لأن معنى الأنس فى الإنسان أوضح من معنى النسيان . . إلخ . . وقد تناولت هذه المسألة بالتفصيل فى الحديث عن شواهد القوشجى فى هذا المبحث .

(١) العنقود ص ٢٨٠ ، وهذه مسألة خلافية وردت فى الإنصاف ٤٧٩/٢ ، والتعليل الوارد للقوشجى ليس فى الإنصاف ويبدو أنه له .

وكان مرجحًا لجانب البصريين حينما قرروا حذف الحرف الخامس من الخماسى عند تصغيره مثل جَحْمَرِشٌ تصغيرها جُحَيْمِر ، ولا حذف للميم ، وذكر قول سيبويه[١] إن الحرف «لايزال فى سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع ، فإنما حذف الذى ارتدع عنه حيث أشبه حروف الزوائد» كذلك قُلَنْسُوَة فتصغيرها قُلَيْنِسَة على المذهب البصرى ، وقُلَيْسِيَة على المذهب الكوفى ؛ ولهذا علق القوشجى بترجيح المذهب الأول[٢] ، وتعليله أن هذا ما ذهب إليه سيبويه .

وحينما رجح القوشجى أن الاسم فى «هو وهى» هو الكلمة كلها كان يرجح المذهب البصرى ، على العكس من الكوفيين الذين يقولون إن الاسم فيها الهاء فقط[٣] وقال القوشجى «وأما واو هو وياء هى فمن أصل الكلمة على الأصح»[٤] وأيضًا كان مع البصريين فى أن تصغير داهية دويهية للتعظيم[٥] والقوشجى يقرر مع البصريين أن المضعف الرباعى كله أصل ، لأن شيئًا منه لا يصح للزيادة ، خلافا للكوفيين فإنهم يزعمون أن الثالث منها تكرار للأول ، فالحروف الأربعة من صَيْصَيَة وهى شوكة الحائك أصل[٦] ، كذلك من رأيه أن أول على وزن فاعل ، فحكم بأصالة الهمزة فيها على ما هو مذهب البصريين ، ولم يذكر المذهب الكوفى الذى يقرر أن أول على وزن أفعل لأن أصلها وول .

ومن أجل هذا كان القوشجى فى بعض المسائل يذكر رأى البصريين مكتفيًا به ، ولا يذكر رأى الكوفيين كما مر ، وهذا ما فعله حينما قسم الكلام إلى اسم وفعل ، وعلل تسمية الاسم بأنه من السمو ، وهو العلو ، ولم يذكر رأى

---

(١) الكتاب ٤٤٨/٣ ، ٤٤٩ ، العنقود ص ٣٩٠ .
(٢) العنقود ص ٣٩٠ .
(٣) الإنصاف ٣٩٧/٢ .
(٤) العنقود ص ٥١٧ .
(٥) العنقود ص ٣٩٣ ، الإنصاف ٨٨/١ .
(٦) العنقود ص ٢٦٤ .

الكوفيين القائل بأن الاسم سمى بذلك ؛ لأنه من الوسم وهو العلامة[١] ، وربما كان عدم ذكر رأى الكوفيين دليلاً على ترجيحه للمذهب البصرى فى مثل هذه المسائل .

أما هذه المسألة التى وقف فيها بجانب الكوفيين فهى قوله ـ بعد أن تحدث عن أقسام الضمائر [٢]ـ «واعلم أن ما ذكرنا مبنى على ما اشتهر بين الناس وهو مذهب بعض الكوفية من أن أنت وإياك وأخواتهما بكمالها ضمائر» فهو هنا ينبه على ذكره للمذهب الكوفى فى هذه المسألة ، وتعليله لذلك كما يقول «مبنى على ما اشتهر بين الناس» ، وإن كان قد حاول التراجع من طرف خفى وهو أن أيا واللواحق حروف دالة على أحوال المرجوع إليه حتى قال بعض النحاة إن هذا فى أنت مجمع عليه»[٣] وهذا يؤكد ميوله البصرية .

رابعا :

كان أحيانًا يذكر رأى النحاة ، ولا يذكر رأيه هو ، كما فى حديثه عن ألف إذا ونونه التى تبدل فى الوقف ألفًا ؛ فقد نقل رأى بعض الكوفيين أنه اسم منون ، ونقل عن المازنى أنه حرف فلا توقف عليه بالألف ، وعن المبرد الوجهين ولم يذكر رأيًا له[٤] وهذا أيضًا ما فعله فى الخلاف حول حذف واو مفعول أو عينه ، فقد نقل رأى سيبويه أن «المحذوف هو واو مفعول ، ونقل رأى الأخفش أن المحذوف العين ولم يذكر رأيه هو[٥] وكان أحيانا يعرض المسألة الخلافية بين الكوفيين والبصريين ولا يدلى فيها بدلوه ، وهذا ما فعله فى الحديث عن الزائد والأصلى فى تدهقن وتشيطن[٦] .

(١) الإنصاف ٤/١ .
(٢) العنقود ص ٣٧٨ .
(٣) العنقود ص ٣٧٨ ، الإنصاف ٤٠٦/٢ .
(٤) العنقود ص ٥٢٥ .
(٥) العنقود ص ٣٦٩ .
(٦) العنقود ص ٢٦٧ .

خامسًا : منهج معتدل :

لم يكن القوشجي مغاليًا في مناقشاته ، أو حادًا في حواره ، أو متطرفًا ، ولكنه كان يعرض وجهات النظر المختلفة حتى ولو كان معارضًا لها في كثير من الأحيان ، وهذا دليل على عرضه للقضايا بموضوعية واعتدال دون استئثار بالرأى ، وكان هادئًا حتى مع الذين يخالفونه في الرأى ، وهذا ما فعله مع الزمخشرى حينما خطّأ القراء ، ووصفهم بأنهم يلحنون ، يقول القوشجي[1] «واعلم أن بعض ما ذكرنا من الإدغامات طعن فيه صاحب المفصل ، وخطأه لكننا لا نجرى على تخطئة ما ثبت عن القراء السبعة ، فكل ما يثبت عن واحد منهم اعتبرناه» ، ويقول القوشجي معارضًا الجوهرى مع تعليله للمعارضة[2]» وماذكره الجوهرى من أن المحذوف من ذو وهو العين فيه بُعْد ؛ لأن حذف العين من الاسم الذى هو على ثلاثة أحرف في غاية القلة لم يوجد منه إلا مذ وسه» .

سادسًا :

أستطيع القول بأن منهج القوشجي تعليمى ، فهو يهبط إلى عقول الشاديين في اللغة ، وأحيانا يرتفع به إلى الخوض في أعماق اللغة في غير تعقيد أو غموض ، فهو يفصل القول بطريقة منظمة تتناسب مع عقول هؤلاء ، ومثال ذلك حين يدرس الإمالة يقول «إن للإمالة محلاً وأسبابًا وموانع . . إلخ» ويفصل الكلام تفصيلاً ميسرًا ، وكأنى به وهو يشرح لتلاميذه ، يعلمهم فيصغون إليه ، ويدل على ذلك المنهج طريقة تقسيمه للكتاب بهذه الطريقة التى عرفت منذ قليل .

سابعا : مسائل وَهَمَ فيها القوشجي :

هناك بعض المسائل التى وَهَمَ فيها القوشجي ، ومنها هذه المسألة حين

(١) العنقود ص ٤٨٥ .
(٢) العنقود ص ٤٠٣ .

قال «إن ألف أيمن ـ فى القسم ـ ألف قطع عند ابن درستويه» مع أن ابن درستويه لم يقل ذلك ، وقد رجعت إلى كتاب الكتاب لابن درستويه فوجدته يقرر عكس ذلك ، وقد تناولت ذلك فى موضعه من التحقيق[١] .

ثامنا :

كان القوشجى يأتى بالقواعد العامة للظاهرة التى كان يتناولها أولاً ويؤخر الشاذ إلى آخر الموضع ، وكان يفعل ذلك ؛ لأنه كان يحب عرض أفكاره بوضوح دون تشتت للذهن ، والاهتمام بالفرع على حساب الأصل ، فالقوشجى كان يحترم عقل القارئ وأفكاره ، وكان هذا نتيجة لدقة الرجل وتنظيمه ، فقد كان يرى أن ذلك أجدى من ذكر الشاذ وراء قاعدة ، وخير مثال على ذلك ما فعله فى باب الجمع حين يقول[٢] «والجمع ينقسم باعتبار إلى جمع التصحيح ، ويسمى جمع السلامة ، لبقاء هيئته مفردة فيه ، إلا فى عدة مواضع غيرتها العوارض ، نؤخر ذكرها فى ذيل الكلام تحرزًا عن تشتت المرام» وهو نفس المنهج الذى اتبعه فى بابى التصغير والنسب ، وغير ذلك من أبواب الكتاب ، مما يعتبر سمة عامة من سمات عنقود الزواهر .

تاسعاً :

كان عقل القوشجى رياضيًا ، وهذا ما جعله يجيد التقسيم فى كتابه العنقود ، وحينما قسم الضمائر[٣] كانت تقسيماته دقيقة ومنظمة ، كذلك حينما تحدث عن هيئات الكلمة وأقسام تلك الهيئات (ثلاثى ـ رباعى ـ خماسى) ومثل لذلك بهذه الجداول الإحصائية (جدل ـ جدول ـ مجدول) التى ذكرها بناء على استقراء كامل للصور التى عليها كل كلمة[٤] .

(١) العنقود ص ٥٠٨ .
(٢) العنقود ص ٤١١ .
(٣) العنقود ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ .
(٤) العنقود ص ٢٥٥ وما بعدها .

عاشرًا :

كان القوشجى معنيًا بضبط كلماته ضبطًا يكاد يكون دقيقًا عن طريق وصف حروف الكلمة ، مثل قوله «طُحلُب بضم الطاء واللام أيضًا ، وهو هذا الأخضر الذى يعلو الماء»[١] وكذلك مثل قوله «فَحْجَل على وزن جعفر بتقديم الحاء المهملة على الجيم بمعنى الأفحج ، وهو الذى يتدانى صدور قدميه ، ويتباعد عقباه فيتفحج أى تنفتح ساقاه»[٢] وهذا كثير فى كتاب العنقود مما يدل على دقة الرجل .

حادى عشر :

كان القوشجى يذكر ما يتصل بالمذكر أولا ثم يتبعه بما يتصل بالمؤنث ، وهذا دأبه فى كل المسائل التى تجمع بين المذكر والمؤنث ، ففى تقسيم الضمائر ودراستها ، كان يقدم المذكر مفردًا ومثنى وجمعًا ، ثم يؤخر المؤنث إلى نهاية الكلام ، على العكس مما كان متداولا بين الصرفيين من الخلط بين المذكر والمؤنث ، كأن يقدموا ضمير المفردة المؤنثة على المثنى المذكر وجمع المذكر ، كذلك يقدمون المثنى المؤنث على جمع المذكر ، فكان ضمير المفرد ـ مذكرًا أو مؤنثًا ـ ويليه المثنى مذكرًا أو مؤنثًا ـ وأخيرًا الجمع بنوعيه .

أما ما فعله القوشجى ، فقد كان يقدم ضمير المفرد المذكر ثم المثنى المذكر ثم جمع المذكر ، وينتقل من التذكير إلى التأنيث ، ومن هنا فإنه كان يراعى التذكير والتأنيث بصفة عامة[٣] وقد علل ذلك حينما قال فى موطن آخر[٤] «إن التأنيث متفرع على التذكير» .

---

(١) العنقود ص ٢٦٦ .
(٢) العنقود ص ٢٦٦ .
(٣) العنقود ص ٣٧٦ ، وما بعدها .
(٤) العنقود ص ٥٢٩ .

ثانى عشر : المزج بين مسائل النحو والصرف :

كان القوشجى يمزج بين مسائل النحو والصرف فى بعض الأحيان ، ومثال ذلك ما فعله فى الحديث عن أصول النحو ، ومثل قوله عن ثبوت دوام الصفة المشبهة[1] «وهذا نظير ما يقال أن الجملة الاسمية للثبوت والدوام» .

(١) العنقود ص ٣٦٩ .

مصادر العنقود من العلماء والكتب

مما لا شك فيه أن الصرف علم من العلوم اللغوية التى تحتاج إلى دقة فى الدراسة والتأليف ، وتحتاج إلى مراجعة دقيقة للكتب الأم فى علم الصرف وعلم المعاجم ؛ لأن دراسة الصرف تنصب بشكل أساسى على بنية الكلمة ، وهذا يقتضى أن نتناول مصادر القوشجى من الكتب والعلماء الذين اعتمد عليهم ، والملاحظ منذ البداية أنه اعتمد فى كتابه «عنقود الزواهر» على عدة مصادر أساسية هى كتاب سيبويه ، وكتاب الصحاح للجوهرى ، وكتب ابن الحاجب ، والزمخشرى ، والسكاكى ، وغير ذلك ، ونقدم فيما يلى حديثًا عن أهم المصادر التى تأثر بها كتاب العنقود .

أولا : الصحاح للجوهرى :

على الرغم من أن الصحاح من كتب المعاجم ، ولكن لم يحظ كتاب بمثل ما حظى به هذا المعجم داخل كتاب «العنقود» ، فقد ذكر القوشجى اسم الجوهرى ما يقرب من ثمان وأربعين مرة ، وهو عدد لم يحظ به عالم آخر مثل سيبويه ، والملاحظ أن القوشجى لم يذكر كتاب الصحاح مع أنه يشير إليه ، وكأنه معروف لدى الجميع ، فهو يقول فى موضع من المواضع[1] «أما الجوهرى فقد علل فى موضعين من كتابه احتمال كون الأولق أفعل بقولهم : ألق الرجل فهو مألوق على المفعول ، وهو مُشْكِلٌ جدًا» ، وهذا يدل على شيئين :

الأول : أن القوشجى يثق فى قارئه بأن لديه علمًا باسم كتاب الجوهرى الذى يقصده وهو الصحاح ، فقد أرجعت كل المواطن التى ذكر فيها اسم الجوهرى إلى كتابه الصحاح .

(١) العنقود ص ٢٧٩ .

الثانى : استقصاء ما فى الصحاح ، فقد كان القوشجى حريصًا على تأكيد ما يقوله فى أكثر من موضع فى الصحاح ، ودل على ذلك العبارة السابقة فهو يقول «فى موضعين من كتابه» ومن هنا فإن القوشجى يستشهد بكلام الجوهرى ليثبت شيئًا أو رأيًا يؤمن هو به ، يقول القوشجى مؤكدًا كلامه[١] «والجوهرى أورد السبطر فى باب الباء فيدل على أنه لم يجعله زائدا» ، وفى موطن آخر يقول[٢] «قال الجوهرى أمليت الكتاب وأمللته لغتان جيدتان» ، وهو مع ذلك لا يتردد فى معارضته إذا وجد عنده ما يستحق المعارضة ، كما قرر من قبل فى قوله «وهو مشكل جداً» تعليقا على رأى الجوهرى فى وزن ألق فهو مألوق ، من هنا نستطيع القول بأن صوت الجوهرى يعلو واضحًا فى كتاب العنقود ، مما يؤكد أهمية الصحاح بالنسبة له .

٢ - الكتاب لسيبويه :

لقد كان سيبويه من المصادر الرئيسية لكتاب العنقود ، مع أنه لم يذكر اسم سيبويه إلا ما يقرب من ثمان وثلاثين مرة فى كتابه ، وتأتى أهمية كتاب سيبويه نظرًا لأن صاحب العنقود يميل إلى المذهب البصرى فى غالب الأحوال ، ومن أجل هذا فالقوشجى حينما يذكر رأى سيبويه كان يرجحه ــ غالبًا ــ عن طريقين :

الأول : طريق مباشر ، فهو يقرر ترجيح رأى سيبويه ، واختياره له ، حيث يقول[٣] : «إلا أنّا نختار مذهب سيبويه من أن حرف الاستفهام والشرط قبل هذه الأسماء ــ أسماء الشرط والاستفهام ــ محذوف وجوبًا لكثرة الاستعمال» .

الثانى : طريق غير مباشر ، فهو يقرر رأيه بدون ترجيح ، فحينما يتحدث القوشجى عن لفظ أشياء يقرر أنه[٤] «تعين أن يكون مقلوبًا من شيئاء اسم جمع

(١) العنقود ص ٢٥٩ .
(٢) العنقود ص ٢٩٨ .
(٣) العنقود ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .
(٤) العنقود ص ٣٢١ .

لشىء بتقديم اللام إلى موضع الفاء ، فيكون وزنه لفعاء ، وليس فيه محذوف سوى القلب ، وهو شائع فى اللغة» .

إلى هنا يبدو رأى القوشجى واضحًا ، لكنه لم يترك المسألة عند هذا الحد ، فيؤكد فى النهاية رأيه بقوله[١] «وهذا مذهب الخليل وسيبويه» .

ومن هنا تأتى أهمية كتاب سيبويه ؛ لأنه اعتمد عليه فى تأكيد آرائه الصرفية التى اعتمد فيها على رأى الخليل وسيبويه مما جعل سيبويه صورة بارزة في كتاب العنقود .

ثالثا : كتب الزمخشرى :

لقد اعتمد القوشجى على المفصل والكشاف وقسطاس العروض للزمخشرى ، وأهم هذه الكتب كتاب المفصل الذى ذكره القوشجى تسعًا وعشرين مرة ، وقد عودنا القوشجى أن يقول : وذكر صاحب المفصل ؛ ليكون رأى الزمخشرى فى كتابه المفصل إلا مرة واحدة قال فيها القوشجى[٢] «وصاحب المفصل أيضًا جعل وزن شيطان فعلان» مع أن هذا الرأى لم يوجد فى المفصل ، ولكن وجدته فى الكشاف[٣] .

لقد اعتمد القوشجى على المفصل فى عدة مواضع مهمة ، من أمثلتها : تحديد عدد حروف البدل التى أوصلها الزمخشرى إلى خمسة عشر بدلاً من أربعة عشر[٤] ، وقلب واو فُعْلى ياءً فى الاسم دون الصفة[٥] .

وهناك شىء مهم قد أكده القوشجى ، وهو تقرير التناقض بين ما أورده الزمخشرى فى المفصل وما أورده فى الكشاف حين قال فى صاتٍ وشاكٍ بتأخير العين إلى موضع اللام ، قال القوشجى[٦] «وفيها وجه آخر على ما ذكره

---

(١) العنقود ص ٣٢١ .
(٢) العنقود ص ٢٦٨ .
(٣) الكشاف ٦٥/١ .
(٤) العنقود ص ٢٩١ .
(٥) العنقود ص ٢٩٥ .
(٦) العنقود ص ٣٠٠ .

جار الله فى الكشاف وإن كان مخالفًا لما ذكره فى المفصل ، وهو أنه قال الهار الهائر وهو المتصدع الذى أشفى على التهدم والسقوط ، ووزنه فَعَل قصر عن فاعل كحلف عن حالف ونظيره شاك وصات فى شائك وصائت ، وألفه ليست بألف فاعل ، وإنما هى عينه وأصله هورٌ ، وشوكٌ وصوتٌ» .

مما مضى يؤكد لنا القوشجى آراء الزمخشرى من كتبه المختلفة ، فهى من المصادر المهمة التى اعتمد عليها فى كتاب العنقود .

رابعا : السكاكى وكتابه «مفتاح العلوم» :

من المصادر الرئيسية لكتاب العنقود كتاب المفتاح للسكاكى ، الذى يحتوى على مقدمة توضح تقسيم علوم العربية ، وبه جزء خاص بعلم الاشتقاق والصرف ، ولهذا فقد اعتمد عليه القوشجى ، وذكره ما يقرب من ثمان وعشرين مرة ذكرًا صريحا ، وما يقرب من أربعة مواضع بقوله : «قال بعضهم»[1] وقد أرجعت كل هذه الآراء فى موطنها من التحقيق .

والقوشجى لم يلتزم مع السكاكى نهجًا معينًا فأحيانًا يقول «وذكر صاحب المفتاح» ويذكر نص المفتاح[2] ، وأحيانا يقول «قال صاحب المفتاح ما معناه»[3] ثم يذكر الحكم بأسلوبه لا بأسلوب السكاكى ، وهذا يدل على أمانته ؛ حيث يقول «ما معناه» لأنه يذكر معنى كلام السكاكى لا لفظه ، وأحيانًا يقول «قال بعضهم» ، ويقصد السكاكى فى المفتاح ، وهو أحيانًا يؤكد كلامه وآراءه بكلام السكاكى حيث يقول[4] «ألا ترى إلى صاحب المفتاح حيث يقول لابد للحكم بكون الحرف زائدًا ألا يكون توجه الحكم عليه بالزيادة على سبيل الندرة» ، كل هذا يدل دلالة لا شك فيها على أهمية هذا المصدر بالنسبة لكتاب العنقود .

(١) العنقو ص ٢٦١ .
(٢) العنقود ص ٢٠٧ .
(٣) العنقود ص ٢٠٧ .
(٤) العنقود ص ٢٦٢ .

خامسًا : كتب ابن الحاجب :

ومما يستحق التوقف عنده كتب ابن الحاجب مثل الشافية ، وشرحها والمنتهى الأصولى ومختصره ، فقد ذكره ابن الحاجب سبعًا وعشرين مرة ، وزع فيها آراءه بين كتبه المختلفة ، ومع أنه كان يوافقه كثيرًا ، ويعتمد عليه في إصدار أحكامه إلا أن هذا لم يمنعه من أن يعارضه حينما يقول القوشجى عن إبدال الألف هاء[1] «فتخصيص ابن الحاجب هذا الإبدال بالاستفهامية محل نظر» .

ومن الكتب الأخرى التى كان لها أثر في كتاب العنقود كتاب التكملة لأبى على الفارسى ، وكتب السيد الشريف الجرجانى التى طبعت بصماتها الفلسفية على كتاب العنقود ، كذلك كتب السعد التفتازانى ، لكن القوشجى مع كل هذه المصادر وتأثيرها فى كتاب العنقود ظل محتفظًا بذاته وبشخصيته في كتابه ، ولم يخفض صوته مع كل ما مضى ، ، مما دل على حضوره داخل الكتاب ، وارتفاع صوته فوق كل هذه الأصوات .

---

(١) العنقود ص ٣١٥ .

الوضع وعلاقته بالصرف

لقد بدأ القوشجى كتابه «عنقود الزواهر» بما أسماه «علم متن اللغة» ، والملاحظ أنه اقتصر منه على مبادئ معينة ،وهى بعض مباحث الوضع لكونها مهمة فى نفسها ، وقد أهملت فى كتب اللغة ، ومع هذا يتوقف عليها مباحث الصرف»[١] ، ومن هنا فقد اقتصر القوشجى فى الجزء الخاص بالوضع على ما يتصل بدراسة المفردات ، لكونها مرتبطة بعلم الصرف ، فإذا كان الصرف هو البحث عن أحوال هيئات الألفاظ التى لها قياس واطراد ، فإنه لولا وضع الألفاظ للمعانى لم يكن التفات إلى شأن الألفاظ[٢] .

والوضع ينقسم إلى قسمين رئيسيين الوضع الشخصى ، والوضع النوعى ، أما الوضع الشخصى فهو كما يقول القوشجى «أن يتخيل الوضع لفظًا خاصا ويتصور معنى معينًا ، إما جزئيًا أو كليًا ، ويعين اللفظ لعين ذلك المعنى كما فى يد ورجل ، بحيث يجوز استعمال هذا اللفظ بخصوصه فى عين ذلك المعنى أو فى فرد من أفراده لا غير»[٣] .

أو كما عرفه باحث محدث[٤] بقوله «فالشخصى ما كان اللفظ الموضوع فيه ملحوظًا بخصوصه ، بحيث يعمد الواضع إلى لفظ فيضعه لمعنى من المعانى أيًا كان ، كزيد (معنى جزئى) وإنسان (معنى كلى) ، وهذا النوع من الوضع (الشخصى) ليس مرتبطًا بالدراسة الصرفية ، ولهذا فإن القوشجى أوجز الحديث فيه ، وفصل القول فى قسيمه ، وهو النوع الثانى (الوضع النوعى) ، وقدم القوشجى دراسة جيدة عنه ؛ لأنه مفيد لدراسة الصرف ، وعرفه قائلا «أن يثبت من الواضع حكم كلى»[٥] أو كما يقول أحد المحدثين[٦] «ألا يكون اللفظ الموضوع ملاحظًا بخصوصه ، بل يكون داخلاً تحت قاعدة كلية بحيث تكون

(١) شرح العنقود ١٧ .
(٢) شرح العنقود ٧٨ .
(٣) عنقود الزواهر ص ١٧٠ .
(٤) يوسف الدجوى ـ خلاصة علم الوضع ص٤ .
(٥) العنقود ص ١٧٠ .
(٦) يوسف الدجوى ـ خلاصة علم الوضع ص ٤ .

الجزئيات الكثيرة المتدرجة موضوعة كلها بوضع واحد فى وقت ، بمقتضى تلك القاعدة الكلية ، كما فى وضع المشتقات» ومثال الوضع النوعى إذا قلنا كل اسم ثلاثى غيّر إلى وزن فُعَيْل ، فإنه معين للدلالة على تصغير معنى أصله ، ومعنى ذلك أن كل الكلمات الثلاثية إذا غيرت إلى وزن فُعَيل ، فإنه يقصد منها حينئذ المصغر منها .

هذه إذن قاعدة كلية تقاس عليها كل الكلمات الثلاثية ، كما تقول كل كلمة تأتى على وزن فاعل فهى اسم فاعل ، وكل اسم ألحق بآخره ألف ونون فى حالة رفعه ، أو ياء ونون فى حالة نصبه وجره فإنه معين للدلالة على اثنين من أفراد الملحق به ، وهذا النوع قد ركز عليه القوشجى ، وأضاء جوانبه ؛ لأن الوضع النوعى هو الذى يبحث فى الألفاظ التى لها قياس واطراد ، وإن كان كل منهما ـ أى الشخصى والنوعى ـ يبحث عن علاقة الألفاظ بالمعانى ، ومن هنا كانت علاقة الوضع بعلم الصرف ، فعلم الصرف يبحث فى الوضع النوعى وليس له شأن بالوضع الشخصى ، ومن أجل ذلك قدمه القوشجى على الصرف حيث يقول[1] عن الاشتقاق والصرف «وأخرناهما عن علم اللغة لأن نظره فى الألفاظ باعتبار الوضع الشخصى ، والاشتقاقى يأخذ من موضوع شيئا أو يرد إليه شيئًا ولا شك أن هذا موقوف على الوضع ، والصرفى يبحث عن أحوال الموضوعات بالوضع النوعى ، وهو مسبوق بالوضع الشخصى» ومن أجل هذا قدم القوشجى الوضع الشخصى ، لأنه سابق ثم أتبعه بالوضع النوعى .

ولابد من معرفة بقية الموضوعات التى تناولها فى باب الوضع ، ليعرف مدى ارتباطها بعلم الصرف ، فالقوشجى قدم تقسيمات أخرى للوضع ، منها تقسيمه إلى الوضع العام والخاص ، فالوضع العام كما يقول القوشجى : «إذا سمع العالم بوضع لفظ هذا مثلاً من غير اطلاعه على إشارة المتكلم إلى فرد ما يصلح أن يشير إليه يفهم أن المراد منها إما هذا الفرد أو ذاك أو ذلك من غير أن

(١) العنقود ص ٢٢٥ .

يكون أحدهما مرجوحًا في هذا الفهم» أما الوضع الخاص فهو «أن يتعقل الواضع معينا مشخصًا ويضع لفظًا له كما فى الأعلام»[١] ، وقدم تقسيمًا ثالثًا للوضع إلى قصدى وغير قصدى ، وعرفهما قائلاً : «الوضع إما قصدى كما ذكرناه بأقسامه ـ يقصد التقسيمين السابقين ـ وإما غير قصدى ، وهو وضع كل لفظ لمعنى اسمًا كان أو فعلاً أو حرفًا لنفسه ، وجعلها علمًا لها ، ألا تراك تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة : خرج فعل ماض ، وزيد اسم ، ومن حرف جر»[٢] .

ثم تناول القوشجى إثبات الحاجة إلى الوضع مع أنه أقر أن الكلام فى تعيينه من قضايا العقل ، وكان رأيه فى ذلك أنه يرجح أن دلالة الكل بتعيين اللّه تعالى وتوقيفه ، أى أن اللغة توقيفية إما بالوحى ، أو بخلق علم ضرورى ، أو بخلق أصوات دالة عليها ، وهذا هو المذهب المسمى بالمذهب التوقيفى[٣] . ومن خلال حديثه أثبت المغالاة فى تلك النظرية التى تؤكد وجود مناسبة بين اللفظ والمعنى إلا فى بعض الأحيان ، وقد تناولتها بالتفصيل .

وفى السمط الثالث تناول بيان طريق ثبوت اللغة ، وأقر بأن اللغة تثبت بطريق النقل فقط ، سواء تواترًا أو آحادًا ، ومال إلى أن اللغة يمتنع ثبوتها بالقياس الفقهى ، وهذا فى اللغة . . أما رأى القوشجى فى ثبوت الأحكام النحوية والصرفية فهو كما يقول «أن أكثر أحكامها تثبت بالقياس ؛ لأن بحثهما عن دلالة الهيئات» [٤] وتلك الهيئات فى رأيه غير متناهية ، وهذا شىء يحسب للقوشجى بعد أن أنكر أصول النحو ، فالقياس أصل من الأصول التى يعتمد عليها النحو ، وهو إن كان يؤمن بالقياس ، إلا أنه ينكر فكرة أصول النحو إنكارًا تامًا .

وفى السمط الرابع يتناول القوشجى تقسيم اللفظ الموضوع إلى المشترك وغيره من حقيقى ومجازى ، ثم قسم اللفظ الموضوع إلى المرادف وغيره قائلا «اللفظ إن كان موضوعًا لإفادة معنى بالأصالة موضوع بإزائه بعينه لفظ آخر

---

(١) العنقود ص ١٧٧ .
(٢) العنقود ص ١٧٥ .
(٢) العنقود ص ١٧٩ .
(٤) العنقود ص ١٩١ .

كذلك غير مغير أحدهما عن الآخر ، فهو المرادف له ، وهما المترادفان ، وإلا فهو المباين له ، وهما متباينان» ومثل لذلك بالجلوس والقعود للوضع المخصوص والأسد والهزبر للحيوان المعهود[١] ، وخرج من هذا التقسيم إلى تقسيم اللفظ الموضوع إلى الاسم والصفة ، ثم تناول الموضوع له ، وقسمه تقسيمًا اعتباريًا إلى قسمين : الأول ما وضع للمعنى ، والثانى ما وضع للفظ ، أما الموضوع للفظ فقد مثل له سيد حافظ صاحب الشرح الجديد على الرسالة الوضعية لعلى القوشجى بقوله[٢] «إذا قال الواضع (من) موضوع لكل ابتداء من الابتداءات المشخصة ، فذكر لفظ (من) وأريد به نفسه ، فلهذا الذكر والإرادة اعتبر وضع لفظ مِنْ لنفسه» .

وختم القوشجى حديثه عن الوضع ببيان الحكمة والمصلحة فى وضع الألفاظ مقررًا أن الإنسان يحتاج إليها فى انتظام أمر معاشه ومعاده ، فهو مضطر إلى الاجتماع مع بنى نوعه ، ليتعاونوا ويتشاركوا فى اكتساب المعارف الإلهية ، والأحكام الشرعية ، وتحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغير ذلك ، ولايتأتى هذا بغير التكلم ، لأنه لا يصلح إلا هو لأعلام المعدومات والمعقولات الصرفة ، لهذا أنعم اللّه على عباده بوضع اللغات وتعليمهم إياها أو بإقدارهم عليها وإلهامهم[٣] .

من خلال ما مر ينبغى أن يعرف مدى ارتباط الوضع بالصرف ، والحق أن كثيرًا من أقسام الوضع ودراسته ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصرف ، مثل دراسة الوضع النوعى فهو برتبط بالمشتقات ودلالاتها ، كذلك حينما ينقسم الموضوع إلى الاسم والصفة وإلى وضع اللفظ من أجل اللفظ ، ووضعه من أجل المعنى ؛ لأن اللفظ الموضوع لمعنى يقع تحت الوضع النوعى والوضع النوعى ــ كما مر ــ مرتبط بالصرف .

(١) العنقود ص ٢١٠ .
(٢) الحاشية الجديدة على على القوشجى لسيد حافظ ص ٨٢ .
(٣) العنقود ص ٢٢٢ .

ويلاحظ أن القوشجى قدأورد مسائل فى الوضع ، وترك مسائل أخرى مثل تقسيم الوضع إلى التحقيقى والتأويلى ، ويقصد بالتحقيقى ما لا يحتاج فى دلالته على معناه إلى قرينة ، والتأويلى ما لا يدل على معناه إلا بقرينة[١] ، وحينما أورد الوضع العام والخاص ترك الحديث عن بعض التقسيمات الدقيقة مثل وضع العام للعام ، كالإنسان ووضع العام للخاص كألفاظ الإشارة ، ووضع الخاص للخاص كزيد وعمرو ، وموضوعات أخرى ترك الحديث عنها ، لأنه قرر أنه سوف يقتصر على دراسة مسائل مهمة فى نفسها أهملت فى كتب اللغة ، ومع هذا يتوقف عليها مباحث الصرف[٢] ومن هنا فله الحق فى أن يهمل ما يراه داخلا فى علم الصرف .

نقطة أخيرة يجب التعرض لها وهى أن القوشجى تعرض لبعض الأفكار المهمة فى إثراء اللغة ، مثل التوسعة فى وقوع الترادف فهو يقول[٣] «إن الفوائد فى وقوع الترادف جمة من توسعة طريق التعبير عن المقصود على المتكلم ، وطريق حفظ الألفاظ للمعانى على المخاطب ، وتأتىّ الوزن والقافية للشاعر وأصناف البديع من السجع والتجنيس والترصيع ونحو ذلك» وترتبط هذه الفكرة بسؤال مهم هو : هل يجوز الوضع فى اللغة الآن لإيجاد الترادف أو الاشتراك أو لاستيعاب معان جديدة؟ .

وقبل الرد على هذا السؤال ينبغى النظر فى عبارة ابن جنى «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[٤] وعلى هذا فليس للخوف سبيل عند وضع الألفاظ ؛ لأن الذين يقومون بوضعها هم الذين تمكنوا من ناصية اللغة ، وامتلكوا زمام أمورها ، واستطاعوا أن يسيطروا على الأدوات التى تؤهلهم لذلك ، وليس هناك داع للخوف من وضع الألفاظ ، إذا كان الوضع موافقًا لقواعد اللغة ونظامها وموافقًا لمبادئ القياس ، ومن هنا فلا غرو أن يسير الوضع جنبًا إلى جنب مع الاشتقاق لإثراء اللغة وتنميتها ، بحيث يعول على الوضع فى الإتيان

(١) خلاصة علم الوضع ص٧ .
(٢) شرح العنقود ١٧ .
(٣) العنقود ص ٢١٢ .
(٤) الخصائص ٢/٢٤ .

بألفاظ جديدة تحتاج إليها اللغة أو وضع مصطلحات جديدة بمواصفات معينة ، مثل اللجوء ابتداء إلى وضع المصطلح من اللغة العربية عن طريق وسائله المتعددة[1] بحيث تقوم هذه المصطلحات باستيعاب المعانى الطارئة وأسماء الأجهزة والآلات المستحدثة التى تستقبلها اللغة كل يوم ، ولهذا فمن الواجب أن يفسح المجال لأن يقوم الوضع بمهمته داخل الحقل اللغوى ، دون تعارض مع المبادئ اللغوية المتعارف عليها ، وإذا كان من حق رؤبة والعجاج أن يضعوا ألفاظاً نقف أمامها الآن . . فمن حق هؤلاء الذين يستطيعون ذلك من العصر الحديث أن يقوموا بوضع الألفاظ ، وكما يقول باحث محدث[2] «ولا حق لنا ولغيرنا فى تقييد الوضع بالزمان والمكان المحددين ، ونحن بوسائلنا الميسرة ربما أقدر على الوضع ممن سبقنا ، ولن يكون الوضع والارتجال مشاعًا إنما هو من حق المستنيرين والخالدين المجمعيين فى إطار العرف والمعهود .

ومن هنا فلا خوف من تلك الدعوة التى تفتح الباب أمام الوضع لتوسيع وإثراء اللغة .

(١) مقال المصطلح العلمى بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود للدكتور محمد عيد ص ٦٢ وما بعدها .

(٢) الدكتور توفيق شاهين : عوامل تنمية اللغة ص ٦٣ .

الاشتقاق وعلاقته بالصرف

انقسم الصرفيون حول هذه القضية إلى فريقين . الأول يفصل بين علمى الصرف والاشتقاق ، ويقرر أنهما علمان متمايزان ، وكل علم له قواعده وأصوله وموضوعاته ، والفريق الثانى يرى أن علم الصرف والاشتقاق علم واحد ، أما القوشجى فيعرض أولاً رأى السلف ، وهو الفصل بين العلمين ، واعتبار كل منهما علمًا على حدة ، والخلَف وهم الذين خلطوا بين العلمين حتى دمجوهما فى علم واحد ثم عرض رأى بعض النحاة من أمثال السكاكى ، وابن الحاجب ، وقال بعد ذلك معبرًا عن رأيه[1] «إلا أننا آثرنا الاتّساء بالسلف على الاقتداء بالخلف» والمعروف أن السلف هم الذين يقررون الفصل بين العلمين ، وقد قرر القوشجى ذلك ، ثم يقول القوشجى بما هو أشبه بالتعليل لذلك[2] «فقدمنا الاشتقاق على الصرف ؛ لأن نظر الاشتقاقى فى أحوال مادة الكلمة أعنى حروفها ، ونظر الصرفى فى أحوال هيئتها ، ومادة الشىء متقدمة على هيئته» .

وينبغى معرفة الموضوعات التى يدرسها كل من علمى الصرف والاشتقاق من وجهة نظر الذين يفصلون بين العلمين ، الصرف عند سيبويه هو أن تبنى من كلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ، ثم تعمل فى البناء الذى بنته على ما يقتضيه قياس كلامهم ، أما المازنى وابن جنى فهما يحصران علم الصرف فيما حصره فيه سيبويه تقريبًا ، فابن جنى يقرر أن التصريف[3] «هو أن تجىء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلك أن تأتى إلى ضرب فتبنى منه على مثل جعفر . . . إلخ» .

أما علم الاشتقاق فهو يبحث عن كيفية أخذ الألفاظ المتناسبة تركيبًا ومعنى ، ومن هنا جاء الفصل بين الاشتقاق والصرف ، والتصريف إذن أعم

(١) العنقود المتن الثانى .
(٢) السابق .
(٣) المنصف لابن جنى ٤٠٣/١ .

من الاشتقاق ، فبناء مثل قردد من الضرب يسمى تصريفًا ولا يسمى اشتقاقًا[١] ، فتوليد الكلمة من أصلها يسمى اشتقاقًا وتقليبها فى أوزان مختلفة يسمى تصريفًا ، والاشتقاق عند السيوطى هو[٢] «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما مادة أصلية ومعنى وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مقيدة لأصلها اختلفا حروفًا أو هيئة» .

ولعل مما يوضح لنا هذا الاضطراب والخلط بين النحاة فى هذا الموضوع هو اختلافهم فى تقديم علم الصرف أو تقديم علم الاشتقاق عليه ، فمذهب القوشجى أن الاشتقاق يقدم على الصرف ، وأما ابن جنى فمن رأيه تقديم الصرف حيث يقول عن الصرف[٣] «وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به» .

هذا هو رأى القدماء من النحاة فى تحديد موضوعات علم الصرف والاشتقاق وفى تقديم أحد العلمين على الآخر «فالاشتقاق يحدد الكلمة ومادتها الأساسية ومعناها الأصلى ، أما الصرف فيحدد بناءها أو شكلها الذى يحدد بناءها ، فيكسبها معنى زائدًا يضاف إلى المعنى العام فيخصصه»[٤] وقد قسم السيوطى الصرف إلى قسمين «قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعانى نحو ضرب وضارب واضطراب ، كالتصغير والتكسير وبناء الآلات وأسماء المصادر» أما القسم الثانى : فهو «قسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعانى كالنقص والإبدال والقلب والنقل وغير ذلك»[٥] .

أما الاشتقاق فقد مثل له ابن جنى بقوله «ألا ترى أنك تجىء إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فتقول : ضَرَبَ ثم تشتق منه المضارع فتقول : يَضْرب ثم تقول فى اسم الفاعل : ضَارب وعلى هذا ما أشبه هذه

(١) المزهر للسيوطى ٣٥١/١ .
(٢) المزهر ٣٤٦/١ .
(٣) المنصف ٢/١ .
(٤) عوامل تنمية اللغة د . توفيق شاهين ص ٧٩ .
(٥) همع الهوامع ٢١٢/٢ .

الكلمة»[1] ومن هنا كان الصرف أعم من الاشتقاق ، فتوليد الكلمة من أصلها يسمى اشتقاقًا ، وتصريفها فى أوزان مختلفة يسمى تصريفًا .

والقوشجى ــ مع فصله بين العلمين ــ يبدو أنه غير مؤمن إيمانًا كاملاً بالفصل بين الاشتقاق والصرف بدليل أنه يقول[2] : «ولا بأس بكونهما علمين عند جماعة ، وعلمًا واحدًا عند آخرين ، فإن جعل المسائل المتعلقة بأشياء متغايرة ذاتًا واعتبارًا علمًا واحدًا أو أكثر أمرٌ استحسانى على اعتبار مناسبة ؛ لا أمر واجب الاتفاق عليه ، فلكل وجهة هو موليها» فالقوشجى يفرق بين الاشتقاق والصرف من ناحية الذات والاعتبار ، ولا أدرى ماذا يقصد بالذات والاعتبار؟ فالذات والاعتبار يؤكدان أن الصرف والاشتقاق علم واحد ؛ لأنهما يدرسان الكلمة ، ومن وجهة نظرى أن الاشتقاق والصرف علم واحد ، تنصب فيه الدراسة بشكل واضح على المفردات ، سواء كانت الدراسة تركز على الأصول أو تقلبات اللفظ أو على الهيئات وتغيرها ، أليس تغير الهيئات هو تغير لذات الكلمة ، وأصل الكلمة واحد ، من الناحية الذاتية والاعتبارية .

والقوشجى حين يقرر الفصل بين الاشتقاق والصرف يفصل بين شيئين هما كوجهى العملة الواحدة ، الأول مادة الكلمة أو حروفها ، والثانى هيئتها ، وهو بذلك يفرق بين شيئين لا يمكن افتراقهما ، فهيئة الكلمة معتمدة على مادتها وحروفها ، ولا يمكن لهيئة أن تكتمل بدون اعتماد على حروف الكلمة أو أصولها التى تشكلها .

وإذا نظرنا إلى عنوان كتاب القوشجى المسمّى «عنقود الزواهر فى الصرف» نراه قد حدد موضوع كتابه فى الصرف ، ولم يقل فى الصرف والاشتقاق والوضع ، فظهر أن القوشجى نفسه يقترب من جعلهما علمًا واحدًا ، ويكون الوضع تمهيدًا لهذا العلم ؛ لأنه يعتمد على الوضع اعتمادًا كبيرًا .

أليس الأولى أن يقال : لو كانت الموضوعات متعلقة بشىء واحد من جهة

---

(١) المنصف ١/٤ .
(٢) العنقود ص ٢٢٥ .

واحدة أو بأشياء متناسبة من جهة واحدة لكانت علمًا واحدًا ؟ ولا يستحسن عد كل منهما علمًا على حدة ، وهذا هو الفرق بين الاشتقاق والصرف ، فإنهما متعلقان بأشياء متناسبة من جهة واحدة[١] وهى دراسة الكلمة المفردة ، وهذا ما فهمه السكاكى حينما قرر أن الصرف «تتبع اعتبارات الواضع فى وضعه من جهة المناسبات والأقيسة»[٢] وأن الاشتقاق جزء من الصرف وداخل فيه ، وهذا أيضاً ما فطن إليه ابن الحاجب حين قرر أن الصرف «علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب»[٣] وإن كان قد أدخل علم الأصوات فى نطاق علم الصرف ، فهذا شىء يحسب له ؛ لأن هذا ما يفعله الدارسون فى الاشتقاق ، فلابد أن يقدموا شيئًا عن الأصوات ؛ لارتباط الصرف بالأصوات فى الإعلال والإبدال والإدغام .. إلخ .

نخلص من كل هذا إلى أن الاشتقاق والصرف علم واحد ، وليسا علمين متمايزين ، وأن الاشتقاق جزء من علم الصرف وداخل فى نطاق دراسته ، وهذا هو الذى فعله بعض علماء اللغة المحدثين ، فها هو ذا الدكتور تمام حسان فى كتابه مناهج البحث فى اللغة يتناول الاشتقاق ضمن «منهج الصرف» ولا يفرد له بابًا مستقلاً ولو عدّه الدكتور تمام علمًا لأفرده عن الصرف .

وهذا أيضًا ما رآه بعض المحدثين ، فجورجى زيدان حينما يقول[٤] «والاشتقاق والتصريف دائما التولد فى اللغة ما دامت حية» هو يوحد الهدف بين العلمين ، ومادام العلمان هدفهما واحد فلماذا لايعتبران علمًا واحدًا هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فموضوع التولد خاص بالاشتقاق فلماذا أدخل جورجى زيدان التولد فى نطاق الدراسة الصرفية ، إن هذا دليل على توحد هدف كل من الاشتقاق والصرف ، وأن الفصل بينهما ليس منطقيًا يستسيغه العقل ،

(١) شرح عنقود الزواهر ص ٢٠ .
(٢) المفتاح ٤ .
(٣) الشافية ٩ .
(٤) الفلسفة اللغوية ٨٧ .

على أن هناك ما يلفت النظر ويجذب الانتباه ، وهو أن الذين خصصوا لكل من الصرف والاشتقاق موضوعات مستقلة قرروا شيئًا يجب التوقف عنده ، يقول ابن جنى[(١)] «وينبغى أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا واتصالاً شديدًا ، لأن التصريف إنما أن تجىء إلى الكلمة الواحدة ، فتصرفها على وجوه شتى» ثم قال بعد ذكر الأمثلة «أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة وكذلك الاشتقاق أيضًا» ففى هذا اعتراف من ابن جنى بتقارب العلمين أولاً ثم توحدهما ثانيًا مما يدل على أن الفصل بينهما أمر لا طائل من ورائه .

والسؤال الذى يطرح نفسه : هل كان القوشجى وفيًا لمنهجه الذى ترسمه لنفسه ، والتزم فيه الفصل بين العلمين ، وحدد فيه الموضوعات الخاصة بكل علم .

الحق أن القوشجى لم يستطع الفصل بين موضوعات العلمين ، فهناك موضوعات كرر دراستها فى الصرف بعد دراستها فى الاشتقاق ، منها الإعلال والإبدال والحروف الزوائد ، وأيهما الأصل فى الاشتقاق المصدر أو الفعل؟ وحينما يتكلم عن ذلك يقدم دليلاً من الصرف على رأيه يقول فيه[(٢)] «إن المصدر مشتق من الفعل بدليل أن إعلاله وعدم إعلاله تابعان لإعلال الفعل وعدمه كما سيأتى فى الصرف» وأيضًا حينما يقول[(٣)] «وأما الإبدال للإدغام فسيجىء بيانه فى الصرف إن شاء اللّه فهو يفرق بين إبدالين : الإبدال لغير الإدغام فى الاشتقاق ، والإبدال للإدغام فى الصرف ، أليس الأولى ـ جمعًا لشمل هذه المتفرقات ـ أن تدرس تحت علم واحد دون تشتت يؤدى إلى الاضطراب ؟ فالقوشجى حينما يتناول اختلاف الزمان لاختلاف الهيئة والصيغة يعلق على ذلك قائلاً : «بمعنى أن الواضع عيّن عدة صيغ من المجردة والمزيدة المعروفة والمجهولة ، كما سنفصله فى علم الصرف إن شاء اللّه ، وهو

(١) المنصف ٣/١ .
(٢) العنقود ص ٢٥١ .
(٣) العنقود ص ٢٩١ .

يتناول زيادة الحروف للإلحاق فى متن الاشتقاق ، ويعلق قائلاً : «وستعرف معناه ــ أى الإلحاق ــ فى الصرف» .

أى منطق هذا الذى يقرر تناول الظاهرة في علم وتناول معناها فى علم آخر ؟! هذه أمثلة من كثير يعرف من خلالها أن القوشجى لم يستطع تطبيق ما قرره نظريًا من الفصل بين الاشتقاق والصرف ، والتفرقة بينهما ذاتًا واعتبارًا ، وانفرط العقد من يده فى تطبيق منهجه .

وما فعله القوشجى من إيمانه بالفصل بين العلمين ، وعدم القدرة على التطبيق قد فعله الأستاذ عبداللّه أمين فى كتابه الاشتقاق ، فقد تحمس للفصل بين العلمين ، واعتبر كلاً منهما مستقلاً ، لكن . . هل التزم فعلاً بالفصل بين العلمين الذى رسمه بقوله[1] «إن استقلال كل علم واختصاصه بكتب وباحثين هو الوسيلة الوحيدة الكبرى للغوص فى أعماقه ، وفتح خزائنه واستخراج درره ، والوصول به إلى مرتبة الكمال» .

إن الكاتب ، مع حرصه ، لم يستطع الفصل بين موضوعات كل من العلمين ، فهو يقول بعد تعريفه لكل من العلمين[2] «أما علم الاشتقاق الذى نحن بصدده فهو شىء آخر غير علمى النحو والصرف» .

وبعد . . فماذا فعل فى كتابه؟ لقد درس الموضوعات الآتية فى كتابه المسمى بالاشتقاق .

أولاً : ماضى الثلاثى المجرد والثلاثى المزيد والرباعى المجرد والمزيد وهذه المباحث خاصة بالهيئات ، وتقع تحت منهج الصرف .

ثانيا : درس فى القسم الثانى من كتابه «الإبدال» تحت عنوان الاشتقاق الكبير مع أن تعريفه لعلم الصرف كان واضحًا فى ضم موضوع الإبدال إلى موضوعاته[3] .

(١) الاشتقاق : عبدالله أمين المقدمة «ج» .
(٢) الاشتقاق المقدمة «ى» .
(٣) الاشتقاق المقدمة «ى» .

ثالثا : درس فى القسم الثالث من كتابه القلب تحت عنوان «الاشتقاق الكبار أو الأكبر» مع أن تعريفه لعلم الصرف يتناول من ضمن موضوعاته القلب ، لقد تناول عبدالله أمين هذه الموضوعات فى أبواب مستقلة ، ولم يقل لنا إن كتابه يتضمن الاشتقاق والصرف فى آن واحد ، بل يقرر أن كتابه فى الاشتقاق فقط ، وهناك ما هو أكثر من ذلك فقد تناول فى كتابه النسب والتصغير داخل الاشتقاق فما هى علاقة علم الاشتقاق بالنسب والتصغير ، وهما من أصل مباحث علم الصرف؟!! .

الحق أن أحدًا من الذين حاولوا الفصل بين العلمين ـ ومنهم القوشجى ـ لم يستطع الوفاء بمنهجه الذى عاهد نفسه عليه ، وذلك لأن مباحث العلمين تختلط اختلاطًا شديدًا بحيث يعسر الفصل بينهما .

لهذا أقترح أن يدرس الاشتقاق فى مباحث الصرف ، ويكون الاشتقاق فرعًا من الصرف بحيث يستفاد به فى الدراسة التاريخية للكلمات بمعنى أن يقوم الاشتقاق بدراسة تاريخ المفردات ، فيتناول الكلمة وتاريخها من حيث التطور والنماء ، لأننا محتاجون فى دراسة اللغة العربية إلى هذا الفرع من العلم الذي يدرس المفردات دراسة تاريخية ليبين كيف نشأ اللفظ وكيف تطور ، وما هى التغيرات التى طرأت عليه منذ نشأته؟ فتنحصر دراسته كما يقول فندريس[1] فى أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها من أين جاءت ، ومتى ، وكيف صيغت ؟ والتقلبات التى مرت بها ، فهو إذن علم تاريخى يحدد صيغة كل كلمة فى أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه ، ويدرس السبيل الذى مرت به الكلمة مع التغيرات التى أصابتها من جهة المعنى ، أو من جهة الاستعمال ، ومن هنا سيكون لدينا ما هو أشبه بتاريخ حياة كل كلمة ، مستقرئا المعنى الأساسى والمعنى الذى تطورت إليه الكلمات فى البيئات الاجتماعية واللغوية فى الأزمنة المختلفة .

(١) اللغة ٢٢٦ .

ولا يفوتنى أن أشير إلى فقر معاجمنا اللغوية فى رصد تاريخ الكلمات ، وأيضًا لا يفوتنى أن أشير إلى أن القيمة الأصلية للكلمة تظهر فيما يسمى «بالموقف اللغوى» ، أو كما يقول فندريس[1] «اللحظة التى تستعمل فيها أو الاستعمال الوقتى» ، فإننا إذا عرفنا تاريخ الكلمة ، وكيفية تطورها ، وما هى الظروف التى تساعد على تغيير الكلمة وتطورها ؟ كان هذا شيئًا مفيدًا ، وذلك ليتسنى لنا أن نربط التطورات الخاصة بكل كلمة ببيئة لغوية أو بعرف أو بزمن معين ، وهذا يساعدنا على دراسة اللغة دراسة دقيقة قائمة على الاستقراء والاعتماد على تاريخ الكلمات ، وتطور المفردات يخضع للبيئات والأزمنة ، كل بيئة وكل زمان له تقاليده وعرفه اللغوى .

بهذا يمكننا أن نكشف عن أشياء كثيرة وغامضة ، بل يمكننا أن نستخلص مبادئ عامة للتطور اللغوى للمفردات ، نستطيع تطبيقها على حالات أخرى .

وربما كان ما فعله الأصوليون تطبيقًا سهلا لهذا المنهج ، وهو الأخذ بالناحية التاريخية ، والتفرقة بين الألفاظ أو المفردات بهذا الاعتبار ، فهم يلحظون الناحية التاريخية في الاشتقاق اللفظى ، ومن أمثلة ذلك اسم المصدر يكون أصلا بالاشتقاق اللفظى بالنسبة لسائر المشتقات ، وهو أسبق منها[2] .

ومثال آخر ما يقوله أصولى محدث[3] «ثم إن المشتقات منها ما يحصل ترتب لفظى كالمضارع بالنسبة إلى الماضى ، فإن المضارع لفظ مع زيادة عليه ، ولهذا يعد متأخرًا عنه ومتفرعًا عليه ، ومنها ما يكون بينها ترتب بحسب المعنى ـ كما يقول ـ بين اسم الفاعل والفعل ترتب معنوى ، أى أن بينهما سبقًا زمنيًا من حيث المعنى ، فاسم الفاعل يدل على الوقوع ، والفعل يدل على النسبة الإيقاعية ، ولا إشكال فى أن الوقوع متأخر عن الإيقاع ، ولأجل ذلك قيل بأن

(١) اللغة ٢٢٦ .
(٢) المشتق بين النحاة والأصوليين (ماجستير) بدار العلوم رقم ٢٢٥ ص ٢٦ .
(٣) محمد الكرباس فى كتاب منهاج الأصول ١٢٣/١ نقلاً عن المرجع السابق لعدم عثورى عليه .

اسم الفاعل مشتق من الفعل ، وبهذه الاعتبارات التى ذكرناها صح أن يقال بعضها مشتق من بعض» .

ومن هذه الأمثلة ما هو موجود بكتب النحو والصرف من أمثال أسبقية المصدر أو الفعل ، أيهما أصل وأيهما فرع[1] ، ومنها ما يقوله الزجاجى تحت باب القول فى الأفعال أيها أسبق فى التقدم[2] : «اعلم أن أسبق الأفعال فى التقدم الفعل المستقبل ؛ لأن الشىء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق للوجود ، فهو فى التقدم منتظر ، ثم يصير الحال ماضيًا ، فيخبر عنها بالمضى ، فأسبق الأفعال فى المرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم الماضى» .

وبهذا نكون قد اقتربنا من القضاء على هذا الازدواج فى تناول موضوعات الاشتقاق والصرف نظرًا لترابطهما .

(١) الإنصاف ١٤٤/١ .
(٢) الإيضاح ٨٥ .

الشواهد فى كتاب «عنقود الزواهر»

ليس هناك شك فى أن النحو والصرف بنيت أركانهما على الشواهد التى تعتبر المعول الأساسى فى بناء قواعد اللغة ، ومن هنا فحينما ننظر فى عنقود الزواهر ، فإننا نجد القوشجى لم يخرج عن هذه القاعدة المقررة ، حيث إنه استخدم الشواهد القرآنية والشعرية ، وأما شواهده من الحديث النبوى فإنه يستشهد بها على استحياء ، فهى لاتزيد على تسعة أحاديث .

وينبغى ونحن فى بداية الحديث عن الاستشهاد أن نعرّفه ، والاستشهاد هو الإخبار بما هو قاطع فى الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر ، وأما الاحتجاج فهو الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرًا ونثرًا ، ويختلفان بهذا المفهوم عن التمثيل ؛ لأن التمثيل هو النص المصنوع أو النص الغير الموثق ، وذلك إذا ساقه النحوى نفسه أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم فهو تمثيل للقاعدة[1] .

والذى لاشك فيه أن تعدد مصادر الاستشهاد النحوى يبيح للغويين التوسع والامتداد لتأكيد القاعدة اللغوية ومطابقتها لطبيعة اللغة ، ومصادر الاستشهاد النحوى تتعدد كما قال السيوطى[2] إلى «كلام من يوثق بفصاحته ، وهو القرآن وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر» .

فمصادر الاستشهاد إذن هى القرآن والحديث وكلام العرب شعرًا ونثرًا ، فهى تتنوع ، وتتعدد كما نرى ، المهم الآن معرفة موقف القوشجى من كل مصدر من هذه المصادر فى كتابه عنقود الزواهر وليد القرن التاسع الهجرى .

---

(١) الرواية والاستشهاد باللغة د . محمد عيد ص ١٠٢ .

(٢) الاقتراح ٤٨ .

أولا : الاستشهاد بالقرآن

لقد نال القرآن الكريم لدى النحاة الاهتمام الفائق فالتَفَّ النحويون حوله ، فهو المعجزة الباهرة التى نالت اهتمام المسلمين بشكل واضح ، وقد كان ذلك سببًا فى نقله إلينا متواترًا ، ولهذا كان القرآن مقياسًا للصواب فى القواعد اللغوية النحوية والصرفية . . فالقرآن بقراءاته مصدر مهم من مصادر ثراء اللغة وتحديد أقيستها بنحوها وصرفها .

لقد أكثر القوشجى من الاستشهاد بالقرآن الكريم فى كتابه عنقود الزواهر ، واهتم بالقراءات القرآنية المختلفة ، ودافع عن القراء فى وجه من يهاجمونهم ، ومن هنا كان لنا أن نوضح أسباب اختلاف القراء فى قراءاتهم للآية الواحدة ، فنحن نرى بعض القراء يقرءون الآية الواحدة بصورتين متعارضتين فلِمَ كان هذا الاختلاف؟ .

إن الاختلاف فى قراءة الآيات كانت نتيجة طبيعة لاختلاف الناس فى لغاتهم ، فكان هذا الاختلاف نتيجة لقراءة كل حسب لغته ولسانه أو كما يقول الدكتور محمد عيد[1] «إن هذا الاختلاف قد سمعه الصحابة عن الرسول» وكان الرسول ﷺ يفعله تسهيلاً للقادمين إليه المختلفى اللغات ، لكى يستطيعوا تأدية القرآن أداء صحيحًا» ، ومن أجل هذا كان القوشجى ـ كما سنرى ـ يحترم القراء ، ويأخذ بقراءاتهم ، ويدافع عنهم .

ولنرجع إلى الآيات القرآنية والاستشهاد بها ؛ لنرى موقف القوشجى منها تفصيلاً ، ونحن نعلم أن موقف قدماء النحاة من الاستشهاد بالقرآن موقف مشوب بالحذر والتحفظ حتى عصر ابن هشام الأنصارى الذى وجه الكثير من عنايته إلى القرآن الكريم فزاد على تنظيمه للقواعد وترتيبها وحسن عرضها والاستدلال عليها من القرآن الكريم فى غالب الأحوال[2] ، فهل وقف القوشجى

(١) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١١٩ .

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢٣ .

هذا الموقف؟ ثم ما موقفه بالتفصيل من هجوم بعض النحاة على القراء، وتضعيف بعض القراءات، والحكم عليها بأنها ملحونة؟

لقد استشهد القوشجى بالقرآن، واهتم به وبالقراءات دون حرج، وأورد كثيرًا من أسماء القراء من أمثال أبى عمرو بن العلاء، وحفص وورش وقالون والكسائى وابن كثير وعاصم، واعتمد على أقوالهم فى إقامة القواعد اللغوية دون تردد، وسنورد فيما يلى بعض النماذج على ذلك، ومنها نعرف موقف القوشجى من القراءات:

يقول القوشجى تعليقًا على حذف ياء غلامى فى الوصل: «واستدل على جواز الحذف عند من يحرك[1] بأن ورشًا يقف على قوله تعالى: ﴿فَمَا أَتَانِ﴾[2] بإسقاط الياء، مع تحريكه الياء فى الوصل، وكذا روى عن أبى عمرو وقالون وحفص على جواز الإثبات عند من يسكن «أى أن ياء أتانى تحذف فى الوصل وتثبت فى الوقف عند التسكين، وفى موطن آخر يقول القوشجى[3]: «وقرأ أبو عمرو ﴿فَيَقُولُ رَبِّى أَكْرَمَن﴾ و(رَبِّى أَهَانَن﴾[4] «وفى باب التقاء الساكنين يقول[5]: «وبعضهم يجرى الوصل مجرى الوقف فيجوز التقاؤهما على غير حده، وعليه قراءة نافع ﴿ومَحْيَاىْ﴾[6] بسكون الياء».

لقد كان القوشجى واضحًا حين استشهد بالقرآن الكريم، وحينما اعتمد على القراءات القرآنية، وحينما دافع عن القراء، فقد عرض بعض القراءات الخاصة بالإدغام ثم قال[7]: «واعلم أن بعض ما ذكرنا من الإدغامات طعن فيه صاحب المفصل، وخطأه، لكننا لا نجرى على تخطئة ما ثبت عن القراء السبعة، فكل ما ثبت عن واحد منهم اعتبرناه».

---

(١) أى يحرك الياء.
(٢) عنقود الزواهر ٢٨٢.
(٣) العنقود ٢٨١.
(٤) سورة الفجر الآية ١٦.
(٥) العنقود ٢٣٣.
(٦) سورة الأنعام الآية ١٦٢.
(٧) العنقود ٢٥٧.

وقد رجعت إلى المفصل فوجدت أن الزمخشرى يخطئ بعض القراء ، ويحكم على بعضهم باللحن أو أن قراءاته ضعيفة ، وفيما يلى بعض عبارات الزمخشرى بنصها وكما وردت عنده . قال عن قراءة الكسائى : ﴿نخسف بهم﴾ بإدغام الفاء فى الباء[١] «وهو ضعيف تفرد به الكسائى» وحكم على إدغام اللام فى النون فى مثل قراءة السكاكى ﴿بل نحن محرومون﴾ بأنه «إدغام قبيح»[٢] ، وعبارات أخرى مثل : «وهو لحن» ، «وما برئت من عيب»[٣] .

هذا ومن الواجب علينا أن ننزه القرآن والقراءات عن اللحن ، وهذا ما قرره كثير من النحاة الأقدمين والمحدثين ، والسيوطى ـ مثل القوشجى ـ قد تولى الدفاع عن القراء فى وجه هؤلاء النحاة الذين حكموا على بعض القراء بالخطأ واللحن ، ويعلل السيوطى خطأ هؤلاء النحاة بقوله عن القراء[٤] : «إن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التى لامطعن فيها» ومن أجل ذلك فلا يعيب أن يحتج بالقرآن الكريم بكل قراءاته ؛ حتى ولو كانت شاذة ، وقد أقر السيوطى ذلك حينما قال[٥] «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة» ، ويرى الدكتور محمد عيد مثل ذلك فيقول[٦] : «ينص علماء اللغة صراحة على أن القرآن سيد الحجج ، وأن قراءاته كلها سواء كانت متواترة أم أحادًا أم شاذة مما لا يصح رده ، ولا الجدال فيه ، وإن كانت القراءة التى وردت مخالفة للقياس ، إذ ينبغى أن نقبل القراءة الصحيحة أيًا كانت دون تحكم شىء آخر فيها» .

وإذا كانت بعض القراءات قد نقلها الصحابة عن الرسول ﷺ فكيف يظن أولا بالصحابة أنهم يلحنون فى الكلام؟ فضلاً عن القرآن ، وهم الفصحاء ، ثم

---

(١) المفصل ٤٠١ .
(٢) المفصل ٣٩٩ .
(٣) المفصل ٣٩٩ ، ٤٠٠ .
(٤) الاقتراح ٤٩ .
(٥) الاقتراح ٢٤ .
(٦) الرواية والاستشهاد باللغة ١٢١ .

كيف يظن بهم ثانيا الخطأ فى القرآن الذى تلقوه من النبى ﷺ كما أنزل وضبطوه ، وحفظوه ، وأتقنوه ، ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم على الخطأ ، وكيف يظن بهم رابعًا عدم تتبعهم ورجوعهم عنه[١]؟ .

إذن فقد كان القوشجى إيجابيًا من الشواهد القرآنية لذلك بلغ عدد الشواهد القرآنية عنده مائتى آية[٢] أورد خلالها الكثير من القراءات ، وسنحاول فيما يلى أن نبين منهج القوشجى فى إيراد الشواهد القرآنية فى كتابه العنقود من خلال بعض النماذج التى سنعرض لها .

لقد كان القوشجى كثيرًا ما ينبه على الآيات القرآنية عند إيرادها بقوله «قال تعالى» أو «قوله تعالى» ، يقول القوشجى فى بيان هيئات المصادر السماعية[٣] : «وكذا فعلان بإلحاق الألف والنون كشنآن بمعنى البغض فى قوله تعالى : ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا﴾ وهو قليل لم يسمع غيره «فهو قد نبهنا على ورود الآية بقوله (قوله تعالى) وأحيانًا ينبهنا على ورود الآية فى مثل قوله[٤] : «قرئ ﴿من بعد ذلك)[٥] ، و﴿ذى العرش سبيلاً﴾[٦] و﴿لبعض شأنهم﴾[٧] و﴿دار الخلد جزاء﴾[٨] وغير ذلك بالإدغام» فهو قد نبهنا على الآية بقوله : (قرئ)والقوشجى أحيانًا يورد جزءاً من الآية كما مضى ، وأحيانًا يورد كلمة واحدة منها كقوله فى باب التقاء الساكنين[٩] «وعليه قراءة نافع ﴿ومحيايْ﴾ بسكون الياء» ، فكلمة محياى كلمة واحدة من قوله تعالى[١٠] :

(١) الاقتراح ٥٠ .
(٢) نسبت هذه الآيات إلى سورها داخل التحقيق وسترد كلها مجموعة فى فهارس التحقيق مع الإشارة إلى صفحاتها .
(٣) العنقود ص ٣٥٨ .
(٤) العنقود ص ٤٧٧ .
(٥) سورة البقرة الآية ٧٤ بإدغام الدال فى الذال .
(٦) سورة الإسراء الآية ٤٢ بإدغام الشين فى السين .
(٧) سورة النور الآية ٦٢ بإدغام الضاد فى الشين .
(٨) سورة فصلت الآية ٢٨ بإدغام الدال فى الجيم .
(٩) العنقود ص ٤٦١ .
(١٠) سورة الأنعام الآية ١٦٢ .

﴿قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى للّه رب العالمين﴾ وفى قليل من الأحيان يورد الآية دون تنبيه ؛ كما فعل فى باب الإمالة ؛ حيث يقول[١] «فلم يميلوا ﴿أليس ذلك بقادر﴾ للقاف ، وأمالوا (هذا كافر) لكسرة الفاء» وهو هنا لم ينبه على إيراد آية ﴿أليس ذلك بقادر﴾ بشىء يدل على أنها جزء آية من القرآن .

والقوشجى حينما يورد القراءة القرآنية كان يكتفى بعرضها أحيانًا ، وأحيانًا أخرى يناقش ويرجح قراءة أو موقفًا تبعًا لاقتناعه بما يقتضيه الموقف اللغوى الذى يناقشه ، فهو حينما يتعرض لقراءة ﴿قد افلح﴾ بإسقاط الهمزة لا يعلق عليها بشىء ، وحينما يتعرض لقراءة تستحق المناقشة من وجهة نظره ، يقف أمامها مثل قوله فى باب التقاء الساكنين[٢] «وأما قراءة حفص فى قوله تعالى[٣] : ﴿ومن يطع اللّه ورسوله ويخش اللّه ويتقْهِ﴾ بسكون القاف ، وكسر الهاء ، فإما أن يحمل هذا بأن يقال الأصل يتقى سقط الياء بالجزم لكونه فى حيز الشرط ، وألحق به هاء السكت فصار يتقه ، وتقه ككتف ، فأسكن القاف فالتقى ساكنان القاف وهاء السكت فحرك الهاء غايته أنه حرك بالكسر ، وفيما قبله من المثلين بالفتح ، وفيه بُعْد من جهة أن الظاهر أن الهاء هنا ضمير عائد إلى اللّه وأن الهاء ليس من الكلمة ، فتشبيه تقه بكتف بعيد ، وأن تحريك هاء السكت غير معهود ، وإما أن يقال : الأصل يتقيه ، على أن الهاء ضمير ، فسقط الياء بالجزم ، ثم حرك القاف كما عرفت فى (لم أبله) فصار يتقه وهذا أقرب» .

فالقوشجى هنا يذكر أكثر من رأى ، ويناقش فى النهاية الرأى القريب إليه والذى يرتضيه ، ولكنه كان ــ أحيانا ــ يعارض القراء ، ويخالفهم فى أسلوب هادئ معتمدًا على المناقشة الهادئة ، واستخدام العقل ، ولكنه كان فى النهاية يرجح مذهب الصرفيين غالبًا ، وهذا ما فعله في باب امتناع الإدغام بين

(١) العنقود باب الإمالة .
(٢) العنقود ص ٤٦٦ .
(٣) سورة النور الآية ٥٢ .

المتماثلين إذا كان ما قبلهما صحيحًا ساكنًا ؛ حيث يقول[١] : «واعلم أن ما ذكرنا من امتناع الإدغام فيما إذا كان ما قبل المثلين صحيحًا ساكنًا إنما هو مذهب الصرفيين ، وأما القراء فهم مطبقون على جوازه ، قرئ من بعد ذلك ، وذى العرش سبيلاً ، ولبعض شأنهم ، ودار الخلد جزاء ، وغير ذلك بإدغام آخر الكلمة الأولى فى أول الثانية فى الجميع ، فهم يجوزون من التقاء الساكنين أيضًا ما لا يجوزه الصرفيون ، وتصدى البعض للتوفيق بين المذهبين فقال : مراد القراء بالإدغام فى هذا المقام الإخفاء لا حقيقة الإدغام ، لكن الثابت من القراء حقيقة الإدغام» .

ونحن هنا فى خلاف بين الصرفيين والقراء فى إدغام المتقاربين والمتماثلين إذا كان ما قبلهما صحيحًا ساكنًا ، وإن كان القوشجى قد تناول المتماثلين ، وأتى بأمثلة للمتقاربين ، فالصرفيون يمنعون الإدغام ، وذلك لالتقاء الساكنين ، والقراء يجيزون ذلك . يقول ابن الحاجب فى هذه القضية[٢] : «يعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما ، وقد أجاب الشيخ الشاطبى فى قصيدته عن ذلك بجوابٍ ليس ببيّن فقال ما معناه يحمل كلام النحويين على الإدغام الصريح ، وكلام المقرئين على الإخفاء الذى هو قريب من الإدغام فيزول التناقض ، فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين للإخفاء ولا يكون القراء منكرين امتناع الإدغام» ، ورجعت للشاطبى ، فوجدته ـ وهو من القراء ـ يجيز إدغام المثلين والمتقاربين فيما كان قبله حرف صحيح ساكن يقول الشاطبى[٣] :

وَعِنْدَ "سَبِيلاً" شِينُ ذِى الْعَرْشِ مُدْغَمٌ   وَضَادُ "لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ" مُدْغَمًا تَلا

(١) العنقود ص ٤٧٦ .
(٢) شرح المفصل لابن الحاجب ٨١/١ .
(٣) متن حرز الأمانى المعروف بالشاطبية للشاطبى ص ٢٠ .

إذن فقد أجاز الإدغام فى قوله تعالى ﴿وذى العرش سبيلاً﴾ وقوله ﴿لبعض شأنهم﴾ على أن ما قبل الحرف المدغم صحيح ساكن ، ثم أردف الشاطبى ذلك بقوله[1] :

وإدغَام حَرْف قبله صحّ ساكن عسيرٌ وبالإخفاء طبِّق مفصلا
خذ العفو وأمر ثم من بعد ظلمة وفى المهد ثم الخلد والعلم فاشملا

ويهمنا أن نعرف المقصود بالإخفاء ، يقول الشيخ محمد الضباع[2] : «إن كان قبله ــ أى الحرف المراد إدغامه ــ ساكن صحيح نحو شهر رمضان ، العفو وأمر ، زادته هذه ، المهد صبيًا ، العلم مالك . . فأكثر المحققين على الأخذ فيه بالإخفاء ، وهو الروم لعسر إدغامه لما فيه من الجمع بين الساكنين» ، ومن الملاحظ أن القوشجى يميل إلى رأى الصرفيين ، وإن كان ابن الحاجب قبله يميل إلى رأى القراء .

ويبدو أن القوشجى قد رأى من يحاول محاولة الإمام الشاطبى للتوفيق بين المذهبين ، فحاول أن يقطع الطريق قائلاً «إن مرادهم الإدغام حقيقة» ، ولعله رأى موقف ابن الحاجب فى الدفاع عن القراء فى هذه القراءة حين يقول ابن الحاجب[3] : «فالقراء أعدل وأكثر ، فكان الرجوع إليهم أولى» ، أقول يبدو أن القوشجى قد اطلع على رأى ابن الحاجب ، فلم يعجبه ، فحاول الرد عليه دون ضجيج .

هكذا كان موقف القوشجى من الاستشهاد بالقرآن ، وإيراد القراءات ؛ يناقش ، ويعلل ، ويرجح حتى يصل فى النهاية إلى موقف قد يكون مخالفًا للقراء مع دفاعه عنهم فى وجه معارضيهم ؛ لأن آراءه تتمشى مع طبيعة اللغة .

---

(١) متن حرز الأمانى ص ٢٣ .
(٢) تقريب النفع فى القراءات السبع للشيخ محمد الضباع ص ٢٢ .
(٣) شرح المفصل لابن الحاجب ٨١/١ .

ثانيا : الاستشهاد بالحديث

إن قضية الاستشهاد بالحديث قضية قديمة متجددة دار حولها نقاش طويل فى القديم والحديث ، وفى نظرة سريعة لهذه القضية نعرف أن منع الاستشهاد بالحديث بقى أمرًا مقررًا لدى النحاة حتى ظهور ابن مالك فى القرن السابع الهجرى الذى رفض هذه الفكرة ، واعتمد على الحديث فى استشهاده ، مما أثار حمية أبي حيان النحوى ، فناقش القضية رافضًا الاستشهاد بالحديث ، ورافضًا ما استجد على يد ابن مالك ، واتكأ الرافضون للاستشهاد بالحديث على أن الرواة جوّزوا نقل الحديث بالمعنى ، ومن هنا فليس نص الحديث للرسول ﷺ من وجهة نظرهم ، وكذلك روى الحديث أناس غير عرب بالطبع ؛ مما أدى إلى شيوع اللحن فى الأحاديث يقول السيوطى فى ذلك[1] : «إن أغلب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم» .

وظل الأمر كذلك إلى أن جاء ابن مالك «فكان أول من خرج عن هذا الإجماع واحتج بالحديث وتابعه على ذلك ابن هشام وأبو على الشلوبينى فى كتابه التوطئة وغيره من كتب المسائل»[2] وقد اتكأ هذا الاتجاه على عدة أسس منها : أن اليقين فى نقل الألفاظ غير مطلوب فى هذه الناحية ، وأن الخلاف قائم حول الأحاديث التى لم تدون ، أما ما دوّن فليس فيه خلاف ، ولهذا يجوز الاستشهاد به ، ونحن نعرف أن معظم أحاديث الرسول قد دونت فى هذه الفترة المتقدمة قبل فساد الألسنة ، وفى زمن يصح الاستشهاد بنصوصه التى نقلت عن الفصحاء ، إذن فلماذا يرفض الاستشهاد بالحديث حتى ولو ثبت بأن هناك أحاديث رويت بالمعنى؟ وعلى هذا فإن صحة الاستشهاد بالحديث أمر لا مساس به ، وذلك لأن «نصوص الحديث وجدت موثقة بفضل علمائها فى

(١) الاقتراح ٥٢ .
(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢٩ .

عصر الاستشهاد باللغة»[١] ، ثم ما موقفنا إذا عرفنا أن سيبويه البصرى والفراء الكوفى قد استشهدا بالحديث[٢] ، وهما قطبان من أقطاب أكبر مدرستين فى تاريخ النحو العربى ، وليس لنا أن نتردد فى الاستشهاد بالحديث أو أن نتوسط ، كما فعل بعض النحاة من أمثال أبى الحسن الشاطبى الذى حاول أن يفرق بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول ﷺ أو ما يحتمل التغيير[٣] ، كيف لنا أن نقرر أو نعتقد أن هذا لفظ الرسول أو لا حتى كلامهم عن الأحاديث التى يجوز الاستشهاد بها ، وهى الأحاديث القصيرة والأحاديث التى اعتنى بنقلها يستحق المناقشة ، وذلك لأن الرواة القادرين على حفظ القصائد الطوال قادرون على أن يحفظوا الأحاديث التى لا تزيد على بضعة أسطر .

هذه صورة مجملة لموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوى ، ولنعد إلي القوشجى فى القرن التاسع الهجرى لتبيين موقفه من الاستشهاد بالحديث .

لقد استشهد القوشجى بالأحاديث النبوية على استحياء ، وإن كان لم يعلق مطلقًا بالرفض حول استشهاده بها ، بل إنه كرر الاستشهاد بحديث واحد نظرًا لاختلاف المواضع الصرفية ، كما فعل فى قول رسول اللّه ﷺ «ليس من امبر امصيام فى امسفر» فقد أورده مرتين : مرة فى العقد الثانى[٤] ومرة فى العقد الثالث[٥] ، وكان يقول تنبيهًا على إيراد الحديث «وفى الحديث» ثم يذكر الحديث ، وقد بلغت الأحاديث عنده تسعة أحاديث فقط[٦] ، منها حديث «ليس فى الخضراوات صدقة» الذى قيل إنه ليس بحديث ، وإنه من أقوال العلماء ، إذن يبقى من أحاديثه التى استشهد بها ثمانية أحاديث ، وهى نسبة ليست كافية لأن نقول ، كان القوشجى جريئًا فى الاستشهاد بالحديث .

---

(١) الرواية والاستشهاد باللغة ١٢٩ .
(٢) شرح المفصل لابن الحاجب ٨٣/١ .
(٣) الرواية والاستشهاد باللغة ١٢٣ .
(٤) العنقود ص ٣١٤ .
(٥) العنقود ص ٥٠٩ .
(٦) خرجت هذه الأحاديث فى مكانها من التحقيق وسترد كلها مجموعة فى فهارس التجقيق إن شاء الله .

وهناك ملاحظتان حول استشهاد القوشجى بالأحاديث النبوية :

أولاً : إن هذه الأحاديث هى التى وردت فى كتب الصرف الأخرى ، ويبقى للقوشجى التكرار ، ومثال ذلك ما يقوله نقرة كار فى شرح الشافية[1] لا يجمع المؤنث جمع تصحيح ، فإن قلت جاء مؤنثه بالألف والتاء كقوله ﷺ «ليس فى الخضراوات صدقة» فإنه جمع خضراء ، وهو مؤنث أخضر ، فأجاب عنه ـ يقصد ابن الحاجب ـ بقوله وجاء الخضراوات لغلبته اسمًا «لذلك يقول الزمخشرى[2]» ولا يقال حمراوات ، وأما قوله ﷺ ليس فى الخضراوات صدقة فلجريه مجرى الاسم» ، وقول الزمخشرى فى موطن آخر[3] «الميم تبدل من اللام فى لغة طيىء فى نحو ما روى النمر بن تولب عن رسول اللّه ﷺ ، وقيل أنه لم يرو غير هذا «ليس من امبر امصيام فى امسفر» وهكذا يتأكد أن القوشجى كان متبعًا للنحاة السابقين فى طريقة استشهاده بالحديث ، وفى مواطن الاستشهاد بها .

ثانيًا : قلة الأحاديث عند القوشجى ، مع كبر حجم كتابه «عنقود الزواهر» ، وربما كان هذا إشارة خفية إلى خوفه من الاستشهاد بالحديث ، وتفضيل القوشجى الاعتماد على القرآن والشعر .

وهذا يعطينا دلالة على أن القوشجى ربما كان واحدًا من هؤلاء الذين يتحرجون من الاستشهاد بالحديث ، وإن دل تكراره لحديث على أنه كان مطمئنًا إلى هذا الحديث فى روايته ، فالواقع يثبت غير ذلك ، فعنده حديث شُكّ فى أنه من أقوال العلماء .

(١) شرح الشافية لنقرة.كار ٩٤ ، ٩٥ .
(٢) المفصل ١٩٥ .
(٣) المفصل ٣٦٦ .

ثالثا : الاستشهاد بالشعر

يلاحظ فى كتب النحو والصرف أن النحاة اعتمدوا على الشعر فى استشهادهم اعتمادًا أساسيًا وسار بجوار القرآن جنبًا إلى جنب فى ذلك المجال ، وربما كان السبب فى ذلك كما يقرر الدكتور محمد عيد أن الشعر الكثير الذى جمع «فرض نفسه بقوة على جهود النحاة واستنباطهم القواعد»[1] وإذا قارنا بينه وبين النثر فسنجد أن الشعر قد نال النصيب الأوفر من الدراسة والاعتماد عليه فى هذا الحقل اللغوى .

قبل بيان منهج القوشجى فى إيراده للشواهد الشعرية ينبغى تقديم هذه الإحصائية لشواهد القوشجى .

بلغ عدد الشواهد عند القوشجى في كتابه العنقود مائة وستة وستين شاهدًا وتنقسم إلى :

١ - شواهد نسبها القوشجى وعددها اثنان وعشرون شاهدًا فقط .

٢ - شواهد لم ينسبها وعددها مائة شاهد وأربعة .

وبعد تحقيق الشواهد قسمتها إلى الأقسام الآتية :

١ - شواهد وجدتها منسوبة إلى شاعر واحد وعددها خمسة وسبعون شاهدًا .

٢ - شواهد اختلف فى قائلها ونسبت إلى أكثر من واحد وعددها اثنان وعشرون شاعدًا .

٣ - شواهد لايوجد لها قائل وعددها تسعة وعشرون شاهدًا .

لقد كان القوشجى يتكوع على الشعر فى استشهاده ، ويعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا ، ولكنه كان يؤمن بفكرة تحديد عصر الاستشهاد بالشعر كغيره من بعض

(١) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٣٩ .

النحاة والصرفيين ، وهذا موقفه من أبى تمام ، فحين يتحدث القوشجى عن وزن إنسان فإنه فعلان من الأُنس عند البصريين ، وإفعال من النسيان عند الكوفيين وهم يستشهدون بما روى عن ابن عباس ﷺ بقوله : «إنما سمى إنسانًا لأنه عهد إليه فنسى» ويقول أبو تمام :

لا تَنْسَيَنْ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيَت إِنْسَانًا لأَنَّكَ نَاسِي

يقول القوشجى[1] : «والترجيح مع البصريين لأن معنى الأُنس فى الإنسان أوضح من معنى النسيان ، ولمجىء الإنس بكسر الهمزة بمعناه كثيرًا ، وكذا الأَنَس بفتحتين» ثم يعلق قائلاً[2] : «وما روى عن ابن عباس ليس يثبت ، وقول أبى تمام جار على طريقة الشعراء من التخيلات مع أنه ممن لا يستشهد بقوله ، ولا سيما فى الاشتقاق» .

فالقوشجى هنا يرفض الاستشهاد بشعر أبى تمام ، لأنه ليس من الشعراء الذين يستشهد بشعرهم ، لأنه يعتبر قوله تخيلاً فضلاً عن أنه من المتأخرين ، وإذا كان من حقه أن يرفض الاستشهاد بشعر أبى تمام ، لأنه من المتأخرين فليس من حقه الرفض لما ادعاه أنه تخيل ، وذلك لأن أبا تمام شاعر والقوشجى نفسه يستشهد على كثير من القواعد الصرفية بأقوال الشعراء فلماذا استشهد بها وهو يعدّها تخيلاً؟ وإذا كان الشعراء يتخيلون فهل كان ابن عباس يتخيل ، وهل كان شاعرًا مثل الشعراء؟ ومع ذلك فإن النحاة منذ نشأة النحو حتى عصر القوشجى يستشهدون بالشعر ، ويقيمون عليه قواعد اللغة ، ولم يقل أحد إن الشعراء يتخيلون فلا يستشهد بشعرهم ، ونقف وقفة أخيرة مع القوشجى فى تعليله للأفضلية فهو يقول : «معنى الأُنس فى الإنسان أوضح من النسيان» والسؤال هو ما مقياس الوضوح عند القوشجى؟ وهل نسى أن آدم عهد إليه ألا يقرب شجرة الخلد فاقترب منها وأكل ناسيًا؟ إذًا فليس هذا تخيل شعراء .

(١) عنقود الزواهر ص ٢٨٠ .

(٢) عنقود الزواهر ص ٢٨٢ .

ونقطة أخرى أقرها القوشجى ، وهى إيمانه بفكرة تحديد عصور الاستشهاد والحقيقة أن هذه الفكرة لا تلقى قبولاً عند كثير من النحاة المحدثين غربيين وشرقيين ، وهذا فندريس يرى أننا لابد أن نرفض فكرة البكاء على العصر الذهبى فليس هناك من يقول «ليس فى الإمكان أحسن مما كان»[1] ويقول الدكتور محمد عيد[2] : «إن تقييد النحاة الاستشهاد باللغة بعصر معين والاقتصار فى الدراسة على مادة اللغة فى ذلك العصر لم يكن من وجهة النظر اللغوية الحديثة فكرة صحيحة ، لأن ذلك ــ فيما أفهم ــ قد قام على اعتبار لغة هذا العصر فى الحضر أو البادية هى اللغة المثالية ، وبعده انحدرت اللغة فى طريق اللحن والفساد» وكأن لغة هذا العصر هى اللغة التى يجب أن يتوقف الدارسون عندها ولا يتعدوها .

نسبة الشواهد الشعرية عند القوشجى :

لم يهتم القوشجى اهتمامًا كبيرًا بنسبة الشواهد الشعرية ، ويبدو أنه كان يتأسى فى ذلك بمعظم المتقدمين من النحاة ، وعلى رأسهم سيبويه فلم يهتم القوشجى بنسبة الأبيات إلى قائليها ، واعتمد عليها سواء عرف قائلها أو ظلت مجهولة القائل ، وأستطيع أن أقسم الشواهد عند القوشجى إلى الأقسام الآتية :

١ – شواهد منسوبة وعددها اثنان وعشرون شاهداً من مجموع شواهد القوشجى ، وهى قليلة بالنسبة إلى مجموع الشواهد عنده الذى بلغ مائة وستة وعشرين شاهدًا ، وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على عدم اهتمام الرجل بنسبة الشواهد .

٢ – شواهد غير منسوبة وهى بقية الشواهد وعددها مائة وأربعة من شواهده وتنقسم إلى :

أ – شواهد وجد قائلها ، ولم يضطرب فى معرفة القائل ، وعددها خمسة وسبعون شاهدًا .

(١) اللغة فندريس ٤١٩ .
(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ٢٦٨ .

ب - شواهد متعددة النسبة ، ونسبت لأكثر من واحد ، وعددها اثنان وعشرون شاهدا .

جـ - شواهد مجهولة النسبة ، وعدد هذه الشواهد تسعة وعشرون شاهدًا .

وهى كثيرة ، وإذا كان بعض النحاة وعلى رأسهم السيوطى[(١)] والأنبارى[(٢)] يرون أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر مجهول قائله خوفًا من أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته فإن القوشجى لا يستميله ذكر القائل ، ولكنه يعول على الشاهد ، نفسه ، ولا يعنيه القائل فى شىء .

أما الشواهد المتعددة النسبة فهى كثيرة عند القوشجى ، وهى تمثل نقطة ضعف لأنها غير موثقة فمن المحتمل أن تكون مصنوعة أو محرفة المتن ، وبعض هذه الشواهد وصلت نسبتها إلى ثلاثة أو أربعة شعراء ، مثال ذلك قول الشاعر الذى أورده القوشجى فى أبياته :

فلست لإنسى ولكنْ لملأكٍ تَنَزَّلَ من جوّ السماء يصوّب[(٣)]

يقول العينى تعليقًا على قائل هذا البيت[(٤)] : «قائله رجل من عبد القيس ، وقيل أبو وجرة السلمى المعروف بالسعدى ، وقيل علقمة بن عبدة المشهور بعلقمة الفحل» ترى أى بيت هذا الذى ينسب إلى ثلاثة شعراء؟ وهناك أمثلة أخرى من هذا النوع الذى تعددت نسبته عند القوشجى ، وقد تحدثت عن كل بيت أثناء التحقيق فى مكانه .

أما هذه الشواهد التى لم يوجد لها قائل فأنا أعتقد أن بعضها من الشعر المصنوع الذى شكك الرواة فى روايته ، وصنعه وسأورد نموذجًا لذلك بعد قليل وبعضها الآخر من الشعر المجهول القائل ، ربما لأسباب بالرواة ، وقد ثبت فعلاً أن هناك بعض الشواهد الشعرية المصنوعة[(٥)] .

---

(١) الاقتراح ٧١ .　(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/٥٨٣ .
(٣) العنقود ص ٢٧٩ .　(٤) الشواهد الكبرى ٤/٥٣٢ .
(٥) الرواية والاستشهاد فى اللغة ٢٠٧ وقد ذكر الدكتور محمد عيد بعض الأمثلة التى تدل على ذلك .

وهذا النوع من الشواهد عند القوشجى ـ قدر بحثى عنها ـ لم تنسب فى كتاب نحوى أو صرفى أو كتاب من كتب الشواهد ، وعلى رأسها خزانة الأدب ، والشواهد الكبرى ، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ، بل إننا أحيانا نرى بعض العبارات التى تصرح بصنعته مثال ذلك البيت الذى يقول فيه :

أىّ قلوصٍ راكبٍ تراها طاروا علاهن فطِرْ عَلاها[1]

يقول البغدادى تعليقًا على هذا البيت[2] : «قيل إن أبا عبيدة اتهم المفضل بصنعه» بل إن ما هو أغرب من ذلك قولهم : «هذا البيت لبعض أهل اليمن»[3] ومثل ذلك كثير .

نقطة أخيرة في شواهد القوشجى الشعرية ، وهى أن القوشجى لم يلتزم إيراد كل شواهده الشعرية كاملة فى ثمانية مواطن من شواهده الشعرية ، هذه الشواهد كان يكتفى فيها بموطن الشاهد فقط ، سواء أتى بالشعر المستشهد به كما فعل فى قول الشاعر :

كفى بالنأى من أسماء كاف[4]

وبقية البيت :

وليس لحبها إذ طال شاف

أو أتى بجزء من كل من الشطرين كما فعل ذلك فى الشاهد القائل :

تَقَاكَ بكعب واحد وتلذّه يداك[5]

وبقية البيت :

إذا ما هزّ بالكف يعسل

وبقية الأبيات المستشهد بها عند القوشجى كان دقيقا عندما أوردها كاملة .

---

(١) العنقود ص ٣٠٧ .
(٢) الخزانة ١٩٩/٣ ، النوادر ٥٨ .
(٣) النوادر ٥٨ .
(٤) العنقود ص ٣٥٩ .
(٥) العنقود ص ٣١٠ .

أصول النحو فى عنقود الزواهر

لقد اعتمد القوشجى فى كتابه عنقود الزواهر على كثير من المسائل التى تتصل بأصول النحو مع أن كتابه فى علم الصرف ، مما أدى إلى أن أكتب عن القوشجى وأصول النحو .

وينبغى فى البداية معرفة أصول النحو وفائدة دراستها فى الحقل اللغوى ، لقد عرف السيوطى علم أصول النحو بأنه[1] «علم يبحث فيه أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته ، وكيفية الاستدلال ، وحال المستدل» ، وأصول النحو من قياس وتعليل وتأويل وعامل هى أسس تشيد صرح النحو ، وهى أيضًا القواعد التى نستطيع أن نستنبط بها جديدًا ، أو نقيس بها فرعًا على أصل إلى غير ذلك مما يكون له أثر فى حركة اللغة .

لقد وقف القوشجى منذ البداية موقفًا حادًا وحاسمًا تجاه فكرة أصول النحو ، بل لا أغالى إذا قلت إنه اشتط فى رأيه وفى أسلوبه إلى حد بعيد ، ولنقرأ ما يقوله القوشجى فى كتابه العنقود[2] : «وأنا أنبئك بشىء عجيب ، وأنبهك على أمر جديد ، وهو أن من أنباء الزمان من تشبث بأذيال اللغو ، واخترع فنًا فى العربية سماه أصول النحو وطول الكلام بالوهم والوسواس ، وتعدى فيه حد العقل والقياس» إذًا فالقوشجى يعطينا رأيه ، وكأنه حقيقة مسلمة لديه ولدى كل النحاة إنه يعطينا النتيجة منذ البداية ، وكأنها شىء لاجدال فيه ، ثم يناقش القوشجى الفكرة فى شىء من التفصيل ، فيقول تعليقًا على مخترع فن أصول النحو[3] «فقال أما حد أصول النحو لقبًا فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها توصّلاً قريبًا إلى استنباط الأحكام الفرعية عن أدلتها التفصيلية ثم قال وأما أقسامه فثلاثة نقل وقياس واستصحاب الحال ، وحد الدليل النقلى

(١) الاقتراح ٢٧ .

(٢) العنقود ص ١٩٢ .

(٣) العنقود ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

بأنه الكلام العربى الفصيح عن حد القلة إلى حد الكثرة ، واحترز بالقيد الأخير عما جاء شاذًا من كلامهم ولم يعرف أن حده غير مطرد لصدقه على أصول الفقه وغيره ، وإن جعل الأمور الثلاثة أقسام العلم بالقواعد لايصح إلا على تأويل بعيد عن سياق كلامه جداً ، وأن دليل النحو لا يلزم أن يكون فصيحًا ، وأن الشواذ الثابتة من الواضع من النحو ، فالكلام المشتمل عليه دليل النحو مع أن كثيرًا من الأحكام الغير الشاذة مما وقع فى كلامهم قليلا ومن الشاذة مما وقع فيه كثيرًا فلا ، وجه لزيادة هذا القيد أصلاً ، وشرط فى الناقل إذا كان بطريق الآحاد العدالة كما فى نقل الحديث ، ولم يعرف أن أكثر من يؤخذ العربية البدويون الأجلاف الذين ليس لهم معرفة بالدين والديانة ونسبة إلى الصلاح والصيانة» .

وهذا رأى القوشجى ، فهو **أولاً** : يعترض على فكرة الأصول من بابها ، **وثانيًا** : يعترض على تعريف أصول النحو ، **وثالثًا** يعترض على أقسامه ، **ورابعًا** : يعترض على شرط ناقل اللغة . . ولنناقش القوشجى فى أفكاره الواردة حول هذا الموضوع .

حينما ينكر القوشجى هذا العلم بأكمله ، فهل يستطيع إنكار وجود هذه الكتب التى تناول مؤلفوها علم أصول النحو قبل وجود القوشجى نفسه ، وهذه الكتب هى :

- أصول النحو لابن السراج .
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى .
- الإغراب ولمع الأدلة لأبى البركات الأنبارى .
- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى
- الخصائص لابن جنى .

هل يمكن أن نلغى كل هذا من حقلنا اللغوى ، إن علم أصول النحو علم

استقر فى دراستنا اللغوية ، ولا يمكن إلغاء علم علت راياته ، وأصبح علامة واضحة ونقطة بارزة منذ أن وضع أسسه النحويون من أمثال ابن السراج والأنبارى وابن مضاء وغيرهم من النحويين ، وذلك قبل وجود القوشجى نفسه ، مما ترتب على ذلك فى العصر الحديث وجود دراسات فى هذا العلم من أمثال كتاب أصول النحو للدكتور محمد عيد وكتاب الأصول للدكتور تمام حسان .

أما عن اعتراض القوشجى على تعريف علم أصول النحو حيث ينطبق على تعريف أصول الفقه ـ من وجهة نظره ـ وعلى غير ذلك من العلوم ، فأقول ، ما المانع أن يكون لكل علم أصوله التى تقوم على دراسته ، وعلى البحث فيه ، وإذا كان هذا التعريف لا يروق للقوشجى فلماذا لم يقدم لنا تعريفًا يرتضيه ولا يلغى علمًا بأكمله من أجل أن التعريف ينطبق على علم آخر ، أليست أحكام النحو مستنبطة ؟ أليست الأحكام الفرعية مأخوذة عن الأحكام الأصلية فيه ؟ أليست هذه الأصول هى «الأسس التى بنى عليها النحو فى مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم»[1] ؟ ومع ذلك فقد فطن السيوطى بذكائه إلى مثل هذا الاشتباه فقال[2] : «أصول النحو الذى هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه» ومن هنا فلم يكن القوشجى موفقًا فى اعتراضه على فكرة الأصول أو على التعريف ، وذلك لأن هذا كان موضع نظر من النحويين الذين كتبوا ، وأسسوا هذا العلم .

والقوشجى حين يعترض على أقسام العلم بالقواعد بقوله : «لا يصح إلا على تأويل بعيد عن سياق كلامه جدا» لا أدرى لماذا لم يفصح عن مقصوده من التأويل البعيد؟ وما هو التأويل البعيد من وجهة نظره ؟ إذ لو نظر فى كتاب من كتب أصول النحو لأصابته الدّهشة من التقسيمات التى به ، ولعرف أن هذا العلم قد ثبتت قواعده وتفرع وتأصل تأصيلاً من الصعب إلغاء تقسيماته .

(١) أصول النحو العربى المقدمة .
(٢) الاقتراح ٢١ .

والنقطة الأخيرة التى يثيرها القوشجى اعتراضه على شرط ناقل اللغة بأن يكون عدلاً بقوله : «ولم يعرف أن أكثر من يؤخذ منه العربية البدويون الأجلاف الذين ليست لهم معرفة بالدين والديانة ونسبة إلى الصلاح والصيانة» .

وينبغى قبل الرد على هذا الاعتراض أن نعرف أن الآحاد هو «ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة»(١) فهو يعترض هنا على ناقل اللغة ، وتعليل عدم جدوى كلام القوشجى «أن رواية اللغة أصبحت فنًا متميزًا يقوم به رجال متخصصون فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى»(٢) من أمثال أبى عمرو بن العلاء وحماد الراوية ، وتبعهما المفضل الضبى والشيبانى ، ثم تلاهم الأصمعى وأبو عبيده وأبو زيد ، فهو إذن لا يستطيع الاعتراض على هؤلاء الرواة ناقلى اللغة لوجود الضوابط السلوكية للرواة ، وإذا كان أمامنا مثل هؤلاء الرواة ، فيجب ألا نشكك فى أنهم أهل للرواية ، لقد اشترط هذا الشرط وهو العدالة فى الناقل كما اشترط فى نقل الحديث وذلك لأنه «إن كان ناقل اللغة فاسقًا لم يقبل نقله»(٣) وإذا عرفنا أن هناك عدم قبول لمن لم تثبت عدالته عرفنا أن هذه الضوابط أبعدت اللغة عن شوائب من يثبت كذبهم ، فإذا كان الأمر كذلك وجدنا أن القوشجى لم يكن موفقًا فى اعتراضه على هؤلاء البدو الذين تؤخذ منهم اللغة .

لكن سؤالاً يفرض نفسه ، وهو هل التزم القوشجى بهذا المبدأ؟ ورفض أصول النحو وهل كان بعيدًا عنها فى تطبيقاته؟ ، الحق أن القوشجى قد استخدم كثيرًا من الأصول النحوية مع إنكاره لها ، فالقياس أصل من الأصول النحوية ، وقد استخدمه القوشجى فى أكثر من موضع من كتابه عنقود الزواهر يقول(٤) : «يجمع فارس على فوارس وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فواعل إنما هو فاعلة» ويبدو ذلك من بعض عباراته التى يظهر استخدامه للقياس بوضوح مثل : «الأصل بالأصل أولى»(٥) وقوله(٦) : «يحمل الضد على الضد يقال هذه

(١) الاقتراح ٨٥ .
(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ٨٣ .
(٣) الاقتراح ٨٢ .
(٤) العنقود ص ٤٢٨ .
(٥) العنقود ص ٤٣٣ .
(٦) العنقود ص ٤٣٣ .

عدوة اللّه ، إما حملاً لها على ضدها ، وهو الصديقة ، وهم يحملون الضد على الضد» وهو يقرر أن العرب تحمل الشىء على ما هو بمعناه كثيرًا ، ومن هذا القبيل عنده (أَبَى يَأْبَى) شاذ مع أنهما بمعنى منع يمنع ، إذن فهو يؤمن بالقياس تطبيقًا فى منهجه ، والقياس أصل من الأصول .

أما التعليل فالقوشجى يقف منه موقفًا حذرًا حين يقول[1] : «وآثرت التقليل من التعليل ، لأن عامة أدلة العربية مما لا يروى الغليل ولا يشفى العليل» ولكنه من ناحية أخرى يستخدم التعليل استخدامًا واضحًا فى تطبيقاته ، فالمناسبة عنده علة صرفية ، يقول القوشجى فى إعلال قيام : «كسر القاف قبل الواو شديد المناسبة لهذا الإعلال» والاستثقال عنده علة ، فمن رأيه أن الانتقال من الضمة إلى الكسرة مستثقل وبالعكس ، يقول فى باب النسب إلى زيد وطيب وظبية وعدم حذف شىء منها : «أما الحذف فى المؤنث مع عدمه فى المذكر حيث وقع فللفرق بينهما مع أن الحذف بالمؤنث المستثقل أولى ، ولكن له رأيًا فى الاستثقال كعلة ، فقد قال فى الحذف من «سيد وميت بأنه لازم لثقل البناء» ثم قال : «وإنما جعلناه من الحذف الجائز ؛ لأنه ليس له ضابط يوجبه ، والثقل ليس له مرتبة معينة يصلح أن يجعل ضابطه الحذف»[2] وهو لا يكتفى بالثقل اللفظى فقط ، ولكن فى رأيه أن «الثقل المعنوى فى الفعل تركب معناه من الحدث والزمان والنسبة»[3] ، وبعض العلل عنده معنوية فهو يقول فى حذف همزة أكرم مع المتكلم : «وأصل يكرم فى مضارع أكرم يؤكرم فكرهوا اجتماع الهمزتين فى الحكاية عن النفس ، مثل أأكرم لأنه يشبه نباح الكلب فحذفوا الثانية منه ثم من إخوته ثم من اسم الفاعل والمفعول طردًا للباب» وهو يقصد بقوله طردًا للباب القياس .

ولعل العلل التى تعرض لها القوشجى ، واعترض عليها ، تلك العلل الجدلية النظرية التى وقف منها كثير من النحاة موقفًا معارضًا ، وهى العلل

(١) العنقود ص ١٦٤ .　　(٢) العنقود ص ٤٥٢ .

(٣) العنقود ص ٣٢٨ .

الثوانى والثوالث التى رفضها ابن مضاء فى كتابه الرد على النحاة قائلا : «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث»[1] وهى أيضًا العلل التى ذكرها الزجاجى فى كتابه الإيضاح[2] وليست تلك العلل التى تطرد على كلام العرب ، وتساق إلى قانون لغتهم ، وهى علل تحتاج إليها اللغة ويبدو أن هذا ما قصده القوشجى فعلاً بدليل أنه يقول : «وآثرت التقليل من التعليل» ، أى أنه استخدم جزءاً منه ، ورفض عامة الأدلة التى هى فى رأيه لا تروى الغليل ولا تشفى العليل ، وتلك العلل التى تعلل بها القوشجى هى العلل التى قال عنها الخليل «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذى ذكرته محتمل أن يكون علة له»[3] .

ومن ناحية أخرى يستخدم القوشجى السماع فى تطبيقاته حين يقول : «اسم الآلة الذى فيه التاء ليس بمطرد ، وإنما هو سماعى» ، والقوشجى يدخل الذوق فى المسائل الصرفية والنحوية ، كما يفعل ذلك فى كلامه عن التقاء الساكنين حيث يقول : «وكل ذى ذوق يفهم أن بكر بساكنين أخف» ، وحين يعلل حذف الواو والياء من يدعون ويرمين وتخشين يقول : «كما يشهد به ذوقك السليم»[4] وإدخال الذوق فى المسائل اللغوية شىء طبيعى لاغرابة فيه ؛ لأن اللغة تذوق ، هذا التذوق يأتى عن طريق الممارسة العملية للغة ، وهناك بعض العلل الأخرى مثل علة التوكيد التى استخدمها القوشجى فى باب «نونا التوكيد» ، وعلة التخفيف فى باب الإدغام ، وعلة الأصل كيكرم ويؤكرم ، وإن كان التعليل الذى وجد في النحو العربى أكثر من ذلك وكنا تبعًا لذلك ننتظر من القوشجى الإكثار منه ، لكن القوشجى ـ كما قلت ـ كان حذرًا ومتحفظًا منذ البداية بالنسبة للتعليل فمن رأيه أن التعليل لا يشفى العليل يقول

(١) الرد على النحاة ص ١٢٧ .
(٢) الإيضاح ص ٦٥ .
(٣) الإيضاح ٦٥ ، ٦٦ ـ الاقتراح ١٣٦ .
(٤) العنقود ص ٤٥٥ .

القوشجى فى مقدمته[1] : «وآثرت التقليل من التعليل لأن عامة أدلة العلوم العربية مما لا يشفى العليل ولا يروى الغليل ، بل مبناها على الاستقراء المحض ، والتتبع البحت» .

فالقوشجى يحاول أن يقلل من التعليل ؛ لأنه لا يتوافق مع طبيعة اللغة ، ولكنه يستخدم منه ما يلائم طبيعتها ، وهذا ما يحسب له ، وإن كان يخالف ما قرره من رفض أصول النحو .

(١) العنقود ص ١٦٤ .

رأى القوشجى فى المناسبة بين اللفظ والمعنى

هذه قضية يختلف اللغويون حولها اختلافًا شديدًا ، فهناك اتجاهان ، الأول : يقرر أن هناك رابطة طبيعية ـ تدركها العقول ـ بين الألفاظ ومعانيها وأن هناك مناسبة بين الحروف ومدلولاتها ، والاتجاه الثانى يقرر أنه لا علاقة بين الأصوات والمدلولات ، أو بين المفردات والمعانى الدالة عليها ، وأنه ليس هناك مناسبة بين اللفظ والمعنى إلا بقدر ما يسمح به العرف والاصطلاح ، وهى مجرد مصادفة ولا تمثل ظاهرة عامة فى كل مفردات اللغة ، أية لغة .

والاتجاه الأول قريب من الرأى الذي يرى أن الكلمة حين وضعت فى بداية نشأتها كانت أصواتها وثيقة الصلة بمدلولاتها ، ثم انحرفت عن هذا مع توالى الأيام وأصبحنا لا نكاد ندرك تلك الصلة(١) ، وهذا رأى قريب من الاتجاه الأول ؛ لأنه يقرر أن الرابطة الطبيعية بين الألفاظ والمعانى موجودة حتى وإن لم ندركها ، وقد تزعم الاتجاه الأول ابن جنى(٢) والسيوطى(٣) فهما يؤكدان هذه الظاهرة ، ولهذا فقد نقل السيوطى عن ابن جنى عدة أمثلة من الألفاظ التى يدعى وجود المناسبة فيها بين اللفظ والمعنى من ذات الحروف ، ثم قال السيوطى في نهاية الباب(٤) : «هذا الباب واسع جداً جداً لايمكن استقصاؤه» إذن فهذا الاتجاه يقرر أن الأصوات الإنسانية تخضع لنظام عقلى منطقى في تكوينها .

والاتجاه الثانى الذى يرفض تلك الفكرة يتزعمه الشريف الجرجانى والقوشجى ، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن المناسبة بين اللفظ والمعنى لا يمكن أن توجد فى اللغة وإذا وجدت هذه المناسبة فى بعض الكلمات فلن تكون ظاهرة عامة للدراسة ، يقول الشريف الجرجانى بعد أن عرض بعض

(١) من أسرار اللغة دكتور إبراهيم أنيس ١٢٥ .
(٢) الخصائص ١/١٥٢ ، ١٥٣ .
(٣) الاقتراح ٣٦ ، ٣٧ .
(٤) الاقتراح ٣٧ .

الأمثلة[1] : «ولا يخفى عليك أن المعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى في بعض الكلمات كما ذكروه ، وأما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر ، فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات» وسأتناول وجهة نظر القوشجى فى شىء من التفصيل فيما بعد .

هذا هو رأى الفريقين ، ولو ذكرنا بعض الأمثلة التى استشهد بها الفريق الأول لا تضح لنا ضعف نظريتهم وتناقضها فى تفاصيلها ، فحينما يقول السيوطى[2] : «الخَضْم لأكل الرطب والقَضْم لأكل اليابس» يعلق قائلا : «فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس» ثم يقول فى نفس الموضع : «والنَّضح للماء ونحوه والنضخ لما هو أقوى منه ، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الخفيف والخاء لغلظتها لما هو أقوى منه» .

فالسيوطى هنا يقرر أولاً أن الخاء لرخاوتها ، ويقرر ثانيًا أن الخاء لغلظتها لما هو أقوى من الماء أليس فى هذا الحديث تناقض؟!! فالخاء تدل على معنى الرخاوة فى كلمة وتدل على معنى الغلظة فى كلمة أخرى ، فهو يقيس بمقياسين ، ويقارن بين كلمة فيها الخاء الدالة على الرخاوة لمعنى أراده هو وبين كلمة فيها الخاء الدالة علي الغلظة لمعنى آخر أراده أيضًا ، ومن ناحية ثانية ماذا يقول ابن جنى أو السيوطى أو غيرهما ممن يقول برأيهما فى لفظ مثل «الخائر» إن هذه الكلمة تدل على الضعف وإنهاك القوى فهل هذه الخاء هى الغليظة التى أرادها السيوطى أم الخاء التى تدل على الاسترخاء؟ ثم ما مقياس كل من الخاءين؟ .

ثم يقول السيوطى فى نفس الموضع : «ومن ذلك قولهم القد طولاً والقط عرضًا لأن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعًا له من الدال المستطيلة فجعلوها لقطع العرض لقربه وسرعته ، والدال المستطيلة لما طال من الأثر ، وهو قطعه طولاً» .

---

(١) شرح المفتاح مخطوط رم ٣٨١ بلاغة طلعت حرب بدار الكتب المصرية ورقة ١٤٥ .
(٢) الاقتراح ٣٦ .

وإذا كان السيوطى يقرر ما قاله بعض العرب من أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعًا من الدال المستطيلة فماذا نظن فى لفظ «طال» نفسه الذى يدل على الاسترخاء والمماطلة مع أن الكلمة تتكئ على حرف الطاء الذي يقرر السيوطى بأنه للقطع ، أيدل على القطع هنا أو يدل على الاسترخاء؟ وماذا يقول فى لفظ «بد» من «لابُدّ» فهو يدل على الصرامة والقطع والذى أدى ذلك حرف الدال فى الكلمة مع أن الدال حرف مستطيل لما طال من الأثر ـ كما قرر السيوطى من قبل .

وإذا كان الذاهبون إلى هذا الرأى يقولون بأن تكرير العين دال على تكرير الفعل أو الحدث مثل فرّح وكسّر[1] فإن هذه المناسبة التى يقررونها تبنى على قاعدة هم يقررونها ، وهى أن الزيادة فى اللفظ تقابلها الزيادة فى المعنى وليس على مبنى المناسبة بين اللفظ والمعنى من ذوات الحروف ، ومن العجيب أن يقرر السيوطى فى نهاية حديثه أن «هذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه»[2] مع أن الحالات التى أوردها تعد على الأصابع ولم يقل هو أو غيره أكثر من هذا على حد علمى ، ومثل هذه الأمثلة التى وردت لا يمكن أن تكون دليلاً على سعة هذه الظاهرة ، وإذا كان كلام السيوطى وابن جنى صحيحًا فلماذا يدل لفظ مثل «جون» على الأبيض والأسود فى شكله الذى لا يتغير؟ مع أنه لا يمكن القول بأن هناك قوى خفية تلون اللفظ وتجعله مناسبًا لكل من المعنيين ، ولا يمكن تطبيق هذه النظرية على لفظة ما من ألفاظ اللغة مثل «ضرب» مثلاً فأى تناسب وتوافق بين كلمة ضرب وبين مدلولاتها المختلفة سواء كان حدث الضرب «الإيذاء» أو السعى فى الأرض فى مثل «فلان ضرب فى الأرض» أقول أى تناسب بين اللفظ والمعنى؟ .

---

(١) الخصائص ١٥٢/٢ .
(٢) الاقتراح ٣٧ .

إن هذه الكلمة رقيقة جداً دلت على معنى قاس ولايوجد هناك قيمة تعبيرية ربطت بين الشكل والمعنى ، إن ذلك يذكرنى بشيء يثير الضحك ، وهو أن امرأة قبيحة تسمى «حسناء» أو رجلاً جبل على الخيانة يسمى «أمين» .

إن رأى القوشجى فى هذه القضية واضح منذ الوهلة الأولى فى هذا الشأن ، يقول القوشجى مستنكرًا ذلك [١] : «ذهب شرذمة إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لذوات الألفاظ ومناسبة بينها وبين معانيها» وهو حين يعرض رأيه لا يتركه عاريًا من دليل ، ولكنه يعطينا أدلة على رفض الرأى القائل بوجود المناسبة بين الألفاظ والمعانى ، وفيما يلى أدلة القوشجى على ذلك :

الدليل الأول :

يقول القوشجى[٢] : «لو كانت دلالة اللفظ على معناه لذاته كدلالته على وجود لافظه لكان فهم معانى جميع اللغات بالنسبة إلى جميع الأشخاص على السواء ، وكنا عالمين بالهندية والسريانية والعبرانية ، ولا يخفى بطلانه ، كيف ؟ وكثير من مفردات كل لغة لا يعرفه أصحابها ، ولامتنع نقل لفظ من معناه إلى غيره بحيث لا يفهم الأول أصلاً» ، وهذا حق ، فلو كان كل صوت يدل على معنى لكان الوافد الأجنبى يعلم معنى اللفظ العربى دون تعلم أو معرفة مسبقة باللفظ ودلالته ، وهذا لا يتحقق .

الدليل الثانى :

ويقول فيه القوشجى[٣] : «نحن نعلم أن كثيرًا من الأعلام المنقولة عن المعانى اللغوية بحيث لا يخطر ببال سامعها تلك المعانى أصلاً» فهناك أعلام منقولة وأعلام مرتجلة ، فالأعلام المنقولة كثيرون لا يعرفون الصلة بين معناها الأصلى والمنقولة إليه ، فالعلم يكون منقولا عن مصدر مثل نور ، زيد أو عن

(١) العنقود ص ١٧٩ .
(٢) العنقود ص ١٨١ .
(٣) العنقود ص ١٨١ ، ١٨٢ .

وصف مثل منصور ، والحارث فحينما ينادى على شخص ما اسمه نور ، فلا رابط بين معنى اللفظ الأصلى وهو المصدر وبين المنادى عليه ، بل ينسى المعنى الأصلى تمامًا ، وكثيرًا لا يعرف المعنى الأصلى للأعلام ، وحينما ينادى على شخص اسمه منصور فهل يوضع فى الاعتبار الوصف «اسم المفعول» حين النداء؟ .

ذلك على ما يقصده القوشجى حين يقول : «ولا يخطر ببال سامعها تلك المعانى أصلاً» .

والأعلام المرتجلة لا تدل علي شيء فى جوهرها فربما دل العلم على إنسان ، ودل معه على حيوان مثل أسامة وفهد . . إلخ وهذا كثير من اللغة .

الدليل الثالث :

يقول القوشجى[1] : «نعلم قطعًا أن من يسمع لفظ الإنسان لا يفهم من جزئه الأول معنى الشك أو النفى» يقصد بذلك أن الجزء الأول من لفظ الإنسان هو «إن» يدل على معنى الشك أو النفى ثم يعلق قائلا : «لو كانت دلالة إن عليهما لذاته[2] امتنع تخلفهما ــ أى تخلف المعنيين ــ ضم إليه شيء أولاً ، لأن ما بالذات لا يؤول بالغير» أى أنه من المفروض أن يدل «إن» على الشك أو النفى سواء ضم إليه حرف آخر أو لا ، لكنه لما لم يدل على ذلك مع ضم بعض الحروف إليه امتنع كون دلالته على معنى بعينه .

الدليل الرابع :

يقرر القوشجى فى هذا الدليل أنه لو كانت نظرية المناسبة صحيحة لامتنع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافين كالجون للأسود والأبيض ، وخفى

(١) العنقود ص ١٨٢ .
(٢) أى لذات اللفظ .

بمعنى أظهر وكتم[١] ، وهذا واضح فى إثبات تناقض رأيهم مع الحقائق اللغوية المعروفة ، وفى النهاية يقرر القوشجى موقفه من هذا المذهب بصفة مؤكدة قائلا[٢] : «بطلانه لا يفتقر إلى بيان» .

ولكن من ناحية أخرى فإن القوشجى يحاول أن يلتمس لمن قالوا بوجود المناسبة مخرجًا إذ يقول[٣] : «ولعل صاحبه ـ أى صاحب الرأى ـ لم يرد ظاهره بل أراد الرمز إلى لطيفة اعتبرها الاشتقاقيون والصرفيون هى أن لكل طائفة من الحروف خواص ككونها مجهورة أو مهموسة شديدة أو رخوة أو متوسطة بينهما وغير ذلك ، وكذا للمعنى خواص متفاوتة ، ولكن مقتضى الحكمة ألا يسوى الواضع فى وضعه بين الألفاظ ولا بين المعانى ، وألا يهمل تلك الأوصاف والخواص «ولكنه يعلق قائلا» : «ويظهر لمن تتبع الألفاظ أن هذا غير مطرد «وهو هنا لا يرفض آراءهم كلها ، ولكنه يؤمن ببعض ما أتوا به من أمثلة وإذا طبقت هذه الظاهرة على جزء من كلمات اللغة لا يجوز تطبيقها على كل مفردات اللغة ؛ لأنها غير مطردة ، والقوشجى فى هذا معتدل فى رأيه حيث كانت نظرته موضوعية ، وحينما قدم كل هذه الأدلة لم يكن رفضه رفضًا قاطعًا ، فهو يؤمن بأن المناسبة إذا وجدت فى بعض الألفاظ فإنها لاتوجد فى الكل وتبقى المناسبة من قبيل المصادفة .

وهذا رأى بعض اللغويين المحدثين ، فها هو ذا ـ فندريس يقول[٤] : «أغلب الظن أنه لايوجد اليوم من يرى برأى الرئيس دى بروس ، أو رأى كوردى جبلان من أن الكلمات تكونت فى الأصل من أصوات مساوية للأفكار ، وأن النهر مثلاً Fleuve يدين باسمه إلى الحرفين ف ل F L اللذين يحتويان حرفا مائعًا يوقظان الإحساس بشىء يسيل ، إذ لا يوجد أى تطابق مبدئى بين الصوت والمعنى» ، هكذا يقرر فندريس رفض وجود مناسبة بين اللفظ والمعنى

(١) العنقود ص ١٨٢ .
(٢) العنقود ص ١٨٣ .
(٣) العنقود ص ١٨٣ .
(٤) اللغة ٢٣٥ .

فمن الحمق ـ كما يقرر ـ أن نحكم بوجود علاقة بين الحرفين L F ف ل مجتمعين ، وبين فكرة السيلان ، فالواقع كما يقول[١] إن هناك بين الأصوات ومركبات الأصوات فروقًا فى القدرة التعبيرية سواء قلّت هذه الفروق أو كثرت ، لكنها ليست استطرادية ، ومن وجهة نظره أن هذه فكرة قديمة وزائفة ، فكل كلمة تبعث فى الذهن بعض الأفكار الحزينة أو البهيجة ، الصغيرة أو الكبيرة ، المضحكة أو المحزنة ، كل هذا يجب أن يكون مستقلا عن معنى الكلمة الذى يفهم منها .

وللتدليل على هذا المعنى يعطى فندريس مثالاً حين يقول[٢] : «اذكر اسم إنسان ما أمام شخص لم يره قط ، فإنه يكوّن عنه فكرة فى الحال زائفة على وجه العموم ، فإذا قدمت له هذا المجهول أجابك على الفور أهو هذا؟ ما كنت أظنه هكذا!!» .

فمثل هذا الذى يحكيه فندريس يحدث لمفردات أى لغة لأن طبيعة إدراك الأشياء قائمة على المفاجأة ، فالأذهان لا تحمل شيئًا مما يقرره البعض من المناسبة ، ومن أجل هذا كان القوشجى على حق حينما رفض هذه الفكرة الزائفة ذات البريق ، واعتبرها خاطئة إلا من بعض كلمات ، واستطاع أن يبين خطأ هذه العادة النفسية القديمة التى تقيم ائتلافًا مزيفًا بين اللفظ والمعنى واستطاع أن يكسر هذا الحاجز بين معتقدات الناس والحقيقة ، وأن يبرهن على صدق ما يقوله بأكثر من دليل .

وتعليل هذه الظاهرة الراسخة في أعماق الناس هو ما تفعله حينما نحاول الربط بين ما يدور فى أذهاننا مسبقًا وبين المفردات اللغوية ، تمامًا كما نفعل عندما ندخل على نص أدبى نحلله ، ونحن نحمل أفكارًا نبحث عنها داخل

---

(١) اللغة ٢٣٦ .

(٢) اللغة ٢٣٧ .

النص ، إننا فى هذه الحالة نحاول رؤية ما فى أذهاننا ، وليس الحقيقة ، يقول فندريس[1] : «إنى أعرف أن الكلمات الآتية زرزور عصفور التيل يؤيؤ صقر كلها أسماء طيور لأنى قابلت هذه الكلمات أو تلك فى أوصاف بعض المناظر الخلوية أو عند تصفحى لكتاب من كتب التاريخ الطبيعى ، ولكنى لا أستطيع أن أكون لنفسى فكرة عن هذه الطيور ، فأسماؤها لا توقظ فى ذهنى أية صورة محددة . . إنها طيور» ثم نجد بعض اللغويين يحاول الربط بين أسماء بعض الطيور وبين معان محددة ، صحيح أن بعض الكلمات تدل حروفها على معانيها ، ولكن هذه النظرية سوف تتحطم إذا حاولنا تطبيقها على كل مفردات اللغة .

(١) اللغة ٢٤٣ .

الاتجاهات الذهنية والمنطقية فى عنقود الزواهر

بصرف النظر عن اختلاف الآراء حول احتياج اللغة للمنطق اليونانى أو عدم احتياجها له ، والآراء المختلفة حول ذلك ، فقد أثبت بعض الباحثين أن النحو العربى تأثر بالمنطق اليونانى شأنه فى ذلك شأن علوم الفقه والكلام والفلسفة «فقد صادف الاشتغال بالمنطق ، دراسة ومجادلة ، فترة تدوين النحو فى القرن الثانى الهجرى ، ودخل الأجانب منافسين للعرب فى التأليف فيه ، وكان بعضهم على علم بالثقافة اليونانية والمنطق» [1] وإذا كان العلم لايقف عند حدود معينة ، وليست له تلك القوانين التى تلزمه وتحده وتجعله متقوقعًا داخل حدود ضيقة ، وإنما مكانه العالم أجمع ، أقول إذا كان الأمر كذلك فلا نعجب إذا وجدنا المنطق اليونانى يتسرب إلى النحو العربى .

وما كان باعثًا على التأثر بالمنطق أن العرب حينما جالوا فى البلاد وانماعوا بها ، وجدوا أنفسهم أمام نوع جديد من الناس يحملون نوعًا جديدًا من العلوم ورثته هذه الشعوب الجديدة عن أسلافهم ، فبهرهم هذا العلم .

«فاليونان الذين كانوا أساتذة العالم القديم لم تقف ثقافتهم عند حدود وطنهم بل تسربت إلى كثير من البلاد المعروفة فى ذلك الوقت بفعل الاختلاط وهجرة العلماء»[2] ومن هنا فإن الاختلاط بين العرب والأجانب فى العصر العباسى كان بداية لعصر زاهر ، فقد ترجمت العلوم الإغريقية ، ومنها المنطق موضوع الحديث الآن .

لم يسلم القوشجى من التأثر المنطقى فى كتابه عنقود الزواهر ، وربما كان ما فعله فى بعض الأحيان أقرب إلى دراسة المنطق منه إلى دراسة اللغة ، وذلك لأنه جنح إلى الدراسة الذهنية ، وفيما يلى بيان الطرق التى تأثر بها

(١) أصول النحو العربى ٢١ .

(٢) السابق ص ١٤ .

القوشجى تأثرًا منطقيًا ، مع إتباع ذلك بمظاهر التأثر فى كتابه العنقود .

لقد تأثر القوشجى بطريقين :

الطريق الأول :

طريق مباشر ، وذلك بقراءته لكتب المناطقة أنفسهم ، فقد قرأها القوشجى وتأثر بها تأثرًا مباشرًا .

الطريق الثانى :

طريق غير مباشر وهو قراءة القوشجى لكتب الأصوليين من الفقهاء ، وهؤلاء الأصوليون اعتمدوا على المنطق فى بناء قواعدهم وإصدار أحكامهم .

أما الجانب الأول أو الطريق الأول ، وهو استفادة القوشجى المباشرة من كتب المناطقة فقد أرجعت بعض آرائه التى نقلها فى كتابه العنقود إلى مصادرها المنطقية[1] ، وبرجوعى إلى كتب المنطق للمؤلفين أنفسهم الذين استفاد القوشجى من كتبهم الأخرى مثل السيد الشريف الجرجانى والتفتازانى ، اتضح أنه تأثر بها من قريب أو بعيد ، والملاحظ أن مؤلفات هذه الفترة وما قبلها بقليل قد مزجت بين المنطق واللغة فى كتب المنطق نفسها ، فهم يخلطون بين القضايا المنطقية والقضايا اللغوية .

وقد انعكس هذا على القوشجى ، فهو دارس للغة بنحوها وصرفها ، ولكنه لم يستطع أن يبعد المنطق عنها نظرًا لتغلغل الأفكار المنطقية ، وامتزاجها بالأفكار اللغوية ، ومثال ذلك بالرجوع إلى كتاب شرح مطالع الأنظار على شرح طوالع الأنوار للسيد الشريف الجرجانى ، وهو من الكتب المنطقية التى اعتمد عليها القوشجى فى مصادر العنقود ، حين يدرس الجرجانى قضية العموم

---

(١) العنقود ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ وما بعدهما .

والخصوص ـ وهى قضية منطقية ـ يقول فيها[١] : «إذا قيل لفظة أنا وضعت لكل متكلم واحد، ولفظة أنت لكل مخاطب مفرد مذكر، ولفظة هو لكل غائب مفرد ومذكر، فيكون كل واحد من هذه الألفاظ موضوعًا بوضع واحد لمعان شخصية متعددة، فلا يكون كليًا ولا مشتركًا؛ بل يكون الوضع له عامًا، والموضوع له خاص» .

ومن يقرأ ذلك يظن أنه أمام نص من كتاب لغوى بحت، وليس من كتاب فى المنطق وعلم الكلام، ومثال آخر لما يقوله الشريف الجرجانى ويمزج فيه بين المنطق واللغة يقول[٢] «معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع ارتسم فى النفس معناه، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما أورده الحس على النفس التفتت النفس إلى معناه هو الدلالة . . وذلك بسبب العلم السابق بالوضع» فقارئ مثل هذا النص صعب عليه أن يحكم بأن هذا النص لغوى أو منطقى خالص، فهناك الحس والنفس والخيال، ومقابل ذلك هناك اللفظ والدلالة والوضع . . . إلخ . بل هناك ما هو أغرب من ذلك حين يتحدث فى قضية منطقية ويكون المثال نحويًا، وفى ذلك يقول الجرجانى فى كتاب آخر له[٣] : «والقانون أمر كلى إذا قلت مثلا كل فاعل مرفوع فالفاعل أمر كلى» إنه يلمح فى هذا المثال العلاقة بين الوضع الشخصى الكلى والجزئى .

والوضع الشخصى حكمه حكم كلى، ولولا أن يطول بنا الحديث لأتيت بأمثلة أخرى[٤] تؤكد التثبت من وجهة النظر هذه .

هذه نماذج من الكتب المنطقية المؤلفة فى هذه الفترة التى قرأها القوشجى واستفاد منها مما كان له كبير الأثر فى تأثره بالمنطق، فلم يستطع أن

(١) شرح مطالع الأنظار ١١٥ .
(٢) شرح مطالع الأنظار ٣٨ .
(٣) حاشية على شرح الرازى على الشمسية فى المنطق ص ١٦ .
(٤) السابق ص ٣١ وما بعدها .

يصفّى القضايا اللغوية من آثار المنطق ، وخلط بينها خلطًا واضحًا ، مما أدى إلى تعقيد بعض الأفكار عنده ، وفى بعض الأحيان كان القوشجى ينقل جزءاً كبيرًا من نص ما فى كتاب من كتب المنطق[1] ، والدلائل على تأثر القوشجى المباشر بكتب المنطقيين هى :

١ - أنه نقل من كتب المنطق بعض الآراء الواردة فى العنقود ، وقد أرجعتها إلى مصادرها فى أماكنها .

٢ - أن كتب الجرجانى اللغوية أثرت فى العنقود ، والجرجانى كان ممن مزجوا بين اللغة والمنطق فى مؤلفاتهم .

٣ - هذا الخلط الواضح ، والمزج بين اللغة والمنطق هو الذى وجد فى كتاب العنقود .

أما عن الطريق الثانى غير المباشر وهو كتب أصول الفقه ، فالأصوليون قد أدخلوا المنطق بصورة مباشرة فى الدراسات الفقهية ، ولذا فقد كانوا سببًا فى إدخال المنطق عن طريقهم إلى العلوم اللغوية ، فهم يجمعون فى كتبهم الأصولية الكثير من المسائل المنطقية بجوار المسائل اللغوية ، فعلمهم مزيج من المسائل الأصولية المختلطة بالنحو والصرف والمنطق ، وفى تأثير المنطق فى العلوم اللغوية والدينية يقول الدكتور محمد عيد :

«ينبغى أن يوضع فى الاعتبار العناصر الفلسفية والمنطقية التى أثرت ــ مادة وتفكيرًا ــ فى كثير من العلوم وبخاصة العلوم اللغوية والدينية[2] ، ومما يؤكد أن القوشجى تأثر بكتب الأصوليين ما يأتى :

١ - هذه الآراء الأصولية التى أوردها القوشجى فى كتابه العنقود ، وقد أرجعتها إلى مصادرها مثل المنتهى الأصولى لابن الحاجب ومختصره والشروح والحواشى عليه ، التى ذكرت فى مكانها[3] ، والتوضيح والتلويح وشروحهما والحواشى عليهما . . . إلخ .

---

(١) العنقود ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ . (٢) أصول النحو ٢٠ . (٣) العنقود ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

٢ - ما ذكره صاحب كشف الظنون[1] من أن للقوشجى كتابًا باسم حاشية القوشجى على تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود .

ومعنى ذلك أن القوشجى قرأ كتب الأصوليين ، وتأثر بكتاباتهم حين مزجوها بالمنطق واللغة ، ولو عثر على كتاب القوشجى فى الأصول لكان دليلاً على ذلك .

ولنأت بمثال فى كتاب التلويح فى أصول الفقه للتفتازانى ، يقسّم التفتازانى التعريف إلى قسمين : حقيقى واسمى ، الأول الماهية الحقيقية أى التحقيق والثبوت مع قطع النظر عن المعنى العقلى ، والثانى الماهية الاعتبارية بحسب اعتبار العقل ، ثم يعلق التفتازانى قائلا[2] : «وشرط لكلا التعريف أى الحقيقى والاسمى الطرد والعكس ؛ أما الطرد فهو صدق المحدود على ما صدق عليه الحد مطردًا كليًا ، أى كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود ، وهو معنى قولهم كلما وجد الحد وجد المحدود . . . إلخ . فالقارئ لهذا النص يظن فى أول الأمر أنه مجتزأ من كتاب منطقى ، وليس كتابًا فى أصول الفقه مما دل على أن القوشجى حينما قرأ كتب الأصوليين تأثر بمنهجهم فى مزج اللغة بالمنطق .

والآن وبعد معرفة كيفية تأثر القوشجى بالمنطق ينبغى توضيح مظاهر هذا التأثر ، فلو أننا نظرنا إلى قوانين أرسطو الثلاثة فإننا نجدها كما يلى :

١ - قانون الذاتية .

٢ - قانون التناقض أو عدم التناقض .

٣ - قانون الوسط الممتنع أو الثالث المرفوع[3] .

وهذه هى القوانين الصورية عند أرسطو ، فالقانون الأول يقرر «كل ما هو هو» ، إن حقيقة الشيء لا تتغير ولا تتبدل ، فلا مغايرة بين الشيء وذاته بل هما

(١) كشف الظنون ١/٤٩٦ ، ٤٩٧ .
(٢) التلويح ١/٧١ .
(٣) المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة دكتور سامى النشار ص ٧٠ ، ٧١ .

أمر واحد ، والقانون الثانى يعبر عنه بأن الشىء لايمكن أن يكون نفسه ونقيضه فى الوقت عينه ، أى أنه لايمكن أن يوجد الشىء وألا يوجد فى آن واحد ، والقانون الثالث يعبر عنه بأن يمتنع ألا يوجد الشىء وألا يوجد أى يمتنع سلب الوجود عن الشىء وسلب لا وجوده .

لقد استخدم القوشجى هذه القوانين الثلاثة فهو يعبر عن القانون الأول بأن «المركب من المتناهى متناه»[١] أى أن الشىء لا يختلف عن ذاته فحقيقة الشىء لا تتغير ولا تتبدل ، ويعبر عن القانون الثانى بأن «الشىء إما أن يكون أبيض أو أسود»[٢] ولا جمع بين المتناقضين ، ويعبر القوشجى عن القانون الثالث بأن «بطلان اللازم ممنوع»[٣] فالشىء اللازم لا يمكن أن يكون باطلاً مع لزومه وثباته ، وهذا هو القانون الثالث عند أرسطو .

واستخدم القوشجى القياس المنطقى ، وهو كما يعرفه ابن سينا[٤] «قول مؤلف من أقوال إذا سلمت لزم عنها قول آخر بالذات اضطرارًا» ، وفى هذا يقول القوشجى فى باب المشترك[٥] : «وبيان امتناع اللازم أن إطلاق الوجود فى شىء من الواجب والممكن لو كان بطريق المجاز لصح نفيه عنه ؛ لأنها من لوازم المجاز ؛ مثلاً إذا قلنا بعد رؤية زيد الشجاع رأيت أسدًا ، لصح أن يقال زيد ليس بأسد ، ولو كان موضوعًا لمعنى مشترك بين الواجب والممكن لزم وجود وجوب الممكن أو إمكان وجود الواجب ؛ لأنه على تقدير الاشتراك لا يكون عين ذاتيهما لتباين الذاتين بالضرورة ولا جزؤهما لامتناعه فى الواجب ، فيكون صفة لهما متحدة بينهما ، وإلا لم تكن مشتركة بينهما» فهذا حديث يمكن نقله إلى كتاب من كتب المنطق ولا ضير ، ويقول القوشجى فى موطن آخر[٦] : «إن الألفاظ متناهية لكونها حروفًا متناهية ، والمركب من المتناهى متناه» فهذا قياس مبنى على مقدمات ونتائج تأثر فيه القوشجى بالمنطق اليونانى ، بل

(١) العنقود ص ١٩٨ .
(٢) العنقود ص ١٨٢ .
(٣) السابق ص ١٨٢ .
(٤) الهداية لابن سينا ٩١ .
(٥) العنقود ص ٢٠٠ .
(٦) العنقود ص ١٩٨ .

يمكن القول بأن المنطق لم يترك بصماته على كتابات القوشجى فى المعانى فقط ، ولكن فى ألفاظه وأساليبه أيضًا فالمصطلحات والأساليب الواردة فى كتب المنطق لاتختلف كثيرًا عنها عند القوشجى ، ففى العنقود ما يأتى : الحد ، المحدود ، نقيض الأعم ، نقيض الأخص ، الذات ، الغير ، المادة والصورة ، بطلان اللازم ممنوع ، رجحان المرجوح ، رجحان المساوى ، ثبوت المدلول ، وجود المعلول متوقف على وجود العلة ، المفرد المركب الجزئى ، الكلى . . . إلخ[١] ، وقد أدى هذا إلى تعقيد الأسلوب وغموضه وإغراقه فى الجدل الفلسفى أحيانًا ، وهذه الألفاظ وغيرها عند القوشجى معظمها يدل على باب مستقل من أبواب المنطق أو قسم من أقسام التصورات ، وهى إن دلت على عبقرية اللغة وعمقها وشمولها لكن من وجهة نظر أخرى نرى فيها عملية منطقية[٢] ، ومع تدقيق النظر ، يتضح أن بعض هذه الألفاظ الدالة على الأبواب تبدو وكأنها لغوية بحته ويبدو البعض وكأنه منطقى بحت ، لكن يجب ألا نخدع ببريق المنطق وألفاظه الرنانة وفكرة عبقرية اللغة وعمقها واتساعها وشمولها فنغرق أبحاثنا فى المنطق ونبتعد عن روح اللغة .

وإذا ثبت ذلك فإنه من المهم عرض رأى أحد أساتذة النحو فى العصر الحديث ، حين ينفى تأثر النحو بالمنطق اليونانى ، وهو رأى الدكتور تمام حسان حيث يقول : «إن الاستدلال فى الفقه والنحو إسلامى خالص»[٣] ثم يقول : «إن الاستدلال على الطريقة الإسلامية بنوعيه (الفقهى والنحوى) استدلال طبيعى مباشر غير صورى ، وإنه حتى مع استعمال بعض المصطلحات المنطقية مثل العكس ، فإن الفكر فى النهاية غير الفكر ، والتطبيق غير التطبيق»[٤] .

ولم يترك الدكتور تمام القضية على هذا النحو ، ولكنه يقدم دليلاً على ذلك من خلال ذكره للقوانين الثلاثة الصورية لأرسطو التى مرت آنفًا ، ثم يعلق

(١) راجع مثلاً الهداية ٦٥ ما بعدها .
(٢) المنطق الصورى ١٠٦ .
(٣) الأصول ٧٣ .
(٤) الأصول ٧٤ .

قائلا[١] : «إن للعقل قوانينه الأساسية البديهية التى لا تحتاج إلى برهان على صدقها لأنها ضرورية فليست هذه البديهيات من عمل العقل ، ولكنها من بنية العقل ومن تركيبه ، فإذا نظرنا مثلاً إلى قانون الهوية الذى يقضى بأن الشىء هو هو وجدنا أن المرء لا يفتقر إلى منطق أرسطو ليعرف أن يده هى يده . . إلخ» .

وهكذا يستمر فى رأيه حتى يلغى قوانين أرسطو الثلاثة ، إن الدكتور تمام نفسه يقر بأن العرب أخذو عن الإغريق بنهم فكرى لم يسبقوا إليه فى التاريخ يقول الدكتور تمام عن العلم الإغريقى : «لم يجد العرب مناصًا من الإعجاب بتركات هذه الشعوب إعجابًا قادهم إلى الأخذ عنها بنهم فكرى لم يسبقوا إليه فى التاريخ ، أخذوا عن الروم أو كما نسميهم نحن الإغريق أو اليونان» ثم يقول فى نفس الموطن : «تعددت الدراسات التى أخذوها ، فكان منها الطب والفلك والفلسفة»[٢] ، وهل أعجب العرب بهذه العلوم وأخذوها لكى يعلقوها على رفوف مكتبات الإسكندرية وبغداد ، لقد أثر المنطق فى النحو تأثيرًا كبيرًا» فتعقدت[٣] مسائل النحو وضلت الحقائق الأصلية فيه بين الخليط الهائل الذى امتلأت به كتبه نتيجة التأثر بأفكار فلسفية ومنطقية دخيلة تسربت إليه فى وقت مبكر «ويعترف أوليرى الذى ترجم له الدكتور تمام نفسه بأن أرسطو انتقل نفوذه من العالم المسيحى إلى الإسلام[٤] ويحدد أوليرى أول معلومات حصل عليها العرب من أرسطو بأنها «اقتصرت على مؤلفاته فى المنطق» بل إن الدكتور تمام نفسه لايبرئ المعتزلة من تأثرهم بالمنطق الأرسطى[٥] وإذا كانت القوانين الأرسطية ، والمنطق الأرسطى بصفة عامة فى متناول العقل العربى مع هذا التأثر العميق به ، فلماذا ينتفى ذلك ، ونقول إنه من البديهيات ، وتأثر النحو بالمنطق شىء مسلم به وأصبح من البديهيات ؛ بحيث اعترف به الأقدمون

(١) الأصول ٥١ .
(٢) مسالك الثقافة الإغريقية أوليرى المقدمة د .
(٣) أصول النحو العربى ٢٨ .
(٤) مسالك الثقافة الإغريقية ٢٦٤ .
(٥) الأصول ٥٥ .

والمحدثون ، هل ننسى تلك المناقشات الحادة بين متّى بن يونس المنطقى والسيرافى النحوى حول اللغة والمنطق[1] ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس[2] : «تأثر النحو العربى عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية» .

ومن أجل هذا لاعجب «أن نشهد فى بحوثهم ـ النحاة القدماء ـ اللغوية من الأقيسة والاستنباطات ما يمت لروح العربية بصلة»[3] ، وليحكم الدكتور تمام نفسه على المصطلحات والأساليب الآتية التى وردت فى كتاب القوشجى ، الذات ، الغير ، الحد ، المحدود ، بطلان اللازم ممنوع ، القرينة ، رجحان المرجوح ، رجحان المساوى ، ثبوت المدلول . . إلخ .

إن أبسط قواعد المنطق تحكم على هذه المصطلحات والأساليب بأنها منطقية خالصة ، وأنها بعيدة كل البعد عن اللغة بصفة عامة ، والنحو والصرف بصفة خاصة .

وفى النهاية يمكن القول بأنه قد وجد عند القوشجى الأسلوب المنطقى والمصطلحات المنطقية والدليل المنطقى ، بل ووجدت الروح المنطقية مما كان له أثر فى غموض المعانى ، وتعقيد الأسلوب ـ أحيانًا ـ ولعل الدكتور تمام يقصد بدايات التقعيد ، ولا يقصد ما فعله المتأخرون كالقوشجى وغيره ممن خلطوا بين اللغة والمنطق ، لأن كل الدلائل تشير إلى تأثير المنطق فى اللغة ، وتؤكد أن الدكتور تمام نفسه يعلم ذلك[4] .

---

(١) الإمتناع والمؤانسة لأبى حيان ١٤/١ وما بعدها ،

(٢) من أسرار اللغة ١١٨ .

(٣) من أسرار اللغة ١١٨ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦ .

تأثر القوشجى بأصول الفقه

أصبحت الدراسات الصرفية قاسمًا مشتركًا بين نوعين من الدراسة منذ من القرن الخامس الهجرى على يد إمام الحرمين أبى المعالى عبدالملك بن عبدالله الجوينى (٤١٨ - ٤٧٨هـ) على حدّ علمى .

أما النوع الأول وهو الدراسات اللغوية ، فيجب أن توضع تحت لوائها الدراسة الصرفية ، والنوع الثانى : علم أصول الفقه ، فقد أصبحت دراسة المشتقات جزءاً كبيرًا من دراسة علم أصول الفقه ، ولا يمر عليها الأصوليون مرورًا عابرًا ، إنما يقفون عندها كما لو كانوا يدرسون فرعًا من تخصصهم ، ومن هنا حدث خلط ومزج بين علم أصول الفقه والصرف ، فحين يوجد كتاب في العلم الأول لا يخلو من دراسات فى العلم الثانى ، وكان نتيجة ذلك أن وجد بعض الصرفيين يخلطون بين علمهم ومسائل فى علم أصول الفقه ، وهذا ما فعله القوشجى فى كتابه عنقود الزواهر ، وفيما يلى سوف تتضح مظاهر تأثر القوشجى بأصول الفقه .

لقد ذكر القوشجى بعض مسائل لغوية ، ومزج بينها وبين ما يدرسه الأصوليون فى كتبهم ، فعل ذلك فى بعض المواضع من كتابه العنقود وذكر فيها العلاقة بين الجانب اللغوى والفقهى فيها ، وهذا نص على سبيل المثال فى مسألة عموم المشترك وخصوصه ، فحين يذكر القوشجى قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾[١] .

يقول القوشجى تعليقًا على هذه الآية[٢] : «نسب السجود فيه إلى العقلاء وغيرهم ، فالنسبة إلى العقلاء يكون وضع الجبهة على الأرض لا الانقياد

(١) سورة الحج الآية ١٨ .
(٢) العنقود ص ٢٠٣ .

والتسخر لأمر الكون ليصح التخصص بكثير من الناس ، وبالنسبة إلى غيرهم معناه الانقياد والتسخر لامتناع المعنى الأول من أكثرها ، ويكون مشتركًا مستعملاً فى معنيين ، والجواب أنه يجوز أن يراد معنى ثالث يصح إسناده إلى الجميع ، وهو الانقياد اللائق المطلوب من المسند إليه ، وهى فى غير العقلاء انقياد أمر التكوين فقط ، وفى العقلاء انقياد أمر التكوين والتكليف معًا ، فيصح نسبته إلى الجميع» ، والمشكلة التى يقدمها القوشجى هى معنى لفظ السجود من خلال الآراء الفقهية التى تصح فى معنى الآية ، وهذا ما جعله يقول : «لا يبعد أن يراد بالسجود وضع الرأس على الأرض فى الجميع ، ويجوز وقوع هذا فى الجمادات ، كما يقع منها التسبيح ، ومن الأعضاء الشهادة يوم القيامة ، وهذا بعيد جداً» إذ كيف تقوم الجمادات بوضع الرأس على الأرض ، وكيف يكون معنى التكليف صحيحًا بالنسبة لها ، وهذا مزج للمسائل اللغوية بالمسائل الأصولية الفقهية ، من خلال تلك المعانى التى يقدمها الأصوليون لبعض الآيات ، إذ لو نظر فى كتاب من كتب أصول الفقه لوجد أن ما يقدمه الأصوليون من تحليلات قريب منه ما رأيناه فى بعض كتب الصرف ، وبالنسبة للآية السابقة وجدتُ فى مختصر عضد الدين ما يقترب من حديث القوشجى عنها[1] .

وهذا مثال آخر يوضح مظاهر تأثر القوشجى بعلم أصول الفقه ، فحين ذكر القوشجى قوله تعالى[2] ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ يقول[3] : «نسبت الصلاة فى استعمال واحد إلى الله تعالى وملائكته معًا ، وقد قالوا الصلاة من الله رحمة ، ومن الملائكة استغفار ، ومن المؤمنين دعاء ، فيكون مستعملا فى معنيين» فالقوشجى يقدم الصلاة ، ليس من خلال معناها اللغوى فقط ، ولكنه لا ينسى الجانب الفقهى الذى عليه المعول ، ومن أجل هذا يقول

(١) شرح المختصر للعضد ١١٤/٢ .
(٢) سورة الأحزاب الآية ٥٦ .
(٣) العنقود ص ٢٠٤ .

فى نفس الموضع : «جاز أن يراد هنا العناية بأمر النبى ﷺ وإظهار شرفه بما يليق بكل واحد ، وهو ما ذكروا من قبيل عموم المجاز ، وهو أن يراد من اللفظ معنى يشمل معناه الموضوع له وغيره ، وإنما كان من هذا القبيل ؛ لأن الصلاة فى اللغة موضوعة للدعاء» .

ولا يبتعد القوشجى عن الأصول الفقهية حين يتحدث عن اللفظ المنقول فيقول(١) : «والمنقول إما شرعى إن كان مستعمله فى المعنى الثانى أهل الشرع كالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها ، وإما اصطلاحى إن كان المستعمل قومًا مخصوصين ، كالماضى والمضارع» .

فالقوشجى هنا يتحدث عن اللفظ ، وانتقاله إلى معنى آخر ، وهو يفرق بين استخداماته التى يظهر فيها المزج بين المعانى اللغوية والأصولية» .

وهذه المسائل عند القوشجى ناتجة عن النزعة الدينية عنده ، وهى تتجلى فى جانبين :

الجانب الأول :

مباشر ، وفيه يدافع القوشجى عن القراء ، ويقف موقفًا صريحًا دفاعًا عنهم فى وجه من يخطئهم ، كما يظهر ذلك فى الدراسة الخاصة بالاستشهاد من هذا البحث .

الجانب الثانى :

غير مباشر ، ويتمثل فى ظهور مثل هذه الآراء الفقهية المتعالقة بالمسائل اللغوية فى ثنايا كتابه العنقود .

وهناك مسألة فى هذا المقام على جانب كبير من الأهمية ، وهى قيمة الدراسات اللغوية لدى الفقهاء الأصوليين ، وهل ينظرون لها من نفس الزاوية لدى اللغويين؟ وما مدى جدواها لعلم الصرف؟ .

---

(١) العنقود ص ١٩٥ .

إن الفقهاء ينظرون إليها نظرة متفردة ، تختلف عن نظرة اللغويين لدراستهم ، ينظرون إليها من حيث ارتباطها بفكرة استنباط الأحكام الشرعية عندهم ، إنهم ينظرون إلى اسم الفاعل ـ مثلاً ـ من حيث دلالته على الحدث ، وبقاؤه واستمراره وتلبس الحدث بالذات . . إلخ . وربطوا بين كثير من الأبواب الفقهية مثل السرقة والزنا . . إلخ ، أقول ربطوا بين مشتقات هذه الكلمات وبين مدلولاتها الفقهية ، كما قاموا بدراسة الجوامد ، وربطوا بينها وبين الأحكام الفقهية[١] ، لقد درسوا المشتقات ، وأدخلوا الفعل فى نطاق دراستهم من حيث دلالته على الزمان ، وأسبقية بعض الأفعال على بعض ، ودرسوا أسماء الأعيان الحسية ، وقرروا بأسبقيتها على الأسماء المعنوية فأسماء الأعيان هى المبدأ للمشتقات جميعًا ، ومن هنا كان لابد من تناول كل ما هو محسوس ومتجسد أولاً[٢] .

كل هذا وغيره من موضوعات لغوية يدرس فى نطاق علم الأصول فما الذى تركه الأصوليون لعلم النحو والصرف من موضوعات؟ ويجب النظر لهذا المنهج بتحفظ شديد من ناحيتين :

الناحية الأولى :

أنهم درسوا بعض الموضوعات الخارجة عن منهجهم ، وأدخلوا ما ليس داخلاً فى علمهم ، وقد تصفحت كتابًا من كتب الأصول هو مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب وقد ظننت فى بادئ الأمر أن هذا كتاب وضع فى علم الصرف والاشتقاق بصفة خاصة وعلم اللغة بصفة عامة ، وقد أقر الأصوليون قبل ابن الحاجب هذا المنهج منذ القرن الخامس ، يقول إمام الحرمين[٣] : «ثم تكلموا ـ يقصد الأصوليين ـ فى أمور لست أرى ذكرها ، ولكن أذكر منها ما تكلم فيه أهل النظر من الفقهاء والأصوليين ، ثم لا أجد بدًا من ذكر حروف كثيرة الدوران فى الكتاب والسنة» .

---

(١) المشتق بين النحاة والأصوليين ١٥٣ .

(٢) المشتق بين النحاة والأصوليين ١٥٣ .

(٣) البرهان فى أصول الفقه ١٧٩/١ ، ١٨٠ .

الناحية الثانية :

التى يجب الوقوف أمامها بحذر وهى أن الأصوليين أدخلوا في مناقشتهم حول موضوع المشتق المنطق اليونانى ، والجدل الأقرب إلي السوفسطائية ، وهذه صورة لما كان موجودًا فى كتب الأصول ، ونتج عن ذلك تأثر النحو والصرف بالمنطق اليونانى عن هذا الطريق .

لكن لا يجوز أن نسلب الأصوليين حقهم فى تلك الجوانب الإيجابية التى تتمثل في أنهم وجهوا اهتمامهم فى دراستهم للمشتق إلى المنهج التاريخى ، فقد مالوا إلى دراسة الكلمة دراسة تاريخية ، ومعرفة أسبقية بعض الكلمات تاريخيًا على بعضها ، وهذا ما يسمى بتاريخ الكلمة ، ، كذلك حاولوا أن يبينوا انتقال الألفاظ من معنى إلى معنى آخر ، وعلى هذا كان عليهم أن يوضحوا المعنى الأصلى للكلمة والمعانى الدخيلة عليه ، وهو ما يسمى بالحقيقة والمجاز ، ويمكن إعداد ذلك شيئًا جيدًا يحسب لهم .

ومن أجل هذا بينوا القيمة الكبرى لأسماء الأعيان أو أسماء الذوات ، وأنها سابقة لأسماء المعانى ، باعتبار أن أسماء الأعيان هى الأصل والدلالة المعنوية فرع لها ، والمحسوسات سابقة على المعانى فى الذهن ، وكان هذا إعلانًا عن أهمية أسماء الأعيان ، وأن أسماء المعانى يجوز اشتقاقها من أسماء الأعيان .

ولا يفوتنى أن أبين سبب خلط اللغة بأصول الفقه عند الأصوليين فها هو ذا إمام الحرمين يبين السبب قائلاً[١] : «إن الشريعة عربية ، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر فى الشرع ما لم يكن ريانًا من النحو واللغة» ومن هنا يظهر أن الفقهاء الأصوليين يعتبرون علم الأصول علمًا غير مكتمل إلا بالنظر فى اللغة ، وإمام الحرمين يذكر ذلك فى موطن آخر حيث يقرر[٢] إنه يدرس أشياء

---

(١) البرهان فى أصول الفقه ١٦٩/١ .

(٢) السابق ١٨٠/١ .

هى محض العربية ، ولا يجد بدًا من ذكرها ، وهى معانى الحروف كالباء فى قوله تعالى ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ وغير ذلك من نصوص القرآن الكثيرة التى ورد بها مثل هذه الحروف . ومن هنا كان تأثر القوشجى بأصول الفقه وخاصة إذا علم أن للقوشجى كتابًا فى أصول الفقه ، فهو إذن درس منهج الأصوليين وتأثر بمزجهم بين اللغة بنحوها وصرفها وأصول الفقه .

القسم الثانى

تحقيق كتاب

عنقــود الـزواهـــــر

فى الصرف

وصف نسخ المخطوطة

اعتمدتُ فى تحقيق كتاب «عنقود الزواهر فى الصرف» على النسخ الآتية :

١ ـ النسخة (أ) :

وهى مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٠ صرف طلعت ، لم يعرف ناسخها ، ولا تاريخ النسخ ، فالوجه الأول من الورقة الأولى كُتِبَ عليه عنوان «تعريفات العلوم فى مفتاح العلوم» وبه تعريفات صاحب المفتاح «السكاكى» لعلوم الصرف والمعانى والبيان واللغة ، ويبدو أن الناسخ أراد أن يضع هذه التعريفات لتكون مرشدًا للقارئ ، وهى لاتعتبر من أصل المخطوطة بدليل أنه على الوجه الثانى من الورقة نفسها ـ وفى بداية نص العنقود ـ كتب عنوان «عنقود الزواهر» لعلى قوشجى ، وكان هذا إشارة إلى بداية نص العنقود ، ودليل آخر أن هذا الوجه لا يوجد فى بقية النسخ الأخرى ، وهناك شك فى أن هذه الصفحة الأولى هى بقية مخطوطة أخرى تلتها نسخة العنقود ، وفى كل هذا لم يشر الناسخ إلى تاريخ النسخ أو اسم الناسخ .

وتقع هذه النسخة فى مائتين وخمس وأربعين قطعة من الحجم الصغير ومسطرتها خمسة عشر سطرًا ، وعلى الوجه الثانى من الورقة الأولى ـ وهى بداية النص ـ رسم جميل زين بماء الذهب وباللون الأزرق ، وكتبت هذه النسخة بخط النسخ بالمداد الأسود الذى يزينه ظهور المداد الأحمر بين ثناياه ، معلنًا بداية فصل جديد أو فريدة أو عقد جديدين أو نقطة مهمة يريد الناسخ أن ينبه القارئ إليها ، إلا أن ناسخها ضيَّق المسافات بين كلماتها مما كان سببًا فى تعسر قراءة عبارات كثيرة ، بالإضافة إلى صغر حجم الكلمات وتضييق المسافة بين السطور ، والنسخة بها هوامش وتعليقات جيدة ، ومعانى بعض الكلمات

التى استخرجت من بطون المعاجم مع الإشارة إلى ذلك ، مما يدل على دقة ناسخها ومعرفته بعلم الصرف معرفة جيدة ، مع ملاحظة أنه لا يخاف اختلاط هذه الهوامش والتعليقات بالمتن ؛ لأن متن المخطوطة قد وضع فى إطار رسم بماء الذهب فى كل صفحات المخطوطة .

ويلاحظ أن هذه النسخة روجعت على نسخة أخرى لم نصل إليها ؛ بدليل وجود بعض الأسقاط على الهامش مع وجود الإشارات التى تدل على أن هناك مراجعة لهذه النسخة .

وقد اعتمدت على هذه النسخة وجعلتها أصلاً مع ملاحظة عدم تحديد تاريخ النسخ ، ومع صعوبة القراءة فيها أحياناً لعدم إقامة النص واستوائه فى النسخ الأخرى ، على العكس من النص فى هذه النسخة ، ومن هنا فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغًا لتقديم النسخة الأقدم[1] ، هذا إذا افترضنا أننا عثرنا على تواريخ وحددنا النسخة الأقدم عمرًا ، فما بالنا ونحن لم نحدد إلا تاريخ نسخة واحدة هى أسوأ ما يكون فى إقامة النص ودقته ، فالمنهج المتبع فى التحقيق كما يقول الأستاذ عبد السلام هارون أنه : «يجب مراعاة المبدأ العام ، وهو الاعتماد على قدم التاريخ فى النسخ المعدة للتحقيق ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض فى الثقة والاطمئنان كصحة المتن ودقة الكاتب وقلة الأسقاط .

ومن هنا أستطيع أن ألخص أسباب اعتمادى على هذه النسخة وجعلها الأصل لما يأتى :

١ - أنها أتم النسخ الموجودة وأدقها نسخًا كما يظهر ذلك من خلال التحقيق .

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ص ٢٩ .

٢ ـ التأكد من مراجعتها مراجعة دقيقة على نسخة أخرى واستدراك الأسقاط التى بها .

٣ ـ أنها ضبطت بالشكل ضبطاً يكاد يكون صحيحًا ، وبقية النسخ لم تضبط ، وإن ضبطت بعض العبارات بالشكل فهى تحمل أخطاء كثيرة ماعدا النسخة (د) .

٤ ـ أن ناسخها لم يقع فى الأخطاء والأسقاط الكثيرة التى وقع فيها بقية النسّاخ فى النسخ الأخرى . إلا فى بعض المواطن التى تعد على الأصابع ، فالسقط فيها قليل وهو مستدرك فى الهامش ، ومن المعروف أن العبارات المعتلة أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التى لا تحمل الخطأ[١] .

٥ ـ وجود التعقيبة وهى «الكلمة التى تكتب فى أسفل الصفحة اليمنى غالبًا لتدل على بدء الصفحة التى تليها»[٢] مما طمأننى إلى تسلسل صفحات النسخة وعدم سقوط بعض الأوراق منها .

٦ ـ وجود بعض التعليقات الجيدة فى هامش النسخة ، ووجود تفسير لبعض الكلمات التى يستغلق فهمها .

كل هذا جعلنى أطمئن إلى هذه النسخة لتكون هى الأصل ، وباقى النسخ مساعدة لها ، ولم أفعل ذلك مع النسخة (ب) مع تحديد تاريخ نسخها لأسباب ستعرف حين الحديث عنها .

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٥ .

(٢) تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٢ .

٢ ـ النسخة (ب) :

وهى المخطوطة رقم «١٦» صرف طلعت بدار الكتب المصرية لم يعرف ناسخها ، إلا أنها كتبت فى رمضان عام ٩٢٥هـ ببلدة قسطنطينة يقول ناسخها فى نهايتها : «قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب بعون اللّه الملك الوهاب فى اليوم الثانى من شهر رمضان المبارك ببلدة قسطنطينة صانها اللّه عن البلية ومع جميع بلاد المسلمين آمين يا معين»[1] وكتب مقابل هذا الكلام على الهامش بنفس الخط «سنة ٩٢٥هـ» .

وكتابة هذه النسخة قريبة العهد بالمؤلف ، ويبدو أن ناسخها أحد تلاميذه ، يرشح ذلك أنها كتبت بالقسطنطينية ، وكان نجم القوشجى لامعًا فى القسطنطينية فى أخريات أيامه تحت ظل السلطان محمد الفاتح .

وتقع هذه النسخة فى مائتين وأربع ، أوراقها من القطع الصغير ومسطرتها تسعة عشر سطرًا عدا الصفحة الأولى والأخيرة ، وقد كتبت هذه النسخة بالخط النسخ الواضح الجميل بالمداد الأسود ، وحينما يريد الناسخ بدء فصل أو فريدة أو سمط أو عقد فإنه يستخدم المداد الأحمر .

والنسخة بها أخطاء إملائية كثيرة جداً . وبها أسقاط كثيرة ، وفيها الكثير من انتقال النظر وتكراره وكثير من التصحيف والتحريف ، مما يدل على أن ناسخها غير دقيق ، ويدل على جهله بالنسخ عامة وبعلم الصرف خاصة ، وربما يكون قد نسخها من المخطوطة جـ لأن بالمخطوطة ب نفس الأسقاط ونفس الأخطاء التى فى جـ وزيادة ، وإن كان ناسخ جـ أدرك معظم الأخطاء والأسقاط فى الهامش حين مراجعتها مع وجود العلامات التى تدل على ذلك ، لكن ناسخ ب لم يفعل ذلك ؛ لأنه نَقَل المتن دون النظر إلى الأسقاط والأخطاء

(١) مخطوطة ب ورقة ٢٠٤ .

المستدركة فى الهامش ، أو ربما يكون «ب» ، «جـ» قد نُقلا عن مخطوطة أخرى وروجعت «جـ» ولم تراجع «ب» ، وفى بداية المخطوطة «ب» كتبت عدة تمليكات أذكر منها الأسماء التى استطعت قراءتها .

شيخ القراء فيض اللّه أفندى ، الحاج مصطفى صدقى ، محمد عصمت ابن إبراهيم بن حسن .

وكتب على الورقة الأولى من هذه النسخة «وفاة على قوشجى عام ٨٧٩هـ» فى تقويم التواريخ ، وفى أول النص كتب «عنقود الزواهر للمولى على قوشجى - بسم اللّه الرحمن الرحيم - الحمد لمن جلت أسماؤه . . . إلخ» .

٣ - النسخة (جـ) :

وهى النسخة التى تحمل رقم ١١٨ صرف طلّعت بدار الكتب المصرية لم يعرف ناسخها غير أنه قد عرف موعد كتابتها حيث كان فى شهر شعبان ببلدة بروس ، يقول الناسخ فى نهايتها : «قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب بعون اللّه الملك الوهاب فى اليوم ( )(١) من شهر شعبان المعظم ببلدة بروس صانها اللّه عن البأساء مع بلاد المسلمين»(٢) .

وتقع هذه النسخة فى مائة وإحدى وثلاثين قطعة من القطع المتوسط ومسطرتها ثلاثة وعشرون سطرًا ، وأوراقها قديمة بها تآكل وخروم مما يوقع فى الظن بأنها أقدم النسخ الموجودة ، وبها ترقيع كبير ورد فى الورقة العاشرة ، وقد راجعها ناسخها على نسخة أخرى لم تعرف ، مما أدى إلى تصحيح معظم الأخطاء التى بها واستدراك الأسقاط التى كتبت فى هامشها مع وجود علامات الأسقاط .

---

(١) بياض فى النسخة .

(٢) مخطوطة جـ ورقة ١٣١ .

وقد كتبت هذه النسخة بخط النسخ بالمداد الأسود تتخلله العناوين بالمداد الأحمر ، وعلى الورقة الأولى كتب «كتاب المسمى بعنقود الزواهر من علم الصرف لعلى قوشجى رحمه اللّه تعالى» ويوجد بالورقة الأولى بعض الأختام والتمليكات أذكر الأسماء التى استطعت قراءتها :

١ ـ محمد نورى شيخ حسن أفندى زادة عام ١٣٠٦هـ .

٢ ـ السيد محمد عاطف ـ المدرس بدار الخلافة .

وكتب فى أولها «بسم اللّه الرحمن الرحيم . . رب يسر وأعن يا كريم . . الحمد لمن جلت أسماؤه . . . . إلخ» .

والنسخة بها بعض الأخطاء الواضحة التى تدل على عدم دقة الناسخ وعدم فهمه للقضايا الصرفية مما جعلنى أستبعد أن تكون هى النسخة الأصل .

٤ ـ النسخة (د) :

وهى المخطوطة التى تحمل رقم ٣٥ صرف تيمور بدار الكتب المصرية وناسخها عبد الرازق ابن الحاج محمد البدليس كما هو موجود بآخر المخطوطة وإن كان ناسخها لم يسجل تاريخ النسخ[١] وتقع هذه النسخة فى مائة وتسع وعشرين قطعة من الحجم المتوسط ، ومسطرتها واحد وعشرون سطرًا عدا الصفحة الأولى والأخيرة ، وقد كتبت هذه النسخة بخط الثلث دون ترك مسافات بين الكلمات والعبارات مما كان له أكبر الأثر فى صعوبة واستغلاق القراءة بسبب تداخل الكلام بعضه فى بعض ، والخلط الواضح بين الكلمات والعبارات .

والقطعة الأولى من المخطوطة قد حليت بماء الذهب ، وكتب داخل إطار مذهب ورسوم مزركشة بين اللون الذهبى واللون الأخضر والأحمر وأما بقية

(١) لم أعثر على ترجمة الناسخ حتى أحدد تاريخ النسخ بالتقريب .

المخطوطة فقد كتبت صفحاتها داخل إطار بالمداد الأحمر ، وفى أول هذه النسخة يوجد فهرس للموضوعات مع العناية به ، فقد وضع بطريقة منظمة داخل مربعات ، فى كل مربع يوجد عنوان الفريدة أو السمط أو الفصل مع رقم الصفحة .

وقد كتب على الصفحة الأولى من المخطوط تمليكان : الأول لشفيق الحسينى ، والثانى خاتم تمليك لأحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر ، وليس هناك على هامش المخطوطة إلا بعض العناوين الجانبية المكتوبة بالمداد الأحمر بجوار العناوين الرئيسية داخل النص ، مما يدل على أن النسخة لم تراجع على نسخة أخرى مما كان له أثر فى استمرار صعوبة قراءة الكلمات المطموسة ، والكلمات المكتوبة خطأ تركت وحالها ، مما ضاعف من مجهودى فى الكشف عن مطموساتها .

ويبدو أن هذه النسخة أحدث النسخ ، فحالة أوراقها جيدة ، والمداد ذوبريق فوق صفحات المخطوطة وألوان زينتها تبدو عليها الحداثة .

صورة من مخطوط عقود الزواهر

توثيق الكتاب

اسم الكتاب :

لم تختلف المراجع فى تسمية الكتاب المقصود تحقيقه ، ولكنها اختلفت فى طريقة تسمية الكتاب وتمام الاسم ، فعلى حين ذكرت بعض الكتب أن اسمه «عنقود الزواهر فى الصرف» نجد بعضها الآخر يقرر أن اسم الكتاب «عنقود الزواهر فى نظم الجواهر فى التصريف» ، وقد قمت برصد الاختلاف كما سيتضح لنا فيما يأتى :

وردت التسمية الأولى «عنقود الزواهر فى الصرف» بالكتب الآتية :

(الشقائق النعمانية ، البدر الطالع ، التعليقات السنية ، الأعلام ، تاج التواريخ)[1] .

وقد وردت التسمية الثانية «عنقود الزواهر فى نظم الجواهر فى التصريف» فى كتاب هدية العارفين[2] ، وهناك تسمية ثالثة وردت فى معجم المؤلفين[3] وهى «العنقود الزاهر فى نظم الجواهر فى التصريف» ، وتسمية أخيرة فى كشف الظنون[4] باسم «العنقود الزواهر[5] فى نظم الجواهر فى التصريف» .

---

(١) الشقائق النعمانية ١٨١/١ ، البدر الطالع ٤٩٦ ، التعليقات السنية ٢١٤ ، الأعلام ١٦٢/٥ ، تاج التواريخ ٤٩٠ .

(٢) هدية العارفين ٧٣٦/١ .

(٣) معجم المؤلفين ٢٢٧/٧ .

(٤) كشف الظنون ١١٧٤/٢ .

(٥) لعله يقصد «العنقود الزاهر» كما ورد فى معجم المؤلفين ، وعلى هذا تكون الواو زائدة فى الكلمة على سبيل الخطأ .

وحول تسمية الكتاب «عنقود الزواهر فى الصرف» يلاحظ ما يلى :

أولاً : أن كثيرًا من المراجع تشير إلى تلك التسمية وهى مراجع مهمة منها الشقائق ، والبدر الطالع ، والتعليقات السنية ، والأعلام .

ثانيًا : أن بقية التسميات التى أوردناها آنفًا غير متفق عليها ، فقد ذهب كل مرجع إلى طريقة معينة فى التسمية .

ثالثًا : متن كتاب عنقود الزواهر نفسه يثبت ذلك حيث يقول القوشجى عن الكتاب : «معقود عقود الجواهر مسمى عنقود الزواهر»[1] ولم يقل مسمى عنقود الزواهر فى نظم الجواهر .

ومن هنا كانت التسمية الأولى أقرب إلى القبول من غيرها .

(١) مقدمة كتاب العنقود .

نسبة الكتاب إلى القوشجى

لا يختلف اثنان على أن كتاب « عنقود الزواهر» منسوب إلى القوشجى ، ولم يقرر أحد من المؤرخين أن هذا الكتاب لغيره ، إلا أن صاحب الشقائق يقول حين أراد أن يحصر مؤلفات القوشجى : «عنقود الزواهر فى الصرف سمعت أنه من تصانيفه»[1] ، ويقول صاحب كشف الظنون حينما أراد أن يتحدث عن عنقود الزواهر : «قال صاحب الشقائق سمعت أنه من تصانيفه وجزم المجدى بأنه له»[2] ، أما قول صاحب الشقائق «سمعت أنه من تصانيفه» فليس فيه إنكار لنسبة الكتاب إلى القوشجى وإن كان لا يؤكد كلامه ويجزم كما جزم المجدى فهذا من قبيل الأمانة العلمية ليبين أنه سمع ذلك ولم يتأكد ، أو لم يرَ الكتاب بنفسه .

أما صاحب كشف الظنون ، حينما يقول «قال صاحب الكشف سمعت أنه من تصانيفه وجزم المجدى بأنه له» ، فكلامه لا يؤدى إلى التشكيك أو إزالة نسبة الكتاب إلى القوشجى ، فهو لا يعلق على هذا الرأى من قريب أو بعيد ، ولكنه يتناول بعد ذلك مباشرة مقدمة الكتاب فهو يقر من طرف خفى أنه له ، وقد حاولت جاهدًا أن أعثر على كتاب «المجدى» الذى قرر فيه ذلك فلم أعثر عليه ، والملاحظ أن أحدًا لم يشكك فى الكتاب بطريقة تدعو إلى التوقف ، أو يقدم بديلاً لمؤلف «عنقود الزواهر» غير القوشجى ، ومن هنا كانت نسبة الكتاب إليه نسبة مؤكدة ويقينية بعد أن أشارت كل المصادر دون استثناء إلى أن القوشجى هو مؤلف كتاب «عنقود الزواهر» .

---

(١) الشقائق النعمانية ١/١٨١ .

(٢) كشف الظنون ٢/١١٧٤ .

منهج التحقيق

حاولتُ قدر الإمكان أن أخرج كتاب عنقود الزواهر فى صورته الكاملة ومن أجل ذلك سرت فى التحقيق على النحو التالى :

١ ـ حاولت أن أجمع كل ما أمكن العثور عليه من النسخ التى وجدت وعارضتُ النسخ ببعضها ليستقيم النص .

٢ ـ التزمتُ نسخة الأصل (أ) إلا القليل الذى أثبته من النسخ الأخرى ـ وقد أشرت إلى ذلك فى موطنه ، وصححت الخطأ إن وقع فى كل النسخ ـ مع الإشارة .

٣ ـ ترجمت لبعض الأعلام الذين وجدتهم يحتاجون إلى ترجمة .

٤ ـ كان اهتمامى بالشواهد القرآنية وأشرت إلى أرقام الآيات وسورها .

٥ ـ حاولت أن أحقق القراءات القرآنية التى وردت ونسبتها إلى أصحابها كلما أمكن .

٦ ـ خرَّجتُ الأحاديث التى وردت بالعنقود وأشرت إلى موطنها من كتب السنة وأثبت الخلاف اللفظى إن وجد .

٧ ـ عرَّفتُ بالشواهد الشعرية وشرحت الغامض منها ونسبتها إلى أصحابها ـ إن وجدوا ـ وإلى موضعها من كتب الشواهد والمراجع الرئيسية ، وأشرت إلى اختلاف الروايات فى البيت إن وجد .

٨ ـ حاولت ضبط النص المحقق بالشكل ضبطًا صحيحًا والتزمت الضبط من النسخة (د) إلا إذا كان هناك خطأ يحتاج إلى تصويب ، مع الإشارة إلى ذلك .

٩ ـ قمت بتفسير الكلمات الغامضة داخل النص وتحتاج إلى تفسير من كتب المعاجم دون الإسراف فى ذلك .

١٠ ـ استخدمت الكتب المطبوعة ، وأحيانًا رجعت إلى أصولها المخطوطة نظرًا لما يأتى :

(أ) عدم اكتمال طبعها .

(ب) بعض الآراء التى كنت أبحث عنها لم توجد فى المطبوعة منها .

وهنا كنت أميز بين المطبوع منها والمخطوط فكنت أضع حرف (خ) أمام المخطوط وأترك المطبوع كما هو دون إشارة ، فعلت ذلك فى شرح المفصل لابن الحاجب فاستخدمت المطبوع منه والمخطوط نظرًا لعدم دقة التحقيق ، وفعلت ذلك فى سر الصناعة نظرًا لأن الجزء الثانى والثالث ما زالا مخطوطين كذلك شرح عنقود الزواهر . . . إلخ . فالمطبوع منه العقد الأول فقط ، وقد اهتديت عن طريق المطبوع منه والمخطوط إلى تفسير الغموض الذى كان يحيط ببعض النصوص مما أرشدنى إلى فهم كثير منها .

النص المحقق

عنقود الزواهر فى الصرف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن جلت أسماؤه عن أن يغيرها حال أو يعتريها انفعال ، وعلت أفعاله عن أن يعتورها مضى واستقبال أو يحتويها اعتلال ، كلَّت لغات الأمم عن تصوير أسراره بيد[١] التقدير ، ودلت ذرات العالم جائلة فى أنوار حكمه أنه على كل شىء قدير ، فسبحان من ختم بمعجزه[٢] الباهر البراعة شفاه كل مِصْقَع[٣] مفوه بختام الإفهام[٤] ، ولثم بقرآنه الظاهر البلاغة أفواه كل منطيق مفوه بلثام الإبكام ، والصلاة والسلام على صاحب لواء الشفاعة يوم القيامة صاحب أذيال الشرف والنباهة فى أعلى المقام ، المفضل على سائر الأنبياء بكل خصال التفضيل ، المفصل لنعوت رسالته فى التوراة والإنجيل ، هادى الأنام بإيضاح سبيل الصلاح والفلاح ، ماحى الظلام بالإفصاح عن مفتاح النجاح ، وعلى آله/ وأصحابه السادة القادة القدوة الأئمة من العبادة والعادة [٢/أ] الذين جاهدوا فى سبيل اللّه بالأموال والأشباح ، وبذلوا ابتغاء لمرضاته المهج والأرواح ، وعلى المقتدين بهديهم ، فنالوا الفوز والارتياح ، ما دام بناء الكلم موقوفًا على الحرف ، والإنباء عن المعانى منوطًا بالصرف .

أما بعد فإن من المعلوم لكل ذى فطرة ذات فطنة أن اللازم الأهم ، والواجب الأقدم لمن يروم تركيبًا ، ويسوم ترتيبًا ، أن يصرف الهمة أولاً إلى تحصيل المواد ، ليتأتى له التأليف والترصيف حسب المراد ، واعتبر بمن يقصد نظم عقد[٥] من الجواهر كيف تجد شأنه ، وصرفه فى اكتسابها أوانه (فإذا حصلت له على التمام)[٦] كان نظمها على أحسن وجه عنده كالموضوع على

(١) فى جـ «كلمة بعد» .
(٢) فى ب ، جـ بمعجزة وهو تحريف .
(٣) المصقع بكسر الميم وسكون الصاد وفتح القاف البليغ ، الصحاح صقع ١٢٤٤/٣ .
(٤) فى جـ الإفحام . وكذا وردت فى شرح عنقود الزواهر للشيخ عبد الرحيم/ ٦ .
(٥) العقد هو القلادة ، الصحاح عقد ١ / ٥٠٧ .
(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

طرف الثمام[١] ، وإن مواد الكلام اللغات العربية والكلمات الأدبية ، فمن لم يقف على صحتها مادة وصورة ، وجودتها هيئة وصيغة ، لا يقدر على تأليف كلام جيد ، ولا الاطلاع على أسرار كلام اللّه المجيد . ومعرفة موادها منوطة بعلم متن / اللغة[٢] ،وتصحيح صورها بعلمى الاشتقاق والصرف [٢ /ب] فالواجب على الشارع فى العلوم أن يقدم الاهتمام بهذه العلوم ، ليسهل عليه المطلب ، ويتأتى له الفوز بالأرب ، وقد صارت فى هذا الزمان شيئًا فريا ، واتخذت أمرًا ظِهْرِيًا[٣] بل نسيًا منسيًا[٤] ، ومعظم سبب ذلك أن حفظ (اللغات منتشرة[٥]) لكثرتها يقتضى زمانًا طويلاً ، مع أن طالب ما سنح له احتياج إليه منها يجد لأخذه من الكتب بسهولة سبيلاً ، والعلمين الآخرين لم يقع فيهما كتاب يفضى بالمتعلم[٦] إلى المرام إلا بجهد تام ، إذ الكتب[٧] المعتبرة فى الفنين ، بعضها مما آثر مؤلفه فيه الإيجاز فبالغ حتى تأدى إلى الإلغاز ، وبعضها مما لا (يطلع على مغزاه)[٨] ومحصل معناه من هو فى العلوم كامل حاذق ، إلا بنظر وافر وتأمل صادق ، فليس للطالب المبتدئ بلائق[٩] وموافق ، ولا للمنتهى «أجوبة وأمثالاً»[١٠] وإن احتوى ـ مع عدم إخلال فى اللفظ ـ على كثير من

---

(١) هذا مثل يضرب به فى سهولة الحاجة وقرب المرام ، ووجهه أن الثمام نبت ضعيف يسدون به خصاص البيوت ، شرح العنقود ١١ ، المصباح المنير ثمم ١١٦ ، مجمع الأمثال للميدانى ٢/٢٣١ ، ٢٣٨ .

(٢) يقصد بذلك «البحث عن أوضاع المفردات باعتبار موادها كأوضاع المصادر والجوامد ، فإن إفادة وضع الضرب للحدث المخصوص والأسد للهيكل المحسوس مثلاً إنما تحصل بذلك العلم» شرح العنقود ١١ .

(٣) اتخذت كلامه ظهريًا بالكسر أى نسيًا منسيًا وهو ما ألقى وراء الظهر ، الصحاح ظهر ٢ / ٧٣١ .

(٤) من هنا إلى قوله «الأمثلة والشواهد» ساقط من د ، وهو سقط كبير .

(٥) فى جـ اللغات المنتشرة .

(٦) فى (أ) المتعلم .

(٧) من هنا إلى قوله «الأمثلة والشواهد» ساقط من ب .

(٨) ما بين القوسين ساقط من جـ .

(٩) فى جـ بلايق وهذا هو نهج القوشجى فى معظم الهمزات المنقلبة عن ياء .

(١٠) هكذا فى الأصل وفى د غير مقروء .

القواعد ، وجم من الفوائد ، إلا أن صاحبه ما حرر كثيرًا من المقاصد ، بل أشار إليها بالأمثلة والشواهد / إذ الكتب المؤلفة لا يعرى كل منها عن تَأَبٍّ عن فهم [٣ / أ] المستفيد[1] ، والنفوس مجبولة على التوقان إلى الطرى العتيد ، والميلان إلى الطراز الجديد ، فتسبب ذلك لأن أشار إلىَّ كأمر نازل من السماء ، لا كما يقع فى خواطر أهل الأهواء ، حضرة من خصه اللّٰه تعالى بعرش خلافته ليملأ العالم بالفضائل علمًا وعدلاً وإيمانًا وأمانًا ، ونصّبه على سرير مملكته ليخلى الأرض من الرذائل جهلاً وبغيًا وكفرانًا وطغيانًا ، فلاح الخلائق من أنوار مرحمته ، وطاح رواح البوائق[2] من آثار معدلته ، ذلت رقاب الأكاسرة خاشعة دون[3] سُرَادقات[4] جلاله ، وظلت أعناق الجبابرة خاضعة لدى رايات إقباله ، إمام الغزاة والمجاهدين فى سبيل اللّٰه . الواضع صناديد الأمم وأقيال[5] العالم على عتبته العليا الشفاه والجباه ، دارج مدارج السلطنة فى نسب يعلو إلى السبع[6] الشداد ، عارج معارج الخلافة فى حسب ينبو عن الحصر والعداد ، قالع قلاع الكفار بالصدمة القاهرة ، دافع شرار الشرار / بالصولة الباهرة [٣ / ب] .

---

(١) فى جـ المستفيدين .

(٢) جمع بائقة وهى الداهية والشر الشديد . الصحاح بوق ٤ / ١٤٥٢ ، والعبارة كناية عن الأمان الذى يعيشه الناس فى ظل عدل الملك محمد الفاتح . شرح العنقود ١٤ .

(٣) فى د حرفت الكلمة إلى درزاً .

(٤) السرادقات جمع سرادق وهو ما يمد حول حصن البيت . الصحاح سرق ٤ / ١٤٩٦ .

(٥) فى جـ وأفيال وهو تحريف ، وأقيال جمع قيل وهو ملك من ملوك حمير ويقصد به هنا ملوك العالم شرح العنقود ١٤ ، الصحاح قول ٥ / ١٨٠٦ .

(٦) فى د سبع .

مَلِكٌ يُرِيكَ شُيُوعَ مَنْزِلِ قَدْرِهِ زَهْرُ الْكَوَاكِبِ مِنْهُ صَفُّ نِعَالِ[(١)]

لَيْثٌ لأَقْرَانِ الْمَجَامِعِ مَا لَهُ ثَانٍ ، إِذَا دَعَتِ الْمُلُوكُ نَزَالِ[(٢)]

الخليفة ابن السلطان أبى الفتح محمد بن مراد خان[(٣)] .

لا زَالَ بَابُكَ مَثْوَى الْعَدْلِ مَسْكَنُهُ مَأْوَى الْعُلَى وَالمَبَاغِى مجْمَعُ الدوَلِ

وَمَتَّعَ اللَّـه نَسْلاً أَنْتَ وَالِـدُهُ بِالْعُمْرِ وَالْمُلْكِ مَحْفُوظًا عَنِ الْخلَلِ[(٤)]

أن أرتب كتابًا جامعًا لغرر هذه العلوم وقواعدها ، حاويًا لدُرر نكتها وفرائدها واضح العبارة ، لا يخلو الإشارة مقتصدًا لا موجزًا مخلاً ولا مطنبًا[(٥)] مملاً ، فتشمرت قائلاً سمعًا وطاعة ، لامتثال الحكم الواجب الإطاعة ، وتركت تفاصيل مفردات اللغات ؛ لأن الكتب بالغة فيها أقصى الغايات ، واقتصرت من ذلك الفن على تحقيق مبادئ مهمة أهملت فى كتب اللغة[(٦)] ، موقوفة عليها معرفة الصيغة ، ولم آل جهدًا فى جمع[(٧)] مقاصد الفنين الآخرين ، بحيث لا

---

(١) فى جـ النعال وهو تحريف .

(٢) الأبيات من بحر الكامل قيلت فى مدح السلطان محمد بن مراد خان ، ولم أعثر على قائلها ، وليس شىء بين أيدينا يدل على أن القوشجى كان شاعرًا ، لكن كان هذا النهج لمعظم مؤلفى هذه الفترة وهو أن تضم المقدمة شعرًا .

(٣) هو أحد سلاطين آل عثمان ، ولد فى مدينة أدرنة عام ٨٣٣ هـ ، وصعد سدة الحكم عام ٨٥٥ هـ ، وظل يحكم لمدة ثلاثين عامًا فتح خلالها بلادًا كثيرة حتى أنه لقب بأبى الفتح لكثرة فتوحاته ، وكان عظيم الولع بالشعراء والأدباء والعلماء وأنه لو سمع بعالم متبحر فى الهند كان أوفى السّند استماله بالإكرام ، ونفحه بالمال ، ومن المتعارف المشهور كما يقول نجيب المصرى «أنه استقدم العالم الكبير على قوشجى من ديار العجم ، وقدر له ألف قيمة على كل مرحلة من مراحل سفره» توفى السلطان محمد عام ٨٨٦ هـ بمدينة ازتكميد . أخبار الدول وآثار الأول فى التاريخ ٣٠٩ ، تاريخ سلاطين آل عثمان ٤٣ ، تاريخ الأدب التركى ١٢٣ ، ١٣٠ .

(٤) الأبيات من بحر البسيط ولم أعثر على قائلها ، وقد قيلت فى مدح الملك السابق ذكره .

(٥) «ولا» ساقطة من ب ، وفى جـ مطنبًا لا .

(٦) يقول الشيخ عبد الرحيم : «اقتصر منه على المبادئ التى هى مباحث الوضع لكونها مهمة فى نفسها وقد أهملت فى كتب اللغة ، ومع هذا يتوقف عليها مباحث الصرف» شرح العنقود ١٧ .

(٧) فى ب جميع .

يشذ شيء منها ، اللهم إلا قليلاً ، وتجنبت بقدر الوسع عن رذيلتى الكلام إخلالاً وتطويلاً ، وآثرت التقليل من التعليل ، لأن عامة أدلة العربية مما لا يشفى العليل/ ، ولا يروى الغليل ، بل مبناها على الاستقراء المحض ، [٤ / أ] والتتبع البحت ، وعقبت الألفاظ المشتبهة بتصحيحها وتوضيح معناها ، وإن تكررت فتفسيرها الأول عن الثانى أغناها ، فجاء بحمد اللّه وعنايته على وفق المراد وطبق المرام كتابًا جامعًا إن شاء اللّه تعالى ، نافعًا مرضيًا ، عاريًا عن وصمة الاشتباه ، والإغلاق ، لائحًا عليه آثار أمر الإفلاق ، معقودًا عقود[١] الجواهر مسمى عُنْقُود[٢] الزواهر ، فجعلته خدمة للخزانة المعمورة ، أيدها اللّه بألطافه مغمورة ، واللّه المسئول فى أن ينفع به الطالبين ، وهو الكافى فى تحقيق أمل الآملين بالفضل المبين[٣] وهو مرتب على ثلاثة عقود ، ولنمهد قبل الشروع فى المقصود مقدمة يتحصل منها الطالب على معرفة إجمالية بأصول ما يتضمنه الكتاب ، ليكون له بصيرة فى طلب ما يرومه .

اعلم أن علم[٤] العربية المسمى بعلم الأدب[٥] علم بأمور يقتدر بالوقوف عليها على الاحتزاز عن الخلل فى كلام العرب لفظًا وخطًا . وقد صرح صاحب/ الكشاف[٦] بانقسامه إلى اثنى« عشر قسمًا ، وذكر [٤ / ب] الفاضل

(١) جمع عقد وهو القلادة . المصباح عقد ٥٧٥ .

(٢) على وزن فُنْعُول بضم الفاء والعين من العنب ونحوه . الصحاح عند ٥٠٨/١ ، المصباح المنير ٥٧٥ .

(٣) من هنا إلى قوله «العقد الأول فى مبادئ علم متن اللغة» ساقط من النسخة د وهو سقط كبير جداً يزيد عن أربع صفحات .

(٤) ساقطة من جـ .

(٥) قال الشيخ عبد الرحيم : «نقل عنه (أى عن القوشجى) الأدب اسم يقع على كل رياضة محمودة تفضى بالإنسان إلى فضيلة من الفضائل «شرح العنقود ٢٣ ، والعبارة موجودة على هامش النسخة الأصل (أ) ق ٤ ؛ وهذا دليل على مراجعة هذه النسخة ودقتها ، وربما تكون المراجعة من المؤلف نفسه أو ربما يكون هو ناسخها ولهذا كان اختيارها أصلاً .

(٦) قال الشيخ عبد الرحيم : «صرح صاحب الكشاف فى كتابه المسمى بقسطاس العروض» شرح العنقود ٢٣ .

الشريف[١] رحمه الله فى وجه ضبطه فيها أن الأقسام بعضها أصول هى العمدة فى ذلك الاحتراز ، وبعضها فروع ، أما الأصول فالبحث فيها إما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة ، أو من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف ، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق[٢] ، وأما عن المركبات على الإطلاق (فإما باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو)[٣] ، أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعانى ، أو باعتبار كيفيته تلك[٤] الإفادة فى مراتب الوضوح فعلم البيان ، وأما عن المركبات الموزونة ، فإما من حيث وزنها فعلم العروض[٥] أو من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية ، وأما الفروع فالبحث فيها إما أن يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط ، أو يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر ، أو بالمنثور فعلم إنشاء[٦] النثر من الرسائل/ والخطب ، أو لا يختص [٥ / أ] بشىء منها وهو علم المحاضرات ، ومنه التواريخ ، (وأما البديع)[٧] فقد جعلوه ذيلاً لعلم البلاغة لا قسمًا برأسه . هذا كلامه[٨] ، وعلى هذا ، الصرف والاشتقاق علمان متمايزان متباينان كالصرف والنحو ، وأما على ما ذكره صاحب المفتاح[٩] حيث عرف الصرف بأنه تتبع اعتبارات الواضع فى وضعه

---

(١) فى شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجانى مخطوط ورمز المخطوط خ الورقة ٢ أ النص نفسه للشريف ، وقد كان القوشجى أمينًا حين ختم رأى الشريف بقوله «هذا كلامه» .

(٢) من رأى القوشجى «أن موضوعات اللغة والاشتقاق والتصريف متحدة بالذات وهى المفردات ، وكذا موضوعات النحو والمعانى والبيان وهى المركبات العربية» شرح العنقود ٢٧ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من جـ .

(٤) ساقط من ب .

(٥) يقول الشيخ عبد الرحيم : «وقد يجعل موضوعه الأزمان من جهة أن يتخلل بينها الإيقاعات والتقطيعات العارضة للأشعار ، فحينئذ يكون من فروع الموسيقى» شرح العنقود ٢٧ .

(٦) فى جـ الإنشاء .

(٧) ما بين القوسين ساقط من جـ وكتب مكانها اعلم .

(٨) أى كلام الشريف الجرجانى شرح المفتاح خ ورقة ٢ أ .

(٩) المفتاح للسكاكى ٤ النص نفسه .

من جهة المناسبات[١] والأقيسة[٢] فالاشتقاق جزء من الصرف لأن معرفة اعتبارات الواضع من جهة المناسبات هى علم الاشتقاق بعينه ، كما صرح هو به ، وكذا على ما ذكره ابن الحاجب ، حيث عرفه بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية[٣] الكلم التى ليست بإعراب[٤] ، وإنما عدوا[٥] علم العروض وما بعده من أقسام العربية مع اشتراك سائر اللغات والألسنة فيها ؛ لأن للعرب اختصاصًا برعاية محاسن الكلام ، وتمرنًا بها ، وافتخارًا وابتهاجًا بتزيينه وتحسينه والمبالغة فيه ، ولهذا كان أقوى معجزات الرسول ﷺ من جنس الكلام ، فكأن ما يتعلق بالبحث عن لطائف الكلام / ومحاسنه مختص بلغتهم ، [٥ / ب] وأيضًا[٦] لهم زيادة اشتغال بالحروب ، ولهم أيام ووقائع[٧] عظيمة كثيرة يحفظونها ، ويتذكرونها فى نواديهم وبواديهم ، واهتمام عظيم أيضًا بأمر الأنساب ومعرفتها ، وكل ذلك من معظم ما يذكر فى التواريخ التى هى من المحاضرات فكان علم المحاضرات أيضًا لهم خاصة ، وأما الخط ، وإن كان فى غيرهم أكثر وهم له أشهر ، لكن ما يبحث عنه ههنا الأحوال التى تتعلق بنقوش هذه الكتابة التى هى من مخترعات العرب خاصة ، ويشكل على ما ذكره

---

(١) المناسبات هى المشاركات بين الكلمات فى تركيب الحروف . شرح العنقود ٢٩ .

(٢) جمع قياس وله عدة تعريفات أوردها الدكتور محمد عيد فى أصول النحو ٧٥ وما بعدها ، ويختلف القياس النحوى عن الفقهى والمنطقى ، ونستطيع القول بأن القياس - على حد تعبير الدكتور محمد عيد - هو أن شيئاً يقاس على شيء ثم يحكم له بما حكم به له . أصول النحو ٧٥ .

(٣) جمع بناء وهى هيئات الكلمة التى يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها وسكناتها المعينة باعتبار الوضع مع اعتبار الحروف الزائدة من الأصول . شرح نقرة كار للشافية ٤ .

(٤) شافية ابن الحاجب ٩ النص نفسه .

(٥) الذى عد ذلك الزمخشرى فى القسطاس ، كذلك الشريف الجرجانى فى شرح المفتاح (خ) ورقة ٢ أ .

(٦) ساقط من جـ .

(٧) فى جـ ودائع وهو تحريف .

الفاضل أن درج البديع(١) فيما ذكره فى التقسيم لتميز المعانى والبيان عن غيرهما ، أعنى إفادة المعانى المغايرة لأصل المعنى ، وكيفية تلك الإفادة فى غاية البعد ، ولو سلم فإذا بحث فيهما عن إفادة التراكيب على الإطلاق أى منظومة كانت أو منثورة للمعانى الزائدة على أصل المعنى(٢) وعن كيفية تلك الإفادة وعن وجود تحسينها مطلقًا ، فأى شيء يبقى ليبحث عنه فى علم المحاضرات ؛ بل فى علم قرض الشعر ، وإنشاء النثر أيضًا / ، إذ ليس معنى توصيف [٦ / أ] التراكيب بالإطلاق تقيدها به ؛ بل عدم تقيدها(٣) بكونها منظومة أو منثورة ، فالبحث عن الأحوال المختصة بكل منهما مندرج فى البحث عن أحوال التراكيب على الإطلاق ، فالأولى أن نقول : إنهم لم يجعلوا البديع علمًا واحدًا مغايرًا للعلوم المذكورة ؛ بل وزعوه ثلاثة أقسام ؛ لأن محسنات الكلام منها ما يحسن المنظوم من حيث هو منظوم ، (ومنها(٤) ما يحسن المنثور من حيث هو منثور)(٥) ، ومنها ما ليس له اختصاص بأحدهما ، فجعلوا الأول علم قرض الشعر ، والثانى علم الإنشاء ، والثالث علم المحاضرات ، وبعضهم جعلوا فنون الأدب خمسة عشر ، فطرحوا مما ذكر علم المحاضرات ، وزادوا علم البديع ، وعلم الأمثال ، وعلم الدواوين(٦) ، وعلم الاشتقاق ، ونحن آثرنا ما ذكرنا أولاً ، ونظمنا الكلام لبيانها فى اثنى عشر عقدًا(٧) .

---

(١) يقول الشيخ عبد الرحيم : «وذلك بسبب أنه لا مدخل لعلم البديع فى الإفادة ، بل إنما يعرف به وجوه محسنة للكلام تابعة لبلاغته معتبرة بعد تمامها» شرح العنقود ٣٣ .

(٢) فى جـ الأصل المعانى وهو تحريف .

(٣) فى جـ التقييد هنا .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) «هو منثور» ساقطة من جـ .

(٦) يقصد دواوين الشعر أو صحف المكاتبات . شرح العنقود ٣٦ .

(٧) يبدو أن القوشجى كان ينوى الكتابة فى كل علوم الأدب .

العقد الأول فى مبادئ علم متن اللغة

سيأتى وجه التقديم فى أول العقد الثانى وهو معرفة أوضاع مفردات الكلام العربى من حيث / موادها وجواهرها ، واللغة مشتقة من [٦ / ب] اللَّغَى بفتحتين ، وهو الصوت ، ومصدر لغى أيضًا ، يقال لَغِى بالكلام أى لَهِج به بالكسر فيهما يلغى لغًى (وأصلها لَغَىٌ)(١) أو لَغَوٌ ، والهاء عوض وجمعها لُغى ولُغات(٢) ، ومعناها لغة اللفظ الموضوع لمعنى المفرد ، وأما أن ابن الحاجب حد الموضوعات اللغوية بكل لفظ وضع لمعنى بدون قيد المفرد ، وقسمها إلى المفرد والمركب(٣) ، فبناء على أن اللغة كثيرًا ما تطلق على ما يشمل المفرد والمركب(٤) ؛ ولهذا نحتاج عند(٥) إرادة المعنى الأول بحيث لا يشتبه إلى التقييد بقولنا متن اللغة ، وهى فيه بالمعنى الثانى ، فاللفظ الصوت المقطع(٦) بوصوله إلى مخرج الحرف ، وأصله المصدر بمعنى إخراج ذلك الصوت من الفم

---

(١) ما بين القوسين ساقط من د .

(٢) «لغى بالأمر يلغى من باب تعب لهج به ، ويقال اشتقاق اللغة من ذلك ، وحذفت اللام وعوض عنها الهاء وأصلها لغوة مثال غرفة» الصحاح لغو ٦/٢٤٨٣ ، ويقول التفتازانى : «وجمعها لغى كبرة وبرى» شرح التفتازانى على التصريف العزى ص٢ ، ويقول الشيخ عبد الرحيم رداً على قول القوشجى بالكسر فيها : «لم أجده فى اللغة بالكسر فيهما أى فى كل من لغى ولهج» شرح العنقود ٣٧ .

(٣) يقول ابن الحاجب : «ومن لطف الله تعالى إحداث الموضوعات اللغوية» ثم يقول : «الحد كل لفظ وضع لمعنى ، أقسامها مفرد ومركب» مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب ١٦ .

(٤) يقول الشيخ عبد الرحيم : «إن ما ذكره ابن الحاجب مبنى على المعنى العرفى ، وما ذكرناه (أى ما ذكره القوشجى من أن اللغة تطلق عليهما) على الأصل اللغوى» شرح العنقود ٣٨ وبهذا زال التناقض الذى أوجده القوشجى .

(٥) فى د عن وهو تحريف .

(٦) «أى اللفظ المتميز فى المسموع عما يماثله ، وليس كألحان الطيور وأصوات البهائم» شرح العنقود ٤١ .

فلا يقال : لفظ اللّه ، ولا لفظ اللّه ، والمفرد سيأتيك تفسيره إن شاء اللّه تعالى والوضع لغة على ما قيل : جعل الشىء فى حيز معين ، وفى الاصطلاح تعيين الشىء للدلالة بنفسه على شىء كما فى بعض الألفاظ ، ونقوش الكتابة وغير ذلك ، والمراد بالدلالة بنفسه / أن يكون العلم بالتعيين كافيًا فيها ولا تفتقر إلى [٧ / أ] قرينة[١] ، فعلى هذا لا يكون اللفظ موضوعًا لمعناه المجازى ، وبعضهم يحذفون من تعريف الوضع قيد بنفسه ، ويفسرونه بتعيين الشىء للدلالة على شىء ، ويقولون : اللفظ موضوع لمعانيه المجازية ، لكن بوضع ثان دون أول ؛ لأن المجاز مشروط بسبق وضع للمعنى الحقيقى ، ومقصودنا هنا وضع الألفاظ فتزيد من إطلاقنا الوضع فى هذه المباحث إياه ، والكلام فيه مفتقر إلى زيادة بسط لتفصيل أقسامه ولإثبات الحاجة إلى الواضع ، ولطريق ثبوت الوضع ، ولتفصيل أقسام الموضوع ، ولتقسيم الموضوع له ، ولبيان الحكمة فى الوضع لاحتوائها على فوائد جليلة فنجعله ستة أسماط[٢] .

(١) «القرينة هى ما نصبه المتكلم للدلالة ، لا بطريق الوضع على تعيين المراد ، وعلى أن المعنى الحقيقى غير مراد . الأولى قرينة معينة والثانية مانعة» شرح العنقود ٤١ .

(٢) «أسماط جمع سمط وهو الجانب قبل السماطان من الناس والنخل ؛ الجانبان ، أو القلادة وهى من اللآلئ والدرر» المصباح ٣٩٢ ، لسان العرب (سمط) ١٩٤/٩ .

«السمط الأول» لتفصيل أقسامه

الوضع إما شخصى أو نوعى[١] ، والمراد من الوضع الشخصى أن يتخيل الواضع لفظًا خاصًا ، ويتصور معنى معينًا إما جزئيًا أو كليًا .

ويعين اللفظ لعين ذلك المعنى ، كما فى زيد ورجل وضَرَب ، أو لكل واحد مما يصدق عليه ذلك المعنى كما فى / المضمرات وأخواتها[٢] على [٧ / ب] ما يتضح من بعد ، فيترتب على هذا الوضع انفهام ذلك المعنى من اللفظ أو فرد منه بعد العلم به ، وجواز استعمال هذا اللفظ بخصوصه فى عين ذلك المعنى أو فى فرد من أفراده لا غير ، ومن الوضع النوعى أن يثبت من الواضع حكم كلى بأن كل لفظ يكون بصفة كذا عينة للدلالة بنفسه على كذا كأن قال مثلاً : كل اسم ثلاثى غيِّر إلى وزن فُعَيل فإنه معين للدلالة على تصغير معنى أصله ، وكل اسم ألحق بآخره ياء مشددة فإنه للدلالة على النسبة إلى معنى الملحق به ، وكل اسم ألحق بآخره ألف ونون فى حال رفعه وياء مفتوح ما قبلها ونون فى حالة نصبه وجره ، فإنه للدلالة على اثنين من أفراد معنى الملحق به ، ويترتب على هذا الوضع جواز استعمال ألفاظ غير معدودة فى معان غير محصورة ، وجميع ما يدل بالهيئة كالجمع وأكثر المشتقات[٣] من الأسماء والأفعال وكل المركبات من هذا القبيل ، ومن يحذف من التعريف قيد بنفسه يكون عنده (فى المجاز)[٤] / أيضًا وضع نوعى ، فيقسم الوضع النوعى إلى [٨ / أ] قسمين : أحدهما ما ذكرنا ، والثانى أن يقول الواضع : كل

---

(١) شرح المفتاح الشريف الجرجانى (خ) ورقة ١٤٥ .

(٢) يقصد بقوله : «أخواتها» أسماء الإشارة الموصولة وأسماء الاستفهام . شرح العنقود ٤٦ .

(٣) قال الشيخ عبد الرحيم : «وإنما قال أكثر المشتقات لأن منها ما يكون وضعًا شخصيًا لا نوعيًا كالجنون والجن فإنهما موضوعان لمعنييهما المشهورين بالوضع الشخصى مع أنهما مشتقان من الجَن بالفتح بمعنى الستر» شرح العنقود ٤٧ .

(٤) ما بين القوسين مكرر فى الأصل .

لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى ، سواء كان تعيينه بوضع شخصى(١) أو نوعى(٢) بالمعنى الأول فهو عند تحقق القرينة المانعة عن إرادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقًا مخصوصًا ودالٌّ عليه ؛ بمعنى أنه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين ، حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان انفهام المعنى والدلالة عليه بحالهما ، وإنما فائدة هذا التعيين جواز استعمال اللفظ فى هذا المعنى(٣) ، ففى الوضع النوعى ليس خصوص الموضوع ولا خصوص الموضوع له ملحوظًا للواضع بالتفصيل ، بل لا يتيسر له ملاحظة أحدهما كذلك ، وليس أيضًا شىء من الموضوع له بالوضع النوعى مشخصًا اتفاقًا ، بخلاف الوضع الشخصى فإن الأول فيه ملحوظ مفصلاً ، وشخصى دائمًا ، والثانى ملحوظ مفصلاً ، بعض اتفاقًا(٤) ، وبعض على رأى(٥) ومشخص كثيرًا ؛ فلذلك سميناه بالشخصى والآخر بالنوعى .

تقسيم ثان للوضع :

محتاج إلى تمهيد / مقدمة(٦) هى أن المضمرات وأسماء الإشارات [٨/ ب] والمعرفات بلام العهد لأى شىء وضعت ، فوقع فى كلام النحاة أنها وضعت للمعانى الكلية ، لكن الغرض من وضعها لها استعمالها فى إفراد تلك المعانى لا فيها أنفسها ، فاشترط الواضع ألا يستعمل شىء منها إلا فى فرد من أفراد معناه الكلى ، ولم يجوز أن يستعمل فيه نفسه ، مثلاً وضع لفظ هذا

(١) «كما فى المصادر وأسماء الأجناس» شرح العنقود ٤٨ .
(٢) «كما فى المشتقات والمركبات» شرح العنقود ٤٨ .
(٣) «قال ذلك لكى ينفى مظنة السؤال كيف يصدر ذلك عن الواضع الحكيم مع أنه لا فائدة فى ذلك التعيين أصلاً ؟» شرح العنقود ٤٩ .
(٤) «هذا فيما كان الموضوع له معينًا جزئيًا أو كليًا كزيد والرجل» شرح العنقود ٥١ .
(٥) كما فى المضمرات وأمثالها فإنها عند المتقدمين موضوعات لمفهومات كلية .
(٦) هكذا فى جميع النسخ .

المفهوم المفرد المذكر المشار إليه ، لكن شرط أن يستعمل البتة[١] فى واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم ، ومنع من استعماله فى هذا المفهوم الذى هو الموضوع له ، وعلى هذا القياس غيره ، وحينئذٍ أوّلوا تعريف المعرفة بما وُضعَ لشيء بعينه بأن المراد ما وُضع ليستعمل فى شيء بعينه ، ولما فى هذا من البعد حيث يقتضى أن يفهم العالم بالوضع بين لفظ هذا مثلاً المفهوم الكلى لما علمت من معنى الوضع مع أن أحدًا ممن يعلم الوضع لا يفهم منه عند سماعه إلا الفرد المشخص ، ويفضى أيضًا إلى أن تكون هذه الألفاظ الشائعة الاستعمال جدًا مجازات دائمًا بحيث / لا يسوغ استعمال شيء منها بطريق الحقيقة وخرَّج بعض [٩ / أ] المحققين[٢] لهذه الألفاظ والحروف أيضًا وجهًا حسنًا ، وهو أنها موضوعة لواحد واحد من أفراد المفهومات الكلية التى لاحظها الواضع عند الوضع ، وبها صارت أفرادها ملحوظة له إجمالاً بهذه المفهومات آلات لملاحظة الموضوع لها ، لا نفس الموضوع لها[٣] ، فيكون تعريف المعرفة بما ذكر محمولاً على ظاهره غير محتاج إلى التأويل الذى ذكر أولاً ؛ فعلى هذا[٤] هذه الألفاظ شبيهة بالمشترك اللفظى بل بالأعلام المشتركة[٥] ، لا فرق بينهما إلا بأن المشترك موضوع لمعان[٦] متعددة بأوضاع متعددة ، وهذه بوضع واحد فلابد لها عند الاستعمال من قرينة مُعيِّنة للمراد مثل المشترك .

---

(١) البتة مصدر بته يبته بالضم والكسر ثم جعلت بعد دخول حرف التعريف عليها اسمًا بمعنى الضرورة واللزوم ، وفى المصباح قال ابن فارس : «ويقال لما لا رجعة فيه» الصحاح بت ١/٢٤٢ .

(٢) وعلى رأسهم القاضى عضد الدين وتابعه الشريف الجرجانى فى شرح المفتاح خ ورقة ١٤٦ وانظر شرح العنقود ٥٤ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من جـ .

(٥) يقول الشيخ عبد الرحيم : «كزيد وعمرو من جهة أن كلاً منها موضوع لمعان شخصية ، وأما على قول النحاة من أنها موضوعة للمفهومات الكلية فلا مشابهة بينها وبين المشترك لوحدة المعنى فى الأول وتعدده فى الثانى» شرح العنقود ٥٧ .

(٦) فى ب لمعانى وهو تحريف ، فالكلمة معلة إعلال قاض .

هى فى المضمرات المخاطبية المخاطبية[1] وسبق الذكر على أحد الأنحاء المعروفة فى النحو[2] ، وفى المعرفات بلام العهد سبق المعهودية ، وفى أسماء الإشارة الإشارة الحسية ، وفى الحروف معانى مدخولاتها فى الأكثر أو شىء آخر من مضمون الكلام ، فإن قيل : / أنتم قد اعتبرتم فى تعريف [٩ / ب] الوضع قيد بنفسه ، وفسرتموه بالاستغناء عن القرينة فإذا احتاجت هذه الألفاظ إلى القرينة لم يكن لها وضع ، قلنا : فى تقريرنا تنبيه على أن المراد بالاستغناء عن القرينة الاستغناء عنها فى نفس الدلالة وانفهام المعنى ، والاحتياج إليها هنا فى تعيين المراد لا فى نفس الدلالة وبينهما بون ، وتحقيق هذا المقام أن المراد بالدلالة فى قولنا : تعيين اللفظ للدلالة بنفسه[3] أو بالقرينة على معنى الدلالة عليه من حيث إنه مراد منه لا مجرد حصوله فى الذهن ، وهذه هى الدلالة المعتبرة عند أهل العرف ، وكذا المراد بالانفهام فى هذا المقام ، فإذا سمع العالم بوضع لفظ هذا مثلاً إياه من غير اطلاعه على إشارة المتكلم إلى فرد مما يصلح أن يشير إليه يفهم أن المراد منه إما هذا الفرد أو ذاك ، وذلك من غير أن يكون أحدهما مرجوحًا فى هذا الفهم بالقياس إلى ما عداه ، فقد فهم كلّ واحد منها على أنه مراد منه ، لكن على التردد والتساوى ، وباطلاعه على الإشارة إلى واحد يندفع مزاحمة / الغير ويتعين دلالته عليه بخلاف المجاز فإن [١٠ / أ] السامع إذا سمع اللفظ بلا قرينة لم يفهم كون المعنى المجازى مرادًا لا على التعيين ولا على التساوى ، بل يتعين عنده

---

(١) فى ب والمخالجية ، وفى جـ والمخاطبة ، وفى الأصل والمخاطبية بالواو ، والصحيح المثبت من د لأنه يقصد بها الكون مخاطبًا .

(٢) «هذه الأنحاء هى التقدم اللفظى ، التقدم المعنوى ، التقدم الحكمى» شرح العنقود ٥٩ .

(٣) يقول الشيخ عبد الرحيم : «الدلالة على المعنى بنفسه معناه الانتقال من مجرد اللفظ إلى المعنى بعد العلم بالوضع والقرينة فيما هو من هذا القبيل إنما يحتاج إليها لتحصيل العلم بالوضع ، وبعد العلم بالوضع ينتقل من مجرد اللفظ إلى المعنى من غير احتياج إلى القرينة فى ذلك الانتقال» شرح العنقود ٦١ .

المعنى الحقيقى للإرادة ، وبالقرينة يزول هذا ويحصل الدلالة على المعنى المجازى ، وأما المشترك فأمره أظهر لأنه مع ثبوت الفرق المذكور بينه وبين المجاز بينهما فرق آخر ، وهو أن مقتضى كل من وضعيه أن يجزم من نفس اللفظ بأن المراد هذا المعنى ، وإنما تخلف عنه لعارض الوضع الآخر ، ولا امتناع فى أن يتخلف غرض الواضع من وضعه عنه لمانع بخلاف التعيين للمعنى المجازى على الوجه المذكور ، فإنه لا يقتضى كون ذلك المعنى مرادًا إلا عند القرينة ، إذا تمهد هذا فنقول قد يكون الوضع والموضوع له كلاهما خاصين بأن يتعقل (معنى[1] مشخصًا[2] ويضع لفظًا له كما فى الأعلام ، وقد يكونان عامين) بأن يتعقل مفهومًا كليًا ويضع لفظًا له كالرجل والضرب[3] ، وقد يكون الوضع عامًا ، والموضوع له خاصًا كما فى المضمرات وأخواتها ، وأما كون الوضع (خاصًا)[4] والموضوع له عامًا فمتَعَذِّر ؛ لأن بالكليات تدرك مشخصاتها إجمالاً ، وذلك كافٍ فى وضع اللفظ للمشخصات / وليست المشخصات كذلك بالقياس إلى الكلى ، [١٠ / ب] كما لا يخفى ، هكذا قيل ، وينبغى أن نتنبه أن المراد مع الوضع العام أو الخاص أن يكون متعقل الواضع عند الوضع مفهومًا كليًا أو مشخصًا ، فيكون الوضع عامًا بهذا المعنى ، لا ينافى كونه قسمًا من الوضع الشخصى بالمعنى الذى سبق .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وفى ب حرفت معنى إلى معين .

(٢) فى جـ معنى شخصيًا .

(٣) يقول التفتازانى : «العام لفظ وضع وضعًا واحدًا لكثير غير محصور مستغرق بجميع ما يصلح له» شرح التاريخ ٣٢/١ وفى نفس الصفحة هذه التقسيمات ، ويقول الشيخ عبد الرحيم : «ويدخل تحت هذا القسم أعلام الأجناس كأسامة للحيوان المفترس» شرح العنقود ٦٢ .

(٤) ساقطة من الأصل .

تقسيم ثالث للوضع :

قال به شيخنا النحرير[١] (رحمة اللّه تعالى عليه)[٢] وهو أن الوضع إما قصدى كما ذكرناه بأقسامه ، وإما غير قصدى وهو وضع كل لفظ وُضع لمعنى اسمًا كان أو فعلاً أو حرفًا لنفسه . وجعله علمًا لها . ألا تراك تقول فى قولنا : خرج زيد من البصرة ، خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر ، فنجعل كلاً من الثلاثة محكومًا عليه ، لكن هذا وضعٌ غير قصدى لا يصير به (اللفظ[٣] مشتركًا[٤] ، ولا يفهم منه بذلك معنى مسماه) ، وأنكر عليه الفاضل الشريف ـ رحمه اللّه ـ قائلاً[٥] : «إن دلالة الألفاظ على أنفسها ليست مستندة إلى وضع أصلاً لوجودها فى المهملات بلا تفاوت ، وجعلها محكومًا عليها ، لا يقتضى كونها أسماء لأن الكلمات متساوية / الأقدام فى جواز الإخبار عن ألفاظها ، بل [١١ / أ] هو جارٍ فى الألفاظ المهملة ، ودعوى أن الواضع وضع المهملات بإزاء أنفسها وضعًا قصديًا ، أو غير قصدى وأنها أسماء بهذا الاعتبار[٦] ، خروج عن الإنصاف ، ومكابرة فى قواعد اللغة ، على أن إثبات وضع غير قصدى أمر لا يساعده نقل ولا عقل[٧] ، وإنما ارتكبه تقصيًا عن إلزام الاشتراك فى جميع الكلم ، والتحقيق أنه إذا أريد الحكم على لفظ تلفظ به نفسه[٨] ، لم يحتج هناك

---

(١) «هو العلامة سعد الدين التفتازانى ، والنحرير هو العالم المتبحر الذى أتقن الفنون» شرح العنقود ٧٠ . وهذا التقسيم موجود بالحاشية الجديدة على علىّ قوشجىْ لسيد حافظ ٨١ ولم أعثر عليه عند التفتازانى .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب ، وفى جـ ، د رمز «رح» .

(٣) ما بين القوسين مكرر فى جـ .

(٤) فى ب المشترك .

(٥) شرح المفتاح للشريف الجرجانى خ ورقة ١٤٦ وهو تلخيص لكلام الشريف الجرجانى .

(٦) «أى باعتبار وضعها لأنفسها وإن لم تكن شيئًا من أقسام الكلمة باعتبار الوضع للمعنى» شرح العنقود ٧٢ .

(٧) نقل هذا الكلام الفاضل العصام غير منسوب فى شرحه على الرسالة الوضعية لعلى قوشجى ٨٤ .

(٨) فى جـ ، د بنفسه .

إلى وضع ولا إلى دالٍّ على المحكوم عليه للاستغناء بذاته عما يدل عليه ، فيتشارك الألفاظ كلها فى صحة الحكم عليها عند التلفظ بها أنفسها ، وإنما يُحتاج إلى ذلك إذا لم يكن المحكوم عليه لفظًا ، أو كان ولم يتلفظ به نفسه» ، هذا كلامه[١] ونحن نقول : «ولا نزاع لأحد من أرباب العربية أن مثل قولنا : «زيد ثلاثى» كلام ، وهم مصرحون بأن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو اسم وفعل[٢] ، وأيضًا لا يخلو[٣] إما أن يكون «زيد» فى هذا التركيب مبتدأ أو لا[٤] ، فإن كان مبتدأ لزم أن يكون اسمًا لأنه مأخوذ / من تعريف المبتدأ عندهم ، وإن لم يكن مبتدأ لم يكن [١١ / ب] لرفعه ولا لرفع ثلاثى وجه لأنهما حينئذ[٥] لا يكونان شيئًا من المرفوعات المذكورة فى كتب النحو ، وأيضًا كثيرًا ما تقع المعرفة صفة للفظ المعبَّر به عن نفسه ، وموصوف المعرفة يجب أن يكون معرفة بالاتفاق ، وقد عرَّفُوا المعرفة بما وضع لشىءٍ بعينه كما ذكرنا ، على أنهم مصرحون[٦] فى مواضع من كلامهم أن «ضرب» و «من» وأخواتهما[٧] أسماء للألفاظ الدالة على معانيها ، وأعلام لها كما قال المحقق «الاستراباذى» اعلم أنه

---

(١) «أى كلام الفاضل الشريف إشارة إلى قوله وأنكر عليه الفاضل الشريف ومن هنا يبدأ فى دفع اعتراضات الفاضل الشريف بقوله : ونحن نقول وبهذا يظهر أنه مع الشريف» شرح العنقود ٧٤ .

(٢) والمصرح بذلك الزمخشرى حيث يقول : «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ؛ وذلك لا يتأتى إلا فى اسمين كقولك : «زيد أخوك وبشر صاحبك أو فى فعل واسم نحو قوله : ضرب زيد وانطلق بكر ، وتسمى الجملة» المفصل ٦ ، شرح المفصل ١٨/١ .

(٣) فى الأصل لائخ وهو تحريف .

(٤) ساقطة من جـ .

(٥) ساقطة من جـ ، د .

(٦) قسم الشيخ عبد الرحيم رد القوشجى على الشريف الجرجانى إلى ثلاثة أوجه : الأول قوله السابق ولا نزاع . . . ، الوجه الثانى قوله لا يخلو إما أن يكون . . . وهما وجهان عقليان ، وهذا هو الوجه الثالث الذى نقله عن رضى الدين الاستراباذى وهو وجه نقلى . الرضى فى شرح الكافية ١٣٦/٢ ، شرح العنقود ٨٤ .

(٧) الواو ساقطة من جـ ويقصد بقوله أخواتها بقية الأفعال والحروف . شرح العنقود ٧٤ .

إذا قُصِدَ بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك : «أين» كلمة استفهام ، «وضرب» فعل ماضٍ فهى علم ، وذلك ؛ لأن مثل هذا موضوع لشىء بعينه غير متناول غيره[(١)] ، ولاشك أن الاسمية مستلزمة للوضع وأيضًا هم كالمجتمعين[(٢)] على أن اللفظ المستعمل استعمالاً صحيحًا جاريًا على القانون منحصر فى الحقيقة والمجاز ، وهما مقتضيان للوضع ؛ لأن الحقيقة اللفظ المستعمل فى الموضوع له[(٣)] ، والمجاز اللفظ المستعمل فى لازم الموضوع له[(٤)] ، ولا ريب أن استعمال / مثل (خرج وزيد ومن) فى [١٢/أ] أمثال هذه التراكيب استعمال صحيح مقبول عند الكل ، وليست بمجازات فلزم أن يكون لها وضع لما استعملت هى فيه ، أعنى أنفسها من حيث إنها دالة على معانيها ، وكفى بهذا مستندًا إلى إثبات الأمور اللغوية ، وحينئذ القول بأنها موضوعات[(٥)] لها قصدًا وأصالةً كالوضع لمعانيها يوجب القول بكون جميع الألفاظ مشتركة فاضطر إلى القول بوضع غير قصدى ، فعلى هذا ليس إثباته أمرًا لا يساعده نقل ولا عقل ، بل إثبات أمر بمقتضى قواعد اللغة ، وأما قوله : «جعله محكومًا عليها لا يقتضى كونها أسماء» فبعيد . لأن إثبات محكوم عليه غير الفاعل والمبتدأ المستلزمين للاسمية أمر لا يساعده نقل ولا عقل وقوله : «لأن الكلمات متساوية الأقدام فى صحة الإخبار عن ألفاظها[(٦)]» شىء لا طائل تحته ، لأن الخصم[(٧)] لا ينازع فى ذلك ، ولكن يقول جميعها أسماء ، وقوله : «يحتاج

(١) شرح الكافية لرضى الدين الاستراباذى ١٣٦/٢ النص نفسه .
(٢) فى ب المجتمعين وهو تحريف .
(٣) يقول السكاكى : «الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هو موضوعة له من غير تأويل فى الوضع» المفتاح ١٦٩ .
(٤) يقول السكاكى : «المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له» المفتاح ١٧٠ .
(٥) فى جـ موضوعة .
(٦) شرح الفاضل العصام على الرسالة الوضعية ٨٢ .
(٧) المقصود بالخصم هنا هو المنكر للوضع غير القصدى لأن القوشجى يعتبره خصمه فى هذه المسألة ويقصد به الفاضل الشريف .

هناك إلى وضع إلى آخره» ، إن أراد عدم الاحتياج إلى الوضع والدّال ، وتشاركٌ الألفاظ فى صحة الحكم عليها من حيث العقل فمسلّم ، ولا يجديه نفعًا ، وإن أراد عدم الاحتياج والصحة من حيث العربية حتى يصير هذا اللفظ[1] محكومًا عليه / نحويًا فممنوع[2] ، كيف ولو صح لزم جوازًا أن يكون [١٢/ب] كل صوت صدر عن شخص ، كيف كان ، بل كل ما أشير إليه من غير لفظ محكومًا عليه بحسب النحو من غير فرق بينه وبين ما نحن بصدده ؟ وقد اعترف هو بالفرق بينهما[3] ، وأما المهملات فالفرق بينها وبين الموضوعات يتبين بتحقيق معنى الوضع الغير القصدى ، فنقول : إذا قال الواضع مثلاً : «ضرب» عينة لكذا ، فلا شك أن قصده فى هذه الحالة إلى تعيين (ضرب) لمعناه لكن وقع منه (إطلاقه وإرادة نفسه منه ، فوقع منه)[4] فى ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه أيضًا ، ولم يوجد منه مثله فى المهملات ، والواجب علينا عند التكلم على القانون أن نتبع ما وقع منه ، وقد شاع بين أهل اللسان استعمال الموضوعات بهذا الطريق دون المهملات ، فلو وقع شىء منها فى كلام من يوثق به تأوله بهذا اللفظ ، ولا يلزم من وجوب التأويل شىء قليل الوقوع ضرورة صيرورته موافقًا لما صدر عن الواضع وجوبه لما هو / شائع موافق لما صدر عنه ، هذا ما سنح لى فى هذا المقام[5] [١٣/أ] بتوفيق الملك العلام ، فكن أنت بفطنتك المنصفة فيصل الخصام .

---

(١) «أى اللفظ الذى ذكر ، وأريد به نفسه من غير وضع ولا دالٍّ» شرح العنقود ٧٧ .

(٢) فى ب ، جـ فمم وهو اختصار الكلمة .

(٣) أى اعترف الفاضل الشريف حيث قال : «إن المحكوم عليه إن كان لفظًا تلفظ به نفسه يصح الحكم عليه من غير حاجة إلى وضع ولا إلى دالٍّ ، وإن كان ولم يتلفظ به نفسه يحتاج فى صحة الحكم عليه إلى ذلك» شرح عنقود الزواهر ٧٧ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من جـ وفى ب الخلائق بدل إطلاقه وهو تحريف .

(٥) «أى ما ذكر من الأبحاث عن الفاضل الشريف وترجيح جانب العلامة التفتازانى فى إثبات الوضع الغير القصدى وتحقيق معناه» شرح العنقود ٧٩ .

السمط الثانى لإثبات الحاجة إلى الواضع

والكلام فى تعينه من قضايا العقل ، إن دلالة اللفظ على شىء دون شىء مع تساوى نسبته إليهما ممتنعة ، فلابد لها من اختصاص بالأول مترتب على تخصيص صادر من مخصِّص ، وذلك المخصص بالتقسيم العقلى إما ذات اللفظ أو غيرها ، والغير إما الخالق أو المخلوق ، والأقسام المتشعبة من هذا باعتبار نسبة التخصيص على كلٍّ من هذه التقادير إلى كل الألفاظ أو بعضها ، وباعتبار الحكم بشىء من الأقسام أو التردد فيها وغيرهما كثيرة ، ذهب إلى بعض منها طوائف ، فذهب شرذمة[1] ، إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لذوات الألفاظ ومناسبة بينها وبين معانيها ، وذهب كثير من المحققين[2] ، إلى أن دلالة الكلى بتعيين اللّه تعالى وتوقيفه[3] عليه[4] واحدًا أو جماعة ، إما بالوحى أو بخلق علم ضرورى فيه / أو فيهم ، أو بخلق أصوات دالة وإسماعها له أو لهم [١٣ / ب] ولهذا سمى مذهبهم توقيفًا[5] والظاهر أن المآل فى الكل العلم الضرورى ، وألا يقع الإشكال فى فهم صاحب الوحى ما أرسل به ، وفى فهم السامع المراد من الأصوات سواء كانت الأصوات المذكورة الألفاظ

---

(١) يقول التفتازانى : «ذهب عبّاد بن سليمان الضميرى ومن تبعه إلى أن المناسبة بين اللفظ والمعنى طبيعية ولهذا نحن لا نحتاج إلى الوضع» مختصر التفتازانى على تلخيص المفتاح للقزوينى ١٦/٤ ويقول الشيخ عبد الرحيم : «وهم عباد بن سليمان الضميرى وأهل التكسير أى علم الحروف وبعض المعتزلة ، ففيه تنبيه على قلة أصحاب هذا المذهب» شرح العنقود ٨٠ ، حاشية الدسوقى على التفتازانى ١٦/٤ .

(٢) يقول ابن جنى : «إلا أن أبا على رحمه اللّه قال لى يومًا ؛ وهى من عند اللّه واحتج بقوله : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ثم قال : وهذا أيضًا رأى أبى الحسن» الخصائص ٤٠/١ ، ٤١ ، وقال الدسوقى : «ذهب إليه أبو الحسن الأشعرى من أنه تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليمًا بالوحى أو بخلق الأصوات والحروف فى جسم وإسماع ذلك الجسم واحدًا أو جماعة» حاشية الدسوقى ١٦/٤ .

(٣) فى جـ وتوفيقه .

(٤) فى ب على .

(٥) فى ب ، د توفيقًا وهو تصحيف وهذا الرأى بالنص فى شرح التفتازانى على المختصر ١٩٤/١ .

الموضوعة المتنازع فيها كما قال بعضهم[١] ، أو ألفاظًا دالةً على وضع الألفاظ لمعانيها كما قال آخرون[٢] ، وذهب جماعة[٣] ، إلى أن الكلى بتعيين طائفة من البشر وتعريفهم غيرهم بالترديد والتكرير والإشارة كتعليم الأطفال اللغات ، ويسمى مذهبهم مذهب «الاصطلاح» ، وذهب البعض (الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني)[٤] إلى أن مقدار ما يتوقف عليه تعريف الوضع والاصطلاح من اللّه تعالى وما سواه على الاحتمال ، وتوقف البعض[٥] فى المذاهب الثلاثة الأخيرة بناءً على أن المذهب الأول بطلانه بيّن كما يجىء ، ودليل شىء من المذاهب الأُخَر لايفيد القطع فوجب الوقف ، فإن كان مراده الوقف عن القطع بواحد من المذاهب فصحيح / ، لكن لا [١٤ / أ] يكون هذا مقابلاً لتلك المذاهب ؛ لأن الظاهر أن أصحابها لا يدّعون القطع بما ذهبوا إليه ، وإن كان مراده التردد والتوقف عن الحكم فغير صحيح ، وقال بعض المحققين[٦] : بعد إبطال كون اختصاص الألفاظ بالمعانى من ذواتها فى وجه ضبط المذاهب لما ثبت أن دلالة الألفاظ بالوضع ، فالواضع هو اللّه تعالى أو الخلق أو بالتوزيع ، ثم أن يجزم

---

(١) «وذلك بأن يخلق اللّه تعالى جميع تلك الألفاظ فى جسم ويسمعها لواحد أو جماعة بحيث يحصل له أولهم العلم» حاشية الدسوقى ١٦/٤ ، شرح العضد وشرح التفتازانى على المختصر ١٩٤/١ وقد نقل التفتازانى هذا الرأى عن الآمدى .

(٢) ومنهم الشريف الجرجانى فى حاشية المختصر ١٩٤/١ .

(٣) وهم البهشمية أى أصحاب أبى هاشم من المعتزلة قال البيضاوى : «وقال أبو هاشم الكل مصطلح» منهاج الوصول إلى علم الأصول ١٧ ، وقال ابن جنى : «كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحدٍ منها سمةً ولفظًا إذا ذكر عرف به مسماه» الخصائص ٤٤/١ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب ، د وفى جـ الأسفرانى ، يقول أبو إسحق : «القدر المحتاج إليه فى التعريف يحصل بالتوقيف من قبل اللّه ، وغيره محتمل للأمرين» شرح العضد على المختصر ١٩٤/١ .

(٥) يقصد القاضى أبا بكر الباقلانى حيث قال : «والجميع ممكن عقلانى» ورأى أبى بكر فى شرح المختصر للعضد ١٩٤/١ وكما كتب على هامش المخطوط (أ) أى أبو بكر باقلانى .

(٦) القائل بذلك عضد الملة والدين فى شرح المختصر الأصولى ١٩٤/١ .

بأحد الثلاثة أو لا ، فهذه أربعة أقسام قال بكل قسم منها قائل ، ثم نسب المذاهب إلى أصحابها[١] ، ويظهر لك من النظر فى المذاهب أن الاحتمال الثالث ؛ أعنى الجزم بالتوزيع لم يقل به قائل ، وأن المذهب الثالث غير مندرج فى وجه ضبطه ، تمسك الفريق الأول[٢] بأنه لو لم يكن لذات اللفظ اختصاص بمعناه موجب لدلالته عليه ، فلا يخلو إما أن يكون له اختصاص بغير معناه أولا ، وعلى الأول دلالته على معناه دون الغير رجحان المرجوح[٣] ، وعلى الثانى رجحان المساوى ، وكلاهما محال ، والجواب بالمناقضة[٤] أنا نختار الثانى ونمنع المساواة لترجيح / دلالته على [١٤ / ب] معناه بإرادة الواضع المختار - إن كان هو الله تعالى - (فلترجح وقت حدوث الحادث على سائر الأوقات ، وإن كان هو البشر)[٥] ، فترجُّح علم الشخص على سائر الأشخاص ، وبالمعارضة أنه لو كانت دلالة اللفظ على معناه لذاته كدلالته على وجود لافظه ، لكان فهم معانى جميع اللغات بالنسبة إلى جميع الأشخاص على السواء ، فكنا عالمين بالهندية والسريانية والعبرانية[٦] ، ولا يخفى بطلانه - كيف ، وكثير من مفردات كل لغة لا يعرفه أصحابها[٧] -ولامتنع نقل لفظ من معناه إلى غيره بحيث لا يفهم الأول أصلاً ، ونحن نعلم أن كثيرًا من الأعلام

(١) والناسب هو العضد فى المختصر ١٩٤/١ وقد نسب كل الآراء السابقة إلى أصحابها حيث نسب إلى الأشعرى بأن الواضع هو الله ، وإلى البهشمية أن الواضع البشر ، وإلى أبى إسحق الاحتمال ، وإلى أبى بكر الباقلانى التوقف وأن الجميع ممكن عقلاً .

(٢) «أى القائلون بأن دلالة الألفاظ لذواتها وهم عبّاد بن سليمان الضميرى وأهل التكسير وبعض المعتزلة» شرح العضد على المختصر ١٩٢/١ .

(٣) فى جـ رجمان المرحوم وهو تحريف .

(٤) «المناقضة هى المنع والبطلان والهدم» الصحاح نقض ١١١٠/٣ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) ساقط من ب .

(٧) يعلل التفتازانى ذلك قائلاً : «لا يعرفها أصحابها لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ألا تختلف اللغات باختلاف الأمم» شرح التلخيص ١٦/٤ .

المنقولة عن المعانى اللغوية بحيث لا يخطر ببال سامعها تلك المعانى أصلاً ، وأيضًا نعلم قطعًا أن من يسمع لفظَ الإنسان لا يفهم من جزئه الأول معنى الشك أو النفى[1] ، ولو كان دلالة «إنْ» عليها لذاته امتنع تخلفهما عنه ضم إليه شيء أولا لأن ما بالذات لا يزول بالغير ، ولامتنع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافيين / كالجون للأسود والأبيض ، وخفى بمعنى أظهر وكتم ، فقال [١٥/أ] بعضهم[2] فى بيان الملازمة : لأنه يمتنع[3] مناسبة شيء واحد لمتنافيين ، والمنع عليه ظاهر ؛ لأن هذا فى الواحد فى كل وجه ، وأما إذا كان الشيء ذا جهات واعتبارات متعددة كاللفظ فلا امتناع فى مناسبته لشيء بجهة ، والمنافية بأخرى ، فلهذا عدل عنه صاحب المفتاح وقال لاستلزامه بثبوت المعنى وانتفائه متى قلت هو «جون»[4] ، فإن[5] أراد أنه يلزم عند هذا الإخبار أن يكون المخبَر عنه متصفًا فى نفس الأمر بالسواد لكونه مقتضى ذات اللفظ ، وأن لا يكون متصفًا به لأن كونه أبيض أيضًا من مقتضى اللفظ ، والأبيض لا يكون أسود ، فالاستلزام ممنوع ؛ لأن مقتضى ذات اللفظ عند هذا القائل الدلالة على المعنى لا ثبوت المعنى فى نفس الأمر ، وليست هذه الدلالة عنده كالدلالة على وجود اللافظ فى استلزامها ثبوت المدلول ، بل فى مجرد كونها من ذات اللفظ ، وإن أراد أنه يلزم عند هذا الإخبار فهم السامع المعنيين فبطلان / اللازم ممنوع ، لأن فهم شيء [١٥/ب] من اللفظ لايستلزم ثبوته فى نفس الأمر ولا كونه مرادًا للمتكلم .

---

(١) يقول الشيخ عبد الرحيم : «معنى الشك إن كانت شرطية أو النفى إن كانت نافية نحو إنْ زيدٌ قائم» شرح العنقود ٨٥ .

(٢) القائل بذلك السكاكى المفتاح ١٦٩ ، وكذلك الشريف الجرجانى شرح المفتاح للجرجانى خ ورقة ١٤٥ أ ، وهذا الرأى للشريف فى شرحه المختصر الأصولى ١٩٣/١ .

(٣) فى جـ يمنع .

(٤) عبارة السكاكى : «لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه متى قلت هو ناهل أوجون» المفتاح ١٦٩ .

(٥) فى ب فإذا .

واعلم أن ظاهر هذا المذهب ، بطلانه لا يفتقر إلى بيان ، وإن أمكن لصاحبه المناقشة فيما عورض به بأن الملازمات المذكورة التى محصلها استلزام كون دلالة اللفظ لذاته امتناع تخلف فهم المعنى عن سماع اللفظ ، إنما يتم لو كان اقتضاء ذات اللفظ للدلالة كاقتضاء الماء للرطوبة ، أما لو كان كاقتضائه للبرودة (فلا)[1] ، ولعل صاحبه لم يرد ظاهره بل أراد الرمز إلى لطيفة[2] اعتبرها الاشتقاقيون والصرفيون ، هى أن لكل طائفة من الحروف فى أنفسها خواص ، ككونها مجهورة[3] أو مهموسة[4] (شديدة)[5] أو رخوة[6] أو متوسطة[7] بينهما وغير ذلك[8] ، وكذا للمعانى خواص متفاوتة[9] ، فمقتضى الحكمة أن لا يسوِّىَ الواضع فى وضعه بين الألفاظ ولا بين المعانى ، وأن يهمل تلك الأوصاف والخواص ، بل إذا أراد تعيين لفظ المعنى ينبغى أن يراعى التناسب بين خاصتيهما[10] ، كما روعى / فى [١٠٦/أ] القَضْم بالقاف

---

(١) تكملة من د .

(٢) صاحب هذا الرأى السكاكى ، والحقيقة أنه صرح بذلك فى صورة مباشرة قائلاً : «ولكن الذى يدور فى خلدى أنه رمز وكأنه تنبيه على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف أن للحروف فى أنفسها خواص . . . إلخ» المفتاح ١٦٩ .

(٣) «المجهور هو حرف أشبع الاعتماد فى موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت وهى حروف ماعدا «ستشحثك خصفة» سر الصناعة ٦٩/١ .

(٤) «هو حرف أضعف الاعتماد من موضعه حتى جرى معه النفس وهى حروف «ستشحثك خصفة» سر الصناعة ٦٩/١ .

(٥) زيادة فى ب ، جـ ، د «والحرف الشديد هو الذى يمنع الصوت أن يجرى معه وهى حروف «أجدت طبقك» سر الصناعة ٧٠/١ .

(٦) «الرخو هو الحرف الذى يجرى فيه الصوت وهو غير الشديدة والمتوسطة» سر الصناعة ٧٠/١ .

(٧) «المتوسط هو الحرف الذى بين الشديد والرخو يجمعها لم يروعنا» ٦٩/١ ، ٧٠ .

(٨) «مثل أن تكون مطبقة منفتحة منخفضة مستعلية صحيحة معتلة» سر الصناعة ٧٠/١ ، ٧١ .

(٩) «ككونها ظاهرة أو خفية سهلة أو صعبة لذيذة أو بشعة» شرح العنقود ٨٩ .

(١٠) المفتاح ١٦٩ ، وشرح التلخيص للتفتازانى ١٨/٤ والتناسب هو : «أن يضع مثلاً للمعنى الذى فيه رخاوة وليناً لفظاً كذلك دون سائر الألفاظ ويضع اللفظ الذى بهذه لمعنى كذلك دون سائر المعانى ، وكذا ما فيه شدة وغلظة ونحو ذلك» شرح العنقود ٨٩ .

الذى هو من الحروف الرخوة ، لكسر الشىء من غير أن يبين ، أى ينفصل حتى صار اثنين ، والقَصْم بالقاف الذى هو من الشديدة لكسره حتى يبين ، وكذا فى الثَّلم بالميم الذى هو متوسط للإخلال بالحائط ، والثَّلب بالباء الذى هو شديد للإخلال بالعرض[(١)] ، وكذا فى الزفير بالفاء لصوت الحمار ، والزئير[(٢)] بالهمزة التى هى شديدة لصوت الأسد وأمثال ذلك[(٣)] ، وأيضًا لهيئات الألفاظ خواص حقيقة (بالمراعاة)[(٤)] ، كالفَعَلان والفَعَلى بتحريك العين فيهما كالنزَوان لحركة الوثوب[(٥)] ، والحيدى للحمار الذى يتحرك ويميل عن ظله لنشاطه ، وكفعُل بالضم الذى فيه قوة ، ويحصل بضم الشفتين للأفعال الخُلُقية اللازمة ولذلك التزم ضم العين فى مضارعه ، ليكون أدل على اللزوم ، ومن هذا القبيل ما اشتهر من أن الزيادة فى البناء للزيادة فى المعنى كقطَّع أى قَطَع قطعًا كثيرًا[(٦)] ، وقالوا[(٧)] فى الرحمن من المبالغة ما ليست فى الرحيم ، وقال / الزجاج الغضبان هو الممتلئ غضبًا[(٨)] ، وجهات المالبغة فى [١٦/ب] الرحمن متعددة ، ففيما ورد فى الأثر يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا ، المبالغة إما من جهة شمول الرحمن للدارين واختصاص الرحيم بالدنيا ، وإما من جهة كثرة أفراد

---

(١) «العرض هو النفس والحسب» المصباح عرض ٥٥٣ ، «ويكون الإخلال بالعرض بإظهار عيب صاحبه ونقصانه» شرح العنقود ٨٩ .

(٢) فى جـ الزائر وهو تحريف .

(٣) «كالصعود بالصاد الذى فيه استعلاء وامتداد للترقى ، والجعود الذى فيه انخفاض وانحصار لانقباض الشعر والجُمود بالجيم لتجمد الماء الذى فيه شدة ، والخمود بالخاء الذى فيه رخاوة لانطفاء النار» شرح العنقود ٨٩ .

(٤) فى كل النسخ بالمراعات وهو تحريف .

(٥) «الوثوب هو القفز» المصباح وثب ٨٩» ويقصد به قيام ذكر الحيوان على الأنثى» شرح العنقود ٨٩ .

(٦) هذا الرأى قاله التفتازانى فى شرح التلخيص ١٩/٤ والشريف الجرجانى فى شرح المفتاح فى ورقة ١٤٥ أ ثم علق قائلاً : «ولا يخفى عليك أن المعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى فى بعض الكلمات كما ذكروه ، وأما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات» .

(٧) القائل بذلك الزمخشرى فى الكشاف ٦/١ .

(٨) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٥/١ ، والكشاف ٦/١ نقلاً عن الزجاج .

المرحومين فى الرحمن ، وقلتها بالنسبة إليه فى الرحيم ، كما فى قولهم يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة ، وفيما ورد فى أثر آخر يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما ، المبالغة باعتبار جلالة النعم ودقتها ، كما فسر جار اللّه الرحمن فى التسمية بالمنعم بجلائل النعم ، والرحيم بالمنعم بدقائقها[١] ، وفى ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم فى اختصاصها بالمعانى ، من جهة أنها داعية للواضع إلى وضعها لها دون غيرها ؛ لأنها موجبات مستقلة للدلالة ، هذا ويظهر لمن تتبع الألفاظ أن هذا غير مطرد ، وتمسك الفريق الثانى[٢] وهم الأكثرون بقوله تعالى[٣] : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا . . . الآية﴾ ، فإنه يدل على تعليم اللّه تعالى جميع الأسماء[٤] لآدم قطعًا ؛ لأن / الجمع المعرف للعموم والاستغراق [١٧/أ] سيما المؤكد بكل ، وأن الملائكة لايعلمون شيئًا فيها إلا ما علمهم اللّه ، ولا يكون واضعها البشر البتة ، ولا قومًا آخر مقدمًا لأن الأصل عدم وضع سابق ، فيكون واضع الأسماء هو اللّه تعالى ، وكذا واضع الأفعال والحروف إما لأن الغرض من وضع الأسماء التكلم بها ، وهو لا يتم غالبًا بدونها ، وإما لعدم القائل بالفصل ، وإما لأنها أسماء فى اللغة ، لأن معنى الاسم فيها هو اللفظ الدال على المعنى بالوضع والتخصيص ، بما يقابلها اصطلاح (طرأ للنحاة)[٥] وبهذا التقرير يندفع ما يقال : يجوز أن يكون المراد الأسماء الموجودة فى زمن آدم

---

(١) وعبارة الزمخشرى : «قال الرحمن فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها ، أردفه الرحيم كالتتمة والرديف يتناول ما دق منها ولطف» الكشاف ٨/١ ، والنص فى شرح الجاربردى للشافية ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، وحاشية الشريف الجرجانى على المطول خ ورقة ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) وعلى رأسه أبو الحسن الأشعرى وأبو على الفارسى ، يقول ابن جنى : «إلا أن أبا على رحمه اللّه قال لى يومًا : هى من عند اللّه واحتج بقوله سبحانه : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾» الخصائص ٤١/١ ، الاقتراح للسيوطى ٣١ ، ٣٢ ، شرح المختصر لعضد الدين ١٩٤/١ .

(٣) سورة البقرة الآية ٣١ .

(٤) لكن السؤال الذى يقفز أمامنا هو : لِمَ خُصَّت الأسماء مع أن اللغة بها أفعال وحروف ؟ يجيب ابن جنى على ذلك قائلاً : «قيل اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة (جمع قبيل وهو الجماعة) ولابد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل فلما كانت الأسماء من القوة والأولية فى النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها» الخصائص ٤١/١ ، ٤٢ .

(٥) فى كل النسخ «طار للنحاة» وهو تحريف ، وفى شرح المختصر للجرجانى ١٩٥/١ نفس الرأى وبه طرأ للنحاة وهو الصحيح المثبت .

عليه السلام[١] لا جميع الأسماء مطلقًا فلا يفيد المطلوب ، لأن الكلام فى مبدأ اللغات المتداولة فيما بيننا ، سلمنا العموم مطلقًا[٢] ، لكن لا مزيد فيه على أن علْمَ آدم بها كان توقيفًا ، ولا يلزم معه أن يكون أصلها بالتوقيف ؛ لجواز أن يكون من مصطلح قوم آخر سابق على آدم عليه السلام ، والبارى تعالى علم ما اصطلح عليه غيره / سابقًا ، وفى اندفاع الأخير[٣] نظر ؛ لأن [١٧/ب] قوله : لأن الأصل عدم وضع سابق ، إن كان المراد به وضعًا سابقًا على تعليم آدم الأسماء فهو مسلم ، لكن مخالفة هذا الأصل معلومة ؛ لأن مخاطبة اللّه تعالى للملائكة بقوله[٤] : ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ، وقولهم[٥] : ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا . . . الآية﴾ ، وأمرهم بالسجود له كانت قبل خلقته عليه السلام ، فكيف بالتعليم ؟! ، ولابد لهذه الأسماء من وضع ، ويعود الكلام فيه ، وإن كان المراد وضعًا سابقًا على وضع اللّه تعالى ، فالخصم لا يُسَلِّمُ وضع اللّه حتى لا يحتاج إلى وضع سابق ، وإن كان المراد وضعًا سابقًا على تعليمه تعالى الملائكة ما علمهم من الألفاظ ، كان حديث تعليم آدم الذى جعل مدار الاستدلال ضائعًا ، على أنه لا دلالة فى هذا على العموم كما هو المدَّعى ، وقد اعْتُرِض على الدليل بأن المراد بالتعليم الإلهام وبعث داعية على الوضع كما قال تعالى[٦] ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾ أى ألهمناه[٧] ، ولو سلم فيجوز أن يكون آدم أو من بعده

---

(١) شرح التفتازانى على المختصر ١/١٩٦ .

(٢) يقول التفتازانى : «لو سلمنا العموم يجوز أن يكون آدم ومن بعده قد نسيها فاصطلح جماعة على ما تسمعه من اللغات» شرح المختصر للتفتازانى ١/١٩٦ .

(٣) يقصد قوله سلمنا العموم مطلقًا» شرح العنقود ٩٤ .

(٤) سورة البقرة الآية ٣٠ .

(٥) أى الملائكة ، والنص من نفس الآية السابقة .

(٦) سورة الأنبياء الآية ٨٠ .

(٧) المعترض على الدليل هو الشريف الجرجانى الذى علق بعد هذا الرأى قائلاً : «ولاخفاء فى أن معنى إلهام الأسماء إلهام وضعها لمعانيها لا إلهام اللغات» شرح المختصر للجرجانى ١/١٩٥ .

قد نسبها بالكلية بحيث لم يتذكرها / أحد ، فاصطلح من بعده أو [١٨/أ] بعدهم على هذه اللغات[١] ، ولو سلم فالمراد من الأسماء المسميات ، بقرينة قوله تعالى[٢] : ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى المَلائِكَةِ﴾ ، وأجيب عن الأولين بأنهما خلاف الظاهر[٣] ولا يصار إليه بلا دليل ، واستعمال التعليم للإلهام فى موضع[٤] إن سلم ، لا يكون دليلاً على استعماله فى موضع آخر ، وعن الثالث بأن التعليم للأسماء والضمير للمسميات وإن لم يتقدم لها ذكر صريح للقرينة الدالة عليها أعنى الأسماء ، يشعر به اختلاف الضمير فى كلها ، وعرضهم ، والدليل على أن التعليم للأسماء قوله تعالى[٥] : ﴿أَنْبِئُونِى بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ﴾ فلما أنبأهم بأسمائهم ، فإنه أضيف ههنا الأسماء إلى المسميات ، فليس المراد بها المسميات أنفسها ، بل الألفاظ الدالة عليها[٦] ، إذ لا يبعد أن يطلق الأسماء ويراد بها المسميات ، فأما إطلاق أسماء المسميات وإرادة المسميات فبعيد جداً[٧] ، فلو كان التعليم للمسميات ، لما صح الإلزام بطلبه الإنباء بالأسماء ثم إنبائه بنفسه بالأسماء هكذا قيل[٨] ، والمفهوم من هذا أن فاعل إنبائهم على تقدير أن يكون التعليم / للمسميات إنما هو اللّه تعالى ، لأن آدم لم يتعلم

---

(١) حاشية المختصر للتفتازانى ١٩٦/١ النص نفسه .

(٢) سورة البقرة الآية ٣١ .

(٣) «أما الأول فلأن الظاهر من تعليم الأسماء تعريف وضعها لآدم لا إلهامه أن يضعها هو نفسه ، وأما الثانى فلأن الظاهر بقاء المخاطبة بينهم بتلك الأسماء بدون نسيان» شرح العنقود ٩٦ ، ٩٧ .

(٤) الموضع هو قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾ وقد قال به الشريف الجرجانى فى شرح المختصر ١٩٥/١ .

(٥) سورة البقرة الآية ٣١ .

(٦) شرح المختصر للتفتازانى ١٩٥/١ النص نفسه .

(٧) وذلك «لاستلزامه خلاف الظاهر من وجهين : حمل الأسماء على المسميات وحمل الإضافة على البيانية كما فى يوم الأحد لا على ما هو الظاهر من اللامية مثل : غلام زيد لئلا يلزم أن يكون للمسميات مسميات» شرح العنقود ٩٨ .

(٨) القائل بذلك الشريف الجرجانى فى شرح المختصر الأصولى ١٩٥/١ وهو تلخيص لكلام الشريف .

الأسماء [١٨/ب] حينئذٍ حتى إنبائهم بها ، ونحن نقول عدم صحة الإلزام على هذا التقدير[1] ظاهر ، فأما إن كان الضمير راجعًا إلى آدم كما يشهد به نظم الآية ، وكان معنى الآية أن اللّه تعالى علم آدم المسميات أى جميع الأشياء بحقائقها وصفاتها ثم عرضهم على الملائكة وأمرهم بالإنباء بأسمائها[2] أمر تعجيز ، فلما اعترفوا بعجزهم عنه أمر آدم به إظهارًا لفضله عليهم فإنباؤها[3] : إما بوضعه نفسه إياها للمسميات أو لعلمه بوضع من سبقه إياها[4] لها كان الإلزام صحيحًا ، وظهر فضله عليهم باطلاعه فى زمن قليل على ما لم يطلعوا عليه فى مدة طويلة ، أعنى الحكم والمصالح فى وضع الألفاظ ، أو كونها مع كثرتها موضوعة لمعانيها بالتفصيل ، فلا يتم الدليل على أن التعليم للأسماء ، وبما قررنا سقط ما يقال فى توجيه الدليل أنه تعالى فى معرض الامتنان على آدم عليه السلام بأنْ علّمه ما لم يعلّم الملائكة ، وإنما يتم هذا لو سأل الملائكة عما علم آدم ، أما لو سألهم عن شىءٍ آخر فلا يلزم لجواز أن يكونوا عالمين بما علمه آدم ، وفى / [١٩/أ] الاعتراض عليه[5] سلمنا أن المراد لا يحصل إلاّ باتحادهما[6] ، ولكن يجوز أن يكون المراد بالأسماء فى الموضعين الحقائق فلا يحتاج إلى الجواب عن هذا بأنه يلزم حينئذ مجازان[7] فتدبر ، وتمسكوا أيضًا بقوله تعالى[8] ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾ ، وجه

---

(١) فى ب النقد ، وفى د التقرير .

(٢) فى ب بأسمائهم ، وفى جـ بأسماءها وهو تحريف .

(٣) وردت فى كل نسخ فإنبائها وهو خطأ .

(٤) فى ب إياه .

(٥) أى التوجيه الماضى .

(٦) «أى اتحاد ما علم آدم وما سئلوا عنه» شرح العنقود ١٠٠ .

(٧) «وهما لفظا الأسماء فى الموضعين إرادة الحقائق والمسميات منها» شرح العنقود ١٠٠ .

(٨) سورة الروم الآية ٢٢ ، ومن الذين تمسكوا الأشعرى يقول ابن مسعود : «واستدل بقوله : ﴿وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾ والمراد اللغات باتفاق قلنا التوقيف والإقدار سواء» شرح المختصر لعضد الدين ١٩٤/١ .

الاستدلال أن المراد بالألسنة هنا ليس نفس الجارحة المخصوصة باتفاق المفسرين[١] ؛ لأن المراد بالآية ما يدل على كمال القدرة وبديع الصنع ، وهو فى غير الأمثلة أكثر وأقوى ؛ بل المراد اللغات ، فمعنى الآية ومن آياته توقيفكم على اللغات المختلفة وتعليمكم إياها ؛ فيكون الواضع هو اللّه تعالى بمثل ما مر فى تقرير الدليل الأول ، والجواب أنا لا نسلم أنْ ليس المراد نفس الجارحة ، لكن فى الدلالة على كمال القدرة ، وبديع الصنع ليس الحمل على تعليم اللغات أولى من الحمل على الإقدار[٢] على وضعها[٣] ، بل لا يبعد أن يدعى أن الثانى أبلغ فى حصول المرام[٤] مع أن منع المقدمة التى أحيل بها على الأول أظهر منها ، إذ يجوز أن يقال : الخطاب فى الآية لهذه الأمة المنزل عليه[٥] القرآن / ، ولا ريب فى سبق [١٩/ب] الوضع على توقيفهم وتعليمهم ، فلا يتأتى أن يقال : الأصل عدم وضع سابق ، تمسك الفريق الثالث وهم الاصطلاحية[٦] ، بقوله تعالى[٧] : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ فإنه يدل على أن لغة (قوم كل نبى)[٨] ، بل علمهم بها مقدم[٩] على الوحى ، لو كان العلم باللغات بالتوقيف ، والتوقيف لا يكون إلا بالوحى ، كان الوحى مقدمًا على العلم بها ، فلزم تقدم كل من الوحى والعلم باللغات على الآخر وتأخره عنه ،

(١) يقول الزمخشرى : «الألسنة اللغات أو أجناس النطق وأشكاله» تفسير الكشاف ٣/٤٧٣ ، شرح المختصر للشريف ١/١٩٥ .
(٢) «الإقدار أى جعل العبد قادرًا على وضعه» شرح العنقود ١٠٠ .
(٣) فى ب وضعه .
(٤) فى ب ، جـ المراد .
(٥) فى د عليهم .
(٦) وهم القائلون بأن واضع اللغات كلها هم البشر وهم البهشمية . انظر رأيهم واستدلالاتهم بالآية فى شرح المختصر لعضد الدين والملة ١/١٩٤ وقد مضى .
(٧) سورة إبراهيم الآية ٤ .
(٨) تصحيح من شرح العنقود ١٠٣ حيث وردت فى كل النسخ (كل قوم نبى) .
(٩) فى جـ متقدم .

فلزم تقدم كل منهما على نفسه وتأخره عنه ، وبطلانه بيِّن ، والجواب أن الآية إنما تدل على أن كل رسولٍ له قوم ، فعلم قومه بلغتهم مقدم ، على الوحى إليه ، وأما فى الرسول (الذى)[1] ليس له قوم كآدم عليه السلام حين عَلِم الأسماء فلا دلالة فى الآية على سبق علمه ، ولا سبق علم أحد على الوحى إليه فلا يلزم من تعليمه اللغات بالوحى محذور ، وأيضًا قولهم التوقيف لا يكون إلا بالوحى[2] ممنوع لجواز أن يكون بخلق علم ضرورى أو بخلق الأصوات[3] والألفاظ كما سبق ، ورد هذا بأنها خلاف المعتاد ، وأنت خبير بأن هذا لا يقدح / فى المنع ، تمسك الرابع بأنه [٢٠/أ] لو لم يكن القدر المحتاج إليه فى تصريف الاصطلاح توقيفًا لزم الدور[4] أى فساده يعنى توقف معرفة ذلك القدر على أنفسها ، أو التسلسل[5] أى توقفها على معارف غير متناهية مترتبة لأنه لو لم يكن معرفة ذلك[6] القدر بالتوقيف لكانت بالاصطلاح[7] ، فيتوقف على معرفة القدر المحتاج إليه فى تعريف هذا الاصطلاح ، وهكذا ، فإن اتحدت المعرفتان فى مرتبة من المراتب فالدور ، وإلا فالتسلسل ، وكلاهما باطل محال ، كما تبين فى موضعه ، والجواب أنا لا نسلم أنها لو لم تكن بالتوقيف لكانت بالاصطلاح لجواز أن يكون بالترديد والقرائن كما للأطفال[8] .

---

(١) ساقطة من الأصل ، زيادة من بقية النسخ .

(٢) قد مر الحديث عن هذا الرأى والنص منقول من شرح المختصر لعضد الدين ١٩٦/١ .

(٣) شرح المختصر لعضد الدين ١٩٦/١ النص نفسه .

(٤) الدور هو ألا يمكن حصول شىء بدون الآخر ، وهو قسمان : دور معى كالبنوة والأبوة ودور تقدمى وهو أن يكون كل من الأمرين علة للآخر ومتقدمًا عليه كما إذا توقف أ على ب و ب على أ وهو محال .

(٥) «هو التوقف على اصطلاح سابق وهو على آخر وهكذا» شرح المختصر للتفتازانى ١٩٧/١ .

(٦) فى جـ بياض يقترب من نصف صفحة لكن ليس هناك سقط .

(٧) هذا الكلام تلخيص لكلام التفتازانى فى شرحه للمختصر ١٩٧/١ .

(٨) شرح المختصر للتفتازانى ١٩٨/١ .

السمط الثالث : لبيان طريق ثبوتها عندنا

وهو النقل لا غير ، إما بطريق التواتر(١) كنقل السماء والأرض وأمثالهما ، وإما بطريق الآحاد كغيرها ، واتفقوا على امتناع ثبوتها بالقياس الفقهى وهو تعدية حكم بشىء(٢) إلى غيره ، لمشاركته له فى علة ذلك الحكم كأن يقال ، علة وضع لفظ القارورة للزجاجة المخصوصة هو كونها بحيث يقر فيها المائع ، والدن يشاركها فى هذه العلة فيثبت الحكم أيضًا وهو وضع لفظ القارورة / له ، وذلك لأنا نعلم ـ قطعًا ـ أن كونها بحيث يقر فيها [٢٠/ب] المائع ليس علة موجبة لوضع هذا اللفظ ، إنما هو موجب النسبية لتعينها من بين سائر الألفاظ ، وداعٍ للواضع إلى اختيارها ، والعلة هى اختيار الواضع إياها دون غيرها ، فلا يكون غير الزجاجة مشاركًا لها فى علة الحكم ، هذا فى اللغة ، وأما الصرف والنحو فثبوت أكثر أحكامها عندنا بالقياس لأن بحثهما عن دلالة الهيئات كما مرت الإشارة إليه ، وتلك الهيئات غيرمتناهية فلايمكن نقل كل واحدة بالتفصيل ، وأما الأحكام الكلية الشاملة لجزئيات جزئيات(٣) ، فالنَّقَلةُ لم ينقلوا إلينا نص الواضع عليها ، ولم يصل إلى كلهم(٤) بل أخذوها من موارد استعمال الأقدمين ، ولاشك أن الاستعمال إنما هو للبعض فقاسوا الباقى عليه حتى صار الحكم كليًا . . نعم بعض أحكامها وهو الشواذ / طريق ثبوته النقل لا غيره ، هذا فى الثبوت عندنا ، وأما [٢١/أ] عند الناقل الأول ، فإن كان الواضع البشر فكذلك لأنه لايمكن للواضع تعريف الأحكام الكلية بالتكرير والترديد ، وإن كان هو اللّٰه تعالى فالأمر محتمل لأنه يجوز منه خلق العلم الضرورى بالحكم الكلى ، هذا

---

(١) التواتر هو التتابع يقال تواترت الخيل إذا جاءت يتبع بعضها بعضًا ـ الصحاح وتر ٨٤٣/٢ .

(٢) هكذا وردت وأعتقد أن الصحيح «شىء» .

(٣) قال الشيخ عبد الرحيم : «جزئيات الثانى تأكيد للأول أو صفة أى جزئيات مستقلة فى كونها جزئيات من غير حاجة فيه إلى انضمام أخرى والغرض التعميم والاستغراق» شرح العنقود ١٠٩ .

(٤) هكذا وردت العبارة ، وفى شرح العنقود : «ولم يصل إلى كلهم وإن وصلت إلى بعضهم» الشرح ١١٠ .

وأنا أنبئك بشيء عجيب وأنبهك على أمر غريب ، وهو أن من أبناء الزمان من تشبث بأذيال اللغو واخترع فنًا في العربية سماه أصول النحو ، وطوّل فيه الكلام بالوهم والوسواس وتعدّى فيه حد العقل والقياس ، فقال أما حدُّ أصول النحو لقبًا فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها توصلاً قريبًا إلى استنباط الأحكام الفرعية عن أدلتها التفصيلية[١] ، ثم قال : وأما أقسامه فثلاثة نقل وقياس واستصحاب الحال[٢] وحد الدليل النقلي بأنه الكلام العربي الفصيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[٣] ، واحترز بالقيد الأخير عما جاء شاذًا من كلامهم ، ولم يعرف أن حده غير مطرد لصدقه على أصول الفقه وغيره[٤] / ، وإنَّ جَعْل [٢١/ب] الأمور الثلاثة أقسام العلم بالقواعد لا يصح إلا على تأويل بعيد عن سياق كلامه جدًا ، وأن دليل النحو لا يلزم أن يكون فصيحًا ، وأن الشواذ الثابتة[٥] من

(١) هذه العبارة لابن الحاجب في تعريفه أصول الفقه يقول : «أما حده لقبًا فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية» شرح المختصر لابن الحاجب لعضد الدين ١٨/١ أما عبارة ابن الأنباري «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله» الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ٨٠ ، الاقتراح ٢٩ ، وهذه مغالطة من القوشجي لأنه يقصد بأقواله تلك ابن الأنباري بدليل ما نقل بعد ذلك عن ابن الأنباري ، ويعرف أستاذنا الدكتور محمد عيد أصول النحو قائلاً : «أصول النحو العربي يقصد بها الأسس التي بنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم» أصول النحو العربي ص أ .

(٢) القائل بذلك ابن الأنباري وعبارته «أقسام أدلته ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال» الإغراب ولمع الأدلة ٨٠ .

(٣) عبارة ابن الأنباري «النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة» الإغراب ولمع الأدلة ٨١ ، وتبعه السيوطي في الاقتراح ٨٤ .

(٤) ينفي ابن الأنباري كلام القوشجي بقوله : «كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله» الإغراب ولمع الأدلة ٨٠ ، وبهذا للنحو أصوله وللفقه أصوله ليس فقط عند ابن الأنباري والسيوطي ، ولكن هذا ما نجده في العصر الحديث ويكفي أن نقرأ عنوان كتاب الدكتور محمد عيد «أصول النحو العربي» ، وكتاب «الأصول» للدكتور تمام حسان .

(٥) في ب الثانية وهو تصحيف .

الواضع من النحو ، فالكلام المشتمل عليه دليل النحو مع أن كثيرًا من الأحكام الغير الشاذة مما وقع فى كلامهم قليلاً ، ومن الشاذة مما وقع فيه كثيرًا ، فلا وجه لزيادة هذا القيد أصلاً ، وشرط فى الناقل[١] إذا كان بطريق الآحاد العدالة ، كما فى نقل الحديث ، ولم يعرف أن أكثر من يؤخذ منه العربية البدويون الأجلاف[٢] ، الذين ليس لهم معرفة بالدين والديانة ، ونسبته إلى الصلاح والصيانة ، وبسط الكلام وطوله وأجمله وفصله ، (مما أجمل وفصل[٣]) وما ذكرته لك ، ولولا ما بى من العذر[٤] ، لضربت عن مثل هذا (الذكر صفحًا)[٥] ولم ألتفت إليه لا نقلاً ولا قدحًا ، فإنه ليس من دأبى الاشتغال بما ليس فى إثباته منفعة ولا فى إبطاله منقبة .

---

(١) الذى اشترط فيه ذلك ابن الأنبارى فى الإغراب ولمع الأدلة ٨٥ وتبعه صاحب الاقتراح ٨٦ .
(٢) «جمع جلف وهو العربى الجافى ، وهى مأخوذة من أجلاف الشاة وهى المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ولا بطن ، وقيل أصل الجلف الدن الفارغ» الصحاح جلف ١٣٣٩/٤ .
(٣) فى جـ ، د بما أجمله وفعله .
(٤) يعلل الشيخ عبد الرحيم هذا العذر قائلاً : «لعل عذره أن الفن المخترع قد وصل إلى مسمع السلطان» شرح العنقود ١١٣ .
(٥) فى جـ ، د العبارة «الذكر والذكر صفحًا» .

السمط الرابع : لتقسيم الموضوع

اعلم أن للفظ الموضوع تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة[١] ، كما سيأتى / ـ إن شاء اللّه ـ ذكرها إليك[٢] ، إذا أفضى بنا النوبة إلى الغوص [٢٢/أ] على فرائد البحار الزخارة ، علم التصريف المكمل بعلم الاشتقاق ، وعلم النحو وعلم البلاغة ، ونحن الآن ناظمون لك فى سلك البيان من تقسيماته ما ليس له كثير دخل فى مباحث تلك العلوم وذلك ثلاث فرائد :

الفريدة الأولى : تقسيمه إلى المشترك وغيره[٣] :

اللفظ إما أن يوضع لكل واحد من معنيين أو أكثر وضعًا ابتدائيًا فهو المشترك ، وإلا فغيره ، والمراد من الوضع الابتدائى ألا يكون مبنيًا على مناسبة للموضوع له مع شىء آخر ، وبذلك احترزنا عن المنقول ، فإنه اللفظ الذى وضع لمعنى ثم استعمل بطريق المجاز لما يناسبه وشاع هذا الاستعمال حتى غلب على استعماله فى الموضوع له ، وصار المعنى المجازى متبادرًا منه عند إطلاقه وكثرة استعماله فيه يكون تعيينًا له لهذا المعنى ، وهو معنى الوضع له ، ولهذا جعلوا المنقول من الأقسام المترتبة على الاستعمال كالحقيقة والمجاز ، والمشترك من الأقسام / الحاصلة لمجرد الوضع ، وقالوا : المنقول ما غلب فى [٢٢/ب] غير الموضوع له بحيث يفهم بلا قرينة ، مع وجود العلاقة بينه وبين

---

(١) العبارة فى د كما يأتى : «باعتبارات مختلفة نورد بعضها إن شاء اللّه فى علمى الاشتقاق والصرف ، وبعضها مما يتعلق بعلوم آخر ، ونحن الآن ناظمون لك فى سلك البيان من تقسيماته ما ليس له زيادة اختصاص بشىء من تلك العلوم وتلك ثلاث فرائد» .

(٢) العبارة فى ب ما ذكرها إليك وهو تحريف .

(٣) يقصد بقوله «غيره» «المنقول والحقيقة والمجاز» شرح العنقود ١١٤ ، هذه التقسيمات للتفتازانى فى شرح التلويح ٦٩/١ إلى ٧١ .

الموضوع له[١] ، لكن أظن أن هذا أكثرى لأنه قد يكون للمنقول وضع على حدة كما يقول العلماء عند ذكر معنى ، ولنسمه كذا ، **والمنقول إما شرعى** إن كان مستعمله فى المعنى الثانى أهل الشرع ، كالصلاة والزكاة والصوم[٢] والحج وغيرها ، **وإما اصطلاحى** إن كان المستعمل قومًا مخصوصين ، كالماضى والمضارع وغيرهما للصرفيين ، والمبتدأ والفاعل وغيرهما للنحويين ، ولأهل كل صناعة منقولات ، **وإما عرفى** إن لم يكن كذلك ، كالحادثة والواقعة للمكروه ، والدابة لذوات القوائم الأربع أعنى الخيل والحمير[٣] لخصوصها ، وعلى تقدير أن يكون للفظ وضع بالنسبة إلى المعنى المجازى ، كما زعم بعضهم لا حاجة إلى الاحتراز عنه بهذا القيد[٤] لأن المتبادر من الوضع ما يكون للدلالة بنفسه لابقرينة أعنى الشخص ، والقسم الأول من النوعى ، وقد عرفتهما إن كان على / ذكر منك[٥] ، فلا يشمله الموضوع ليحتاج إلى إخراجه ، وهذا [٢٣/أ] هو المشترك اللفظى ، وقد يقال للفظ المشترك المعنوى ، وهو الموضوع لمعنى كلى يصدق على متعدد[٦] ، سواء كان فى الجميع على السواء ، ويقال له المتواطئ لتواطؤ أفراده أى توافقها فيه ؛ كالإنسان والرجل ، أو كان فى بعضها أشد كالأبيض للثلج والعاج ، فإن بياض الثلج أشد وأقوى من بياض العاج ، أو أقدم كالوجود للعلة والمعلول فإن وجود المعلول متوقف على وجود العلة أو أولى

---

(١) القائل بذلك التفتازانى فى شرح التلويح ٧١/١ النص نفسه .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) يقول الشيخ عبد الرحيم : «حدد هذه الثلاثة لأن معنى الدابة الماشى على الأرض مطلقًا من دب يدب ، ثم نقلت فى العرف العام إلى ما هو أخص من هذا المعنى وهو ذات القوائم الأربع» شرح العنقود ١١٨ ، شرح التلويح للتفتازانى ٧٠/١ ، ٧١ .

(٤) يقصد الوضع الابتدائى .

(٥) كما مر فى السمط الأول : لتفصيل أقسامه .

(٦) يقول التفتازانى : «المشترك ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط» شرح التلويح ٣٢/١ .

كالوجود للبارى ـ عز اسمه ـ وللممكنات فإن وجوده تعالى من ذاته ، ووجود الممكنات من غيرها ويقال له : المشكك لأنه يشكك الناظر فيه ، أنه متواطئ لاشتراك الأفراد فيه ، أو مشترك للتفاوت والاختلاف فيه ، وإذا أطلق المشترك يراد منه المشترك اللفظى[1] ، بقى ههنا بحث ، وهو أن الألفاظ الموضوعة بالوضع العام لمعان مخصوصة على ما اخترناه ونبهناك عليه ، هل هى من المشترك أو لا ؟ فإن اشترط فى المشترك تعدد الوضع بالصريح لا تكون هى / [٢٣/ب] مشتركة ، ويزاد على التعريف لإخراجها[2] قيد الابتدائى ، لكنْ ما يلزم منه ألا تكون الموضوعات بالوضع النوعى أيضًا مشتركة ، وهم مصرِّحون[3] بالاشتراك فى بعض الأفعال والمشتقات ، وإن اكتفى فى المشترك بمطلق تعدد الوضع أعم من الصريح والضمنى ، تكون تلك الألفاظ أيضًا مشتركة ، ويتم التعريف المذكور ، لكن يخدشه[4] أنا لا نجد فى كلامهم ما يُشعر بأن مثل هذا هو من المشترك اللفظى ، ثم اختلفوا فى المشترك فى مقامين :

الأول أنه هل هو واقع فى اللغة ؟ فقال الأكثرون وهو الحق ، نعم[5] وقال الآخر[6] ، لا بل هو ممتنع[7] استدل الأولون أولاً على الجواز بأنا نقطع بأنه لو وضع أحد لفظًا لمعنى ثم وضعه هو أو آخر لمعنى آخر من غير اعتبار مناسبة بين المعنيين ، لم يلزم منه محال ، وثانيًا على الوقوع بإطباق أهل العربية «على

(١) كان هذا تلخيصًا لكلام الشريف الجرجانى حاشية الجرجانى على المختصر ١٣٣/١ .

(٢) فى ب لإخراجه .

(٣) والمصرح بوقوعه ابن الحاجب وعبارته «المشترك واقع على الأصح لنا» المختصر الأصولى ١٧ .

(٤) فى ب ، جـ تحدث وهو تحريف .

(٥) على رأس هؤلاء الأكثرين ابن الحاجب فى المختصر ١٧/١ .

(٦) فى جـ ، د الآخرون .

(٧) يقول الشريف الجرجانى : «يلزم حينئذ من قوله هو جون أن يكون ذلك الشخص فى نفس الأمر متصفًا بثبوت السواد وعدمه فإن لزومه باطل قطعًا» شرح المفتاح خ ورقة ١٤٤ ب ويقول فى نفس الموقف : «يمتنع دلالة اللفظ بذاته إلى معنيين متنافيين لامتناع مناسبة ذاته لهما معا» المصدر السابق كذلك ابن مسعود فى شرح التوضيح ٦٧/١ .

أن القرء للطهر والحيض معًا على البدل من غير ترجيح»[١] للمجموع ، إذا كان من غير ترجيح ، فلا يكون من قبيل / الحقيقة [٢٤/أ] والمجاز ، فلم يبق إلا أن يكون مشتركًا لفظيًا ، قيل عليه : إن أردت بقولك القرء للطهر والحيض إنه موضوع لهما ، فالإطباق عليه ممنوع ، فإنه عين المتنازع فيه[٢] وإن أردت أنه مستعمل لهما فمسلم ، لكن لا يلزم منه الاشتراك اللفظى لجواز أن يكون موضوعًا للقدر المشترك بينهما ، أو يكون فى أحدهما حقيقة ، وفى الآخر مجازًا ؛ كما ذهب إليه البعض من أنه حقيقة فى الحيض لأن القرء الجمع ، والحيض هو الذى يجتمع فى رحم المرأة ، مجاز فى الطهر ، وهذان الاحتمالان أولى من الاشتراك (أما الأول فظاهر ، لأن الغرض الأصلى من وضع الألفاظ ظهور المراد ، والاشتراك)[٣] مخل به ، وأما الثانى فلأن الاشتراك مفتقر إلى وضعين بخلاف الحقيقة والمجاز فإنه يكفى فيهما وضع واحد ، والأصل فى الحوادث للعدم ، وأيضًا أنه محتاج إلى القرينة فى الاستعمالين دون الحقيقة ، وأيضًا من يقول بوقوع المشترك ، يعترف بأن استعمال اللفظ فى المعنيين بطريق الحقيقة والمجاز أكثر منه بطريق الاشتراك ، وإلحاق الفرد بالأعم الأغلب أولى ، والجواب أن المراد بقولنا القُرء / للطهر والحيض أنه موضوع [٢٤/ب] لهما ، وبإطباق أهل العربية عليه إطباق النقلة الذين[٤] يثبت نقلهم اللغة وكما ثبت منهم أن السماء والأرض موضوعان لمعنييهما بالانفراد ، وكذلك ثبت بعينه أن العين موضوع لمعانٍ بالاشتراك[٥] وليس بأصنافها دليل غير النقل ،

(١) هذه عبارة ابن الحاجب فى المختصر الأصولى ١٧ .

(٢) يقول ابن مسعود : «إن اللفظ إن استعمل فى أكثر من معنى واحد بطريق المجاز يلزم أن يكون اللفظ الواحد مستعملاً فى المعنى الحقيقى والمجازى معًا وهذا لا يجوز» شرح التوضيح ٦٧/١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) فى ب الذى وهو تحريف .

(٥) يقول التفتازانى : «يقال رأيت العين أراد بها الباصرة والجارية وغير ذلك» شرح التلويح ٦٧/١ وهذا عن منهج الأقدمين فى دراسة الاشتراك ، أما المحدثون فيقره الكثيرون يقول : «ستيفن أولمان» عن هذه الظاهرة : «وإن نظرة واحدة فى أى معجم من معجمات اللغة لتعطينا فكرة عن كثرة ورود هذه الظاهرة» دور الكلمة فى اللغة ١١٤ ، ويقره أيضًا الدكتور كمال بشر ويمثل له «بلفظة عين فمن معانيها مثلاً الباصرة والذهب وهما معنيان متنافيان» دور الكلمة (هامش) ١١٢ .

لكن فى إثبات النقل على المنكرِ المعاند صعوبة ، وقد يتمسك بأنه لو لم يقع المشترك لخلت أكثر المعانى عن الألفاظ الدالة عليها ، وهو باطل لمساس الحاجة إلى التعبير عنها ، وبيان الملازمة أن الألفاظ متناهية لكونها حروفًا متناهيةً ومركبةً[١] منها ، والمركب من المتناهى متناه[٢] ، وإذا وزع غير المتناهى على المتناهى من غير[٣] اشتراك يبقى غير متناه بلا مقابل ، ولا شبهة أن غير المتناهى أكثر من المتناهى فثبت ما قلنا ، والجواب عنه أولاً منع الملازمة . قولك المركب من المتناهى متناه مغلطة[٤] ، فإنه يحتمل معنيين ، أحدهما أن المجموع المركب من أشياء / كل منها متناه متناه[٥] ، وهذا صحيح وليس بمراد لعدم [٢٥/أ] التقريب ، والثانى أن التركيبات الممكنة الحصول من أشياء مخصوصة متناهية متناهية ، وهذا غلط ، ألا يرى أن أسماء العدد الغير المتناهية موادها الأولى الحروف السبعة عشر ، وموادها الثانية الأسماء الاثنا عشر ، نعم لو قيد بعدم تكرار المواد لزم تناهى التركيبات ، لكن لا داعى إلى التزام هذا ، كيف وكثير من الألفاظ الموضوعة مما مادته متكررة[٦] ؟ وثانيًا منع بطلان اللازم . قولك (لمساس)[٧] الحاجة إلى التعبير عنها ، قلنا : لا حاجة بنا إلا إلى التعبير (عما نتعقله ، ويزيد إفهامه وهو متناه ، وزيادته على الألفاظ ليست بثبت[٨] ولئن سلم فمساس الحاجة إلى التعبير[٩]) عنها بألفاظ موضوعة لها على الانفراد ، فيجوز أن يعبر عن بعضها بالألفاظ الموضوعة للقدر المشترك بينها وبين غيرها كما نعبر عن زيد برجل ثم نقول لهذا

(١) فى ب ، جـ ، د أو مركبة .
(٢) هذا الرأى لابن مسعود فى شرح التوضيح ١/١٣٠ وينهى رأيه بقوله : «وأسند المنع بأسماء العدد لعدم تناهيها» .
(٣) ساقطة من ب .
(٤) فى ب غلط .
(٥) «متناه» الثانية ساقطة من ب .
(٦) فى ب مكررة .
(٧) ساقطة من الأصل .
(٨) فى ب تثبيت وهو تصحيف .
(٩) ما بين القوسين ساقط من د .

المتمسك أنك مع قولك بوقوع الاشتراك لست تقول ، وليس بممكن أن تقول وضع لكل واحد من جزئيات المعانى الغير المتناهية / بخصوصه (لفظ لأن الوضع للشىء)[١] بخصوصه [٢٥/ب] موقوف على تعقله مفصلاً ، وتعقل غير المتناهى مفصلاً محال ، والموقوف على المحال محال ، بل لا نقول : الوضع لكل جزء من الموجودات عما وضع له اللفظ بخصوصه ، سواء كان على الانفراد أو على الاشتراك متناه ، وإذا كانت المعانى غير متناهية اتفاقًا لزم أن يكون غير الموضوع له اللفظ غير متناه ، لأن المركب من المتناهى متناه ، فيكون أكثر مما وضع له اللفظ ، فانقلب دليلك عليك ولزمك الاعتراف بأن كثيرًا من المعانى مما لم يوضع له لفظ بخصوصه بل اكتفى بالوضع للقدر المشترك بينه وبين غيره ، ويتعين المراد إما بإضافته إلى محله ؛ كرائحة المسك أو بوصفه ؛ كرائحة طيبة ، أو بإضافته إلى صفة محله كرائحة الحلاوة ، أو بقرينة خارجة عن المحل ، كما نقول جاء رجل وتريد زيدًا بدلالة الحال ، واكتفى بالألفاظ المجازية[٢] وقد يتمسك أيضًا على وجود المشترك بأنه لو لم يكن واقعًا لكان إطلاق الوجود فى الواجب والممكن إما بالاشتراك المعنوى / [٢٦/أ] أو بالحقيقة والمجاز ، وكلاهما ممتنع . **بيان اللزوم** أن صحة إطلاق اللفظ على متعدد إذا تحقق أنه ليس مجازًا فى الجميع منحصرة فى أن يكون موضوعًا لكل واحد منه أو للقدر المشترك بين وحدانه[٣] أو لبعضها الذى بينه وبين الباقى علاقة ، فالأول الأول ، والثانى الثانى ، والثالث الثالث ، فإذا انتفى أحد الأقسام لزم ثبوت أحد الباقيين بالضرورة **وبيان امتناع اللازم**[٤] أن إطلاق الوجود فى شىء من الواجب والممكن لو كان بطريق المجاز

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) هذا الرأى تلخيص لكلام الشريف الجرجانى ردًا على كلام عضد الملة والدين حاشية المختصر للشريف الجرجانى ١/١٣٠ ، ١٣١ وكذا شرح المختصر لعضد الملة والدين ١/١٣٠ .

(٣) فى ب وجدانه .

(٤) وقد قال بالملازمة عضد الملة والدين حيث يقول : «لكن لا تسلم الثانية وهو بطلان اللازم إذ من المعانى المختلفة ما لا يوضع له اسم ويعبر عنه بالألفاظ المجازية بل قال ابن متوية : أكثر اللغة مجاز وكأنواع الروائح ولا يختل مقصود الوضع» شرح المختصر للعضد ١/١٣٠ .

لصح نفيه عنه لأنها من لوازم المجاز ، مثلاً إذا قلنا بعد رؤية الشجاع ، رأيت أسدًا ، صحَّ أن يقال زيد ليس بأسد ، ولو كان موضوعًا لمعنى مشترك بين الواجب والممكن (لزم وجوب وجود الممكن[١]) أو إمكان وجود الواجب لأنه على تقدير الاشتراك لا يكون عين ذاتيهما لتباين الذاتين بالضرورة ، ولا جزءهما[٢] لامتناعه فى الواجب فيكون صفة لهما متحدة فيهما ، وإلا لم يكن مشتركا بينهما ، فإن كانت واجبة فالأول[٣] وإلا فالثانى[٤] وكلاهما محال / ، والجواب أن ليس [٢٦/ب] معنى الاشتراك إلا أن فى الواجب شيئًا ، وفى الممكن آخر يصدق على كل منهما مفهوم الوجود ولا يلزم من اشتراك الشيئين بهذا المعنى اتحادهما فى الوجوب والإمكان[٥] . فإن كثيرًا من المعانى المشتركة ، بعض أفرادها واجبة وبعضها ممكنة كالعلم والمتكلم وغير ذلك[٦] وادعاء الاشتراك فى الجميع خروج عن الإنصاف[٧] كيف وما ذكره مستلزم لرفض الاشتراك المعنوى مطلقًا ؟ بأن يقال مثلاً : لو كان مفهوم الإنسان مشتركًا بين الأفراد ، لكان متحدًا فيها وإلا لم يكن مشتركًا فإن كان مقارنًا للعلم لزم عالمية الجاهل ، وإلا لزم جاهلية العالم ، فإن قال مرادى بأنه لو كان متحدًا فيهما لم يختلفا[٨] ، بلوازم ذات الوجود مثل الوجوب والإمكان لا بالعوارض ، كما ذكرتم ، أجبناه : بأن مرادك من ذات الوجود إن كان نفس

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) فى ب ولا جزؤهما ، وفى د ولا جزئهما .

(٣) يقصد وجوب الممكن .

(٤) يقصد إمكان الواجب .

(٥) ذهب إلى هذا الرأى العضد فى شرح المختصر ١٣٢/١ .

(٦) يقول العضد : «كالعلم والمتكلم فإنهما فى القديم واجبان وفى الحادث ممكنان مع أنهما مشتركان فى معنى قطعًا» شرح المختصر للعضد ١٣٢/١ .

(٧) بهذه العبارة يرد القوشجى على قول عضد الدين فى الهامش السابق .

(٨) فى ب يختلفوا .

الوجود المشترك فملازمتك مسلمة ، لكن لايجدى لك بطائل لأن الوجوب أو الإمكان[1] ليس لازم هذا المفهوم المشترك ، بل مقتضى ذات ما صدق عليه ، وإن كان / ذات ما صدق عليه أو علم فالملازمة ممنوعة ، فإن [٢٧/أ] الجسم مشترك معنى بين الحيوان والجماد متحد فيهما ، مع أن ذات الحيوان يقتضى الإدراك ويستلزمه ، وذات الجماد يقتضى عدمه ، وكذا كل كلى بالنسبة إلى أفراده فتدبر . قال بعض المهرة[2] بأن العالم والمتكلم واجبان فى القديم[3] لا يخلو من تعسف ، ووجهه غير ظاهر ، تمسك منكرو الاشتراك بأنه لو وقع لانتقض غرض الوضع ، وهو انفهام المراد بالتفصيل من اللفظ وما يعود على موضعه بالنقض ، فهو ممتنع من العاقل فضلاً عن الحكيم ، والجواب منع الملازمة ، وإنما يلزم لو لم يكن الغرض انفهام المعنيين معًا وهى ممنوعة . ولو سلم فلا نسلم أن الغرض من الوضع مطلقًا هو انفهام المراد بالتفصيل ، ثم لا يجوز أن يكون الغرض فى الوضع الانفهام الإجمالى ، كما أن المستعمل كثيرًا ما يستعمل لفظ الكلى مريدًا به بعض أفراده ، بلا إقامة دالة على خصوصه لحصول مقصوده بالإجمال نحو أن نقول عند التحذير : جاء سبع ، أو لمانع من تفهيم الخصوص ، / كانتفاء إمكان أن ينكر إرادة هذا الشخص لدى [٢٧/ب] الحاجة أو غير ذلك من الأغراض ، ولو سلم ، فلا نسلم عدم المرجح فإنه لا ينحصر فى الوضع بل فى الأغلب يكون القرائن ، إذ لو انحصر فيه لامتنع المجاز بل استعمال الألفاظ الكلية وإرادة جزئى من جزئياتها ، وكيف ينكر أحد وضع العقلاء الحكماء الأعلام التى سبق لها وضع ، بل أوضاع لمن يريدون تسميتها مع القطع بأن غرضهم من وضعها فهم مسمياتها بخصوصها ، ولو صح

---

(١) فى ب والإمكان .

(٢) يقول التفتازانى : «ليس على ما ينبغى بل اللازم كون الواحد بالحقيقة واجبًا لذات ممكنًا لذات أخرى» حاشية التفتازانى على المختصر ١٣٢/١ .

(٣) فى ب التقديم .

تمسكهم لامتنع هذا ، وقد يقال إن الاشتراك لو وقع لربما أدى إلى مفاسد قوية مثلاً أن يقول الوالى لمواليه : اقلعوا عين فلان ، ومراده عين بجلده بدلالة قرينة ، فيذهلوا عنها ، ويفهموا الباصرة فيقلعوها . يقال : بالجلد عين ، وهى دوائر صغار ، وذلك عيب فيه ، والجواب أنا إذا شرطنا فى استعمال المشترك نصب القرينة بحسب فهم السامع فمع التأمل فيها لا يقع مثل هذا وبدونه على تقدير عدم الاشتراك إذا جوز المجاز والنقل / لا يندفع المحذور ، كما إذا [٢٨/أ] قيل اذهب إلى الأسد مرادًا به الشجاع ، فيذهب إلى السبع فيفترسه ، وفساد قلة التأمل أعظم من أن يحيط به نطاق البيان ؛ سواء كان الاشتراك واقعًا أو لم يكن .

المقام الثانى استعماله فى المعنى : لا نزاع فى عدم صحة استعمال المشترك فى المعنيين إذا كان بينهما تناف مثل هذا جون أى أسود وأبيض ، ومثل افعل مرادًا به الأمر والتهديد[١] ، وأما غير ذلك فقد اختلفوا فى أنه هل يجوز أن يستعمل ويراد به كل واحد من معنييه أو معانيه على أن يكون لكل واحد متعلق بالنسبة ، ومناط الحكم ، لا المجموع من حيث المجموع ، فذهب بعضهم إلى الجواز مطلقًا ، وبعضهم إلى النفى فى الإثبات وإلى الإثبات فى النفى[٢] وبعضهم إلى النفى فى المفرد وإلى الإثبات فى الجمع ، تمسك المجوزون مطلقًا بالعقل والاستعمال ، أما العقل[٣] فلأن المشترك موضوع لكل واحد من المعنيين فيجوز استعماله فيما وضع له ، ما لم يمنع منه مانع كالمنافاة بين المعنيين ، حتى قال بعضهم : يجب الحمل على كل واحد عند

---

(١) يقول العضد : «ونقل عن القاضى والمعتزلة أنه يصح إطلاقه أى المشترك حقيقة إن صح الجمع بينهما بخلاف صيغة افعل للأمر والتهديد» شرح المختصر للعضد ١١٢/١ .

(٢) يقول العضد : «وفصّل قوم فقالوا يجوز فى النفى لا الإثبات . . . النص» شرح المختصر للعضد ١١٢/١ .

(٣) ساقط من ب .

/ التجرد[١] من المانع ، [٢٨/ب] وهذا معنى عموم المشترك ، وسنخرج جواب هذا عن دليل النافين مطلقًا ، وأما الاستعمال ففى آيتين[٢] الأولى قوله تعالى[٣] : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ نسب السجود فيه إلى العقلاء وغيرهم ، فالنسبة إلى العقلاء يكون معناه وضع الجبهة على الأرض لا الانقياد والتسخر لأمر الكون ليصبح التخصيص بكثير من الناس ، وبالنسبة إلى غيرهم معناه هنا الانقياد والتسخر لامتناع المعنى الأول[٤] من أكثرها فيكون مشتركًا مستعملاً فى معنيين ، والجواب أنه يجوز أن يراد معنى ثالث يصح إسناده إلى الجميع ، وهو الانقياد اللائق المطلوب من المسند إليه[٥] ، وهو فى غير العقلاء انقياد أمر التكوين فقط ، وفى العقلاء انقياد أمر التكوين والتكليف معًا ، فيصح نسبته إلى الجميع ، ويظهر وجه التخصيص بكثير من الناس ، فلم يثبت كون[٦] لفظ السجود مشتركًا فضلاً عن كونه مستعملاً فى المعنيين ، وبعد تسليم كونه مشتركًا يجوز أن يراد من المذكور الانقياد لأمر التكوين فقط أو بعذر عند قوله / وكثير من الناس (يسجد آخر)[٧] مرادًا منه الانقياد لأمر [٢٩/أ] التكليف فلا يكون المشترك مستعملاً فى

(١) هذا رأى الشافعى يقول عنه العضد : «ونقل عن الشافعى رحمه الله أنه ظاهر فيهما دون أحدهما فيحمل عند التجرد عن القرائن عليهما ، ولا يحمل على أحدهما خاصة إلا بقرينة» شرح المختصر للعضد ١١٢/١ ، وانظر شرح العنقود ١٤٤ .

(٢) فى ب ، جـ الآيتين .

(٣) سورة الحج الآية ١٨ .

(٤) يقول عضد الدين تعليقًا على الآية السابقة : «والسجود من الناس وضع الجبهة على الأرض ، ومن غيرهم أمر مخالف قطعًا» شرح المختصر للعضد ١١٣/٢ .

(٥) يقول عضد الدين : «الجواب أولاً أن معنى السجود فى الكل واحد وهو غاية الخضوع» شرح المختصر للعضد ١١٤/٢ .

(٦) يثبت كون حرفت فى ب إلى يشتركون .

(٧) هكذا وردت العبارة فى كل النسخ وفى شرح العنقود «يسجد الآخر» شرح العنقود ١٤٦ .

معنيين باستعمال واحد على ما هو المتنازع فيه ، وقد أجيب[١] أيضًا بأنه لا يبعد أن يراد بالسجود وضع الرأس على الأرض فى الجميع ، ويجوز وقوع هذا من الجمادات كما يقع منها التسبيح أو من الأعضاء الشهادة يوم القيامة[٢] ، وهذا بعيد جداً ، والثانية قوله تعالى[٣] : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ نسبت الصلوات فى استعمال واحد إلى اللّه تعالى وملائكته معًا ، وقد قالوا الصلاة من اللّه رحمة ، ومن الملائكة استغفار[٤] ، ومن المؤمنين دعاء ، فيكون مستعملاً فى معنيين ، والجواب أن قولهم هذا لا يدل على كونها مشتركة بين هذه المعانى لجواز أن يكون مرادهم أنها لمعنى يتحقق من اللّه فى ضمن الرحمة ، ومن الملائكة فى ضمن الاستغفار[٥] ، ومن المؤمنين فى ضمن مطلق الدعاء ، وفى قولهم إشعار بذلك لأنهم بيّنوا اختلاف المعنى باختلاف المنسوب إليه ، وليس من دأب اللغة وضع اللفظ بالنسبة إلى موصوف آخر ، فجاز أن يراد ههنا / منها العناية بأمر النبى [٢٩/ب] عليه السلام وإظهار شرفه بما يليق لكل واحد وهو ما ذكروا فيكون من قبيل عموم المجاز ، وهو أن يراد من اللفظ معنى يشمل معناه الموضوع له وغيره ، وإنما كان من هذا القبيل ؛ لأن الصلاة فى اللغة موضوعة للدعاء ، وههنا المراد أعم منه لأن يراد منها كل واحد من الأمور على أنه الموضوع له فيكون من عموم المشترك ، وعلى الدعاء موضوع له والآخرَين يناسبانه ليكون من الجمع بين الحقيقة والمجاز فإنه أيضًا ممتنع[٦] ، ونظير هذا بوجه ما ذكروا فى تفسير قوله تعالى[٧] : ﴿يُحِبُّهُمْ

---

(١) والذى أجاب بهذا الحديث ابن مسعود فى شرح التوضيح ٦٩/١ .
(٢) شرح التوضيح لعبيد اللّه بن مسعود ٦٩/١ النص نفسه .
(٣) سورة الأحزاب الآية ٥٦ .
(٤) شرح التوضيح ٦٧/١ ، شرح المختصر للعضد ١١١/٢ وقد نسبه إلى الشافعى .
(٥) ساقطة من ب .
(٦) يقول ابن مسعود : «وقد أوردوا على هذه الآية من قبلنا إشكالاً فاسدًا وهو أن هذا ليس من المتنازع فيه ، فإن الفعل متعدد بتعدد الضمائر فكأنه كرر لفظ يصلى ، وأجابوا عن هذا أن التعدد بحسب المعنى لا بحسب اللفظ لعدم الاحتياج إلى هذا» شرح التوضيح ٦٧/١ .
(٧) سورة المائدة الآية ٥٤ .

وَيُحِبُّونَهُ﴾ أن المحبة من اللّه تعالى الإثابة ، ومن العباد الإطاعة[١] وليس مرادهم أن المحبة فى اللغة مشتركة بين المعنيين ، بل إن المراد منها : لامتناع الحقيقة معنى عام لازم للموضوع له يناسب أن يتحقق من اللّه فى ضمن الإثابة ومن العباد فى ضمن الإطاعة ، وبعض العلماء بيّن عدم استعمال المشترك هنا فى أكثر من معنى واحد بأن سياق الآية لإيجاب اقتداء المؤمنين باللّه تعالى والملائكة فى الصلاة / على النبى (ﷺ)[٢] [٣٠/أ] فلابد من اتحاد معنى الصلاة من الجميع ؛ لأنه لو قيل أن اللّه[٣] يرحم النبى والملائكة يستغفرون له ، يا أيها الذين آمنوا ادعوا له ، لكان هذا الكلام فى غاية الركاكة[٤] ، ورد عليه بأن الركاكة إنما تكون لو لم تكن الأفعال المختلفة متشاركة فيما هو المقصود بالاقتداء[٥] ، بأنه إذا قيل علماء الزمان طالعوا هذا التأليف المتين ، واطلعوا على ما فيه من آثار الفضل المبين وأنوار علم اليقين استلمه أعاظمهم بالتبريك والتحسين ، واغتنمه أفاضلهم للتلقن والتلقين ، فيا ذا السلطان العظيم والملك المكين انثر عليه من الدر المكنون والجوهر الثمين ، لكان هذا غاية فى حسن النظام ، ونهاية من لطف الكلام ، وتمسك **الفارق** بين **النفى والإثبات** بأن الألفاظ فى النفى تكون مفيدة للشمول دون الإثبات كالنكرة فإنها فى النفى عامة ، وفى الإثبات خاصة ، وكالفعل مثل : جاء زيد ولم يجئ زيد ، فإن الأول يصدق بمجرد مجيئه فى جزء / من أجزاء [٣٠/ب] الزمان الماضى ، والثانى لم يصدق إلا إذا عُدِم مجيئه فى جميع أجزائه ، ورد بالفارق وهو أن عموم النكرة المنفية لضرورة أن نفى الجنس أو نفى الفرد المبهم

---

(١) الكشاف ٦٤٦/١ وشرح التوضيح ٦٨/١ يقول ابن مسعود : «المحبة من اللّه إيصال الثواب ومن العبد الطاعة» .

(٢) ما بين القوسين حذف من ب ووضع مكانه «عليه السلام» .

(٣) لفظ الجلالة ساقط من ب .

(٤) من هؤلاء العلماء ابن مسعود فى شرح التوضيح ٦٧/١ ، ٦٨ .

(٥) الرادُّ بهذا الرأى هو العلامة التفتازانى إلا أنه يأتى بأمثلة غير أمثلة القوشجى شرح التلويح ٦٨/١ .

لا يصح ما ثبت فرد لثبوت الجنس والفرد المبهم لأن معناه الفرد بالإطلاق من غير اعتبار قيد معه لا مع عدم اعتبار القيد معه ، ولا شبهة فى صدق الفرد على الفرد المعين فما ثبت[1] فرد يصح أن يقال الجنس أو الفرد المبهم ثابت فلا يصح نفيه بالضرورة ، فيلزم من صحة النفى عدم ثبوت فرد أصلاً ، وهذا معنى عموم النكرة فى النفى بخلاف الإثبات ، فإنه لا يقتضى إلا ثبوت فرد ما ، وكذا الفعل الماضى المثبت ؛ فإنه يدل على ثبوت جنس الحدث الذى هو معنى المصدر فى شىء من أجزاء الزمان الماضى ، فيصدق ثبوت فرد ما من هذا الحدث فيه لثبوت الجنس فى ضمنه ، والمنفى فيه يدل على عدم هذا الجنس فى هذا الزمان ، فبالضرورة لا يصدق إلا إذا عدم جميع أفراد الجنس على قياس ما عرفت / ، وأما ما ذكروا فى بيان أن ضرب مثلاً يكفى فى صدقه [٣١/أ] وقوع الضرب فى جزء من أجزاء الزمان ، وما ضرب يفيد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى من أنهم أرادوا أن يكون النفى والإثبات المقيدان بزمان واحد فى طرفى نقيض ، فلو جعلوا النفى كالإثبات مقيدًا بجزء من الأجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين ، فاكتفوا فى الإثبات بوقوعه مطلقًا ولو مرة ، وقصدوا فى النفى الاستغراق ، إذْ استمرار الفعل أصعب وأقل من استمرار الترك لأن العدم لا يفتقر إلى سبب ، بخلاف استمرار الوجود فكلام ظاهرى لا تحقيقى هنا ، وأما المشترك فلا تدعو فيه ضرورة إلى شمول المعنيين ، ولو فى النفى ، فإن نفى أحد المعنيين لا يقتضى نفى الآخر أصلاً ، إلا إذا كان بين المعنيين نوع ملازمة ، والكلام ليس فيه بل فى مطلق معنى المشترك ، وإلا لم يكن للفرق بين الإثبات والنفى وجه ، وتمسك الفارق بين المفرد والجمع بأن الجمع بمنزلة تكرير الآحاد ، فإذا قلت رأيت / عيونًا فكأنك قلت رأيت [٣١/ب] عينًا وعينًا وعينًا ، وفى هذا يجوز إرادة المعانى اتفاقًا ، فكذا فى ذلك[2] ، ورد بمنع أن الجمع بمنزلة تكرير الآحاد من كل وجه ، ألا ترى أنك

---

(١) فى ب فما يثبت .

(٢) «أى فى الجميع وأما فى المفرد فلا تكرار فيه أصلاً فلا جواز للإرادة» شرح العنقود ١٥٦ .

تورد فى التكرير(١) الواوين ، ولا محال لك أن توردهما فى الجمع ، نعم هو بمنزلته فى حاصل المعنى ، وهو لا يفيد المطلوب ، وأما النافون مطلقًا فيستدل أكثرهم بالنقل ويتمسك (بعض بالعقل ، أما النقل فقوى صحيح اتفق عليه جمهور أئمة اللغة ، قال صاحب المفتاح ما معناه أن القُرْء إذ استعمل)(٢) يدل بنفسه دلالة ظاهرة ما دام منتسبًا إلى الوضعين معنى من غير قرينة مخصصة له بأحد الوضعين على ألا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما(٣) ، فأشار بقوله غير مجموع بينهما إلى أن المشترك لا يصح استعماله فى المعنيين أصلاً ؛ لأنه إذا لم يصح بدون التخصيص بأحد الوضعين فمع التخصيص به مثل أن نقول : القرء بمعنى الطهر أولاً بمعنى الحيض أولى ، وههنا بحث دقيق سنورده بتيسير اللّه تعالى فى مباحث علم البيان فى العقد السادس / ، والمتمسكون بدليل العقل(٤) [٣٢/أ] قالوا(٥) : المشترك لا يخلو إما أن يكون موضوعًا لكل واحد من المعنيين بشرط انفراده عن الآخر أو مع قطع النظر عن انفراده عنه واجتماعه معه ، إذ لا يجوز أن يكون موضوعًا لمجموع المعنيين من حيث المجموع وإلا لم يكن مشتركًا ، ولا لكل واحد بشرط اجتماعه مع الآخر ، وإلا لما صح استعماله فى أحدهما على الانفراد وهو باطل بالاتفاق وعلى التقديرين يحصل المطلوب ، أما على الأول فظاهر ، وأما على الثانى ،

---

(١) فى ب التكرار .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) يقول السكاكى صاحب المفتاح : «الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الأسد فى الهيكل المخصوص أو القرء فى ألا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما» المفتاح ١٧٠ ، شرح المفتاح للشريف الجرجانى خ ورقة ١٤٦ أ وقد كان القوشجى أمينًا حين قال : «ما معناه» .

(٤) ساقط من ب .

(٥) وعلى رأس المتمسكين سعد الدين التفتازانى ورأيه الذى لخصه القوشجى موجود فى شرح التلويح ٦٧/١ .

فلأن وضع اللفظ تخصيص بالمعنى أى جعله بحيث يقتصر على ذلك المعنى لا يتجاوزه ولا يراد به غيره عند الاستعمال ، فلا يمكن الجمع بين اعتبار الوضعين فى استعمال واحد ، لأن اعتبار وضعه لهذا المعنى يوجب عدم إرادة المعنى الآخر واعتبار وضعه للمعنى الآخر يوجب عدم إرادة هذا المعنى ، فاعتبار الوضعين[1] معًا يوجب اجتماع المعنيين فى الإرادة وعدم اجتماعهما فيها ، بل يوجب كون كلٍّ منهما مرادًا أو غير مراد[2] . والجواب : أنا لا نسلم أن معنى تخصيص اللفظ بالمعنى ما ذكروا ، وإنما معناه جعل اللفظ / بحيث يدل بهذا[3] الجعل هو لا غيره ، على هذا المعنى لا [٣٢/ب] على غيره ، ولا يوجب هذا ألا يدل هذا اللفظ بجعل آخر على معنى آخر ، ولا ألا يدل لفظ آخر بجعل آخر على هذا المعنى ، فجاز أن يستعمل المعنيين باعتبار الوضعين .

الفريدة الثانية : تقسيمه إلى المرادف وغيره :

اللفظ إن كان موضوعًا لأول معنى بالأصالة ، موضوع بإزائه بعينه لفظ آخر كذلك غير مغيّر أحدهما عن الآخر فهو المرادف له ، وهما المترادفان ، وإلا فهو المباين له وهما متباينان ، وقيدنا إفادة المعنى فى الوضعين بالأصالة احترازًا عن مثل «شيطان ليطان» و«عطشان نطشان» و«أجمع أكتع» و«أبصع أبتع» مما يجب أن يكون المتأخر تابعًا للمتقدم ، وقلنا بعينه لئلا يتوهم أن الحد والمحدود مترادفان بناء على أنِ مدلول كل منهما هو نفس الماهية ، وذلك لأن مدلولهما وإن كان متّحدًا بالذات فهو مختلف بالاعتبار لأنها باعتبار الإجمال

---

(١) ساقط من ب .

(٢) يقول التفتازانى : «فلو اعتبر الوضعان فى إطلاق واحد لزم فى كل واحد من المعنيين صفة الانفراد عن الآخر والاجتماع معه بحسب الإرادة بل يلزم أن يكون كل منهما مرادًا أو غير مراد فى حالة واحدة وهو باطل بالضرورة» شرح التلويح ٦٧/١ ، مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح ١٢/٤ ، ١٣

(٣) فى ب هذا .

مدلول المحدود وباعتبار التفصيل مدلول الحد ، والقيد / الأخير لإخراج مثل يأمر ويامر(١) [٣٣/أ] بالهمزة والألف أعنى كل لفظين أحدهما الأصل والآخر حاصل بنوع تغير له من إعلال وإدغام أو غير ذلك ليحصل له حالة أحسن من الأولى ، وهذا بخلاف نحو الإخراج والمخرج بمعنى المصدر ، فإن كلاً منهما موضوع بالاستقلال لا لتحسين حال الآخر ، وعرف بعض العلماء المترادفين(٢) بأنهما اللفظان المتغايران الموضوعان لمعنى واحد مستعملاً كل منهما مفردًا ، وقال يخرج بالقيد الأول الاسم الموضوع لمعنى واحد أو أكثر ؛ أعنى التأكيد اللفظى وبالثانى التأكيد المعنوى والأسماء المتباينة والاسم والحد ، لأن الأول موضوع للمجموع من حيث هو مجموع ، والثانى فى الأجزاء وبالثالث بعض التأكيد المعنوى التابع نحو : شيطان ليطان ، إذ لا يستعمل كل منهما مفردًا ، ونحن نقول لا حاجة إلى التقييد بالمتغايرين لإخراج ما ذكر ، لعدم دخوله فى (اللفظان)(٣) ، لأن المفهوم منه لغةً وعرفًا التعدد باعتبار ما يرجع إلى اللفظ أعنى الحروف وحركاتها وسكناتها وتقدمها / وتأخرها والتعدد باعتبار التلفظ [٣٣/ب] والزمان ليس منه ، ألا يرى أنه يحسن أن يقال فى «ضرب» الضاد غير الراء فى التلفظ ، فهو مقدم ومفتوح فيه ، ولا يصح أن يقال زمان هذا اللفظ ، أو لافظه غير زمان ذلك أو لافظه فى التلفظ(٤) ، ولهذا يتحاشى هو أيضًا عن إطلاق الاسمين الموضوعين فنقول يخرج الاسم الموضوع ، ولو اعتبرنا تعدد الزمان أو اللافظ فى صيرورة اللفظ متعددًا فلنعتبر تغايرهما فى صيرورته غيرًا

(١) فى الأصل يامر ويأمر والمثبت من د .
(٢) عرف الشريف الجرجانى الترادف قائلاً : «إنه توارد لفظين أو ألفاظ فى الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة » حاشية الشريف الجرجانى على المختصر ١/١٣٤ .
(٣) هكذا وردت على الحكاية .
(٤) فى ب التلفظ له .

فلا يخرج (بالمتغايران)[1] أيضًا بل يلزم ألا يوجد مترادفان أصلاً ، لأن الترادف لا يتصور بدون تعدد الواضع أو زمان الوضع ، ولاشك أن المعنى القائم بهذا الوضع ، أو المعقول فى هذا الزمان غير القائم بذلك أو المعقول فى ذلك ، ولا يتحقق وضع لفظين لمعنى واحد أصلاً ، فضلاً عن الأكثر ، وأيضًا الترادف والتباين من الأحوال الحاصلة للألفاظ ، والمفهوم من ظاهر تعريفه أن الترادف لا يتحقق بدون استعمال كل من المترادفين إلا أن يقول / بأن المراد ـ منويًا ـ [٣٤/أ] استعمال كل منهما ، بل هذا التأويل ضرورى وإلا لم يصح وقوعه مستعملاً حالاً . وبالجملة ، فتعريفنا أجلى وأولى ، ثم اختلفوا فى أن الترادف هل هو واقع أو لا[2] ؟ وينبغى أن يكون محل الخلاف الوقوع بالنسبة إلى لغة واحدة[3] وإلا ففساد القول بأن كل معنى وضع له فى لغة العرب مثلاً لفظ يوضع له فى شيء من اللغات الأخر لفظ أظهر وأكثر من أن يلتزمه أحد ، احتج القائلون بالوقوع على جوازه أولاً بأنه لا شبهة فى أنه لا يلزم من وضع لفظين بمعنى واحد ، كما ذكرنا محال أصلاً ، خصوصًا إذا كان الواضعان من شخصين ، أو كان وضع الثانى عند ذهول[4] الواضع ، وعلى وقوعه ثانيًا بما هو الطريق فى إثبات اللغات من نقل الثقات مثل : إن **الجلوس والقعود** موضوعان للوضع المخصوص والأسد والهزبر للحيوان المعهود ، إلى غير ذلك مما لا يحصى ، وإنكار ذلك مكابرة يأتى مثلها فى كل الألفاظ ، تمسك المنكرون وهم

(١) هكذا وردت على الحكاية .

(٢) يقول ابن الحاجب مبينًا رأيه فى الترادف : «المترادف واقع على الأصح كأسد وسبع وجلوس وقعود ، قالوا لو وقع لعرى عن الفائدة قلنا فائدته التوسعة ، تيسير النظم والنثر للروى أو الوزن وتيسير التجنيس والمطابقة . قالوا تعريف المعروف قلنا علامة ثانية» مختصر المنتهى الأصولى ١٩ .

(٣) يقول الشريف الجرجانى : «والكلام فى المترادفات من لغة واحدة إذ لا منكر له من اللغات المتعددة» حاشية الجرجانى على المختصر ١٣٦/١ .

(٤) فى ب دخول وهو تحريف .

الشذوذ / [٣٤/ب] القائلون ـ منهم أبو العباس الثعلب[١] ـ بأنه لا شك أن الغرض من وضع الألفاظ استعمالها لإفادة المعانى ، فإن لم يستعمل دائمًا إلا واحدًا منهما يكون وضع الآخر عبثًا ، وإن استعملا فإما أن يفيد الثانى المعنى فيكون إفادة المفاد قبله بالأول وهذا محال[٢] ، أو لا يفيد فيكون وضعه واستعماله عبثين ، قالوا من استقراء اعلم[٣] أنه ما من لفظين فى لغة العرب إلا وبين معنييهما فرق باعتبار كالقعود والجلوس فإن الأول يقال عند الانتقال من هيئة أرفع منه كالقيام والركوع والثانى عند الانتقال من هيئة أخفض كالاضطجاع والسجود وكالأسد والهزبر ، فإن الأول لذات هذا الحيوان من غير اعتبار معنى فيه ، والثانى له باعتبار شدة السورة[٤] وزيادة القوة والجرأة فيه ، ولهذا وصف الشاعر الأول بالثانى فقال[٥] :

(أَسَدٌ دَمُ الأَسَدِ الْهِزَبْرِ خِضَابُهُ)[٦]

وقال الجوهرى[٧] : الهزنبر والهزنبران : الرجل السيئ الخلق ، وإن خطئ بأنهما بالزاى المعجمة والراء تصحيف ، وكالإنسان[٨] والبشر فإن الأول باعتبار

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى البغدادى الإمام أبو العباس الثعلب بغية الوعاة ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ .

(٢) من رأى العضد أنه غير محال لأنه «نصب علامة ثانية لتحصيل المعرفة بهما بدلاً لا معًا» شرح المختصر للعضد ١٣٦/١ .

(٣) فى ب اعلم .

(٤) فى د الثورة .

(٥) ساقطة من د ولم أعثر على القائل .

(٦) هذا شطر بيت من بحر الكامل وبقيته :

مَوْتٌ فَرِيصُ الْمَوْتِ مِنْهُ يُرْعَدُ

شرح العنقود ١٦٩ ، الفَرِيصة هى اللحمة التى بين الجنب والكتف التى لا تزال ترعد من الدابة وقيل جمعها فريص وفرائص والخضاب ما يختضب به . الصحاح «خضب» ١٢١/١ .

(٧) يقول الجوهرى : «رجل هزنبر وهزنبران أى سيئ الخلق» الصحاح هزر ٨٤٥/٢ .

(٨) مكررة فى الأصل .

/ نسيانه كما قال الله[١] تعالى[٢] : ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ [٣٥/أ] مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾ أو أنسيه[٣] على اختلاف الرأيين فى أن همزته زائدة أو أصلية والثانى باعتبار ظهوره ، كما سمى الجن جنًا لاجتنانه أى استتاره ، وكذا سائر ما يظن أنه من المترادفات[٤] ، فإنه من قبيل الجزء والكل ، كالناطق والإنسان أو الموصوف والصفة كالسيف[٥] والصارم ، أو الصفتين لشىء كالكاتب والمنشئ أو نحو ذلك ، والجواب أن الدليل العقلى غير معتبر فى إثبات وضع الألفاظ أو نفيه فضلاً عن الوهم المبنى على استقراء ناقص ، فإن المعتبر فى هذا النقلُ وعدمه فقط ، وقد ثبت كما ذكرنا ، مع أن الفوائد فى وقوع الترادف جمة من توسعة طريق التعبير عن المقصور على المتكلم ، وطريق حفظ الألفاظ للمعانى على المخاطب ، وتَأَتىٍّ الوزن والقافية للشاعر ، وأصناف البديع من السجع والتجنيس[٦] والترصيع[٧] ونحو ذلك[٨] ، وسنورد جميع ذلك فى موضعه ، إن مُنَّ من الله علينا بالتوفيق ، ومن هذا نخرج وجه دفع لما تمسكوا به وتحقق الفرق بين بعض الألفاظ باعتبار لا يستلزم عدم / الترادف ، وإنما يلزم لو [٣٥/ب] كان ذلك داخلاً فى الموضوع له ، وهو ممنوع فى بعض ما ذكر ، وتحققه فى البعض لا يستلزم تحققه فى الجميع ، وادعاء ذلك وهم من غير دليل .

---

(١) لفظ الجلالة ساقط من ب ، جـ .

(٢) سورة طه الآية ١١٥ ، وفى أ ، ب عهدنا وهو تحريف .

(٣) فى ب ، جـ ، أو أنه ، وفى شرح العنقود «أو أنه أى ألفته واستناره على اختلاف الرأيين» شرح العنقود ١٧٠ .

(٤) فى ب ، جـ ، د المترادفان .

(٥) فى ب ، د كما فى السيف .

(٦) «هو تشابه الكلمتين فى اللفظ» شرح المفتاح للجرجانى خ ورقة ١٧٩ أ .

(٧) «هو التركيب يقال تاج مرصع بالجواهر وسيف مرصع أى محلى بالرصائع ورصع العقد ضم بعضه إلى بعض» اللسان ٤٨٣/٩ «رصع» .

(٨) لخص القوشجى فوائد الترادف من شرح المختصر لعضد الدين ١٣٥/١ .

الفريدة الثالثة : تقسيمه إلى الاسم والصفة :

فكان الأنسب من وجه إيراد هذا بعدما نقسم الكلمة ـ إن شاء اللّه تعالى ـ فى علم الاشتقاق إلى : الاسم والفعل والحرف ؛ لأنه تقسيم للاسم بخصوصه ، لكن[١] أوردناه هنا لعدم تعلقه كثير تعلق بمباحث العلوم الآتية فنقول : «الاسم بالمعنى المقابل للفعل والحرف إما أن يكون موضوعًا لذات معينة بلا اعتبار معنى من المعانى المتعلقة[٢] كالفرس والعلم ، وإما أن يكون لها باعتبار معنى كذلك[٣] وهذا على ثلاثة أقسام ، لأنه إما أن يكون ذلك المعنى معنى لفظ آخر مناسب لهذا الاسم فى المادة أو لا يكون ، الثانى[٤] ، كالرجل فإنه موضوع للإنسان مع معنى الذكورة ، وهو ليس معنى للفظ يشارك الرجل فى المادة ، والأول إما أن يكون ذلك المعنى داخلاً فى الموضوع له أو لا ، الثانى كالأحمر إذا / جعل علمًا لذات شخص فيه حمرة ، والخمر للشراب [٣٦/أ] المخصوص بمخامرته العقل ، والأول كأسماء الزمان والمكان والآلة وكالإله والإمام والكتاب ، وإما أن يكون موضوعًا لذات مبهمة مع معنى معين كالضارب والمضروب والحسن والأحسن والأحمر الغير الأعلام[٥] ، هذه هى الأقسام المتحققة والمراد بالذات هنا ، ما هو المستقل بالمفهومية ، سواء كان قائمًا بنفسه أو بغيره ، وبالمعنى ما لا يكون كذلك ، لاشتماله على نسبة ما ، وبالذات المعينة ما اعتُبر فيها تعيّن ما ، وإن كان متوغلاً فى العموم حتى لايصدق على بعض الذوات ، وبالمبهمة خلافها فيصدق على الجميع ، فيقال

---

(١) فى بقية النسخ «لكنا» .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) حاشية الشريف الجرجانى على الكشاف الزمخشرى ٣٨/١ والكلام للشريف الجرجانى .
(٤) ساقطة من ب .
(٥) حديث القوشجى هنا تلخيص لحديث الشريف الجرجانى فى شرح المفتاح خ ورقة ١٤٧ ، ١٤٨ ، ويقول السكاكى : «فإياك والتسوية بين تسمية إنسان له حمرة بأحمر وبين وصفه بأحمر» المفتاح ١٧١ .

للأقسام الأربعة الأول الاسم وللخامس الصفة ، فإن قلت : هنا قسم سادس وهو ما يكون موضوعًا لذات مبهمة بلا اعتبار معنى فيه كلفظ الذات ، قلت : هو مندرج فى الأول لأنه موضوع لمعنى متعين مستقل فى المفهومية ممتاز عن جميع المعانى كلفظ الفرس بعينه ، فإن عدت قائلاً فالصفة ليست موضوعة لذات مبهمة ، بل لمعينة لما حققته ، قلت لمفهوم الذات اعتباران : أحدهما / [٣٦/ب] خصوصه وامتيازه عن سائر المفهومات ، والثانى شموله وصدقه على جميع المعانى المستقلة حتى على نفسه ، فبالاعتبار الأول هو ذات معينة ومندرج فى القسم الأول ، وبالاعتبار الثانى ، مبهمة ومأخوذة فى الصفة فلا محذور ، أو نقول لفظ الذات موضوع لهذا المفهوم أعنى ما يستقل بالمفهومية وهو معنى معين ، والمعتبر فى مفهوم الصفة فرد منه وهو مبهم فتأمل ، وتلتبس الأقسام الثلاثة الأخيرة للاسم بالصفة من جهة اعتبار الذات والمعنى فى الجميع ، سيما الرابع لمشاركته الصفة فى دخول معنى المشتق منه فيه ، بخلاف الثالث لعدم دخول المعنى فيه ، وبخلاف الثانى لأنه ليس له مشتق منه ، والفرق من جهة المعنى والاستعمال ؛ أما من جهة المعنى فلأن الذات فى أقسام الاسم معتبرة لنوع تعيُّن كما علمت ، وهى المقصودة الأصلية فيها ، واعتبار المعنى لتعينها أو تميزها عن غيرها ، والذات فى الصفة مبهمة مطلقًا ، والمعنى هو الغرض الأصلى فيها واعتبار الذات لضرورة أن المعنى لا يعقل دونها ، ولذلك فسروا الصفة بما يدل على ذات مبهمة / ومعنى معين ، أو بما يدل على ذات باعتبار معنى هو [٣٧/أ] المقصود[1] ، وقد بان مما فصلناه لك أنه لايمكن أن يكون معنى الاسم والصفة واحدًا أو يكونا متساويين لأن الذات (المبهمة)[2] أعم من المعينة البتة ، فما قال صاحب الكشاف من أن الإله من

---

(١) الذى فسر الصفة بذلك هو عضد الملة والدين وعبارته «وهو ـ أى لفظ الصفة ـ ما يدل على ذات غير معينة باعتبار معنى معين كالضارب» شرح المختصر للعضد ١٢٨/١ .

(٢) تصحيح من بقية النسخ وفى الأصل «المهملة» .

أسماء الأجناس[١] يقع على معبود بحق أو باطل محمود على الاستغراق غير حقيقى ، ولا يبعد أنه قصد له شمول الصنفين أعنى الحق والباطل لا شمول أفرادها ، قال الفاضل الشريف ـ رحمه اللّه ـ المعنى المعتبر فى القسم الثالث والرابع مرجح للتسمية لا مصحح للإطلاق ، فلا يطردان فى كل ما يوجد فيه ذلك المعنى ، وفى الصفة مصحح للإطلاق[٢] ، يعنى[٣] إنما اعتبر الواضع المعنى فى كل من أنواع الصيغة بوجه مخصوص من التعلق بالذات ليصح إطلاقها على كل ما يوجد فيه المعنى بذلك الوجه ؛ كالضارب يصح إطلاقه على كل ما قام به الضرب ، والمضروب يصح إطلاقه على كل ما وقع عليه الضرب ، والأحمر يصح إطلاقه على كل ما لونه حمرة ، وفى قسمى الاسم ما اعتبره لذلك ، وإلا لصح إطلاق الأحمر / الذى هو علم [٣٧/ب] الشخص على شخص آخر فيه الحمرة بذلك الوضع ولصح إطلاق الخمر على غير هذا الشراب إذا اشتد وخامر العقل ، وإطلاق المفتاح على الإصبع إذا فتح به مغلاق الباب ، وإطلاق الكتاب على الجدار إذا كتب عليه شىء ، لكنه لايصح ، بل اعتبره ليظهر أن وضع هذا الاسم له أولى وأنسب من سائر الأسماء ، ونحن نقول : ما قال صحيح فى القسم الثالث ، وأما فى القسم الرابع فاعتبار المعنى مصحح للإطلاق[٤] ،وأما فى اسم الزمان والمكان فظاهر لأن كل زمان أو مكان يقع فيه الضرب يصح إطلاق المضروب عليه ، كما أن كل ما يقوم به الضرب يصح إطلاق الضارب عليه ، لا تفاوت بينهما إلا بتعيين الذات وعدمه ، وهذا لا دخل له فيما نحن بصدده ، وكذا غير اسم الزمان والمكان ؛ كاسم أحدهما الإله والكتاب وغير ذلك ، فإن الذات فيها معتبرة بنوع تعين ، فكلما توجد ذات

---

(١) هذا الرأى للزمخشرى ـ الكشاف ط الحلبى ٣٦/١ .

(٢) حاشية الشريف الجرجانى على الكشاف ٣٨/١ وهو كلامه بالنص .

(٣) والذى يعنى هو الشريف الجرجانى فى المرجع السابق ـ الصفحة نفسها .

(٤) حاشية الشريف الجرجانى على الكشاف ٣٨/١ وقد مثل لذلك بلفظ «المعبود» .

ذلك التعيين ، ويتعلق المعنى[1] بها بالوجه المعتبر فيها يصح إطلاقها عليهما ، ولا يقدح فى كونه مصححًا للإطلاق عدم اطراده فيما لا يكون بهذا التعيين ، والظاهر أن اسم الآلة ، كالمفعل والمفعال موضوع لما هو آلة الفعل عادة ، [٣٨/أ] ويتعارف إطلاق آلة ذلك الفعل عليه[2] ؛ كالإقليد والقلم للكَتْب لا لما يعم ما يجعل آلة لفعل نادرًا ؛ كالإصبع للفتح أو للكَتْب ، فلهذا لايصح إطلاق المفتاح على الإصبع ، لعدم كون المعنى مصححًا للإطلاق ، مع أن هنا شيئًا آخر هو أن السيد[3] ما جعل القسم الثانى قسمًا برأسه[4] كما فعلناه نحن ، بل أورد التقسيم هكذا : الاسم قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم به ، ومثله يسمى صفة وقد يوضع لذات مبهمة[5] ، ولا يلاحظ معها شىء من المعانى القائمة بها فيكون اسمًا لا يشتبه بالصفة ، وقد يوضع لها ويلاحظ فى الوضع معنى له نوع تعلق ، وذلك على قسمين : الأول أن يكون ذلك المعنى خارجًا عن الموضوع له وسببًا باعثًا لتعيين الاسم بإزائه[6] ، الثانى أن يكون ذلك المعنى داخلاً فى الموضوع له فيتركب من ذات معينة ومعنى مخصوص ، وهذان القسمان أيضًا من الأسماء . هذا محصول كلامه[7] ، ولاشبهة أن مثل الرجل والمرأة مندرج فى القسم الأخير من تقسيمه ، وأن المعنى / المعتبر فيه فيصحّ الإطلاق [٣٨/ب] قالوا : يلزم فى الصفة ذكر موصوف لفظًا أو تقديرًا

---

(١) فى ب المعين وهو تحريف .

(٢) «الإقليد هو المفتاح» الصحاح قلد ٥٢٥/١ .

(٣) السيد هو السيد الشريف على بن محمد بن على السيد زين الدين أبى الحسن الحسينى الجرجانى ، وقد لخص القوشجى رأيه من حاشيته على الكشاف ٣٧/١ ، ٣٨ ، وترجمته بغية الوعاة ١٩٦/٢ .

(٤) «يقصد القسم الثانى من أقسام الاسم وهو ما دل على ذات معينة مع معنى ليس مدلولاً للفظ آخر مناسب فى المادة كالرجل» شرح العنقود ١٨٣ .

(٥) فى نص الشريف «وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها شىء من المعانى القائمة فيكون اسمًا لايشتبه بالصفة» حاشية الشريف على الكشاف ٣٨/١ .

(٦) بالنص عند الشريف ومثل ذلك بقوله : «كأحمر إذا جعل علمًا لولد فيه حمرة وكالدابة إذا جعلت اسمًا لذوات الأربع فى أنفسها» السابق نفس الصفحة .

(٧) أى كلام الشريف الجرجانى فى حاشيته على الكشاف ٣٧/١ إلى ٣٩ .

تعيينًا للذات التى قام بها المعنى ، وليس مرادهم الموصوف باصطلاح النحو لعدم الاحتياج إليه فى نحو زيد قائم ، بل ما يقوم به المعنى ، لكن هذا ليس بمطرد فى نحو قولنا : المتحرك أعم من الماشى ومباين للساكن ، وقولنا إن فى الواقع موجودًا ، وقولنا كل موجود إذا لم يكن واجبًا فهو محتاج إلى الواجب ، فظاهر أن مرادهم لزومه إذا كان القصد إلى ذات معينة ، وكأنهم بتعليلهم يشيرون إلى ذلك ، وأما من جهة الاستعمال ؛ فلأن أقسام الاسم توصف ولا يوصف بها ، عكس الصفة[1] ، حيث يوصف بها وهى لا توصف ، والمراد بالوصف هنا جعل الشىء صفة نحوية مثلاً يقال «إله واحد» ، ولا يقال شىء إله ونقول : رجل «عالم نحرير» أى على أن يكون نحرير نعت العالم ، بل نعت لموصوف العالم ، هكذا قيل[2] والظاهر أن نحريرًا فى مثل قولنا رأيت زيدًا عالمًا نحريرًا صفة «عالمًا» لا مفعول آخر وحال أو صفة لموصوف مقدر .

ويكفى فى وجه الفرق الاستعمالى / أن الصفة يوصف بها [٣٩/أ] دون الاسم ، فإذا وقع فى الاستعمال رب معبود ، ولم يقع مثل رب إله مع كثرة دوران الإله على الألسنة علم أن المعبود صفة دون الإله ، على أن الغرض من بيان الفرق ، أنه إذا اشتبه على الطالب لفظ علم من وجه الفرق أنه صفة أو اسم ومعلوم أنه كما يقع فى الاستعمال مثل رجل عالم ، يقع أيضًا كثيرًا مثل عالم نحرير ، فما لم يعلم أن عالمًا صفة ، كيف يعلم أن نحريرًا ليس صفة له ؟! فيتوقف كل من علمه بكون عالم صفة وعلمه بعدم كون نحرير صفة له على الآخر ، ولا يفيده هذا الفرق ، وينبغى أن يكون مرادهم عدم وقوع الاسم نعتًا

---

(١) عبارة الشريف الجرجانى «ومعيار الفرق أنهما يوصفان ولا يوصف بهما على عكس الصفات» حاشية الشريف على الكشاف ٣٨/١ .

(٢) يقول الزمخشرى : «فإن قلت أاسم هو أم صفة ؟ قلت بل اسم غير صفة ، ألا تراك تصفه ولا تصف به؟ لا تقول شىء إله كما لا تقول شىء رجل وتقول إله واحد صمد كما تقول رجل كريم خير» الكشاف ط الحلبى ٣٧/١ ، ٣٨ .

لغير أسماء الإشارة، لتصريحهم بأن الاسم فى مثل قولنا هذا الاسم نعت نحوى لهذا، واستدل بعضهم على كون الإله[١] اسمًا لا صفة كالمعبود بوجه آخر، وهو أن جميع ما يطلق على اللّه تعالى من الألفاظ صفات بلا نزاع سوى الإله، فلو جعلناه أيضًا صفة بقيت صفاته تعالى غير جارية على موصوف[٢] وأنه محال، واعترض عليه أولاً بمعنى مبنى الملازمة؛ أعنى جميع ما يطلق عليه تعالى سوى الإله صفة لأن اللّه اسم علم له فتجرى عليه صفاته، فلم يبق بلا موصوف / [٣٩/ب] فبطلت الملازمة وأجيب عنه[٣]، بأن اللّه تعالى هو الإله بحذف الهمزة فإن كان الإله صفة كان اللّه أيضًا كذلك، وإن عرض له الاسمية لصيرورته علمًا فلم يكن للّه فى أصل الوضع اسم[٤] تجرى عليه صفاته فصحت الملازمة.

ورد الفاضل الشريف رحمه اللّه المراد بأن إلهًا لو كان اسمًا لم يكن للّه أيضًا فى أصل الوضع اسم تجرى عليه صفاته؛ لأن إلهًا ليس اسمًا له تعالى بل للمعبود مطلقًا فالمحذور مشترك[٥]، ورده ليس بوارد على هذا الجواب لأن المقصود منه دفع السؤال ويندفع به، نعم هذا اعتراض آخر على أصل الاستدلال تقريره أن يقال إن أردت بالموصوف فى قولك بقيت صفاته غير جارية على موصوف موصوفًا مختصًا به تعالى، فالمحذور مشترك لأنّ إلهًا لو كان اسمًا يبقى كذلك أيضًا، وإن أردت به موصوفًا أعم من أن يكون مختصًا أو أعم، فالملازمة ممنوعة لتحقُّقَ اسمًا يجوز إطلاقه على اللّه تعالى وإجراء صفاته عليه مثل الذات والشىء، وغير ذلك قال الفاضل الشريف رحمه اللّه:

---

(١) تصحيح يقتضيه السياق، فقد وردت هكذا «الآلة».

(٢) المستدل بذلك هو الزمخشرى فى الكشاف ط الحلبى ٣٨/١ وعبارته «فإن صفاته تعالى لابد لها من موصوف تجرى عليه فلو جعلتها كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهذا محال».

(٣) لم يذكر من أجاب إلا أن هذه عبارة الشريف «وأجيب عن الأول بأن لفظ اللّه هو الإله بحذف الهمزة فإن كان الإله صفة كان اللّه أيضًا صفة وإن عرض له الاسمية لصيرورته علمًا، والمقصود أن إلهًا لو كان صفة لم يكن للّه فى أصل الوضع اسم تجرى عليه صفاته» حاشية الشريف الجرجانى على الكشاف ٣٨/١.

(٤) فى ب اسمًا وهو تحريف.

(٥) حاشية الشريف الجرجانى على الكشاف النص نفسه ٣٨/١.

«ولا مخلص لمن يزعم أنه اسم / فى أصله إلا بأن يقول لابد لجنس المعبود[1] من اسم [٤٠/أ] يجرى عليه صفاته فإنه معنى متعارف وليس له اسم سوى إله»[2] ، وأنت خبير بأن هذا ورطة لا مخلص ؛ لأنك علمت أنه لا يمكنه لمعنى الصفة اسم لاعتبار إبهام الذات فى معنى الصفة وتعينها فى الاسم وهما متنافيان ، فكلامه فى هذا المقام مختل ، واعترض أيضًا بمنع بطلان اللازم فإن المستحيل أن توجد صفات فى نفس الأمر بلا ذات موصوفة ، لا أن يوضع للذات باعتبار قيام معان بها الألفاظ ، ولا يوضع لخصوصية[3] الذات اسم ، والجواب أنك سمعت أنهم ألزموا مع الصفة ذكر موصوف تعيينًا للذات المبهمة فيها ، وهو الاسم المختص لا غير ، وإلا لم يصلح للموصوفية أو للتعيين ، والمراد بالاستحالة مخالفة القاعدة المعلومة من اللغة ، وهى هذا الملتزم أو أن كل معنى من المعانى التى يراد كثيرًا فهمها وتفهيمها فيما بين أهل اللغة قد وضعت لها أسماء تجرى عليها صفاته ، وأهم المعانى بالفهم والتفهيم ذات اللّه تعالى ، فكيف لا يوضع اسم[4] قال الجنزى[5] : «إذا كان اللّه صفة وسائر أسمائه / صفات يلزم أن [٤٠/ب] العرب لم يبقوا[6] شيئًا من الأشياء المعتبرة الاسمية ، ولم تسم خالق الأشياء ومبدعها هذا محال» ، ويرد عليه أن ذكر بقاء الصفات غير جارية على موصوف يبقى مستدركًا على أن أصل هذا الاستدلال إثبات اللغة بالقياس وهو باطل[7] .

---

(١) فى ب المعهود وهو تحريف .
(٢) حاشية الشريف على الكشاف ٣٩/١ ، شرح المفتاح للشريف خ ورقة ١٤٧ ، ١٤٨ .
(٣) تصحيح من بقية النسخ ، وفى الأصل «الخصوصيته» .
(٤) يقول الشريف الجرجانى : «المراد من الاستحالة مخالفة القاعدة المعلومة من اللغة فإن الاستقراء دال على أن كل حقيقة تتوجه الأذهان إلى فهمها وتفهيمها فيما بين أهل اللغة ، وقد وضع لها اسم يجرى عليه صفاتها وأحكامها» حاشية الشريف على الكشاف ٣٨/١ وهذا يعنى أن نقل القوشجى شبه كامل لنصوص الشريف .
(٥) «الجنزى هو عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزى أبو حفص إمام فى النحو والأدب له باع طويل فى النحو والشعر لم يوجد مثله توفى عام خمسمائة وخمسين» البغية ٢٢١/٢ .
(٦) تصحيح يقتضيه السياق ، فقد وردت الكلمة «يبق» .
(٧) يلخص السيوطى هذه القضية قائلاً : «نعلم أنهم يطلقون لفظة اللّه على المعبود بحق وإن كنا لا نعلم مسمى هذا اللفظ أذاته ؟ أم كونه معبودًا ؟ أم كونه قادرًا على الاختراع ؟ أم كونه ملجأ للخلق ؟ أم كونه متحير العقول فى إدراكه إلى غير ذلك من المعانى المذكورة لهذا اللفظ» الاقتراح ٧٩ .

السمط الخامس : لتقسيم الموضوع له

اعلم أنه يحصل للموضوع له بحسب تقسيمات الوضع والموضوع تقسيمات ، ولكن تلك ليست له حقيقة بالذات بل اعتبارًا[١] وبالعرض ، فنورد هنا ما هو تقسيم[٢] له أصالة ، وهو أنه ، إما معنى وهو الأكثر ، أو لفظ وذلك لأنه يمكن التعبير عن كل لفظ بنفسه ، وقد وقع الاتفاق والاصطلاح على جواز ذلك كما بيناه لك بما لا مزيد عليه ، ولا حاجة كثير حاجة إلى وضع الألفاظ المغايرة لها للتعبير عن خصوصياتها ، لكن مست الحاجة إلى الوضع لها للأحكام الكلية عليها ، أو للحكم على بعض مبهم[٣] منها ، لأنه لو لم يوضع لها لفظ ، فإذا أردنا أن نحكم على كل الألفاظ بشيء لزمنا أن نعد جميعها بخصوصيتها ثم نحكم عليها ، وكذا إذا أردنا أن نحكم على بعض غير معين منها / [٤١/أ] افتقرنا إلى ذكرها كلها ، ثم القول بأن بعضًا منها كذا ، وبالجملة فنحن نحتاج فى هذه السطور المعدودة إلى ذكر جميع الألفاظ مرات متعددة ، وهذا[٤] وإن فرضنا إمكانه يصير السطور مجلدات ، فوضعوا لها ألفاظًا لجنسها إلا بعد المتناول للكل موضوعًا أو غير موضوع حرفًا واحدًا أو أكثر حتى لنفس اللفظ ، ثم الأخص منه الكلام بمعنى المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة ، المتواضع عليه المتناول للمفرد والمركب . والكلمة بمعنى اللفظ[٥] المفرد الموضوع للمعنى المتناول لحرف واحدٍ أو أكثر ، ثم لأخص منة كالاسم

---

(١) فى جـ باعتبار .

(٢) فى ب تقسيمه .

(٣) فى ب منهم وهو تحريف .

(٤) «أى وهذا الذكر وهو أسلوب استنكارى أى أنه ليس بممكن» شرح العنقود ١٩٤ .

(٥) يقول الزمخشرى : «الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع» المفصل ٦ .

والفعل والحرف والمركب ، ثم لأخص منه كالمعرب والمبنى والجملة ، ثم لأخص منه كالكلام بمعنى المركب المشتمل على الإسناد[1] المقصود بالذات ، ثم لأخص منه كالخبر والإنشاء ، ثم لأخص منه كالاستفهام والتمنى وغير ذلك ، وقد ضع لبعض الألفاظ بخصوصها أيضًا ألفاظ مغايرة ، وهى أسماء الأفعال على ما قيل ، كما سيتحقق لك كل ذلك إن شاء اللّه تعالى .

(١) يقول الزمخشرى : «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى» المفصل ٦ .

السمط السادس

لبيان الحكمة والمصلحة / فى وضع الألفاظ

لا يخفى على الذكى المتأمل جزالة هذه النعمة وجلالة قدرها ، إذ يعلم أن الإنسان محتاج فى (انتظام)[1] أمر معاشه ومعاده إلى أشياء لا تفى بها قدرة واحدة ، بل قوة آحاد حتى قال بعضٌ : أنت فى أكلك على الغفلة[2] لقمة تحتاج إلى تسعمائة صانع : تسعون فى تحصيل أسبابها فهو مضطر إلى الاجتماع مع بنى نوعه ليتعاونوا ويتشاركوا فى اكتساب المعارف الإلهية والإحاطة بالأحكام الشرعية وتحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغير ذلك ، وهذا التعاون لا يتأتى إلا بإعلام كل أحد أصحابه ما فى ضميره[3] ، وهذا لايتصور بدون فعل منه ، وغير التكلم من الأفعال لا يصلح لإعلام المعدومات والمعقولات الصرفة والموجودات الغائبة عن الحس ، مع أن شيئًا منها ليس أخف منه ، لأنه ليس وراء تكيف النَّفَس الضرورى الموجود بكيفية مخصوصة[4] ، (فأنعم اللّه على عباده بوضع اللغات وتعليمهم إيّاها أو بإقدارهم عليه وإلهامهم[5] وله مراتب كثيرة بحسب الجهر والهمس يوقع المتكلم أيتها يشاء بقدر غرضه المتفاوت بقرب السامع وبعده ، وإرادة عدم / اطلاع البعض عليه وعدمها ، وليس [٤٢/أ] له بقاء حتى يطلع عليه من بعد من لم يرد اطلاعه عليه ، ولا يحتاج إلى تحصيل محل يوقعه فيه كالكتابة) بآلات جبل

---

(١) ساقطة من الأصل وهى تكملة من بقية النسخ .

(٢) فى د العفلة وهو تصحيف .

(٣) يقول الشريف الجرجانى : «لما علم اللّه سبحانه احتياج الناس فى تحصيل السعادة الدنيوية والدينية إلى إعلام ما فى الضمائر من أمرى المعاش والمعاد أقدرهم على الصوت وتقطيعه» حاشية الشريف الجرجانى على المختصر ١/١١٥ .

(٤) من هنا إلى قوله «فيه كالكتابة» تأخر فى ب وجاء بعد قوله «وكيفية تحريكها» .

(٥) من هنا إلى قوله «فيه كالكتابة» تأخر فى جـ وجاء بعد قوله «وكيفية تحريكها» .

الإنسان عليها ، خفيف المؤنة فى استعمالها حتى إنه كثيرًا ما ليس له شعور تحقيقها وكيفية تحريكها ، وناهيك فى عظم الكلام نعمه وجموم منافعه وعموم مصالحه ، أنه قاصر عن بيان كمال نفسه ، وغير واف بأداء شكره ، والألسنة ـ أعنى لسان الإنسان ولسان القلم ـ عن تقرير ما يترتب عليه من الفوائد الدنيوية والأخروية ، ولنختم الكلام فى العقد الأول حامدين اللّه تعالى جل جلاله ، وعلى أعلى منّه علينا بعطية الكلام ، وعلى جميع (مننه)[١] التامة ونعمه الخاصة والعامة مقتدين بالسعداء الذين قال فيهم[٢] ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

---

(١) تصحيح من بقية النسخ ، وفى الأصل «سننه» .
(٢) سورة يونس الآية ١٠ .

العقد الثانى : فى علم الاشتقاق

[٤٢/ب]

قد كان الأوائل ميّزوا بين علمى الاشتقاق والصرف ، وجعلوا كلاّ[١] منهما علمًا على حِدَة ، مفردًا بالتدوين[٢] باعتبار أن الأول يبحث عن كيفية أخذ الألفاظ المتناسبة : تركيبًا ومعنى بعضها عن بعض[٣] ، والثانى عن أحوال هيئاتها التى لها قياس واطراد[٤] ، والمتأخرون لما رأوا شدة الارتباط وكمال الاتصال بين مسائلهما بحيث تعسّر التمييز التام بينهما ، خلطوهما ودونوهما على مثال علم واحد حتى أنهم تدرجوا بهما فى تعريف واحد ، كما فعله صاحب المفتاح بحيث عرف الصرف بأنه تتبع اعتبارات الواضع فى وضعه من جهة المناسبات والأقيسة[٥] ، وصرح بأن الاشتقاق داخل فيه[٦] ، وكما فعله ابن الحاجب حيث عرفه : بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب[٧] ، ولا شبهة فى اندراج الاشتقاق فيه وصدقه عليه ، وإدراج علم فى تعريف علم آخر مباين له ، لا يجوز عند من اشترط كون التعريف مانعًا كصاحب المفتاح وابن الحاجب ، فقول العلامة التفتازانى / بناء [٤٣/أ] على هذا الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة[٨] صدق بلا مرية ، ولا يرد عليه ما

---

(١) هكذا فى ب ، جـ ، د أما فى الأصل كل وهو تحريف .

(٢) من هؤلاء الأوائل الذين ميزوا ابن جنى يقول فى باب علم التصريف : «ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به» وهذا فصل بين العلمين . المنصف ٢/١ .

(٣) يبدو أن هناك سقطًا وأن بقية العبارة «ورد بعضها إلى بعض» كما وجدت على هامش النسخة الأصل .

(٤) يقول الشيخ عبد الرحيم : «يقصد بذلك الهيئات الموضوعة بالوضع النوعى ويخرج هيئات الجوامد» شرح العنقود مخطوط ورمزها خ للتمييز بينها وبين المطبوع ١١٣ ب .

(٥) المفتاح ٤ .

(٦) صرح بقوله عن علم الصرف : «وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة» المفتاح ٣ .

(٧) الشافية لابن الحاجب ٩ .

(٨) شرح المفتاح للتفتازانى (خ) ورقة ٦ .

أورده الفاضل الشريف (رحمه اللّه)[١] من قول صاحب المفتاح فى موضع من كتابه أين هم عن علم الاشتقاق ؟ أين هم عن علم الصرف[٢] ؟ وفى موضع آخر وكأنه تنبيه على ما عليه أئمة الاشتقاق والصرف ، إذ تأويل العبارة فى غير التعريف ، بأنه أوردها هكذا نظراً إلى اصطلاح الأوائل ، إذ جَعْلُ جزء العلم علمًا ادعاء ومبالغة أمر هين ، فأما إدراج شيء فى تعريف مباينه خطأ بيِّن ، ولا بأس بكونهما علمين عند جماعة وعلمًا واحدًا عند آخرين ، فإن جَعْل المسائل المتعلقة بأشياء متغايرة ذاتًا أو اعتبارًا علمًا واحدًا أو أكثر أمر استحسانى[٣] مبنى على اعتبار مناسبة لا أمر واجب الاتفاق عليه ، فلكل وجهة هو موليها إلا أنا آثرنا الاتساء بالسلف على الاقتداء بالخلف ، وأخرناهما عن علم اللغة لأن نظره فى الألفاظ باعتبار الوضع الشخصى والاشتقاقى ، يأخذ من موضوع شيئًا أو يرد إليه شيئًا ، ولاشك أن هذا موقوف على الوضع ، والصرفى يبحث عن أحوال / الموضوعات بالوضع النوعى[٤] ، وهو [٤٣/ب] مسبوق بالوضع الشخصى كما تنبهت له[٥] فى العقد الأول ، فقدَّمنا الاشتقاق على الصرف لأن نظر الاشتقاق فى أحوال مادة الكلمة ، أعنى حروفها ، ونظر الصرفى فى أحوال هيئتها ، ومادة الشيء متقدمة على هيئته[٦] ، والكلام فى هذا العقد منظوم فى سمطين : الأول فى المقدمات ، الثانى فى المقاصد .

---

(١) ساقطة من ب ، جـ .

(٢) شرح المفتاح للجرجانى (خ) ورقة ١٤٤ .

(٣) يعترض الشيخ عبد الرحيم على القوشجى قائلاً : «وهذا باطل» ويعلل ذلك بقوله : «تقول موضوع العلمين متغايران بالاعتبار ، لكن الأوائل جعلوهما علمين نظرًا إلى تمايز موضوعهما ولو اعتبارًا مع كثرة مباحث كل منهما فى نفسه ، وجعلهما المتأخرون علمًا واحدًا نظرًا إلى شدة الارتباط وكمال الاتصال بين مسائلهما بحيث يعسر التمييز بينهما» شرح العنقود خ ورقة ١١٤ ، ١١٥ وهذا يدل على خطأ القوشجى فى تعليله المبنى على التقسيم بحسب الذات والاعتبار .

(٤) «وهو وضع المشتقات والهيئات التركيبية وأوضاع المشتقات مسبوقة بأوضاع المصادر ، وأوضاع التراكيب مسبوقة بأوضاع المفردات ، وتلك الأوضاع أوضاع شخصية فكانت مباحث التصريف أيضًا متأخرة عن مباحث اللغة» شرح العنقود خ ق ١١٦ أ .

(٥) فى ب ، جـ إليه .

(٦) ينبغى أن يعلم أن الذين فرقوا بين الصرف والاشتقاق اعترفوا بالتقارب الشديد بينهما . يقول ابن جنى : «وينبغى أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا واتصالاً شديدًا» المنصف ٣/١ .

السمط الأول

فيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : فى تفسير لفظ الاشتقاق

وهو فى اللغة أخذ شق الشىء[1] ، وفى الاصطلاح ينسب تارة إلى الواضع ومعناه حينئذ أن يأخذ من لفظ ما يشاركه فى حروفه الأصول وستعرفها كلّها أو أكثرها مع تناسب الباقى مخرجًا أو نوعًا ، وتجعله دالاً على ما يناسب معنى المأخوذ منه[2] ، وتارة إلى مستخرج القوانين بالتتبع ، والمراد منه حينئذ ، أن نجد لفظين كما ذكرنا فيرد أحدهما إلى الآخر ، وتوضيح هذا أن الواضع لم يتيسر له وضع الألفاظ لما يقصد من المعانى الجزئية منتشرة ، أعنى لكل واحد وضعًا شخصيًا لعدم انحصارها ، فقصد فى البعض وجه ضبط / وهو إن سلك طريقًا مندرجًا فأخذ المعانى الجنسية [٤٤/أ] المتشاركة فى إمكان تنوعها بقيد مخصوص ، فوضع لكل واحد لفظًا منتظمًا من طائفة من الحروف حسبما وقع عليه اختياره ثم اعتبر معها قيدًا ما ، فوضع للحاصل من كلٍّ منها بوضع عام لفظًا آخر مشتملاً على تلك الطائفة من الحروف بترتيبها الأول ثم وثم ، إلى أن يتيسر له أو ينتهى قصده ، مثل أن أخذ معنى الشق والوصل وغيرهما ، فوضع لها الألفاظ المعهودة ثم اعتبر معها الاقتران بالزمان الماضى فوضع لها مثل شق ووصل ، ثم اعتبر صدورها من أحد بطريق المغالبة والمبالغة فوضع لها مثل شاق وواصل ، ثم اعتبر صدورها من جانبين فوضع لها مثل

---

(١) فى المصباح : «الشق بالكسر نصف الشىء» شق ٤٣٥ .

(٢) السؤال الذى يقفز أمامنا هو كيف نفرق بين المأخوذ والمأخوذ منه أو المشتق والمشتق منه ؟ والجواب عند الشيخ عبد الرحيم فى قوله : «يعرف ذلك إما باشتمال أحد اللفظين على معنى الآخر مع زيادة كما فى الضارب والضرب فإنه يجعل الأول مشتقًا والثانى مشتقًا منه ، بناء على أنه ينبغى أن يجعل المطلق أصلاً والمقيد فرعًا ، وإما بقلة حروفه وكثرتها أو قلة الاستعمال وكثرته ، فإن ما هو أقل حروفًا أو أكثر استعمالاً ناسب أن يجعل أصلاً ومشتقًا منه» شرح العنقود (م) ١١٦ أ .

تشاق وتواصل ، وهذا من الاشتقاق الصغير ويذكر عن قريب ، وهو مطرد فى الأفعال إلا نادرًا ، وكثير فى الأسماء ، وقد يكون الوضع للمشتق أيضًا فى هذا الاشتقاق شخصيًا وبغير طريق التدرج فى التنويع كأن وضع الجِنٌ للستر ، ثم وضع الجُنون للمعنى المتعارف لهجوم[١] الليل لاستتار العقل فى / الأول ، والأشياء فى الثانى ، ووضع الجِنٌ لاستتارهم [٤٤/ب] والجَنَان للقلب لاستتاره ، أو لاستتار الأشياء فيه ، والجَنَّة للنبات الملتف لاستتار الأرض به ، والجُنَّة للسترة ، والمِجَنّ للترس ، والجنن للقبر لسترة الميت ، والجنين لما فى البطن ، وبالجملة ألزم تركيب الجيم والنون معنى الستر[٢] كما ألزم تركيب الفاء والصاد والحاء معنى الظهور ، لكن على كل تقدير يلزم أن يكون المشتق فى الاشتقاق الصغير مشتملاً على معنى المشتق منه مع زيادة ، كما صرحوا به ، ولهذا فسّر بعضهم[٣] الاشتقاق بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى[٤] ، وهذا مبنى على أن المعتبر الظاهر من الاشتقاق هو الصغير ، والمستخرج يسلك ذلك الطريق لكن بعكس الواضع فيبتدئ من حيث انتهى إليه الواضع أو يعترض طريقه فيبتدئ من حد من حدود مسلكه ، مثلاً فى المثال المضروب يجد أن بين تشاق وشاق اشتراكًا فى الحروف الأصول ومناسبة فى المعنى ، ويعلم أن المأخذ الحقيقى / ما لا يكون [٤٥/أ] مأخوذًا فينظر فى شاقّ فنجده مشاركًا ومناسبًا لشق ، وشق للشق فيرد تشاق إلى الشّق بل إلى الشّق ، أو يبتدئ أولاً من شاق ، ويفعل مثل ما ذكرنا ، وهذا جرى على مقتضى زيادة المناسبة ، وإلا فيجوز أن يلاحظ الواضع ابتداء المشاركة والمناسبة بين الشق وتشاق ، وكذا المستخرج .

---

(١) فى ب ولهجوم .

(٢) المزهر للسيوطى ٢/١ .

(٣) حاشية الجرجانى على المختصر ١٧١/١ ، شرح الجاربردى للشافية ١٩٩ حيث يقول : «إن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر» ، وهناك اتجاه يعبر عنه السيوطى بقوله : «وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل ، وليس منه شىء اشتق من غيره» الهمع للسيوطى ٢١٣/٢ .

(٤) شرح الجاربردى للشافية ١٩٩ .

الفصل الثانى : فى تقسيمه

هو ثلاثة أقسام : صغير وكبير وأكبر[1] ، فالصغير أن يشترك اللفظان فى الحروف الأصول كلها على الترتيب المخصوص مع التناسب فى المعنى ، ولا يُتَوهَّمنَّ من اشتراط خصوص الترتيب لزوم بقاء الاتصال أو الانفصال بين تلك الحروف ، حتى لا يكون خرج مع الخروج أو ضارب مع الضرب متشاركين فى الترتيب المخصوص إذ المراد به مجرد التقديم والتأخير ، والكبير أن يشتركا فى الحروف الأصول كلها ويتناسبا أو يتحدا فى المعنى ، لكن بلا بقاء الترتيب كالجذب والجبذ ، والحمد والمدح ، والأكبر أن يشتركا فى أكثرها مع التناسب مخرجًا أو نوعًا فى الباقى ، ومع اتحاد المعنى أو مناسبة كأله [٤٥/ب] وعله بمعنى تحير ، والهمزة والعين كلاهما من حروف الحلق ، وكفلج وفلق ، والجيم والقاف كلاهما مجهور شديد من حروف القلقلة ، وقد تنبهت مما ذكرنا أن ليس بين القد وهو قطع الشىء طولاً ، والقط وهو قطع الشىء عرضًا اشتقاق مع تناسبهما فى المعنى ، وكون الدال والطاء من مخرج واحد ، وكونهما مجهورين شديدين من حروف القلقلة ، نعم بين القط والقطع اشتقاق أكبر لأن الطاء والعين كلاهما مجهور مصمت ، ومن هنا احتجنا إلى بيان **مخارج الحروف الأصلية** أعنى التسعة والعشرين المشهورة ، خمسة عشر أقصى الحلق من الجانب السفلى وهو للهمزة والألف والهاء[2] ، وأوسطه كذلك وهو للعين والحاء ، وأدناه من الجانب العلوى وهو للغين والخاء المعجمين ، وأقصى اللسان

---

(١) قسم السيوطى الاشتقاق إلى الأكبر والأصغر فقط ، والأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد ، كما ذهب إليه ابن جنى فى مادة «قول» فى خصائصه جـ ٥/١ إلى ١١ يقول السيوطى : «ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر أحد من النحويين إلا أبو الفتح بن جنى وحكى عن أبى على أنه كان يأنس به فى بعض المواضع» الهمع ٢١٢/٢ .

(٢) هذا رأى القوشجى ، وهو على العكس من رأى سيبويه والزمخشرى وابن يعيش وكثير من علماء اللغة ، وهناك رأى مخالف للأخفش القائل بأن الهاء مع الألف لا قُدّامها ولا خلفها» الكتاب ٤٣٣/٤ ، المفصل ٣٩٣ ، شرح الرضى ٢٥١/٣ .

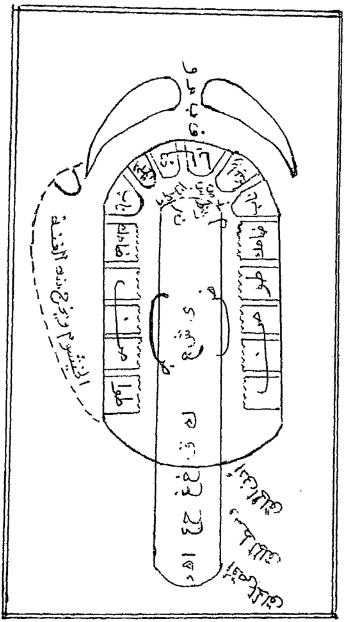
وما فوقه من الحنك وهو للقاف ، وما يلى ذلك من اللسان والحنك وهو للكاف ، ووسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى وهو / للجيم [٤٦/أ] والشين والياء ، وأول حافة اللسان بالتخفيف أى جانبه وما يليه من الأضراس وهو للضاد ؛ سواء أخرجه من الجانب الأيمن أو الأيسر على حسب ما سَهُل له(١) ، وأكثر الناس على إخراجه من الجانب الأيسر(٢) وما بعد حافة اللسان إلى طرفه ، وما يحاذى ذلك من الحنك الأعلى فُوَيْقَ الضاحك والناب والرباعية والثنية وهو للام ، وما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وهو للنون ، وما هو أدخل من ذلك قليلاً فى ظهر اللسان وأميل إلى مخرج اللام وهو للراء ، وما بين طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين ، وهو الطاء والدال والتاء ، وما بين الثنايا مع طرف اللسان وهو للظاء والذال والثاء ، وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنيتين العليين وهو للفاء ، وما بين الشفتين وهو للباء والميم والواو ، إلا أن فى الباء والميم زيادة تضام للشفتين(٣) ، واعلم أن الأسنان منها أربع ثنايا وهى المقدمة / بحذاء وسط الشفتين اثنتان من الجانب الأعلى واثنتان [٤٦/ب] من الأسفل ، ثم أربع رَباعيَات بفتح الراء وتخفيف الياء ، جمع رَباعية على مثال ثَمَانيَة ، من كل جانب من الجوانب الأربع ، واحدة ثم أربع ، من كل جانب واحدة ، ثم أربع كذلك ضواحك سميت بذلك لأنها لا تظهر إلا عند الضحك ثم اثنتى عشرة طواحن لدقها الطعام ، ثم أربع نواجذ من نجذه أحكمه ، وتسمى أضراس الحلم لأنها تنبت بعد البلوغ ، وإن شئت زيادة الوقوف على مخارج الحروف فانظر إلى مواضعها فى هذا الشكل .

---

(١) يقول ابن جنى : «ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر» سر الصناعة ٥٢/١ .

(٢) يقول سيبويه : «وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف لأنها من حافة اللسان مطبقة» وهو تعليل جيد . الكتاب ٤٣٢/٤ .

(٣) هذا الحديث للقوشجى قريب الشبه من حديث ابن جنى ، بل هناك بعض العبارات نقلت بنصها من سر الصناعة ٥٢/١ ، ٥٣ .



صورة المخطوط مكان الأصوات

ثم اعلم أن تعيين المخارج مما لا يتعلق إثباته ببرهان ، ولا مجال فيه لزيادة بيان ، حتى قال صاحب المفتاح ، وعندى أن الحكم فى أنواعها ومخارجها على ما يجده كل أحد مستقيم الطبع سليم الذوق إذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغى ، وإن كان بخلاف الغير لإمكان التفاوت فى الآلات[(١)] ، وبعضهم يستدلون على تعيين مخارج البعض مثل ؛ أن اختلف سيبويه والأخفش بعد أن اتفقا أن أقصى الحلق للهمزة / فى أن الأقرب منها الألف والهاء فقال سيبويه [٤٧/أ] بالأول[(٢)] ، والأخفش[(٣)] بالثانى[(٤)] ، استدل الأخفش بأن الألف من أنا وحيهلا الموقوف عليهما تقلب هاء ، ويقال أَنَهْ وحيهله ، وكذا الهمزة من أرقت وأنرت ، ويقال هرقت وهنرت ، والأشبه أن تقلب الشىء إلى ما هو قريب منه لا إلى ما هو بعيد عنه ، فيكون الهاء بين الهمزة والألف لتكون قريبة منهما ، واستدل سيبويه بأن الألف إذا حركت صارت همزة ، فلو كانت الهاء بينهما لكان جذبًا لها إلى البعيد ، وأجاب عن دليل الأخفش بأن القلب فى (أنه) وأمثاله ليس بلازم ، وإنما هو أمر بالاختيار بخلاف صيرورة الألف عند التحرك همزة ، فإنها بمقتضى ذاتها فدل على أنها تلى الهمزة ، على أن كون الهاء فيهما بدلاً من الألف ممنوع ، كما ستقف عليه

---

(١) المفتاح ٦ النص نفسه .

(٢) يقول سيبويه : «فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجًا الهمزة والهاء والألف» الكتاب ٤٣٣/٤ وهو رأى الزمخشرى فى المفصل ٣٩٣ .

(٣) فى ب أخفش .

(٤) ذهب جان كانتينو إلى أن أقصى الحلق للهمزة والهاء وأسقط الألف قائلاً : «الألف فى نظرنا ليست حرفًا» وربما كان تعليله لذلك قوله : «كان فى السامية حرف شديد من أقصى الحلق ، وكان هذا الحرف يرسم عادة بواسطة علامة تدعى أليف (alep) بالعبرية وألاب (alap) وألف (alf) بالحبشية ، وقد ضعف هذا الحرف فى اللغة الآرامية» دروس فى علم الأصوات العربية : جان كانتينو ٢٢ ، ٢٩ ، ١٢١ ، ويقول ابن جماعة : «ذهب أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح إلى أن الألف هوائية لا مخرج لها» حاشية على الشافية ٣٣٥ .

فى آخر الكتاب - إن شاء اللّه تعالى - ودليل سيبويه ، وإن صححوه ورجحوه[١] ، لكن إجراء دليل مثله فى كل واحد من المخارج صعب ، ونحن نقول : ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[٢] بحذف الألف بين الهاء والهمزة ، ونحكم فى الجميع بمثله قال / ابن الحاجب : «تقسيم [٤٧/ب] المخارج على هذا الوجه على التقريب[٣] وإلحاق ما اشتد تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحد» ، والتحقيق أن يقال كل حرف له مخرج مخالف للآخر وإلا كان إياه ، فجعلوا الهمزة والألف والهاء من أقصى الحلق ، ولاشك أن الهمزة أَول والألف بعدها والهاء بعدها وحكمه صحيح ، ولكن دليله إنما يتم لو ثبت أن ليس فى حقيقة الحرف لغير المخرج من أحوال الصوت والنفس مدخل ، وإلا فلا يلزم من اتحاد المخرج على القطع اتحاد الحروف ، وذلك محل نظر ، وبهذا يمكن أن يقدح فى دليل الأخفش[٤] وسيبويه ، سيما دليل الأخفش[٥] ، فإن من الشائع فى القلب ما هو بيْن الألف والواو مع أنهما أبعد حرفين مخرجًا لكون إحديهما حلقية والأخرى شفوية ، فبالضرورة سبب القلب شىء آخر غير قرب المخرج على ما ذكر هنا ، وإنما قيدنا فى أول الفصل الحروف بالأصلية لأنه يتفرع منها حروف أخر ، بعضها مأخوذ بها فى كل كلام فصيح حتى فى القرآن ، وبعضها / مستهجنة فالأولى النون الساكنة من [٤٨/أ] التنوين وغيره إذا وقع بعدها غير حروف الحلق وغير الباء وحروف (يرملون) تصير غُنَّة[٦] ، فى الخيشوم نحو :

---

(١) والذى صححه ورجحه ابن جنى فى سر الصناعة ٥٢/١ ، والجاربردى فى شرح الشافية ٣٣٦ ، شرح المفصل ١٤٢/١٠ .

(٢) سورة الحاقة الآية ١٩ .

(٣) عبارة ابن الحاجب «ومخارج الحروف ستة عشر تقريبًا وإلا فلكل مخرج» الشافية ٣٣٥ .

(٤) العبارة فى ب «أن يقدح دليل الأخفش» .

(٥) يقول الشيخ عبد الرحيم تعليقًا على كلام القوشجى : «خصصه لأن القلب فيه ضرورى» شرح العنقود (خ) ورقة ١٢٤ أ .

(٦) «الغنة هى الصوت الصادر من الخيشوم . .» شرح العنقود (خ) ورقة ١٢٥ أ .

عنك ، ومن جاءك ، زيد قام ، وعمرو صام ، يشير إلى معنى هذا الكلام قولهم فى بيان حال النون الساكنة :

لَدَى الْحَلْقِ إِظْهَارٌ لِيَرْمُونَ[1] مُدْغَمٌ لَدَى الْبَاءِ قَلْبٌ فِى بَوَاقِيهِ إِخْفَاءُ[2]

وسيجىء تفصيله ـ إن شاء اللّه تعالى ـ .

وسمى النون الخفيّة والخفيفة وألف الإمالة ، وهى التى تمال إلى مخرج الياء فى مثل عالم ، وألف التفخيم[3] ، وهى التى تمال إلى مخرج الواو فى مثل الصلاة والزكاة ، ولهذا تكتبان بالواو والشين الشبيهة بالجيم فى مثل الشين والصاد الشبيهة بالزاى فى مثل الصراط والهمزة بين مخرجها ، وبين مخرج الألف إذا وقعت بعد الفتحة وبين مخرج الواو إذا وقعت بعد الضمة ، وبين مخرج الياء إذا وقعت بعد الكسرة[4] ، والثانية الكاف الشبيهة بالجيم والعكس ، والجيم الشبيهة بالشين ، والضاد الشبيهة بالظاء ، والصاد الشبيهة بالسين ، والطاء الشبيهة / بالتاء ، والظاء الشبيهة بالثاء ، والباء الشبيهة بالفاء [٤٨/ب] والقاف الشبيهة بالكاف[5] ، فعلم أن عدد جميع الحروف التى تتكلم بها العرب ستة وأربعون ، وأن المقلوبة سبع وثلاثون ، وأن جميع المتفرعات ممتزجة أى

(١) فى ب ليرملون تحريف ويخرج وزن البيت عن الصحة .

(٢) البيت من بحر الطويل ومعناه : «أن حال النون الساكنة عند واحد من حروف الحلق إظهار ، وعند واحد من حروف ليرمون إدغام ، وعند الباء قلب أى تقلب ميمًا من غير إدغام مثل أنبئونى ، صمٌ بكمٌ ، ووجه القلب تناسب الميم والباء» شرح العنقود خ ق ١٢٥ ب .

(٣) تبع القوشجى صاحب المفصل حيث يقول : «وألفا الإمالة والتفخيم» المفصل ٣٩٤ ، وأما ابن الحاجب فقد ذكر بدل ألف التفخيم لام التفخيم ويعنى بها «اللام التى تلى الصاد والظاء والطاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصلاة ويصلون فإن بعضهم يفخمها وكذا لام اللّه إذا كان قبلها ضمة أو فتحة» الشافية ٣٣٩ ، وانظر شرح العنقود خ ق ١٢٥ ب .

(٤) الهمزة فى أحوالها الثلاثة زادها القوشجى عما ورد عند سيبويه الكتاب ٤٣٢/٤ .

(٥) زاد القوشجى هذا الحرف أيضًا عما ورد فى كتاب سيبويه وبهذا أصبح عددها عند القوشجى ستة وأربعين حرفًا ، أما عند سيبويه فهى اثنان وأربعون حرفًا .

مائلة إلى مخرجين ، سوى النون الخفيفة فإن مخرجها خارج عن مخارج الكل ، ولهذا يلحقون كثيرًا مخرجها بمخارج الحروف الأصلية ، ويجعلونها ستة عشر[١] ، بقى هاهنا بحث ، وهو أن[٢] الألف والياء اللذين يحصلان من إشباع حركة ما قبلهما كالواو الثانى فى وقود ، والياء الثانى فى يفى[٣] ، كون مخرجيهما المخرجين المذكورين للواو والياء محل خفاء ، سيما الواو يظهر لك إذا تلفظت بالمثال المذكور ملاحظًا حال الواو الأول والثانى كيف تجد بينهما فرقًا بيِّنًا ؟ حتى أن بعض «القُرَّاء» صرح بأن مخرجَهما ومخرج الألف أيضًا الجوف ، وسماها حروفًا جوفية ، والخليل أيضًا بعدما جعل الواو شفوية كالفاء والباء والميم سمى حروف المد واللين جُوفًا جمع أجوف لأن الألف يخرج [٤٩/أ] من جوف الحلق والواو والياء المدتين تخرجان من جوف الفم لا اعتماد لها على موضع ، ولا مماسة فيه ولا مصادمة فكأنها أجوف[٤] ، هكذا قيل[٥] ، وبالجملة نجد بين[٦] الواو والياء مدتين وبينهما متحركين أو ساكنين من غير أن يكون حركة ما قبلهما من جنسهما كما فى ثوبين . . بل وإذا كانت من جنسهما أيضًا لكن لم يحصلا من إشباعهما ، كما فى مدعوّ ومرميّ من الفرق فى الأداء والأحكام ما لا تجده فى حرف آخر بين متحركه وساكنه . . فلا يبعد أن يقال «إنهما حرفان آخران» .

---

(١) والذى جعلها ستة عشر السكاكى فى المفتاح ٥ ، وابن جنى فى سر الصناعة ٥٢/١ ، وابن الحاجب فى الشافية ٣٣٥ .

(٢) «أن» ساقطة من ب .

(٣) فى ب نقى تصحيف ، والعبارة فى د «الثانى يفى» .

(٤) هكذا وردت والصحيح جوفاء أو تكون على تقدير «فكأنها حرف أجوف» .

(٥) يقول الرضى فى شرح الشافية : «وكان الخليل يقول الألف اللينة والواو والياء والهمزة هوائية أى أنها من هواء الفم» شرح الرضى ١٥١/٣ ويقول الزمخشرى : «حروف المد واللين جوفاء» المفصل ٣٩٦ .

(٦) ساقطة من ب .

الفريدة الثانية : فى أنواعهما :

هى تتنوع باعتبارات مختلفة ، فباعتبارٍ تتنوع إلى المجهورة والمهموسة ، فالمهموسة ما يجمعه قولك «ستشحثك خصفه»[(١)] أو «سكت فحثه شخص» الشحث التكدى ، وخصفه علم شخص والمجهورة ما عداه ، ويجمعه قولك : ظِلٌّ قوّ ربض إذا غزا جند مطيع»[(٢)] ، القوّ المكان الخالى والربض المأوى ، ومعنى الجهر فى الأصل الإظهار ، والمراد هنا الاعتماد على مخرج الحرف اعتمادًا ، ومنع النَّفَس أن يجرى مع الحرف[(٣)] فتخرج ظاهرةً / لا يخفيها [٤٩/ب] (النَّفَس بتفريقه إياها ، والهمس الصوت الخفى ، والمراد هنا عدم الاعتماد حتى يجرى النفس مع الحرف)[(٤)] فيخفيها شيئًا[(٥)] ، وإن شئت وضوح الفرق بين المجهور والمهموس ، فقل : قـقق وككك بتكرير القاف والكاف المتقاربى المخرج ناظرًا إلى نفسك بالتأمل كيف تجد نفسك فى الأول منحصرًا لا تحس معه بشىء منه ، وفى الثانى جاريًا معه مصاحبًا له ، وباعتبار آخر يتنوع إلى الشديدة والرخوة ، وتُسمَّى المعتدلة ، وعسى أن تسميها فى بعض المواضع ما بَيْنِيَّة ، فالشديدة ما يجمعه قولك «أجدتُ طبقَك» أو «أجدك قطبت» أى عبست ، والمعتدلة حروف «لم يروعنا» أو «لم يرعونا» والرخوة ماعدا ذلك ، والمراد بالشدة أن ينحصر صوت الحرف[(٦)] فى مخرجه انحصارًا فلا يجرى[(٧)] ، والرخاوة بخلافها ، فإذا انحصر الصوت فى المخرج ثم جرى يخرج

---

(١) قال الجاربردى : «خصفه اسم امرأة ، والشحث هو الإلحاح فى المسألة والمعنى ستصر عليك هذه المرأة فى السؤال» شرح الجاربردى للشافية ٣٤٠ ، شرح العنقود خ ١٢٧ ب .

(٢) «والمعنى إذا غزا أو هزم الكفار عسكر مطيع فظِلٌّ المكان القفر مأوى لهم ومرجع يرضون الرجوع إليه ويطلبون أمكنة مأنوسة لكمال إطاعتهم وانقيادهم» شرح العنقود خ ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣) الكتاب ٤/٤٣٤ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٦) فى ب صوت الحصر تحريف .

(٧) الكتاب ٤/٤٣٤ .

قويًا فيكون الحرف شديدًا ، وإذا جرى كما يجىء به يخرج ضعيفًا فيكون الحرف رخوًا ، واستوضح هذا من الماء إذا حبس فى مجراه ، ثم أرسل وإذا دام على جريانه / كيف تجده ؟ ويتعرف تباينهما بأن تقف على الجيم [٥٠/أ] والشين المتقاربَى المخرج فيقول : الرج الرش حيث تجد صوت الجيم راكدًا محصورًا لا يقدر على مده ، وصوت الشين جاريًا تمده إلى حيث شئت ، وإنما صورنا فى الوقف بناء على ما قال ابن جنى[١] : إنك إذا أردت تعرف صدى الحرف فسبيلك أن تأتى به ساكنًا ، لأن الحركة تزعج الحرف عن موضعه وتجذبه إلى مخرج الحرف الذى هى بعضه ، بخلاف ما سبق ؛ لأن الإسكان مع ذلك التكرير لا يتيسر ، والاعتدال أن لا يتم له الانحصار ولا الجرى ، وتبين لك هذا إذا وقفت على سَبُّحْ وسَبُّعْ ، فإنك تجد صوتك جاريًا عند النطق بالحاء لا العين ، لكن العين أيضًا لا يخلو عن شائبة جريان وميل إلى مخرج الحاء .

اعلم أن الشىء إذا انقسم تقسيمات فلابد أن يتداخل أقسام تقسيم آخر[٢] ، وإلا لم يكن شىء من التقسيمين حاصرًا ، فهنا لابد أن يتداخل المجهورة والمهموسة مع الشديدة والرخوة والمعتدلة ، وكذا الحال فى سائر الأقسام الآتية ، فيكون الحرف مثلاً مجهورًا شديدًا بأن ينحصر فيه النَّفَس والصوت معًا ، وهو ما عدا التاء والكاف من حروف «أجدت طبقك» ومجهورًا / رخوًا ، بأن ينحصر النفس ويجرى الصوت ، وهو الظاء [٥٠/ب] والضاد والذال والغين والزاى المعجمات ، ومجهورًا معتدلاً وهو مجموع حروف «لم يروعنا» ، ومهموسًا شديدًا وهو التاء والكاف ، ومهموسًا رخوًا وهو ما عداهما من

(١) وعبارته «سبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتى به ساكنًا لا متحركًا لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجذبه إلى جهة الحرف التى هى بعضه» سر الصناعة ٧/١ .

(٢) يقول الشيخ عبد الرحيم : «لابد من كل تقسيم من التباين بين الأقسام فيه إما بالذات إن كان تقسيمًا حقيقيًا أو بالاعتبار إن كان تقسيمًا اعتباريًا» شرح العنقود (خ) ١٢٧ ، ١٢٨ .

حروف «ستشحثك خصفه» ، وليس من المهموس معتدل ، هذا عند الجمهور ، وأما صاحب المفتاح فقد اعتبر فى هذه الأقسام انحصار النفس وجريه فقط ، قال : الجهر انحصار النفس فى مخرج الحرف ، والهمس جرى ذلك فيه ، فإذا تم الانحصار سميت شديدة ، وإذا تم الجرى سميت رخوة ، وإذا لم يتم شىء منهما سميت معتدلة[١] ، وجعل المجهورة حروف قدك[٢] أَترجُم ونطايب[٣] فأسقط من المجهورة عند الجمهور الظاء واللام والضاد والذال والغين والزاى والعين ، وزاد الكاف والتاء ، ووافقهم فى الشديدة والمعتدلة من جهة الحروف ، فعنده المجهورة تنقسم إلى الشديدة والمعتدلة لا إلى الرخوة ، والمهموسة إلى الرخوة والمعتدلة لا إلى الشديدة / وباعتبار آخر [٥١/أ] يتنوع إلى مطبقة وهى الضاد والطاء والظاء[٤] ، سميّت بها لجعل الحنك كطبق على اللسان عند التلفظ بها ، وإلى منفتحة وهى ما عداها سميّت بها للانفتاح بين اللسان والحنك عندها ، وبآخر إلى المستعلية وهى المطبقة والخاء والغين والقاف لارتفاع اللسان إلى الحنك مع الإطباق أو بدونه ، والأظهر أن يقال الاستعلاء ، النفس الصاعد إلى الحنك لأنّا لا نجد فى الحاء والعين ارتفاعًا للسان ، وإلى المنخفضة وهى ما عداها ، وبآخر إلى حروف القلقلة وهى حروف قد طبج وإلى غيرها والطبج[٥] الضرب على الشىء الأجوف كالطبل ، وإنما سميّت حروف

---

(١) المفتاح ٥ .

(٢) وردت فى كل النسخ «فدك» والصحيح (قدك) كما وردت فى المفتاح ٥ .

(٣) «قدك بمعنى حسبك والهمزة فى أترجم للاستفهام التقريرى من الرجم بمعنى القتل ، ونطايب مضارع متكلم بمعنى المطايبة أى الممازجة والملاطفة وحاصل المعنى يكفيك من جهة مجيئنا إليك أنك تقصد قتلنا ونعد فعلك هذا ملاطفة ولا نحمله على الحقيقة» شرح العنقود (خ) ورقة ١٣٠ ب .

(٤) الحق أن القوشجى قد سها وأسقط الحرف الرابع من الحروف المطبقة وهو الصاد يقول سيبويه : «فأما المطبقة فالصاد والضاد والظاء والطاء» الكتاب ٤٣٦/٤ ، سر الصناعة ٧٠/١ .

(٥) تصحيح من د وهو الصحيح كما ورد فى الشافية ٣٤٣ وشرحها لنقرة كار ٢٠٨ حيث يقول الطبج الشىء الأجوف كالرأس ، وفى بقية النسخ طبخ وهو تصحيف .

القلقلة لما يُحَسُّ به عند الوقف عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر ، والقلقلة تصويت الأشياء اليابسة ، وبآخر إلى حروف الصفير وهى الصاد والزاى والسين لأنه يحس عند الوقف عليها بمثل الصفير ، وهو صوت الطائر ، وإلى غيرها ، وبآخر إلى حروف الذّلاقة وهى حروف مُر بنضَلٍ(١) ، وإلى المصمتة وهى / ما عداها ، وسميت الأولى حروف الذلاقة [٥١/ب] لسهولة النطق بها من قولهم : لسان ذَلِقٌ أى حادّ ، والذلْق بالتسكين مجرى الحبل فى البكرة لِسُهولة جريه فيه ، ولخفة هذه الحروف قلما يخلو رباعى أو خماسى منها كجعفر وسفرجل ، مثل العسجد وهو الذهب قليل جدًا(٢) ، وأما ما قيل سميت بها للاعتماد على ذلق اللسان أى طرفه فبعيد(٣) ؛ لأنّ أكثرها وهى الميم والباء والفاء لا مدخل لطرف اللسان فيها ، ولا يظهر أيضًا مناسبة وجه تسمية عديلتها مصمتة ، بأنه لا تكاد تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معراة عن حروف الذلاقة فكأنها صُمِت عنها ، وإنما تظهر المناسبة على ما ذكرنا ، هذا ولكن يُرَد على الأول أيضًا أن سهولة النطق بالراء واللام بالنسبة إلى سائر الحروف يكذبها الوجدان ، وكون الأول حرفًا مكرّرًا والثانى منحرفًا كما سنذكره(٤) ، وباعتبار آخر إلى اللينة وهى الألف والياء والواو ، وتسمّى حروف العلة لكثرة(٥) إعلالها ، وحروف اللين لضعفها عن تحمل الحركات إما بطريق / الامتناع كالألف أو لا كأختيها ، فحروف العلة مطلقًا [٥٢/أ] تسمى فى فننا هذا حروف اللين ، وأما عند الصرفيين ، فإن كانت ساكنة تسمى حروف اللين وإلاّ لا ، فى اصطلاحهم

---

(١) «النضل بالتحريك الغنيمة» شرح الشافية للجاربردى ٣٤٣ .

(٢) علل الفاضل العصام قلة ذلك بأنه دخيل فى العربية شرح العصام على الشافية ٢٠٨ وهذا ما فعله الجاربردى فى شرح الشافية ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٣) القائل بذلك الفاضل العصام فى شرح الشافية ٢٠٨ ، والجاربردى ٣٤٢ ، أما نقرة كار فقد اعترض قائلاً : «وفيه نظر لأنه لا يصح تسميتها بذلك» نقرة كار ٢٠٨ .

(٤) تصحيح من ب ، جـ .

(٥) ساقطة من ب .

الأشهر ، ثم إن كان حصولها من إشباع حركة ما قبلها تسمى حروف مدو لين ، ومدات أيضًا فالواو الأول من موعود حرف لين والثانى حرف مد ولين ومدة ، وكذا حال الياءين فى الأيدى والألف حرف مد ولين ومدة دائمًا[١] ، هذا ولكن كثيرًا ما يطلقون على مطلقها حروف اللين ، كما هو مصطلح هذا الفن وإلى غيرها وهى ما عداها ، وبآخر إلى المنحرف وهو اللام لأن اللسان عند النطق به ينحرف قليلاً إلى الحنك وإلى غيره وهو غيره ، وبآخر إلى المكرر وهو الراء لما يحس عند النطق به من شبه ترديد اللسان فى مخرجه[٢] ، ولذلك أجرى مجرى حرفين فى كثير من الأحكام ، فحسن إسكان ينصرْكم ويشعرْكم ، ولم يحسن إسكان ليسمعُكم ويقبلُكم ، والإدغام فى مثل ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ﴾[٣] أحسن منه فى ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ﴾[٤] ، وأُميل طارد وغارم ، ولم يمل طالب وغانم ، وامتنعوا من إمالة راشد / ولم يمتنعوا من إمالة ناشد ، كما ستعرف تفاصيلها ، وكل [٥٢/ب] هذه لملاحظة التكرير فيه دونما سواه وإلى غيره وهو غيره ، وبآخر إلى الهاوى وهو الألف ، إما لأنه يهوى فى الحلق حتى يصل إلى مخرج الهمزة ، وإما لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو[٥] ، وإلى غيره ، وبآخر إلى المهتوت وهو التاء[٦] ، وإلى غيره

---

(١) شرح الجاربردى للشافية ٣٤٣ .

(٢) ويعلل ابن الحاجب تسميتها بالمكرر قائلاً : «والمكرر الراء لتعثر اللسان به» الشافية ٧٩ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٢٠ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٤٠ .

(٥) يقول ابن جنى : «والألف أشد امتداداً وأوسع مخرجًا وهو الحرف الهاوى» سر الصناعة ٧١/١ .

(٦) هناك خلاف واضح بين اللغويين فى الحرف المهتوت فرأى القوشجى هذا هو رأى الكثيرين من أمثال الزمخشرى فى المفصل ٣٩٦ ، وابن الحاجب والخليل فى الشافية ٢٤٤ ، وابن جنى فى سر الصناعة ٧٤/١ ، والجاربردى فى شرحه للشافية ٣٤٤ يقول : «والدليل على أن المهتوت الهاء قول الخليل لولا هتة فى الهاء لأشبهت الحاء» وهناك رأى مخالف وهو رأى ابن مالك فى تسهيل الفوائد ٣٢٠ يقول : «والمهتوت الهمزة» ، وهو رأى ابن القوطية أيضًا وهناك رأى ثالث يقول عنه الجاربردى فى شرحه للشافية ٣٤٤ : «وقال الجعبرى المهتوت بالهاء والهمزة» والرأى المقبول والقريب من العقل أن المهتوت هو الهاء لما فيه من ضعف النطق ، بخلاف الهمزة التى هى حرف انفجارى ، والتاء التى هى حرف مجهور عند السكاكى وشديد فكيف يكون ضعيفًا ولو كان همسه يوجب ضعفه كما يقول القوشجى لكانت كل الحروف المهموسة مهتوتة .

وهو ما سواه ، سمى التاء مهتوتًا لضعفه وخفائه لكونه مهموسًا شديدًا ، فشدته أى انحصار الصوت فى مخرجه توجب خفاءه فى أول مرة ، وهمسه يوجب ضعفه ، والأحسن أن نقول : اعتبر خفاؤه بالنسبة إلى سائر الحروف الشديدة ، لأن كونه مهموسًا نقص من الظهور الذى تقتضيه الشدة شيئًا ، والكاف وإن شاركه فى الشدة والهمس لكن مخرجه من أوائل المخارج ، وهو أقصى الحنك فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه فى التاء فصار حاصل هذا السياق ، أن الهمزة مجهورة شديدة منفتحة منخفضة مصمتة ، والألف مجهور ما بينى منفتح منخفض مصمت لين / هاو ، والباء مجهور شديد منفتح منخفض ذلقى [٥٣/أ] قلقلى ، والتاء مهموس شديد منفتح منخفض مصمت مهتوت ، والثاء والشين والحاء والهاء مهموسة رخوة منفتحة منخفضة[1] مصمتة ، والجيم والدال مجهوران شديدان منفتحان منخفضان قلقليان مصمتان ، والخاء مهموس رخو منفتح مستعل مصمت ، والذال مجهور رخو منفتح منخفض مصمت ، والراء مجهور ما بينى منفتح منخفض ذلقى مكرر ، والزاى مجهور رخو منفتح منخفض (صفير مصمت)[2] ، والسين مهموس رخو منفتح منخفض صفير مصمت ، والصاد مهموس رخو مطبق مستعل صفير مصمت ، والضاد والظاء مجهوران رخوان مطبقان مستعليان مصمتان ، والطاء مجهور شديد مطبق مستعل قلقلى مصمت ، والعين مجهور ما بينى منفتح منخفض مصمت ، والغين مجهور رخو منفتح مستعل مصمت ، والفاء مهموس رخو منفتح منخفض ذلقى ، والقاف مجهور شديد منفتح مستعل قلقلى مصمت ، والكاف مهموس شديد منفتح منخفض مصمت / ، واللام مجهور ما بينى منفتح منخفض ذلقى [٥٣/ب] منحرف ، والميم والنون مجهوران معتدلان منفتحان منخفضان ذلقيان ، والواو والياء مجهوران معتدلان منفتحان مصمتان لينان ، ولم يذكر هنا الأحوال التى ليس لها أسماء اصطلاحية كعديله[3] حرف الصفير والقلقلة لعدم كونها أوصافًا محصلة مضبوطة بل هى عبارة عن عدم هذه .

(١) ساقطة من ب .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٣) فى د كعديلة .

الفصل الثالث

فى تفسير الكلمة وتقسيمها إلى أقسامها[١] الأولية

لأن علمى الاشتقاق والصرف يبحثان عن أحوال الكلمة بل عن أحوال الاسم والفعل ، فلابد من معرفتها ، ولنجعل هذا أيضًا فريدتين :

الفريدة الأولى : فى تفسير الكلمة :

هى اللفظ الموضوع لمعنى المفرد[٢] ، وقد عرفت معنى اللفظ فى صدر الكتاب[٣] ، والمراد به أعم من أن يكون ملفوظًا به تحقيقًا أو تقديرًا ، ليتناول فاعل قام فى زيد قام ، والمبتدأ فى «فى الدار» فى جواب أين زيد ، والمفرد ما لم يقصد الواضع ـ فى وضعه هذا ـ الدلالة بجزء من أجزائه المرتبة فى المسموع على شىء / ، واحترزنا به عن المركب مثل ؛ زيد قائم وعبدالله إذا لم [٥٤/أ] يكن علمًا ، وقيدنا القصد بهذا الوضع لئلا يخرج عن الحد مثل عبدالله علمًا ، فإنه لم يقصد فى وضعه العلمى دلالة جزئه ، وإن قصدت فى وضعه الأصلى ، وقيدنا الأجزاء بالمترتبة فى المسموع لئلا يخرج مثل «ضرب» فإنه يدل جزؤه المادى على الحدث المخصوص ، وجزؤه الصورى على الزمان الماضى بالوضع[٤] ، فلولا هذا القيد لخرج عن الحد ، ومعه لا[٥] ، لأن المادة

---

(١) فى ب ، جـ «إلى الأقسام» .

(٢) المفصل ٦ وتبعه ابن الحاجب فى شرح المفصل ١٣/٢ رسالة ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة رقم ١٥٣٥ لعام ١٩٧٥م .

(٣) فى العقد الأول : علم متن اللغة .

(٤) يقول ابن الحاجب : «وذكر فخر الدين فى المحرر ردًا على الزمخشرى فقال : قوله اللفظة الدالة على معنى مفرد فيه إشكال ؛ لأن صيغة الماضى مع أنها ليست دالة على معنى مفرد لأنها دالة على اقتران حدث بزمان فتكون دالة على الحدث والزمان والاقتران والمدلول أمور ثلاثة» شرح المفصل لابن الحاجب (خ) ورقة ١٦ ب (لم أجد هذا القول فى شرح ابن الحاجب المحقق) .

(٥) «أى مع القيد المذكور لا يخرج عن الحد لأن المادة والصورة ليستا بمترتبتين فى السمع بأن تسمع إحديهما أولاً والأخرى ثانيًا ، كما فى الضاد والراء والباء بل هما مسموعتان معًا» شرح العنقود (خ) ورقة ١٣٧ أ .

والصورة مسموعتان معًا ، وكذا الكلام فى مثل ضارب ومضروب ورجال ومساجد وأمثالها ، فإن قلت ينبغى أن يفيد تقييد شىء بشىء زيادة خصوص له وخروج بعض متناولاته عنه ، فكيف صار القيد هنا سببًا للعموم ودخول ما لولاه لخرج ؟ قلنا : نعم كل قيد يفيد خصوص ما قيد به وتقليل تناوله ، فإذا وقع القيد فى الإثبات تعلق الإثبات بأقل مما يتعلق به لولا القيد بالضرورة ، وإذا وقع فى حيز النفى تعلق النفى بأكثر مما يتعلق به بدون القيد ، لأنه يكون / المقيد [٥٤/ب] به هو المنفى لا النفى ، فيصدق النفى حيث لا يتحقق هذا القيد المخصوص ، وعند عدم القيد يصدق النفى حيث لا يتحقق المنفى المطلق ، ولا شك أن تحقق المخصوص أقل من تحقق المطلق ، فيكون مقابل الأول أكثر ، وهو الذى يصدق فيه نفى المقيد ، ومقابل الثانى أقل (وهو الذى)[1] يصدق فيه نفى المطلق ، والحاصل أن الواقع فى حيز النفى إذا كان مقيدًا ، فالنفى يصدق إذا انتفى الذات والقيد جميعًا ، وإذا ثبت الذات وانتفى القيد ، وإذا كان مجردًا من القيد لم يصدق مع ثبوت الذات أصلاً ، وهنا المقيد وقع فى حيز النفى ، أعنى لم يقصد فيصدق إذا لم يوجد دلالة الجزء (أصلاً ، وإذا قيد دلالة جزء)[2] غير مترتب ، وهذا ما قال المنطقيون : نقيض الأعم مطلقًا أخص من نقيض الأخص مطلقًا ، فإن قلت ما ذكرتم يقتضى ألا يكون ما سوى الفعل الماضى المفرد المذكر الغائب وأمر المخاطب من الأفعال كلمة ، وكذا نحو الرجل وقائمة وبصرى ومسلمان ومسلمون وحبلى وحمراء / وغير ذلك ، قلت كل من ذلك [٥٥/أ] كلمتان لكن لشدة الامتزاج بينهما لسبب عدم استقلال أحدهما صارتا ككلمة واحدة ، وعوملتا معاملتها ، فسكن أول المضارع وأجرى الإعراب على تاء قائمة وغير ذلك ، بقى (هاهنا)[3] شىء

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٣) ما بين القوسين تكملة من جـ ، ب .

وهو أن الاسم المعرب الغير المنوّن يدل هو على معناه وحركته الإعرابية على معنى آخر ، فإن قلنا الحركة الإعرابية مسموعة مع حرفه الأخير ، كما يميل إليه الشيخ عبد القاهر فلا إشكال[١] ، وإن قلنا إنها مسموعة بعده كما اختاره كثير من الأئمة كأبى على وغيره[٢] ، فينبغى ألا يكون كلمة ، ولا يمكن أن يقال هما كلمتان صارتا ككلمة كما يمكن ذلك فى النون ، وفى جميع ما قلنا هناك ، بل الجواب أنه إذا كان كذلك فالحركة الإعرابية خارجة عن الاسم لاحقة به ، فإنَّ لفظ زيد مثلاً مركب من ثلاثة أحرف وهيئتها بالاتفاق لا منها ومن شىء لاحق بها ، ولذلك لا يصير الاسم بتغير (حركته الإعرابية اسمًا آخر كما يصير بتغير حركة)[٣] حرف منه غير الأخير إلا أنهم لم يعتبروا هذا أيضًا ، وجعلوا الاسم مع الإعراب كلمة واحدة بل هذا أولى لك / من الصورة التى تقدمت ، واعلم أن [٥٥/ب] كلمة علماء النحو فى مثل عبدالله علمًا مختلفة ، بعضهم يحكون بأنه كلمة ، والإعرابان فيه إبقاء لأثر وضعه الأصلى لينبئ من نقله عن أصله[٤] ، وبعضهم يقولون[٥] : إنه «كلمتان» ، استبعادًا منهم أن يكون فى كلمة واحدة إعرابان لفظيان ، والأئمة قد لاحظوا فيه الوضعين ، واعتبروا فى إعرابه الجهتين ، ولم يهملوا شيئًا منهما بالكلية ، فإدخال الإعرابين فيه اعتبار لوضعه

---

(١) «لأن الاسم المعرب وإن كان له جزآن قصد الدلالة بكل منهما لكنهما على ذلك التقدير بمترتبتين فى المسموع» شرح العنقود ورقة ١٣٩ ب .

(٢) مثل الزجاجى حيث يقول : «إن الكلام سبيله أن يكون سابقًا للإعراب» الإيضاح فى علل النحو ٦٧ والجندى فى الإقليد حيث يقول : «اعلم أن الحركة بعد الحرف لا قبله ولا معه ، لأنا نشاهد تحقق الإدغام إذا أسكن الأول وامتناعه إذا تحرك» انظر الإقليد شرح المفصل خ ورقة ١٠ ب لمؤلفه أحمد ابن محمود بن عمر الجندى معهد المخطوطات العربية رقم ١٧ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) يقول ابن الحاجب : «إن الأعلام المنقولة أجريت فى كلامهم مجرى الأصول المنقولة هى عنها بخلاف غيرها» شرح الكافية ٧٨/١ .

(٥) يقول الشيخ عبد الرحيم : «قال الفاضل الشريف مذهب الفريق الأول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ ، ومذهب الثانى لتحديدها باللفظة كالزمخشرى وهو أنسب لقواعد العربية ومقاصدها» شرح العنقود (خ) ورقة ١٤٠ ب .

الأصلى ، وإسقاط التنوين من مثل أبى هريرة وأبى كبشة اعتبار لوضعه العلمى وفتح آخره ، وإن كان فى محل الرفع اعتبارًا لهما معًا[1] فتأمل ، لكنا ملنا إلى الأول لتأييد البرهان النيّر جانبه ، وهو أن يقع فاعلاً ومبتدأ ومنادى وكثيرًا مما لا يكون إلا للأسماء ، فإن قلنا فى عبدالله إن الفاعل والمبتدأ وغيرهما هو الجزء الأول فما تقول فى تأبط شرًا وأمثاله ؟ . أترضى بأن نلتزم أن الفاعل أو المبتدأ أو مثل ذلك فعل أو جملة ؟ أليس القول بهذا أصعب من القول ببقاء كيفية إعراب أصلى فى لفظ مع توسع الإعراب / المحكى فى كلامهم مثل ؛ [٥٦/أ] مَنْ زيدًا فى جواب من قال : هل رأيت زيدًا ؟ ، لا إخالُك مجيبًا إلاً بِلاَ وبَلَى ، فإن قلت إنما حكمنا على مثل (عبدالله) بأنه كلمتان لوجود الإعراب فى جزئه الأول بحسب العوامل ولم يوجد ذلك فى تأبط شرًا فنجعله كلمة ، قلنا إنما يستتب لك هذا لو وجدت لهم[2] تعريفًا للكلمة يصدق على الثانى دون الأول ، لكنك لا تجده ، واحترزنا بالموضوع للمعنى عن الألفاظ الغير الموضوعة الدالة بالعقل كالمسموعة من وراء جدار على وجود لافظها أو بالطبع كدلالة أ خْ على الوجع وأ حْ أ حْ على السعال ، وعن سائر المهملات ، ومنها أغلاط العامة كميشوم فى مشاؤم[3] .

---

(١) ساقطة من ب .

(٢) يقصد ابن الحاجب والزمخشرى وغيرهم يقول ابن الحاجب فى شرح المفصل ١٣/٣ : «اللفظة إن أراد بها أقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لأن أقله حرف واحد ، وإن أراد عددًا مخصوصًا ينتهى إليه فليس عليه قرينة ، وإن أراد معنى اللفظ كان أولى للاختصار» .

(٣) فى د مشؤم .

الفريدة الثانية : فى تقسيم الكلمة[1] إلى أقسامها الأولية :

الكلمة إما موضوعة لمعنى مستقل بالمفهومية أو لا ، الثانية الحرف والأولى إما دالة بهيئتها فى وضعها الأصلى على زمان معين من الأزمنة الثلاثة ، أعنى الماضى والحال والمستقبل أو لا ، الثانية الاسم والأولى الفعل[2] ، والمراد بالمستقل[3] بالمفهومية ، ألا يحتاج فى تعينه عند العقل إلى ذكر شىء / آخر ، ومعنى الحرف ليس كذلك ، فإن (مِنْ) مثلاً[4] ليس [٥٦/ب] موضوعًا لمعنى الابتداء مطلقًا ، بل لكل واحد من أفراده المعينة المخصوصة كما حققناه فى علم اللغة ، ولا يتصور تعين فرد منه بالخصوص عند العقل إلا بذكر ما له الابتداء وما فيه ، مثلاً ؛ فى «سرت من البصرة» ، لا يمكن تعريف هذا الابتداء الجزئى إلا بذكر السير والبصرة ، بخلاف معنى لفظ الابتداء ، فإن العقل فى تعقله لا يحتاج إلى ذكر شىء آخر أصلاً ، وكذا سائر الحروف ، فما يقال إن (من) معناه الابتداء (وفى) الظرفية ، و(اللام) معناه التعليل ، المراد منه أن معناها جزئيات تلك المعانى لا أنفسها ، وإلا لكانت أسماءً مثل ألفاظها ، لأن مدار الاسمية والحرفية ليس إلا المعنى ، وينبغى أن يكون هذا مراد من قال معنى مِنْ ومعنى لفظ الابتداء سواء[5] ، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى فى نفسه مطابقة ، ومعنى «من» مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلى فالحرف وحده لا معنى له أصلاً ، إذ هو كالعلم / المنصوب بجنب شىء ليدل على [٥٧/أ] أن فى ذلك الشىء فائدة ما ، فإذا

---

(١) ساقطة من ب .

(٢) النص نفسه عند عضد الملة والدين فى شرح المختصر ١/١٢٠ .

(٣) فى ب بالمستقبل تحريف .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) قاله الرضى فى شرح الكافية ١/١٠ .

أفرد عن ذلك الشىء بقى غير دال على معنى (أصلاً، وإلا فكيف يتصور من له قدم فى العربية القول باختلاف اللفظين فى الاسمية والحرفية مع اتحاد المعنى، وبأن الحرف لا معنى[١]) له مع اعترافه بأن الحرف قسم من الكلمة، والكلمة لفظ موضوع لمعنى، وأما ما ذكره صاحب المفتاح[٢] من أنه يفسر المستقل بنفسه على سبيل التقريب والتأنيس بأن الذى يتم الجواب به[٣] كقول القائل: زيد فى جوابك إذا قلت: من جاء؟ وقَرَأَ إذا قلت: ما فعل؟ بخلافه إذا قال «فى» أو «على» إذا قلت أين قرأ[٤]؟ فلا تقريب فيه يُعْبَأُ به بل فيه تأنيس يجعل بعض الحروف اسمًا كنعم ولا وبلى وغيرها، فإن تمام الجواب بها إذا قلت: هل قرأ؟ وأما قرأ زيد؟ أظهر منه فيما ذكر سيما الفعل فقط، فظهر مما قررنا الفرق بين الكاف الذى هو حرف والذى هو اسم فى مثل زيد كالأسد فإن معنى الثانى هو المثل مطلقًا، وإن أضيف هنا إلى الأسد، ومعنى الأول التشبيه الجزئى المختص بما بين زيد والأسد، ولايقدح فيما ذكرنا / أن الواضع منع من إبقاء بعض [٥٧/ب] الأسماء فى الاستعمال على إبهامه، وشرط ذكر شىء معه لنوع تبيين وتخصيص له كلفظ ذو، فإن معناه الصاحب، وهو معنى مستقل، لكن الواضع شرط إضافته فى الاستعمال إلى ما يتبينه بخلاف لفظ الصاحب، وكذا الموصولات فإن معناها[٥] الشىء والذات، لكن شرط وصلها بجملة تزيل إبهامها، وأما أسماء الاستفهام والشرط فلتضمنها معنى حرفى الاستفهام والشرط - ولذلك بنيت - ترد[٦] على التقسيم لأن معانيها لا تفهم بدون ما ينضم إليها كالحرف، إلا أنا نختار فيها مذهب سيبويه

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب وهو سقط كبير والنص ما زال للرضى فى شرح الكافية ١/ ١٠ .
(٢) المفتاح ٤ .
(٣) العبارة فى جـ يتم به الجواب وهى فى المفتاح ص ٤ كما وردت فى المتن .
(٤) إلى هنا ينتهى نص السكاكى فى المفتاح ٤ .
(٥) فى ب مضافًا وهو تحريف .
(٦) هكذا فى كل النسخ وفى شرح العنقود «ترد تلك الأسماء على التقسيم» ورقة ١٤١ أ .

من أن حرف الاستفهام والشرط قبل هذه الأسماء محذوف وجوبًا ، لكثرة الاستعمال[١] ، والأصل فى أيهم قام مثلاً أأيهم قام ؟ أو إن أيهم قام ، فهى موضوعة للمعانى المستقلة ، وعدم الاستقلال بتضمن معنى الحرف عارض لها ، والمراد بدلالة هيئة الكلمة على الزمان أن تكون هيئتها الحاصلة من ترتيب حركاتها وسكناتها[٢] ومن ترتيب حروفها الزوائد إن كانت مع الأصلية مستقلة فى الدلالة على الزمان لايكون / لمادتها [٥٨/أ] مدخل فيها فيخرج الأسماء طُرًا ، لأن ما يدل منها على الزمان كلفظ الزمان واليوم والأمس والغد ، والماضى والآن والحال والمستقبل والصَّبُوح والغَبُوق لمادته مدخل فى الدلالة على الزمان[٣] ، فعلى هذا تقييد الزمان بالمعيَّن للتحقيق والبيان لا للاحتراز ، وقيدنا بالوضع الأصلى لئلا يخرج الأفعال المنقولة إلى الإنشاء ؛ كبعت واشتريت وعسى ونعم وبئس وحبذا ، وإنما قلنا الزمان مدلول هيئة الفعل لأنه كلما اختلفت الهيئة والصيغة اختلف الزمان بمعنى أن الواضع عيَّن عدة صيغ من المجردة والمزيدة المعروفة والمجهولة ، كما سنفصله فى علم الصرف - إن شاء اللّه تعالى - للماضى مثلاً ، فكلما كانت الكلمة على إحدى هذه الصيغ تدل على الزمان الماضى ، وإن اختلفت مادتها كضرب وذهب ، وإن كانت على صيغة أخرى لاتدل عليه وإن اتحدت مادتها كضرب ويضرب ، وتلزمه أنه كلما اتحد الزمان اتحدت الهيئة ، وإن قلنا بأن المضارع موضوع لأحد / الزمانين من

---

(١) يقول سيبويه : «وليست أى ومن وما ومتى بمنزلة الألف وإنما هى أسماء بمنزلة هذا وذاك إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هنا .. إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا فى المسألة فلما علموا أنه لايكون إلا كذلك استغنوا عن الألف» الكتاب ١٨٩/٣ .

(٢) يقول الشريف الجرجانى : «الصيغة هى الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها .... إلخ» حاشية على مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار للجرجانى مخطوط دار الكتب برقم ١١٨٦ علم الكلام ورقة ١٠١ ب .

(٣) يقول الشريف الجرجانى : «المراد بدلالة الأسماء على الزمان بجوهرها أن صيغها ليست مستقلة بالدلالة عليه ، بل لمادتها مدخل فيها سواء كان مدلولها الزمان وحده إما مطلقًا كلفظ الزمان أو مقيدًا بنوع تعين كاليوم والأمس أو الزمان مع شىء آخر ، وهو ينقسم إلى ما يكون زمانه أحد الأزمنة الثلاثة وما لايكون كذلك والثانى كالصبوح والغبوق وكالمتقدم والمتأخر إذا وصف بهما غير الزمان ، والأول كأسماء الأفعال» حاشية على مطالع الأنظار للجرجانى ورقة ١٠١ ب .

الحال والاستقبال ، وفى الآخر مجاز فكلما [٥٨/ب] اختلف الزمان اختلفت الهيئة ، ويلزمه أنه كلما اتحدت الهيئة اتحد الزمان ، وإن قلنا إنه مشترك بينهما فالأكثر أنه إذا اختلف الزمان اختلفت الهيئة ، فلما كان اختلاف الهيئة مستلزمًا لاختلاف الزمان ، واتحاد الزمان لاتحاد الهيئة كليًا ، واختلاف الزمان لاختلاف الهيئة (واتحادها لاتحاده ، إما كليًا أو أكثريًا ، علم أن الدال على الزمان هو الهيئة)[١] بلا مشاركة المادة ، فإن هذا القدر يكفى للاستدلال فى مباحث العربية ، وبهذا التقرير اندفع ما قال الفاضل الشريف (رحمه اللّه)[٢] من أن الملازمتين كاذبتان قطعًا[٣] ، أما الأولى ، أعنى قولنا كلما اختلفت الصيغة اختلف الزمان وإن اتحدت المادة ، فلأن أمثلة الماضى مبنية للفاعل والمفعول من مادة واحدة مختلفة الصيغ[٤] مع اتحاد الزمان فيها ، وكذا الحال فى أمثلة المضارع وغيره ، وأيضًا الأمر والنهى مختلفان صيغة لا زمانًا[٥] ، وأما الثانية أعنى قولنا كلما اختلف / الزمان اختلفت الهيئة فلأن [٥٩/أ] المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على المذهب الأصح ، ثم قال[٦] فإن قيل الزمان منحصر فى الماضى والمستقبل ، أما الحال فأجزاؤه من الطرفين[٧] ، وقد استقرأنا لغة العرب فوجدناهم لم يدلوا على الزمانين بصيغة[٨] واحدة ، فنقول : اختلاف

---

(١) ما بين القوسين ساقط من د .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب ، جـ .

(٣) حاشية المطالع للجرجانى ورقة ١٠٢ أ .

(٤) فى ب الصيغة .

(٥) فى ب زمان وهو تحريف .

(٦) القائل الشريف الجرجانى فى حاشية المطالع خ ورقة ١٠٢ أ .

(٧) يقول الشيخ عبد الرحيم : «يريد الشريف أن يثبت المضارع للزمان المستقبل فقط» ثم يقول : «فحيث أنحصر الزمان فى القسمين يكون صيغة المضارع موضوعة للاستقبال فقط لا مشتركة بينه وبين الحال» شرح العنقود م ورقة ١٤٨ أ .

(٨) فى ب لصيغة تحريف .

الزمان يستلزم اختلاف الصيغة ، فيكون اتحاد الصيغة مستلزمًا لاتحاد الزمان ، وهذا القدر يكفينا للاستدلال ، فإنه لما صدق كُلّما اختلفت الصيغة اختلف الزمان ، وإن اتحدت المادة كما في ضرب يضرب كان الدالُّ على الزمان هو الصيغة وحدها ، . . قلنا : زمان الحال وإن كان أجزاء منهما لكنه زمان معتبر عند أهل اللغة ، فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزمًا لاتحاد الزمان ، هذه عبارته[1] وأنت خبير باختلالها وعدم انتظامها ؛ لأنه ليس في كلامه ما يترتب عليه قوله ، فإنه لما صدق كلما اختلف الزمان اختلفت الصيغة نقول كلما اتحدت الصيغة اتحد الزمان ، وإنما أطنبنا في هذا المقام لينكشف لك أنه من مزالّ أقدام الفضلاء الأعلام[2] ، وما ذكرناه غاية تقرير المرام ، وقد علم من التقسيم حد كل من الاسم والفعل والحرف / ، وسمى الأول اسمًا لسموه أى [٥٩/ب] علوه على عديليه لأنه مستبد[3] بتركب الكلام منه ولوقوعه الجزء الأشرف من الكلام ؛ أعنى المحكوم عليه نحو زيد عالم دونهما[4] ، والثانى فعلاً لأنه بسبب دلالته على وقوع معناه فى الزمان يدل على تجدده ، وكونه أثرًا وموجَدًا لفاعل من الفعل وهو التأثير والإيجاد والثالث حرفًا لأنه كثيرًا ما يتصل بأول لفظ أو آخره ، بحيث يصير كطرف منه نحو : «يضرب وضربت وقائمة ، والحرف الطرف .

---

(١) أى عبارة الشريف الجرجانى فى حاشية المطالع ورقة ١٠٢ أ .

(٢) يقول الشيخ عبد الرحيم : «قد وقع فى بعض حاشية المطالع فإنه لما صدق كلما اختلف الزمان اختلفت الصيغة كما ذكره المصنف (يقصد القوشجى) ولعلها هى النسخة المصححة» شرح العنقود ورقة ١٤٨ ب ، ولم أعثر على هذه النسخة .

(٣) فى ب مبتدأ تحريف .

(٤) اقتصر القوشجى على ذكر رأى البصريين مما يدل على أنه يميل للمذهب البصرى ، والرأى المخالف قد ذهب إليه الكوفيون «أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة» الإنصاف للأنبارى ٤/١ المسألة رقم ١ .

السمط الثانى : فى المقاصد

من المعلوم عندك أن الاشتقاق لابد له من مشتق منه ومشتق ، ولأرباب الصناعة فى تعيينهما اختلاف ، فذهب الكوفيون[١] إلى أن المصدر مشتق من الفعل بدليل أن إعلاله وعدم إعلاله تابعان لإعلال الفعل وعدمه ، كما سيأتى فى الصرف ، وأن مثل يدع ويذر ، وأفعال المدح والذم وعسى لا مصادر لها ليشتق منها ، وأن أمر المخاطب مشتق من الفعل المضارع كما هو المشهور ، وذهب البصريون[٢] ، إلى أن الأفعال والأسماء المتصلة / بها كلها [٦٠/أ] مشتقة من المصدر ؛ لأن الأَوْلَى والأنسب الذى يحل محل الواجب إذا قصد ترتيب وتفريع بين مطلق ومقيد أن يعتبر أولاً المطلق ثم المقيد ، ومعنى المصدر مطلق ، وما عداه من معانى المذكورات مقيدات[٣] ، فأوجب ذلك أن يكون هو الأصل والمأخذ ، وأصالة الفعل فى الإعلال لاتستلزم أصالته فى الاشتقاق لأن الإعلال مبنى على طلب الخفة ، وهو بالثقيل أَوْلى ، والفعل لتركب معناه من معنى المصدر والزمان ودلالته مطلقًا على فاعل ، وإن كان متعديًا فعلى مفعول أيضًا بالالتزام فيه ثقل ، فهو بالإعلال أَوْلى ، ويدع ويذر وأمثالهما فى التقدير مشتقة من المصادر ، وإن أُمِيْتَتْ «مصادرها»[٤] كما أميتت كثير من أمثلة متصرفاتها مع أنها أشياء شاذة لا يعبأ بها[٥] وأمر المخاطب بالحقيقة مشتق من المصدر لأن مأخذ المأخذ مأخذ ، نعم يقع فى كلامهم مثل أن «ضاربًا» من ضرب لكن مرادهم أنه مشتق من مصدره وإنما يتعرضون للماضى / [٦٠/ب] تنبيهًا على الحروف الأصول وتقريبًا إليها ، إذ كثيرًا ما

---

(١) الإنصاف ١٤٤/١ مسألة ٢٨ .

(٢) السابق الصفحة نفسها . .

(٣) «يقصد أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين» الإنصاف ١٤٩/١ مسألة ٢٨ .

(٤) فى الأصل «ومصادرها» والصحيح «مصادرها» كما فى ب ، جـ ، د .

(٥) فى ب لا يعبؤ بها تحريف .

يشتمل المصدر على الزوائد دون الماضى ، أو يكون فيه أقل كالخروج وخرج والإخراج وأخرج ثم لابد فى الاشتقاق من تغيير فى اللفظ ، إما صريحًا أو تقديرًا ، فالتغيير التقديرى كما فى فُلْك فإنه يجىء مفردًا وجمعًا قال اللّه تعالى[١] : ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ فأفرد وقال[٢] : ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ﴾ فجمع وصورة اللفظ واحدة إلا أن ضمة المفرد كضمة بُرْد[٣] وفى الجمع أزيلت هذه وضم كضمة أُسْد جمع أَسَد ، وأما التغيير الصريح فإما مقصور على ما بين الحروف الأصول أو متجاوز عنه ، وقبل أن نمنحه حقه من التفصيل لابد من تعريف الحروف الأصول والزوائد وما يتعلق بها بوجه إجمالى على حسب ما لا يتم بحثنا إلا به ، وأما لاستقصائه فموضوع آخر من كتابنا .

اعلم أنه ليس للحروف ولا للأسماء المشاكلة لها من نحو إذْ وإذا وأنَّى[٤] ، ومتى حظ فى الاشتقاق[٥] ، فلا يتعلق لنا غرض ببيان أصالة حروفها أو زيادتها وما سواها من الأسماء / والأفعال فبناؤها لا ينقص عن ثلاثة أحرف [٦١/أ] ولا يزيد على خمسة ، فبناء الخماسى مختص بالاسم والثلاثى والرباعى يشاركه فيها الفعل ، وإنما لم يجعلوا الفعل خماسى الأصل حذرًا عن أن يلزمه

---

(١) سورة يس الآية ٤١ .

(٢) سورة يونس الآية ٢٢ وبقية الآية ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ فدل على أن الفلك مجموع هنا .

(٣) فى اللسان : «البرد من الثياب قال ابن سيدة البرد فيه خطوط» اللسان ٥٣/٤ (برد) وبهذا فالكلمة تدل على مفرد ، على العكس من كلمة أُسْد فهى جمع مع أنها على وزن بُرْد .

(٤) فى ب أين .

(٥) يقول ابن جنى : «والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول وإنما هى كالأصوات نحو صهٍ ومه ونحوهما ، فالحروف لا تمثل بالفعل لأنها لا يعرف لها اشتقاق» ثم يقول : «كلما كان الاسم فى شبه الحروف أقصد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد» المنصف ٩/١ .

اجتماع الثقل المعنوى كما بيَّنَّا[١] واللفظى[٢] ، ولأن الفعل يتصل به الضمير المرفوع ويصير بمنزلة جزء منه حتى يسكن آخره[٣] بسببه «كضربْت» فيكون رباعيُّة كخماسىِّ الاسم ، ولما كانت الحروف أدوات كثيرة الافتقار إلى استعمالها ، كثيرة الوقوع عند أغراض متفاوتة جعلوها صالحة لما يراد منها ، فبنوها من حرف واحد إلى خمسة أحرف كلكن وأمثال لها كما ترى آلات الصناع من خفاف وثقال وأثاقل ، وكذا بناء الأسماء على الإطلاق ، وأعدل الأوزان الثلاثى لكونه لا خفيفًا خفيفا ، ولا ثقيلاً ثقيلاً ، ولكونه مشتملاً على مبدأ ومنتهى ووسط بالسوية على قدر الحاجة[٤] ، واقتصروا على الخمسة ليكون الطرفان ، أعنى الزيادة والنقصان على السواء من مرتبة الاعتدال ، ولئلا يتوهم أنه كلمتان ثلاثيتان ، فالحروف الأصول هذه الثلاثة أو الأربعة أو الخمسة التى بنى عليها الكلمة تسمى أصولاً / ، وكل لفظ تركَّب منها فقط [٦١/ب] اسمًا كان أو فعلاً يسمى مجردًا ، وغير تلك الحروف سمى زوائد ، والمتضمن لشىء منها مزيدًا ، ومن دأبهم إذا أرادوا التعبير عن الأصول أن يعبروا عما هو أولها فى ابتداء الوضع بالفاء ، وعن ثانيها كذلك بالعين ، وعن ثالثها باللام فيقولوا فى (ضرب) : الضاد فاء الكلمة ، والراء عينها ، والباء لامها[٥] ، وإن كانت الأصول أربعة يقولون : للثالث اللام الأول ، والرابع اللام الثانى ، وإن كانت خمسة يقولون : للخامس اللام[٦] الثالث ، وإذا أرادوا تأدية هيئة الكلمة يعبرون عنها

---

(١) ويقصد بالثقل المعنوى أن الفعل متركب من معنى المصدر والزمان والنسبة .

(٢) ويقصد به كثرة الحروف فلاشك أن الثلاثى أخف من الرباعى والرباعى أخف من الخماسى .... وهكذا .

(٣) شرح الجاربردى للشافية ١٤ .

(٤) يقول ابن جنى : «لماذا يكثر الأصل الثلاثى فى اللغة العربية دون الرباعى والخماسى ؟ الجواب هو لأنه حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه» الخصائص ١/٥٥ .

(٥) المنصف ١/١١ النص نفسه .

(٦) ساقطة من ب .

بالمنتظم من هذه الحروف ، ويسمونه وزن الكلمة فيقولون مثلاً وزن عمرو[١] فَعْل ، ووزن جَعْفَر فَعْلَل ، ووزن سَفَرْجَل فَعَلَّل ، وإن كان فى الكلمة زائد ، فإن كان غير مكرر ، ولا مبدلاً من تاء الافتعال ، ففى الوزن يوردونه بعينه فيقولون : وزن أَحْمَر أَفْعَل ، ووزن ضَارِب فَاعِل ، ووزن عَطْشَان فَعْلان ، وإن كان مكررًا سواء كان للإلحاق كما فى جَلْبَبَ إلحاقًا بدَحْرَجَ أو لغيره ، وسواء فصل بين المثلين بحرف كما فى تحرير أَوْ لا كقِرْدَد ، وهو المكان / الغليظ المرتفع ، وسواء كان الزائد من حروف الزيادة [٦٢/أ] وستعرفها ، كما فى «حِلْتِيت» وهو صمغ الأنجذان[٢] أَوْ لا كما فى الأمثلة المذكورة يكررون ما به يعبر عن أولهما فيقولون : وزن جَلْبَبَ فَعْلَلَ لا فَعْلَبَ ، ووزن حِلِتيت فِعْلِيل لا فِعْلِيت ، وعلى هذا ، وإن كان مبدلاً من تاء الافتعال يعبرون عنه بالتاء فيقولون : وزن ادَّكَرَ واصْطَبَرَ افْتَعَلَ لا افْدَعَلَ وافْطَعَلَ ، وعلى هذا القياس قيّدنا الضابط بقولنا : فى ابتداء الوضع لأنه فى المقلوب كجاه مقلوب وجه لا يعبر عن جيمه بالفاء مع كونه الآن أول ، بل بالعين ، ويقال جاه «عفل» . وإنما آثروا الوزن المنتظم من هذه الحروف لعموم معناه[٣] ووجوده فى ضمن الأفعال ، وكثير من الأسماء ، إذا تقرر هذا فنقول التغيير اللازم للاشتقاق قد يكون فيما بين الأصول فحسب ، فهو مختص بالصغير والكبير ، فأما مع حفظ الترتيب ولو تقديرًا ، فهو فى الصغير أو بدونه فهو فى الكبير ، وإنما قلنا ولو تقديرًا ؛ لأن الاشتقاق الصغير لا ينافى القلب ، وهو تغيير مواضع بعض حروف الكلمة بالتقديم والتأخير لعارض يقتضيه لا على نية أن تصير كلمة أخرى كما / ذكرنا فى جاه ووجه وكما فى

---

(١) فى د عمر تحريف .

(٢) يقول الجاربردى : «صمغ الأنجذان بالذال المعجمة هو نبات يقاوم السموم جيد لوجع المفاصل جاذب مدر للطمث» شرح الشافية للجاربردى ١٨ .

(٣) هذا وجه معنوى لاختيار هذا الوزن وهناك وجه آخر لفظى ذكره الشيخ عبد الرحيم هو «أن اختيار هذا الوزن لما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق» شرح العنقود ورقة ١٥٥ أ .

ناء ونأى ، [٦٢/ب] وسيجىء بيان ما يميز به القلوب عن غير المقلوب فى مظان الاشتباه ، وكذا لا ينافى الإعلال ، وستقف عليه فى الصرف إن شاء اللّه تعالى ، هذا والصور الممكنة الحصول من التغيير المذكور فى الثلاثى المتخالف الحروف ست لأن المركب من حرفين له صورتان بتقديم كل من الحرفين ، وإذا ضم إليهما ثالث فله ثلاثة أحوال : تقدمه عليهما وتوسيطه بينهما وتأخيره عنهما ، فيضرب أحواله الثلاث فى حاليهما يحصل ست صور ، وفى الرباعى أربع وعشرون لأن للحرف الرابع أربع أحوال ، تتنبه لها مما ذكرنا فى الحرف الثالث بأدنى تأمل ، فبضرب أحواله الأربع فى الست التى كانت فى الثلاثة يحصل أربع وعشرون ، وفى الخماسى مائة وعشرون ، وبيانه يعلم من سابقه ، وإن شئت تستوضح الجميع فلاحظ الدول وانظر فى الجدول[1] وصور الجدول يتبين لك المجمل .

صور الثلاثى الست

دول	ود ل	ولـــد
دلـــو	لـــدو	لـــود

(١) انظر الجدول .

صور الرباعى الأربع والعشرون

جدول	دجول	دوجل	دولج
جودل	وجدل	ودجل	ودلج
جولد	وجلد	ولجد	ولدج
جدلو	دجلو	دلجو	دلوج
جلدو	لجدو	لدجو	لدوج
جلود	لجود	لوجد	لودج

صور الخماسى المائة والعشرون

مجدول	جمدول	لجدوم	جدومل	جدولم	مدجول	دمجول	دجمول	دجومل	دجولم
مدوجل	دموجل	دومجل	دوجمل	دوجلم	مدولج	دمولج	دوملج	دولمج	دولجم
مجودل	جمودل	جومدل	جودمل	جودلم	ومجدل	وجمدل	وجمدل	وجدمل	وجدلم
مودجل	ومدجل	ودمجل	ودجمل	ودجلم	مودلج	وملدج	ودملج	ودلمج	ودلجم
مولجد	جمولد	جوملد	جولمد	جولدم	موجلد	ومجلد	وجملد	وجلمد	وجلدم
مولجد	وملجد	ولمجد	ولجمد	ولجدم	مولدج	وملدج	ولمدج	ولدمج	ولدجم
مجدلو	جمدلو	جدلمو	جولمود	جدلوم	مدجلو	دمجلو	دجملو	دجلمو	دجلوم
مدلجو	دملجو	دلمجو	دجلمو	دجلوم	مدلوج	دملوج	دلموج	دلومج	دولجم
مجلدو	جملدو	جلمدو	جلدمو	جلدوم	ملجدو	لمجدو	لجمدو	لجدمو	لجدوم
ملدجو	لمدجو	لدمجو	لدجمو	لدجوم	ملدوج	لدجوم	لدموج	لدومج	لدوجم
مجلود	جملود	جلومد	جلودم	ملجود	لمجود	لجمود	لجومد	لجودم	جلمود
ملوجد	لموجد	لومجد	لوجمد	لوجدم	ملودج	لمودج	لومدج	لودمج	لودجم

ملحوظة : هذا الجدول من النسخة الأصل

/ هذا إذا اقتصرنا على اعتبار الحروف فى ترتيبها ، وإذا [٦٣/ب] تجاوزنا إلى اعتبار الحركات والسكنات بعد أن نراعى تحرك الأول ، ولا نعتد بحركة الآخر ، يبلغ صور الثلاثى اثنتين وسبعين ، وصور الرباعى ألفًا ومائة واثنتين وخمسين ، وصور الخماسى ثلاثا وعشرين ألفًا وأربعين ، وإن أسقطنا صور التقاء الساكنين والساكنات تعود (صور الثلاثى)[١] إلى [٢] وصور الرباعى إلى ثمانمائة وأربع وستين ، وصور الخماسى إلى سبع عشرة ألفًا ومائتين وثمانين ، وإنما بسطنا الكلام بإبداء هذه الصور لأننا لم نرَ أحدًا حام حول هذا كله فيما بين الحروف الأصول فقط ، وإذا تعداها الاعتبار فالصور الجزئية الممكنة الحصول غير متناهية لا يتيسر إلا بيان أنواعها ، وهو بيان أنواع التغيير ، وهى فيما يتعلق به غرضنا الزيادة والحذف والقلب ، فتفتقر إلى بيان ضوابط لتعرف منها أن أى حروف الكلمة أصل وأيها زائدة ، وأنه هل حرف من الكلمة أنه محذوف[٣] أو لا ؟ ، وأنه هل هو بدل من حرف آخر منها أو لا ؟ ، وأنه أهذه الكلمة مقلوبة / تلك[٤] أو لا ؟ ، فنفصل السمط أربعة فصول لبيان [٦٤/أ] هذه الضوابط .

(١) ما بين القوسين ساقط من د .
(٢) بياض فى كل النسخ .
(٣) فى ب محذوفًا .
(٤) فى د تيك تحريف .

الفصل الأول

لبيان ما يُعرف به كون الحرف زائدًا فى الكلمة أو أصليا

اعلم أنه قد يُعلم كون الحرف أصليًا أو غير أصلى من ذات الحرف ، وقد يعلم من موقعه من الكلمة ، وقد يعلم من وجوه أخر فلنجعل الفصل ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : لمعرفة الأصالة وعدمها من ذات الحرف :

فنقول الألف فى موضوع بحثنا أعنى الأسماء المتمكنة والأفعال لا يكون أصليًا أبدًا ، بل إما زائد كما فى الجدار وفاعل ، أو بدلاً عن حرف أصلى كما فى العصا والرحى ودعا ورمى وغيره إن كان خارجًا من الحروف العشرة التى يجمعها سبع مرات ما نذكره ، وهو أن خليل(١) بن أحمد أتاه سُلَميّون(٢) ، وسألوه عن الحروف الزوائد فقال : «السمان هويت» ، وأتاه سليمان فعاوده بالسؤال عنها فقال : «اليوم تنساه» ، وعاودوه فقال : «يا ملاء تسهون» ، «لم يأتنا سهوًا» ، «سألتمونيها» ، لا يكون زائدًا إلا لقصد التكرار أو الإلحاق ، وستعرف معناه فى الصرف / ، فإن الزيادة لهما لا تخص حرفًا دون حرف [٦٤/ب] إلا الألف للتكرير ، فإنه لايمكن ، وذلك ، كعطار وستار ، وقطّع ، وقتّل وقَردد وجَنْدل ؛ وهو الحجارة بزيادة الدال فى الأول ، والنون فى الثانى للإلحاق بجعفر وجلبب أى لبس الجلباب وشملل أى أسرع للإلحاق بدحرج ، وليس معنى تسمية هذه الحروف بالزوائد أنها لا تكون إلا زائدة ، فإن كثيرًا من الكلمات كل حروفها من هذه كالإنسان والإيمان والإسلام(٣) وجميع ما ذكرناه لتبينها ، بل إن الزائد

---

(١) هكذا وردت فى كل النسخ والمشهور الخليل بن أحمد ، النص فى المفصل ٣٥٧ .

(٢) الضبط من جـ ، وفى د سلْميون وهى اسم قبيلة شرح العنقود ورقة ١٥٨ أ .

(٣) قال ذلك لئلا يتوهم البعض أن هذه الحروف أينما وقعت فهى زائدة والمقصود الحروف التى ليست من أصول الكلمة .

الموصوف لايكون إلا منها ، وبعضهم يجعل الراء فى دِمَثْر وهو المكان اللين ، وفى سِبَطْر وهو الأسد الذى يمتد عند الوثبة زائدًا[1] ، وهو إن ثبت ففى حكم العدم لندرته ، وكلما نحكم حكمًا كليًا ، وعلى طريق الوجوب ، فالنادر المخالف لايقدح فى كليته ووجوبه ، سيما إذا كان على الاحتمال ، وليكن هذا على ذكر منك ينفعك فى مواضع ، والجوهرى أورد السبطر فى باب الراء[2] ، فيدل على أنه لم يجعله زائدًا ، فما عدا الحروف المذكورة إذا لم يكن للتكرير[3] ، / أو الإلحاق يعرفنا [٦٥/أ] بنفسه أى من غير نظر إلى موقعه أو إلى الوجوه التى ستأتى أنه أصلى ، وكذا الهاء عند المبرد ، فإنه لايعده من حروف الزيادة[4] ، وأورد عليه ابن جنى[5] الاعتراض بمثل اخشه فى الوقف

---

(١) لم أعثر على أحد يقول بزيادة الراء فكل المراجع التى أمامى تحكم بأصالتها : الشافية ٢٣٠ ، المنصف ٢٦/١ ، شرح الرضى ٣٨٤/٢ ، الجاربردى ٢٣٠ ..... إلخ ، وإن كان ابن يعيش شكك فيها بقوله عنها : «ألا ترى أن الراء ليست من حروف الزيادة فجاز أن تكون فيما أبهم أمره» شرح المفصل ١٥٣/٩ .

(٢) الصحاح سبر ٦٧٦/٢ .

(٣) فى ب ، جـ لتكرار .

(٤) لم أعثر على كتاب إلا وهو يقرر هذا الرأى كما فى الهمع ٢١٥/٢ ، شرح المفصل ١٤٣/٩ ، شرح الشواهد للبغدادى ٣٠١ ، التصريف الملوكى ١٥ ..... إلخ ، والذى وجدته فى مقتضب المبرد غير ذلك فقد صرح فى أكثر من موضع بأن الهاء من حروف الزيادة قائلاً : «فأما أمهات فالهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد» ١٦٩/٣ ، وقال فى موطن آخر من المقتضب : «والهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف» ٥٦/١ ، وموطن ثالث ٦١/١ ، ورابع ٦٤/١ ..... إلخ وهكذا فى أربعة مواضع يحكم المبرد بزيادتها ولكن كما يقول محقق المقتضب «تثاءب عمرو إذْ تثاءب خالد» لأن حديثهم عن المبرد غير محقق .

(٥) هذه الاعتراضات عند ابن جنى فى سر الصناعة (خ) حـ٥٠٤/٢ ـ ٥٠٩ ، حـ٥١٠/٣ (مخطوط بدار الكتب رقم ٨٥٧ لغة) .

على اخش ، وبقولهم أمهة وأمهات فى أم وأمات ، قال الشاعر[١] :

أُمَّهَتِى خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِى[٢]

وبأن الأخفش[٣] قال : الهجرع ، وهو الطويل من الجرع ؛ بمعنى المكان السهل وقال الخليل[٤] : الهِرْكُولَة وهى الضخمة هفعولة من الرَّكل وهو الضرب بالرجل الواحد ، وبأن أهراق أى صب ، يهريق إهراقة بسكون الهاء أصله أراق يريق إراقة ، وأجاب ابن الحاجب من قبل المبرد عن الأول بأن الهاء فى اخشه حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه[٥] ، أى حرف جىء به لمعنى الوقف[٦] ، فلا يكون من حروف الزيادة ، لأن الحرف الزائد لا يكون لمعنى ، وعن الثانى : يجوز أن يكون الأصل هو الأُمَّهة كالأُبَّهة بمعنى العظمة ، ثم يحذف الهاء والتاء كما قال الجوهرى[٧] ، ويؤيده أن الغالب فى استعمال الجمع أمهات ألا ترى / أنها وردت فى التنزيل فى مواضع[٨] ، ولم ترد [٦٥/ب] الأمهات فى موضع ،

---

(١) الشاعر هو قصى بن كلاب بن مرة أحد أجداد النبى ﷺ الشواهد الكبرى ٥٦٥/٤ وقال البغدادى البيت لامرأة من اليمن الخزانة ٣٠٦/٣ ط بولاق .

(٢) من الرجز وبقيته :

وَحَاتِمُ الطَّائِىُّ وَهَّابُ الْمِئِى

وقيل أنه الشطر الثانى وقبله :

مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِى النَّسَبِ

وخندف هى أم مدركة زوجة إلياس واسمها ليلى بنت حلوان بن عمران ، والخندفة مشية كالهرولة فيها سرعة وتقارب خطى ، وإلياس هو ابن مضر بن نزار ، وهمزته همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة ، والبيت شاهد على أن الهاء زائدة فى أمهة شرح الشواهد للبغدادى ٣٠١ ومن مواضع البيت الهمع ٢٣/١ ، شرح الملوكى لابن يعيش ٢٠٣ ، شرحه المفصل ٣/١٠ ، ٤ ، الصحاح خدف ١٧٤٧/٤ .

(٣) الشافية ٢٣١ ، شرح الجاربردى ٢٣١ ، سر الصناعة ٥٠٩/٢ .

(٤) المنصف ٢٥/١ ، الشافية ٢٣١ ، شرح الجاربردى ٢٣١ (النص نفسه) ، سر الصناعة خ ٥٠٩/٢ .

(٥) الشافية ٢٢٩ النص نفسه .

(٦) فى ب الوقوف تحريف .

(٧) قال الجوهرى : «والأمهة أصل قولهم أم» الصحاح أمه ٢٢٢٥/٦ ، وانظر أبه ٢٢٢١/٦ .

(٨) قال تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . الآية﴾ النساء ٢٣ وقد ورد اللفظ فى هذه الآية فقط ثلاث مرات .

فوزن أم فع ، ويجوز أيضًا أن يكونا أصليين ، قال بعضهم الأمهات للناس ، والأمات للبهائم[١] ، وعن الثالث والرابع بأن قولهما هذا غير مقبول عند أهل الصناعة لبعد المناسبة بين معنى اللفظين سيما فى ما قاله الأخفش ، واعترف بورود الخامس عليه ، وقال لا جواب عنه إلا القول بأنه خطأ وقع حين قلبوا همزة أراق هاء ، وقالوا هراق فتوهم البعض الهاء فاء الكلمة ، فزاد عليه الهمزة ، وأنت خبير ببعد هذا لأن مثل أهراق ليس من أبنيتهم ، فعلى تقدير توهم هاء أهراق فاء الكلمة لا وجه لزيادة الهمزة مع بقاء هذه الحروف ، وإنما هذا التأويل فى لغة أخرى لهذه الكلمة ، وهى أهرق يهرق إهراقًا على أفعل يفعل إفعالاً ، قال الجوهرى[٢] : عندى أن هاء أهراق عوض عن الحركة الذاهبة للعين : إذ أصل أراق أريق كما قال الأخفش[٣] ، فى اسطاع يسطيع اسطياعًا ، بفتح الألف فى الماضى وضم الياء فى المستقبل لغة فى / أطاع يطيع ، إذ السين عوض عن ذهاب حركة العين[٤] [٦٦/أ] فقد تنبهت أن فى هذا اللفظ ثلاث لغات[٥] ؛ هَرَاق يَهريق هَراقه فهو مُهريق ، وذاك مهْراق ، وبفتح الهاء فى الجميع إلا فى المصدر ، وإنما قالوا أنا أهريقه ، ولم يقولوا أنا أريقه لاستثقالهم الهمزتين ، وقد زال ذلك بعد الإبدال والثانية أهرق يهرق إهراقًا ، والثالثة أهْراق يهْريق اهْرياقًا

---

(١) المفصل ٣٥٩ .

(٢) وعباراته : «وتركت الهاء عوضًا من حذف حركة العين لأن أصل أهرق أريق» الصحاح راق ١٥٧٠/٤ .

(٣) وعبارته : «يريدون به استطاع يستطيع» ، ثم يقول : «فجعل السين عوضًا من إسكان الياء» معانى القرآن للأخفش رسالة دكتوراه بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٣٨٦ جـ ٢ ص ٢٦٤ .

(٤) شرح الجاربردى ٢٣١ النص نفسه ، معانى القرآن للأخفش ٢٦٤/٢ .

(٥) ذكر البطليوس رأيًا رابعًا يقول فيه : «الكسائى حكى راق الماء يريق إذا انصب» الاقتضاب ٢٢٧ .

فهو مُهْرِيق(١) ، وذلك مُهْراق بسكون الهاء فى الجميع قال امرؤ القيس(٢) :

وَإِنَّ شِفَائِىَ عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِس مِنْ مُعَوَّلِ(٣)

وقال آخر(٤) :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ مُهْرَاقُ(٥)

وتقدير يُهَرِيق ومهَراق بفتح الهاء يُهَفْعِلَ ومُهَفْعل ، وأما تقدير يهْريق ومهْراق بسكونه لا يمكن أن ينطق به ؛ لأن الهاء والراء كليهما ساكنان والمقصود بالنظر هنا هى اللغة الثالثة ، والأقرب أن يقال : هى شىء شاذ لايوجب إبطال أصل هو أصالة الحرف ، ألا ترى إلى صاحب المفتاح حيث يقول لابد للحكم بكون الحرف زائدًا ألا يكون توجه الحكم عليه / بالزيادة على [٦٦/ب] سبيل الندرة(٦) ، على غير هذه الحروف ، وألا ترى إلى غيره كيف جوّز زيادة راء «دِمَثْر» وسِبَطْر كما ذكرنا ، واعلم أنه شاع فى كلام ابن الحاجب وأشياعه(٧) ، القول بأن الحرف الزائد ما لايكون لمعنى ، وليس كذلك لأن

---

(١) فى ب مهرق .

(٢) ديوانه ٩ ، الخزانة ٦١/٤ .

(٣) البيت من بحر الطويل وقد ورد فى الديوان برواية (عبرة إن سفحتها) وهى رواية الأصمعى من نسخة الأعلم ، وعلى هذا لا شاهد فيه ، وأورده سيبويه (وإن شفاء عبرة) الكتاب ١٤٢/٢ ومن مواضع البيت المنصف ٤٠/٣ ، الأشمونى ١٢٢/٣ ، والشاهد فى البيت ورود «مهَراقة» بفتح الهاء وهى لغة فيها إذ لو سكنت لفسد وزن البيت ، وفى النسخة ب من المخطوط كتب البيت كتابة مشوهة لا تقرأ .

(٤) الآخر هو الخنساء الشاعرة وهى تماضر بنت عمرو بن الشريد السلمى ديوانها ١١٠ .

(٥) البيت من بحر البسيط وبقيته :

سَحًّا فَلا عَازِبٌ عَنْهَا وَلا رَاق

ورواية الديوان :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنهَا الدَّمْعُ مُهْرَاقُ

والشاهد فيه تسكين هاء مهْراق وهى لغة فيه .

(٦) المفتاح ٨ .

(٧) يقصد الجاربردى فى شرحه للشافية ١٩٤ ، والرضى فى شرحه ٣٤٠/٢ .

حروف المضارعة وهمزة الإفعال وسين الاستفعال وغير ذلك من حروف الزيادة لها معان ، كيف وقد قال بعضهم[١] : إن من جملة الشواهد لزيادة الحرف أن يكون له معنى ممثل بالتنوين وتاء التأنيث وسين الكسكسة ونحو ذلك ، فالصواب أن يقال الحرف الزائد ما يكون فى الاسم المتمكن أو الفعل واتصل به بحيث يصير معه بمنزلة كلمة واحدة ، ولم يكن من حروفه الأصول ، سواء كان له بخصوصه معنى كحروف المضارعة وياء التصغير ، أو «زِيد» للعوض كالميم المشددة فى اللهمَّ عوضًا عن حرف النداء ، والتاء فى إجابة عوضًا عن الواو ، ولتفخيم المعنى كميم زُرْقم وهو شديد الزرقة وسُتْهم بالضم فيهما[٢] وهو كبير العجز جدًا أو للمد كما فى عماد وعمود / وعميد ، أو لتيسير [٦٧/أ] التلفظ كألف الوصل أو للمحافظة على حركة الآخر أو على حرف المد كهاء الوقف فى اخشه ، وكتابيه وغلامهوه ، وغلامهيه وسين الكَسْكَسة بفتح الكافين سين تلحقه بنو بكر بكاف الضمير المؤنث تمييزًا له عن ضمير المذكر نحو أكرمتكس ، وبنو تميم يلحقون به الشين المعجم لذلك وتسمى شين[٣] الكشكشة نحو أكرمتكش .

الصنف الثانى : لمعرفة الأصالة والزيادة من المواقع :

فلنجعله فريدتين :

الفريدة الأولى : لبيان مواقع الأصالة :

بعض المواقع يشهد بأصالة الحرف مطلقًا أيًا كان ، وبعضها بأصالة بعضها دون بعض فمن الأوّل ، الأولُ من الأسماء الغير المتصلة بالأفعال أعنى المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، وأسماء

(١) القائل بذلك السكاكى فى المفتاح ٨ .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) ساقطة من ب .

الزمان والمكان والآلة ، وستقف على معانيها وأحكامها إن شاء اللّه تعالى إذا كان بعده أربعة من الحروف الأصول ، فإنه لا يصلح للزيادة ، وإن كان من حروف الزيادة ، قال المبرد[1] ياء يَسْتَعُور وهو اسم مَوْضع ، ويقال شجر ، من نفس الكلمة كعين عَضْرَفُوط[2] لأن الزوائد لا تلحق أول / الرباعى إلا الميم [٦٧/ب] فى الاسم المبنى على فعله «كمُدحْرِج» فهمزة مثل اصطَبْل واصطَخْر : اسم بلد ، وميم مَرْدَقُوش وهو المَرْدَخُوش - ويقال الزعفران - أصلان ، وكون الأربعة بعدهما أصلاً ظاهرٌ إذ ليس شىء منها من حروف الزيادة ، ومنه المواضع الأربعة من الكلمة ، التى الأول والثالث منها من جنس والثانى والرابع من جنس ، ويسمى المضاعف الرباعى ، فإن شيئًا منها لا يصلح للزيادة على المذهب الأصح خلافًا للكوفيين[3] ، فإنهم يزعمون أن الثالث منها تكرار للأول ، فالحروف الأربعة من «صَيْصية» وهى شوكة الحائك التى بها يسوى السّداة واللُّحمة ، ومن وَعْوَع[4] ، أى نبح وضجّ أصل ومنه كل من الأول والثانى من الأسماء والصفات الغير المشتقة من المزيدات إذا علم زيادة صاحبه ، فإنه يكون فى الأغلب أصلاً وتجوز على قلة زيادتهما معًا كما فى : انقحل وانقَحْر بمعنى القحل والقحر وهما الشيخ الذى يبس جلده على جسده لكبره ، وانْزَهْو وهو الفخر والتكبر[5] ، ففى مَنْجَنيق / إذا جعلنا نونها الأول زائدًا بدليل جمعها على مجانيق [٦٨/أ] وتصغيرها على مجينيق بحذفه فميمها أصل ، ويكون وزنها فنعليلا ، وإن اعتبرنا ما قاله أبو سعيد السيرافى : «أخبرنا ابن دريد عن

---

(١) لم أعثر عليه عند المبرد .

(٢) يقول المازنى : «فأما مثل يستعور فهو بمنزلة «عضرفوط» لأن الياء من نفس الحرف» المنصف ١٤٥/١ ، وانظر الجاربردى ٢٢٥ ، وشرح الرضى ٣٧٥/٢ .

(٣) الشافية ٢٢٣ ، وشرح الرضى ٣٦٧/٢ يقول الرضى : «وقال الكوفيون ونحو زلزل وعرعر مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه إنه مكرر الفاء وحدها بشهادة الاشتقاق وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلى» .

(٤) المفتاح ١٣ .

(٥) شرح الجاربردى ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

أبى عبيدة أنه حكى عن بعض العرب أنه قال ما زلنا نُجْنِقُ أى نرمى بالمنجنيق[١] ، وحكى غيره قولهم كنا نجنق مرة ونرشق أخرى وحكى الفرّاء جَنَقْنَاهُم ، وكلاهما زائد ويكون وزنه منفعيلا[٢] ، لكن قال الفراء : هذا الاستعمال مما لا يعتد به لأنه مُولَّد من المنجنيق[٣] واعلم أن المنجنيق معربة مؤنثة قال زُفَر بن الحارث[٤] :

لَقَدْ تَرَكَتْنِى مَنْجَنِيقُ ابْنُ بَجْدَلٍ أَحِيدُ مِنَ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ[٥]

وأصلها بالفارسية «من جه نيك» أى ما أجودنى ، كذا ذكره الجوهرى[٦] ، وبعضهم يأبون عن التعرض لوزنها والحكم بأصالة بعض حروفها ، وزيادة بعضها زعمًا منهم أن ذلك إنما يكون فيما هو أصل لغتهم .

والأكثرون على خلاف ذلك بناء على أنهم لما ألحقوها بلغاتهم وتصرفوا فيها تصرفهم فى كلماتهم ، من التصغير والتكسير وغير ذلك / [٦٨/ب] لزم تعيين الأصول ، والزوائد لتيسير التصرفات وفق قوانينهم ، وإنما حكموا عليها بالتعريب لعدم وجدان الجيم والقاف فى كلمة إلا معربة كالجردق بمعنى الرغيف «مُعرَّب» كرده[٧] أو حكاية صوت كالجَلَنْبَق[٨] لصوت الباب الضخم عند انفتاحه وارتداده[١] ، ومن الثانى أول الكلمة على الإطلاق فإنه لا يصلح

(١) النص منقول من شرح الجاربردى ٢١٥ .
(٢) السابق الصفحة نفسها .
(٣) وعلل الفراء ذلك قائلاً : «لقلته فى استعمال الفصحاء» الجاربردى ٢١٥ .
(٤) زفر بن الحارث الكلابى كان سيد قيس فى زمانه فى الطبقة الأولى من التابعين ، قال ذلك حينما تملك قنسرين بعد موت يزيد بن معاوية فحاصره ابن بجدل شرح الشواهد ص ٣٠٠ .
(٥) البيت من بحر الطويل وقد ورد فى الصحاح برواية (أحيد عن العصفور) وهو الصحيح والمنجنيق هى التى تُرمى بها الحجارة ، أحيد مضارع حاد إذا تنحى ، والشاهد فى قوله منجنيق حيث إنها معربة مؤنثة ولهذا قال تركتنى ،ومن مواضع البيت الصحاح جنق ١٤٥٥/٤ ، شرح الشواهد ٢٩٩ .
(٦) الصحاح جنق ١٤٥٥/٤ وعبارته «من جى نيك» .
(٧) يقول الجاربردى فى شرح الشافية ٢١٤ : «نحو الجردقة للرغيف وهى معرب كردة» .
(٨) فى جـ ، د الجلنبلق وهو تحريف . الصحاح جنق ١٤٥٤/٤ .

لزيادة الواو ، فواو (وَرَنْتَل) أصل قيل اسم بلد وقيل إنه «الداهية» وقيل شيء يعادى الأسد ، ولم نجده فيما عندنا من كتب اللغة ، وكذا أول الكلمة لا يصلح لزيادة اللام ، فلام نحو لَهْذَم ، على وزن «جعفر» وهو القاطع من الأسنّة أصل وكذا حشوها إلا ما ذكره الجوهرى[٢] ، من أن اللام فى قِلْفَع على وزن خِنْصَر وهو ما يتقلع ويتشقق من الطين إذا يبس زائدة[٣] ، ولام نحو بَلْدَح اسم موضع وطُحْلُب بضم الطاء واللام وبفتح اللام أيضًا ، وهذا هو الأخضر الذى يعلو الماء أصل ، وكذا آخرها لا تكون اللام فيه زائدة ، إلا فى عبدل وزيدل بمعنى عبد وزيد ، وفَحْجَل على وزن جعفر بتقديم الحاء المهملة على الجيم بمعنى الأفحج ، وهو الذى تتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه ، فيتفحج أى ينفتح ساقاه ، وقَدْ سها صاحب الإقليد نقلاً وعقلاً وتبعه غيره ففسروا الأفحج بالذى / يتدانى عقباه ، وينفتح ساقاه[٤] ، فإن اللام فى هذه [٦٩/أ] الألفاظ زائد لفقدانه فى أمثلة اشتقاقها كما ذكرنا ، فلام كِنْهَل على وزن خِنْصَر اسم موضع وسَفَرْجَل أصل ، وأما لام ذلك وهنالك وأمثالهما ، وإن ذكره الشيخان عبد القاهر وجار اللّه[٥] فليس مما نحن فيه لما علمت أن مورد الاشتقاق الذى يبحث عنه هو الأسماء المتمكنة والأفعال ، ومنه كل موقع من الأسماء الغير المتصلة بالأفعال ، فإنه لا يصلح لزيادة السين ، فسين سرمد وعسجد وفِرْسَن على وزن خنصر وهو للبعير كالحافر للدابة . ودِرْفَس على وزنه أيضًا وهو الإبل العظيم

---

(١) الصحاح جنق ١٤٥٤/٤ .

(٢) يقول الجوهرى : «القلفع مثال خنصر ما يتقلع ويتشقق من الطين واللام زائدة» الصحاح (قلع) ١٢٧٠/٣ .

(٣) أنكر الجوهرى أن تكون اللام من حروف الزيادة كما ورد فى شرح الرضى للشافية ٣٨١/٢ .

(٤) صاحب الإقليد هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندى وكتابه الإقليد شرح المفصل للزمخشرى مخطوط بمعهد المخطوطات العربية رقم ١٧ وعبارته «الأفحج الذى يتدانى عقباه وتنفحج ساقاه فى المشى أى تنفتح» الإقليد (خ) ٣١ ب .

(٥) قاله جار اللّه فى المفصل ٣٦٠ والسكاكى فى المفتاح ١٢ ، ولم أعثر عليه عند عبد القاهر .

أصل ، ومنه كل موقع من الأفعال ، وأول الاسم الخماسى فإن شيئًا منها لايصلح لزيادة الميم ، فميم تمعدد أى تشبّه بمعدّ ، وتمغفر أى اجتنى المُغفور بضم الميم ، وهو صمغ حلو له رائحة كريهة ، واسمَهرّ أى صلب واشتد ، واحْرَنْجَمَ أى كثر وازدحم وأمثالها أصل ، وكذلك استدل سيبويه[1] بمجىء تمعدد على أن وزن مَعَدّ فَعَلّ لا مفعل كمَرَدّ ، وأما تمندل وتمدرع وتمنطق / وتمسكن فى تندل وتدرع وتنطق وتسكن أى تمسح [٦٩/ب] بالمنديل ، ولبس الدرع والمنطقة ، وتذلل فضعيفة لا يعتد بها ، وكذا ميم مرزجوش ، ويقال مرزنجوش وهو العِشْرة ، وهى نبت ينبت شعبًا متفرقة ومنه سميت عشيرة الرجل الأَدْنَون عشرة أصل[2] ، (ها هنا بحث يجب)[3] التنبيه عليه ، وهو أنه ينبغى أن لا يتوهم من تقييدنا حروف الزيادة فى أول الفصل بما لا يكون بقصد التكرار أو الإلحاق أن الزيادة التى نحكم بعدم صلاح هذه المواقع لها مقيدة أيضًا بما لا يكون لهما ، بل هذه المواقع لا تصلح لزيادة هذه الحروف ، ولو للإلحاق ، وإلاَّ لم يصح تفريع أصالة ميم تمعدد ، وتمغفر وأمثالهما على الضابطة المذكورة ، ولاستدلال «سيبويه»[4] بمجىء تمعدد على أصالة ميم معد ؛ لأن تمعدد وأمثاله من ملحقات دحرج أو تدحرج كما ستعرف تحقيق ذلك - إن شاء اللّه تعالى - ولذلك لم يدغم الدال فيه ، **ومنه آخر الفعل إذا وقع نونًا فإنه يكون أصلاً عند البصريين** ، فنون تدهقن / وتشيطن أصل [٧٠/أ] عندهم[5] ، ووزن تدهقن تفعلل من الدهقنة ووزن تشيطن تفيعل من شطن إذا بعد ، وسمى اللعين شيطانًا ؛ لبعده من رحمة اللّه تعالى ، وأما عند الكوفيين

---

(١) يقول سيبويه : «أما المعزى فالميم من نفس الحرف» ثم يقول : «ومعد مثله للتمعدد لقلة تمفعل» الكتاب ٣٠٨/٤ .

(٢) فى جـ عسره أجل تحريف وكلمة أصل ساقطة من ب .

(٣) تكملة من ب ، جـ ، د .

(٤) الكتاب ٣٠٨/٤ .

(٥) أى عند البعض ومنهم السكاكى فى المفتاح ١٢ .

فنونهما زائد ووزنهما فعلان ، والأول من أدهقت الكأس ملأتها ، وكأس دهاق أى ممتلئة ، وأدهقت الماء أفرغته إفراغًا شديدًا ، والثانى من شاط أى هلك ، واختار صاحب المفتاح هذا[(١)] ، وصاحب المفصل أيضًا ، جعل وزن شيطان فعلان[(٢)] ، فعلى هذا هو غير منصرف وعلى الأول منصرف لأنه فيعال ، ومنه غير أول الكلمة سواء كان حشوها أو آخرها ، إذا كان أصلاً إلا الهمزة التى وقعت طرفًا ، وكان قبلها ثلاثة أصول فصاعدا فى غير المضاعف الرباعى ، فإنها حينئذ تكون زائدة البتة ، وسيجىء ، ففى نحو ضِئْبَل وزِئْبَر على وزن خنصر بضاد وزاى معجمين وباء موحد بعد الهمزة ، وربما يضم الباء فيهما ، وهما ما يعلو الثوب الجديد من الخشونة مثل ما يعلو الصّقُولات[(٣)] وفى جُؤْذُر / بضم الجيم والذال المعجم بينهما همزة ساكنة ، [٧٠/ب] وهو ولد بقر الوحش ، وفى (بُرْأُل)[(٤)] الديك على وزن دحرج إذا نفش بُرَابله بضم الباء والمد وهو الريش المستدير على عنقه كما يفعل عند المواثبة مع قِرْنه ، وفى تَكَرْفَأَ السحاب على وزن تدحرج أى ارتفع وتراكم ، الهمزة أصل ، وكذا إذا وقع فى هذا الموقع فإنه يكون فى الأغلب أصلاً ، لكن ربما يوجد ما يقتضى خلاف الأغلب ، كما فى دُلامص ودُمالص[(٥)] بضم الدال فيهما وهما البرّاق من الدِّلاص بكسر الدال وهو أيضًا البرّاق[(٦)] وفى قُمَارص بضم القاف وهو اللبن الحامض ، وأصله القارص ، وفى هِرْمَاس بكسر الهاء وهو الأسَد من الهَرْس ،

---

(١) المفتاح ١٢ .

(٢) تعودت من القوشجى حين يقول صاحب المفصل أن يكون رأى الزمخشرى فى المفصل ولكنه لم يفعل ذلك هنا فهذا الرأى فى الكشاف ٦٥/١ .

(٣) فى د الصفرلات تحريف ، وفى اللسان صقل ٤٠٤/١٣ . الصقولات - القربان من الدابة وغيرها .

(٤) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل برل تحريف .

(٥) فى الصحاح : «الدلامص البرّاق والدلمص مقصور منه والميم زائدة وكذلك الدمالص والدلمص» الصحاح (دلص) ١٠٤٠/٣ .

(٦) فى الصحاح : «الدلاص والدليص اللَّيِّن البرّاق» (دلص) ١٠٤٠/٣ .

وهو الدق[١] ، فإن هذه الألفاظ أمثلة الاشتقاق اقتضت زيادة الميم كما أنه إذا وقع أولاً وبعده ثلاثة حروف يكون فى الأغلب زائدًا كمُخْرِجٍ ومُدَحْرِجٍ ، وربما يوجد ما يقتضى أصالته كما فى معد على ما سمعت وكما فى مِعزى بكسر الميم مقصورًا و«ماعز» وهما بمعنى المعز ، فالاشتقاق الظاهر اقتضى الحمل / على خلاف الأغلب كما أن فك الإدغام فى مثل يَاجج[٢] [٧١/أ] وماجج[٣] اسم موضع (ومهدد)[٤] اسم امرأة ، اقتضى ذلك لأنه دل على أن أحد الجيمين وأحد الدالين زائد للإلحاق بجعفر ، ولولا ذلك لوجب الإدغام فهو فى نحو حَرْمَل على وزن جعفر ، وهو هذا الحَب الذى يدخن به ، وفى عِظْلِم بكسرتين أصله نبت يصبغ به ، وهو بالفارسية نيل ، ويقال هو الوسمة أصل العظلم يقال على التشبيه لليل المظلم .

الفريدة الثانية : لبيان مواقع الزيادة :

والتقسيم الذى أوردناه فى بيان الأصالة لا يتأتى هنا ؛ لأنه ليس موضع من الكلمة يشهد بزيادة الحرف مطلقًا ، فمن المواقع التى تشهد بزيادة بعض الحروف أول كل كلمة فيها ثلاثة أصول فقط سواه ، فإنه لايصلح لأصالة الهمزة والياء ، وكذا الميم فى الأغلب ، ومعرفة[٥] الأصول ، إما بخروجها عن حروف الزيادة كما فى إصبع ويَعْفُر بضم الفاء اسم أبى الأسود الشاعر إن ضممت الياء صرفته ، وإن فتحته لم تصرفه ، وفى مَذْحج على / [٧١/ب] وزن مسجد بالذال المعجم وتقديم الحاء المهمل على الجيم اسم أبى قبيلة من اليمن ، فإن شيئًا

(١) فى المصباح : «الهرس دق الشىء» (هرس) ٨٧٦ .
(٢) فى د يا حج .
(٣) فى د . ناجج .
(٤) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل مهدو .
(٥) فى ب وهو معرفة .

من حروف هذه الكلمات غير الأوائل ليس من حروف الزيادة ، وأما بمواقعها كأسطر وأفلح وإِفْجِيل بكسر الهمزة والجيم بينهما فاء ساكن وهو الجبان ، فإن السين واللام والجيم فيها ، وإن كانت من حروف الزيادة ، لكن مواقعها تشهد بأصالتها إن كان ما بينته لك على ذكر منك ، فأوائل هذه الكلمات كلها زوائد خلافًا لسيبويه فى ميم مذحج ، هذا تفصيل ما ذكره صاحب المفتاح(١) ، وهو إنما يدل على أن المراد بالأصول ما دل دليل على أصالتها ، وليس كذلك لأنه جعل الأيدع وموظبا ومريم من أمثلة هذا الضابط(٢) ، مع أن الواو والياء من حروف الزيادة ، وموقعهما أيضًا يشهد بزيادتهما كما ستعرفه بل المراد بها ما يصلح للأصالة ، ومنها كل موقع من غير المضاعف الرباعى إذا كان مشتملاً على ثلاثة أصول ، فهو لا يصلح لأصالة شىء من حروف اللين إلا أوله / الواو كوَرَنْتَل(٣) ، وأما [٧٢/أ] الألف فحاله فى الابتداء مستغنية عن البيان ، والياء عرفت حاله فى ابتداء مثل هذه الكلمة آنفًا ، ففى نحو كاهل وغزال والعَلْقَى(٤) ، بالقصر نبت ، وضَيْغم وعثْيَر بكسر العين وفتح الياء المثناة من تحت ، بينهما ثاء مثلثة ساكنة وهو الغبار ، وعَوْسَج على وزن جعفر شوك ، وخِرْوَع على وزن دِرْهم نبت ، حروف اللين زوائد ، وإن كانت الأصول أكثر من ثلاثة فالحكم كذلك إلا أن الياء أيضًا فى أولها يكون أصلاً كما فى يَسْتَعُور ، وقد عرفته ، ففى نحو عُذَافر(٥) بضم الأول الجمل العظيم وسِرْدَاح على وزن سربال الناقة العظيمة ، والحَبْرَكَى(٦) بفتح الحاء والراء المهملتين بينهما باء موحد ساكن القرَاد ، ويقال للرجل الطويل الظهر القصير الرجل شبيهًا به ،

---

(١) يقول السكاكى : «أوائل إصبع ويعفر ومذحج زوائد» المفتاح ١٣ ولم يذكر شيئًا عن سيبويه فى هذا الموضع ، ومع البحث عند سيبويه لم أعثر على شىء عنده من هذا .

(٢) والذى جعل ذلك السكاكى فى المفتاح ١٣ .

(٣) الورنتل هو الشر شرح الشافية للرضى ٣٧٥/٢ ، ص ٨٤ من هذا التحقيق .

(٤) فى ب القلقى تحريف .

(٥) فى جـ علذفر بحذف الألف تحريف .

(٦) فى ب الجركى تحريف .

وسَمَيْذَع بالفتحات وسكون الياء السيّد ، وغُرنَيق بضم الغين المعجم وفتح النون الطويل العنق من طير الماء ، وفَدَوْكَس بالفتحات وسكون الواو الأسد ، وفردوس والقَبَعْثَرَى(١) العظيم الشديد ، وخُزَعْبِيل بضم / الخاء وفتح الزاى المعجمين الأباطيل ، [٧٢/ب] وعَضْرَفوط(٢) بفتح العين والراء المهملين بينهما ضاد معجم ساكن دويبة أكبر من (الوزغة)(٣) حروف اللين(٤) فى(٥) كل ذلك زوائد ، ومنها آخر كل اسم ما قبل آخره ألف قبله ثلاثة أصول ، فإنه لا يصلح لأصالة النون فى الأغلب ، ففى نحو سَعْدَان بفتح الأول نبت وهو من(٦) أطيب مراعى الإبل ، وسِرْحَان بكسره(٧) وهو الذئب وعثمان هو فى الأصل فرخ الحبارى ، وغُمْدَان بضم الغين المعجم وسكون الميم قصر باليمن ، ومَلْكَفَان كزعفران اللئيم وحِنْدِيَان(٨) بكسر الحاء والدال المهملين بينهما نون ساكن قبيلة ، وعُقْرُبَان بضمتين ذكر العقرب له أرجل طوال ، وليس ذنبه كذنب العقارب النون زائد ، وكذا الهمزة إذا وقعت مكان النون فى هذا الاسم إلا أن يكون المضاعف الرباعى كالضوضاء بمعنى تصويت الناس وجلبتهم ، فإن الهمزة فيه مبدلة من الواو ، والأصل ضوضاو مصدر(٩) ضوضى كزِلْزال مصدر «زَلْزَلَ» ، ففى طَرْفَاء بفتح الطاء وسكون / الراء المهملين شجر وعاشوراء ، وبَرَاكاء وبَرُوكاء [٧٣/أ] بفتح الأول فيهما الثبات فى الحرب جُخَادباء(١٠) بضم

---

(١) فى ب القبعثيرى تحريف .
(٢) فى ب غضرفوط تصحيف .
(٣) تصحيح من د وهى فى الأصل الوزعة وهى دويبة الصحاح وزغ ٤/١٣٢٨ .
(٤) ساقطة من د .
(٥) «فى» مكررة فى ب .
(٦) «من» ساقطة من ب .
(٧) يقصد بكسر السين .
(٨) فى د وحندفان وفى معجم القبائل ١/٣١٠ «الحندمان قبيلة» .
(٩) فى ب «ضوضاو ومصدر» الواو زائدة .
(١٠) فى ب حجناداباء .

الجيم وبالخاء المعجم جراد أخضر طويل الرجلين ، الهمزة زائدة ، ومنها الثالث من الكلمة لا يصلح لأصالة النون الساكن ، فنون عقنقل بالفتحات الكثيب العظيم ، وجَحَنْقَل كذلك بتقديم الجيم على المهمل الغليظ الشفة ، وشَرَنْبَث الغليظ الكفين والرجلين زائد ، ومنها مواقع زيادات الأفعال المزيدة والأسماء المتصلة بها كهمزة الإفعال ، وتاء التفعل وسين الاستفعال ، وغير ذلك ، وستعرف تفاصيلها فى العقد الثالث - إن شاء الله تعالى - ونختم الفريدة بأن الثانى سواء كان حرفًا أو حرفين فى موضع الفاء والعين أو فى موضع العين واللام ، إذا كان فى الكلمة ثلاثة أصول دونه ، فهو زائد كما فى فِلِزّ بكسر الفاء واللام وبالزاى المعجم المشدد ما ينفيه الكير[١] مما يذاب من جواهر الأرض ويطلق على هذه الجواهر ، وخِدَبّ بكسر الخاء المعجم وفتح / الدال [٧٣/ب] المهمل وتشديد الباء الضخم ، وجنّ وقطّع واقشعرّ أى ارتعد وقِرْدَد ورِمْدَد كدرهم الهالك ، وعُنْدَد بضم العين وفتح الدال المهمل بينهما نون ساكن[٢] يقال : ما لى منه عندد[٣] ومعلندد أى بد ، وشُرْبُب بضم الشين المعجم والباء الموحد بينهما راء مهمل ساكن موضع ومرمريس الداهية[٤] وعَصَبْصَب الشديد ، واعلم أن التكرير إذا كان فى موضع العين إنما يحتمل زيادة الثانى إذا لم يقع بينهما حرف أصلى ، وأما إذا وقع فلا[٥] .

(١) «الكير هو مجمرة الحدادين أو زق الحداد الذى ينفخ به» المصباح (كير) ٧٤٨ .
(٢) فى ب نون ساكنة .
(٣) فى ب عنندر تحريف .
(٤) فى ب الواهية تحريف .
(٥) العبارة فى ب «إذا وقع لا» .

الصنف الثالث

لبيان ما يعرف به كون الحرف أصلاً أو زائدًا غير ذاته وموقعه

وهو وجوه :

الأول : أن يلزم من الحكم بزيادة إثبات بناء خارج عن الأبنية المعتبرة عندهم كحروف سال ، فإن الحكم بزيادة واحد منها يؤدى إلى إثبات البناء الثنائى الأصل (فى الفعل)[١] .

الثانى : أن يلزم من الحكم بأصالة ذلك كألف قبعثرى ، فإن حروفه الخمسة أصول البتة ، فلو لم يكن الألف زائدًا لثبت البناء السداسى الأصل ، وكذا حرف / المضارعة فى الرباعى لأداء أصالته إلى ثبوت البناء [٧٤/أ] الخماسى الأصلى فى الفعل ، وهذا مرفوض عندهم بل يمكن أن يقال : معلوم أن دحرج ويدحرج وتدحرج وأدحرج وندحرج كلها من أصل واحد ، فلو كانت حروف المضارعة أربعتها أصلاً ومحذوفة من دحرج ، لزم البناء الثانى .

الثالث : أن يلزم منها رفض بناء معتبر كحرف المضارعة فى الثلاثى ، فإنه لو كان فى المضارع أصلاً لكان من الماضى ، فلم يوجد فى الأفعال أعدل الأوزان أعنى الثلاثى .

الرابع : أن يكون ثبوته بقدر الضرورة كهمزة الوصل ، فإنها لا تقع إلا عند لزوم الابتداء بالساكن لولا زيد شىء ، وهو مرفوض عندهم ، فإذا اندفعت هذه الضرورة سقطت كما فى اسم ، والله ، واقرأ ، وبسم الله أقرأ[٢] .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) فى ب اقراء .

الخامس : أن توجد أمثلة ظاهرة المناسبة للكلمة التى فيها الحرف فى التركيب والمعنى ، وهو الاشتقاق ، (فإن لم تكن مناسبة المعنى ظاهرة يسمى شبهة الاشتقاق)[(١)] / ، فبالاشتقاق يعرف أصول نحو رجلان ورجال [٧٤/ب] ومسلمون وجميع الأسماء المتصلة بالأفعال وغير ذلك وزوائدهما .

السادس : عدم النظير ، وهو أن يلزم من زيادة الحرف أو أصالته كون الكلمة نفسها ، أو زنة أخرى منها خارجة عن الأوزان المستعملة فى كلامهم ، فالأول كنون خِنْصَر وبِنْصَر فإنه يحكم بأصالته ، لعدم فنعل فى كلامهم ، وكتاء تَتْفُل ولد الثعلب وتَرْتُب الأمر الثابت بفتح التاء وضم الثالث فيهما فإنه يحكم بزيادته لعدم مثل جعفُر بضم الفاء فى كلامهم فوزنها[(٢)] تَفْعُل وكنون كُنْتَأْل بالهمزة وغيره وهو القصير ، وكَنَهْبُل نوع من الشجر لعدم فُعْلَئِل[(٣)] أو فُعْلال[(٤)] بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام بعده همزة مكسورة ، أو ألف وعدم مثل سفرجُل بضم الجيم فوزن الأول[(٥)] فُنْعَلل أو فُنْعال ، ووزن الثانى فَنَعْلُل ، وكنون خنفساء دويبة معروفة وقُنْفَخر عظيم الجثة بضم الأول / وفتح الثالث فيهما لمثل ما ذكرنا والثانى كتاء [٧٥/أ] تُتْفُل وتُرْتُب[(٦)] بضم التاء فيهما ونون

(١) ما بين القوسين مكرر فى الأصل .

(٢) فى د فوزنهما .

(٣) فى شرح الرضى : «لأن فَعْلَلاً وفُعْلالا وفُنْعَلاً نوادر ، وكذا كنهبل لأن فَعلُلا وفَنَعْللاً نادران» شرح الرضى للشافية ٢/٣٦٠ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى ب ، جـ الألف تحريف .

(٦) قال الجاربردى : « التاء زائدة لوجهين أحدهما الاشتقاق وهو أنه من رتب والثانى عدم النظير فدل هذا على أن له اشتقاقًا» شرح الجاربردى ٢١٨ .

خُنْفُساء بضم الفاء وقِنْفخر بكسر القاف[١] ، فإن أوزانهما وإن كانت مستعملة كبُرْثُن للسباع والطيور بمنزلة الأصابع للإنسان وكقُرْفُصاء ، ضرب من القعود ، وكقِرْطَعْب قال الجوهرى[٢] يقال ما عنده قِرْطعبة ولا قُذَعْمِلَة ولا سَعْنَة ولا معنة أى شىء . قال أبو عبيد . ما وجدنا أحدًا يدرى أصولها[٣] ، لكن لما ثبت زيادة التاء والنون فى بعض وجوهها كما بينًا حكم بزيادتها فيها أيضًا ، لاتفاق اللفظ والمعنى ، وأورد هنا إشكالاً ، وهو أن هذه الأمثلة على تقدير زيادة الحرف أيضًا خارجة عن[٤] الأوزان المستعملة ، وأجيب بأن الزيادة فى حروف الزيادة أكثر[٥] ، وعند الاشتباه الحمل على الأكثر أولى[٦] ، وعورض بعد التسليم بأن الأصل فى الحرف الأصالة ولو كان من حروف الزيادة ، على أن هذا على تقدير تمامه وجه آخر لمعرفة الزيادة لا دخل لعدم النظير فيه ، لاستواء نسبته إلى الزيادة والأصالة ، نعم بعض المواضع / مما يغلب فيه زيادة الحرف بحيث [٧٥/ب] يقرب من الاطراد ، كما ذكرنا عند تفصيل المواقع ، فيحكم بزيادة الحرف عند الاشتباه إذا وقع فيه ، وما فى هذه الأمثلة ليس من هذا القبيل ، واعلم أن الضوابط المذكورة فى الأصناف كثيرًا ما يجتمع بعضها مع بعض ، واجتماعها إما أن يكون بمجرد التقارن ، أو مع التعاضد والتعاون ، أو مع التعاند والتباين ، فالأول كما فى ضَوْمران ضرب من الرياحين ، حيث اجتمع فيه ما يقضى زيادة الواو وهو وقوعه فى كلمة ليست بالمضاعف الرباعى ، ولها

---

(١) يقول الجوهرى : «رجل قفاخر بضم القاف وقفا خرى ضخم الجثة وقنفخر مثال جردحل ونون زائدة عن محمد بن السرى» الصحاح (قنر) ٧٩٨/٢ .

(٢) فى الصحاح قرب ٢٠١/١ النص نفسه .

(٣) فى ب أصلها .

(٤) «عن» ساقطة من ب .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) والذى أجاب بذلك الجاربردى فى شرحه للشافية ٢١٩ .

ثلاثة أصول ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، لأن الواو فى هذه الكلمة يكون زائدًا سواء كان آخرها نونًا أو لا ، كعمود (وكُمُون)[١] ، وكذا النون فى آخر هذا الاسم سواء كان فيه واو أم لا كسعدان[٢] وسرحان فعلمنا بهما ، وحكمنا بزيادة الحرفين بلا تردد ، والثانى : إما أن يكون اقتضاء المجتمعين الأصالة والزيادة بالنسبة إلى حرف واحد/ والأمر فيه ظاهر ، وإما أن يكون بالنسبة إلى [٧٦/أ] حرفين ، وهو أن يكون إجراء حكم أحدهما واسطة فى تحقيق الآخر كما فى اصطبل حيث اجتمع فيه ما يقتضى أصالة اللام ، وهو وقوعه آخر الكلمة ، مع ما يقتضى أصالة الهمزة ، لكن على تقدير أصالة اللام وهو وقوعه أول اسم غير متصل بالفعل وبعده أربعة أصول فحكمنا بالأصالة للام ثم للهمزة ، وكما فى يستعور حيث اجتمع فيه ما يقتضى أصالة السين وهو وقوعه فى اسم غير متصل بالفعل مع ما يقتضى أصالة الياء لكن على تقدير أصالة السين ، وهو وقوعه أول الاسم المذكور ، وبعده أربعة أصول ، فحكمنا بالأصالة للسين ، ثم للياء وكما فى إعصار وإكسير وأغلوطة[٣] ، حيث اجتمع فيها ما يقتضى زيادة حروف اللين وهو وقوعها فيما يشتمل على ثلاثة أصول من غير المضاعف الرباعى مع ما يقتضى زيادة الهمزة ، لكن على تقدير زيادتها ، وهو وقوعها فى أوائل كلمات فيها ثلاثة أصول فقط ، فحكمنا بزيادة حروف اللين وهو وقوعها فيما يشتمل على ثلاثة ثم بزيادة الهمزة ، وكما فى عقنقل[٤] فإنه اجتمع فيه [٧٦/ب] ما يقتضى زيادة النون ، وهو وقوعه ثالثًا ساكنًا ، مع ما يقتضى زيادة القاف الثانى ، لكن على تقدير زيادة النون وهو وقوعه ثانى التكرير مع موقع

---

(١) فى ب ، جـ ، د كمعون والصحيح ما ورد بالمتن مصدر كَمَن أى استتر .

(٢) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت العبارة أو لا كسعدان .

(٣) فى ب وأغلولة .

(٤) «على وزن سفرجل والعقنقل الكثِيب العظيم من الرمل إذا ارتكم بعضه فوق بعض» شرح الرضى ٦٠/١ (هـ) .

العين من غير فصل بحرف أصلى ، فحكمنا بزيادة النون ثم بزيادة القاف ، والثالث : أيضًا إما أن يكون تعاند المجتمعين بالنسبة إلى حرف واحد كما فى عنسل بوزن جعفر الناقة السريعة (السير)[١] ، فإن أمثلة اشتقاقه ، كعَنْسَلَ الذئب أى أسرع يقتضى زيادة النون وعدم النظير أصالتها لعدم فنعل فى كلامهم[٢] ، وكما فى فينان ، وهو الشجر الملتف الأغصان ، فإن مثال اشتقاقه وهو الفَنَن بفتحتين معناه يقتضى أصالة النون الأخير ، وموقعه يقتضى زيادته ، وقد سبق مثل هذا فى دلامص وأمثاله ، وإما أن يكون بالنسبة إلى حرفين كما فى أيدع بالياء المثناة من تحت الساكنة بين الهمزة والدال المفتوحتين الزعفران وأوتكى[٣] مقصورًا ضرب من التمر الردىء ، وموظب بفتح الأول والثالث المنقوط / اسم موضع ، ومكوزة بالفتحات مع سكون الثانى اسم [٧٧/أ] رجل ، ومريم فإنه اجتمع فى هذه الألفاظ ما يقتضى زيادة الهمزة والميم ، وهو وقوعها أول كلمة فيها ثلاثة أصول مع ما يقتضى زيادة حروف اللين ، وهو وقوعها فى كلمة كذلك من غير المضاعف الرباعى ، لكن تحقق كل منهما على تقدير إهدار الآخر ، فلا يمكن العمل بهما لأدائه إلى أن يعمل[٤] بشىء منهما ، ولخروج الكلمة عن الأبنية المعتبرة أيضًا ، وكذا فى مَحْبَب بوزن جعفر اسم رجل اجتمع مقتضى زيادة الميم كما ذكرنا آنفًا مع مقتضى زيادة الباء وهو وقوعه مكررًا فى كلمة فيها ثلاثة أصول ، لكن كل منهما على تقدير إهدار الآخر وكذا فى حَوْمَان اسم موضع على قياس ما عرفت ، ولا

---

(١) تكملة من د .

(٢) يقول الجاربردى : «وقيل إنه من العنس وهى الناقة الصلبة فالنون أصلية واللام زائدة والأول أصح وهو رأى سيبويه لقوة المعنى ، ولأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام آخرًا» شرح الجاربردى ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٣) فى ب أيتكى .

(٤) فى ب ، جـ ، د العبارة «أن لا يعمل» .

دخل للصنف الأول فى الاجتماع بطريق التعاند ، ولا للوجوه الأربعة من (الأولى)[1] من الصنف الثالث ، وإنما هو فى غيرها إما من[2] جنس واحد كاشتقاقين أو موقعين أو غير ذلك ، أو من جنسين كاشتقاق وعدم نظير مثلاً[3] ، فالأول إن كان المتجانسان متساويين / فى اقتضاء الحكم ، فالخيرة لك فى الحكم [٧٧/ب] بمقتضى أيهما شئت ، كما فى أُرَطَى شجرة من أشجار الرمل[4] فإن له قبيلين من أمثلة الاشتقاق متساويين فى المناسبة معه أحدهما مثل بعير آرط أى أكل الأرطى ، وأديم مأروط أى مدبوغ بالأرطى ، وهذا يقتضى أصالة همزته ، والثانى مثل بعير راطٍ وأديم مرطىّ ، وهنا يقتضى زيادتها[5] ، وكما فى شيطان ، وقد مر فيه ما يتعلق بهذا المقام ، فلا حاجة هنا إلى إعادته كما فى حسّان ، فإنه يحتمل أن يكون فَعْلان من الحسّ أو فعّالا من الحسن وصرفه يؤيد الثانى ، وعدمه يؤيد الأول[6] ، وكما فى الأولق وهو شبه الجنون ، فإنه يحتمل أن يكون فوعلا من قولهم أُلِقَ الرجل فهو مألوق ، ويقال أولق فهو مأولق قال الشاعر[7] :

وَمُأَوْلَقٍ أَنْضَجْتُ كَيَّةَ رَأْسِهِ   فَتَرَكْتُهُ ذَفِرًا كَرِيحِ الْجَوْرَبِ[8]

---

(١) ساقطة من ب ، جـ .

(٢) «من» ساقطة من ب .

(٣) تصحيح من ب وفى بقية النسخ «ومثلاً» .

(٤) فى د رمل .

(٥) شرح الجاربردى ٢٠٧ .

(٦) شرح الجاربردى ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٧) لم أعثر على قائل هذا البيت .

(٨) البيت من بحر الكامل وقد ورد فى اللسان برواية «ومؤولق» وهو الصحيح . وفى رواية أخرى فى موضع آخر «ومأولق» اللسان ألق ٢٨٧/١١ ، ذفر ٣٩٤/٥ وفى اللسان يقال للمجنون مؤولق على وزن مفوعل والذفر بالتحريك الصنان وخبث الريح والجورب معرب والجمع جواربه والمعنى أن الشاعر ترك من يهجوه ورائحته كريهة كريحة الجورب تتنة والشاهد فى البيت حيث جاء مؤولق على وزن مفوعل وعلى هذا فهو من ألق بدليل مألوق .

كنى بإنضاج رأسه عن هجوه . قال أبو زيد[١] امرأة أَلَقَى بالتحريك أى سريعة[٢] الوثب ، ويحتمل أن يكون فوعل[٣] من قولهم وُلِقَ الرجل فهو مولوق[٤] / وأما الجوهرى فقد علل فى موضعين من كتابه[٥] [٧٨/أ] احتمال كون الأولق أفعل بقولهم ألق[٦] الرجل فهو مألوق على المفعول وهو مشكل جدًا ، وحكى أن رجلاً مسمى بحيان حضر عند ملك[٧] فقيل للملك أينصرف حيان أم لا ؟ فقال إن أكرمته لا ينصرف وإلاّ ينصرف ، يعنى إن أكرمته[٨] فكأنى أحييته فيكون من الحيوة ، فمنع صرفه لزيادة الألف والنون فى العلم ، أو فيكون إكرامى له دليل رغبتى فى حضوره فلا يرجع عن حضرتى ، وإن لم أكرمه فكأنه هلك ، فيكون من الحَيْن فيصرف أو فيرجع عن حضرتى ، وإن لم يكونا متساويين فى اقتضاء الحكم بأن يكون أحد الاشتقاقين مثلاً أوضح من الآخر أو يكون له مرجح آخر عمل به كما فى ملك أصله ملأك لأن جمعه ملائك وملائكة قال الشاعر[٩] :

فَلَسْتُ لإنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلأَكٍ ... تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[١٠]

---

(١) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى بغية الوعاة للسيوطى ٥٨٢/١ ، النوادر فى اللغة ١٧٩ طبعة المطبعة الكاثولكية بيروت ١٨٩٤م .

(٢) فى د سريع .

(٣) فى ب فوعلا .

(٤) فى ب ، د مولق .

(٥) الصحاح الموضع الأول ألق ١٤٤٧/٤ ، الموضع الثانى ولق ١٥٦٨/٤ .

(٦) فى ب ، جـ أولق .

(٧) فى ب مالك .

(٨) «إن أكرمته» ساقطة من الأصل .

(٩) اختلف فى اسم الشاعر قائل هذا البيت فقال العينى قائله رجل من عبد القيس يمدح به النعمان بن المنذر ، وقيل أبو وجرة السلمى المعروف بالسعدى يمدح عبدالله بن الزبير ، وقيل علقمة بن عبدة المشهور بعلقمة الفحل الشواهد الكبرى ٥٣٢/٤ ، والذى أرجحه أنه لعلقمة بدليل وروده منسوبًا إليه فى ديوانه مع شرح الأعلم ١٢٩ وفى حاشية ابن جماعة على الشافية ٢٠٨ وشرح الشواهد ٢٨٧ .

(١٠) البيت من بحر الطويل وقد ورد فى ديوان علقمة برواية :

وَلَسْتُ بِجِنِّى وَلَكِنْ مَلأَكًا

وجو السماء هو الهواء الذى بينها وبين الأرض ، يصوب ينزل الصحاح صوب ١٦٥/١ والمعنى أن أفعالك لاتشبه أفعال الإنس ، وإنما أنت ملأك أفعاله عظيمة لايقدر عليها أحد ، والشاهد فى قوله ملأك حيث يدل على أن أصل المَلَك ملأك ، ومن مواضع البيت الكتاب ٣٨٠/٤ ، المنصف ١٠٢/٢ ، البحر المحيط ٢٠٣/٦ ، شرح نقره كار للشافية ١٣٠ .

ثم هو يجوز أن يكون مفعلا من الألوكة بمعنى الرسالة كما ذهب الكسائى(١) ، من أن أصله مألك ، فقلب بتقديم اللام ، ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال ، ويجوز أن يكون فعألاً من المِلْك(٢) كما قال ابن كيسان(٣) ، لكن الأول راجح لوضوح الاشتقاق / بسبب ظهور المناسبة بين معنى [٧٨/ب] المَلَك والرسالة دون المِلْك ، ولكثرة مَفْعل وندرة فَعْأل فى الكلام ، قال أبو عبيدة(٤) هو مفعل من لأَكَ بمعنى أرسل ، والظاهر أن مراده أنه منه بعد قلب ألك إليه ؛ لأنه لايوجد فى الكتب المشهورة لأك بهذا المعنى ، وإن ثبت فما قاله راجح على الوجهين السابقين ، وكما فى إنسان فإنه فِعْلان من الأُنْس عند البصريين ، وإفعال من النسيان(٥) عند الكوفيين ، وأصله إنسيان حذف لامه لكثرة الاستعمال لمجىء تصغيره على «أُنَيْسيان» ، ولما روى عن ابن عباس(٦) رضي الله عنه(٧) إنما سمى إنسانًا لأنه عهد إليه فنسى ، ولقول أبى تمام(٨) :

لا تَنْسَيَنْ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيتَ إِنْسَانًا لأَنَّكَ نَاسِ(٩)

والترجيح مع البصريين لأن معنى الأُنْس فى الإنسان أوضح من معنى النسيان ولمجىء الإِنْس بكسر الهمزة بمعناه كثيرًا(١٠) ، وكذا الأَنَس بفتحتين .

---

(١) شرح الجاربردى ٢٠٨ .
(٢) الضبط من د ، جـ .
(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ورأيه فى الشافية ٢٠٩ شرح الرضى للشافية ٣٤٤/٢ .
(٤) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى من نحاة البصرة ورأيه فى الشافية ٢٩ وشرح الرضى للشافية ٢٤٧ وحاشية ابن جماعة ٢٠٩ .
(٥) هكذا وردت العبارة فى كل النسخ والصحيح «إفعان من النسيان» ، يقول ابن الحاجب : «إفعان من نسى لمجىء إنسيان» الشافية ٢٠٩ ويقول الجاربردى : «وقال الكوفيون هو إفعان من نسى» شرح الجاربردى ٢٠٩ والقوشجى يرجح المذهب البصرى لتعليلاته المذكورة .
(٦) شرح الجاربردى ٢١٠ ، شرح العصام ١٣١ .
(٧) فى د عنهما . وهو أصح .
(٨) ديوانه ٢٤٥/٢ ، شرح الشواهد ٢٩٧ وهو حبيب بن أوس الطائى من الشعراء المولدين .
(٩) البيت من بحر الكامل وهو البيت العاشر من قصيدة لأبى تمام يمدح بها أحمد بن المعتصم ، والشاهد فيه إثبات أن همزة إنسان زائدة لأنها من نسى ، ومن مواضع البيت شرح العصام ١٣١ ، شرح الجاربردى ٢١٠ .
(١٠) الإنصاف ٤٧٩/٢ .

قال الشاعر[١] :

أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامَا

فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ نَحْسُدُ الأَنَسَ الطَّعَامَا[٢] [٧٩/أ]

وكذا الأَنيس قال المتنبى[٣] :

إِنَّمَا أَنْفُسُ الأَنَيسِ سِبَاعٌ[٤]

وكذا الأُناس قال آخر[٥] :

إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْـ (م) ـنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا[٦]

---

(١) الشاعر هو شمر بن الحرث الضبى ، أو شمر بن الحارث الطائى ، وقيل قائله جذع بن سنان الغسانى ، وقيل تأبط شرًا الشواهد الكبرى ٤٩٨/٤ ، الخزانة ٣/٢ ، الكتاب ٤١١/٢ ، الخصائص ١٢٩/١ الهمع ١٥٧/٢ ، الأشمونى ٩٠/٤ .

(٢) البيت من بحر الوافر وقد روى «منون قالوا سراة الجن» وبرواية «عموا صباحًا» وروى فى الكشاف ٢/١ «نحسد الإنس» وعلى هذا لا شاهد فيه ، سراة الجن أى أشرافهم ، عموا بمعنى انعموا ، منون أنتم أى من أنتم ؟ ويذكر العينى أن الجن طرقت باب الشاعر ليلاً وقد أوقد نارًا لطعامه فقال ذلك ، والشاهد فى قوله الأَنَس بفتحتين وهى لغة فى الإنس .

(٣) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفى ولد بالكوفة سنة ٣٣٣هـ ، والبيت فى ديوانه ١١١/٢ .

(٤) هذا صدر بيت من بحر الخفيف وعجزه :

يَتَفَارَسْنَ جَهْرَةً وَاغْتِيَالا

وهو من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، ومعنى البيت أن الناس سباع حتى من تأنس به منهم فهم يتقاتلون جهرًا ويغتالون بعضهم اغتيالاً ، والشاهد فى قوله أنيس وهو بمعنى الإنس يدل أيضًا على إنسان ومن مواطن البيت منسوبًا شرح الشواهد ٢٩٦ ، شرح الجاربردى ٢١٠ .

(٥) القائل هو ذو جدن الحميرى وقد نسب لعبيد بن الأبرص خطأ الخزانة ٣٥١/١ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، المنايا جمع منية وهى الموت ، يطلعن يشرفن ويقربن ، الآمن المطمئن ، وفى الصحاح : «الأناس لغة فى الناس وهو الأصل» الصحاح أنس ٩٠٢/٢ ، وقد رد ابن يعيش هذا البيت لأنه لا يعرف قائله شرح المفصل ٩/٢ ، ومن مواضع البيت الكشاف ٥/١ ، شرح الشواهد ٢٩٦ ، شرح المفصل ١٢١/٥ .

ولعرائه عن الحذف المخالف للقياس ، وردّ البعض ما ذكره الكوفيون بأنه يستدعى الإعلال بحذف اللام فى الإفراد وهو ظاهر[١] ، وفى الجمع أيضًا إذا قلت : أناس لأن الياء الأخيرة مبدلة عن النون ، وأصله أناسين ، والياء المتقدمة عليها زائدة ، وليست بلام الفعل لأنه لايقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف ، بغير هاء التأنيث ، إلا وأوسطها حرف مد زائد كمصابيح وقناديل ، وفيه نظر لأن لهم أن يقولوا الياء الأخيرة لام الفعل ، لا مبدلة عن النون ، والألف والنون المزيدتان ساقطتان فى الجمع ، بل هذا مما يؤيد مذهبهم لعدم افتقاره إلى إبدال النون بالياء ، هذا وما روى عن ابن عباس (رضى الله عنهما)[٢] ليس بثبت ، وقول أبى تمام جار على طريقة الشعراء من التخييلات مع أنه[٣] ممن لايستشهد بقوله سيما فى الاشتقاق[٤] ، وأما التصغير فكلام الجوهرى[٥] ، يدل / [٧٩/ب] على أنه عند البصريين أُنَيْسان بدون الياء الثانية قال : وتقدير إنسان فعلان ، وإنما زيد فى تصغيره ياء كما زيد فى تصغير رجل فقيل رويجل وكما فى سُرِّيَّة ، فإنها يحتمل أن تكون فُعْلِيَّة من السِّر[٦] ، بمعنى الجماع أو الإخفاء لأن المولى يُسرُّها ويخفيها عن حريمه وضم سينها من تغييرات النسب كما يقال دُهَرِىّ فى النسبة إلى الدهر وسُهَلِىّ فى النسبة إلى السَّهل بضم الأول فيهما ، ويحتمل أن يكون فُعَيْلَة[٧] من السَّراة ، وهى الوسط المختار لأنها لاتجعل سرية إلا بعد اختيارها . والراجح الأول لأن معنى السر فيها أوضح (ولكثرة فُعَيْلة وعدم

(١) فى ب وهو الظاهر .
(٢) ما بين القوسين تكملة من د .
(٣) «أنه» ساقطة من د .
(٤) هذه هى النظرة التقليدية للاستشهاد ، وقد نوقشت هذه القضية فى قسم الدراسة من هذه الرسالة .
(٥) الصحاح أنس ٢/٩٠٢ .
(٦) فى جـ من السر وهو الصواب .
(٧) فى د فعيله .

فُعْلية)[١] فى كلامهم ، وكان الأخفش يقول إنها من السرور لأنه يسر بها[٢] ، وهذا أولى مما تقدم من جهة اللفظ ، واعلم أن صاحب المفتاح[٣] يحكم بانحصار الترجيح إذا كان للفظ اشتقاقان فى التفاوت بوضوح الاشتقاق وخفائه ، ولا أرى لهذا الحصر وجهًا ، هذا فى الاشتقاقين ، فإن كان المتعاندان الموقعين ، فإن كان حكم أحدهما كليًا / ، والآخر أغلبيًا قدم الكلى عند الجمهور [٨٠/أ] وكما فى مريم على ما عرفت[٤] ، فزيادة الياء فى مثله كلية ، وزيادة الميم أغلبية ، فقدم الكلى ، وحكم بزيادة الياء دون الميم ، وكما فى مَأْجَج اسم موضع[٥] ، فإنه اجتمع فيه ما يقتضى زيادة الميم ، وما يقتضى زيادة الثانى من المكرر ، لكن حكم الثانى كلى والأول أغلبى ، فرجح الكلى وحكم بأصالة الميم ، وإن كانا[٦] فى ذلك على السواء ، فإن خرجت الكلمة على تقدير إجراء حكم أحدهما على الأبنية المعتبرة دون الآخر ، رجح الثانى كما فى ادلَوْلى أى أسرع فإنه يحكم بزيادة الثانى من المكرر دون حرف اللين الآخر لعدم افْعَوْلَى فى أبنيتهم ، ووجود افْعَوْعَل كاعْشَوْشَب أى كثير العشب ، وكما فى حَوْلايا اسم موضع ، فإنه يحكم بزيادة واوها دون يائها لعدم فَعْلايَا ووجود فَوْعالا كرَوْعَالا وهو النشاط[٧] ، وإن كانت أيضًا فى ذلك على السواء بأن خرجت على كلا التقديرين ، أو لم يخرج على شىء من التقديرين ؛ فعلى

---

(١) فى ب «الكثرة فعلية وعدم فعلية» وفى شرح الجاربردى وردت العبارة «الكثرة فعلية كحرية وقلة فعلولة وعدم فعلية» شرح الجاربردى ٢١٣ .

(٢) شرح الجاربردى ٢١٣ وبقية عبارته «لأنه يسر بها فأبدلوا من الراء الأخيرة ياء ثم قلبوا وأدغموا» ويرجح القوشجى رأى الأخفش البصرى .

(٣) المفتاح ١٤ .

(٤) شرح الرضى ٣٩١/٢ .

(٥) فى ب ماحج وهو تحريف .

(٦) فى ب كان .

(٧) شرح الجاربردى ٢٣٣ .

الأول يرجح الأكثر بزيادة كما فى تَيِّفان بفتح التاء الفوقانية النقطتين وكسر الياء المشددة التحتانية النقطتين ، والفاء أول الشىء[١] ، فإن فعلاّن / [٨٠/ب] وتفعلان ليسا من أبنيتهم ، لكن زيادة التضعيف أكثر من زيادة التاء فى هذا الموقع ، فحكم بزيادة الياء الثانى دون التاء ، فوزنه فَعِّلان ، وكما فى كَوَأْلَل بفتح الكاف والواو وسكون الهمزة القصير ، فإن فَوَعْللا وفعاللا[٢] ليسا من أبنيتهم ، لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة ، فحكم بزيادته فوزنه فَوَعْلَلٌ[٣] هكذا ذكر ابن الحاجب[٤] ، وعلى الثانى إما أن يلزم من إجراء حكم أحدهما أمر شاذ من فك إدغام أو عدم إعلال أو غيرها أو لا ، وعلى الأول إما أن يكون هناك شبهة اشتقاق أو لا ، فعلى الثانى يُرجِّح الآخر أى ما لا يلزم منه الأمر الشاذ ووجه هذا أوضح ، وعلى الأول بعضهم يرجحون بِعدم لزوم الأمر الشاذ لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة ، وبعضهم بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم تركيب لم يوجد فى أبنيتهم ، مثال ذلك مَوظب ومَكْوزة فإنه اجتمع فيهما ما يقتضى زيادة الميم ، وما يقتضى زيادة الواو ، ولايمكن العمل بهما ، ولهما على تقدير زيادة / الميم شبهة اشتقاق ، لوجود تركيب و ظ ب ، [٨١/أ] ك و ز[٥] كما فى المواظبة والكوز دون تركيب م ظ ب ، م ك ز ، لكن اعتبارهما يستلزم الفتح الشاذ فى الأول ، وتصحيح الواو الشاذ فى الثانى ، إذ قياس المفعل[٦] من المثال أن يكون بكسر العين ، ومن الأجوف أن يكون بإعلاله ، وكذا محبب ، فإنه اجتمع فيه ما يقتضى زيادة الميم ، وما يقتضى زيادة الثانى من المكرر ، وعلى تقدير زيادة

(١) فى شرح الرضى ٣٩٧/٢ : «يقال جاء على تِتِفّان ذلك وتَتِفَّته وتفئه أى أوله» .
(٢) فى ب فوعللا وتفاعللا .
(٣) فى جـ ، د فَوْعَلَلٌ .
(٤) الشافية ٢٣٤ .
(٥) المفتاح ١٤ .
(٦) فى ب الفعل تحريف .

الميم له شبهة اشتقاق لوجود تركيب ح ب ب دون تركيب م ح ب [١] ، فإن اعتبر عدم لزوم الشاذ حُكِم بزيادة الواو المكرر ، حينئذ يكون موظب فوعلا ، ولاشذوذ فيه ، ومكوزة فَعْولة ، ولا يجب فيها الإعلال ، لأنه إنما يكون فى ملحقات الفعل وحكم بزيادة الثانى من المكرر ، ليكون كقردد ملحقًا بجعفر ، ولا يجب بل لا يجوز فى مثله الإدغام ، وإن اعتبر شبهة الاشتقاق حكم بزيادة الميم فى الجميع ، ولننبهك على أصل ، وهو أنه إذا خرجت الكلمة على تقديرى[٢] أصالة الحرف / وزيادته عن الأوزان المعتبرة ، ولم تجد لواحدة منهما [٨١/ب] مرجّحًا مما يظهر لك مما ذكرنا بالتذكر فاجعله زائدًا لأن الشذوذ بالزائد أولى ، والأصل بالأصالة أحرى ، واعلم أن صاحب المفتاح جعل شبهة الاشتقاق فى باب الاعتبار ملحقًا بالاشتقاق وقدّمها على الموقع وعدم النظير وغيرهما[٣] ، ووجهه شارحوه بأن الشاهد الصادق على الأصالة والزيادة هو الاشتقاق لأن مبنى غيره على الاستقراء ، ويحتمل أن يكون (جزئيًا)[٤] بخلافه شذ عن استقرائه ، وفيه نظر ؛ لأن المآل فى الحكم بموجب الاشتقاق أيضًا هو الاستقراء بمعنى أنا تتبعنا فلم نجد مثال اشتقاق معارضًا لما حكم بموجبه ، ولو سلّم فلا يلزم من تقدم الاشتقاق على الكل كما هو الحق تقدم شبهته عليه ، والثانى أى ما يكون المتعاندان من جنسين ، فإن كان أحدهما الاشتقاق قدم وعمل به ، أما تقديمه على الموقع فكما فى فَيْنان على ما سبق ، فإنه يقدم الاشتقاق على الموقع ، ويحكم بأصالة نونه[٥] ، فوزنه فيعال لا فعلان[٦] ،

(١) المفتاح ١٤ .
(٢) فى ب ، جـ تقدير .
(٣) المفتاح ١٣ وعبارته : «والقانون عندى فى باب الترجيح هو اعتبار شبهة الاشتقاق» .
(٤) تصحيح من د وفى بقية النسخ جزئى .
(٥) شرح الجاربردى ٢٠٤ .
(٦) ساقطة من ب .

وكما / [٨٢/أ] فى مراجل وهى ثياب الوشى ، فإنّ مثال اشتقاقه وهو الممرجل يشهد بأصالة ميمه ، وأن وزنه فعالل ، والموقع وهو الأول من كلمة فيها ثلاثة أصول بزيادته وأن وزنه مفاعل ، فقدم الاشتقاق وحُكِم بأصالته ، وإنما جعلنا الميم الثانى من ممرجل أصلاً لأنه لو كان زائدًا لكان وزنه مفَعْللا[1] وهو ليس من أبنيتهم ، وكما فى مِعْزًى ، فإن مثال اشتقاقه ، وهو المعز يشهد بأصالة ميمه ، وأن وزنه فِعْلى ، والموقع المذكور بزيادته ، وأنه مفعل ، فقدم الاشتقاق كما ذكرنا ، وكما فى الأول ، فإن أمثلة اشتقاقه مثل الأولى ، والأول يشهد بأصالة واوه ، وأنّ وزنه أفعل ، والموقع وهو ثانى كلمة مشتملة على ثلاثة أصول سواه بزيادته وأن وزنه فوعل ، فحكم بالأصالة على ما هو مذهب البصريين ، ثم اختلفوا فى أصله ، فقال الجوهرى أصله أَوْأَل مهموز الوسط ، قلبت الهمزة واوًا وأدغم[2] ، وقال ابن الحاجب[3] الصحيح أن أصله أَوْوَل[4] من وول ، وكأنه حكم بذلك لما فى الأول من القلب المخالف للقياس ، إلا أن فيما اختاره أيضًا كون الفاء والعين متجانسين / ، وهو فى غاية القلة ، ومثل هذا [٨٢/ب] القلب فى الألفاظ الكثيرة الاستعمال غير عزيز ، وأيضًا القياس فيما إذا اجتمع فى أول الكلمة واوان متحركان أن يبدل الأول همزة ، كما تطلع عليه عن قريب ، وأصل المؤنث على مذهب ابن الحاجب وُوْلى بالواوين ، وعلى مذهب الجوهرى وُؤْلى بهمزة الثانى قلبت الواو الأولى همزة لزومًا[5] ، وإن كانت الثانية ساكنة[6] ، حملاً على الأولى على ما سيجىء - إن شاء اللّه تعالى - ، ثم الثانية على مذهب الجوهرى ، وقال قوم أصل أول وول على فوعل قلبت الواو الأولى همزة ،

---

(١) فى جـ ، د مفعللا .

(٢) ولذلك أتى به الجوهرى فى مادة وأل الصحاح ١٨٣٨/٥ .

(٣) الشافية ٢٠٥ .

(٤) فى د أَوَوَل .

(٥) الصحاح وأل ١٨٣٨/٥ .

(٦) ساقطة من ب .

وأما تقديمه على عدم النظير فكما فى عنسل ، حيث حكم بزيادة نونه مع أن فيعلا ليس من أبنيتهم لدلالة أمثلة اشتقاقه عليها كما عرفت ، وكما فى شأمل وشمأل بالهمزة فيهما بمعنى ريح الشمال ، فإن أمثلة اشتقاقهما وهى الشَّمْل والشَّمَل بفتح الشين وسكون الميم أو فتحه والشمال والشمول فى قولهم[١] :

غدير شمول تضربه ريح الشمال فتبرد[٢]

تشهد بزيادة همزتها وأن وزنها فأعل وفعأل[٣] ، وعدم النظير وهو / فقدان هذين الوزنين فى أبنيتهم بأصالتها ، وأن وزنها فَعْلَلٌ [٨٣/أ] فقدم الاشتقاق ، وحكم بزيادتها ، وكما فى رَعْشَن بفتح الأول والثالث وسكون الثانى ، الذى يرتعش فإنه حكم فيه بزيادة النون مع عدم فَعْلَن فى أبنيتهم لشهادة أمثلة اشتقاقه من الرعش ، وكما فى «فَرْسن»[٤] حيث حكم بزيادته ، يقال فرس الأسد فريسته فرسًا أى دق عنقها ، والفرسن يدق أى يكسر كل ما وقع عليه وكما فى بِلَغْن[٥] بكسر الأول وفتح الثانى وسكون الثالث وهو البلاغة ، حيث حكم بزيادة نونه مع عدم فِعَلْن فى أبنيتهم ؛ لظهور اشتقاقه من البلوغ وكما فى ضَهْيَأ بلا مد المرأة الشبيهة بالرجل فى عدم تدلى ثديها[٦] ، فإنَّ أمثلة اشتقاقه وهى الضَّهْيَاء على وزن حمراء وضاهيت ، وما يضاهيه يشهد بزيادة همزته ، وإنَّ وزنه فَعْلأ[٧] ، وعدم هذا البناء فى كلامهم يشهد بأصالتها ، وأن وزنه فَعْلَل ،

(١) نقل القوشجى هذا النص عن الجاربردى ولم يشر إلى هذا النقل ، شرح الجاربردى ٢٠١ والنص كما وجدته عند الجوهرى : «غدير مشمول تضربه ريح الشمال حتى يبرد ومنه قيل للخمر مشمولة إذا كانت باردة الطعم» الصحاح شمل ١٧٤٠/٥ .

(٢) فى ب فبارد ، وفى د فبرد تحريف .

(٣) فى د فأعل وفعأل .

(٤) «لا يكون الفرسن إلا للبعير وهى له كالقدم للإنسان والنون زائدة» المصباح فرس ٦٤٠ .

(٥) فى جـ بلْغن .

(٦) يقول الرضى عن معنى ضهيأ : «هى المرأة التى لا تحيض فإنها تضاهى الرجل» شرح الرضى للشافية ٣٢٩/٢ .

(٧) فى جـ فعلاوة تحريف .

فقدم / الاشتقاق وحكم بزيادتها ، [٨٣/ب] وقد يتعاضد الموقع وعدم النظير على خلاف الاشتقاق فيقدم عليهما جميعًا كما فى معد فإن موقع الميم وهو أول كلمة فيها ثلاثة أصول فقط سواه يشهد بزيادته ، وكذا عدم بناء فَعَلّ بفتحتين وتشديد الآخر فى كلامهم ، والاشتقاق ـ كما سلف ـ يشهد بأصالته ، فقدم الاشتقاق عليهما ، وحكم بأصالته ، وإن لم يكن أحد المتعاندين الاشتقاق ، فالكلى من المواقع مقدم على عدم النظير ، وهو على غيره .

الفصل الثانى

لبيان ما يعرف به أنه هل حرف من الكلمة محذوف أولا

فنقول : إذا وقع التردد فى ذلك ، فالضابط فيه أنه إذا لزم من عدم اعتبار الحذف انحطاط الكلمة عن أقل الأوزان المعتبرة لزومًا بيِّنًا ، أو بعد تأمل ما يعرف به كون حرف محذوفًا منها ، كما فى يد وغد وفم ودم ، وعِدْ وقل ولم يك وقِ ، ولِ[١] ، وعدة وزنة ، ودعت ورمت ، وعَلَوْا وعَمُوا ، وقرْن[٢] ، وقمن وعِدِىّ وزِنِىّ ، وإجابة واستجابة وأمثال لها ، فإنك بمجرد نظرك/ فى هذه [٨٤/أ] الكلم ، أو مع تأملك فيما تعلم وستحقق ــ إن شاء اللّه تعالى ــ من أن حرف الجحد وتاءى التأنيث[٣] وياءى النسبة وضمائر الفاعلين كلمات ، أو فيما عرفت من قوانين زيادة الحروف تعرف أن فى الكلمة المذكورة وأمثالها حذفًا .

وذكر صاحب المفتاح أنه مما يدل على كون الحرف محذوفًا من الكلمة أن يلزم من الإخلال بالحذف أن لا يكون فى الأسماء خماسى أصلاً نظرًا إلى التحقير والتكسير مع كونهما مستكرهين فى فريزد وفرازد ، وسفيرج وسفارج ، وجميع ما شاكل ذلك[٤] يعنى أنَّ الخماسى كالرباعى فى أن تصغيره فُعَيْلِل وتكسيره فَعَالِل ، وليس فى هذين الوزنين إلا أربعة أصول ، فلو لم يكن فيهما حذف أبدًا ، لم يكن للخماسى تصغير وتكسير ، وهو مستبعد ، وأيضًا لو لم يكن فى هذا التصغير والتكسير حذف حرف أصلى لم يكونا مستكرهين ، لكنهم مصرحون[٥] باستكراههما وضعفهما ، فهما دليلان على الحذف ، وفيه نظر لأن

---

(١) قِ من وقى ، ولِ ولِى ، وعلى هذا ليس المحذوف منها حرفًا بل حرفين وكذلك : لم يكُ ، المحذوف منها حرفان .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) المقصود بهما التاء فى الاسم والفعل .

(٤) المفتاح ٩ النص نفسه .

(٥) المصرح بذلك ابن الحاجب فى الشافية ٧٨ ، والجاربردى فى شرح الشافية ٧٩ .

الغرض من هذا الضابط أن الحذف/ إذا اتفق أن يدور بين [٨٤/ب] الحذف من الكلمة والزيادة فى أمثلة اشتقاقهما أن يكون هو الشاهد لحذفه[١] ، ويعرف هو به ، ودليله الأول لا يدل إلا على أن فى التصغير والتكسيرمطلقًا حذفًا ، ولا يعرف منه الحذف فى مادة مخصوصة أصلاً ، فليس فيه فائدة ، وفى دليله الثانى دور لأن معرفة استكراه التصغير والتكسير موقوفة على معرفة أن فيهما حذف أصل ، فلو عرف هذا الحذف به كان دوراً ، وينبغى أن نتنبه أن الحذف لا يخص حرفًا دون حرف ، لكن فى غير حرف اللين قليل .

(١) فى ب تحذفه تحريف .

الفصل الثالث

لبيان ما يعرف به كون الحرف بدلا من غيره إذا وقع التردد فيه

وهو إنما يكون إذا كان الحرف من الحروف الصالحة لكونها بدلاً من غيرها ، والمقصود هنا الإبدال لغير الإدغام ، وأما الإبدال للإدغام فسيجىء بيانه فى الصرف ـ إن شاء الله تعالى ، فاعلم أن كلمتهم مختلفة فى حرف البدل ، فذهب أبو على[١] وتبعه عبدالقاهر إلى أنها اثنا عشر[٢] ، تسعة منها من حروف/ الزيادة ، وهى ما عدا السين ، وثلاثة من غيرها ، وهى [٨٥/أ] الجيم والدال والطاء ، ويجمعها قولك (طال يوم أنجدته) وذهب صاحب المفصل إلى أنها خمسة عشر ، مجموعة فى قولك «استنجَدهَ يوم صال زطٌّ»[٣] ، وذهب غيره إلى أنها أربعة عشر[٤] ، وهى هذه ما عدا السين ، فَضَعْ أنجدته مكان استنجده وهذا هو الظاهر لأن المنظور الحروف المبدلة لا المبدل منها ، والسين وإن أبدل منها الصاد (إذا وقع بعده الحاء والطاء والغين والقاف)[٥] كما فى صخر وصلخ وصطع ومصيطر وأصبغ ومسّ صقر وصبقت ، وأبدل منه الزاى إذا وقع بعده الدال كما فى يزدل ثوبه ، وفى لغة كلب إذا وقع مع القاف خاصة فهم يقولون :

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسى النحوى ، وكنيته أبو على توفى سنة ٣٧٧هـ ، بغية الوعاة ٤٩٦/١ ، وقد وهم القوشجى فى رأى أبى على ، فأبو على الفارسى قد عدها أحد عشر حرفًا فقط ، وهى «حروف الزيادة ما عدا السين والنون» قال فى التكملة بعد أن عد هذه الحروف : «فهذه ثمانية أحرف من حروف الزيادة ، فأما الثلاثة الأخر التى ليست من حروف الزيادة فالطاء والدال والجيم» التكملة للفارسى ما جستير لكاظم المرجان ، جامعة القاهرة رقم ١٠٢٣ ص ٣٢٩ .

(٢) فى جـ ، د اثنى عشر تحريف .

(٣) المفصل ٣٦٠ .

(٤) يقول ابن يعيش : «وكان الرمانى يعدها أربعة عشر حرفًا» شرح المفصل ٨/١٠ .

(٥) العبارة فى ب هكذا : «إذا وقع بعد الحاء والظاء والعين والفاء» تحريف .

«مس زقر»[١] ، لكنه لا يبدل من حرف فنقول : يعرف كون الحرف بدلاً من غيره (بعد أن يكون من[٢] هذه الحروف بثلاثة أوجه :

الأول : أن تجد استعمال غيره مكانه)[٣] فى أمثلة اشتقاق الكلمة المشتملة عليه أكثر منه ، فيعرف منه أنه بدل من الآخر/ الأكثر استعمالا [٨٥/ب] كهمزة أُجوه وإعاء فى قراءة سعيد بن جبير ﴿مِنْ إعَاء أَخِيه﴾[٤] ، وكتاء تجاه وتراث ، فإن كانا متساويين فلا دلالة على بدلية أحدهما من الآخر كالفاء والقاف فى الفصم والقصم ، والحاء والقاف فى الفلْح والفلْق ، ألا ترى أن ليس شىء منها من حروف البدل ، وأنت تفتقر فى بعض المواضع إلى مزيد استبصار لئلا تزعمها من قبيل الأكثر ، وهى فى حين المساواة كالواو فى أتَوْته آتُوه أتْوًا مع الياء فى أتيته آتيه أتيًا والآتى وأُتِىَ وآتيت ، فإنه يرى في بادئ الرأى أن الياء أكثر من الواو ، لكن بعد التأمل ينكشف أنهما فى حيز المساواة لأن الأمثلة الثلاثة الأخيرة مشتركة بين الواوى واليائى ، لأن الواو يعل فيها كما ستقف عليه ـ إن شاء الله تعالى .

الثانى : أن يكون الكلمة المشتملة على الحرف فرعًا لأخرى مشتملة على حرف آخر ، مكان الأول ، كالواو فى ضويرب ضوارب[٥] ؛ فإنه بدل من ألف ضارب وضاربة .

الثالث : أن يلزم من أصالته بناء لم يعهد من أبنيتهم ، كالهاء فى [٨٦/أ] هراق والطاء فى يضطرب ، وإذ قد عرفت هذا فلنفصل :

إن كلا من الحروف المذكورة مما يبدل ، ولنجعل الكلام فيه أربع عشرة فريدة :

---

(١) فى ب «ومس سقر» تحريف . سورة القمر آية ٤٨ .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) ما بين القوسين ساقط من د .
(٤) سورة يوسف آية ٧٦ يقول أبو حيان : «قرأ ابن جبير من إعاء بإبدال الواو المكسورة همزة كما قالوا إشاح وإسادة فى وشاح ووسادة ، وذلك مطرد فى لغة هذيل يبدلون الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة» البحر المحيط ٥/٣٣٢ .
(٥) شرح الجاربردى على الشافية ٣١٤ .

الفريدة الأولى :

الياء تبدل من تسعة أحرف :

الأول : الواو فإنهما متى اجتمعا فى كلمة ، والسابق منهما ساكن فى غير أفعل مكبرًا أو مصغرًا إلا أن الواو فيه طرف أو فى حكمه ، ولم يكن أحدهما مبدلاً من غيره وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام ، وكسر ما قبلهما إن كان مضمومًا كما فى طَيّ ومَرْميّ ودعِيّ ومسلميّ رفعًا ، ولُهَيّ ودُلَيَّة مصغرى[1] لهو ودلو أصلها طوى ومرموى ودعيو ومسلموى ولهيو ودليوة ، بخلاف نحو[2] ارمى واغزو وادعو[3] يوم الجمعة ، وبخلاف نحو طويا وطويت وأيوم أى شديد وأسيود وديوان وحيوة اسم رجل ، وبويع وتبويع ، فإن كلاً من ياء ديوان وواو حيوة مبدل من الآخر ، وواو بُويِعَ وتُبُويعَ من الألف فى/ بايع وتبايع وضَيْوَن شاذ ، وجاء لُيٌّ فى [٨٦/ب] جمع أَلْوَى أفعل من اللىّ وهو القتل بكسر اللام وضمه على الأصل وهو غريب ، وقد يبدل الياء على الندرة فيما وقع آخرًا بعد الواو واوًا ، بناء على أن التغيير بالآخر أولى مع أن التغيير فيه أقل ، وإن كان الأول أخف فيقال فى فعول من النهى نَهُوٌّ ، وفى مفعول من الرضا مرضوّ ، والواو إذا وقع مكسورًا قبله صحيح ساكن وجب إبداله ياء بعد نقل كسرته إليه كما فى يستجير ، بخلاف نحو اسودّ وادورّ[4] وأُووِىَ مجهول آوى ، وهو إذا وقع طرفًا مكسورًا ما قبله أو مضمومًا ، وجب إبداله ياء مكسورًا ما قبله ، كما فى الأدلِى جمع الدلو على أفعل ، وفى الداعى ودَعِيّ لا فى عنفوان بضم العين والفاء أول الشيء وقمحدوة[5] بفتح القاف والميم خلف الرأس وُدُلوّ ، فإن كان بينه وبين

---

(١) فى د مصغر .

(٢) ساقطة من د .

(٣) هذه الأفعال «ارمى واغزو وادعو» أفعال أمر معتلة الآخر ، وكان الواجب أن يحذف القوشجى منها حروف العلة فتصبح ارم ، اغزو ، ادع .

(٤) هكذا وردت الكلمة فى كل النسخ .

(٥) فى جـ قمحددة وصححت فى الهامش إلى قمحدق تحريف .

الضمة واو آخر مدة ففى الجمع يجب إبداله مع المدة ياءين ، وإبدال الضمة كسرة كما فى عُصِيّ وقُسِيّ جمع عصا وقوس بتأخير العين/ إلى موضع اللام [٨٧/أ] أصلهما عُصووٌ وقسووٌ على فُعول ، وقد يكسر الفاء أيضًا إتباعًا للعين ، قال اللّه تعالى(١) : ﴿وَنَذَرُ الظَّالمين فيهَا جِثيًا﴾ ونُحُوّ فى جمع نحو شاذ ، وفى المفرد القياس إبقاؤهما بالإدغام كعتوّ وجثوّ وسموّ وعلوّ ومدعوّ ومغزوّ ، وكثيرًا ما يجىء فيه أيضًا الإبدال كمَرْضِيّ ومَدْعِيّ ومَغْزِيّ قال سيبويه(٢) : الوجه فى المفرد هو الواو ، والأخرى عربية كثيرة ، والوجه فى الجمع الياء ، وهو إذا وقع رابعًا فصاعدا غير مضموم ما قبله وجب إبداله ياء كما فى أرضيت(٣) وتراضينا واسترضينا وغُزِيا وتدوعيا واستغنيا بخلاف نحو يغزوان ، وهو إذا وقع عينًا فى فعال مصدرًا ، أو ما فيه زنته وقد أعل فعله ، أو جمعًا لمفرد سكن عينه أو أعل وجب إبداله ياء كما فى قيام مصدر قام ولياذ مصدر لاذ واجتياز بالجيم والزاى المعجم ، وكما فى حياض وديار وجياد جموع حوض ودار وجيد ورِوَاء فى جمع ريَّان شاذ ، بخلاف نحو قِوام ما يقوم به الشىء ولِواذ مصدر لاوذ/ [٨٧/ب] ، وبخلاف نحو طِوال جمع طويل ، ونِواء جمع ناو السمين وطيال فى قوله(٤) :

تَبَيَّنَ لِى أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذَلَّةٌ فَإِنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا(٥)

---

(١) سورة مريم الآية ٧٢ .

(٢) يقول سيبويه : «وقالوا : عُتِيّ ومَغْزِى شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل ، فالوجه فى هذا النحو الواو والأخرى عربية كثيرة ، والوجه فى الجمع الياء وذلك قولك : ثدى وعصى لأن هذا جمع» . الكتاب ٣٨٤/٤ .

(٣) فى ب رضيت .

(٤) القائل هو أنيف بن زبان النبهانى من طيىء وهو شاعر إسلامى شرح الشواهد للبغدادى ٣٨٥ . معجم الشواهد ٢٨٨/١ .

(٥) البيت من بحر الطويل ، القماءة يقول الجوهرى : «قمؤ الرجل قماءة صار قميئا وهو الصغير الذليل» الصحاح ٦٦/١ قمأ ، والشاهد فى قوله (طيالها) حيث إن طيالها شاذ قياسًا واستعمالاً والقياس طوالها وهو الكثير المستعمل ، ومن مواضع البيت الشواهد الكبرى ٥٨٨/٤ ، المنصف ٣٤٢/١ ، الأشمونى ٣٠٤/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١٠ ، شرح الملوكى لابن يعيش ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، التصريح ٣٨٣/٢ .

شاذ عدل به للدلالة على أن ليس المراد به الطول الجسمانى (القماءة)[1] بفتح القاف التصاغر[2] ، وهو إذا وقع ساكنًا غير مدغم بعد كسرة وجب إبداله ياء ، كما فى ميقات ، وقيل بخلاف نحو حِوَال واجلوَّاذ الإسراع فى السير ومَوْعد ومُوعد ، الواو إذا وقع لام فعلى مؤنث أفعل يبدل ياء كالدنيا إلا فى القليل النزر[3] كالقصوى هكذا ذكره صاحب المفتاح[4] ، واحترز بقوله مؤنث أفعل عن نحو حُزوى اسم موضع ، وأما صاحب المفصل[5] فقد قال تباعا لأبى على[6] : وفُعلى يُقْلَبُ واوها ياء فى الاسم دون الصفة ، فالاسم نحو الدنيا والعليا والقصيا ، وقد شذ القصوى وحُزْوى ، والصفة قولك إذا بنيت فُعْلى من غزوت غزوى فقد جعل الدنيا اسمًا ، وهذا وإن كان ظاهرًا إذا أطلقت على ما يقابل الآخرة[7] ؛ فإنهما صارتا اسمين للدارين من غير ملاحظة [٨٨/أ] معنى الوصفية فيهما ، لكن فى مثل قوله تعالى[8] : ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ وقوله :[9] ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ هى باقية على الوصفية ، وفيه شىء آخر وهو أن الظاهر أن صيرورة الصفات بمنزلة الأسماء كالممكن والمعجزة وغيرهما ، إنما يكون بعد كثرة الاستعمال فيلزم كون الدنيا مستعملة أولاً كثيرًا بالواو ثم صارت إلى الياء ، وأما العليا والقصيا فصيرورتهما بمنزلة الأسماء غير ظاهرة مطلقًا ، فالظاهر هنا ما ذكره صاحب المفتاح[10] ، وهو إذا وقع بعد ياء التصغير غير طرف ولا فى حكمه جاز إبداله ياء قياسًا ، كما فى أُسَيِّد وجُدَيِّل مصغرى أسود وجدول ، وفائدة قولنا : غير طرف علمت مما مرّ ، وكذا إذا وقع لام مفعول كمدعِيّ فى مدعو كما سبق ، الواو يبدل ياء

(١) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل القمأة تحريف .
(٢) فى ب التصاغير تحريف .
(٣) فى ب ، جـ الندر تحريف . (٤) المفتاح ١٠ .
(٥) المفصل ٣٩١ .
(٦) وعبارة الفارسى : «وإذا كانت اللام واوًا فى فُعْلى فإنها تبدل فى الصفات الجارية مجرى الأسماء ، وذلك الدنيا والعليا والقصيا وقد قالوا القصوى فجاء على الأصل» التكملة ٣٥٩ .
(٧) فى ب ، جـ ، الآخر . (٨) سورة الأنفال الآية ٤٢ .
(٩) سورة الملك الآية ٥ .
(١٠) المفتاح ١١ وعبارته : «الواو غير طرف بعد ياء التحقير تبدل الياء كجديّل وأسيِّد» .

سماعًا فى نحو صبية جمع صبى ، أصلها الواو وفى صُيَّم من الصوم ، وفى قولهم : هو ابن عمه دِنْيَا[١] بكسر الدال[٢] من الدنو ، وفى / ثِيَرَة بكسر الثاء المثلث وفتح الياء جمع ثور ، وفى عَلْيَان «٨٨/ب» على وزن عطشان من العلو ، وفى يَيْجل بفتح الياء الأولى فى يوجل من الوجل وهو الخوف .

الثانى الألف : فإنه إذا وقع بعد الكسرة وجب إبداله ياء قياسًا ، كما فى مفيتيح ومفاتيح تصغير مفتاح وتكسيره ، وكذا إذا وقع بعدها ياء التصغير ، كما فى كتيِّب تصغير كتاب ، وهو إذا وقع رابعًا فصاعدًا وجب إبداله في التثنية والجمع بالألف (والتاء)[٣] ياء ، كما فى حبليان وحبليات ، وحباريان وحباريات ، وهذيل يرون إبدال الألف لغير التثنية ـ إذا لحقه ياء الإضافة ـ ياء كالواجب كما فى عصى ورحى .

الثالث الهمزة : فإنها إذا وقعت طرفًا مطلقًا أو غير طرف لكن ساكنة قبلها مثلها مكسورة[٤] ، وجب إبدالها ياء قياسًا كما فى الجائى وايتمر ، وهى إذا عرضت بعد ألف الجمع ، وبعدها ياء أبدلت هى ياء ، والياء الآخر[٥] ألفًا كما فى مطايا وركايا جمع مطية وهى التى تمتد فى سيرها ورَكِيَّة وهى البئر[٦]/ بخلاف نحو جَوَاءٍ وشَوَاءٍ جمع جائية وشائية إذ هَمْزَتُها [٨٩/أ] كانت قبل الجمعية وبخلاف الجائى والشائى ، وأما الخطايا جمع الخطية ، وإن لم يكن بعد الهمزة فيها ياء ، لكونها من المهموز لكن الياء المدة لما أبدلت فى الجمع همزة على ما ستعرفه ، فصارت خطاءء بهمزتين فاستثقلوا اجتماعهما فأبدلوا الثانية ياء ، صارت مثل مطائى بهمزة وياء ، فعومل بها معاملتها الهمزة إذا وقعت مفتوحة بعد (مكسور)[٧] ، أو ساكنة بعد مكسور غير مماثل لها ، أو

(١) هكذا في كل النسخ .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل الياء .
(٤) هكذا العبارة فى كل النسخ .
(٥) فى ب الأخير .
(٦) كتاب البئر لابن الأعرابى ٥٨ .
(٧) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل «كسورًا» تحريف .

مكسورة بعد ياء التصغير ، أو كيف كانت بعد ياء مدة زائدة جاز إبدالها قياسًا كما فى مِئَر جمع مِئْرَة بكسر الميم بعده همزة ساكنة وهى العداوة ، وفى بئر وفى أفيس تصغير فاس ، وفى هَنِىّ وخطِيَّة[1] بخلاف نحو جَيْأَل بفتح الجيم والهمزة بينهما ياء ساكن الضَّبُع ، ويأبى والجيئة والمجىء ، وهى إذا وقعت مضمومة بعد مكسور جاز إبدالها ياء عند الأخفش[2] كما فى يستهزى بخلاف نحو يقرأون ولن يستهزأ[3] . الهمزة/ من الواجىء اسم فاعل من وجأه بالسكين ضربه به يبدل [٨٩/ب] ياء سماعًا .

الرابع : أحد حرفى التضعيف : إما الأول أو الثانى وهو الأكثر ، بينهما فاصل أوْ لا مما فيه الإدغام أو لا ، اعلم أنه إبدال غير قياسى ، لكنه كثر فى بابى التفعل والتفعيل مما العين واللام فيه من جنس واحد ، فيجتمع ثلاثة أمثال فيبدل الأخير ياء ، كما فى قوله تعالى[4] ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾ فى (لم يتسنن)[5] ، والهاء للسكت ، أى لم يتسنن ، وقوله تعالى[6] ﴿وَتَصْدِيَةً﴾ إن كان من الصد لا من الصدى ، وقولهم قصيت أظافرى ، فى قصصتها أى قلّمتها ، وتسرَّيت فى تسررت ، وتظنيت فى تظننت ، وتلَعَّيْت فى تلعَّعْت أى خرجت لطلب اللُّعاعة بضم اللام وهى نبت ، ومنه تقضى البازى أى سقوطه فى الطيران ، ومن غير البابين قول الشاعر[7] :

نَزُورُ امْـرَأً أَمَّـا الإِلَهَ فَـيَـتَّـقِى وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيأْتَمِى[8]

(١) أصلها خطيئة .

(٢) معانى القرآن للأخفش ٣١/٢ وعبارته : «إنما يقولون يستهزيون وقاريون» .

(٣) هكذا وجدت في كل النسخ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥٩ وتمام الآية ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ يقول الزمخشرى : «لم يتسنه لم يتغير والهاء أصلية أو هاء السكت وقيل أصله يتسنن من الحمأ المسنون فقلبت نون حرف العلة كتقضى البازى» الكشاف ٣٠٧/١ .

(٥) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل «لم يتسن» .

(٦) سورة الأنفال الآية ٣٥ وتمام الآية ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ .

(٧) الشاعر هو كثير عزة ، الاقتضاب ١٣٨ ، ٢٣٧ .

(٨) البيت من بحر الطويل يقول ابن يعيش : «أنشده ابن السكيت عن ابن الأعرابى والشاهد فيه قوله يأتمى أراد يأتم ، أبدل من الميم الثانية ياء» شرح المفصل ٢٦/١٠ ، الإبدال السكيت ١٣٥ ، ومن مواضع البيت شرح المفصل ٢٥/١٠ ، شرح الملوكى لابن يعيش ٢٥٢ ، الأشمونى ٣٧٧/٤ .

أى فيأتم ، ومما هو مع الفاصل قولهم دهديت فى دهدهت أى دحرجت وصهصيت فى صهصهت/ أى قلت صه صه ، ونظيره مكاكىّ فى [٩٠/أ] مكاكيك جمع مكُّوك بالتشديد مكيال ، ودياجىّ فى دياجيج جمع ديجوج الظلمة ، وأما أمليت أمللت ، فلا دليل على كون الياء فيه مبدلاً من اللام ، إذ كلا الاستعمالين شائع بلا رجحان ولذلك قال الجوهرى[1] أمليت الكتاب وأمللته لغتان جيدتان جاء بهما القرآن ، ومما أبدل فيه الأول من حرفى التضعيف ياء قولهم ايتصلت فى اتصلت ، وديوان فى دوان ودينار فى دنار وقيراط فى قراط .

الخامس النون : فإنه قد يبدل ياء سماعًا كما فى أناسىّ أصله أناسين جمع إنسان ، وظَرَابىّ أصله ظَرَابين جمع ظَربان بفتح الأول المعجم ، وكسر الثانى المهمل ، دويبة منتنة الريح جدًا ، حتى تزعم العرب أنها تفسو فى ثوب (أحدهم)[2] إذا اصطادها فلا تذهب الرائحة حتى يبلى[3] الثوب[4] . هذا على ما ذكره صاحب المفصل[5] ، وأما الجوهرى فقد جعله جمع ظِرْباء ممدود ظِرْبى بكسر الأول فيهما جمع الظربان[6] ، فعلى هذا الياء/ ليس مبدلاً [٩٠/ب] من النون

السادس الباء : فإنه يبدل ياء سماعًا كما فى قوله[7] :

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ مُتَمَّرَةٌ   مِنَ الثعَالى وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا[8]

(١) الصحاح ملا ٢٤٩٧/٦ .
(٢) تصحيح من ب ، د أما فى أ ، جـ فهى «أختهم» تحريف .
(٣) تصحيح من جـ ، د وفى أ ، ب «يبتلى» تحريف .
(٤) الصحاح ظرب ١٧٤/١ .
(٥) وعبارته : «أبدل الياء من التاء الأولى فى اتصلت ومما سوى ذلك فى قولهم أناس وظرابى «المفصل ٣٦٤ .
(٦) الصحاح ظرب ١٧٤/١ .
(٧) القائل هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكرى الشواهد الكبرى ٥٨٣/٤ ، وقال صاحب معجم الشواهد ٤١٤/١ هو من الخمسين والصحيح قول العين لورود البيت منسوبًا فى شرح الشواهد ٤٤٦ ، ولأن سيبويه قد نسبه إلى رجل من بنى يشكر الكتاب ٢٧٣/٢ .
(٨) البيت من بحر البسيط وقد روى برواية «من لحم تتمره» المفصل ٣٦٥ يقول الجوهرى «الباء منهما ياء» الصحاح تمر ٦٠٢/٢ ، ومن مواضع البيت الهمع ١٨١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، الأشمونى ، شرح نقره كار للشافية ١٩٢ .

أى من الثعالب ومن أرانبها ، والضمير فى لها للعقاب ، وأشارير جمع إشرارة بكسر الهمزة أى قطعة ، والتتمير بالتاءين التجفيف والوَخْز بالمعجمين القليل .

السابع الثاء : كما فى قوله[1] :

قَـدْ مَـرَّ يَوْمَـانِ وهَذَا الثَّـالِى

وَأَنْتَ بِالْهِـجْـرَانِ لا تُبَـالِى[2]

أى هذا الثالث .

الثامن السين : كما فى قوله[3] :

إِذَا مَـا عُـدَّ أَرْبَعَـةٌ فِـسَـالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِى[4]

أى سادس ، والفِسَال جمع فسل بوزن الرذل ومعناه .

التاسع العين : كما فى قوله[5] :

وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَـوَازِقٌ

وَلِضَفَادِى جَمِّـهِ نَقَـانِقُ[6]

أى لضفادع ، والحوازق بالحاء المهمل والزاى المعجم حازقة وهى الجماعة من الطير ، وجمه معظمه وكثرته ، والنقانق جمع النقنقة وهى

---

(١) لم يعرف قائل هذا البيت يقول البغدادى : «وقائله مجهول والله أعلم به «شرح الشواهد ٤٤٩ .

(٢) البيت فى بحر الرجز ، وقد ورد فى كل النسخ «وَأَنتَ بِالْهِجْرَانِ أَنْ لا تُبَالى ، وهذا يكسر وزن البيت ، والشاهد فى قوله الثالى حيث أبدل الياء من الثاء ، ومن مواضع البيت غير منسوب اللسان ثلث ٤٤٦/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٤ ، ٢٨ ، الهمع ١٥٧/٢ ، الأشمونى ٣٣٧/٤ .

(٣) القائل النابغة الجعدى شرح الشواهد ٤٤٨ ، الصحاح فل ١٧٩٠/٥ وقيل للحادرة وليس فى ديوانه معجم الشواهد ١٢٤/١ .

(٤) البيت من بحر الوافر قاله النابغة يهجو به ليلى الأخيلية ، والفسْل من الرجال الرذل الصحاح ١٧٩٠/٥ والشاهد في قوله سادى حيث أبدل السين ياء ، ومن مواضع البيت غير منسوب الهمع ١٥٧/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، الصحاح سدى ٢٣٧٥/٦ .

(٥) القائل رجل من بنى يشكر الكتاب ٢٧٣/٢ وقيل هو مصنوع لخلف شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ .

(٦) البيت من بحر الرجز وقد ورد البيت فى الهمع ١٢٧/٢ برواية «والضفادى جمة نقانق» والشاهد فى قوله ولضفادى حيث أبدلت العين ياء للضرورة ومن مواضع البيت الأشمونى ٣٣٧/٤ ، شرح الشواهد ٤٤١ .

التصويت ، واعلم أن إبدال الياء من الأحرف الأربعة/ الأخيرة لم [٩١/أ] يأت إلا فى أبيات شاذة وهو من أردأ اللغات ، وكذا كثير من الإبدالات السماعية التى تأتى بعد .

الفريدة الثانية :

الهمزة تبدل من خمسة أحرف :

الأول الواو : فإنه إذا وقع صدر الكلمة مقرونًا بآخَر متحرك أو وقع هو أو الياء عين الكلمة فى وزن الفاعل ، أو وقع أحدهما طرفًا بعد ألف زائدة ، وجب إبداله همزة قياسًا كما فى أواصل جمع واصلة وأويصل تصغير واصل أصلهما وواصل وويصل ، وأُوَل بضم الهمزة وفتح الواو جمع الأولى ، وأصلها وول كما عرفت ، وكما فى قايل وبايع ، وكما فى الدعاء والثناء بخلاف نحو نودى[١] ، ووُعد ، وُورى ووُوعد[٢] ، وبخلاف هو قوول وبيوع ، وبخلاف نحو سقاية ودلو وواد وبخلاف نحو رواية وظبى[٣] وآى ، وأما شاكِ كقاضٍ وشاكٌ كعام فى شائك فاعل من الشوكة وهى شدة اليأس ، وكذا لاثٌ ولاث من لاثَ عمَّامته على رأسه أى لفها ، وكذا صات ، وصات[٤] من الصوت بتأخير العين/ إلى موضع اللام . أو بحذف العين فيها [٩١/ب] فشاذة ، وفيها وجه آخر ذكره جار الله فى الكشاف ، وإن كان مخالفًا لما ذكره فى المفصل ، وهو أنه قال ، الهار الهائر وهو المتصدع الذى أشفى على التهدم والسقوط ، ووزنه فَعَل قصر عن فاعل كحلف عن حالف[٥] ، ونظيره شاك وصات فى شائك وصائت ، وألفه ليست بألف فاعل ، وإنما هى عينه ، وأصله هورٌ وشوك[٦] وصوت[٧] ، الواو والياء الزائدة المدة إذا وقع بعد ألف جمع متوسط بين أربعة حروف يجب إبداله همزة قياسًا ، كما فى عجائز وصحائف ، بخلاف نحو جداول وعشاير جمع عشير الغبار ،

(١) فى جـ نوى .
(٢) فى ب تحريف فى هذه الكلمات الثلاثة يجعلها غير مقروءة .
(٣) فى جـ نووى .
(٤) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل صامت ،
(٥) فى د خالف تصحيف .
(٦) الضبط من د .
(٧) النص نفسه فى الكشاف ٣١٢/٢ ففى المفصل يقول : «وإعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة كقولك قائلٍ وبائع وربما حذفت كقولهم شاك» المفصل ٣٧٨ .

وبخلاف نحو معاون جمع معونة ومعايش جمع معيشة ومصائب (جمع)[١] مصيبة شاذ ، وبخلاف نحو جواهر وضياغم وسراويل وشرايين إن كان الياء فيه زائدًا ، وأما خطايا جمع الخطيئة فكان فى الأصل على ما ذكره الجوهرى[٢] ، خطائئ على فعائل بالياء قبل الهمزة ثم خطائى ، بهمزتين على ما عرفت آنفًا ، فلما اجتمعتا قلبت الثانية لكسرة ما قبلها ياءعلى ما ستعرفه/ ، ثم استثقلت والجمع ثقيل مع أنه معتل [٩٢/أ] فقلبت الياء ألفًا ، ثم قلبت الهمزة ياء لخفائها بين ألفين ، الواو والياء إذا اكتنفا الألف المذكور يجب إبدال أخيرهما همزة مطلقًا ، أى سواء كانا مدتين أو لا ، زائدين أو أصليين ، متجانسين أو متخالفين ، كما فى أوائل جمع أوّل وخيائر جمع خيّر بالتشديد وبوائع جمع بَيْوعة ، على فوْعلة من البيع ، وسيائق (جمع)[٣] أصله سياوق جمع سيّقة ما استاقه العدو من الدواب مثل الوسيقة ، بخلاف نحو طواويس[٤] لأن الألف متوسط بين خمسة أحرف ، والأخفش يخص الهمزة من بين الصور بما إذا كان المكتنفان الواوين ، استدلالاً بقولهم ضياون جمع ضيون وهو السِّنّور الذكر ، وأجاب الجمهور بأنه شاذ ، عن المازنى أنه سأل الأصمعى أن العرب كيف تُكَسِّر العيّل بالتشديد واحد العيال ، فقال عيائل بالهمزة[٥] ، وإنما جاء عواور على وزن فعاول بالواو فى قول الشاعر[٦] :

فَقُمْتُ مَقَامًا لَمْ تَقُمْهُ الْعَوَاوِرُ[٧] «٩٢/ب»

---

(١) تكملة من ب ، جـ ، د وهى شاذة لأن المدة فيها أصلية وليست زائدة .

(٢) الصحاح (خطأ) ٤٨/١ يقول الجوهرى : «وجمع الخطيئة خطايا وكان الأصل خطائى على فعائل فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الثانية ياء لأن قبلها كسرة ثم استثقلت والجمع ثقيل وهو معتل مع ذلك فقلبت الياء ألفًا ثم قلبت الهمزة الأولى ياء لخفائها بين الألفين» .

(٣) تكملة من ب ، جـ . (٤) فى د طوايس تحريف .

(٥) يقول المازنى : «سألت الأصمعى عن عيل كيف تكسره العرب فقال عيائيل يهمزون كما يهمزون فى الواوين» المنصف ٤٤/٢ .

(٦) الشاعر هو لبيد بن ربيعة العامرى ديوانه ٤ ، الصحاح عور ٧٦١/٢ .

(٧) هذا عجز بيت من بحر الطويل وصدره «وَفى كُلِّ يَوْم ذِى حفَاظ بَلَوْتَنى» يقول الجوهرى : «العوار الجبان والجمع العواوير وإن شئت لم تعرض فى الشعر فقلت العواور» الصحاح عور ٧٦١/٢ والشاهد فى قوله عواور حيث جاءت على فعاول وكان الأصل أن يأتى على عواوير .

«٩٢/ب»وعيائيل على وزن فعائيل بالهمزة قبل الياء فى قول الآخر(١) :

فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٌ وَنُمُرْ(٢)

أى فى المفازة ، مع أن الضابط يقضى عكس ذلك ولأن أصل الأول عواوير لأنه جمع العُوّار بضم العين ، وتشديد الواو الجبان ،وقياس جمع مثله فعاليل حذف الياء للضرورة ، وأصل الثانى عوائل بدون الياء على ما روينا كجيد وجياد وجيايد ، أشبعت الهمزة للوزن ، الواو المضموم الواقع صدرًا إذا لم يقرن بآخر متحرك يجوز إبداله همزة قياسًا ، كأجوه وأورى فى وجوه ووُورى بخلافه فى نحو طال يطول ، وإنما التزم إبدال أوّل ، الأولى حملاً لها على الأول وكذا الواقع ثانيًا مفردًا كان أو مقرونًا بمثله غير مدغم فيه ، كما فى أدؤر جمع دار (والنأور)(٣) بفتح النون وبهمزة بعدها واو دخان الشحم والغُور بضم الغين مصدر غارت عينه فى رأسه بخلافه فى نحو تعوّد ، والتعوُّز ، وقد يتوهم ضمة ما قبل الواو واقعة عليه ، فيبدل همزة مع أنه ساكن كما فى قول جرير(٤) :

لَحُبُّ الْمُؤْقِدان إِلَيَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةَ إِذْ أَضَاءَهُمَا الوقود(٥) [٩٣/أ]

بهمزة المؤقدان ومؤسى ، وعليه قراءة من قرأ ﴿يُؤْقِنُونَ﴾(٦) بالهمزة ، وغير

---

(١) القائل هو حكيم بن معية الربعى من بنى تميم الشواهد الكبرى ٤/٥٨٦ ، شرح الشواهد ٣٨٠ .

(٢) البيت من بحر الرجز وقد رواه سيبويه «فيها عياييل» الكتاب ٣/٥٧٤ ورواه الجوهرى «فيها تماثيل» الصحاح نمر ٢/٨٣٧ وواحد العيال عيل والجمع عيائل وعيال الرجل من يعولهم ، الصحاح عيل ٥/١٧٨٠ ، والشاهد فى قوله عيائيل على أن أصله عيائل بهمزة مكسورة والياء حصلت من إشباع كسرتها لضرورة الشعر .

(٣) تصحيح من د وفى بقية النسخ والنؤر .

(٤) ديوانه ١/٥٨ ، شرح الشواهد ٤٣٢ .

(٥) البيت من بحر الوافر أول قصيدة لجرير يمدح بها هشام بن عبدالملك ، وموسى وجهدة ولدا جرير ، وروى حرزة بدل جعدة وهو ابنه أيضًا شرح الشواهد ٤٣٢ وقد ورد فى موضعين من المنصف بروايتين الأولى كما فى المتن والثانية «أحب المؤقدين» المنصف ١/٣١١ ، ٢/٢٠٣ ورواية الديوان :

لحب الوافدان إلى موسى وجعدة لو أضاءهما الوقود

وفى النسخة د من المخطوط روى «الموقدان» والشاهد فى قوله المؤقدان ومؤسى حيث أبدل الواو فيهما همزة لمجاورتها للضمة قبلها .

(٦) سورة البقرة الآية ٤ وتمامها ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ .

المضموم الواقع صدرًا يبدل همزة سماعًا ، فإن كان مكسورًا فكثيرًا حتى إن المازنى يلحقه بالمضموم فى كون إبداله قياسيًا(١) ، كما فى إشاح وإعاء وإفادة وإسادة (مما يطول تقريره فى وشاح ووعاء ووفادة ووسادة)(٢) ونظائرها ، وإن كان مفتوحًا فقليلاً كما فى أَناة بفتح الأوّل من «الونى» بمعنى الضعف وهى المرأة قال(٣) :

رَمَتْهُ أَنَاةٌ مِنْ رَبِيعَةِ عَامِرٍ نَؤُومُ الضُّحَى فِى مَأْتَمٍ أَىِّ مَأْتَمِ(٤)

وكما فى أسماء اسم امرأة من الوسامة ، وكما فى أَحد واحد ، واحد أَحد أحِد(٥) ، بصيغة الأمر المكررة من النبى ﷺ لسعد بن أبى وقاص حين رآه يشير فى التحيات عند قوله (إلا الله)(٦) بإصبعين ، وفى رواية لرجل رآه يأكل الشهد بإصبعين .

الثانى الياء : وقد عرفت ما يبدل الياء فيه همزة قياسًا ، وجوبًا وجوازًا فنقول : يبدل همزة سماعًا فى نحو الشِّئمة(٧) ،/ وفى قولهم قطع «٩٣/ب» الله أديه ، وفى لسانه ألل(٨) بدل يديه ويلل وهو القِصَر ، وأما فى قولهم ألملم(٩) ويلملم لميقات أهل اليمن ، وأُسروع ويُسروع بضم الأول فيهما ، والأصل الفتح لدودة حمراء تكون فى البقل ، ثم تتسلخ فتصير فراشة ، فلها دليل على كون أحد الطرفين بدلاً عن الآخر .

---

(١) المنصف ٢٢٨/١ ، ٢٢٩ وعبارته : «ويكون ذلك مطردًا فيها» .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) القائل أبو حية النميرى يقول البطليوسى : «واسمه الهيثم بن الربيع» الاقتضاب ١٩٣ .

(٤) البيت من بحر الطويل ، يقول البطليوسى : «رمته أناة أى فتنته بمحاسنها وصادته بعينيها فكأنها رمته من ألحاظها بسهم قتله ، والشعراء يشبهون العيون بالسهام والسيوف والرماح . والأناة المرأة التى فيها فتور عند القيام وهى مشتقة من الونى وهو الإعياء والفتور» الاقتضاب ١٩٣ والشاهد فى قوله أناة حيث قلبت الواو همزة فى وناة .

(٥) ساقطة من ب ، جـ ، د وربما تكون زائدة فى الأصل .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) «الشئمة هى الطبيعة وأصلها الشيمة فهمز» شرح الرضى ٢٠٥/٣ .

(٨) فى شرح الرضى ٢٠٦/٣ : «فى أسنانه ألل أى يلل» .

(٩) فى جـ ، د الملم بدون همزة .

الثالث الألف : فإنه إذا وقع زائدًا بعد ألف الجمع يجب إبداله همزة قياسًا ، كما فى رسائل وعمائم ، بخلاف نحو «مقاوم» جمع مقامة و«معاون» جمع معونةونواصير ونواصر ثانى ألفى التأنيث فى نحو حمراء وصحراء يجب إبداله همزة قياسًا ، وبعضهم جَدَّ فى الهرب من التقاء الساكنين ، فأبدل الألف فى مثل دابة وشابة[١] وابياضّ وادغامٌ مما التقاء الساكنين فيه مفتقر عند الجمهور همزة ، وقرأ ﴿وَلَا الضَّأْلِّينَ﴾[٢] و﴿وَلَا جَأْنٌّ﴾[٣] بالهمزة ، وعن العجاج أنه كان يهمز العالم والخاتم خاصة[٤] .

الرابع الهاء : فإنه يبدل همزة سماعًا كما فى ماء أصله «مَوْه» بدلالة قولهم «أمواه» وماهت الركية إذا ظهر ماؤها/ وكثر ، ومُهْتَ الرجل بضم [٩٤/أ] الميم وكسره إذا سقيته الماء ، وقد يترك الإبدال فيقال رجل «ماه» أى كثير ماء القلب قال الشاعر[٥] :

إِنَّكَ يَا جِهْضَمُ مَاهُ الْقَلْبِ[٦]

أى بارد القلب بليد ، وقد يبدل الجمع أيضًا ، قال[٧] :

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا ... مَاصِحَةٍ رَأْدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا[٨]

---

(١) من هؤلاء البعض أبو زيد والزمخشرى . الكشاف ١/١٧ .

(٢) سورة الفاتحة الآية ٧ وهى قراءة أيوب السختيانى . الكشاف ١/١٧ .

(٣) سورة الرحمن الآية ٣٩ وهى قراءة عمرو بن عبيد . الكشاف ١/١٧ ، المحتسب ٢/٣٠٥ .

(٤) كما فعل فى قوله «فخندف هامة هذا العألم» شرح الرضى ٣/٢٠٥ .

(٥) لم أوفق لمعرفة القائل .

(٦) هذا صدر بيت من الرجز وتتمته :

ضَخْمٌ عَرِيضٌ مُجْرَئِشُّ الْجَنْبِ

ماه القلب أى رقيق القلب أى جبان ومجرئش المنتفخ الجنبين ، وفى الصحاح ورد برواية ماء القلب ، وعلى هذا لا شاهد فيه الصحاح موه ٦/٢٢٥٠ وفى اللسان موه ١٧/٤٤١ ورد برواية ما هى القلب والشاهد فى قوله ماه حيث جاءت على الأصل ولم تقلب الهاء همزة .

(٧) لم أعثر على القائل .

(٨) هذا بيت من بحر الرجز ، الشاهد فيه قول «أمواؤها» ، على أن الأصل أمواهها فأبدلت الهاء همزة فى الجمع ، ومن مواضع البيت غير منسوب المنصف ٢ ـ ١٥١ وقد أنشده ابن جنى عن أبى على ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٥ ، اللسان موه ١٧/٤٤٠ .

يقال قلص الماء كثر وارتفع ، ومصح الشيء قصر وذهب ، وقد استعمله هنا متعديًا ، ورأد الضحى ارتفاعه ، والفيء الظل ، تقول يذهب ظلال أشجارها ، ارتفاع الضحى أى أثره وهو الحر ، وكما فى آل[1] أصله أهل بدلالة قولهم فى تصغيره أهيل قلبت الهاء همزة من غير قياس ، ثم الهمزة ألفًا قياسًا كما ستعرفه ، ولو كان معتل العين واويًا أو يائيًا لقيل أُوَيْل أو أُيَيْل كنُوَيْب أو نُيَيْب ، وإنما لم يحكم بكون الألف مبدلاً من الهاء ابتداء إذ كانت الهمزة إليه أقرب ، وكانت أبدلت منه في ماء بخلاف إبدال الألف منه ، فإنه لا يوجد له نظير .

الخامس العين : فإنه يبدل الهمزة منه سماعًا كما يقولون / [٩٤/ب] أُباب (بضم الهمزة)[2] فى «عُباب» ، وقد جوَّز عبدالقاهر أن يكون الهمزة فيه غير مبدلة من قولهم «أب للذهاب» إذا تهيأ له .

الفريدة الثالثة :

الألف يبدل من أربعة أحرف :

الأول الواو : فإنه أينما وقع متحركًا حركة غير عارضة مفتوحًا ما قبله ، ولايكون ما بعده موجبًا لفتحه ، ولا حقٌّ بالإعلال منه فى غير باب فَعَلان ، ولافَعَلى بفتح العين فيهما ولا مقلوب عما ليس فيه ذلك يجب إبداله ألفا قياسًا ، وكذا الياء بهذه الصفة كما فى قال وباع وباب وناب ودعا ورمى ، وعصا ورحى بخلاف نحو خَوْر وغَيْر ودعوا اللّه ، واخش اللّه ، وعوج ، وسير ، وغزوا ، ورميا ، وعصوان ورحيان ، وطوى ونوى[3] وثوران وطيران وصَوَرى (اسم ماء) وحَيَدى وأيس مقلوب يئس ، وأما نحو القَوَد والغَيَب فشاذ يصار إليه للدلالة على الأصل ، وهذا[4] التصحيح الشاذ إنما يختص بموضع العين ، ولا يأتى فى

(١) ساقطة من ب .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٣) فى د لوى .
(٤) فى ب وهو .

اللام كعصو ورحى ، الواو والياء إذا وقع مفتوحًا ، ما قبله حرف صحيح ساكن ، ولم يكن ما بعده/ ساكنًا إلا فى مصادر[١] أُعِلَّت أفعالها ، «٩٥/أ» ولم يكن اللفظ من صيغتى التعجب ، ولا من الأفعال التى صُحِّحَ أصلها ، وإن كان من الأسماء المزيد فيها موافقًا للفعل فى الزنة ، ومخالفًا لها فى الزيادة يجب إبدالها ألفًا قياسيًا بعد نقل فتحته إلى ما قبله ، كما فى أقام وإقامة وأقال وإقالة ومكان ومسير أصلهما مَكْون بفتح الواو كأكرم ومَسْير بكسر[٢] الياء ، كيصبر بخلاف نحو يَسْتَحْوِذ أى يغلب وأَيوم وعوَج وأعور وأعوار وما أجوده وأجود به ، وما أزينه وأزين به ، وهذا أجود من ذاك وأزين منه وأسود وأبيض ، وأقواه وأعياه لتصحيح قوى وعيى ، ونحو مدْيَن ومريَم ومكوَزة ومشوَرة وقصيَرة ، وأَغْيَلَت المرأة إذا أرضعت ولدها[٣] وهى تُؤْتَى ، وأَغْيَمَت السماء صارت ذات غيم شاذ ، وأما نحو مِقْوَل ومِخْيَط فتخفيف مقوال ومخياط ونحو ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[٤] فقد قال أبو زيد[٥] : هذا البابُ كله يجوز أن يتكلم به على الأصل ، تقول العرب : استصاب واستصوب واستجاب واستجوب قياس[٦] مطرد عندهم قال تعالى[٧] ؛ ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ[٨] عَلَيْكُمْ﴾/ [٩٥/ب] . الواو إذا وقع طرفًا مكسورًا ما قبله فى الفعل جاز إبداله ألفًا قياسيًا عند طيئ ، كما فى رضى وفتى ودعى بخلاف دعيت ورموا والداعى ، وهو يبدل ألفًا سماعًا فى ياجل[٩] ، أصله يوجل ففيه أربع لغات يَوْجل بالواو الساكن بين فتحتين وهى أصلها وأجودها وأخريان سمعتهما ، وييجل بالياء المدّة ، وهذه ليست على لغة بنى أسد من كسر

(١) فى ب مصادرًا تحريف .
(٢) فى ب حرفت كلمة «بكسر» إلى «بك» .
(٣) فى ب وصدرها تحريف .
(٤) سورة المجادلة الآية ١٩ .
(٥) هذا النص فى الصحاح حوذ ٥٦٣/٢ ، ولم أعثر عليه عند أبى زيد .
(٦) وردت الكلمة بالمخطوط «وقياس» والصحيح كما ورد بالمتن .
(٧) سورة النساء الآية ١٤١ .
(٨) فى ب يستحوذ تصحيف .
(٩) فى د يأجل .

حروف المضارعة فى باب «علم» ليشعِر بكسر العين ، وفى الماضى لأنهم لا يكسرون الياء ، لثقل الكسرة[1] على الياء مع ضعف الموجب بل هذا الكسر ، لتبدل الواو ياء فيجعل نوع خفة .

الثانى الياء : وقد عرفت قياس ما يبدل منه ألفًا آنفًا ، وهو قد يبدل ألفًا سماعًا فى طائِىٌّ وحارى وزَبَانِىٌّ ، فالأوّل منسوب إلى طيّىء بوزن سيّد ، فإذا نسب إليه حذف ياؤه الثانى لما ستعرف فى مباحث النسبة ـ إن شاء الله تعالى ـ ، فصار طَيْئِىّ كطَبْعِىّ ، ثم أبدل الياء ألفًا على غير قياس ، والثانى منسوب إلى حِيرة ، بكسر الأول وسكون الياء مدينة بقرب الكوفة ، والثالث منسوب إلى/ زَبنة بفتح الزاى المعجم وكسر الباء الموحد ونون بعد [٩٦/ أ] الباء أبى قبيلة ، أبدل الياء فيهما ألفًا من غير قياس وهما أبعد من الأول ، لأن قبائل من اليمن يُجوّزون إبدال الياء الساكن المفتوح ما قبله ألفًا قياسًا حتى فى الحروف قال قائلهم[2] :

أىّ قَلُوصٍ رَاكِبًا تَرَاهَا طَارُوا عَلاهِنَّ فَطِرْ عَلاهَا[3]

أى عليهن وعليها ، والقلوص من النوق الشابة ، قيل وعلى هده اللغة ورد قوله تعالى[4] ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ .

---

(١) فى ب ، جـ الكسر .

(٢) نسب هذا البيت إلى بعض أهل اليمن وقيل إن أبا عبيدة اتّهم المفضل بصنعه الخزانة ١٩٩/٣ ، نوادر أبى زيد ٥٨ ، ١٦٤

(٣) البيت من بحر الرجز ورواية الصحاح «طاروا علاهن» الصحاح علا ٢٤٧٨/٦ ورواية اللسان «فشل علاها» اللسان علا ٣٢٢/١٩ وفى الخزانة روى البيت :

طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقْوَاهَا

ومن مواضع البيت شرح الشواهد ٣٥٥ ، والشاهد فى قوله علاهن ، علاها وأصلهما عليهن ، عليها .

(٤) سورة طه الآية ٦٣ يقول أبو حيان : «هى رواية أبى جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة واختلفوا فى تخريج هذه الآية فقال القدماء من النحاة إنه على ضمير الشأن ، وقال الزجاج اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير لهما ساحران ، وقيل ها ضمير القصة وليس محذوفًا ، وقيل إن بمعنى نعم ، والذى اختاره أبو حيان أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائمًا ، وهى لغة لكنانة ولبنى الحارث بن كعب وقد قرأها ابن محيصن وحفص وابن كثير بتخفيف النون ، وقرأت عائشة والحسن وأبو عمرو إنّ هذين بتشديد نون إنّ وبالياء فى هذين» البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

الثالث الهمزة : فإنها إذا وقعت ساكنة بعد أخرى مفتوحة وجب إبدالها ألفًا قياسا كما فى آمن وآدم ، وإذا وقعت ساكنة بعد مفتوح غير الهمزة جاز إبدالها ألفًا كما فى راس وفاس ، ويامر وتامر .

الرابع النون : فإنه يبدل فى الوقف ألفًا وجوبًا فى ثلاثة مواضع التنوين والنون الخفيفة المفتوح ما قبلها نحو رأيت زيدًا و﴿لَنَسْفَعًا﴾[1] ونون إذا كما ستقف على ذلك فى الوقف ثلاثتها يجب إبدالها حين الوقف عليها ، ولذلك تكتب بالألف لأن الكتابة تراعى حال الوقف الذى للجواب والجزاء .

الفريدة الرابعة :

الواو تبدل من ثلاثة أحرف :

الأول الياء : فإنه إذا وقع ساكنًا غير مدغم بعد ضمة وجب إبداله واوًا قياسًا كما فى موسر وموقظ بخلاف نحو هُيَام شىء يشبه الجنون وصُيَّم ودَيّن ودِين ، وهو إذا وقع مدة ثانية زائدة وجب إبداله واوًا قياسًا / [٩٦/ب] فى التصغير ، وفيما إذا وقع بعده ألف الجمع كما فى ضُوَيْرِيْب وضواريب تصغير ضيراب وتكسيره بخلاف نحو خيير وطيلسان وصحيفة وكتيبة[2] وميل وقيل ، وهو إذا وقع لام فَعْلَى بفتح الفاء وسكون العين غير صفة وجب إبداله واوًا قياسًا ، وإن لم يظهر له علة ؛ كما فى «البقوى» و«التقوى» مصدر بقى وتقى ، بخلاف نحو خَزْيا وصَديا وريّا تأنيث خَزْيان وصَدْيان وريّان كسكرى وسكران ، وهو إذا وقع لام الفعل بعد الضمة ، وجب إبداله واوًا قياسًا كما فى رَمُوَت اليد أى صارت رامية ورميت ، الواو يبدل فى مفعول مضى وفعول نهى عن الياء سماعًا فيقال هذا أمر ممضوٌّ عليه ، وهو «نهوٌّ» عن المنكر ، وكذا فى جمع هدية ويقال فى هدايا هداوى .

---

(١) سورة العلق الآية ١٥ وبقيتها ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ .

(٢) «وكتيبة» الواو ساقطة فى د .

الثانى الألف : فإنه إذا وقع بعد الضمة وجب إبداله واوًا قياسًا كما فى «ضورب» مجهول ضارب ، وهو إذا وقع طرفًا وجب إبداله فى النسبة واوًا إن لم يحذف ، وستطلع على مواضع حذفه فى النسبة كما فى «عصوىّ ورحوىّ وحبلوىّ ومرموىّ» منسوبات إلى العصا والرحى وحبلى والمرمى ، وهو إذا/ وقع ثانيًا واحتيج إلى تحريكه وجب إبداله واوًا كما فى [٩٧/أ] (تصغير ضارب وتكسيره بزيادة ألف ثالث نحو كويهل وكواهل) .

الثالث الهمزة : فإنها إذا وقعت ساكنة بعد أخرى مضمومة وجب إبدالها واوًا قياسًا كما فى (أُومَرُ)[١] مجهول آمُرُ ، وإن كان قبلها حرف آخر جاز إبدالها واوًا كما فى[٢] (يؤمر ويُومر)[٣] .

الفريدة الخامسة :

التاء يبدل من خمسة أحرف :

الأول الواو : فإنه إذا وقع قبل تاء الافتعال وجب إبداله تاء قياسًا فى الأصح ، كما فى اتَّعد واتَّكل من الوعد والوكول ، وكذا الياء كما فى اتَّسر من يسر القوم الجزور أى نحروه واقتسموا أعضاءه ، هذا إذا كان الياء أصليًا ، فإن كان مبدلاً من غيره لا يبدل ، كما فى ايتزر أى لبس الإزار فإنه مبدل من الهمزة ، فإبداله تاء خطأ ، وبهذا ظهر فساد قول من قال الواو من أصل اتعد يبدل ياء لسكونه وانكسار ما قبله ، ثم يبدل الياء تاء مع أنه تطويل للمسافة بلا طائل إذْ إبدال الياء تاء ليس أنسب من إبدال الواو ، وبعضهم يقول/ ايتعد ، لما ذكروا[٤] ايتسر على الأصل ، وأما اتخذ فحمله [٩٧/ب] ابن الحاجب[٥] على

(١) تصحيح من جـ ، وفى أ ، ب ، آمر بدون الواو .
(٢) ما بين القوسين ساقط من د .
(٣) فى ب يؤمر ويؤمر .
(٤) فى ب كما ذكروا .
(٥) عبارة ابن الحاجب : «بخلاف تخذ يتخذ فإنه أصل» الشافية ٣٥٩ .

أنه ليس من أَخَذَ حتى يكون مثل ايتزر ممتنع الإدغام بل هو من تخذ يتخذ كعلم يعلم وهى لغة برأسها ، لكن الجوهرى قال الاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة ، وإبدال التاء[١] ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية ، فبنوا منه فَعِلَ يَفْعَلُ وقالوا تخذ يتخذ[٢] ، وقرئ ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[٣] ، ونظير ما ذكره الجوهرى[٤] اتَّقى يتَّقى افتعل يفتعل من الوقاية فلما كثر استعمالهما خففا ، فقيل تَقَى يتَقى بفتح التاء فيهما مخففًا ، ثم توهم التاء من نفس الكلمة فقيل فى الأمر منه تقِ قال[٥] :

تَقِ اللّه فِينَا وَالْكِتَابَ الْذِى تَتْلُو[٦]

ثم رد إلى ما له نظير من كلامهم فقيل تقى يتقى مثل : قضى يقضى قال أوس[٧] :

تَقَــاكَ بِكَعْبٍ وَاحِــدٍ وَتلذهُ يَدَاكَ ... ...[٨]

(١) الصحاح أخذ ٥٥٩/٢ النص نفسه .

(٢) هذا النص منقول عن الصحاح مع تحريف يقول الجوهرى : «وقالوا تخذ يتخذ» الصحاح أخذ ٥٥٩/٢ .

(٣) سورة الكهف الآية ٧٧ ، وقد أخطأ الناسخ فى كتابتها هكذا : «اتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أجْرَه» .

(٤) الصحاح وقى ٢٥٢٧/٦ تلخيص لكلام الجوهرى .

(٥) القائل عبدالله بن هلال شرح ابن جماعة ٣٥٩ ، مناهج الكافية ٣٥٩ وقد نسب فى هامش الصحاح وقى ٢٥٢٧/٦ إلى عبدالله بن همام السلولي .

(٦) هذا عجز بيت من بحر الطويل وصدره :

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لاتَقْطَعَنَّهَا

وروى تتلو بدلاً من تتلو والشاهد فى قوله تقِ حيث جاء فعل أمر وبه التاء فتوهم أن التاء من نفس الكلمة ، ومن مواضع البيت الشافية ٣٥٩ ، شرح الجاربردى ٣٥٩ .

(٧) هو أوس بن حجر الصحاح وقى ٢٥٢٧/٦ .

(٨) هذا جزء بيت من بحر الطويل وتمامه :

تَقَاكَ بِكَعْبٍ وَاحِدٍ وَتلذهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هُزَّ بِالْكَفِّ يعسلُ

قال فى اللسان لذذ ٤٣/٥ وأنشده ابن السكيت ولم يذكر المنشد له وروى البيت في نسخ المخطوط «يقال بكعب» تحريف ، والشاهد فى قوله تقاك حيث جاءت بالتخفيف .

يعنى الرمح ، وقال آخر[١] :

وَلاأتْقِى الْغَـيُـورَ إِذَا رَآنِى[٢]

والتاء يبدل من الواو فاء سماعًا ، فى نحو أتلجه من الولوج أى أولجه ، وتولج كناس (الوحش)[٣]/ وتجاه من الوجه تيقور من الوقار وبمعناه ، [٩٨/أ] وتكلان من التوكل وبمعناه ، وتُكَلَة[٤] العاجز الذى يكل أمره غيره ، وتُكَأة كثير الاتكاء من التوكؤ ، وتُهَمَة من الوهم ، وتُخَمَة من الوخامة أربعتها على وزن هُمَزَة ، وتَقْيَة وتَقْوَى من الوقاية وتوراة من وَرْى الزند خروج ناره ، وهذا كتسمية القرآن نورًا ، وتَتْرى من التواتر[٥] ، وتراث من الوراثة وتليد الذى ولد ببلاد العجم فجلب إلى دار الإسلام ، وتالد وتلاد للشىء القديم كأنه ولد عندك ، ولامًا فى نحو بنت من البنوة وأخت من الأخوة ، وهَنْت بفتح الهاء وسكون النون تأنيث هَنٌ والأصل هنو بدليل هنوان وهنوات ، وهذا كله كناية ومعناها الشىء إلا أنه يكنى بها عمّا يتهجن ذكره .

الثانى الياء : وقد عرفت ما يبدل منه تاء قياسًا ، فهو يبدل تاء سماعًا فى نحو أسنتوا أى دخلوا فى السنة أى القحط ، والأصل أسنيوا مبدلاً من أسنووا لما عرفته بدليل سنوات[٦] ، وفى نحو ثنتان/ من الثنى . [٩٨/ب]

الثالث السين : كما فى قوله[٧] :

يَاقَـاتَلَ اللّهُ بَنِى السِّـعْـلاةِ
عَـمْـرَو بْنَ يَرْبُوع شِـرَارَ النَّاتِ

(١) لم أرَ مصدرًا نسبه إلى قائله إلا فى هامش الصحاح وفى ٢٥٢٧/٦ ونسبه إلى الأسدى .
(٢) هذا صدر بيت من بحر الوافر وقد روى فى النسخ «لا أتقى» وصححته كما ورد بالمتن لسلامة الوزن وتتمة البيت «ومِثْلى لَزَّ بِالْحمِسِ الرَّبِيس» والشاهد فى قوله ولا أتقى حيث جاءت بتسكين التاء على مثال أقضى .
(٣) تتمة من ب ، جـ ، د .
(٤) فى ب كالكلام .
(٥) فى ب التوارة تحريف .
(٦) فى ب أسنوات تحريف .
(٧) القائل هو علباء بن أرقم اليشكرى وهو شاعر جاهلى . نوادر أبى زيد ١٠٤ .

غَـيْـرَ أَعِـفَّـاءَ وَلا أَكْـيَـاتِ[١]

بدل الناس والأكياس ، السعلاة بالكسر أخبث الغيلان ، وكما فى طست وست بدليل طسوس وطسيسة ، وسدس وسادس .

الرابع الصاد : كما فى قوله[٢] :

وَتَرَكْنَ نَهْـدًا عَـيَّـلاً أَبْنَاؤُهَا   وَبَنِى كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرَّدِ[٣]

بدل اللصوص ، نهد قبيلة من اليمن ، والعيل جمع عايل من العويل وهو البكاء ، والمُرَّد جمع مارد .

الخامس الباء : كما فى الذعالت بدل الذعالب وهى قطع الخِرَق[٤] .

الفريدة السادسة :

الميم تبدل من أربعة أحرف :

الأول النون : فإنه إذا وقع ساكنًا قبل الباء وجب إبداله ميمًا قياسًا ، كما

---

(١) الأبيات من بحر الرجز وقد وردت بعدة روايات مختلفة ، فى الإنصاف ٧٧/١ :

يَا لَعَنَ اللَّه بَنِى السَّعْلاتِ
عَمْرَو بْنَ مَيْمُون ......

وفى شرح الشواهد ٤٦٩ برواية :

يَا قَبَّحَ اللَّه بَنِى السَّعْلاتِ
عَمْرَو بْنَ مَسْعُود .....

السعلاة أنثى الغول أو أخبث الغيلان أو ساحرة الجن ، وأعفاء جمع عفيف من العفة ، وأكياس جمع كيِّس وهو الفطن ، وقد رواه الجوهرى وابن السكيت «لَيْسُوا أَعِفَّاء» الصحاح سين ٢١٤١/٥ ، إبدال ابن السكيت ١٠٤ والشاهد فى قوله النات ، أكيات حيث أبدلت السين فيهما تاء ، ومن مواضع البيت شرح الشواهد ٤٧٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/١٠ ، ٤١ .

(٢) القائل هو عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائى شرح الشواهد ٤٧٥ .

(٣) البيت من بحر الكامل رواه ابن جنى «فتركت نهدًا» سر الصناعة ١٧٣/١ وروى «فتركن نهلاً» شرح المفصل ٤١/١٠ قال الجوهرى «اللصت بالفتح اللص وجمعها لصوت فى لغة طيئ ونهد أبو قبيلة من اليمن هم قضاعة» الصحاح لصت ٢٦٤/١ ومن مواضع البيت شرح الملوكى لابن يعيش ٤٩٨ .

(٤) شرح الشافية لنقره كار ١٩٤ .

فى «عنبر» و«من بعده» ، وقوله تعالى[١] : ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ، وفى غير ذلك قد يبدل سماعًا كما فى قوله[٢] :

وَكَــفِّكِ الْمُــخَــضَّب الْبَنَامِ[٣]

بدل البنان ، وقولهم «طامه» اللّه على الخير بدل «طانه» ، أى جبله .

الثانى الباء : كما فى قوله[٤] :

فَبَـادَرَتْ شَـاتَهَا عَـجْلَى مُثَـابِرَةً

حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنَى جِيدِهَا نُغَمَا[٥] «٩٩/أ»

بدل نغبًا ، أى بادرت تلك المرأة مسرعة مواظبة حتى حلبت جرعًا من اللبن بدل ما كان من حقها ذبحها وحلبها دمًا ، وفى قولهم بنات مَخْرٍ[٦] ، بدل بنات بَخْر ، لقطع سحاب بيض رقاق من البخار ، وقولهم مازلت راتمًا على هذا بدل راتبًا أى ثابتًا ، ورأيته من كثم بدل كثب أى قرب ، وأما مثل الثلب والثلم فليس من هذا القبيل لما عرفته .

الثالث اللام : فإن الميم تبدل من لام التعريف في لغة حمير قال قائلهم[٧] :

(١) سورة الواقعة الآية ٣٤ .

(٢) القائل هو رؤبة بن العجاج شرح التصريح ٣٩٦/٢ .

(٣) هذا شطر بيت من الرجز وقد ورد فى كل النسخ «وكذلك المخضب» تحريف وانكسار البيت موسيقيًا ، وقبله :

يَا هَال ذَات المنطقِ التمتام

وهال علم امرأة منادى مرخم ، والتمتام من التمتمة وهى تكرار التاء والمخضَّب الذى استعمل فيه الخضاب والبنام الأصابع وأصله البنان وهو الشاهد .

(٤) لم أعثر على القائل .

(٥) البيت من بحر البسيط رواه الأشمونى برواية «فبادرت سربها» الأشمونى ٣٤٠/٤ وفى اللسان نغب ٢٦٢/٢ : «قال النغبة المرة الواحدة والنغبة بالضم الجرعة» ومن مواضع البيت شرح المفصل لابن يعيش ٣٥،٣٣/١٠ .

(٦) فى جـ بناء فخر تحريف .

(٧) القائل بجير بن عنمة أحد بنى بولان شاعر جاهلى مقلّ من طيىء . الشواهد الكبرى ٤٦٤/١ ، شرح الشواهد ٤٥١ .

ذَاكَ خَلِيلى وَذُو يُعَاتِبُنِى يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَةَ(١)

بدل بالسهم والسَّلِمَة بفتح السين وكسر اللام واحدة السِّلام وهى الحجارة وقد روى عن رسول اللّه ﷺ : «ليس من امبر امصيام فى امسَفَر»(٢) .

الرابع الواو : وهو فى فم وحده .

الفريدة السابعة :

الهاء تبدل من أربعة حروف :

الأول التاء : فإنه إذا كان لتأنيث المفرد ملحقًا بالاسم فإبداله فى الوقف هاءً قياسى ، كما فى امرأة مسلمة ونفخة واحدة ، وسيأتى تمامه فى الوقف ـ إن شاء الله تعالى ـ . [٩٩/ب]

الثاني الهمزة : فإنها تبدل هاء سماعًا فى نحو هرقت الماء بدل أرقت ، وهرحت الدابة بدل أرحت أى رددتها إلى المُراح ، بضم الميم وهو الموضع الذي تأوى إليه بالليل ، وهنرت الثوب بدل أنرت ، أى أعملت من النير بالياء المدة وهو العلم ، وهردت الشىء بدل أردت ، وهياك بدل إياك ، ولَهِنّك بدل لأَنك وهَمّا واللّه بدل وأمّا واللّه .

الثالث الألف : كما فى قوله(٤) :

(١) البيت من بحر المنسرح ، ورد فى شرح القطر لابن هشام :
ذَاكَ خَلِيلِى وَذُو يُواصِلُنِى
وروى البيت فى الصحاح سلم ١٩٥٠/٥ :
وَإِنَّ مَـوْلاىَ ذو يُعَيِّرُنى لا إحنـةٌ بيننـا ولا جرَمـة
ينصرنى منك غير معتزم يرعى ورائى بامسهم وامسلمة
والشاهد فى قوله بامسهم وامسلمة حيث أبدلت لام أل المعرفة ميمًا ، ومن مواطن البيت المغنى ٤٧/١ ، الهمع ٧٩/١ .

(٢) شرح المالكى لصحيح الترمذى ٢٣١/٣ وهى رواية كعب بن عاصم أما رواية الترمذى عن جابر عن النبى ﷺ فهى : «ليس من البر الصيام فى السفر» الترمذى ٢٣١/٣ ، شرح المفصل ٣٤/١٠ .

(٤) يقول ابن جنى : «لم أعثر على القائل» لكنه يرفع هذه الأبيات بإسنادها إلى قطرب . سر الصناعة ١٨٢/١ .

قَـــــدْ وَرَدَتْ فِـى أَمْكِـنَـهْ
مِــنَ هَـا هُـنَـا وَمِــنْ هُـنَـهْ
إِنْ لَـمْ تُـرَوِّهَـا فَـــمَـــهْ[1]

بدل من هنا وفما ، فتخصيص ابن الحاجب[2] هذا الإبدال بالاستفهامية محل نظر ، وكما فى أَنَهْ وحيهلَهْ بدل أنا وحيهلا .

الرابع الياء : كما فى هذه بدل هذى ، بدليل قلة وقوع الأول بالنسبة إلى الثانى ، وأيضًا ثبت وقوع الياء علامة للمؤنث كما فى تعلمين دون الهاء ، ومع ذلك لو جعلا أصلين لم يبعد .

الفريدة الثامنة :

الدال تبدل من التاء :

فإن فاء الافتعال إذا كان دالا أو ذالا أو زايًا وجب/ إبدال [١٠٠/أ] تائه دالاً كما فى ادَّان أى استقرض ، وفى «اذَّكَرَ» فى قراءة أبى عمرو و﴿وازدُجِرَ﴾[3] ، وفى غير ذلك قد يبدل سماعًا فى قوله[4] :

فَقُلْتُ لِصَاحِبَىْ لا تَحْبِسَانَا   بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحًا[5]

---

(١) من مشطور الرجز وردت رواية «إن لم تردها فمه» شرح الشواهد ٤٧٩ ، المنصف ١٥٦/٣ وفى النسخة ب من المخطوط رويت «من أمكنه ، من هذا» ، وهو تحريف يقول البغدادى : «قد وردت أى الإبل والورود الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولاً وأمكنة جمع مكان» شرح الشواهد ٤٨٠ والشاهد فى قوله هنه ، فمه حيث أبدل الألف هاء من هنا وفما ، ومن مواضع الأبيات شرح الرضى ٢٤٣/٣ ، التصريف الملوكى ٣٠ .

(٢) وعبارة ابن الحاجب : «وفى مه مستفهمًا» الشافية ٣٢٣ .

(٣) سورة القمر آية ٩ وتمامها ﴿فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وقَالُوا مَجْنونٌ وازدُجر﴾ .

(٤) القائل يزيد بن الطثرية الصحاح جزر ٨٦٥/٢ وقيل قد نسبه ابن برى إلى مضرس بن ربعى الفقعسى الشواهد الكبرى ٥٩١/٤ .

(٥) البيت من بحر الوافر ، وقد ورد فى الصحاح براوية «اجتز شيحًا» وأورده العينى برواية «لاتحبسنا» وقوله اجدز أصله جز من الصوف ، والشيح نبات مشهور ، والشاهد فى قوله اجدز حيث قلبت تاء الافتعال دالاً ومن مواضع البيت شرح الشواهد ٤٨١ ، الخزانة ٤٠٢/٤ ، الأشمونى ٣٣٢/٤ .

بدل اجتزّ أمر من الاجتزاز خاطب الواحد خطاب الاثنين مبالغة كقوله تعالى(١) ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾ أى لا تحبسنا بنزع أصول الكلام ، واقطع شيحًا من وجه الأرض لئلا يطول المكث هنا ، وفى قولهم فزد بدل فزت ، واجدمعوا بدل اجتمعوا ، ودولج بدل تولج .

الفريدة التاسعة :

الطاء يبدل من التاء :

فإن فاء الافتعال إذا كان من حروف الإطباق وجب إبدال تائه طاء قياسًا كما فى اصطبر واضطرب واطّلب واظطلم ، وفى غير ذلك يبدل نادرًا كقولهم فَحَصْطُ بدل فحصت .

الفريدة العاشرة :

اللام قد يبدل سماعًا من الضاد :

كما فى قوله(٢) :

مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ(٣)

---

(١) سورة ق الآية ٢٤ .
(٢) القائل منظور بن حية الأسدى . الشواهد الكبرى ٥٨٤/٤ .
(٣) من الرجز وصدره :

لَمَّا رَأَى أن لادعةٌ ولا شبع

أن لا دعة أى أن لا راحة ، والأرطاة شجرة من شجر الرمل والجمع أرطى والضمير فى رأى للذئب والمعنى أنه لما رأى عدم إدراكه الظبى ليشبع من لحمه وأنه قد تعب فى طلبه عمد إلى أرطاة فاضطجع عندها والشاهد فى قوله فالطجع حيث أبدلت اللام من الضاد ، وأصله فاضطجع . الشواهد الكبرى ٥٨٤/٤ ومن مواضع البيت الاقتضاب ٢٢٠ ، الخصائص ٦٣/١ ، شرح الشواهد ٢٧٤ ، معانى القرآن للفراء ٣٨٨/١ .

بدل فاضطجع أى الذئب ، والحِقْف بكسر الحاء المهمل المعوج/ «١٠٠/ب» من الرمل .

[ومن النون كما فى قوله][(١)] :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصيلالاً أُسَائِلُها أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[(٢)]

بدل «أُصَيْلانًا» تصغير أُصلان بضم الأول كغدير وغدران ، والضمير لديار الحبيبة .

الفريدة الحادية عشرة :

النون يبدل سماعًا من الواو :

فى نحو صنعانى بدل صنعاوى ، منسوب إلى صنعاء بلد باليمن ، وبهرانى بدل بهراوى ، منسوب إلى بهراء قبيلة من قضاعة ، ومن اللام فى «لَعَنّ» بدل لعل لقلة الأول وكثرة الثانى .

الفريدة الثانية عشر :

الجيم يبدل من الياء كما فى قوله[(٣)] :

خــالى عــويفٌ وأبو عَلِج المطعمان اللحم بالعَشِج
وبالغداة كُتَل البَرْنِج تقطع بالودّ وبالصيصج[(٤)]

(١) القائل النابغة الذبيانى ديوانه ٢٣ ، الكتاب ٣٢١/٢ .
(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر وأصيلان جمع أصيل وهو العشى وقد قال الشاعر أصيلاً بدل أصيلانًا وهو الشاهد ، وقد روى البيت فى شرح المفصل ٢٨/٢ ، ١٢/٨ ، ١٢٣/٩ . ٤٥/١٠ ، ٤٦ بثلاث روايات رواية المتن والثانية : «وقفت فيها أصيلاً كى أسائلها عيت جوابًا» والثالثة : «وقفت فيها طويلاً كى» ومن مواضع البيت المغنى ٢٣/١ ، الشواهد الكبرى ٣١٤/٤ معانى القرآن للفراء ٢٨٨/١ ، ٤٨٠ ، الإنصاف ١١١/١ ، ١٧٤ شرح الشواهد ٤٨١ .
(٣) القائل أعرابى من أهل البادية لم يعرف اسمه الشواهد الكبرى ٥٨٥/٤ .
(٤) الأبيات الأربعة من الرجز ، وروى فى الكتاب ١٨٢/٤ «وبالغداة فلق البرنج» وروى فى سر الصناعة ١٩٢/١ «عمى عويف» ومن مواضع البيتين الصحاح برن ٢٠٧٧/٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩ ، ٥٠/١٠ ، المنصف ١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ ، التصريف الملوكى ٣٢ .

بدل أبو على ، وبالعشى ، والبرنى ، ضرب من التمر ، وبالصيصى القَرْن و«الكُتَل» بضم الأول وفتح الثانى جمع الكتلة بالتسكين وهى القطعة المجتمعة من الشىء ، والود مبدل الوتد حكى أبو عمر[١] أنه قال لرجل من بنى حنظلة ممَّن أنت ، فقال «فَيْتَمجّ» فقال من أيهم قال «مرجّ»/ بدل فيتمى[٢] ومرىّ ، [١٠١/أ] وأكثر ما يكون هذا الإبدال من الياء المشددة فى آخر الكلمة ، وقد يكون من غير المشدد[٣] كما فى قوله[٤] :

لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حُجَّتِجْ
فَلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ[٥]

بدل حجتى وبى ولاهم تخفيف اللهم ، والشحيج والشُّحاج بالشين المعجم المضموم فى الثانى والحاء المهمل والجيم صوت البغل والغراب ، ونحوهما ، وفى غير الآخر أيضًا كما فى قوله[٦] :

كَأَن فِى أَذْنَابِهِنَّ الشُّوَّل
مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الأُجَّلِ[٧]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤ ، شرح العصام على الشافية ١٩٦ .
(٢) فى دفيقمن تحريف .
(٣) فى جـ ، د المشددة .
(٤) القائل لم يعرف ونسبه العينى إلى بعض أهل اليمن الشواهد الكبرى ٥٧٠/٤ .
(٥) البيتان من الرجز المسدس وردا برواية «يارب إن كنت قبلت» الشواهد الكبرى ٥٧٠/٤ وفى الهمع روى بالروايتين ١٨٧/١ ، ١٥٧/٢ ومن مواضع البيت مجالس ثعلب ١٤٣/١ ، شرح الشواهد ٢١٥ ، الأشمونى ٢٨١/٤ ، التصريف الملوكى ٣٢ .
(٦) القائل أبو النجم العجلى الصحاح شول ١٧٤٢/٥ ، أجل ١٦٢١/٤ .
(٧) البيتان من الرجز وقد وردا فى النسخة ب «عن عبس» والشاهد فيه قوله الأجل حيث أبدلت الياء المشددة جيمًا ، ومن مواضع البيت شرح المفصل ٥٠/١٠ ، شرح الشواهد ٤٨٥ ، التصريف الملوكى ٣٢ .

بدل الأ يل ، الشول المرتفعة ، والعبس بسكون الباء ، ما يجف على ذنب البعير من البَعْر والبَوْل ، والأُيَّل بضم الهمزة وكسرها الذكر من الوعول ويقال[١] بالفارسية «كاوَكوَزن»[٢] ، وقد يكون من غير المشدد فى غير الآخر كما وقع فى قول بعضهم أمسجت وأمسجا بدل أمسيت وأمسيا .

الفريدة الثالثة عشرة والرابعة عشرة :

الصاد والزاى يبدلان من السين قياسًا :

وقد مر أمثلتها فى صدر الفصل ، والزاى جاز إبداله من الصاد قياسًا إذا وقع بعده الدال/ كما فى المثل «لم يحرم من فُزْدَ له»[٣] بدل [١٠١/ب] من فصد له ، سكن الزاى تخفيفًا كما يقال عَلْم فى عَلِم ، وفى قول حاتم هكذا فزدى أنه[٤] بدل فصدى أنا ، ولمباحث الإبدال تتميم يجىء فى العقد الثالث ـ إن شاء الله تعالى ـ .

---

(١) العبارة في ب ، د الذى يقال له ،

(٢) فى الصحاح أجل ١٦٢١/٤ : «وهو الذى يسمى بالفارسية كوزن»

(٣) هذا مثل يضرب فى القناعة والفصيد دم يؤخذ من أوداج البعير والفرس ويشوى ويطعم للضيف . جمهرة الأمثال للعسكرى ١٦٨/٢ ، شرح المفصل لابن الحاجب ١٠٤٨/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١٠ .

(٤) هذا مثل قاله حاتم الطائى حين عقر ناقة ، وقيل له هلا فصدتها شرح الشافية لنقره كار ١٩٧ والشاهد فى قوله فصدى حيث أبدل الصاد زايًا قياسًا لأن الدال وقعت بعده ، وأول من تكلم بهذا المثل كعب بن مالك مجمع الأمثال للميدانى ٣٣٥/٢ ، شرح المفصل لابن الحاجب ١٠٤٧/٣ .

الفصل الرابع

لبيان ما يعرف به كون الكلمة مقلوبة من أخرى

اعلم أن الكلمتين المشتركتين فى الحروف المختلفتين فى ترتيبها قد تكون إحداهما مقلوبة من أخرى، وقد لا تكون، فتفتقر إلى ضابط يعرف به عند الاشتباه ذلك، والأصل[1]، الأصالة، فعند عدم الدليل عل كونها مقلوبة يحكم بأن كلامنهما أصل، ووجوه الدلالة على كونها مقلوبة خمسة :

الأول : أمثلة الاشتقاق كما فى الوجه والجاه وأصله الجوه، وكما فى الواحد والحادى وأصله الحادو، فإن مثل التوجه والتوجيه والوجاه والمواجهة كثيرة، ولا يوجد ما يناسب الجاه، وكذا التوحد والتوحيد والوحدان والآحاد[2] إلى غير ذلك .

الثانى : قلة استعمال إحداهما وكثرة الأخرى كما/ فى «١٠٢/أ» الأرآم والآرام فى جمع رِئْم بكسر الراء المهمل وسكون الهمزة الظبى الخالص البياض، فإن الأول أكثر استعمالاً من الثانى، وكما فى الأدؤر وأصله الأَدْوُرُ بالواو، والآدر (فى جمع)[3] الدار، وأما الآرام جمع الأَرْم والآدر جمع الأُدْرَة فليس فيها قلب .

الثالث : عدم الإعلال مع موجبه لولا القلب كما فى أيس، فلولا أنه مقلوب يئس، فكأنه هو لوجب إبدال الياء ألفًا، ولا يرد على هذا النحو الجاه والحادى مما أعل مع اعتبار القلب، لأنا جعلنا عدم الإعلال مع موجبه دليل القلب لا العكس، فالدليل ملزوم والمدلول لازم، واللازم قديكون أعم من ملزومه، وهذا كما تقول : إن كون الألف غير زائد فى الأفعال والأسماء

---

(١) فى ب والأجل تحريف .
(٢) الواو تكملة من ب، جـ، د .
(٣) فى ساقطة من ب .

المتمكنة دليل أنه مبدل من غيره ، ولا يلزم منه أن يكون كل ألف مبدل من غيره فى تلك الكلمات غير زائد كما فى[١] اسلنقى ، فإن ألفه مبدل من التاء مع أنه ليس من الأصول .

الرابع : أن يلزم من عدم اعتبار القلب خرم قاعدة مقررة كما فى أشياء على المذهب/ الأرجح على أنه ليس مخفف أشيئاء على أنه جمع [١٠٢/ب] شىّء بتشديد الياء كبيّن وأبيناء ، كما ذهب إليه الفراء[٢] ، على أنه جمع شىء على خلاف القياس كما ذهب إليه الأخفش ، إذ يرد عليهما أنه حينئذ جمع كثرة ، وجمع الكثرة فى التصغير يرد إلى الواحد ، وأشياء يصغّر على أُشَيَّاء من غير رد وأيضًا فإنَه يُكسَّر على أشاوى مبدلا من أشاوى[٣] كفتاوى[٤] وأفعلاء لا يكسر على أفاعل ، وأيضًا ليس لحذف الهمزة موجب ، إذ بينها وبين أختها حاجز ، ويلزم الفراء[٥] خاصة أنه ينبغى أن يستعمل الأصل شائعًا كهيّن ، وميّت ، وإذا لم يكن كذلك فهو إما أفعال ، كما ذهب إليه الكسائى[٦] ، ولامساغ لعدم صرفه فى لغة العرب أصلاً فتعين أن يكون مقلوبًا من «شيأء» اسم جمع لشىء بتقديم اللام إلى موضع الفاء ، فيكون وزنه لفعاء ، وليس فيه محذوف سوى القلب وهو شائع فى اللغة وهذا مذهب الخليل وسيبويه[٧] .

الخامس : وهو مختص بما يكون مشتقًا من المصدر ، موافقة المصدر لواحدة/ منهما كما فى نأى ينأى ، وناء يناء فإن مجىء النأى [١٠٣/أ] دون النيأ يدل على أن الثانى مقلوب الأول .

(١) فى ساقطة من ب واسلنقى الرجل أى نام على ظهره الصحاح ساق ١٤٩٧/٤ .
(٢) عبارة الفراء : «لكنا نرى أن أشياء جمعت على أفعلاء كما جمع بين وأبيناء فحذف من وسط أشياء همزة كان ينبغى لها أن تكون أشيئاء فحذفت الهمزة لكثرتها» معانى القرآن للفراء ٣٢١/١ وانظر الصحاح ٥٨/١ .
(٣) فى الكتاب ٣٨٠/٤ : «وأشاوى أصلها أشايا» .
(٤) العبارة فى ب «يكسر على أشياوى مبدلا من أشياى وكفتاوى» تحريف .
(٥) فى ب ولا يلزم الفراء .
(٦) قال الجوهرى : «قال الكسائى أشياء أفعال مثل فرخ وأفراخ» الصحاح شيأ ٥٨/١ .
(٧) يقول سيبويه : «وسألته عن مسائيه فقال هى مقلوبة وكذلك أشياء وأشاوى» ثم قال : «وكان أصل أشياء شيئاء ٣٨٠/٤ .

السادس : وهو ما يتمسك به الخليل[١] ، أن يلزم من عدم اعتبار القلب اجتماع الهمزتين المستكره عندهم ، كما فى جاءٍ فإن أصله جايىء بتقديم الياء على الهمزة ، فلو لم يعتبر القلب لوجب إبدال الياء همزة لما عرفته كما فى بائع فاجتمعت الهمزتان ، وقال سيبويه[٢] لا حاجة إلى ذلك إذ يبدل الهمزة الثانية ياء ، لما مر ، وإنما لاستكراه إذا بقيتا على حالهما (ترتيب)[٣] ، قد ضبطوا التغيير اللازم فى الاشتقاق[٤] بأنه[٥] إما بحركة أو بحرف بزيادة أو بنقصان إما على الانفراد أو على التركيب ثناء أو ثلاث أو رباع ، يرتقى إلى خمسة عشر ، ووجهه أن الأقسام الإجمالية زيادة الحركة ونقصانها[٦] ، وزيادة الحرف ونقصانه[٧] ، فإن أخذت فرادى فهى أربعة أقسام ، وإن اعتبر التركيب الثنائى بأن يوجد الأول مثلاً مع الثلاثة الباقية ، والثانى مع الأخيرين والثالث/ مع الرابع حصل ستة ، وإن اعتبر الثلاثى حصل [١٠٣/ب] أربعة بأن يسقط كل واحد من الأربعة ، وبالتفصيل يؤخذ الأول مع الثانى والثالث ، أو مع الثانى والرابع ، أو مع الثالث والرابع ، أو يؤخذ الثانى مع الثالث والرابع ، هذا وقال بعض المهرة : التغيير إما حرف أو حركة أو فيهما ، بزيادة أو نقصان ، أو بهما ، فهذه تسعة أقسام زيادة حرف ، نقصانه ، زيادة حرف ونقصانه ، زيادة حركة ، نقصانها ، زيادة حركة ونقصانها ، زيادة حرف وحركة ، نقصانهما[٨] ، زيادة حرف وحركة ونقصانهما[٩] ، ثم أورد على نفسه أن هذا التقسيم غير شامل جميع أقسام التغيير ، إذ من أقسامه زيادة حرف ونقصان حركة وعكسه ، وأجاب بأنهما داخلان فى التغيير بالحرف والحركة بالزيادة والنقصان . قال : والسر فيه

(١) يقول الخليل نقلا عن الكتاب ٥٤٩/٣ : «إنى رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان فى كلمة واحدة أبدلوا الأخرى وذلك جايىء» .
(٢) وعبارة سيبويه : «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا فى كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة ولا تخفف لأنهما إذا كانتا فى حرف واحد لزم التقاء الهمزتين» الكتاب ٣٨٠/٤ .
(٣) هكذا ، وفى فهرس النسخة د «بحث ترتيب» .
(٤) همع الهوامع ٢١٣/٢ وقد نقل عن أبى حيان بعضًا من هذا الحديث .
(٥) ساقطة من ب .
(٦) فى ب ونقصانه .
(٧) فى ب ونقصانها .
(٨) تصحيح من ب ، د ، وفى أ ، و جـ نقصانها .
(٩) فى ب ، جـ ، د ونقصانهما تصحيف .

أن هذا القسم ينقسم أقسامًا خمسة بأن يكونا زائدين أو ناقصين أو زائدين وناقصين معًا أو الحرف زائدًا والحركة ناقصة أو عكسه ، وأنت خبير بأن جوابه لا يغنى من الحق شيئًا ، إذ غايته أن تصير الأقسام ثلاثة عشر ، فيبقى قسمان/ مما ذكرنا خارجين عن [١٠٤/أ] التقسيم مع أنه لا وجه لعد القسمين الأولين من الخمسة من قبيل التغيير بالزيادة والنقصان ، إذ ليس فى شىء إلا الزيادة والنقصان ، وإن اعتبر الواو بمعنى أو يشمل سائر الأقسام فكان عليه أن يقول هذا القسم ينقسم أقسامًا سبعة :

١ – زيادة الحرف ونقصان الحركة .
٢ – زيادة الحركة ونقصان الحرف .
٣ – زيادة الحرف ونقصانه وزيادة الحركة .
٤ – زيادة الحرف ونقصانه ونقصان الحركة .
٥ – زيادة الحركة ونقصانها وزيادة الحرف .
٦ – زيادة الحركة ونقصانها ونقصان الحرف .
٧ – زيادة الحرف والحركة ونقصانها .

فيتضح الكلام ويوافق ما ذكرنا أولاً ، وأيضًا قوله فهذه تسعة أقسام[١] ثم أورد لتمثيل الأقسام ما لا يصلح له ، لكن أعرضنا عن تفصيل ذلك مخافة التطويل هذا كله مما يتعلق بتغيير اللفظ ، فأما تغيير المعنى ، فهل هو شرط فى الاشتقاق الصغير أم لا ؟ ، فالأكثرون يميلون إلى اشتراطه ، وبعضهم ينفونه فعند الأولين ليس بين القتل والمقتل إذا كان مصدرًا ميميًا اشتقاق ، وعند الآخرين بينهما اشتقاق ، وحينئذ الأظهر أنهم يجعلون الثانى مشتقًا . ولنقتصر على هذا القدر من الكلام فى الاشتقاق حامدين موفّقنا للإتمام على الانتظام والاتساق[٢] ومصلين على أفضل رسله المتمم لمكارم الأخلاق ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه المبرئين عن النفاق والشقاق . تم . .

---
(١) الهمع ٢/٢١٣ .
(٢) ساقطة من ب ، جـ .

العقد الثالث

فى علم الصرف

قد ذكرنا أنه العلم الباحث عن أحوال هيئات الكلمات العربية التى لها قياس واطراد/ ولا مدخل للحروف والأسماء المشاكلة لها فى [١٠٤/ب] ذلك ، وإنما هي فى الأفعال والأسماء المتمكّنة ، والعُمدة فيها الأفعال والأسماء المتصلة بها ، وقد عرفتها فى العِقد الثانى ، لكون جميعها فى ذاتها على تلك الهيئات إلا بعض الأفعال الخارجة عن أصلها وبعض المصادر ، وأيضًا قد يعرض لها نوع آخر من تلك الهيئات بسبب أمور عارضة لها (من إعلال أو إدغام أو غيرها ، وأما غيرها من الأسماء فلا يحصل لها تلك الهيئات إلا بسبب أمور عارضة لها)[١] كالتصغير والنسبة والتثنية والجمع فتكون المذكورات أولا أولى بالتقديم فى فننا هذا ، والعوارض المذكورة منها ما هى لأغراض معنوية كإلحاق الضمائر ونونى التوكيد وكالتصغير وأخواته ومنها ما هى لأغراض لفظية ، كالإعلال[٢] والإدغام والإمالة وغيرها ، والأنسب الفصل بينها فى البحث/ فنجعل العقد ثلاثة أسماط لبيان الهيئات الذاتية للأفعال «١٠٥/أ» وما يتصل بها ، ولبيان هيئات تحصل بسبب عوارض لأغراض معنوية ، ولبيان هيئات تحصل بسبب عوارض لأغراض لفظية . إذا تمهد هذا فاعلم أن من أهم ما ينبغى للشارع فى علم أن يطّلعَ أولاً على المصطلحات الكثيرة الدور فى ذلك العلم ، لئلا يتشوش عليه الكلام فى أثناء المباحث ، فنقول[٣] الواو والياء تسمى فى عرفنا هذا حروف العلة ومعتلة ، لكثرة ما يعرض لها من التغيير (والتبديل)[٤] .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٢) فى ب والأعلام تحريف .
(٣) فى ب لنقول .
(٤) تكملة من ب .

وما لم يكن فى حروف الأصول شىء منها من الأسماء والأفعال يسمى صحيحًا أو سالمًا و كالضرب والخروج ، وما فيه ذلك معتلاً ، فإن كان واحدًا فما هو فى موضع فائه[1] يسمى مثالا لمماثلة ماضيه الصحيح فى التصاريف ، وما هو فى موضع عينه يسمى أجوف ، كأن وسطه لاعتلال ما فيه خال ، وذا الثلاثة أيضًا لكونه ماضيه إذا حكيت عن نفسك على ثلاثة[2] أحرف كقلت وبعت وما هو فى موضع لامه يسمى ناقصا ومنقوصًا لاعتلال آخره بل لنقصه كثيرًا/ بالحذف ، وذا الأربعة أيضًا لكون ماضيه ذلك على [١٠٥/ب] أربعة أحرف كدعوت ورميت ، وإن كان متعددًا فما هما فى موضع فائه وعينه ، أو عينه ولامه يسمى لفيفًا ، لالتفاف حرفى العلة مع اقترانهما فيه مثل ويل ، يوم ، طوى ، وعيى ، وما هما فى موضع فائه ولامه يسمى لفيفًا مفروقًا كيدو[3] ، ووعى[4] ، ولم يعتدُّوا[5] بما جميع أصوله حروف العلة كالواو وييت أى كتبت الياء ولم يسموه باسم لندرته ، وكل من الصحيح والمعتل إذا تماثل عينه ولامه فى الثلاثى كالمد والود والجو وفاؤه ولامه الأول وعينه ولامه الثانى فى الرباعى ، كزلزل ، وولول ، ووضوض يسمى مضاعفًا ، وإذا كان أحد أصوله همزة يسمى مهموزًا ، واللفظ الدال بهيئته على الزمان الماضى يسمى ماضيًا (وعابرًا[6] بالعين المهمل من عبر أى مضى ومرّ ، والدالّ على الزمان الحاضر أو الآتى بها مضارعًا ومستقبلاً)[7] وغابرًا بالغين المعجم من الغابر بمعنى الباقى والدالّ بالوضع على طلب الفعل أمرًا ، وعلى / المنع [١٠٦/أ] عنه كذلك نهيًا .

(١) ساقطة من الأصل .
(٢) فى الأصل عن ثلاثة .
(٣) فى د كيد تحريف .
(٤) فى ب ودعى تحريف .
(٥) فى جـ ، د ولم يعتبروا .
(٦) فى ب وغايرا تصحيف .
(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

السمط الأول

اعلم أن المقصود بالبحث وإن كان أحوال الهيئات المذكورة أعنى هيئات الموضوعات بالأوضاع النوعية ، وهى الأفعال وبعض الأسماء المتمكنة ، لكن جرت[١] عادة[٢] الأصحاب بتقديم ضبط إجمالى بمطلق هيئات تلك الأسماء تتميمًا للبحث وتكميلاً للفائدة ، فنحن أيضًا سلكنا طريقتهم ، واتبعنا وتيرتهم ، فجعلنا السمط ثلاثة فصول ، لضبط هيئات الأسماء المتمكنة على الإطلاق ، ولبيان هيئات الأفعال ، ولبيان هيئات الأسماء المتصلة بها ، ثم كل من الاسم والفعل كما علمت فى العقد الثانى إما مجرد أو مزيد ، وتعلم أن تقديم المجرد على المزيد عند تفصيلهما كالواجب ، فجعلنا كل فصل من الفصلين الأولين صنفين لبيان هيئات المجرد[٣] (من كل ، ولبيان هيئات المزيد منه ولم يفعل بالثالث كذلك لاشتباك مباحث مجرده ومزيده) .

الصنف الأول من الفصل الأول : لبيان هيئات الأسماء المجردة

قد عرفت أن الاسم ثلاثة أقسام : ثلاثى ورباعى وخماسى ، فهيئات الثلاثى المجرد منه عشر[٤] وكان المحتمل بعد وجوب الابتداء بالمتحرك إما لاستبشاع ضده كما هو عندنا أو لامتناعه كما هو عند البعض ، وترك الآخر للإعراب/ اثنى عشر حاصلة من ضرب الأحوال الثلاث [١٠٦/ب] للفاء[٥] ؛ أعنى[٦] الحركات فى الأحوال الأربع للعين ؛ أعنى هذه مع السكون لكن رفضوا

---

(١) فى ب ، جـ ، د جرت على ، وهو تحريف والصحيح ما ورد بالأصل .
(٢) فى د عادت .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٤) ساقطة من ب .
(٥) فى ب للفاعل تحريف .
(٦) ساقطة من ب .

اثنتين[1] منهما وهما ما فيه الانتقال من الكسرة إلى الضمة مطلقًا وعكسه أيضًا لكن فى الاسم لأن مبناه على زيادة خفة لكثرة استعماله لوقوعه كلاً من ركنى الكلام وجميع فضلاته ، بخلاف الفعل فإنه لا يقع إلا أحد ركنيه ، ألا ترى أنهم كيف التزموا فيه الثقل المعنوى وهو تركب معناه من الحدث والزمان والنسبة أيضًا ، والثانى فيه خفة بالنسبة إلى الأول لكون الانتقال فيه من الأثقل إلى الأخف ، وهو أهون من عكسه فلذا بنى الفعل عليه كضرب المجهول ، وإنما رفض الأول فيما إذا كانت الضمة والكسرة لازمتين ، بخلاف ما إذا كانت إحداهما[2] للإعراب كتَضْرِبُ والدُّئِل بضم الدال وكسر الهمزة دوَيبة شاذ[3] ، وقال أحمد بن يحيى[4] : لا نعلم اسمًا جاء على فُعِل غير هذا ، وبعضهم نقل رُئِمًا[5] بالراء والهمزة اسمًا للاست[6] ، وذكر صاحب المفتاح[7] الوَعِل أيضًا ولم نجده/ فيما عندنا من كتب اللغة ، وأما الحِبُك بكسر المهمل وضم [١٠٧/أ] الباء الموحدة فمحمول على تداخل اللغتين ، أعنى ضم الحاء والباء وكسرهما وهو تكسر الشىء كالرمل والمياه إذا مرت بهما الريح ، فبقيت عشرة وهى كَهْل كَفَل[8] كَتِف ، رَجُل رِجْل ضِلَع واحد الأضلاع وهى عظام الجنب إِبِل ، بُرْد صُرَد اسم طائر طُنُب حبل الخباء وعرق الشجر أيضًا ، فالألفاظ التى على هذه الهيئات تكون فى واحدة منها أو أكثر أصلية ، وقد يرد من بعضها إلى بعض ، والعمدة فى معرفة ذلك إذا استعمل اللفظ على هيئتين من ذلك ما فى كَتِف

---

(١) فى ب ، د اثنين . (٢) فى كل النسخ إحديهما .

(٣) يقرر الرضي فى شرح الشافية ٣٦/١ أن الدئل تستخدم جنسًا وعلمًا أما العلم فهو الدئل بن بكر بن كنانة ومن بنيه الأسود الدؤلى ، أما الجنس فهو دويبة كالثعلب ، أما عند سيبويه «أنه فى الأسماء والصفات فُعِل ، ولا يكون إلا فى الفعل» الكتاب ٢٤٤/٤ .

(٤) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى البغدادى الإمام أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين فى النحو واللغة توفى سنة إحدى وتسعين ومائتين بغية الوعاة ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ وانظر رأيه فى حاشية ابن جماعة على الشافية ٢٩ ، شرح الرضى ٣٨/١ ، الصحاح دئل ١٦٩٤/٤ .

(٥) فى جـ ربما تحريف .

(٦) الذى نقل ذلك البطليوسى فى الاقتضاب ٢٧٢ ، السكاكى فى المفتاح ١٦ .

(٧) المفتاح ١٦ .

(٨) وجدت العبارة الآتية على هامش الأصل ورقة ١٠٧ : «الكفل محركة العجز أو ردفه أو البطن جمعه أكفال» وانظر معانى القرآن للزجاج ٩١/٢ وبعد كلمة الكفل وجدت كلمة مبهمة تعسر قراءتها .

بفتح الكاف وكسر التاء وكِتْف بكسر الأول وسكون الثانى أو أكثر كما فى فَخِذ بفتح الفاء وكسر الخاء أو سكونه ، وفِخِذ بكسرهما أو سكون الثانى تساوى الاستعمالين وعدمه ، فعند التساوى يحكم بكونه أصلاً فيهما وعند التفاوت بكونه أصلاً فى الأكثر استعمالاً والآخر مردود إليه وكذا فى الأكثر ، والضابط فى هذا أن فى كل متحرك العين من هذا التقسيم يجوز إسكانه ، فإن كان الفاء مفتوحًا والعين حرف حلق مكسورًا/ كما فى فخذ [١٠٧/ب] يجوز فيه وجهان آخران وهما سكون العين مع كسر الفاء ، وكسرهما ، والفعل فى ذلك شارك الاسم كشهد وإن لم يكن حرف الحلق كما فى كتف فوجه آخر وهو أول الوجهين ، وبعضهم قد يجوّز فى فُعْل بضم الفاء وسكون العين ضم العين[1] والأكثرون على خلافه ، ويحملون نحو عُسُر ويُسُر بضمتين مع عُسْر ويُسْر بالسكون على أن كلاًّ منهما أصل ، وقد يكون[2] رد الهيئة فى شىء إلى هيئة أخرى فى شىء آخر كرد فِعْل بكسر الفاء فى جميع الأجوف اليائى كبِيض إلى فُعل بضمة فى جمع غيره كسُود وحُمر لمثل ما ذكر ، وهو كون فُعْل فى الجمع أكثر من الأول لوقوعه فى الصحيح وسائر المعتلات سوى الأجوف اليائى واختصاص الأول به .

وهيئات الرباعى المجرد من المتفق عليها خمس : وهو جَعْفَر وزِبْرِج بكسر الأول والثالث الذهب أو الزينة وبُرْثُن ، ودِرْهَم ، قِمَطْر وأثبت الأخفش[3] سادسة (وهى جُخْدَب[4] بضم الأول وفتح الثالث ، وسيبويه[5] يرويه بضمتين

(١) يقول الرضى فى شرح الشافية ٤٦/١ : «يحكى عن الزخفش أن كل فعل فى الكلام فتقيله جائز» ثم يقول : «قال عيسى بن عمران كل فعل كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عسر ويسر» وانظر الشافية ٣٣ .

(٢) فى ب ، جـ ، د العبارة «قد لا يكون» .

(٣) هو عبدالحميد بن عبدالمجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر كان إمامًا فى العربية أخذ عنه سيبويه والكسائى ويونس . البغية ٧٤/٢ ، ورأيه فى الشافية ٣٤ ، شرح الجاربردى ٣٤ ، ٣٢١ ، شرح الرضى ٤٨/١ .

(٤) الجراد الأخضر الطويل الرجلين شرح الرضى ٥١/١ ، الصحاح جخب ٩٧/١ .

(٥) نقل القوشجى هذا الرأى من الجاربردى ٣٤ ولم أعثر عليه عند سيبويه إلا على قوله «ويكون على فعلل فيها فالأسماء نحو التُّرْتُم والبُرْثن» الكتاب ٢٨٨/٤ .

كبُرْثُن)(١) ، وقد أثبت الجوهرى بُرْقَعًا(٢) وطُحْلَبًا(٣) وعُنْدَدًا(٤) ، وعُلْيَبًّا(٥) بضم الأول المهمل وسكون الثانى وتقديم الياء المثنى على الباء الموحد اسم واد بفتح/ الثالث إما مع تجويز الضم كما فى الأولين أو بدونه [١٠٨/أ] كما فى الأخيرين ، وأما جَنْدَل وعُلْبَط وهُدْبَد بفتح الثانى مع فتح الأول فى الأول وضمه فى الأخيرين ، فمحمولة على أنها مخففة جنادل موضع ذو حجارة ، وعلابط الضخم ، وهُدَابد اللبن الخاثر لئلا يلزم توالى أربع حركات فى كلمة .

وهيئات الخماسى المجرد أربعة سَفَرْجَل ، جَحْمَرِش بفتح الأول والثالث وكسر الرابع العجوز الكبير ، وقِرْطَعب بكسر الأول وفتح الثالث وقد روينا فيه ، وقُذعْمِل بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع المرأة القصيرة ، ويقال الإبل الضخم .

الصنف الثانى من الفصل الأول : لبيان هيئات الأسماء المزيدة

اعلم أن هيئات مزيد الثلاثى والرباعى ـ مع أن مباحثها ليست من مقاصد الفن كما نبهناك عليه ـ فيها كثرة يفضى الاستقصاء فيها إلى الإعلال ، وجملة الأمر أن الزيادة يجوز أن تكون من جنس أصول الكلمة أو غيره للإلحاق ، كقَرْدَد وجَوْهَر أو غيره كبُيِّع وأحمر ، وأن يكون واحدًا فى الكل وثنتين وثلاثًا/ فى الثلاثى والرباعى وأربعًا فى الثلاثى ، [١٠٨/ب] والمتعددة يجوز أن تكون(٦) مجتمعة ومفترقة ، وكثير من الأقسام يجوز أن يكون قبل الفاء أو بينه وبين العين ، أو بين واحد منهما وبين اللام الأول والثانى فى الرباعى والثانى والثالث أيضًا فى الخماسى ، وكل من الأقسام يجوز أن يكون على هيئات

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل .
(٢) الصحاح برع ١١٨٤/٣ والبرقع للدواب ونساء الأعراب .
(٣) الصحاح طحب ١٧١/١ الطحلب الذى يعلو الماء .
(٤) الصحاح عند ٥١١/١ ما لى منه عندد أى بد ، وفى ب عندل تحريف .
(٥) الصحاح علب ١٨٩/١ .
(٦) فى كل النسخ يكون .

مختلفة فاعتبر كثرة الجزئيات الحاصلة منها ، ونحن نورد ذلك مثالاً لكل قسم واقع ليكون نموذجًا يتوصل[١] به[٢] إلى استخراج النظائر ، فالزيادة الواحدة قبل الفاء في الثلاثي كما في أَحْمَر ، وفي الرباعي كما في مدحرج ، وبين الفاء والعين في الثلاثي كما في خاتم ، وفي الرباعي كما في قَنْفْخر ، وبين العين واللام في الثلاثي كما في غزال وفي الرباعي كما في فَدَوْكَس[٣] ، وبعد اللام في الثلاثي كما في حبلى وفي الرباعي كما في قنديل وكما في حَبَرْكَى وفي الخماسي كما في خَنْدريس وهي الخمر القديمة وخُزَعْبيل وعَضْرَفُوط ، وقِرْطَبُوس/ بكسر القاف وفتح الطاء الداهية وقيل الناقة [١٠٩/أ] العظيمة كما في قَبَعْثرى ، وما ذكره الجوهري من أن ألفه ليست للتأنيث وإنما زيد ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة[٤] وغير صحيح لأنه أين بنات الستة الأصلية ليلحق بها شيء؟ ولعله لم يرد الإلحاق المصطلح إلا أن الحكم بكونه للإلحاق لا معنى له ، وليس لمزيد الخماسي هيئة غير ما عددناه ، والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء في الثلاثي كما في إنْقَحْل[٥] ، وبين الفاء والعين فيه كما في صِيَّهْم (بكسر الصاد وسكون الهاء بينهما ياء مشددة[٦] مفتوحة[٧] الذي يرفع رأسه إلى[٨] فوق يقال فرس صِيَّهْم) وصَيْهَم أيضًا كضَيْغَم ، وبين العين واللام فيه كما في دلامص ، وبعد اللام فيه كما في عِلْبَاء ، وفي الرباعي كما في قَنْدَويل بفتح القاف العظيم الرأس وحِنْذِمَان[٩] ، والمفترقتان المكتنفتان الفاء في الثلاثي كما في مساجد ، والعين كما في قَيْصُوم نبت ، واللام فيه كما في حُبَارَى بضم الأول المهمل مقصورًا طائر ، وفي الرباعي كما في حَبَوْكَرى[١٠]

---

(١) في جـ ، د يتوسل .
(٢) في كل النسخ بها .
(٣) في الأصل قد وكس تحريف والفدوكس هو الأسد الصحاح فدس ٢/٩٥٤ .
(٤) في الصحاح قبر ٢/٧٨٥ .
(٥) في الأصل انتحل وهوتحريف والانقحلة كجردحل الذي ييبس جلده على عظمه من البؤس والكبر والهرم الصحاح قحل ٥/١٧٩٩ .
(٦) في جـ مشدد .
(٧) في ب ، جـ مفتوح .
(٨) ما بين القوسين تكملة من ب ، جـ ، د .
(٩) تصحيح فقد وردت حندمان ، والحِنْذِمَان الجماعة ويقال الطائفة الصحاح حنم ٥/١٩٠٨ .
(١٠) في أ ، جـ جوكرى تحريف .

الداهية والفاء والعين فى الثلاثى كما فى اخْرَيَّطَ(١) ، والعين واللام كما فى خَوْزَلى بفتح الخاء والزاى المعجمتين بينهما واو ساكن مقصور/ مشية [١٠٩/ب] فيها تفكك ، وفى الرباعى كما فى خَيْتَعور بفتح الخاء المعجم والتاء المثنى بينهما ساكن وبالعين والراء المهملين كل شىء لايدوم كالسراب ، ويقال للذئب والغول(٢) والداهية خيتعور ، واللامين كما فى حَبَوْكَرى بفتح الحاء المهمل والباء الموحد مقصورًا الداهية ، وجميع الأصول فى الثلاثى كما فى أَجْفَلَى مقصورًا(٣) بفتح الهمزة والفاء بينهما جيم دعوة الناس إلى الطعام عامة ، وصاحب المفتاح بعدما اعتذر عن ترك حصر مزيدات الأبواب الثلاثة بإيرائه السآمة قال(٤) : فلنخص فى الذكر منها عدة أمثلة لها مدخل فى التفريع (فمنها أَفْعُل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين جمعًا نحو الأَعْصُر يفرع عليه)(٥) أفعل فيها بنقل ضمة العين إلى الفاء فى المضاعف كالأسد ، وأفْعِل فيها أيضًا بإبدال ضم العين كسرة فى المنقوص كالأَظْبِى والأَدْلِى للضبط والمناسبة ،/ وفُعُول بضم الفاء والعين جمعًا وغيره يفرع عليه [١١٠/أ] فُعيل وفِعِيل بكسر العين مع ضم الفاء أو كسره فى المنقوص كحُلِىّ وعِصِىّ كذلك(٦) ، والجمع الذى بعد ألفه حرفان بكسر ما بعد الألف وفتح الصدر يفرع عليه الذى ما بعد ألفه ساكن فى المضاعف كدوابّ ، والذى ما بعد ألفه مفتوح مضمومًا صدره أو مفتوحًا فيما آخره ألف كُغَيَارى بضم الغين وفتحه جمع غَيْرَان بمعنى الغيور هذا حاصل كلامه(٧) ، وأنت خبير بأنه قليل الفائدة والمناسبة لهذا المقام ، لأن مثل هذا التفريع بالإدغام والإعلال يجرى فى سائر الهيئات وفى الصور المذكورة أيضًا لاينحصر فيما ذكر ، بل يفرع على الأول أَفْع أيضًا كأَظْبٍ وأَدْلٍ وعلى الثالث فَعَال كدَراع وزَوام ، مع أن المبحث كان الهيئاتً الغير الموضوعة بنفسها بلا اعتبار المادة وهيئات الجموع موضوعة كذلك .

---

(١) الأخريط ضرب من الحمض الصحاح خرط ١١٢٢/٣ ، وردت الكلمة أحريط تصحيف .

(٢) فى ب والغور تحريف .

(٣) سقطة من ب . (٤) المفتاح ١٧ ، ١٨ النص نفسه .

(٥) ما بين القوسين مكرر فى الأصل .

(٦) تصحيح يقتضيه السياق ، فالوارد فى كل النسخ(لذلك) .

(٧) أى كلام صاحب المفتاح ١٨,١٧ .

الفصل الثانى
لبيان الهيئات الذاتية للأفعال

وهو صنفان

الصنف الأول : لبيان هيئات الأفعال المجردة :

قد مرت الإشارة إلى أن الفعل/ قسمان : ماض ومضارع [١١٠/ب] وأما الأمر والنهى فمن شعب المضارع ، وعلمت أن الفعل إما ثلاثى أو رباعى فهنا أربعة أقسام ، فنجعل الصنف أربع فرائد لبيان هيئات هذه الأقسام .

الفريدة الأولى : لبيان هيئات ماضى الثلاثى المجرد :

اعلم أن كل فعل إما معروف وهو ما بنى للإسناد إلى الفاعل ويسمى المبنى للفاعل ، وإما مجهول وهو ما بنى للإسناد إلى المفعول ويسمى المبنى للمفعول ، وهيئة كل منهما فيما نحن بصدده إما أصلية أو متفرعة عليها ، فالهيئات الأصلية للمعروف ثلاث لأن فاءه[1] ولامه ملزمان الفتح ، أما الفاء فلأنه أخف أحواله مطلقًا ، وأما اللام فلئلا يكون مع شقيقه أعنى المضارع من البعد بحيث لا يُترااَى[2] ناراهما أعنى كون أحدهما معربًا والآخر معرّى عن أثر الإعراب بالكلية مبنى[3] على الفتح فيحصل شبه بينهما مع الخفة إلا إذا عرض داع إلى إسكانه كلحوق ضمير متصل مرفوع متحرك به ، وستطلع على تفصيل تلك الضمائر عن قريب ، أو إلى ضمه كاتصال واو الضمير به [١١١/أ] كضربوا ؛ ولهذا السر لم يستوف المضارع جميع وجوه الإعراب ؛ وعينه إما

(١) فى أ ، ب فاؤه .
(٢) هكذا .
(٣) فى د فبنى .

مفتوح أو مكسور أو مضموم ولم يسكن لئلا يلزم فى صور سكون اللام التقاء الساكنين ، فهذه الثلاث هيئاته الأصلية ، ولمجهوله هيئة واحدة أصلية وهى ضم الفاء وكسر العين مطلقًا وفتح اللام على ما فصلنا فى المعروف ، وإنما اختاروا له هذه الهيئة مع ثقلها لأنه لما كان فاعله مجهولاً بنوه على هيئة مجهولة فيما بين الأبنية ليتناسب حالاه ، ولهذا اكتفوا فيه بهيئة واحدة ، وأما المتفرعات ففى المعروف ما يسكن العين فيها مع بقاء الفاء واللام على الفتح إما وجوبًا كما فى قال وشد ، أو جوازًا كما فى شَهْدَ ونَعْمَ[1] ، (أو مع كسر الفاء كما فى شِهد ونِعم)[2] وكيد وزيل فى كاد ومازال[3] رواهما سيبويه[4] عن أبى الخطاب الأخفش[5] عن بعض العرب ، ويكسران معًا كما فى شِهد على ما ذكرنا ، أو يسكن اللام فيهما مع بقاء الفاء والعين بحالهما كما فى دعا ونعمًّا هى ، أو مع كسر الفاء كما فى نِعمًّا هى ، أو بحذف الفاء كما فى وووخذ[6] بتخفيف الهمزة ، و بحذف العين مع ضم الفاء أو كسره وإسكان اللام كما فى قُلْت وبِعْت ، أو بحذف اللام كما فى دعا الرجل ورمت ، وفى/ المجهول ما [١١١/ب] يسكن العين فيها إما مع بقاء الفاء بحاله كما فى شُد وقول وبوع أو بيع ، أو مع كسرة خالصة كما فى قيل وبيع ، أو مع الإشمام فيه يعنى النطق بضمة مائلة إلى الكسرة فى المثالين ، أو يسكن اللام مع فتح العين كما فى بنى مقصورًا كما فى لغة طيىء فإنهم يبدلون الياء المفتوح[7] بعد الكسرة ألفًا بقلب الكسرة فتحة فيقولون فى بَقِى بَقَى وفى بُنِي بُنَى ، أو بحذف الفاء كما فى خذ أو العين كما فى قلت وبعت أو اللام كما فى قول البولانى[8] :

(١) يقول التفتازانى : «وأما ما جاء من نحو نعمْ وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال عن الأصل لضرب من الخفة والأصل فيهما فعل بكسر العين» شرح التفتازانى على العزى ٤ ، يقول سيبويه : «قالوا شهد فخففوا وتركوا الشين على الأصل» الكتاب ١٠٩/٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) فى د ماذال .

(٤) الكتاب ٣٤٢/٤ .

(٥) الكتاب ٣٤٢/٤ .

(٦) فى كل النسخ واذخذ .

(٧) فى ب ، جـ المفتوحة .

(٨) هو شاعر من بنى بولان من طيىء وبولان فعلان من قولهم رجل بولة إذا كان كثير البول شرح الحماسة للمرزوقى ١٦٥/١ ، حماسة أبى تمام ٥٤/١ وقيل هذا البيت لرجل من بنى القين بن جسر شرح الشواهد ٤٩ ، شرح الرضى ١٢٤/١ .

نستوقد النَّبل بالحَضيضِ (م) ونصطادُ نُفُوسًا بُنَت على الكرمِ[١]

أى بنيت قال المرزوقى :[٢] يقول ننفذ سهامنا فى الرمية حتى تجاوزها وتصل إلى حضيض الجبل فيخرج النار منه لشدة رمينا ، ونصيد بها نفوسًا مبنية على الكرم أى نقتل بها الرؤساء والأشراف ، وقال الجوهرى : يعنى إذا أخطأ يورى النار ولن يخفى عليك شأن الوقف فى إسكان الأخير من القبيلين[٣] .

الفريدة الثانية[٤] : لبيان هيئات مضارع الثلاثى المجرد :

وإنما سمى مضارعًا[٥] لأنه يشابه الاسم فى أنه صالح للحال/ [١١٢/أ] والاستقبال ، وبدخول اللام المفتوح عليه يختص للحال ، وبدخول السين أو سوف للاستقبال كما فى قولنا : إن زيدًا ليصلى أو سيصلى أو سوف يصلى ، كما أن اسم الجنس صالح لكل حصة من حصص مفهومه ، وبدخول لام العهد عليه يتعين لحصة منها ، وأيضًا مضارع كل باب يشابه اسم الفاعل منه فى عدد حروفه وفى حركاتها وسكناتها كيضرب من[٦] ضارب ويكرم من مكرم ويدحرج من مدحرج ويقشعر من مقشعر ، والهيئات الأصلية المعروفة بحكم الاستقراء ثلاث لأن حروف المضارعة وهى : الهمزة للمتكلم وحده ، والنون له مع غيره ،

(١) البيت من بحر المنسرح ، وقد رواه أبو محمد الأعرابى :

.... ونقتاد نفوسًا صيغت على الكرم

ولاشاهد فى هذه الرواية ، وقوله نستوقد النبل أى نرمى بها رميًا شديدًا فتخرج النار لشدة رمينا الحضيض الجبل والشاهد كما يقول البغدادى : «على أن أصله بنيت وطيئ تفتح قياسًا ما قبل الياء إذا تحركت الياء بفتحة غير إعرابية فتنقلب الياء ألفًا وكانت طرفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار بُنَات فحذفت الألف لالتقاء لساكنين» شرح الشواهد ٤٨ ، شرح التفتازانى على العزى ٣٧ .

(٢) شرح الحماسة ١٦٥/١ .

(٣) فى د القبيلتين .

(٤) تكملة من بقية النسخ .

(٥) المفصل ٢٤٤ ، شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة) ٦٣٢/٣ .

(٦) فى جـ مع .

والتاء لمن يخاطب مطلقًا ، والجمع المؤنث الغائب ، والياء لغيرها من الغائب ويسمى هنا زوائد مفتوحة أبدًا والفاء ساكن واللام متروك للإعراب ، فلم يبق إلا أن يكون العين[١] مكسورًا أو مضمومًا أو مفتوحًا ، ففى الثلاثة يكون الماضى مفتوح العين كجلس يجلس ونصر ينصر وسأل يسأل ، لكن الثالث لا يكون إلا إذا كان العين أو اللام حرف الحلق كما فى المثال المذكور وفى منع يمنع ، وأبى يأبى شاذ مع أنهما بمعنى منع يمنع ، والعرب تحمل الشىء على ما هو/ بمعناه [١١٢/ب] كثيرًا ، وأما نحو ركن يركن فمحمول على تداخل اللغتين لأنه كنصر ينصر وكعلم يعلم ، فَأخِذَ الماضى من أحدهما والمضارع من الآخر ، وهذا أهون مما ذكر فى الحبِك[٢] ، وفى الثالث يكون الماضى مكسور العين أيضًا كعلم يعلم ، وفى الأول قد يكون الماضى مكسور العين وهو من الصحيح فى أربعة أحرف حسب يحسب ونعم ينعم ويئس ييئس ويبس ييبس مع جواز الفتح فيهن ، ويجىء هذا الباب من المثال أكثر مع تعين الكسر كورث يرِث وورع يرع أى اتقى ووثِق يثِق وومِق يمِق أى أحب وورم يرم أى صار ذا ورم ، ويجىء منه أيضًا على لحركتين كوَبِق يبِق يبَق أى هلك ، وإذا كان الماضى مضموم العين فمضارعه لا يكون إلا كذلك لأن هذا الماضى مختص بالأفعال الطبيعة اللازمة ، وقولهم رحبتك الدار أى وسعتك ، أصله رحبت بك الدار أى وسعتك فالتزم فى مضارعه الضم المفتقر إلى ضم الشفتين لرعاية زيادة المناسبة ، وقد مرت إليه إشارة ، هذه الستة هى أبواب الثلاثى المجرد/ ، ولا مزيد عليها . [١١٣/أ] وأما نحو فضل يفضل ونعم ينعم ، ومت أموت وكدت تكود فقال سيبويه[٣] : إنما يجىء هذا عند أصحابنا على لغتين يعنى ثبت

---

(١) ساقطة من ب .

(٢) هناك كلام كثير حول كلمة الحبك فى قوله تعالى ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ بكسر الحاء وضم الباء ملخص هذا الحديث أن هذه قراءة شاذة للحسن وأبى بن مَالك يَقولَ الرضى : «إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جنى وهو أن الحبك بكسرتين والحُبُك بضمتين بمعنى أن الحِبُك مركب من اللغتين يعنى أن المتكلم به أراد أن يقول الحِبِك بكسرتين ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذهل عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهى الحُبُك بضمتين فلم يرجع إلى ضم الحاء بل خلاها مكسورة وضم الباء فتداخلت اللغتان» شرح الشافية ٣٩/١ ، الجاربردى ٣٠ ، وما قيل فى الحبك أصعب مما فى ركن يركن وهذا ما قصده القوشجى .

(٣) الكتاب ٤٠/٤ وقد علق سيبويه على هذا الرأى قائلاً : «وفضل يفضل ومت تموت أقيس» وانظر الصحاح فضل ١٧٩١/٥ .

فَضَل يفضُل كدخل يدخل وفَضِل يفضَل كحذر يحذر ، وكذا نَهُم ينعُم ككرم أى صار لينًا ناعمًا ،ونَعِم يَنْعَم كعلم يعلم ، وكذا مات يموت كقال يقول ومات يمات كخاف يخاف ، وأصله مَوِتَ يكسر الواو ، وكذا كاد على ما رواه عن بعض العرب[1] من قولهم كُدْت أفعل كذا بضم الكاف فإنه يدل على أن العين المحذوفة منه إما مضموم أو مفتوح ، وأيهما كان كان يلزم كون مضارعه مضموم العين ، أما على الأول فلِمَا عرفته آنفًا ، وأما على الثانى فلما تعرفه عن كثب ، وهذا القدر يكفى فى كونه على لغتين ، فما وقع فى بعض الكتب من أنه لم يرو فى مستقبل كدت بضم الكاف أكود حتى يحمل هو أيضًا على أنه مركب كأخواته ليس بشىء ، والأبواب الثلاثة التى تخالفت حركة العين فيها فى الماضى والمضارع تسمى **دعائم الأبواب**[2] ؛ لكونها بمنزلة الأصول الباقية لشياعها ، فأما ما عينه/ مفتوح فيهما قليل[3] ، فقد عرفت أنه مختص بما [١٣٣/ب] يكون عينه أو لامه حرف حلق ، وهو مضموم فيهما بأفعال الطبائع ، والمكسور العين فيهما قليل ، مع أن أكثره يجىء على باب آخر ،ولمجهول هذا أيضًا هيئة أصلية واحدة ، وهى ضم الزوائد ، وإسكان الفاء وفتح العين ، وأما المتفرعات على كل من هيئات المعروف والمجهول[4] بسبب إعلال أو إدغام أو غير ذلك ما فى يعد ويقول . ويقال ويَرْمُون ويُرْمَون ويَشُدّ ويُشَدّ وتُعُلِّم فى تَعَلَّم فستقف عليها مفصلة فى مطاوى المباحث الآتية فى الكتاب فلا يطول الكلام بذكرها هنا ، وإنما قدمنا فى الماضى إشارة إجمالية إلى متفرعاته قصدًا إلى نوع تبصير ، ثم اعلم أن الأبواب الستة بأسرها جارية فى الصحيح غير المهموز والمضاعف ، وأما فى غير ذلك فمهموز الفاء واللام والمضاعف والأجوف

---

(١) الذى رواه سيبويه وعلق قائلا : «وهذا قول الخليل وهو شاذ من بابه كما أن فضل يفضل شاذ من بابه» الكتاب ٤/٤٠ .

(٢) ساقطة من أ ، د .

(٣) ساقطة من جـ ، د .

(٤) العبارة فى د ، ب ، جـ «هيئات المعروف وهيئات المجهول» .

والناقص ، ولم يجيء شيء منها بكسر العين فى الماضى والمضارع معًا ، ولم يجيء فى الأجوف الواوى يفعل بالكسر ولا فى اليائى يفعُل بالضم إلا ما زعم الخليل فى طاح يطيح وتاه يتيه ، وإنهما فعِل يفعِل كحسب يحسب وهما من الواو كقولهم :[١] طوحت وتوهت ، وهو أطوح منه وأتوه ، لكن قال الجوهرى :[٢] طاح [١١٤/أ] يطوح ويطيح هلك ، وقال :[٣] تيَّه فسه وتوّه بمعنى حيرها ، وما أتيهه ، وأتوهه ، فعلى هذا الضابطان كليان ، والمضاعف اللازم يجيء مضارعه بالكسر لا غير والمتعدى وستعرف معناهما ، إذا كان مفتوح العين فى الماضى يطرد فى مضارعه الضم إما بالتعيين وهو الكثير كعدّه يعدُّه ، ومدَّه يمدُّه ، وإما مع جواز الكسر على قلة ، قال الفراء :[٤] ما كان على فعلت من ذوات التضعيف غير واقع فإن يفعل منه مكسور العين مثل ، عَفَفْت ـ بوزن كففت ومعناه ـ أعفّه[٥] ، وما كان منه واقعًا مثل ، رددت ومددت فإن يفعل منه مضوم إلا ثلاثة أحرف جاءت نادرة شدّه يشُدُّه ويشِدُّه ، وعلَّه يعُلّه ويعِلّه من[٦] العلل وهو الشرب الثانى ، ونمّ الحديث أى نقله إلى أنه يخفى منه ينُمّ وينِمّ : قال : فإن جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل ، وقد زاد الجوهرى[٧] على هذه حرفين وهما : بتَّه أى قطعه يبُته ويبِته ، وحبّه بالكسر/ لا غير ، قال : وهذه وحدها [١١٤/ب] بلغة واحدة ، وإذا كان مكسور العين فى الماضى يجوز فى مضارعه الفتح كعضَضْت تعَض ، ولم يجيء منه مضموم العين إلا ما حكى الجوهرى[٨] عن الفراء من حَبُبت بالضم فى حَبِبْت بالكسر أى صرت حبيبًا ، وعن يونس بن حبيب[٩] لبُبْت بالضم فى لبِبْت أى صرت لبيبًا ، وأما مفتوح العين فيهما

(١) فى ب ، جـ : لقولهم .
(٢) الصحاح طوح ٣٨٩/١ النص نفسه .
(٣) القائل الجوهرى فى الصحاح تيه ٢٢٢٩/٦ النص نفسه .
(٤) حديث القوشجى منقول من الصحاح شدد ٤٩٠/١ .
(٥) فى جـ ، د أعف .
(٦) ساقطة من ب .
(٧) الصحاح بتت ٢٤٢/١ .
(٨) الصحاح حبب ١٠٦/١ .
(٩) شرح الرضى على الشافية ٧٧/١ . وانظر الصحاح لبب ٢١٦/١ .

فلم يجىء فى المضاعف مطلقًا كالمضارع المضموم العين فى المثال إلا فى لغة بنى عامر قال قائلهم[١] :

لو شئت قد نقَع الفؤاد بشربة   تدعُ الصَّوادِى لايجُدْن غليلا[٢]

نقع أى حصل له الرى ، والصوادى العطاش ، والغليل حرارة العطش ، وإذا كان حرف التضعيف واوًا[٣] لم يجئ منه فَعُل بفتح العين وضمه لاستكراه مثل قووا أو قوُوا فى التثنية وقوَوت وقوُوت ، وأما فى مثل آووا وقووا فى جمع أَوَى وقَوِى فالواو[٤] والثانى ليس من الكلمة فلا عبرة بجمعهما ، وإذا كان العين أو اللام فى الماضى المفتوح العين واوًا لا يكون المضارع / [١١٥/أ] إلا مضموم العين[٥] كقال يقول ودعا يدعو ، وإذا كان أحدهما ياء لا يكون إلا مكسور العين كباع يبيع ورمى يرمى ، فظهر أن المفتوح العين فيها لم يجىء فى الأجوف والناقص واللفيف مطلقًا .

الفريدة الثالثة : لبيان هيئة ماضى الرباعى المجرد :

وإنها[٦] هيئة واحدة بالفتحات مع سكون الثانى لينجبر ثقل الرباعى بخفة الفتحات والسكون ، ولا يصح فتح الكل لامتناع توالى أربع حركات كما مر ، ولا يصلح غير ثانيه للسكون أما الأول فظاهر ، وأما الآخر فلأن فتحة الآخر علامة الماضى بها يمتاز عما[٧] يوازنه من الأسماء كرَجَلَ أى وضع ورَجَلٍ أى

---

(١) القائل جرير بن عطية بن الخطفى اليربوعى التميمى المقرى أحد فحول شعراء العصر الإسلامى ديوان جرير ٦٠/١ ، والمغنى ٢١٥/١ ، وقد نسبه الجوهرى للشاعر لبيد بن ربيعة / الصحاح وجد ٥٤٤/١ وانظر الأشمونى ٣٤١/٤ ، الهمع ٦٦/٢ ، شرح الملوكى لابن يعيش ٤٩ .

(٢) البيت من بحر الكامل ورد فى المنصف ١٨٧,١ برواية «تدع الحوائم» وورد فى الصحاح نقع ١٢٩٣/٣ «نقع الفؤاد بمشرب» قال ابن يعيش : «قال سيبويه : وقال ناس من العرب وجد يجد بضم الجيم فى المستقبل وأنشد لو شاء قد نقع الفؤاد ..... إلخ» شرح المفصل ٦٠/١٠ ولم أعثر على البيت عند سيبويه .

(٣) فى ب وإذا تحريف .

(٤) فى د قالوا .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) فى ب وإنهما .

(٧) فى ب مما .

مرسل[١] ليرْضَعَ أمَّه وحذِرَ وحَذِرٍ ودحرج وجعفر[٢] ، وأما الثالث فلأن الآخر يسكن كثيراً لاتصال بعض الضمائر به فتعين إسكان الثانى .

الفريدة الرابعة : لبيان هيئة مضارعه :

وهى أيضًا واحدة ، والضابط فى بناء مضارع غير الثلاثى المجرد أعنى الرباعى المجرد والمزيدات مطلقًا ؛ أن يُصَدَّرَ الماضى بعد حذف همزة الوصل إن كانت/ فيه ، بأحد حروف المضارعة مفتوحًا إلا فيما كان [١١٥/ب] ماضيه على أربعة أحرف ، وهى أربعة أبواب : الإفعال ؛ والتفعيل ، والمفاعلة ، والفعللة ، فإن حروف المضارعة فيها مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره مفتوحًا ولو تقديرًا ، إلا فيما كان ماضيه مُصَدَّرًا بتاء زائدة وهى ثلاثة أبواب : التفعل والتفاعل والتفعلل ، فإن ما قبل الآخر فيها مبقى على فتحه ، ونحو احمرّ يحمرُّ واحمارّ يحمارُّ من قبيل التقدير فإن الأصل يحمرر ويحمارر وأصل يكرم يؤكرم ، فكرهوا اجتماع الهمزتين فى الحكاية عن النفس مثل أأكرم لأنه يشبه نباح الكلب ، فحذفوا الثانية منه ثم من أخواته ، ثم من اسمى الفاعل والمفعول طردًا للباب ، وقد يجىء هذا على الأصل كقول الراجز[٣] :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آى بِهَا تحلّين
غير رماد وحُطام كِنْفَين
وغير وَدّ[٤] جاذل أودين

---

(١) فى ب ، جـ رسل تحريف .

(٢) يلاحظ أن هذين المثالين للرباعى وما قبلهما للتفرقة بين هيئة الثلاثى من الأسماء والأفعال .

(٣) الزاجر هو خطام الريح المجاشعى وهو بشر بن نصر بن رياح من بنى مجاشع الشواهد الكبرى ٥٩٢/٤ ، الخزانة ٢٧٣/٤ وقيل القاتل هو خطام الكلب واسمه بجير دارم الخزانة ٣٦٩/١ ، الخصائص ٣٦٨/٢ . المنصف ١٩٢/١ ، ١٨٢/٢ ، ٨٢/٣ ، شرح المفصل ٤٢/٨ .

(٤) ضبطت الكلمة فى د وُدّ .

وصـاليـات ككمـا يؤثَفَـين(١)

الحُطام بالضم الخشب أو النبات إذا يبس وتكسر والكِنْف بكسر الكاف وسكون النون ، وعـاء تكون فيـه أداة الراعى ، والود أصله الوتد/ [١١٦/أ] ، والجاذل بالجيم والذال المعجم المنتصب مكانه لا يبرح ، والصاليات من صلى فلان النار بكسر اللام أى احترق بها ، والمراد هنا الحجارة التى جعلت أثافى حتى اسودت والأُثْفيّة بضم الهمزة وتشديد الياء ما ينصب عليها القدر ، والخطاب فى تحلين أى تزينين لمنازل الحبيبة ، مثل هذا يكون للتأسف والتحزن ، وكما فى قول الآخر(٢) :

شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا فَـإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْـرَمَـا(٣)

هذا هيئة معروفه الأصلية ، والبعض(٤) بكسر حروف(٥) المضارعة فى كل ما كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة سواء كان من الثلاثى أو الرباعى مجردًا أو مزيدًا فيه ، ليدل على الكسرة الذاهبة نحو يعلم وتِعلم وإِعلم(٦) ،

(١) الأبيات من الرجز المسدس ، وقد روى العينى «يحلين» والبغدادى» وماثلات ككما يؤثفين «الخزانة ٣٦٩/١ ، وقد روى البيت الأخير فقط فى الاقتضاب ٤٣٠ ، الكتاب ٢٧٩/٤ والشاهد فى قوله يؤثفين فإنه جاء على الأصل للضرورة ووزنه يؤفعلن مثل أكرم يؤكرم .

(٢) اضطرب فى قائله اضطرابًا شديدًا يقول العينى فى شواهده ٨٠/٤ : «أبو حيان الفقعسى كذا قال ابن هشام الحنبلى ، وقال ابن هشام اللخمى قائله مساور العبسىّ ويقال قائله العجاج والد رؤبة ، وقيل الدبيرى وقيل عبد بنى عبس «(بتصرف) ويقول البغدادى : «لم أجد قائله ولا تتمته» شرح الشواهد ٥٨ ومن رأى البغدادى أن العينى كان يتحدث عن أبيات أخرى ليس فيها هذا البيت . . والحق أننى رجعت إلى الشواهد الكبرى لأجد البيت ـ كما قال العينى ـ مستوفى في شواهد النعت ونون التوكيد فلم أجده ، وإن كان يصف أبياتًا على نفس الوزن والقافية ، ومن مواضع البيت الخصائص ١٤٤/١ ، الإنصاف ٧/١ ، ١٤٨ ، ٤٦/٢ ، الأشمونى ٤٣٤/٤ ، الهمع ٢١٨/٢ ، المنصف ٣٧/١ ، ١٨٤/٢ ، الصحاح كرم ٢٠٢٠/٥ .

(٣) من الرجز وقد ورد البيت بتراكيب كثيرة ، ويلاحظ أن الشطر الثانى قد ورد منفردًا فى كتب كثيرة والشاهد فى قوله يؤكرما حيث أتى بالهمزة على الأصل للضرورة .

(٤) شرح الرضى على الشافية ١٤١/١ يقول الرضى : «واعلم أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوزون كسر حرف المضارعة» .

(٥) في ب حرف .

(٦) مَثّل لها الرضى بقوله : «أنا إعلم لئلا يلتبس بالأمر» شرحه على الشافية ١٤١/١ .

ونِعلم ، ويفِتح[1] ويِستفتح ويِحرنجم ، وبعضهم خصوا الكسر بما عدا الياء لثقل الكسرة عليه وهذا هو الأولى ، وهيئة مجهوله فى الكل أن يضم حروف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر ولو تقديرًا إن لم يكن مفتوحًا كيكرم ويدحرج ويقشعر .

الصنف الثانى من الفصل الثانى : لبيان هيئات الأفعال المزيدة :

اعم أن الزيادة فى الأفعال/ قد تكون[2] للإلحاق وقد [١١٦/ب] تكون لغيره كما سمعت غير مرة ، ومعنى الإلحاق أن يكون بناء أنقص أصولا من بناء آخر فيزاد فى الأول شىء لغرض أن يصير فى اللفظ مثل الثانى ويتصرف فيه كما يتصرف فى الثانى ، كما فى جلب أى أتى بشىء من موضع آخر ، وسلق أى ألقى أحدًا على ظهره ، فإن أصولها أنقص من أصول دحرج من دحرجة العجلة ، وحرجم يقال حرجمت الإبل أى رددتها فارتدت واجتمعت مزدحمة ، فزادوا باء آخر على جلب وياء على سلق فصارا جلبب وسلقى ، ثم أبدلوا الياء[3] ألفًا ، وإنما فعلوا مع أنهم لا يغيرون هيئة الملحق بإعلال أو إدغام كما فى جعور[4] وجليب ليظهروا[5] أمر الإلحاق ، لأن حال آخر الكلم ليس لها كثير دخل فى الهيئة ، وآخر الماضى وإن كان مختصًا بالاعتبار لكنه من حيث إنه آخر يجرى فيه من المسامحة ما لا يجرى فى[6] غيره ، ثم تصرفوا فيهما كما يتصرفون فى دحرج وحرجم من بناء المضارع والأمر والنهى وغيرهما بعينها ، ومن أخذ المزيدات منها ، فزادوا فى أول جلبب التاء/ فصار تجلبب كما [١١٧/أ] يفعلون ذلك فى دحرج فيصير تدحرج[7] ، وزادوا فى سلقى الهمزة

---

(١) تصحيح من جـ ، د ، وفى الأصل يَفتح .
(٢) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت فى كل النسخ «يكون» .
(٣) فى ب الياى .
(٤) فى ب جهور .
(٥) ف جـ ، د ليظهر .
(٦) فى ب فيه .
(٧) ساقطة من الأصل .

والنون فصار اسلنقى كما فى[١] احرنجم وعلى هذا هو التحقيق ، وإن كان الأكثرون يجعلون أمثال تجلبب واسلنقى[٢] ملحقة بتدحرج واحرنجم[٣] كما يجعل جلبب ملحقًا بدحرج ، ومصداق كون الزيادة للإلحاق على الإطلاق أن لا يحصل منها معنى فى المزيد ، وفى الأفعال بالخصوص أن يكون الملحق موافقًا للملحق به كل الموافقة فى المصدر ، فلا يكون مضرب ملحقًا بدحرج ولا أكرم ، وإن كان موافقًا له فى الجملة فى المصدر لأنه لا يجىء منه دحراجًا إلا أن مصدره الآخر دحرجة وليس لأكرم مثله ، ولعمرى لقد أفرط ابن الحاجب[٤] فى اعتبار الإلحاق متابعة لصاحب المفصل[٥] حيث حكم بأن تغافل وتكلم ملحقان بتدحرج بناء على موافقتها له فى المصدر ، مع أنه شرط فى الإلحاق أن لا يكون الغرض[٦] فى الزيادة إلا جعل مثال (على مثال)[٧] أزيد منه ، وقد ذكر فى تفاعل وتَفَعَّل معانى ليست فى تفعلل كما سننبه عليه ، وذكر فى شرح المفصل[٨] أن العمدة/ فى الدلالة على كون الزيادة للإلحاق إنما هى [١١٧/ب] الوجه الأول ، وذكر فيه أيضًا أنهم لم يوقعوا الألف للإلحاق ، ومشهور فيما بينهم أن زيادة الإلحاق لا يكون فى أول الكلمة ، وأن تضعيف العين لا يكون للإلحاق فهذه سقطة[٩] منه ، إذا تقرر ذلك فنقول ، المزيد إما ثلاثى أو رباعى فنجعل الكلام فريدتين :

---

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب سنلقى .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) الشافية ٢٨ وعلق الجاردبردى على ابن الحاجب بقوله : «ليست الألف فى تفاعل للإلحاق لأن الألف لا تقع للإلحاق حشوًا لا فى الاسم ولا فى الفعل وقد عدها سهوًا من ابن الحاجب» شرح الجاربردى ٣٨ .

(٥) المفصل ٢٧٨ وقد علق ابن يعيش على الزمخشرى« بأنه كلام فيه تسامح» شرح المفصل ١٥٦/٧ .

(٦) مكررة فى ب .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب ، جـ .

(٨) شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة) ٧٤٠/٣ تلخيص لحديث ابن الحاجب .

(٩) فى ب ، جـ سفسطة .

الفريدة الأول : لبيان هيئات مزيدات الثلاثى :

وهى ثلاثة أقسام ، لأن الزيادة فيها إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث لا تعدو هذه ، المعتبر الماضى للواحد ، وقد عرفت أنها ملحقة بالرباعى أو مزيدة الملحقة(١) أو غيرهما ، فهى(٢) ستة أقسام :

الأول : ما تكون(٣) الزيادة فيه من غير إلحاق ، وهى ثلاثة أبواب أفعل كأكرم ، وفعّل كعظّم ، وفاعل كقاوم(٤) ، فهذه موازنة للرباعى وإن لم تكن ملحقة به لما عرفت ، وفى غيرها لايمكن الموازنة وهو ظاهر .

الثانى : ما تكون فيه الزيادة فيه واحدة ، وهو ملحق ، وهى ستة : شملل أى أسرع ، وحوقل أى كبر ، وبيطر أى شق ، وجَهْوَر ، أى رفع الصوت [١١٨/أ] وقَلْسَى أى ألبس القلنسوة ، وقَلْنَس أى لبسها .

الثالث : ما تكون الزيادة فيه اثنتين من غير إلحاق ، وهى خمسة أبواب : تفعل كتفضّل ، وتفاعل كتفاضل ، وانفعل كانفصل وافتعل كاحتقر ، وافعلّ كاحمرّ .

الرابع : ما تكون الزيادة فيه اثنين من مزيد الملحق ، وهى أربعة : تجلبب أى ليس الجلباب(٥) ، وتجورب (أى لبس الجورب)(٦) ، وتشيطن أى فعل الشر ، وترهوك أى مشى كأنه يموج فى مشيته .

الخامس : ما تكون الزيادة فيه ثلاثًا من غير إلحاق ، وهى أربعة أبواب : استفعل كاستغفر ، وافعوعل كاخشوشن ، أى اشتد خشونته أو اعتاد لبس الخشن ، وافعوّل كاجلوّذ يقال اجلوّذ بهم السير أى دام مع السرعة(٧) ، وافْعالّ كاحمارّ .

---

(١) فى ب ملحقة .
(٢) فى ب ، جـ ، د فهذه .
(٣) فى كل النسخ ما يكون ، كذا فى بقية المواضع الستة .
(٤) فى ب تقاوم .
(٥) فى ب جلباب .
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل .
(٧) فى ب السرعية .

السادس : ما تكون الزيادة فيه ثلاثة[١] من مزيد الملحق وهو اثنان : اقعنسس أى رجع إلى خلف ، واسلنقى أى نام على ظهره .

الفريدة الثانية : لبيان هيئات مزيدات الرباعى :

وهى ثلاثة :تفعلل كتدحرج وهو مطاوع دحرج يقال دحرجته فتدحرج ، وافعنلل كاحرنجم وهو مطاوع حرجم ، وافْعَلَلَّ/ كاقْشعرَّ أى [١١٨/ب] ارتدع ، فظهر أن المزيدات كلها على ما اخترنا سبعة وعشرون ، ومزيدات الثلاثى منها أربعة وعشرون ، وصاحب المفصل جعل مزيدات الثلاثى خمسة وعشرين[٢] وعد منها نحو[٣] تمسكن[٤] ، مع أنه قال فيه : الميم لا يزاد فى الفعل ، ونحو تمسكن لا اعتداد به[٥] كما ذكرنا[٦] فى العقد الثانى ، وصاحب المفتاح[٧] جرى فى الإلحاق على ما اخترناه من أن الملحق به لا يكون إلا زنة أصلية ، وبناء على ذلك قال هنا : الهيئات الأصلية المستوجبة للتعداد بجملتها إذا تعرضت للزيادة ومواقعها فيهن[٨] على ما استقرت عليه آراء الجمهور من مهرة هذا الفن إحدى وعشرون . ست إلحاقيات وعدها ثم قال : وأما تجلبب وأخواته واسحنكك واسلنقى ، فإن اعتبرته ازداد العدد ، وأنت خبير بأنه لا وجه للتردد فى اعتبار هذه الهيئات لأنها هيئات ومزيدات مباينة لما سواها من الهيئات المعدودة ، وإنما محل التردد كونها ملحقات على حالها[٩] كما ذهب إليه الكثيرون[١٠] ، أو مزيدات الملحقات كما/ حققناه ، ومعنى [١١٩/أ] اسحنكك

---

(١) فى كل النسخ ثلثا . (٢) فى ب وعشرون تحريف .
(٣) ساقطج من ب .
(٤) المفصل ٢٧٨ ولم يذكر فى هذا الموضع أن الميم تزاد فى الفعل .
(٥) المفصل ٣٥٨ النص نفسه . (٦) فى ب كما ذكر .
(٧) المفتاح ٢٠ تلخيص لكلام السكاكى .
(٨) النص فى المفتاح ، «فهن على ما استقرت عليه» وهو الصحيح .
(٩) فى جـ ، د على حبالها تحريف .
(١٠) مثل ابن الحاجب فى الشافية ٣٨ ، والجاربردى فى شرحه على الشافية ٣٩ ، وابن جماعة ٣٩ .

بالكافَيْن أظلم ، هذا ، فقد علم مما فصلنا الهيئات الأصلية لماضى المزيدات المعروف ، وأما الهيئة الأصلية لماضيها كلها ، المجهول وللرباعى أيضًا[١] ، فبأن يضم أوله وتكسر ما قبل آخره إن لم يكن أوله همزة وصل أو تاء زائدة كعظِّم وأكرم ودحرج ، وإن كان أحدهما تضم وأول متحرك بعده ، والكسر بحاله كاحتقر وتفضل وتدحرج ، وأما الهيئات المتفرعة على ما ذكرنا هنا فى المعروف والمجهول فالثقة بفطنتك القوية على استنباطها مما نبهناك عليه فيما تقدم اغنتنا عن التطويل فيها ففكر ، ثم إن هنا شيئًا يجب التنبه له ، وهو أن الأفعال الماضية التى فى أوائلها همزة وصل ، وهى ثلاثة عشر إنما هى فى الأصل موضوعة على سكون الأوائل كما قال جار الله فى المفصل[٢] وقد جاء من الكلم ما هو على السكون وعد منه هذه الأفعال ، وقال فى الكشاف والاسم من الأسماء العشرة التى بنوا أوائلها على السكون ، فإذا نطقوا بها مبتدئين زادوا همزة وصل لئلا يقع/ ابتداؤهم بالساكن[٣] ، [١١٩/ب] وشبه أبو على[٤] هذه الهمزة بهاء السكت فى «ماليهْ» و«كتابيهْ»[٥] فى أنها تزاد فى الفصل ، وتسقط فى الوصل ، ولا شبهة أن هاء السكت ليس له دخل فى هيئة الكلم نفسها ، ولعلنا نورد هذا البحث بتمامه فى موضع أليق من هذا ، فعلى هذه الهيئات الأصلية لماضيات تلك الأبواب ما هى بعد الهمزة ولهذا قال صاحب الإقليد[٦] : إن الزيادة فى كل من افتعل وانفعل واحدة ، وإنما جعلناهما نحن مما الزيادة فيه اثنتان بناء على الظاهر وموافقة للأصحاب فيما لايقدح فى

(١) تفصيل لأحوال الماضى المقصود .
(٢) المفصل ٣٥٥ .
(٣) الكشاف ٤/١ النص نفسه .
(٤) التكلة ١٩ .
(٥) فى التكملة ١٩ أمثله الفارسى «ماهيه وكتابيه» سورة الحاقة ١٩ ، ٢٥ .
(٦) يقول الجندى صاحب الإقليد (خ) ورقة ٨٣ أ : «الزيادة فى كل واحد منهما واحدة أى أنها فى انفعل قبل الفاء ، وفى افتعل بين الفاء والعين وإحداهما نون والأخرى تاء ، غير أنهما تآخيا فى أنهما من حروف الزيادة فإذا قلت لم قدمت فى انفعل على الفاء وزحلقت فى افتعل من الصدر إلى الوسط ، قلت لأن افتعل يرد لمعان أخرى سوى المطاوعة» .

المقصود حتى ينتهى الأمر إلى وقت التحقيق ، وأما هيئات مضارع المزيدات كلها معروفه ومجهوله فقد عرفتها ، واعلم أن الأبواب الأفعال خواص ولوزام من الأحوال والمعانى قد ذكر بعضها فى أثناء بيان هيئاتها لا أثناء المناسبة إليه واقتضائها له ، والمقام يستدعى إيراد ما بقى منها ، ففعل بفتح العين لخفته وكثرته لاشتراك عدة أبواب فيه يجىء لمعان لا تضبط كثرة ، ومن خواصه إذا كان مضارعه مضموم/ العين أن لا يكون[1] مهموز اللام إلا ما قال [١٢٠/أ] الأخفش[2] : فى هنأه الطعام : أنّ مضارعه يجىء بالكسر والضم ، وأن كل باب من أبواب الثلاثى المجرد إذا كان غير معتل الفاء وغير معتل العين واللام اليائى[3] إذا أريد منه الغلبة بعد المغالبة ينقل إليه ، فيقال فى ضرب يضرب ، ضارَبته فضرَبته أضرُبه ، بفتح الراء فى الماضى وضمه فى المضارع أى تضاربنا فغلبته فى الضرب ، وكذا يقال فى علم يعلم : عالَمته فعلَمته أعلُمه بفتح اللام فى الماضى وضمه فى المضارع ، وكذا فى فخَر يفخَر بفتح الخاء فيهما فاخَرته ففخَرته أفخُره بالضم فى الثانى ، وفى كرُم يكرُم بالضم فيهما كارَمته فكرَمته أكرُمه بالفتح فى الأول ، وكذا ماددته فمددته أمدُّه ، وقاومته فقمته أقومه وهاجوته فهجوته أهجوه ، إلا فى خاصمت فلانًا فخصمته أخصمه فإن الجوهرى[4] يرويه بالكسر فى المضارع ولايجوز الضم ، قال : «وهو شاذ» . وأما صاحب المفصل[5] فيورد هذا أيضًا بالضم ، وإن كان معتل الفاء واويًا كان أو يائيًا كوعد ويسر ، أو معتل العين أو اللام/ يائيًا كباع [١٢٠/ب] ورمى فمضارعه يكون بالكسر ، لأن هذه المعتلات لا تكون فى باب فَعَل يفعَل فهذا أيضًا من خواصه ، والجوهرى[6] استثنى من الضابط ما كان عينه أو لامه حرف

---

(١) فى ب أنه لا يكون ، وفى جـ ، د ألا يكون .
(٢) النص فى الصحاح هنأ ٨٤/١ وقد نقل القوشجى رأى الأخفش من الصحاح .
(٣) فى ب ، جـ أو اليائى .
(٤) الصحاح خصم ١٩١٢/٥ .
(٥) المفصل ٢٧٨ .
(٦) الصحاح شعر ٦٩٩/٢ .

حلق كما فى شاعَرته فشعرته أشْعَرَه ، وفاخَرْته ففخرته[١] أفخَرَه ، وقال هو بالفتح لأجل حرف الحلق روى عن الكسائى[٢] ، والجمهور عل خلافه لأن حرف الحلق لا يستلزم الفتح بل بالعكس ، وليس المراد من الضابط أن كل ثلاثى يستعمل على هذا الوجه بل إن كل ما يستعمل فى باب المغالبة يكون على فعل يفعُل ، وإلا فى بعض الأفعال يكتفى بالغلبة ، ولا يستعمل هو ، مثلاً لا يقال نازعنى فنزعته بل غلبت عليه ، وفعل بكسر العين يكثر فيه الألوان والعيوب والأمراض والأحزان وضدها ، كسمِرَ ، وسود ، وشهِب ، وعوِر وعرِج ، ومرِض ، وألِم ، وسقِم ، وحزِن ، وقرِح ، ومرِح ، وأفعلَ للتعدية فى الأكثر . ولنبين هنا معنى **اللازم والمتعدى** : فاللازم ما اقتصر معناه على ما يقوم به لا يقتضى شيئًا يقع/ عليه كقام وذهب ، والمعتدى ما يقتضى معناه [١٢١/أ] شيئين يقوم بأحدهما ، ويقال له الفاعل ويقع على الآخر ويقال له المفعول به ، فكل فعل لا ينفك معناه عن اقتضاء شىء يقوم به ، وأما اقتضاء ما يقع عليه ففى بعضها إما[٣] عن أصلها كضرب وطلب وأكرم وعظّم ويسمى هذا المتعدى بنفسه ، وإما[٤] بواسطة حرف يدخل عليه أو على معموله ، أو بواسطة تكرير عينه ، كما فى ذهب زيد وكرُم عمرو وعظُم بكر ، فإن هذه الأفعال لا يتعدى معناها على ما يقوم به إلى ما يقع عليه ، فإذا أدخلت عليها الهمزة وجعلتها على وزن أفعَل ، أو على فاعلها الباء الجار أو كررت عينها وقلت مثلا : أكرمت عمرًا[٥] ، وذهبت بزيد وعظّمت بكرًا . . فقد جعلتها متاجوزة عن اقتضاء الفاعل فقط إلى اقتضاء المفعول به أيضًا ، ويسمى الثانى المتعدى بالحرف ويسمى مدخول الباء مفعولاً به بالواسطة ، فبان لك معنى قولنا أفعل للتعدية فى الأكثر ومن النوادر أن يكون فَعَل متعديًا وأفعل لازمًا مثل كبّه أى أسقطه على وجهه ، وأكبّ/ أى

---

(١) تكملة من ب .
(٢) المفصل ٢٧٨ ، الشافية ٤٢ .
(٣) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت أما .
(٤) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت أما .
(٥) فى ب عمرو ، والملاحظ أن كرر أكرم وأعظم مع المتعدى بنفسه والمتعدى بالواسطة .

سقط هو على وجهه ، وتجيء للتعريض [١٢١/ب] ومعناها جعل الشيء بعُرض شيء بضم العين أى بجانبه وفى طرفه ، تقول : أبعت الجارية أى هيأتها للبيع وساومت عليها ومنه قوله تعالى[1] : ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ أى جعله ممن يقْبَر ، ولصيرورة الشيء ذا شيء : اجرَبَّ أى صار ذا جرب ، وأضر أى صار ذا ضَرَّة وهى المال الكثير قال الأشعر[2] :

بِحَسْبِكَ فى الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِىٌّ مُضَرِ[3]

وأضَرَّت المرأة أى صارت ذات ضرائر ، وهن النساء الأخر لزوجها ، ومنه أصبحنا وأمسينا أى صرنا ذوى صباح ومساء ، وقريب منه أَحْصَدَ الزرع أى[4] قرب من الحصاد وحان حينه ، ولوجدان الشيء على صفة نحو أحمدته أى وجدته محمودًا ، وأجبنته أى وجدته جبانًا ، وللإزالة نحو أشكيته أى أزلت شكايته ، ومنه حروف المعجم أى حروف الخط المُزَال العجم وهى الإبهام بنقط أكثرها من بين سائر خطوط الأمم ، وللنسبة نحو أكْفَره أى نسبه إلى الكفر ، وللمبالغة والزيادة فى المعنى نحو أشغلته فى شغلته ، وبمعنى فعل نحو قِلْتُه البيع[5] وأَقَلْتُه إياه/ ، وفعّل للمبالغة والتكثير فى الأغلب إما فى [١٢٢/أ] الفعل نحو حولّت وطوّفت ، أو فى الفاعل نحو موّنت الإبل أو فى المفعول نحو غلّقت الأبواب ، وللتعدية كما عرفت ، وللإزالة نحو قرّدت البعير وجلّدته أى أزلت قراده وجلده ، وللنسبة نحو فسّقته وأثّمته أى نسبته إلى الفسق والإثم ، وفاعل للدلالة على كون الفعل من الجانبين بطريق الالتزام ، لأنه يكون فى

---

(١) سورة عبس الآية ٢١ .

(٢) الأشعر هو الأشعر الرقيان الأسدى النوادر ٧٣ ، الصحاح ضرر ٧٢٠/٢ ، الخصائص ٢٧٢/٢ شرح المفصل ٢٣/٨ ، ١٣٩ ، المفتاح ٩٣ ، الإنصاف ١١٠/١ ، ٤٠٣/٢ .

(٣) البيت من بحر المتقارب وهو من ضمن مقطوعة للشاعر فى النوادر ٧٣ وقد ضبط البيت فى الاقتضاب ٢٥٨ ، ٢٦٢ «غنى مضّر» بفتح الضاد وفى الصحاح المضر الذى تروح عليه ضرة من المال وهو الشاهد .

(٤) فى جـ ، د إذا .

(٥) يقول سيبويه : «كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت لا يستعمل غيره وذلك قلته البيع وأقلته إياه» الكتاب ٦١/٤ ، انظر المفصل ٢٨١ .

اللفظ منه إلى أحدهما : مثل حارب زيد عمرًا إذا وقع الحرب بينهما ، وبمعنى أفْعَل مثل عافاك اللّه بمعنى أعفاك أى أعطاك العافية ، وبمعنى فعّل تقول : نعمّه اللّه وناعمه ﴿وَاللّه يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[١] وبمعنى فَعَل كسافرت ، وتَفَعَّل لمطاوعة فَعَّلَ نحو فرّقته فتفرق ومزّقته فتمزق ، وللتكليف نحو تجمّل وتحمّل وتحكّم وتحلّم قال حاتم[٢] :

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنِينَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حتَّى تَحَلَّمَا[٣]

ولادعاء ما ليس فيه كتنبأ أى ادعى النبوة ، وتقيّس أى ادعى أنه من قيس ، وبمعنى استفعل نحو تكبّر كأنه طلب الكبر من نفسه ، وللعمل بعد العمل فى مهلة نحو تجرّعه وتعلّمه ، وللاتخاذ نحو توسّده أى اتخذه وسادة ، وتعبّده أى اتخذه عبدًا ، وللتجنيب نحو تأثّم وتهجّد أى تجنب [١٢٢/ب] الإثم والهجود ، وللتلبس نحو تعمّمت أى لبست العمامة ، وتدرعت أى لبست الدرع ، وتنطّقت شددت المنطقة على وسطى ، وللمبالغة نحو تنزّه وتقدّس ، وتفاعل للدلالة صريحًا على كون الفعل من الجانبين إما واقعًا من كل على الآخر كتضاربا وتحاربا ، أو منهما على ثالث كترافعا الأمر إلى الحاكم قال اللّه تعالى : [٤] ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوت﴾ ، ولإرادة ما ليس من صفته نحو تغافلت وتجاهلت قال[٥] :

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٦١ .

(٢) هو حاتم الطائى أو حاتم طيئ كما يقول سيبويه فى نسبة البيت الكتاب ٧١/٤ ، ديوان حاتم ٢٤ ، شرح المفصل ١٥٨/٧ ، وقد أورده صاحب المغنى ١٨٧/٢ منسوبًا إلى الأحنف بن قيس وقد رد عليه الأمير فى حاشيته ١٨٧/٢ بأن البيت من قصيدة نسبها السيوطى لحاتم .

(٣) البيت من بحر الطويل ورد ضبطه فى شرح المفصل «الأَدْنَيْن» فهو مثنى ، ووردت فى هامش الكتاب ٧١/٤ «الأَدْنِينَ» فهو جمع وهذا هو الصحيح بدليل «واستبق ودهم» ، ورواية الديوان :

تَحمَّل عَنِ الأَدْنَيْنِ وَاسْتَبْقِ وَدَّهُمْ

حيث جاءت تحلم يقصد بها تكلف الحلم .

(٤) سورة النساء الآية ٦٠ .

(٥) لم أعثر على القائل .

تَعَالَيْتِ كَيْ أُشْجَى وَمَا بِكِ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِى قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكَ[١]

وللمبالغة نحو تعالى وتعاظم ، وبمعنى نقل نحو تدانيت فى الأمر ، ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد ، ومن خواص هذا الباب أنه إذا كان من فاعل المتعدى إلى مفعول واحد (يكون لازما كما فى ضارب زيد عمراً[٢] وتضاربا ، وأنه إذا كان من المتعدى إلى مفعولين يكون متعديًا إلى واحد)[٣] كنازعته القول وجاذبته الثوب وتنازعنا القول وتجاذبنا الثوب . وانفعل لا يكون إلا للمطاوعة ، والغالب أن يكون لمطاوعة فعل ككسرته فانكسر ، ومعنى المطاوعة كونه تابعًا وأثرًا لفعل آخر متعد كما فى المثال ، فإن الانكسار مترتب على الكسر وأثر له ، وكلما تقول لشىء «إنه»/ مطاوع ، وكذا لا نريد أن يلزم أن يكون [١٢٣/أ] تابعًا له فى الذكر ، بل تحقق هذا المعنى ، فيجوز أن يقال ابتداء انكسر الإناء ، وقد جاء على الشذوذ[٤] لمطاوعة أفعل فى قولهم ، أقحم فرسه النهر فانقحم ، وأغلق الباب فانغلق ، وأسفقه بالسين المهمل وتقديم الفاء على القاف أى رده فانسفق ، وأزعجه أى أزاله عن مكانه فانزعج قالوا ، ولا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير[٥] ، وفسروه[٦] بما يزاول بالجوارح والأعضاء الظاهرة ولو كان لسانًا كما فى قلته فانقال ، فمثل علمته فانعلم وأعدمته[٧] أو عدمته فانعدم خطأ[٨] ، وافتعل أيضًا يكون[٩] لمطاوعة فعل كثيرًا مثل غرّه فاغترّ وطرده فاطّرد ، وأورد صاحب المفصل[١٠] هنا غمّه[١١] فاغتمّ ، وشويته فاشتوى قال[١٢] :

---

(١) ورد هذا البيت ــ وهو من بحر الطويل ــ فى كتاب التلخيص للقزوينى ٢٣ برواية «تعاللت كى أشجى» وهى الرواية الصحيحة والشاهد فى قوله تعاليت حيث جاءت بمعنى تعاظمت ، وتعاللت أى تلهيت الصحاح علل ١٧٧٤/٥ .

(٢) فى د عمروا .

(٣) ما بين القوسين تكملة من ب ، ج ، د .

(٤) المفصل ٢٨١ .

(٥) القائل بذلك الزمخشرى فى المفصل ٢٨١ .

(٦) والذى فسره ابن الحاجب فى شرح المفصل (رسالة) ٧٥٤/٣ .

(٧) فى ب وانعدمته تحريف .

(٨) فى ب خطاء تحريف .

(٩) ساقطة من جـ .

(١٠) المفصل ٢٨١ .

(١١) فى ب ، د غممته وهو نص المفصل ٢٨١ .

(١٢) القائل بذلك الزمخشرى فى المفصل ٢٨١ .

ويقال انغم وانشوى[١] ، وقال الجوهرى[٢] : انشوى اللحم ولا تقل اشتوى ، ويجيء لمطاوعة فعّل مثل سويته فاستوى ، وللاتخاذ مثل اذّبح واطّبخ واشتوى أى اتخذ الذبيحة والطبيخة[٣] ، (والشواء[٤] ، وللقبول مثل اتهب أى قبل الهبة ، واتعظ أى قبل النصيحة/ ، ومنه)[٥] ايتمر أى قبل الأمر [١٢٣/ب] فعمل به ، فتأمل لئلا يذهب بك الوهم إلى أن هذا راجع إلى المطاوعة ، فإن المطاوع لازم للمطاوَع لا يمكن انفكاكه عنه كالانكسار مع الكسر ، والاستواء مع التسوية . والهبة والوعظ والأمر يمكن تحققها بدون المعانى المذكورة ، وبمعنى تفاعل مثل اجتوروا أى تجاوروا ولهذا لم يعل واوه ، وبمعنى فعل كقرأ واقترأ ، وللزيادة على معناه نحو اعتمل ، قال تعالى[٦] لطفًا بعباده : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ، يعنى تثاب باليسير ولاتعاقب إلا بالكثير ، **واستفعل** للطلب إما حقيقة مثل استغفر واستكتب زيدًا ، أو اعتبارًا مثل استخرجت لطائف المعانى[٧] ، كأن القائل طلب منها الخروج من مكان الخفاء ، ولوجدان الشيء على صفة مثل استعظم الأمر واستصعبه أى وجده عظيمًا وصعبًا ، وللصيرورة نحو استحجر الطين أى صار حجرًا ، وفى المثل استنوق الجمل أى صار ناقة ، وبمعنى فعل نحو قرّواستقرّ وعلا[٨] واستعلى ، ولا يبعد فى كل ما قلنا أن المزيد بمعنى المجرد أن يكون المعنى/ فى المزيد أزيد رعاية [١٢٤/أ] للقاعدة المشهورة فيما بينهم أن الزيادة فى اللفظ للزيادة فى المعنى ، **وافعلّ وافعالّ** من خواصهما أنهما للألوان والعيوب ولا يكونان إلا لازمين ويفيدان المبالغة[٩] ، **وكذا افعوعل** قال الخليل[١٠] ، حين سمع أحدًا يقول اعشوشبت

(١) فى ب انشرى تحريف . (٢) الصحاح شوى ٢٣٩٦/٦ .
(٣) تصحيح من د وفى بقية النسخ الطبيحة تصحيف .
(٤) فى ب ، جـ والشوى .
(٥) ما بين القوسين ساقط من د . (٦) سورة البقرة الآية ٢٨٦ .
(٧) فى ب ، جـ المعنى .
(٨) فى جـ على (بالياء) .
(٩) شرح المفتاح للجرجانى (خ) ورقة ١٤٤ ، ١٤٥ .
(١٠) الكتاب ٧٥/٤ ، المفصل ٢٨٢ .

الأرض أى كثر عشبها إنما يريد أن يجعل ذلك عامًا قد بالغ ، والغالب عليه وعلى افعوعل اللزوم ، وقال الجوهرى : لم يجىء افعوعل متعديًا إلا[١] احلولى يعنى وجد الشىء حلوًا[٢] ، واعْرَوْرَيْتُ الفرس يعنى ركبته عريانًا ، ومثال افعوَّل المتعدى اعلوَّط بغيره بالمهملين أى تعلق بعنقه وعلاه ، واعلوَّظنى فلان أى لزمنى ، وتفعلل وافعنلل الغالب عليهما مطاوعة فعلل ، وقد ذكر ، والأول يجىء للتشبّه نحو تمعدد كما عرفت سابقًا ، وملحقات الرباعى ثلاثتها[٣] لا تكون[٤] إلا لازمة .

فصل : قد مر أن الأمر والنهى من متشعبات المضارع ، فالآن أوان أن نبين حالهما وكيفية انشعابهما منه فنقول : أما الأمر لغير المخاطب من المبنى/ للفاعل والنهى مطلقًا طريقهما أن يدخل على أول [١٢٤/ب] المضارع لام مكسور للأمر ، و(لا) للنهى ، ثم إن كان آخره حرف علة يحذف كما فى[٥] ليغزُ وليرمِ وليخشَ ، ولأغزُ ولأرمِ ولأخشَ فى الغائب والمتكلم الواحد ، وفى المخاطب المبنى للمفعول أيضًا وكما فى لا تعدُ ولا يعصِ[٦] ولا يسعَ ولا أعدُ ، ولا أعصِ ، ولا أسعَ فيما ذكر وفى المخاطب المبنى للفاعل أيضًا ، وإن كان آخره صحيحًا أسكن فقط إن لم يكن قبله ساكن كما فى ليضرب ، ولا يضرب ، وإن كان حذف ذلك الساكن كما فى ليقم ، وليبع وليخف ، وهكذا حكم سائر ما يجزم المضارع ، وتفصيلها فى النحو ، وأما أمر[٧] المخاطب من المبنى للفاعل ويسميه مثال الأمر فطريقه أن يحذف تاء المضارعة ، فإن كان من باب الإفعال أعيدت همزته المفتوحة الذاهبة ، وإن كان من غيره ابتدئ بما بعد التاء إن كان متحركًا ، وإن كان ساكنًا يزاد همزة وصل مضمومة ، إن كان عين الفعل مضمومًا إتباعًا له ، ومكسورة إن لم يكنه ، وحال الآخر ما عرفت

---

(١) فى الأصل إلى .
(٢) الصحاح جلا ٦/٢٣١٧ .
(٣) تصحيح ، وفى كل النسخ ثلثها .
(٤) فى كل النسخ لا يكون .
(٥) ساقطة من ب .
(٦) فى جـ لا يعض .
(٧) فى ب والأمر

فيقال ارو ، وأجب/ وأكرم وقِهْ ورَهْ ، [١٢٥/أ] وعِدْ وبِعْ وخَفْ وادْعُ وانصر وعظِّمْ وتكرَّمْ واستقم ودحرِجْ ، وفى تقرير المفتاح هنا ضبط حيث قال[١] : طريق اشتقاق مثال الأمر هو أن يحذف من الغابر الزائد فى أوله ويبتدأ على الثانى إن كان متحركًا ، وإلا فلامتناع[٢] الابتداء بالساكن إن كنت في باب أفعل رددت الهمزة الساقطة ، وإلا جلبت همزة وصل إلى آخره فلزم من تقريره أن لا يرد الهمزة فى مثل : أرِ وأجل ، وهذا كله فيما لم يكن آخره مشددًا ، فإن كان مشددًا فلأخذ الأمر والنهى منه طريقان أحدهما : أن يفك إدغام المضارع ، ثم يسلك الطريقة التى مهدناها كما فى قوله تعالى[٣] : ﴿اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ ، و﴿لِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾[٤] ، و﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[٥] ، والثانى ألا يفك الإدغام ويسلك تلك الطريقة إلا أنه لا يسكن الآخر بل يحرك أى حركة كانت إن كان ما قبل المدغم مضمومًا كما فى مد ، الكسر على أصل تحريك الساكن ، والفتح للخفة ، والضم للإتباع ، وإلا فالأولين كما فى فر وعض قال اللّه تعالى[٦] : ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ وقال :[٧] ﴿كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ وقال[٨] : ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾/ ، وهذا إنما هو إذا لم يلحقه نون جماعة النساء ؛ إذ [١٢٥/ب] مثل اردُدْن لا يتأتى فيه الإدغام ، وكذا فى المضارع مثل يرددن وترددن للزوم سكون ما قبل هذه النون ، وسيجىء لهذا الكلام تتمة ، وقد يجىء أمر المخاطب من المبنى للفاعل أيضًا باللام كما فى قوله تعالى[٩] : ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ فيمن

---

(١) أى السكاكى فى مفتاحه ٣٢ ، ٣٣ النص نفسه .
(٢) فى ب فلا امتناع تحريف .
(٣) سورة لقمان الآية ١٩ .
(٤) سورة البقرة الآية ٢٨٢ .
(٥) سورة المدثر الآية ٦ .
(٦) سورة الحاقة الآية ٣٠ .
(٧) سورة النساء الآية ٧٧ .
(٨) سورة طه الآية ١٣١ والواو فى «ولا تمدن» ساقطة من جـ .
(٩) سورة يونس الآية ٥٨ وهذه قراءة الرسول ﷺ وهو الأصل والقياس الكشاف ٢/٣٥٣ ، وانظر الإنصاف ٢/٣٠٣ .

قرأ بالتاء الفوقانى ، قالوا : إنما يحسن ذلك إذا كان بعض المأمورين حضورًا والبعض غيبًا فيؤذن التاء بالحضور واللام بالغيبة كما فى الآية وكما فى قول النبى عليه السلام : «لتأخذوا مصافكم»[١] .

(١) هذه رواية للحديث وهناك رواية أخرى «لتأخذوا مضاجعكم» وثالثة تقول «فما أنتم على مصافكم» يقول الحافظ العسقلانى : «هذا طرف من حديث أخرجه الترمذى عن معاذ بن جبل قال أبطأ عنا رسول اللّه ﷺ فى صلاة الفجر حتى كادت الشمس تطلع ثم خرج فأقيمت فصلى بنا صلاة تجوزها فلما سلّم فما أنتم على مصافكم ... الحديث» الكافى الشاف تخريج أحاديث الكشاف ٢/ ٣٥٣ ، شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ١٧٦ ، الإنصاف ٣٠٣/٢ .

الفصل الثالث

لبيان الهيئات الذاتية للأسماء المتصلة بالأفعال

والاتصال بينها وبين الأفعال إنما هو فى الاشتقاق إما بأن الأفعال مشتقة منها كالمصدر، وإما بأنها مع الأفعال مشتقة من شىء واحد كغيره[1]، وأما ما ذكره شراح المفصل[2] من أن معنى اتصالها بها أنها لا تنفك عن معناها فالمصدر اسم الفعل، واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل[3] وكذلك إلى آخرها على ما سيأتى، فإنما يصح إذا أريد بالأفعال/ الأفعال الحقيقة أعنى [١٢٦/أ] المصادر لا الاصطلاحية، وكانت الإضافة فى قولهم معناها بيانية، ومع ذلك القول يكون المصدر متصلاً بالفعل، حينئذ فيه تكلف وهى ثمانية، وقد ذكرت مفصلة فى العقد الثانى فجعل الفصل ثمانية أصناف:

الصنف الأول: لبيان هيئات المصادر:

وهو ما وضع لحدث أى لمعنى منسوب إلى شىء، وهيئاته إما سماعية وهى فى الثلاثى المجرد، وإما قياسية وهى فى غيره وفيه أيضًا، فنجعل الصنف فريدتين:

الفريدة الأولى: لبيان الهيئات السماعبة:

وهى كثيرة ترتقى إلى ست وثلاثين[4] أو أكثر وهى فعْل بسكون العين مع حركات الفاء الثلاث كصَوْم وذِكْر وشُغْل، وفعْلة كذلك مع إلحاق التاء كرَحْمة

---

(١) هذه قضية خلافية ذكرت فى الإنصاف ١٤٤/١، شرح التفتازانى على العزى ٣.
(٢) شرح المفصل لابن الحاجب ٥٣٧/٢.
(٣) ساقطة من ب.
(٤) عدها الزمخشرى فى المفصل ص ٢١٨ اثنين وثلاثين بناء، وتبعه ابن لحاجب فى شرح المفصل ٨٣٥/٢، ٥٣٩.

وعِفَّة وقُرة ، وفعْلى أيضًا كذلك مع إلحاق الألف كدَعْوى وذِكْرى وبُشْرى ، وكذا فعْلان بإلحاق الألف والنون كشَنْآن بمعنى البغض فى قوله تعالى[1] : ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُم[2] شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لا تَعْدِلُوا﴾ ، وهو قليل لم يسمع غيره ، وغير ليان مصدر لواه بدينه أى مطّل فى أدائه قال ذو الرُّمَّة[3]/ : [١٢٦/ب]

تُرِيدِينَ لِيَّـانِى وَأَنْتِ مَلِيـئَـةٌ وَأَحْسَنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا[4]

ولقلة هذا يقول المبرد[5] فى ليان : إن الأصل الكسر وفتحَ استثقالاً للكسرة مع التضعيف ، وقد جاء الكسر ، ويجوز فى شنآن أيضًا أن يقال الأصل فتح النون كما قُرئ به[6] وإن كان فيه شذوذ من جهة أن قياس هذا البناء بالفتح أن يكون لما فيه حركة واضطراب كالخفقان والفريان ، وقد مر فى الاشتقاق ، وكعِصْيان وغُفْران ، وفَعَلان بفتح الفاء والعين كما سمعت آنفًا ، وَفَعِل بفتحهما أو بكسر العين كغَرَق وخَنِق وهو قليل ، وفِعَل بكسر الفاء وفتح العين كصِغَر ، وفُعَل بضم الفاء وفتح العين كهُدَى ، وفَعِلَة بفتحتين أو بكسر العين كغَلَبة وسَرِقة ، وفعال بحركات الفاء الثلاث كطَواف وصِراف مصدر صرفت الكلبة إذا اشتهت الفحل وسؤال ، وفعالة كذلك مع إلحاق التاء كجَهَالة ودِرَاية ودُعابة بمعنى المزح ، وفُعُول بضمهما أو بفتح الفاء كدُخُول وقَبُول ، وهذا أيضًا قليل حتى قال أبو عمرو بن العلاء :[7] لم أسمع غيره ،/ لكن ذكر الجوهرى[8] الوَلوع

(١) سورة المائدة الآية ٨ .
(٢) ساقطة من د وفى أ ، ب «لا يجرمنك» وفى جـ «لا يجرمنكم» وصحة الآية ما ورد بالمتن .
(٣) هو غيلان بن عقبة العدوى ديوانه ٦٥١ ، الصحاح لوى ٢٤٨٦/٦ ، شرح المفصل ٤٥/٦ .
(٤) البيت من بحر الطويل ورواية الديوان ، وابن يعيش «تطيلين ليانى» قال كارليل هنرى محقق الديوان : «وروى تسيئين ليانى» الديوان ٦٥١ (هامش) والشاهد فى قوله ليان حيث جاءت مصدرًا للوى على وزن فعلان وهو قليل .
(٥) لم أعثر على هذا الرأى عند المبرد .
(٦) حجة ابن خالويه ١٢٨ ، يقول الفراء : «فالوجه إذا كان مصدرًا لأن يثقل «أى يفتح» وإذا أردت به بَغيض قوم قلت شنآن بالتسكين» معانى القرآن للفراء ٣٠٠/١ .
(٧) الصحاح قبل ١٧٩٥/٥ يقول الجوهرى : «حكى اليزيدى عن أبى عمرو القَبُول بالفتح ولم أسمع غيره .
(٨) الصحاح ولع ١٣٠٤/٣ ، وزع ١٢٩٧/٣ .

مصدر وَلِعْتُ به كعلمت [١٢٧/أ] أى حرصت عليه ، والوَزُوع أيضًا بمعنى الإغراء ، وصاحب الكشاف[1] يجوِّز فى الوقود والدحور ونحوهما بالفتح أن يكون مصادر ، وفَعِيل بفتح الفاء وكسر العين كعَوِيل وهو رفع الصوت بالبكاء وفاعل كقمت قائمًا أى قيامًا قال الفرزدق[2] :

أَلَمْ تَرَنِى عَاهَدْتُ رَبِّى وَإنَّنِى ... لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَام
عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتم الدَّهْرَ مُسْلِمًا ... وَلا خَارِجًا مِنْ فِىَّ زُورُ كَلامِ[3]

أى لا يخرج خروجًا ، الرِّتاج بكسر الراء وبالتاء الفوقانى والجيم الباب العظيم والمراد باب الكعبة ، والمقام مقام إبراهيم . . عاهد ربه أن لا يقول الشعر فنقض وقال آخر[4] :

كَفَى بِالنَّأىِ من أَسْمَاءَ كافِ[5]

أى كفاية ، وكان القياس كافيًا ، إلا أنه حمل النصب على الجر ، وفاعلة كافية وباقية وكاذبة قال الله تعالى[6] : ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ وقال تعالى[7] : ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ ، ومفعول نحو ميسور بمعنى اليسر ومعسور

(١) الكشاف ٣٦/٤ .

(٢) هو أبو فراس بن غالب ينتهى نسبه إلى تميم البصرى الخزانة ١٠٨/١ . ٧٢٠/٢ ، ديوانه ٧٦٩ ، الكتاب ٣٤٧/١ ، المغنى ٥٩/٢ ، المقتضب ٢٦٩/٣ ، شرح الشواهد ٧٢ .

(٣) البيتان من بحر الطويل وقد قالهما الفرزدق لما تاب عن الهجو وحبس نفسه على القرآن . حاشية الأمير على المغنى ٥٩/٢ ، وفى شرح المفصل ٥٠/٦ الرواية «قائم ومقام» والشاهد فى قوله خارجًا فهى عند سيبويه مصدر حذف عامله ؛ أى ولا يخرج خروجًا .

(٤) القائل بشر بن أبى خازم الأسدى جاهلى قديم الخزانة ٢٦١/٢ ، ديوانه ١٤٢ .

(٥) صدر بيت من بحر الوافر وعجزه .

وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِى

وهذه رواية ٥١/٦ ، ١٠٣/١٠ ، ورواية المنصف ١١٥/٢ :

وَلَيْسَ لِحُبِّهَا مَا عِشْتُ شَافِى

والشاهد فى قوله كاف وصحتها كافى حيث نصب على المصدر وأسكنت الياء ضرورة لجعله كالمقصور وفى النسخة د«وكفى بالناى» تحريف ، ومن مواطن البيت الخصائص ٢٦٨/٢ ، شرح الشواهد ٧٠ .

(٦) سورة الحاقة الآية ٨ .

(٧) سورة الواقعة الآية ٢ .

بمعنى العسر ، قال تعالى(١) : ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ ، ومَفْعولة نحو مكروهة/ بمعنى الكراهة ومصدوقة بمعنى الصدق ، وفُعُولة بضم [١٢٧/ب] الفاء والعين كعُذُوبة ، وفُعُلَّة بضمهما وتشديد اللام كغُلُبَّة قال المرّار(٢) :

أَخَذْتُ بِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ غُلُبَّةً وَبِالْغَورِ لِى عِـزٌّ أَشَمُّ طَوِيلُ(٣)

أشم أى رفيع وقال الآخر(٤) :

أَخَذُوا الْمخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا وَتَكْتُبُ لِلأَمِيرِ(٥) أَفَيِّلا(٦)

المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها ، ويقال للواحدة خَلِفَة بفتح الخاء والفاء بينهما لام مكسور ، والفصيل ولد الناقة إذا فصل عن أمه ، والأَفَيِّل الإبل الصغير كابن المخاض وهو ما تمت له سنة والفصيل ونحوهما ، أى أخذ العمال المخاض بدل الفصيل ظلمًا وقهرًا وكتبوا فى دفتر الحساب الأفيل تلبيسًا وخيانة ليفوزوا بالزيادة بين الفصيل والمخاض ، ومَفْعُلة بضم العين كمعُونة ومكرُمة ، وفَعاليّة بفتح الفاء والياء المخفف كطواعية وكراهية ، وأما نحو التهدار بمعنى الهدر(٧) بسكون الدال أى الغليان ، والتلعاب(٨) بمعنى اللعب ، والتَّرداد بمعنى/ الرد بفتح التاء فى الكل فقد جعلها الفراء(٩) [١٢٨/أ] وغيره من الكوفيين مصادر لفعّل(١٠) يقولون : كرر تكريرًا وتكرارًا وذكّر تذكيرًا

---

(١) سورة القلم الآية ٦ .

(٢) الصحاح غلب ١٩٥/١ ، اللسان غلب ١٤٣/١٢ ، وأعتقد أنه المرار الأسدى شرح المفصل ٤٤/٦ (هامش) .

(٣) البيت من بحر الطويل ورجل غلبة أى يغلب سريعًا وهو الشاهد حيث أتى على وزن فُعُلّة .

(٤) القائل هو الراعى وهو عُبَيْد بن حُصَيْن بتصغيرهما ابن بنى ربيعة الخزانة ٥٠٤/١ ، ديوان الراعى ١٤٢ ، التكملة ٢٨٢ ، شرح المفصل ٤٤/٦ .

(٥) فى أ ، ب ، جـ بالأمير وهو تحريف .

(٦) البيت من بحر الكامل والشاهد فيه كالشاهد السابق .

(٧) فى ب العور تحريف .

(٨) فى أ ، ب التلعبان تحريف .

(٩) حاشية ابن جماعة على الشافية ٦٦ .

(١٠) شرح المفصل ٥٦/٦ .

وتذكارًا قال سيبويه :[١] لو كان كذلك لصح أن يقال التهدير والتلعيب وليس كذلك فهى كلها صيغ مبنية للمبالغة فى هذه الأفعال كالفعِّيلَى مقصورًا بكسر الفاء والعين المشدد يقال كان بينهم رِمِّيَّى أى الرمى الكثير ، والحِثِّيثى أى الحث الشديد قال عمر (رضى الله عنه)[٢] : «لولا الخِلِّيفى لأذنت»[٣] أى لولا كثرة أشغال[٤] الخلافة ، وهذا باب واسع حتى جعله جار الله[٥] قياسًا ، وعد بعضهم[٦] من هيئات المصادر المَفْعُل بفتح الميم وضم العين وقرأ[٧] ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ﴾ بضم السين والإضافة[٨] قال الأخفش[٩] ، وهو غير جائز لأنه ليس فى الكلام بغير الهاء إلا مكرُم فى قول الشاعر[١٠] :

لِيَــوْمِ رَوْعٍ أَوْ فِــعَــالِ مَكْرُمِ[١١]

---

(١) الكتاب ٨٤/٤ وعبارته بعد أن أورد أمثلة هذا الباب : «وليس شىء من هذا فعلت» .

(٢) ما بين القوسين تكملة من ب ، د وفى جـ العبارة «رضى الله تعالى عنه» .

(٣) حاشية ابن جماعة ٦٧ .

(٤) فى أ ، ب اشتغال وفى شرح الجاربردى ٦٦ وجدت العبارة «الاشتغال بأمر الخلافة» .

(٥) المفصل ٢٢٢ .

(٦) الذى عد ذلك الجاربردى فى شرحه ٦٧ ، وابن جماعة فى حاشيته ٦٧ .

(٧) سورة البقرة الآية ٢٨٠ وانظر حجة ابن خالويه ١٠٣ وهى قراءة نافع وابن محيصن وأهل الحجاز والباقون بالفتح وهو الأشهر لأن مفعلة بافتح كثير وبالضم قليل . إتحاف فضلاء البشر ١٠٠ ، المحتسب ١٤٤/١ ، ١٤٥ .

(٨) هذا نص الجاربردى ٦٧ وابن جماعة فى حاشيته ٦٧ .

(٩) الصحاح يسر ٨٥٧/٢ وعبارة الجوهرى : «قال الأخفش وهو غير جائز لأنه ليس فى الكلام مفعل بغير الهاء» .

(١٠) القائل هو أبو الأخزر الحمانى الراجز أحد بنى عبدالعزى كعب بن سعد الاقتصاب ٦٩ ، شرح الشواهد ٦٨ ، وانظر الخصائص ٢١٢/٣ ، المنصف ٣٠٨/١ ، الصحاح كرم ٢٠٢١/٥ ، اللسان كرم ٤١٦/١٥ ، يوم ١٣٨/١٦ .

(١١) هذا بيت من الرجز المشطور يمدح به مروان بن الحكم وقبله :

مروان مروان أخو اليوم اليمى

الروع الفرع والخوف والمكرُم الكرم وأصلها مكرمة وحذفت التاء لضرورة الشعر ، وهو الشاهد واليمى أصلها اليوم .

ومَعون فى قول الآخر[(١)] :

بُثَيْنَ الْزَمِى «لا»إنَّ «لا» إنْ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَىُّ مَعُونِ[(٢)]

وهما جمعا مكرمة ومعونة/ ولا نظير لهما ، وبثين بضم الباء [١٢٨/ب] الموحد وفتح الثاء ترخيم بثينة على صيغة التصغير ، وهى معشوقة الشاعر وهو جميل ، قال الخليل[(٣)] أصل هذه الهيئات كلها أخفها وهو فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، ألا ترى أن أيتها كانت إذا أريد بناء المرة منها يكون على فَعْلة ، كجلسة وقومة وفرحة وغير ذلك ، إلا أنهم أرادوا أن ينبهوا أن ليس المصدر مشتقًا من الفعل فعدلوا به عن سنن الاشتقاق من كونها على قياس ونهج واحد وسلكوا بها مسلك أرض وعرض وجبل ورجل وفذ ، وغير ذلك ، وخصوا هذا التنبيه بالثلاثى المجرد لزيادة خلوصها بخفتها لثقل الهيئات المختلفة ، ثم هى وإن كانت سماعية[(٤)] لكنها لا تعرى عن أنواع من الضبط ، فمنها أن الغالب فى مصدر فعل ــ بفتح العين إذا كان متعديا ــ الفَعْل كالضَّرْب والقَتْل والملأ ، وإذا كان لازمًا من غير الأصوات الفُعُول كالخروج والعُدول والسُّنوح ، ومن الأصوات الفُعَال بضم الفاء/ كالصُّرَاخ والنُّبَاح [١٢٩/أ] ومنه البكاء ، ومنها أن فُعَلاً بفتح العين مع ضم الفاء مختص بالمنقوص كهُدَى وتُقَى ، وكذا مع كسر الفاء لكن إذا كان ماضيه مفتوح العين كشِرى وقِرى بمعنى الضيافة ، بخلاف نحو صغر وكبر وعظم ، ومنها أن فَعَلاً بفتحتين إذا كان ماضيه مفتوح العين مختص بالمضارع المضموم العين كالطلب والهرب إلا الغَلَب والجَلَب مصدر جلب الجرح أى علاه الجُلْبة بضم الجيم وسكون اللام وهى الجليدة التى تظهر عليه

---

(١) هو جميل بن عبدالله بن معمر العذرى شاعر فصيح مقدم فى الشعر والرواية الاقتضاب ٤٦٩ ، ديوانه ٢٠٨ ، المنصف ٣٠٨/١ ، الخصائص ٢١٢/٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، معون أى العون والمساعدة يقول : إن سألك سائل : هل بينك وبين جميل صلة فقولى لا فإن فيها عونًا على الواشين ودفعًا لشرهم ، والشاهد فى قوله معون على أن أصله معونة فحذفت التاء للضرورة .

(٣) مناهج الكافية فى شرح الشافي ٦٢ ، شرح الجاربردى ٦٢ .

(٤) ساقطة من ب .

عند بدء البرء ، وإذا كان ماضيه مكسور العين فهو مختص باللازم كالعجب والغضب والفرح والمرح والترح ، ومنها أن الغالب فى الألوان الفُعْلة كالأدمة والسمرة كذا ذكر ابن الحاجب(١) ، وأما الجوهرى(٢) فقد قال : السمرة لون الأسمر وقال : الأدمة السمرة والظاهر هذا كالحمرة والصفرة والخضرة ، قال الفراء(٣) : إذا (فإن)(٤) سمعت فعَل بفتح العين ولم تسمع مصدره فاجعل مصدره على وزن فَعَل لأهل الحجاز ، وعلى فُعُول/ لأهل نجد ، ونحن نقول جعله على طبق الضوابط أولى . [١٢٩/ب]

الفريدة الثانية : لبيان الهيئات(٥) القياسية للمصادر :

وهى قسمان :

الأول : مختص بما عدا الثلاثى المجرد : وهو أن لا يزاد فى أوله الميم فكل باب من غير الثلاثى المجرد لمصدره هيئة مطردة فى أمثلة مختصة به إما واحدة أو أكثر ، والضابط فيها أن كل باب فى أول ماضيه همزة يزاد قبل آخره ألف وتكسرالهمزة فيما لم تكن فيه مكسورة ، فإن كانت الهمزة للوصل يكسر أول متحرك بعدها أيضًا كما فى إكرام واقتتال(٦) واحرنجام ، وإن لزم عمل بموجب الضرورة كما فى افعيلال وافعيعال مصدرى افعالّ وافعوعل ، فإن الألف والواو الساكن الغير المدغم بعد الكسرة يجب إبدالهما ياء كما عرفت ، وكما فى افعلاَل وافعلاَّل مصدرى افعلّ وافعللّ ، فإن بقاء الإدغام مع تخلل الألف

---

(١) الشافية ٦٣ .

(٢) الصحاح سمر ٦٨٨/٢ ، أدم ١٨٥٩/٥ .

(٣) الشافية ٦٣ ، شرح الرضى للشافية ١٥٧/١ .

(٤) تكملة من ب وعبارة الفراء : «إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلاً للحجاز وفعولاً لنجد» السابق الصفحة نفسها .

(٥) فى ب ، جـ الهيئة .

(٦) العبارة فى د هكذا : «بكسر أول متحرك بعدها أيضًا ثم إن لم لازم مما ذكرنا تغيير آخر فنصر على ذلك كما فى إكرام واقتتال» .

بين المثلين ممتنع وإذا قلت : الإدغام بين اللام الثانى والثالث فى افعلل ؛ لزم إدغام الأول فى الثانى ، وأما ما ليس فى أول ماضيه همزة/ فليس له ضابط [١٣٠/أ] فلنعدّ الجميعَ عدًا ففى أفعل المصدر إفعال ، وفى فعّل تفعيل وتفعلة كتقديم وتقدمة وتكريم وتكرمة ، ومهموز اللام ومعتله مختصان بالثانى كتبرئة وتخطئة وتسلية وتوصية وتسوية لا يجيئان على الأول إلا نادرًا ، أما المهموز فكما ذكره الجوهرى[١] من أنه يقال : هنأ بالولاية تهنئة وتهنيئًا ، وأما المعتل فكما فى قول الشاعر[٢] :

فَـــهْىَ تُنَزِّى دلْـوَهَا تَـنْزِيًّا[٣]

أى تحركه من النزوان ، وفِعّال أيضًا بكسر الفاء وتشديد العين قال تعالى[٤] : ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَتِنَا كِذَّابًا﴾ وفى فاعل مفاعلة وفعال كمقاتلة وقتال وبعضهم يقول :[٥] قيتال بالياء رعاية للألف ، فى الماضى وفى تفعّل تفعُّل كتعلُّم وتِفِعّال بالكسرتين مع تشديد العين قال[٦] :

ثَلاثَةُ أَحْبَـابٍ ، فَحُبٌّ عَـلاقَـةٌ وَحُبٌّ تِمِلاَّقٌ وَحُبٌّ هُوَ الْقَتْل[٧]

العَلاقَة بفتح العين تستعمل فى المعانى كعلاقة المحبة والعداوة ونحوهما ، وبكسرة فى الأعيان كعلاقة السوط والسيف ونحوهما ، والتملاق

(١) الصحاح هنأ ٨٤/١ وعبارته : «هنأته بالولاية تهنئة وتهنيئًا» .
(٢) لم أعثر على قائل هذا البيت يقول البغدادى : «لم يذكر أحد تتمته ولا قائله والله أعلم «شرح الشواهد ٦٧ ولكننى وجدت تتمته انظر المنصف ١٩٥/٢ ، واللسان نزا ١٩٢/٢٠ .
(٣) هذا بيت من الرجز وبعده «كما تنزى شهلة صبيا» وقد ورد برواية باتت تنزى دلوها تنزيا» الخصائص ٣٠٢/٢ ، وفى رواية أخرى «بات ينزى دلوه تنزيا» شرح المفصل ٥٨/٦ (هامش) والتنزية رفع الشيء إلى فوق ، والشهلة العجوز الكبيرة ، والشاهد فى قوله تنزيا حيث أتى بها مشددة والقياس تنزية بتخفيف الياء بعدها هاء التأنيث .
(٤) سورة النبأ الآية ٢٨ .
(٥) القائل بذلك الجاربردى فى شرح الشافية ٦٥ وابن جماعة فى حاشيته ٦٥ .
(٦) لم أعثر على القائل ، البيت فى شرح المفصل ٤٧/٦ ، ٤٨ ، ١٥٧/٩ ، مجالس ثعلب ٢٩ ، الصحاح ١٥٥٦/٤ ، واللسان ملق ٢٢٢٤/١٢ .
(٧) البيت من بحر الطويل والشاهد فى قوله تملاق حيث جاءت على تفعال بالكسرتين مع تشديد العين .

والتملق ، وهو التودد وإظهار المحبة/ يقول : الحب ثلاثة أنواع حب متعلق [١٢٠/ب] بالقلب موجود فى الشخص ، وحب ظاهرى غير حقيقى ، وحب قاتل لمن فيه وهو العشق ، وقيل : حب المحاربة والمكادحة ، وفى تَافَعَل تفاعُل كتقاتل ، وفى انفعل انفعال كانحلال ، وفى افتعل افتعال كاحتمال ، وفى افعلّ افعلال كاحمرار وفى استفعل استفعال كاستقبال ، وفى افعوعل افعيعال كاعشيشاب ، وفى افعوَّل افعوَّال كاعلواط ، وفى افعال افعيلال كاحميرار[1] ، وفى فعلل فعللة كغربَلة وفِعْلال بكسر الفاء فقط إن لم يكن مضاعفًا كغِرْبَال وإن كان مضاعفًا فبه وبالفتح أيضًا كزِلْزَال وسَلْسَال ، وفى تفعلُل كتدحرج ، وفى افعنلل افعنلال كاحرنجام ، وفى افعلل افعلال كاقشعرار ، وإنما عددناها كلها مع شهرة بعضها ولزوم تكرار فى البعض لانتظام الكلام ، ثم لا يخفى عليك حال الملحقات ومزيداتها . هذه هى الهيئات الأصلية لهذه المصادر ، وما يتوهم مما سواها أنه مصدر لبعض/ تلك الأبواب لوقوعه موقع مصدر كما فى كلمت [١٣١/أ] ، كلامًا ، وسلمت سلامًا وأمثال ذلك قال اللّه تعالى[2] : ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً﴾ وقال اللّه تعالى[3] : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ فالأولى أن تجعل أسماء لمعانى مصادر تلك الأفعال لا مصادر لها اصطلاحية ، وممكن أن تؤول بأن التقدير واجعلوهن سارحات سراحًا ، واللّه جعلكم نابتين من الأرض نباتًا ، وكذا فى غيرهما ، وذلك لأنها خارجة عن نهج مصادر المزيدات ، وهو عدم اشتراك شىء منها بين بابين من أبوابها ، وأما عطاء فى قول القطامى[4] :

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّى وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا[5]

---

(١) فى جـ ، د العبارة : «افعيلال كاحمرار» .

(٢) سورة الأحزاب الآية ٤٩ .

(٣) سورة نوح الآية ١٧ ولفظ الجلالة ساقط من الأصل فى «قال الله تعالى» .

(٤) وهو عمير بن شييم القطامى من قصيدة له فى مدح زفر بن الحارث الكلابى وكان أَسَرَه فى الحرب فمنَّ عليه وأعطاه من الإبل الشواهد الكبرى ٣/٥٠٥ ، ديوانه ٣٧ ، الخصائص ٢/٢٢١ ، الهمع ١/١٨٨ ، ٢/٩٥ ، الأشمونى ٢/٢٨٨ ، شرح المفصل ١/٢٠ .

(٥) البيت من بحر الوافر وقد ورد فى النسخة أ ، ب الرياحا وهو تحريف لأن البيت من قصيدة عينية للقطامى ديوانه ٣٧ وقد تناول القوشجى البيت بالشرح وتوضيح الشاهد فأغنى عن ذكرها هنا .

فالوجه فيه بعد إعماله النصب فى المائة أن يقال : أصله الإعطاء حذف منه الهمزة وحرك العين ، أو يقال استعمله فى معنى الإعطاء مجازًا وإلا فهو اسم لما يعطى لا بمعنى المصدر كالسلام والكلام ، الرتاع جمع راتع يقال : رتعت الماشية أى أكلت ما شاءت ، ثم يتفرع على هذه الهيئات هيئات أخرى نحو أن يقال : فى مصدر أفعل واستفعل إذا كانا معتلى العين إفالة/ واستفالة [١٣١/ب] كإقالة واستقالة ، لأنه إذا حذف العين بالإعلال كما مر وسيجىء بتمامه جبروا نقصه بإلحاقه التاء ، وصاحب المفصل[١] لم يذكر هنا استفعل ، وجعل معتل اللام من فعّل كتعزية وتسلية من هذا القبيل ، وليس بسديد ؛ لأن مثل هذا على تفعلة وقد عرفت أنها هيئة أصلية لمصدر هذا الباب فلا حاجة إلى ارتكاب الحذف والتعويض بلا موجب ، وقد يجىء مصدر أفعل هذا بدون التاء كما فى قوله تعالى[٢] : ﴿وَإِقَام الصَّلاةِ﴾ وفى قولك أريته إراءً ونحو أن يقال فى مصدر تفعّل إذا كان معتل اللام تفعٍّ كترجٍّ وتمنٍّ ، وفى مصدر تفاعل تفال[٣] كتعادٍ[٤] وتمادٍ ، وفى أفعل إفعال كإهراق على ما مر واسْفَال كاسطاع مصدر أَسطاع بفتح الهمزة يستطيع بزيادة العين ، والأصل أطاع يطيع ، وكذا مصدر اسطاع بكسر الهمزة بفتح حرف المضارعة والأصل استطاع يستطيع حذف التاء استثقالاً له مع الطاء ، قال اللّه تعالى[٥] : ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نقبًا﴾ إلى غير ذلك/ مما يطلعك عليه [١٣٢/أ] تتبع موارد استعمالاتهم وقواعد اصطلاحاتهم .

القسم الثاني : وهو مشترك بين الثلاثى المجرد وغيره . . أن يزاد الميم فى أوله ويسمى مصدرًا ميميًا وهو فى غير الثلاثى المجرد على نمط مضبوط

---

(١) المفصل ٢٢٣ ويقصد القوشجى أن الزمخشرى قد جعل المصدر من فعّل المعتل اللام مثل تعزية قد عوض بالتاء عن اللام الساقطة حين صياغة المصدر .

(٢) سورة النور الآية ٣٧ .

(٣) أعتقد أن صحتها تفاع .

(٤) فى ب ، جـ كنواد .

(٥) سورة الكهف الآية ٩٧ .

مطرد ، وهو أن يكون من كل باب على وزن اسم مفعوله وستعرفه ، وأما فى الثلاثى المجرد من غير المعتل الفاء فالأكثر في مصدره مَفْعَل بفتحتين حتى حكم ابن الحاجب[١] بكونه قياسًا مطردًا كمَقتَل ومَضْرَب ومردّ ومعاش ، وقد يجىء بكسر العين كما فى قوله[٢] : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ ، ﴿وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾[٣] ومن المعتل الفاء يائيًا كان أو واويًا حذف الواو من مضارعه فمصدره مَفْعِل بكسر العين كميسر وموعد وموضع إلا ما جاء فى قولهم دخلوا مَوحَد مَوحَد بالفتح ، وأما نحو مَوْرِق ومَوْظِب فأعلام لا اعتبار لها كثير اعتبار فى القواعد ، وإن ثبت الواو فى مضارعه أو كان مع ذلك معتل اللام أيضًا سواء كان الواو ثابتًا أو محذوفًا فالمصدر مفعَل بالفتح كموجَل ومرجَع والمولَى والمرعَى ، ثم إن مما يناسب/ أن يذكر فى مباحث المصدر أنه موضوع لنفس [١٣٢/ب] الحدث الذى هو جزء معنى ، ولا شبهة أن فى ضرب ليس دلالة على وحدة الضرب أو تعدده لا شخصًا ولا نوعًا وكذا[٤] فى المصدر ، ولهذا لا يثنى المصدر ولا يجمع لكن قد يراد منها الوحدة أو التعدد فيلحق بها علامة تدل على ذلك ، فإن أريد بها الوحدة الشخصية يلحق بآخره تاء التأنيث فيقال فى الثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه فعلة كضرب وقبلة ، ويقال لها بتاء المرة ولا يجىء من هذا الثلاثى على غير هذه الهيئة كما مرت إليه إشارة ونحو أتيته إتيانة ، وولقيته لقاءة قليل ، وإن أريد به الوحدة النوعية بكسر الفاء فيقال جِلسة ، وفى الحديث[٥] «قد مات مِيتة جاهلية» ، ولو كان غير الثلاثى المجرد يلحق به التاء على هيئته كأكرمته إكرامة واستخراجة وتدحرج تدحرجة ، ما ذكرنا كان فيما لا تاء فيه ، وإن كان فيه التاء ثلاثيًا كان أو غيره فوحدته تستفاد من خارج[٦] ،

(١) الشافية ٦٧ .

(٢) سورة يونس الآية ٤ ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا﴾ .

(٣) سورة المائدة الآية ١٨ ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾

(٤) فى د ، جـ وهكذا .

(٥) رواه مسلم بإسناده إلى أبى هريرة عن لنبى ﷺ صحيح مسلم ٢٣٨/١٢ وروايته : «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فقد مات ميتة جاهلية» .

(٦) هكذا وردت والصحيح من خارجه أو أن هناك كلمة ساقطة .

فتاء نحو المعيشة والمعجزة ليس للمرة بل هما بمنزلة/ العيش والعجز ، وكذا نحو المكالمة والدحرجة ، وإن أريد [١٣٣/أ] بها التعدد تثنى وتجمع على حسب الهيئات التى فصلت .

الصنف الثانى : لبيان هيئة اسم الفاعل :

وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على ما قام به معناه بوجه الحدوث[١] ، واحترز بالقيد الأخير عن الصفة المشبهة وستقف عليها ، ولا يرد نحو الكائن والمدبر لله تعالى لأن أصل اشتقاقهما ووضعهما للحدوث ، وهيئته الأصلية فى الثلاثى المجرد على فاعل كناصر وضارب ، وكثيرًا ما يغير إلى فعّال أو فَعول أو مفعال للمبالغة ، قال اللّه تعالى[٢] : ﴿إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ وقال اللّه تعالى[٣] : ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾ وتقول : إنه لمضياف ، أى كثير الضيافة وفى غيره على هيئة مضارعه المعروف قائمًا مقام حرف المضارعة ميم مضمومة إلا فيما كان فى ماضيه تاء زائد ، وقد عرفت أنها ثلاثة أبواب : تفعّل وتفاعل وتفعلل ، فإن فيها يُغيَّر فتحة ما قبل الآخر إلى الكسرة أيضًا ، فيقال فى يُكرِم مُكرِم ، وفى يدحرج مُدحرِج ، وفى يقْشعرّ مُقشعِرّ ، وفى يتفضل متفضل ، وفى يتدحرج متدحرج .

[١٣٢/ب]

الصنف الثالث : لبيان هيئة اسم المفعول :

وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على ما وقع عليه معناه ، وهيئته الأصلية فى الثلاثى المجرد مفعول كمنصور ومضروب ، ولا يختلجن فى وهمك على ما قلنا إنهم قالوا أصل مفعول مفعل[٤] فزيد الواو لئلا يشتبه اسم المفعول من

---

(١) فى ب الحدث .
(٢) سورة نوح الآية ١٠ .
(٣) سورة الأحزاب الآية ٧٢ .
(٤) الذى قال ذلك الزمخشرى فى المفصل ٢٢٩ .

المجرد به من المزيد ، لأن هذا الأصل مرفوض بالكلية لم يستعمل قط ، وإنما هو مجرد مناسبة راعوها ليطرد كون اسم المفعول جاريًا على فعله فيظهر مشابهته له فتصير سببًا لجواز عمله ، فلا يقدح فى أصالة هيئة مفعول . وفى غيره مطلقًا على هيئة مضارعه المجهول بلا فرق سوى قيام الميم مقام حرف المضارعة ، وبعد إحاطتك بالتشبيهات السابقة لا يخفى عليك الهيئات المتفرعة لاسمى الفاعل والمفعول سوى شيء تذكره وهو أن فى اسم مفعول الأجوف سواء كان واويًا أو يائيًا ينقل ضمة العين إلى الفاء كما ستقف عليه فى الإعلال ، فيلتقى ساكنان عين الفعل وواو المفعول . . فسيبويه[1] يحذف فيهما واو المفعول لأنه زايد ، والزائد بالتغيير/ أولى ، ثم فى اليائى تبدل ضمة الفاء لثقلها مع [١٣٤/أ] الياء كسرة فمقول ومبيع عنده مَفُعْل ومفِعْل بضم الفاء وكسره ، والأخفش[2] يحذف فيهما[3] العين لأن واو المفعول علامة والعلامة بالإبقاء أولى ، ثم فى اليائى يبدل ضمة الفاء كسرة ليقلب الواو ياء إعلامًا بأنه يائى ، فهما عنده مفول[4] ومفيل .

الصنف الرابع : لبيان هيئة الصفة المشبهة[5] :

وهى ما اشتق من مصدر لازم ثلاثى مجرد للدلالة على ما قام به معناه على وجه الثبوت ، والمراد به أن ليس لها دلالة على الحدوث والتجدد كاسم الفاعل ، لا أنها تدل ألبتة على الاستمرار ، وهذا نظير ما يقال إن الجملة الاسمية للثبوت والدوام ، مع أن الشيخ عبدالقاهر قال[6] : لا تعرض فى زيد

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٤ .

(٢) الشافية ٢٩٥ ، حاشية ابن جماعة ٢٩٥ واحتج الأخفش «بأن عين الكلمة لغير معنى بخلاف واو مفعول فإنها حرف معنى يدل على المفعولية وحذف ما لا معنى له أسهل» ابن جماعة ٢٩٥ ، شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة ١٠٦٧/٣ .

(٣) هكذا وردت .

(٤) فى ب مفعول .

(٥) العبارة فى جـ «لبيان هيئة اسم المفعول» وهذا سهو من الناسخ .

(٦) لم أعثر عليه عند عبد القاهر .

منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً له ، فإذا أريد إثبات الحزن لشخص مطلقًا يقال ضيق ضيق ، وإذا أريد التعرض لحدوث الحزن له يقال صدره ضايق ، وكذا فى ميت ومايت وغير ذلك[1] ، وقيل لها الصفة المشبهة لشبهها باسم الفاعل فى/ المعنى ، وفى كونها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ، وقد [١٣٤/ب] يكون الصفة المشابهة من فعل متعد كالرب والرحمن تقول : ربّه يربّه ربًا فهو ربّ ، لكن بعد جعله لازمًا ونقله إلى باب فعُل تقديرًا ، يعتبر أنهما من ربُبت ورحُمت أى كنت بصفة الربوبية والمرحمة ، وهيئاتها كثيرة متنوعة إلا أن بعضها يدخل تحت ضبط ، وهو أن من الألوان والعيوب والحلى يكون على أفعل كأحمر وأعرج وأبلج ، ومما فى الجوع والعطش وضديهما يكون على فعلان كحمضان وصديان وشبعان[2] وريان ، ومن غير ما ذكرنا الغالب فى فَعِل بكِسر العين فعِل مثله كفرِح ووِله ، وقد يجىء مع الضم كنُدس[3] للقطن ، وقد تكون على فعيل كسليم ، وعلى فَعْل بفتح الفاء وسكون العين كشكس قال الراجز[4] :

شَكْسٌ عَبُوسٌ عَنْبَسٌ عَزُّور[5]

وهذه الألفاظ المتقاربة فى المعنى وهو سوء الخلق ، وعلى فُعْل بضم الفاء كحُر من حَرِرْت بالكسر تحَر بالفتح ، وعلى فِعْل بكسز الفاء كصفر أى خال ، وعلى فَعُول بفتح الفاء كغيور ما ذكرنا هيئتها/ إذا كان [١٣٥/أ] موصوفها مذكرًا ، وإذا كان مؤنثًا فهى فى أفعل فعلاء كحمراء وعرجاء وبلجاء[6] ، وفى فعلان فعلى بفتح الفاء أو فعلانة وفى غيرهما إلحاق التاء (بآخر ما ذكرنا)[7] .

---

(١) ساقط من ب .
(٢) فى أ ، ب شعبان .
(٣) فى ب كنوس تحريف .
(٤) لم أعثر على قائل هذا الرجز .
(٥) من بحر الرجز وفى اللسان قال الفراء : «رجل شكس عكص والشكس هو الشىء الخلق ، وقد ذكر البيت فى اللسان شكس ٤١٧/٧ بدون نسبة .
(٦) مؤنثة ومذكرها أبلج أى مشرق مضىء الصحاح بلج ٣٠٠/١ .
(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

الصنف الخامس : لبيان هيئة أفعل التفضيل :

وهو ما اشتق من مصدر ليدل على زيادة موصوفه على غيره فى معنى ذلك المصدر كالأعلم فى قولنا زيد الأعلم ، واحترزنا بالقيد الأخير عن نحو فاضل وزايد وغالب فإنها وإن دلت على زيادة موصوفها على غيره فى شيء لكن لا دلالة لها على زيادته عليه فى الفضل والزيادة والغلبة ، وقد يجيء والمصدر(١) الذى اشتق هو منه قد أميت ، كقولهم أحنك الإبل أى أشدها أكلاً ، وهو(٢) منه الأول ، كما أميت مصدر بعض الأفعال كيدع ويذر ، ولا يبنى من الألوان والعيوب الظاهرة والحلى إلا ما شذ من نحو

«أبيض من أخت بنى أباض»(٣)

و : «لأنت أسود فى عينى من الظلم»(٤)

وأما قوله تعالى(٥) : ﴿وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾ فهو من عمى البصيرة لا البصر ، وقيدنا/ بالظاهر لأنه يقال فلان أحمق [١٣٥/ب] من فلان وأبله منه ، وأرعن وأهوج وأخرق وأعجم وأنوك ، كما يجيء منها أفعل ، فعلم من هذا أن تعليل عدم بناء أفعل للتفضيل من المذكورات بأنه لدفع الالتباس بينهما غير تام ، والأولى فى التعليل أن يقال إن الثلاثى المجرد

---

(١) زيدت كلمة (حال) فى الأصل ، وهى زيادة ليست مطلوبة .

(٢) ساقطة من ب ، جـ ، د .

(٣) هذا بيت من أرجاز رؤبة بن العجاج وقبله «يا ليتنى مثلك فى البياض» ورواية أخرى تقول «تقطع الحديث بالإيماض» وأخت بنى أباض بفتح الهمزة كانت معروفة بالبياض وقيل هم قوم . الخزانة ٤٨٣/٣ ويستشهد بهذا البيت على أن أفعل التفضيل «أبيض» شاذ لأنه لا يبنى من الألوان والعيوب وهذا مذهب بصرى ، ويبدو أن القوشجى كان مؤمنًا بهذا المذهب على العكس من المذهب الكوفى الذى يبيح صياغته من الألوان والعيوب ، ومن مواطن البيت الإنصاف ٩٦/١ ، شرح المفصل ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ .

(٤) قائله المتنبى وهو أحمد بن الحسين الجعفى الكندى الكوفى والبيت من بحر البسيط من قصيدة له فى صباه وصدر البيت «أبعدْت بياضًا لا بياض له» والتمثيل فيه كالبيت السابق ومن مواطن البيت الخزانة ٤٨١/٣ ، ديوانه ٣١٠/٢ ، شرح المفصل ٩٣/٦ .

(٥) سورة الإسراء الآية ٧٢ .

لا يجىء بالأصالة من المذكورات إلا قليلاً ، كأدِم وسَوِد وشهِب وحوِل وعوِر ، على أنه يجوز أن يقال أصل الكل أفعل كما هو الأكثر فى الاستعمال ، ولهذا صح الواو فيها فاعتبر الأكثر ، وهو لم يبن من غير الثلاثى المجرد لأنه بدون حذف شىء لا يمكن ، ومع الحذف يلتبس ، إلا أن سيبويه[1] يجوّز بناءه من الأفعال قياسًا ، وكثرة وقوع مثل : هو أعطاهم للدينار وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لى من فلان ، مع قلة التغيير فيه تؤيد مذهبه ، ونقل عن المبرد[2] والأخفش[3] تجويز بنائه من جميع المزيدات ، وهو بعيد ، وإذا أريد التفضيل فيما لا يجوز بناؤه منه بنى من الشدة أو الكثرة أو القوة أو نحوهما ويميز بما أريد/ التفضيل فيه ، فيقال هذا أشد حمرة ، وأكثر عرجًا ، وأقوى [١٣٦/أ] عوجًا ، وأزيد استخراجًا ، لكن ينبغى أن يجعل الزيادة المستفادة من صيغة أفعل فى هذا النوع راجعة إلى ما وقع تمييزا ليفهم أن شدته أو كثرته أو قوته إنما هى بالإضافة إلى شىء آخر ، إذ لو حملت على ما هو الظاهر من معنى أفعل التفضيل لزم أن يكون الزيادة فى الشدة والكثرة والقوة ، وليس كذلك ، وقياسه أن يكون لتفضيل فاعل المصدر المشتق منه ، وقد يجىء به من الفعل المتعدى لتفضيل مفعوله كما فى الأشهر والأعرف والأحمد والأنكر ، ومنه أعنى فى قول سيبويه[4] : «أنهم يقدمون[5] الشىء الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى «وهيئته الأصلية للمذكر ما ذكر ، وللمؤنث فعلى بضم الفاء وقد غيرت فى خَيْر وشَرّ إلى فَعْل للتخفيف فيما يكثر استعماله ، ولا يستعملان على الأصل إلا فى لغة رديئة ، قالت امرأة من العرب : «أعيذك بالله من نفس حرَّى وعين شَرَّى»[6] ، أى خبيثة وحرى مؤنث حران كعطش وعطشان فى اللفظ والمعنى .

(١) الكتاب ١٠٠/٤ ، شرح المفصل ٩٢/٦ .
(٢) شرح المفصل ٩٢/٦ .
(٣) شرح المفصل ٩٢/٦ .
(٤) يقول الزمخشرى : وقال سيبويه : وهو ببيانه أعنى المفصل ٢٣٣ ولم أعثر عليه عند سيبويه .
(٥) فى ب يقومون تحريف .
(٦) الصحاح شرر ٦٩٥/٢ ولم يذكر اسم هذه المرأة .

الصنف السادس والسابع : اسما الزمان والمكان : [١٣٦/ب]

جمعتهما لشدة المناسبة بينهما من جهة المعنى ، ولهذا أشركوهما فى الصيغة[1] وهما ما اشتق من المصدر للدلالة على زمان معناه ومكانه ، وهيئتهما مثل هيئة المصدر الميمى فى المجرد والمزيد مطلقًا إلا فى الصحيح الذى مضارعه مكسور العين ، فإن المصدر منه فى الأغلب مفتوح العين كما عرفته ، وهما مكسورا العين تقول : ضربت زيدًا مضَربًا شديدًا وجلست مجلَسًا خفيفًا ، واليوم والدار مضرِب الدراهم ومجلِس القوم ، ففيما مضارعه مضموم العين أو مفتوحه ، القياس أن يكونا مفتوحى العين ، وقد جاء من المضموم ثلاثة عشر اسمًا مكسور العين على خلاف القياس وهى المسجد والمنسك والمرفق ، والمفرق والمشرق والمطلق والمغرب والمنبت والمسكن والمسقط والمحشر والمنخر ، ومن المفتوح اسم واحد وهو المَجْمع ، وجاء بعض هذه الأسماء بفتح العين أيضًا كالمنسك والمطلع وقرئا بهما فى القرآن[2] ، وكالمسكن والمجمَع قال [١٣٧/أ] الفراء[3] : الفتح فى كلها جائز وإن لم يسمعه ، وقال سيبويه[4] : المسجد بالكسر البيت الذى بنى للعبادة ، وأما موضع السجود فلا يجوز فيه إلا الفتح ، وبعض اسم الزمان والمكان يجىء بالتاء كالمزلة والمضلة بكسر العين وفتحه فيهما كما فى مضارعهما ، والمظنة بالكسر وهى الثالثة عشر مما جاء على خلاف القياس ، وأما نحو مَسْبعة ومَأْسَدة ومَذْأَبَة ومَحْياة ومَفْعَاة للأرض التى يكثر فيها السبع والأسد والذئب والحية والأفعى مما نحن فيه أعنى من الأسماء المتصلة بالأفعال ، ولكن هذا قياس مطرد فى كل اسم ثلاثى . . كالمبطخة لمكان يكثر فيه البطيخ ، والمقثاة لمكان يكثر فيه القثاء ،

---

(١) ومن الذين أشركوهما فى الصيغة ابن الحاجب فى الشافية ٧٠ ، والجاربردى فى شره ٧٠ ، ٧١ وابن جماعة في حاشيته اتباعًا لابن الحاجب ٧٠ ، ٧١ .

(٢) فى قوله تعالى ﴿لكل أمة جعلنا منسكًا﴾ سورة الحج الآية ٣٤ قرأ حمزة والكسائى بالكسر حجة ابن خالوية ٢٥٣ ، حاشية ابن جماعة ٧١ .

(٣) حاشية ابن جماعة ٧١ ، الصحاح سجد ٤٨١/١ النص نفسه .

(٤) وعبارة سيبويه : «المسجد فإنه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك لو أردت ذلك لقلت مسجَد» الكتاب ٩٠/٤ .

ولا يتأتى ذلك فيما عدا الثلاثى كالثعلب والضفدع ، (ولا يأتى مثله بل قالوا فيه كثيرًا الثعلب والضفدع)(١) ، وأما المقبرة فقد جاءت بالفتح على القياس وبالضم لأنه أريد بها بقعة معينة مهيأة للدفن لا موضع الدفن مطلقًا ، لا يقال لكل مكان دفن فيه أحد مقبرة ، وجاء فى الشعر بدون التاء مفتوحًا قال(٢) :

لِكُلِّ أناس مـقـبـرٌ بفنائهم(٣) فهم ينقصون والقبور تزيد(٤) [١٣٧/ب]

الصنف الثامن : بيان هيئة اسم الآلة :

وهو ما اشتق من مصدر الثلاثى المجرد للدلالة على استعماله وسيلة إلى تيسير معنى ذلك المصدر ، فلا يقال للقلم والسكين اصطلاحًا اسم آلة لعدم اشتقاقهما مما هما وسيلة إليه ، وهيئاته مفعَل ومِفْعال بكسر الميم وفتح العين فى الكل كمقص ومقراض ومكسحة وهى ما يكنس به الثلج وغيره ، قالوا : هيئته الأصلية مفعال والأخريان منقوصتان منه بعوض أو بغيره ؛ بدليل عدم إعلال نحو معول ومخيط(٥) ؛ ولولا ذلك وجب إعلالهما كما ذكر ، والتى فيها التاء ليست بمطردة بل هى سماعية كما فى اسمى الزمان والمكان(٦) ، وأما نحو المسعط(٧) وهو الإناء الذى يجعل فيه السَّعوط(٨) بفتح السين أى الدواء الذى يصب فى الأنف ، والمدق وهو ما يدق به ، والمدهن وهو قارورة الدهن ، والمكحلة وهو ما يجعل فيه الكحل مما جاء بضم الميم ، أو بها وبفتح العين ،

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة جـ .
(٢) القائل عبدالله بن ثعلبة الحنفى حماسة أبى تمام ٣٧٥/١ ، الصحاح قبر ٧٨٤/٢ .
(٣) فى ب وبنائهم .
(٤) البيت من بحر الطويل وهو من مقطوعة عددها ثلاثة أبيات كما وردت فى الحماسة وفى الصحاح المقبرة واحدة وقد جاء فى الشعر المقبر مفتوحًا بدون التاء وهو الشاهد .
(٥) القائل نقره كار فى شرح الشافية ٤٦ .
(٦) انظر شرح العصام على الشافية ٤٦ .
(٧) فى ب المعط تحريف .
(٨) فى الأصل السُعوط (بكسر السنين) معأنه قال بعدها «بفتح السين» .

أيضًا ، كالمنخل لما تخرج به النخالة عن الدقيق[١] فليست [١٣٨/أ] بأسماء الآلة اصطلاحًا بل هى كسائر الأسماء الموضوعة لآلات الأشياء كالسوط والسيف وغيرهما ، ألا ترى أن منها ما ليس مشتقًا من المصدر ، والأظهر فى معنى الآلية من الظرفية ، وأورد صاحب المفصل[٢] المحرضة فى عدادها وتبعه ابن الحاجب[٣] ، ولكن الجوهرى[٤] ذكرها بكسر الميم وفتح الراء على القاعدة وفسرها بإناء الحرض وهو الأُشْنَان .

(١) فى ب من الدقيق .
(٢) المفصل ٢٤٠ .
(٣) الشافية ٧٣ .
(٤) الصحاح حرض ٣/١٠٧٠ .

السمط الثانى

لبيان هيئات تحصل بسبب عوارض لأغراض معنوية

وهى خمسة فنجعل السمط خمسة فصول :

الأول : لبيان ما يحصل بسبب إلحاق الضمائر ونونى التوكيد :

وإنما قدمناها لاختصاصها بالأفعال التى هى المعمدة فيما نحن فيه لشمول الهيئات المقصودة بالبحث جنسها بحسب الأصل ، والكلام فيه صنفان :

الأول : فى بيان ما يعرض بسبب إلحاق الضمائر :

اعلم أولاً أن الضمير هو اسم وضع للدلالة على أن[1] معناه متكلم بحسب ظاهر العرف أو مخاطب أو غيرهما ويسمى هنا[2]/ غائبًا ، [١٣٨/ب] وشرط هذا تقدم ذكر بوجه ، والضمير قسمان : منفصل وهو ما يجوز النطق به ابتداء ، ومتصل وهو ما ليس كذلك ، وله فى وضعه خواص : منها أنه مع كونه مبنيًا وضع على وجه يعرف من نفسه ، أنه فى موقع أى من وجوه الإعراب ، ومنها أن دلالته على تذكير معناه وتأنيثه بجوهره لا بلحوق علامة ، فتفرع على ما ذكر لكل واحد من المنفصل والمتصل بعد ما علم أن كلاً منهما إما متكلم أو مخاطب أو غائب تقسيمان :

الأول : ثلاثى باعتبار وجوه الإعراب .

الثانى : ثنائى باعتبار حالتى التذكير والتأنيث .

(١) ساقطة من ب .
(٢) ساقطة من ب .

ثم انقسام كل إلى الإفراد والتثنية والجمع ظاهر ، وتفصيل هذا أن المنفصل إما متكلم أو مخاطب أو غائب ، ثم كل منهما إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ، صارت تسعة ، ثم كل منهما إما مذكر أو مؤنث صارت ثمانية عشر ، ثم كل من هذه إما مفرد أو مثنى أو مجموع صارت أربعة وخمسين ، وكذا فى المتصل صارت مائة وثمانية ، لكن أقسام المجرور ، وهو فى كل واحد من المنفصل والمتصل/ ثمانية عشر[1] مطرحة ، إما لأن المجرور لا [١٣٩/أ] دخل له أصلا فى الإلحاق بالفعل ، وإما لأنه لم يوضع له منفصل ومتصل لم يميز فى اللفظ عن المنصوب فعادت[2] الأقسام إلى اثنين وسبعين ، ثم إن فى المتكلم لم يفرق بين المذكر والمؤنث لعدم الفائدة فيه ، فسقط من أقسامه فى المنفصل والمتصل اثنا عشر فبقى ستون ، ثم إن.فى المتكلم بكلام جزئى ، لا يمكن التعدد حقيقة وقولهم لنحو «نحن» ، صيغة المتكلم بناء على التغليب والعرف ، من هنا ننبه لفائدة تقييدنا المتكلم بما قيدناه به فى التعريف فاكتفوا به بالدلالة على انفراده فيما ينسب إليه أو كون الغير معه واحدًا أو أكثر ، فذهب من أقسامه أربعة وبقيت ست وخمسون ، ثم إنهم لم يفرقوا في تثنية المخاطب والغائب من التذكير والتأنيث لقلة الاحتياج إليه إذ لا يكثر وقوعها ، فنقص من أقسامها فى المنفصل والمتصل ثمانية أقسام ، واستقرت على الثمانية والأربعين ، فعندها على مراتبها :

المرتبة الأولى :/ للمنفصلة المرفوعة وهى : أنا نحن أنتَ [١٣٩/ب] أنتما (أنتم أنتِ)[3] أنتن ، وهو هما هم هى هن .

المرتبة الثانية : للمنفصلة المنصوبة وهى : إياى إيانا إياكَ إياكما إياكم إياكِ[4] إياكن وإياه وإياهما إياها إياهن .

---

(١) ساقطة من ب .
(٢) فى ب فعاد .
(٣) ما بين القوسين ساقط من د .
(٤) تكملة من د .

المرتبة الثالثة : للمتصلة المرفوعة ، ومن خواصها انقسامها إلى البارزة وهى الملفوظ بها حقيقة ، والمستترة ، ويقال لها المستكنة وهى ما تؤدى فى ضمن رافعها ومثالهما ما نذكره ، وهى ما فى عرفتُ عرفنا عرفتَ عرفتم عرفتِ عرفتن وعرف عرفا عرفوا عرفَتْ عرفن .

المرتبة الرابعة : للمتصلة المنصوبة ، وهى ما فى عرفنى وعرفنا عرفكَ عرفتكما عرفكم عرفكِ عرفكن وعرفه عرفهما عرفهم عرفها عرفهن ، واعلم أن ما ذكرنا مبنى[١] على ما اشتهر بين الناس وهو مذهب بعض الكوفية من أن[٢] أنت وإياك وأخواتهما بكمالها ضمائر[٣] ، وإلا فمذهب جمهور المحققين منهم الأخفش[٤] أن الضمير هو «أنْ وإيا» ، واللواحق حروف دالة على أحوال المرجوع إليه حتى/ قال بعض النحاة[٥] : إن هذا فى أنت مجمع [١٤٠/أ] عليه ، وقال الزجاج[٦] : فى إياك وأخواته أن الضمير هو الكاف ونحوه ، وإيا اسم مظهر مبهم مضاف إليها إضافة بيان، كأن إياك بمعنى نفسك ، واستدل بما ورد فى قول بعض العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، وذهب ابن كيسان[٧] وبعض الكوفية إلى أن الضمير ما ذكره الزجاج وإيا دعامة لها[٨] لتصير منفصلة بسببها ، وقال الخليل[٩] : إنه مضاف إلى ما بعده من الأسماء ، فعلى هذه المذاهب ينقص عدد الأقسام عما ذكرنا ، **وموقع الضمائر من المضارع** كما هو

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) من هؤلاء الكوفية الفراء حاشية الجرجانى على الكشاف ٦١/١ ، وانظر القضية فى الإنصاف ٤٠٦/٢ مسألة ٩٨ .

(٤) يقول الجرجانى : «ذهب الأخفش وجمهور المحققين إلى أن إيا ضمير منفصل واللواحق التى تلحقه حروف تدل على أحوال المرجوع إليه» حاشية الجرجانى على الكشاف ٦١/١ .

(٥) الإنصاف ٤١٠/٢ .

(٦) معانى القرآن للزجاج ١٠/١ ، ١١ ، الكتاب ٢٧٩/١ ، الإنصاف ٤٦/٢ ، شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (دكتوراه) د . محمد أبو الفتوح مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٥٦٤ .

(٧) الإنصاف ٤٠٦/٢ .

(٨) فى ب له .

(٩) الإنصاف ٤٠٦/٢ ، الكشاف ط الحلبى ٦١/١ .

من الماضى بلا تفاوت إلا فى المرتبة الثالثة فإنها تقع فى المضارع ، هكذا أعرف نعرف ، وتعرف تعرفان تعرفون تعرفين تعرفن ، ويعرف يعرفان يعرفون تعرف يعرفن ، ويظهر لك مما ذكرنا أن موقع المستتر من أمثلة الماضى واحد لا غير وهو الغائب ، ومن المضارع خمسة ، وهى صيغتا المتكلم وصيغة الخطاب وصيغتا الغائب والغائبة ، واعلم أن قياس اتصال الضمائر بالفعل يقتضى أن يكون ما اتصل به/ ضمير المتكلم المنصوب ، [١٤٠/ب] كعرفنى ويعرفنى بدون النون ، وإنما ألحقوه بغير تثنية المضارع لصيانة آخر الفعل عن الكسر[١] الذى هو الجر مع كونه كاللازم لشبهة جزئية[٢] فى الضمير المتصل مطلقًا ، بخلاف نحو لم يضرب الرجل فإنه عارض ، وبخلاف نحو تضربين فإن الضمير المتصل المرفوع بمنزلة الجزء من الفعل ، فكأن الكسر ليس فى آخره ، وبتثنية المضارع كما فى قوله تعالى[٣] : ﴿أَتَعِدَانِنِى أَنْ أُخرج﴾ طردًا للباب ، ويسمى هذا النون نون الوقاية ، وقد علم وجهه ونون العماد لاعتماد الفعل عليه ، وهو كما يلحق الفعل[٤] يلحق الحروف المشبهة به عند دخولها على هذا الضمير ، وهى إن أن كأن لكن ليت ولعل لإبقاء شبهها بالماضى[٥] وهو فتح الآخر ، ويجوز حذف هذا النون من المضارع إذا لحقه نون لغير جماعة النساء ؛ لأنه حينئذ يجرى الكسر على النون الذى هو للإعراب ولا امتناع له عن الكسر لا على آخر الفعل بخلاف نون جماعة النساء كيضربن وتضربن «فإنه بهيئة الفتح/ ضمير فلا يغير ويجوز حذفه»[٦] عن الحروف [١٤١/أ] المذكورة أيضًا لأنها ليست أفعالاً ، ولوجود النون فى آخرها وهو ظاهر فى لعل لأن بعض لغاته عن ولعن ، ولأنَّ ، فحمل اللام على النون إلا فى ليت فإن حذفه فيه ضعيف لا يجىء فى السعة بل لم يوجد فى غير قوله[٧] :

---

(١) ولهذا سميت «نون الوقاية» .
(٢) فى ب لشيعته جريئة .
(٣) سورة الأحقاف الآية ١٧ .
(٤) ساقطة من ب .
(٥) فى الأصل العبارة «فى الماضى» .
(٦) العبارة فى ب «فإنه بهيئة ضمير ويجوز حذفه» .
(٧) القائل زيد الخيل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن عبد رضا الطائى وقيل زيد الخير ، الشواهد الكبرى ٣٤٦/١ ، الخزانة ٤٤٦/٢ ، الكتاب ٣٧٠/٢ ، الهمع ٦٤/١ .

كَـمُنْيَـةِ جَـابِرٍ إِذْ قَـالَ لَيْـتِي أُصَـادِقُهُ وَأَفْقِـدُ بَعْضَ مَـالِى[(١)]

ولا يلحق نون الوقاية مع الضمير المجرور إلا فى «لدن وقط وقد» من الأسماء ، و«من وعن» من الحروف صيانة لسكون أواخرها قال تعالى[(٢)] : ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا﴾ بالتشديد ، وقال الراجز[(٣)] :

امْـتَـلأَ الْحَـوْضُ فَـقَـالَ قَطْنِى مَـهْلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلأتَ بَطْنِى[(٤)]

وقال[(٥)] :

قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى
لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ[(٦)]

خُبَيْب بالخاء المعجم مصغرًا اسم ابن عبدالله بن الزبير ، وهو يكنى أبا خُبَيْب ، وفى البيت يروى بصيغة التثنية والجمع ، فعلى الأولى المراد عبدالله

---

(١) البيت من بحر الوافر ، وروى الشطر الثانى بعدة روايات هى «أصادقه وأغرم جل مالى «الصحاح ليت ٢٦٥/١ ، وروى «وأتلف بعض مالى «شرح المفصل ١٢٣/٣ ، وروى «أصالحه وأفقد بعض مالى» السابق ٩٠/٣ ، وروى «وأتلف جل مالى» الخزانة ٤٤٦/٢ ، وقوله كمنية أى تمنيًا كتمنى جابر ، والشاهد فى قوله ليتى حيث حذفت النون والأصل ليتنى .

(٢) سورة الكهف الآية ٧٦ .

(٣) يقول العينى : «لم أقف على اسمه» الشواهد الكبرى ٣٦١/١ ، ومن مواضع البيت شرح الملوكى في التصرسف ٤٤١ ، الإنصاف ٨٣/١ ، أمالى المرتضى ٢١/١ ، الصحاح ١١٣٥/٣ .

(٤) البيتان من بحر الرجز ، وقد وردا برواية «وقال قطنى» الخصائص ٢٣/١ وبرواية «سلا رويدًا» اللسان قطط ٢٥٧/٩ ، قطنى أى حسبى والضمير فى قال للحوض والمقصود أنه امتلأ للنهاية لأنه لا يتكلم والشاهد فى قوله قطنى حيث اتصلت بها نون الوقاية .

(٥) القائل حميد الأرقط الخزانة ٤٥٢/٢ وقيل أبو نخيلة أو أبو بجدلة أو حميد بن مالك أو حميد بن ثور الشواهد الكبرى ٣٥٨/١ .

(٦) البيتان من بحر الرجز ورد البيت الثانى برواية «ليس أميرى بالظلوم الملحد» وروى «ليس الأمير بالشحيح الملحد» الخزانة ٤٥٢/٢ قدنى بمعنى حسبى وكفانى ، وقدى الثانية توكيد للأولى والخُبَيْبَيْنِ هما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب وقيل عبدالله وابنه خبيب وقيل أبو خبيب وأصحابه على الجمع ، والإمام تعريض بعبد الله بن الزبير لأنه كان شحيحًا ، والملحد الذى استحل حرمة الحرم وانتهكها ، والشاهد فى قوله قدنى حيث دخلت نون الوقاية على قد ، والذى حسن ذلك كونهما أمرًا بمعنى اكتف انظر شرح المفصل ١٤٣/٧ ، الهمع ٦٤/١ ، الإنصاف ٨٣/١ ، الكتاب ٣٧١/٢ ، الصحاح لحد ٥٣١/١ .

وابنه وقيل هو وأخوه مصعب ، وعلى الثانية ثلاثيتهم ، وقيل عبدالله وأتباعه ، ومنِّى/ وعنِّى كثير ، وجاء على قلة حذف النون منها قُرئ [١٤١/ب] قوله تعالى[١] ﴿مِنْ لَدُنِى﴾ بالتخفيف ، وقد مر حذفه من قد فى بيت الراجز ، وذكر الجوهرى[٢] قطنى وقطى ، وقط بحذف الياء أيضًا بمعنى حسب ، وقال الشاعر[٣] :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْس وَلا قَيْس مِنِى[٤]

إذا عرفت هذا فتقول إلحاق الضمائر المتصلة المرفوعة لا يغير شيئًا من هيئات الأفعال ، وأما هى فإن اتصلت بالصحيح الغير المدغم الآخر أو بالمثال لا يزيد تغييرها له على أن تسكن آخر الماضى ، إن كان المتصل أحد ضميرى المتكلم أو ضمائر الخطاب مطلقًا أو ضمير جماعة النساء وعدتُ وَعَدْنَا ، ووعدتَ إلى وعدتُنّ ووعدنَ ، وتسكن آخر المضارع إن كان المتصل ضمير جماعة النساء فى الخطاب والغيبة وتتبع حركته فى تثنيتهما وفى خطاب مؤنث لما لحقه من ألف أو ياء ، وإن اتصلت بما آخره مدغم فمع المتصلات الثمانية المسكنة[٥] للماضى يفك الإدغام ، لامتناع بقائه مع سكون/ المدغم فيه اللهم إلا فى [١٤٢/أ] الوقف ، ويعود المدغم إلى حركته كقولك فى المفتوح العين : مدَدت مدَدنا ، وفى المكسور مسِست مسِسنا وكذا احماررت واقشعررت ، وعند فك الإدغام قد يحذف المدغم ، إما مع حركته أو بعد نقلها

(١) سورة الكهف الآية ٧٦ وهى قراءة عاصم حجة ابن خالويه ٢٢٨ .

(٢) الصحاح قطط ١١٣٥/٣ .

(٣) لم أعثر على قائله يقول البغدادى : «وفى النفس من هذا البيت شىء لأنا لم نعرف له قائلاً ولا نظيرًا» الخزانة ٤٤٩/٢ ، انظر شرح المفصل ١٢٥/٣ .

(٤) البيت من بحر الرمل والرواية المشهورة فى البيت «عنهُم وعنى» فى الخزانة ٤٤٩/٢ ، الشواهد الكبرى ٣٥٢/٢ ، وقد ورد برواية القوشجى فى حجة ابن خالويه ٢٢٨ ، وفى النسخة ب «قبيس ولا قبيس منى» تحريف ، والشاهد فى قوله «عنى ومنى» بالتخفيف حيث حذفت النون وهو ضرورة عند سيبويه والقياس تشديد النون .

(٥) فى ب المكنسة تحريف .

إلى ما قبله فيقال مست وحست قال[١] :

خَـلا أَنَّ الْعِـتَـاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْـهِ شُوسُ[٢]

أى أحْسَسْنَ ، والضمير فى به للحادى ، «وشُوسُ» جمع أشوس وهو الناظر بمؤخر العين تكبرًا وتغيظًا وفى المضارع يفك مع نون جماعة النساء كتمددن ويمددن ، لأنه مسكن المضارع ، كالثمانية للماضى . وإن اتصلت المسكنات بالمعتل العين ، ففى الماضى الذى أبدل عينه مدة ، كقال وباع واختار وانقاد وقيل وبيع وقول وبوع تسقط تلك المدة ، لامتناع الساكن الغير المدغم بعدها ، ثم إن كان غير الثلاثى المجرد تبقى حركة ما قبلها على حالها ، كما فى اخْتَرْتُ وانْقَدْتُ واخْتِرْتُ ، وفى الثلاثى المجرد إن كانت المدة ألفًا ففى المكسور العين يكسر الفاء كخِفْتُ ، وفى/ المضموم يضم كطُلْتُ[٣] ، وفى المفتوح [١٤٢/ب] إن كان واويًا يضم كقُلْتُ ، وإن كان يائيًا يكسر كبِعْت ، وإن كانت غيره لايتغير ما قبلها بحال ، فنقول فى «قيل» بالكسر الخالص أو بالإشمام ، قِلت بالكسر أو بالإشمام ، وفى قوله قُلت بالضم ، وفى المضارع أيضا تسقط مع مُسَكّنه ، وقد عرفته ، ولا يتغير الفاء بحال فتقول تَقُلْن ويَقُلْن وتَبِعْن ويَبِعْن وتَخْتَرْن ويَخْتَرْن وتُقَلْن ويُقَلن ، وعلى هذا ، وإذا اتصلت بالمعتل اللام ففى الماضى إن كان ثلاثيًا مجردًا معروفًا ، لامه لا يعل لعدم موجبه ، وهو تحرك حرف العلة كما فى دَعَوْتُ دعونا ورَمَيْتُ رَمَيْنا ، وكذا إذا اتصل به ضمير تثنية الغائب كدَعَوَا ورَمَيا ، لأن لو أعل لالتقى ساكنان ، فلزم حذف أحدهما

---

(١) القائل هو أبو زبيد الطائى واسمه حرملة بن المنذر وهو أحد من اشتهر بكنيته دون اسمه الاقتضاب ١٣٨ ، ٢٩٩ ، الصحاح حسس ٩١٤/٢ ، وانظر الإنصاف ١٧٦/١ ، ١٧٧ ، المنصف ٨٤/٣ ، شرح المفصل ١٥٤/١٠ .

(٢) البيت من بحر الوافر وقد روى «أَحَسَّ به» الخصائص ٤٣٨/٢ وروى فى المفتاح ٣٤ «فهن إليه شموس» وهو خطأ لأنه يكسر وزن البيت موسيقيًا ، وهو يصف قومًا سروا والأسد يقفو آثارهم لكى ينتهز فيهم فرصة ، الاقتضاب ١٣٨ ، والشاهد فى قوله «أَحَسْنَ به» حيث حذف المدغم بعد نقل حركته وأصله أحْسَسْن .

(٣) فى ب كظلت تصحيف .

فالتبس التثنية بالواحد ، وإن كان غير ذلك ألزم الياء مطلقًا ، كأُعليت وسُميت ودُعيت ودُعيَا وتُخْشون ويَخْشَون ففى المضارع يسقط اللام مع شيئين الأول : ضمير جمع المذكر سواء كان للمخاطب أ للغائب كَتدْعُون ويَدْعون/ [١٤٣/أ] وتَرْمون ، وإن اتصل بالماضى ضمير جمع الغائب كدَعَوْا ورَمَوْا وخَشُوا حذف اللام ، أما فى الأولين أعل لتحركه بعد الفتحة فالتقى ساكنان أعنى الألف المبدلة من اللام وواو الجمع فحذف اللام ، وأما فى الثالث فلاستبشاع[1] الخروج من الكسرة إلى الضمة ، سيما مع حرفى العلة ، فنقل حركة اللام إلى العين ثم حذف ، وكذا إن لحقه تاء التأنيث لكن إن كان مفتوح العين كدعت ورمت ودعتا ورمتا بخلاف رضيت ورضينا ، وذلك لمثل ما ذكرنا من الإعلال والتقاء الساكنين حقيقة كما فى دعت أو تقديرًا كما فى دعتا فإن حركة التاء لضرورة الألف بعده ، وإلا فأصله السكون ، وبعضهم يعتبر الحركة الظاهرة ، وإن كانت عارضة فيقول : دعاتا ورماتا[2] ، والفصيح هو الأول (وفى المضارع يسقط اللام مع شيئين الأول : ضمير جمع المذكر سواء كان للمخاطب أو للغائب كتدعون ويَدْعون وتَرْمون)[3] ويَرْمون وتخْشون ويَخْشون وتُدْعون ويُدْعون وتُرْمون ويُرْمون وتُخْشون ويُخْشون فإن الأصل تَدْعُوونُ وتَرْمِيُون/ وتَخْشَيُون ، ففى الأول ثقل اجتماع الضمتين مع [١٤٣/ب] الواوين ، وفى الثانى ثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة ، كما ذكرنا فحذف منهما اللام بعد نقل حركته إلى العين ، وفى الثالث : وجد سبب الإعلال وهو تحرك حرف العلة بعد الفتحة فأعل فصار تخشاوْن فحذف اللام ، ومثل هذا يُفعل فى المجهولات ، الثانى : ضمير المخاطبة كتدعين وترمِين بكسر العين فيهما وتخشَين بفتحه ، ويمكنك تخريج وجه هذه مما ذكرناه آنفًا ، وحكم اتصال الضمائر بأمثلة الأمر والنهى كحكمه فى المضارع من غير فرق سوى أن نون الإعراب فيها ساقط ، وفى اللفيفين المعتبر حال اللام لأن التغيير بالآخر أولى ، وكأى بك لم يفارقك مما

---

(١) فى ب لإشباع تحريف .

(٢) فى أ ، ب دعاتا ورماتا .

(٣) ما بين القوسين ساقط من د .

ذكرنا(١) من الأحكام الجملية شائبة شبهة فى تعريف أمثلة المعتل العين واللام آملاً منى قلعها بالكلية ، فحدانى(٢) الحدب عليك أن أُفصّل لك أمثلةً منها(٣) لتتفصّل بها عما أنت فيه وهى هذه قلتُ قلنا قلتَ قلتما قلتم (قُلتِ قلتما)(٤)/ قلتن ، قال قالا قالوا قالت قالتا [١٤٤/أ] قلن ، وفى مجهوله قِلت قِلنا (إلى الآخر)(٥) ، ويجوز أن تكون صيغ التكلم والخطاب وجمع الغائبة كالمعروف ، حذو النعل بالنعل ، وغيرهما قُول قُولا قولوا قُولت قولتا ، ويجوز إشمام الكسرة فى الجميع كما مر ، وبِعْتُ بعنا بعتَ بعتما بعتم بعتِ بعتما بعتنّ ، وفي مجهوله أيضًا بِعت بِعنا إلى الآخر ، إلا أنه يجوز هنا ضم الباء وإشمام كسرته كما عرفت ، وأقول نقول تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن ، يقول ، يقولان يقولون ، تقول تقولان تقلن ، وفى مجهوله أُقَال ، تُقال نُقال ، تُقالان تُقالون ، تُقالين ، تقالان تُقَلن يُقال ، يُقالان يُقالوان تُقال تُقالان ، يُقَلن(٦) ، وبِيع يَبيع نَبيع تَبيعان تَبيعون تبيعين تَبيعان تَبعن يَبيع يَبيعان يَبيعون تبيع يبعن ، ومجهول المعتلات فى واويها وبانيها لا يتفاوت إلا فى ماضى المعتل العين ، كما عرفت ، ودَعَوتُ دعونا ، دَعَوتَ [١٤٤/ب] دعوتما إلى آخره ، دَعا ودَعَوا دَعَوْا ، دعتْ ، دَعَتا ، دَعَون ، وفى مجهوله دُعيت دُعينا دُعيتَ(٧) إلى آخره ، دُعِيَ ، دُعِيَا ، دُعوا ، دُعيتْ ، دُعيتا ، دُعين ، ورَميتُ ، رمينا ، رميتَ(٨) إلى آخره رَمَى ، رَمَيا ، رَموا رمتْ رمتا ، رمين ، وخَشيتُ ، خَشينا ، خشيتَ إلى آخره ، خَشى ، خَشيا ، خشوا ، خشيتْ ، خشيتا ، خَشين ، وأدعو ، ندعو ، تدعو ، تدعوان ، تدعون ، تَدعين ، تَدعوان ، تَدعون(٩) ، يَدعو

(١) فى ب بما ذكرنا .
(٢) فى ب فحدا بى الحدب .
(٣) فى ب منهما .
(٤) ما بين القوسين ساقط من د وقلتما فقط ساقطة من ب ، جـ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٥) فى بقية النسخ «تقلن» .
(٦) ساقط من الأصل .
(٧) ساقط من جـ .
(٩) ساقط من الأصل .

يَدعوان ، يَدعون ، تَدعو تدعوان ، يَدعون ، وأَرمي نَرمي ، تَرمي تَرميان ، تَرمون ، تَرمين ، تَرميان ، تَرمين ، يَرمي ، يَرميان يَرمون ، تَرمي ، تَرميان ، يَرمين ، وأَخْشى . نَخْشى ، تَخشى ، تَخشيان تخشون تَخشين ، تَخشيان ، تخشين ، يخشى ، يَخشيان ، يَخشون ، تَخشى تَخشيان يخشين ، وفي المجهول أُدعى نُدعى ، تُدعى تُدعيان ، تُدعون ، تُدعين ، تُدعيان تُدعين ، يُدعى ، يُدعيان يُدعون ، تُدعون ، تُدعى ، تُدعيان يُدعين .

الصنف الثاني : في بيان ما يعرض للفعل من الهيئة بسبب إلحاق نوني التأكيد :

[١٤٥/أ]

وهما نون مشددة ونون ساكنة ، ويسمى الأولى[١] ثقيلة والثانية[٢] خفيفة وإنما يدخلان الفعل الذي فيه معنى الطلب حقيقة كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، أو حكمًا كالقسم ، وكل فعل للمتكلم بتحققه اهتمام تام كأنه مطلوب له ، ولهذا لا يدخلان الماضي وقد شبه النفي بالنهي ، فيلحق به نون التأكيد كما في قوله[٣] :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا[٤]

أي ما لم يعلمن ، أبدل النون ألفًا في الوقف كما في قوله تعالى[٥] ﴿لَنَسْفَعًا﴾ ، ومن هذا القبيل قوله[٦] :

(١) في ب الأول . (٢) في ب والثاني .

(٣) اضطرب في قائل هذا البيت اضطرابًا شديدًا راجع الخزانة ٥٦٩/٤ ، الشواهد الكبرى ٨٠/٤ وانظر ص ١٤١ من هذا التحقيق .

(٤) تحدثنا عن القصيدة التي فيها هذان البيتان من قبل في هذا التحقيق ، وقد رواهما نقرة كار في شرح الشافية ٣٦ «شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُوَكْرَمَا» والشاهد في قوله ما لم يعلما حيث أبدل النون ألفًا في الوقف البحر المحيط ٤٩٥/٨ .

(٥) سورة العلق الآية ١٥ ، البحر المحيط ٤٩٥/٨ .

(٦) القائل جذيمة الأبرش الوضاح ملك الحيرة كان شاعرًا وكان أبوه ملكًا على العراق الخزانة ٥٦٧/٤ ، الكتاب ٥١٨/٣ ، الشواهد الكبرى ٥٦٧/٤ ، الصحاح شمل ١٧٣٩/٥ ، ١٧٤٠ ، المقتضب ١٥/٣ ، شرح المفصل ٤٠/٩ ، مغني اللبيب ١٢٠/١ ، ٩/٢ ، الهمع ٣٨/٢ ، حاشية الأمير على المغني ١١٩/١ .

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالاتُ[(١)]

أى ارتفعت فى جبل ، إذ ربما للتقليل تناسب العدم والنفى . والثقيلة تدخل جميع صيغ غير الماضى ، فيفتح ما قبلها فى الصيغ الخمس ، التى عرفت أنّ ضميرها مستتر فتقول لأعرفَنّ ، لنعرفَن ، لتعرفَنَّ ، ليعرفَنَّ ، وتزيد ألفًا قبلها مع نون جماعة النساء فتقول لتعرفَنَانٍّ فى الخطاب ، وليعرفنانٍّ فى الغيبة ، ويحذف نون الإعراب أينما كان/ لأنهما يجعلان الفعل مبنيًا ، وواو [١٤٥/ب] الجمع وياء المخاطبة إذا لم يكن ما قبلها مفتوحًا ، اجتزاءً عنها بالضمة والكسرة اللتين قبلهما فتقول لتعرفُنَّ ولتعرفِنَّ ، وإذا كان مفتوحًا حركت الواو بالضم والياء بالكسرة حركة كاللازمة من وجه لكون لام المضارع فى الأصل متحركًا ، وكون النون بمنزلة الجزء مما لحقه إذا لم يكن قبله ضمير بارز ، ولهذا يُرَد العين المحذوفة من قومَنَّ وبيعَنَّ بخلافه فى ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾[(٢)] ، وكالعارضة من وجه كما فى رمتا ، ولهذا لم يعل اخشوُنّ واخشيِنّ ، وهى مفتوحة فى سائر المواضع لثقلها وخفة الفتحة إلا بعد الألف سواء كان للضمير كما فى : لتعرفانٍّ ، أو للفصل بين النونات ، كما فى : لتعرفنانٍّ تشبيهًا لها بنون المثنى كتعرفان وعارفان ، وإنما لم يحذف هنا الألف كما حذف الواو والياء كما فى لتعرفنُ ولتعرفِن لالتقاء الساكنين وأما فى لتعرفنان فظاهر ، لأن الألف إنما اجتلب للفصل فلو حذف عادَ ما هرب منه ، وأما فى لتعرفان فلأنه لو حذف/ لالتبس بالواحد ، إذ كسر النون كان لأجل الألف ، فلو [١٤٦/أ] حذف لانفتح النون مع أن المد فى الألف أكثر منه فى الواو والياء ، وفى المد شبه الحركة ، وحكم الخفيفة حكم الثقيلة غير أنها لا تدخل ما كان الثقيلة[(٣)] فيه بعد الألف

---

(١) البيت من بحر المديد ، قوله أوفيت أى أشرفت على الشىء ، فى بمعنى على ، والعلم الجبل ، الشمالات جمع شمال وهى الرياح ، ويصف انقطاعًا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه ، والشاهد فى قوله ترفعن حيث أكده بالنون الخفيفة وهذا نادر كما يقول العينى .

(٢) يقصد قوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ سورة المزمل الآية ١/

(٣) والأصح «ما كانت الثقيلة» .

للزوم التقاء الساكنين على غير حدهِ ، أو اجتماع النونات فيما كان عينه ولامه نونًا ، فالكوفيون[1] يجوزون إثباتها بعد الألف ، فبعضهم ساكنة ، بناء على ما ذكرنا من أن الألف فيه شائبة الحركة من جهة زيادة مدٍّ فيه ، وبعضهم مكسورة على القانون .

(١) الإنصاف ٢ /٣٨١ ، ٣٩١ المسألة ٩٤ .

الفصل الثانى
لبيان ما يحصل بسبب التصغير

وهو أن يزاد فى الاسم بعد حرفه الثانى ياء ، ويفتح ما قبله ، ويضم الصدر إن لم يكونا كذلك ليدل على تحقير معناه إن لم يكن جمعًا ، وعلى تقليله إن كان جمعًا ، ولا ينتقض التعريف بنحو قوله(١) :

يَا مـا أُمَـيْلِحَ غِـزْلانًا شَـدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّمُرِ(٢)

لأنه بالحقيقة تصغير الاسم وإن جرى فى الظاهر على الفعل ، ومعنى التصغير راجع إلى ما وصف بالملاحة كأنه/ قال مُلَيْحات [١٤٦/ب] ومع هذا لا يقع إلا فى فعل التعجب ، لأنه يشبه الاسم من جهة عدم تصرفات الأفعال فيه وأنهم إذا منعوا من تصغير الأسماء التى هى بمنزلة الأفعال أعنى الصفات العاملة ، فلم يُجوِّزوا نحو هو ضويرب زيدًا ، فما ظنك بالأفعال؟! الغِزْلان بكسر الغين جمع الغَزَال بفتحه ، وشدَنَّ الغزال أى قوى وطلع قرنه واستغنى عن أمه(٣) ، والمذكور فى البيت جمع مؤنثه ، وهؤلياء تصغير هؤلاء كما ستطلع عليه ، والضالُ بتخفيف اللام ، والسمر بضم الميم شجران ، وأوزان التصغير فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل ، ومرادنا هنا ـ وفى التكسير أيضًا ـ بالوزن وترتيب

---

(١) اختلف فى القائل ، فالبغدادى نسبه إلى على بن محمد المغربى وهو متأخر من قصيدة له فى مدح على بن عيسى وزير ابن المقتدر ، الخزانة ٩٥/٤ وقد نسبه العينى إلى عبدالله بن عمر العرجى الشواهد الكبرى ٤١٦/١ ، ونسب أيضًا إلى المجنون ، ولم أعثر عليه فى ديوانه .

(٢) البيت من بحر البسيط ، وقد ورد :

مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

الهمع ٧٦/١ . ٩٠/٢ ، ١٩١ وهى رواية العينى ، والشاهد فى قوله «أمليح» حيث جاء التصغير فى فعل التعجب ، وخرج الشاهد على أن التصغير هنا راجع إلى المفعول المتعجب منه وإليه أشار القوشجى بقوله «معنى التصغير راجع إلى ما وصف بالملاحة» انظر شرح الشواهد ٨٣ ، شرح المفصل ١٤٣/٧ ، الإنصاف ٨١/١ ، الأشمونى ١٨/٣ ، ٢٧ .

(٣) الصحاح شدن ٢١٤٤/٦ .

الحركات والسكنات ، لا القاعدة المذكورة فى العقد الثانى من اعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، إلا فى الياء فإنه مرعى إذ لا يقال : مدحرج مثلها على وزن التصغير ، ففُعَيْل لما هو على ثلاثة أحرف كيف كانت ملفوظة كلها أو محذوفة بعضها ، بردها فى التصغير نحو حُجَيْر فى تصغير حُجْر بسكون/ [١٤٧/أ] الجيم مع الحركات الثلاث للحاء وبفتحهما ، ومُيَيْت فى تصغير ميّت ، والياء فيه زائد ، وبُنَىّ ودُمىّ ومنيذ ووعيدة فى تصغير ابن ودم ومذ وعِدة ، وفُعَيْلل لما هو على أربعة أحرف كذلك كدُرَيْهم ومُسَيْلِم فى درهم ومسلم ، ولما هو على[1] أزيد من الأربعة ولكن بعد حذف الزائد سواء كان واحدًا أو أكثر ، وهذا القسم لا يقع إلا نادرًا ، فإن كان[2] حروف الكلمة كلها أصولاً كما فى قِرْطَعْب وجَحْمَرِش فينبغى أن يحذف[3] الأخير فيقال قُرَيْطع وجُحَيْمِر ، قال سيبويه[4] فى تعليله : لأنه لا يزال فى سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع فإنما حذف الذى ارتدع عنده ، وبعضهم يحذف الميم[5] من جحمرش لأنه من حروف الزيادة ، والطاء من قرطعب لأنه شبيه فى المخرج بالدال الذى هو منها فيقال جحيرش وقريعب ، وإن كان فى الكلمة زيادة فينبغى أن يراعى الترتيب فى الحذف فلا يحذف الأصل ، وإن كان آخرًا ، بل الزائد فيقال فى مدحرج دحيرج لا مديحر ، ولا الزائد المفيد مع/ غير المفيد فيقال فى [١٤٧/ب] مضراب اسم آلة مُضَيْرب لأن الميم تفيد الآلية دون الألف ، إذ وجوده وعدمه فى ذلك سواء ولا المفيد فائدة عائدة إلى نوع الكلمة مع المفيد فائدة عائدة إلى جنسها ، فيقال فى منطلق مُطَيلق لا نُطَيلق لأن فائدة النون وهى الدلالة على[6]

---

(١) ساقطة من ب ، جـ ، د .

(٢) والصحيح «وكانت حروف الكلمة» .

(٣) فى ب يحدث تصحيف .

(٤) الكتاب ٤٤٩/٣ .

(٥) نسب كثير من الصرفيين هذا الرأى للزمخشرى ومنهم ابن جماعة فى حاشيته ٧٩ ، والرضى فى شرحه على الشافية ٢٠٥/١ ، والحق أن الزمخشرى يقول ما نصه : «ومنهم من يقول فريزق وجحيرش بحذف الميم لأنها من الزوائد» المفصل ٢٠٢ ، ٢٠٣ ويبدو أنه وهم من الزمخشرى ومن بقية الصرفيين كما يقول السيرافى والأندلسى لأن هذا الرأى غير منسوب إلى أحد بعينه .

(٦) ساقطة من ب .

المطاوعة تعود إلى أمثلة الباب رأسًا ، وفائدة الميم وهى الدلالة على من قام به الفعل ، تخص بعضها ، ولا ما يؤدى حذفه إلى ما لا نظير له مع ما لا يؤدى حذفه إليه ، فيقال فى : استقراض تُقَيرض لاسُقَيرض لوجود تُفَعْيِعيل مصغر تَفْعِيل أو تِفْعَال كتُجَيْفيف[١] دون سُفَيْعِيل فإذا انتفى هذه[٢] الجهات فالخيرة إليك ففى قلنسوة إن شئت قلت قُلَيْنِسَة وإن شئت قلت[٣] : قُلَيْسية ، وما نقلناه من سيبويه ربما يرجح الأول[٤] ، وفعيليل لما هو على خمسة أحرف رابعها مدة كدُنَيْنِير وعُصَيْفِير وقُنَيْدِيل فى دينار وعصفور وقنديل ، ولما حُذف منه شىء مما سبق تعويضًا[٥] لما حذف منه/ بالمدة كما يقال فى جحمرش جحيمر [١٤٨/أ] وفى منطلق مطيليق ، ولا اعتداد فى هذه الأصول بتاء التأنيث ، وياء النسبة ولا بزيادات التثنية ، وجمعى السلامة وستعرفها ، فبعد طلحة مثلاً مما هو على ثلاثة أحرف وتصغر على طليحة وسعادة مما هو على أربعة أحرف وتصغر على سُعَيدة ، ولهذا لم يكسر حاء طليحة لأنه من قبيل فُعَيل لا فُعَيْلِل ، وكذا فى بُصيرى وجُعيفرى ومُسيلمان ومُسيلمون ومسيلمات ، وإن كان الاسم مؤنثًا سماعيًا ، إن كان ثلاثيًا يظهر التاء فى تصغيره كشُمَيْسة فى شمس ، وعُرَيْس مصغر عِرْس بكسر العين امرأة الرجل ، وعُرَيْب مصغر عرب شاذان ، وإن كان فوقه أى فوق الثلاثى لا ، فيقال فى تصغير عقرب عُقَيْرب ، وقُدَيْدِيمة ووُرَيْئَة مصغرتا قدام ووراء ، وهما من بين الظروف مؤنثان سماعيان شاذان ، وللزوم الحركة ثانى المصغر لا ثباتَ فيه لهمزة الوصل كما تنبهت له من إيرادنا بُنَيًا فى[٦] تصغير ابن وقول من قال[٧] : ولتحرك أوله لا ثبات لهمزة الوصل معه

---

(١) الكتاب ٤٤٣/٤ .
(٢) والأصح انتفت هذه .
(٣) ساقطة من ب .
(٤) أى أن القوشجى يميل إلى حذف الخامس وهو مذهب سيبويه وهذا دليل على أن مذهبه بصرى .
(٥) فى جـ تعريضًا .
(٦) ساقطة من أ . ب .
(٧) القائل الزمخشرى فى المفصل ٢٠٣ يقول : «وتقول فى اسم وابن سمى وبنى فترد اللام الذاهبة وتستغنى بتحريك الفاء (يعنى الأول) عن الهمزة» .

فيه نظر ، ولهذا أيضًا لاثبات للألف ثانيًا فيه بل إن كان له أصل يرد إلى/ أصله ، كما فى بويب ونييب مصغرى باب وناب ، وإلاَّ [١٤٨/ ب] يبدل واوًا رعاية للمناسبة بينه وبين ضم الأول وحذرًا عن ثقل الياء مع ياء التصغير كما فى ضُوَيْرب مصغر ضارب ، وللزوم السكون ياء للتصغير لا ثبات للألف بعده ظرفًا كان أو لا بل يُبَدل ياء ، كعُصَيَّة وعُصَيِّم فى عصا وعصام ، وكذا الواو كعُرَيّة فى عروة ، إلا أنه إذا كان غير ظرف يجوز إبقاؤه نحو : أسيود فى أسود وإن كان الأفصح أسيِّد ، وإذا أبدل حرف من الكلمة بغيره ، فإن كان سبب الإبدال فى المصغر أيضًا موجودًا أبقى على حاله كما فى تخمة وتخيمة وإلا رد الأصل ، كمُوَيزن في ميزان وكما ذكرنا من بويب ونييب ، وهذا ظاهر وإنما قالوا عييد فى تصغير عيد ، مع الأصل الواو فرقًا بينه وبين مصغر عود ، وإذا وقع بعد ياء التصغير ياءان حذف الأخير إن كان طرفًا كما فى عُطَىّ مصغر عطاء ، وأُحَىّ مصغر أحوى ، وهو ما خالط خضرته سواد وصفرة[1] بخلاف ما إذا كان أحدهما قبل ياء التصغير كما فى حُيَىّ مصغر حَىّ أو كان فى الوسط كما فى / أُيَيِّب باجتماع أربع ياءات مصغر [١٤٩/أ] أيوب ، ومن قال فى أسود أسيود يقول فى أحْوى أُحَيْو ، وجمع الكثرة لا يصغر على حاله ، للزوم[2] التنافى بين الكثرة والتحقير بل يرد إلى جمع قلة إن كان له وستعرفهما ، أو إلى مفرده ثم يجمع جمع السلامة ، مثلاً يقال فى غِلْمان غُلَيْمة أو غُلَيِّمون ، وفى جُدْران جُدَيْران ، وأما أسماء الجموع : سواء كان فى حكم الكثرة كناس وقوم أو فى حكم جمع القلة كرهط فإنه يطلق على ما دون العشرة من الرجال ، فإنها كالمفردات تصغر مثلها ، والاسم المركب من كلمتين تصغيره تصغير الأولى منهما فيقال فى بعلبك وخمسة عشر بعيلبك وخميسة عشر ، ولا يكسر ما بعد ياء التصغير بجعل الجزء الثانى بمنزلة تاء التأنيث ، واعلم أن ما ذكرنا هو الأصل فى باب التصغير ، وقد يخالف ذلك لفظًا ومعنى ، أما لفظًا فمثل أنه يحافظ على ألف

---

(١) فى ب ، جـ سواده وصفرته .

(٢) فى ب ، للزومهم .

أفعال جمعًا وألفى التأنيث الممدودة والمقصورة وما شابههما وهو الألف والنون فى مثل سكران فيقال/ فى أجمال وحمراء وحبلى وندمان أُجيمال وحُمَيراء [١٤٩/ب] وحُبَيلى ونُدَيمان ، وكان الأصل أجيميلاً وحميرى وحبيليا ونديميا بخلاف نحو أمشاج حيث يقال فى تصغيره أُمَيْشج إذ هو ليس بجمع قال تعالى[1] ﴿مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ أى مختلطة بماء المرأة ودمها ، وبخلاف نحو معزى وكساء حيث يقال مُعَيز وكُسَيْء إذ ألفهما[2] ليس للتأنيث ، وبخلاف نحو سرحان وشيطان حيث يقال فى تصغيرهما سُرَيحين وشُييطين ، إذ الألف والنون فيهما ليسا مشابهين لألفى التأنيث ، ومثل أنه يحذف من المزيد زوائده من غير موجب ويصغر على الأصل فيقال فى أزهر زُهَير ، وفى جاهل جُهَيل وفى مسمار سُمَير وفى متعلم عُلَيْم ، وفى مدحرج دُحيرج ، وفى سرحان سريح ، ويسمى هذا تصغير الترخيم ، ومثل أنه يزاد على زنة التصغير كما يقال فى تصغير إنسان أنيسيان ، وفى تصغير رَجُل رويجل وفى تصغير مَغرب مغيربان ، وفى تصغير عَشِيّة عُشَيّان/ وعُشَيشية ومنه أُغيلمة وأُصَيبية فى تصغير غِلمة وصِبية [١٥٠/أ] وهذا ليس بقياس ، ومثل أنه يصغر بعض المبهمات على غير تلك الأوزان وذلك بأن يترك أوائلها على ما كانت عليه من الفتحة والضمة ويلحق الألف بآخرها ، أو بما قبل آخرها فيقال : فى ذا وتا وأولا ذَيًّا وتَيًّا وأُوليًّا ، وفى أولاء بالمد أُوليَّاء كذلك ، وفى الذى والتى والذين واللاتى ، اللذيًّا واللتيًّا ، واللذَيّان واللتيّان بفتح ما قبل الياء فى الجميع وفتح الياء أيضًا فى اللذيّون لأنه لما ذهب الألف الملحق بسبب التقائه مع الواو الساكن أبقى فتحة الياء تنبيهًا عليه كما فى الأعلَون ، ولم يسمع مصغّر اللذين واللتين ، وأما معنى فمثل أنه يجىء لإظهار الشفقة نحو يا بنى ، وللدلالة على قرب المسافة بين المتفاوتين كقولهم هذا دوين ذاك وفويقه أى تفاوت ما بينهما قليل ، وللتعظيم كما فى قوله[3] :

(١) سورة الإنسان الآية ٢ .

(٢) فى ب أنهما .

(٣) القائل لبيد بن ربيعة العامرى من قصيدة طويلة له يرثى النعمان بن المنذر ديوان لبيد ٢٥٦ ، الشواهد الكبرى ٥٣٥/٤ ، وانظر المغنى ١٢٠/١ ، الإنصاف ٨٨/١ ، الأشمونى ٨٨/١ ، الهمع ١٨٥/٢ ، شرح نقره كار للشافية ٤٧ ، حاشية ابن جماعة ٧٥ .

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ يَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ(١)

أى داهية عظيمة/ وهى الموت هكذا يقال ، وعندى أن [١٥٠/ب] قصد الشاعر إلى معنى آخر وهو التعريض برداءة معاملة الناس مع الموت ، وقلة مبالاتهم وفزعهم ، حتى اعتقدوه حقيرًا هينًا ، بل توهموا أنه لم يأتهم فأجرى الكلام على ما اعتقدوه بحسب ظاهر حالهم ، وكأنه قال ما زعمتموه داهية حقيرة ستشاهدونه وتعرفون عظمته ، فهذا ليس من كون التصغير للتغظيم فى شىء ، وإن كان على خلاف الأصل من وجه آخر ، ثم اعلم أن من المصغر ما لا يُكَبَّر ككُمَيت وكُعَيت(٢) بنقطتين البلبل ، وجُمَيل طائر ، وإنما حكموا بكونها مصغرات ، ولم يقولوا أسماء موضوعة ابتداء على وزن المصغر كرُوَيد ومُهَيِّم اسم فاعل من هيّم ، لأن أريد الجمع يقال كُمْت وكِعتان وجملان بكسر الكاف والجيم ، فيدل على أن الأصل أَكْمت وكُمَت وجُمَل بضم الأول وفتح الثانى فيهما كصُرد وصُردان وجُعَل وجُعلان وأشباهها ، ولو جمعت على المستعمل لقيل كمايت وكعانت(٣) وجمايل أو كُمَيتات/ وكُعيتات وجُمَيلات ، ومن المكبر ما لا يصغر وهو [١٥١/أ] الأسماء النازلة منزلة الأفعال وهى أسماء الأفعال والأسماء المتصلة بالأفعال إذا كانت عاملة والأسماء النازلة منزلة الحروف وهى الضمائر ، ومن وما ومع وأين ومتى وحيث وحسب وعند وأمس ، وبعض الأسماء المتمكنة أيضًا كغد وأول من أمس والبارحة وأيام الأسبوع .

---

(١) البيت من بحر الطويل ، والشاهد فى قوله دويهية حيث جاءت مصغرة للتعظيم وهو ما لا يظنه القوشجى ، وقد روى البيت «خويخية تصغر» والخويخية بخاءين معجمتين وهى الداهية أيضًا هامش شرح المفصل ١١٤/٥ .

(٢) فى شرح الجاربردى ٩٦ يقول عن كميت وكعيت : «إنما صغر لأنه بين السواد والحمرة ليدل ذلك على المعنى» .

(٣) هكذا وردت والصحيح كعايت .

الفصل الثالث

لبيان ما يحصل بسبب النسبة(١)

اعلم أن الألفاظ الدالة على النسبة على أنحاء شتى ؛ فمنها ما يدل على نسبة حدث إلى ذات بوجه مخصوص ، وهو كل ما يشتق من المصدر على ما علمته ، ومنها ما يدل على نسبة شيء إلى شيء بوجه الاختصاص الكامل ، وهو المركب الإضافى ، ومنها ما يدل على نسبة أمر إلى آخر بطريق الإسناد ، فإن اعتبر معلوميتها للمخاطب ، فهو المركب الوصفى وإلا فهو المركب الخبرى ، ومنها ما يدل على نسبة صنعة إلى شخص يتمرن ويداوم عليها ، وهو فَعَّال إما مشتق من اسم عين كبزّاز وبَقّال ،/ وإما مصدر كقصّاب [١٥١/ب] وقصّار(٢) ، ومنها ما يدل على نسبة شيء إلى شيء بالحصول له فى الجملة ، وهو فاعل مشتق من اسم عين ، كلابن وتامر لمن له اللبن والتمر ، ومنه طاعم وكاسٍ أى ذو طعام وكِسْوة ، ومنها ما يدل على نسبة شيء إلى شيء مطلقًا وهو ما يلحق آخره ياء مشدد مكسور ما قبله كبصرىّ ومصرىّ ، وقد يعوض عن تشديد الياء ألف قبل آخر الاسم فيقال فى النسبة إلى اليمن والشأم بالهمزة وهو لغة فى الشام يمان وشآم ، وعبارة المفتاح هكذا(٣) ، وقد يزاد عوضًا عن التشديد قبل الياء ألف ونقل فى الصحاح(٤) عن سيبويه أن بعضهم يجمع بينهما ويقول يمانىّ بالتشديد قال أمية بن خلف(٥) :

يَمَـانِيًـا يَظَلُّ يشُـدُّ كِـبْـرًا . وَيَنْفُخُ دَائمًا لَهَبَ الشُّوَاظِ(٦)

---

(١) فى ب ، جـ النسب .
(٢) هكذا وردت .
(٣) المفتاح ٣١ ، وكلمة المفتاح ساقطة من ب .
(٤) الصحاح يمن ٢٢١٩/٦ .
(٥) هو أمية بن خلف الخزاعى من قصيدة له يهجو فيها حسان بن ثابت الأنصارى الشواهد الكبرى٥٦٣/٤ ، الصحاح شوظ ١١٧٣/٣ .
(٦) البيت من بحر الوافر ، وقد روى فى موضع من الصحاح «وينفخ دائبا» وفى موضع «وينفخ دائما» الصحاح يمن ٢٢٢٠/٦ ، شوظ ١١٧٣/٣ يقول الجوهرى : «الشواظ اللهب الذى لادخان له» والشاهد فى قوله «يمانى» حيث جمع بين الألف والياء المشددة فى النسب ، وقد روى البيت فى النسخة ب «لهب الشواذ» .

والمقصود بالبحث هنا ، توهم البعض اختصاص المنسوب إليه بحسب الأصالة بالأب والبلد ، حتى عرف المنسوب بأنه اسم الأب أو البلد الملحق بآخره ياء مشددة ، وقال : فإذا نسب إلى غيرهما فعلى التشبيه . ذكره فى الإقليد[١]/ وليس بشىء إذ يعلم قطعًا أن النسبة فى لُغَوىٍّ [١٥٢/أ] وصرفىٍّ ونَحْوىٍّ ، والجملة الاسمية والفعلية إلى غير ذلك مما لا يتناهى ليست مبنية على تشبيه غايته أنها فيهما كثيرة مما ذكرنا هو الأصل فى النسبة ، ثم إنه قد يستعمل اللفظ على هيئة المنسوب وليس له منسوب إليه يستعمل ككرسىّ ، وقد يكون المجرد من الياء مستعملاً لكن الفرق بينه وبين ذى الياء غير ظاهر كأوحد وأوحدىّ ، وأحمر وأحمرىّ فيحمل على أن المراد نسبة الجزئى إلى كُلّيّه أو المبالغة فى وصفه بعدم النظير ، فينسب إلى لفظ الأوحد بمعنى أنه هو المستأهل لأن يطلق عليه لفظ الأوحد دون غيره ، وقريب منه بالتوجيه الأول الرّوم والرومى والعجم والعجمى ، فإن المجرد عن الياء لنفس الجنس وفى الياء لفرد منه ، وقد يلحق هذا الياء باسم فيفيد الكون على معناه كالإنسانية والعالمية والجاهلية[٢] أى الكون إنسانًا وعالمًا وجاهلاً ، ويمكن جعله على الأصل بأن يقال المراد الصفة المنسوبة/ إلى الإنسان والعالم [١٥٢/ب]والجاهل والمتبادر منها الكون إنسانًا وعالمًا وجاهلاً ، ثم إن الاسم يلحقه بسبب النسبة تغيرات بعضها قياسى وبعضها سماعى فمن الأول حذف تاء التأنيث منه حتمًا ، وكذا زيادات التثنية وجمع السلامة لو لم يسم بهما ، وكذا إن سمى بهما عند من يجعل إعرابهما بالحرف[٣] ، كما كان فيقال فى النسب إلى مكة ومدينة مكّى ومدنّى وإلى الحَرَمين حرمى وإلى الزايدين

---

(١) انظر الإقليد شرح المفصل (خ) ورقة ١٤٨ ب النص نفسه .
(٢) فى الأصل «كالعالمية والجاهلية والإنسانية» والأفضل ما ورد فى بقية النسخ بدليل ما بعده .
(٣) الشافية ١٠١ ، شرح الرضى على الشافية ١٠/٢ .

زايدى وإلى السبعين سبعى وإلى قِنّسْرين قنسرى والسبعان اسم موضع قال الشاعر [١] :

أَلا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بالسُّبْعَان　　　أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبَلْى الْمَلَوَانِ[٢]

أى أكثر عليها الليل والنهار ، أسباب الدروس ، وقِنسرين بكسر القاف وفتح النون المشدد[٣] وكسره بلد بالشام ، وعند من يجعل إعرابهما حينئذ بالحركات كالمفردات لم تحذف فيقال فى النسبة إلى سبعان وقنسرين سبعانىّ وقَنسرينىّ ومنه أنه يبدل كسرة ما قبل المكسور الذى قبل الياء فتحة حتما فيما هو على ثلاثة أحرف ، ولم يكن فاؤه/ مكسورًا سواء كان مع التاء أو [١٥٣/أ] بدونه ، فيقال فى النسبة إلى نَمِر وشَقِرة وهما قبيلتان وإلى دُئِل نَمَرِىّ وشَقَرِىّ ودؤَلِىّ ، وكذا ضمة عين فَعُولة وسكون عين فَعْل إذا كان ياء مدغمًا فى مثله اتفاقا ، كما فى طىّ وحىّ وسكون عين فَعْلَة إذا كانت معتلة اللام عند يونس[٤] كما فى غزوة وظبية ، كما تطلع على جميع ذلك بعد هذا ، وفيما هو على أربعة أحرف ، ويكون ثانيه (ساكنًا أو على ثلاثة ويكون فاؤه أيضًا مكسورًا فبعضهم يبدل تلك الكسرة فتحة ، فيقول فى تغلب وإبل تغلَبى وإبَلى بفتح اللام فى الأول والباء فى الثانى ، وبعضهم لايغير[٥] الكسرة فيها وهنا هو الأكثر الأفصح

---

(١) الشاعر هو تميم بن أبى مقبل شاعر مخضرم الخزانة ١١٣/١ ، وقد نسب البيت إلى شاعر جاهلى من بنى عقيل ، ونسب إلى ابن أحمر ولعله خلف الأحمر كما ظن ذلك الاستاذ عبدالسلام هارون فى معجم الشواهد ٣٩٦/١ ولكن هذا غير صحيح لورود البيت فى ديوان ابن مقبل ٣٣٥ ، ولوروده منسوبًا فى الاقتضاب ٤٧٢ ، الكتاب ٢٥٩/٤ ، والخزانة ٣٧٥/٣ ، والصحاح سبع ١٢٢٧/٣ ، ولانظن أن كل هذه الكتب قد أخطأت فى حين أن مرجعًا واحدًا قد أصاب .

(٢) البيت من بحر الطويل وقوله الملوان أى الليل والنهار ، وفى الاقتضاب أى الغداة والعشى ، والشاهد فى قوله السبعان حيث أجرى الأسم مجرى سلمان إذ لو جرى مجرى التثنية لقيل بالسبعين ، وانظر البيت فى الخصائص ٢٠٢/٣ ، شرح المفصل ١٤٤/٥ ، والتصريح ٢٨٨/٢ .

(٣) ساقطة من ب ، وفى د المشددة .

(٤) الكتاب ٣٤٧/٣ ، الشافية ١١٣ ، حاشية ابن جماعة ١١٣ .

(٥) الذى يفعل ذلك هو سيبويه والخليل الكتاب ٣٤٣/٣ ، شرح الرضى على الشافية ١٨/٢ ، ١٩ .

فى ذات الأربعة ، وفيما هو على أربعة أحرف ويكون ثانيه)[١] متحركًا كعُلَبط وهُدَبد أو على أكثر كيف كان كعلابط ومُستعصم ، لا يغير الكسرة حتمًا ، ومنه أنه يحذف الياء والواو من كل فعيلة وفعولة لكن بشرط ألا يكون العين معتلاً ولا مماثلاً للام[٢]/ وتفتح عين فَعُولة لئلا [١٥٣/ب] ينتقل من الضمة إلى الكسرة والياء من فعيل معتل اللام ومن كل فَعِيلة لكن بشرط عدم المماثلة ، ومن فَعِيل معتل اللام فيقال فى حَنيفة وشَنُوءة وغنىّ وغنية حنفى وشَنَئى وغنوىّ وفى جُهَينة وعُيَيْنة وقُوَيْمة وقُصَىّ وقُصَيَّة جُهَنى وعُيَنى وقُوَمى وقصوىّ ، بخلاف نحو حنيف وصبور وطويلة وقوولة وشديدة ولجوجة وزبير وخُبَيب وخُبَيْبة ، فإنه لايحذف منها شيء . . أما الحذف فى المؤنث مع عدمه فى المذكر حيث وقع فللفرق بينهما ، مع أن الحذف بالمؤنث المستثقل أولى ، وأما عدم الفرق بينهما بترك الحذف فى المعتل العين من فَعيلة وفَعُولة والمضاعف منهما ومن فُعَيلة ، فلأنه لو حذف وقيل فى طويلة وشديدة وخبيبة مثلا طولة وشددة وخببة ، فإن أعلّ الواو وأدغم الدال فى النسبة لزم كثرة التغيير مع الإلباس فى البعض ، وإلا لزم الاستثقال وعدم الفرق بالحذف فى فَعِيل وفُعَيل معتلى اللام للاستثقال / اجتماع أربع ياءات مع الكسرتين [١٥٤/أ] أيضًا في فعيل ، وقد جاء فى تصغير أُمَيَّة أميىّ بعدم الحذف لعدم الكسرتين وقد شذ عن حكم فعيلة سليقى وسُلَيْمِى وعُمَيرى فى النسبة إلى السليقة وهى الطبيعة ، وإلى سُلَيمة أزد لاسليمة غيرهم[٣] ، وإلى «عميرة» كلب لاعميرة غيرهم[٤] ، وعن حكم فَعِيل ثَقَفِى فى النسبة إلى ثقيف ، وعن حكم فُعَيْلَة خُزَيِبى بضم الخاء وفتح الزاى المعجمتين فى النسبة إلى خُزَيبة وهى موضع ،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من جـ وهو سقط كبير .

(٢) المقصود بها ألا تكون مضاعفة مثل كدودة وشديدة شرح الرضى على الشافية ٢/٢٥ .

(٣) أزد أبو حى من اليمن وهو أزد بن الغوث ينتهى نسبه إلى كهلان بن سبأ حاشية ابن جماعة ١٠٥ .

(٤) كلب حى من قضاعة حاشية ابن جماعة ١٠٥ .

وعن حكم فُعَيل قُرَشى وفُقَمى ومُلَحِىّ وهُذَلىّ فى النسبة إلى قريش يعنى القبيلة لا قريش بمعنى دابة من دواب البحر ، وإلى فُقَيم دارم[١] لافقيم غيرهم وإلى مُليح سعد[٢] لا مليح غيرهم وإلى هُذَيل ، وما ذكرنا إنما هو موافق لكلام ابن الحاجب[٣] وهو الصحيح ، وأما صاحب المفصل[٤] وتبعه صاحب لباب الإعراب[٥] فلم يذكر لحذف ياء فعيلة شرطًا ، وصاحب المفتاح قال هكذا[٦] .

ومن ذلك يعنى من التغيير المضبوط أن يقال فَعَلىّ البتة فى كل فعيلة/ وفعولة كحنفى وشنئى ، وأن يقال فُعَلىّ فى كل فُعَيلة [١٥٤/ب] كجُهَنِى إلا فى المضاعف والأجوف من ذلك ، فإنه يقتصر على حذف التاء ، ثم إنك بعدما تنبهت أن ياء فِعيل وفُعَيْل معتلى اللام يحذف فى المذكر والمؤنث ينبغى أن تعلم أن الياء الآخر منهما يبدل واوًا كراهية اجتماع الياءات والكسرة ، كما فى غَنَوى وقُصوى ، وكذا فى النسبة إلى تَحيَّة مع أنها تفعلة يقال تَحَوى ، لكونها موافقة فى العلة لغنيّة ، والنسبة إلي عدوّ عَدُوّى اتفاقًا ، وأما فى عدوّة فعند «المبرد» كذلك[٧] ، لأن الإدغام جعل الحرفين كحرف واحد فكأنها ليست من قبيل شنوءة ، وسيبويه[٨] أجراها على الضابط فقال فى النسبة إليها عدويّا ومنه

---

(١) اسم رجل من بنى كنانة وهو أيضًا اسم رجل من بنى تميم ، وفقمى نسبة إلى فقيم الكنانى أما الآخر فالنسبة إليه فقيمى حاشية ابن جماعة ١٠٦ .

(٢) اسم رجل من بنى خزاعة وهو اسم رجل من بنى أسد حاشية ابن جماعة ١٠٦ .

(٣) الشافية ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٤) الحق أن صاحب المفصل قد اشترط نفس الشرط وعبارته : «وتحذف الواو والياء من كل فعيلة وفعولة فيقال فيهما فَعَلى نحو قولك حنفى وشنئى إلا ما كان مضاعفًا أو معتل العين نحو شديدة وطويلة ، المفصل ٢٠٧ ، شرح المفصل ١٤٦/٥ .

(٥) انظر لباب الإعراب لأبى البقاء العكبرى ولم يشترط أى شرط اللباب ٥٤٩/٢ دكتوراه بجامعة القاهرة .

(٦) المفتاح ٣١ .

(٧) وتعليله كما يقول : «لأن ياء النسب تعاقب هاء التأنيث وكل ما نسب إليه فالهاء ملغاة منه فكأنه لم تكن هاء «المقتضب ١٣٧/٣ ، الشافية ١٠٧ ، وشرح الجاربردى ١٠٧ .

(٨) الكتاب ٣٤٥/٣ ، ٣٤٦ وعبارته : «فإن أضفت إلى عدوة قلت عدوى من أجل الهاء» .

أن يحذف الياء الثانى من كل كلمة ما قبل آخرها ياء مشدد سواء كان أحدهما أصلاً ، كما فى بيِّع أو بدلا عنه كما فى سيِّد وميِّت أو لا ، كما فى حُمَيِّر لأن توالى الكسرتين فى الياءين المشددين فى غاية الثقل[١] ، ولهذا إذ أرادوا الفرق بين نسبة/ مُهيِّم اسم فاعل من هيَّمه [١٥٥/أ] الحب أى جعله هائمًا متحيّرا ، وبين نسبة مهيِّم الذى أصله مُهَيْوِم مصغر مهوِّم اسم فاعل من هوّم أى هز رأسه من النعاس ، بعدم الحذف فى الثانى زادوا ياء ساكنًا بين المشددين ، فقالوا : مُهَيمِيًا إزالة لثقل توالى الكسرتين كان فى السكون بين المشددين نوع استراحة لآلة النطق ، فيقال فى النسبة إليها بيعىّ وسيدىّ وميتىّ وحميرىّ ، وربما يبدلون أيضًا الياء الأول ألفًا كما يقولون طائيًا وكان القياس طَيْئيًا ، ومنه أن الياء الطرف إذا كان ثالثًا ، فإن كان ما قبله متحركًا ، ولا يكون إلا مكسورًا لأنه لو كان مفتوحًا وجب إبدال الياء ألفًا ، وليس فى الكلام ياء طرف ما قبله مضموم يبدل واوًا حتمًا ، فيقال فى النسبة إلى العَمِىّ والعَمِيَّة صفتين من عَمِى الأمر أو الرجل بكسر الميم أى التبس وجهل عموى ، وإن كان ما قبله ساكنًا فعند سيبويه[٢] ، النسبة لا تغير الكلمة مذكرًا كانت أو مؤنثًا ، فيقول فى النسبة إلى ظبى وظبية ظَبْيِيًا ، ووافقه/ يونس [١٥٥/ب] فى المذكر وفى المؤنث تقول ظبويًا كعمرىّ فرقًا بينهما مع التحرز عن اجتماع الياءات[٣] ، وبَدَوىّ بفتح الدال فى النسبة إلى بدو شاذ ، وحكم الواو فى هذا حكم الياء إلا أن ما قبله لا يكون إلا ساكنًا لأنه إن كان مفتوحًا وجب إبدال الواو ألفًا ، وليس فى الكلام واو طرف مضموم ما قبله أو مكسور ، فالنسبة إلى غزو غَزْوى اتفاقًا ، وأما إلى غزوة فكذلك عند سيبويه[٤] ، وعند يونس[٥] غَزَوِى بفتح الزاى ، وكذلك عُرْوة ورِشْوَة ، ووجه قول يونس هنا غير ظاهر ظهوره فى ذات الياء ، وإذا كان رابعًا

---

(١) هذا تعليل سيبويه فى الكتاب ٣٧٠/٣ ، ٣٧١ .

(٢) الكتاب ٣٤٦/٣ وعبارته : «فى ظبية ظبيى وهو القياس» .

(٣) الكتاب ٣٤٧/٣ .

(٤) الكتاب ٣٤٦/٣ .

(٥) الكتاب ٣٤٨/٣ ، الشافية ١١٣ .

يحذف عند البعض وهو الأفصح[1] ، ويبدل واوًا عند آخرين فيقال في النسبة إلى القاضي قاضيّ وقاضويّ ، وإذا كان فوق ذلك حتمًا فيقال في المستقى والمستسقي مستقيّ ومستسقيّ ، ثم إن كان قبله ياء مشددة ففيه الوجهان حذف الرابع أيضًا وإبدال الثالث واوًا ، وإبقاؤهما بحالهما ، فيقال في النسبة إلى المحي اسم فاعل من حي محويّ/ أو محييّ كأُمَوي وأُمَييّ هذا كله إذا كان الياء أو[١٥٦/أ] الواو الطرف مخففًا ، فإن كان مشددًا ، فإن كان ياء النسبة يحذف مطلقًا ، فالنسبة إلى الكرسيّ والشافعي كنفسهما والشفعوي من خطأ العوام ، وإن كان غيره ، فلا يخلو إما أن يكون قبله حرف واحد أو حرفان أو ثلاثة أو فوق ذلك ، ففي الأول إن كان ياء يرد المدغم إلى أصله ويفتح ويبدل المدغم فيه واوًا ، فيقال : في النسبة : إلى طيّ وحيّ طووي وحيوي ، وإن كان واوًا أبقي على حاله فيقال في النسبة إلى دَوٍّ وهو البادية وإلى كُوَّة بفتح الكاف وضمه وهي ثقب الباب دُوَيّ وكُوَيّ ، والثاني هو فعيل وفعول وقد عرفت حكمهما وفي الثالث إن كان ياء ففيه وجهان : الحذف رأسًا ، وحذف أحدهما وإبدال الآخر واوًا فالنسبة إلى مرميّ كنفسه أو مرموي وإن كان واوًا كمغزو فلم يذكر حكمه في شيء من الكتب المتداولة ، وفي الرابع لا يكون الياء إلا ياء النسبة كمصباحيّ ففيه الحذف/ لاغير فبالنسبة لا يتغير اللفظ ، ومنه [١٥٦/ب] أنه إذا وقع الياء بعد ألف زائد يبدل همزة لأن الياء الواحد كثيرًا ما يستثقل بعد الألف الزائد كما في بائع فكيف الثلاثة مع الكسرة ، فيقال في النسبة إلى سِقَاية وعَظَاية وهي لغة في عَظَاءة سقائي وعظائي ، بخلاف الواو هناك فإنه يبقى فيقال في شقاوي ، إذ ليس الاستثقال هنا كثمّة[2] ، وإذا وقع بعد ألف منقلب عن أصل ففيه ثلاثة أوجه : إبداله واوًا لأن قانون استثقال الياء في النسبة أن يبدل واوًا ، وإبداله همزة كما في الألف الزائد ، وإبقاؤه ، إذ الألف

---

(١) قاله الزمخشري في المفصل ٢٠٨ ورجحه ابن الحاجب في الشافية ١١١ والجاربردي في شرحه ١١١

(٢) «كثمه» في كل النسخ والصحيح كثمة أي هناك .

يبدل عن حرف أصلى وكأن ما قبله حرف أصلى ساكن فى ظبى فيقال فى النسبة إلى آية وراية وثاية بالثاء المثلث ، وهى مأوى الإبل والغنم آوى وراوى وثاوى ، وآئى ورائى وثائى وآيى ورامى وثايى ، ومنه أن الألف الطرف إذا كان ثالثًا سواء ؛ كان مبدلاً عن واو أو ياء يبدل واوًا فيقال فى/[١٥٧/أ] النسبة إلى العصا والرحى عصوى ورحوى ، وكذا الرابع إن كان مبدلا عن أصل فيقال فى النسبة إلى الملهى والمرمى : ملهوى ومرموى ، ولم يجز فيه الحذف كما يفهم من سائر الكتب المعتبرة[١] وصرح به البعض[٢] وإن كان زائدًا فإن كان الحرف الثانى من الاسم ساكنًا ففيه ثلاثة أوجه : الحذف وهو أحسنها والإبدال فحسب والفصل معه بين الواو والياء بألف فيقال فى النسبة إلى الدنيا والحبلى دُنيى وحبلى ، ودنيوى وحبلوى ، ودنياوى وحبلاوى ، وإن كان متحركًا أو كان الألف فوق الرابع ، ففيه الحذف لاغير فيقال فى النسبة إلى الجَمَزَى جَمَزِىّ وإلى المُرامى والحُبارى والقَبَعثرى ، مُرامىّ وحُبَارى وقَبعثرى ، فمصطفوىّ من خطأ العوام والصواب مصطفِىّ ، ومنه أن الهمزة بعد الألف إن كانت للتأنيث تبدل واوًا حتمًا فيقال فى النسبة إلى حمراء وصحراء حمراوى وصحراوى ، وإلا فإن كانت أصلية كما فى قُرَّاء ووُضَّاء بضم الأول وتشديد/ الثانى فيهما ومعنى الأول المتنسك والثانى النظيف [١٥٧/ب] فالإبدال رخصة والكثير القوى هو الإبقاء ، فيقال فى النسبة إليهما قُرَّائىّ ووُضَّائِىّ ، وجاء على قلة وضعف قراوى ووضاوى ، وإن كانت بدلاً عن حرف أصلى لا للإلحاق كما فى كساء ورداء جاز الأمران هنا أيضًا الإبقاء فيقال فى النسبة إليهما كسائى وردائى أو كساوى ورداوى ، وإن كانت بدلاً عن حرف الإلحاق كما فى عِلْباء ملحقًا بسِرْدَاح وأصله علباى فعلى عكس ما قبله ، فيقال فى النسبة إليها علباوى أو

(١) كما فى المفصل ٢٠٨ ، والشافية ١١٠ .

(٢) الذى صرح بالحذف الجاربردى فى شرح الشافية ١٠ يقول : «ويجوز حذفهما فتقول ملهى ومرمى لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول» .

علبايى[(١)] ، ومنه أن الاسم الذى صار على حرفين بحذف حرف منه إن كان المحذوف لامه من غير تعويض همزة الوصل عنه وهو فى الأصل متحرك العين كأب وأخ واست وهو الاست أصله أَبَوٌ وأَخَوٌ وسَتَهٌ بفتحتين فى الكل ، يرد المحذوف حتمًا فيقال أَبَوىّ وأَخَوىّ وسَتَهِىّ وكذا ذو بمعنى الصاحب أصله[(٢)] ذوو كعصو فحذف اللام/ لئلا يلزم فى تثنيته الجمع بين الواوين بأن يقال ذووان [١٥٨/أ] كعصوان[(٣)] فيقال فى النسبة إليه ذَوَوِى ، وإنما لم[(٤)] يتحرزوا هنا عن الجمع بين الواوين كما فى التثنية لأنهم يلتزمون فى النسبة أشياء لايلتزمونها فى غيرها كما ترى ، وكذا النسبة إلى مؤنثها أعنى الذات ذووى لأن النسبة تذهب بتاء التأنيث كما عرفت ، وهذا إذا كانت على أصلها بمعنى الصاحبة لازمة الإضافة لكنها كثيرًا[(٥)] ما يعدل بها عن أصلها ، فيستعمل استعمال الأسماء المستقلة بمنزلة النفس والعين فيقال ذات قديمة وذات محدثة وحينئذ يقال فى النسبة إليها ذاتى ، وما ذكره الجوهرى[(٦)] من أن المحذوف من ذوو هو العين فيه بُعد لأن حذف العين من الاسم الذى هو على ثلاثة أحرف فى غاية القلة ، لم يوجد منه إلا مذ وسهٌ فى ستهٌ ، وأما ثبة إذا كانت بمعنى الجماعة ، فالذاهب منها اللام بدليل جمعها على أثَابى ، وإذا كانت بمعنى وسط الحوض الذى يرجع إليه الماء[(٧)] ،/ ويجتمع فيه فيحتمل أن يكون الذاهب العين من ثاب [١٥٨/ب] أى رجع ، وأصل دم ساكن العين عند الجمهور لمجىء جمعه على دِماء ودمىّ كدِلاء ودِلىّ فى جمع دلو ، وظِباء

---

(١) فى ب علياوى أو علباى تحريف .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) الصحاح ذا ٢٥٥١/٦ .
(٤) ساقطة من ب .
(٥) فى كل النسخ كثير .
(٦) الصحاح ذا ٢٥٥١/٦ .
(٧) فى ب الماضى تحريف .

وظِبىّ فى جمع ظبى ، ولو كان متحرك العين كقفا وعصا لما جمع هكذا ، فلا يرد مجىء نسبته على دمى ودموى نقضًا على الضابطة ، نعم عند المبرد[١] - وإليه مال الجوهرى[٢] - هو متحرك العين ؛ والذاهب منه الياء بدليل تثنيته على دميان قال الشاعر[٣] :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ الْيَقِينِ[٤]

فلا يتم الضابط عندهما ، وكذا يُرَدُّ المحذوف حتمًا ، إن كان فاء المعتل اللام كما فى شِيَة ، وهى كل لون فى الحيوان يخالف معظم لون أصلها وشية يقال فى النسبة إليها وَشَوى بفتح الشين ، وهو من التغيرات السماعية ، وكأنهم لاحظوا أن الشين ألفَ الكسرةَ قبل النسبة ، فكأنه باق على الكسرة ، الأخفش يقول وشْيِيّا[٥] بسكون الشين والياء[٦] على الأصل ، فإن عوض عن اللام المحذوف/ همزة وصل سواء كان العين فى الأصل ساكنًا [١٥٩/أ] كاسم أصله سُمو بكسر السين وضمه مع سكون الميم أو متحركًا كابن أصله بَنَو بفتحتين ، أو كان الاسم المحذوف اللام ساكن العين من غير تعويض همزة الوصل ، كغدٍ أصله غَدْوٌ وحِرٍ أصله حِرْحٌ بحائين مهملين أولهما مكسور وراء مهمل ساكن ، وهو من المرأة ما يستهجن ذكره ، وكأنهم إنما حذفوا لامه لئلا

---

(١) المقتضب ١٥٢/٣ .

(٢) الصحاح دما ٢٣٤٠/٦ .

(٣) الشاعر هو على بن بدال السلمى على أرجح الأقوال ، وقد نسب هذا البيت إلى شعراء كثيرين هم أوس بن حجر ، الفرزدق ، الأخطل ، إلا أن البغدادى يرجح أن يكون لعلى بن بدال السلمى الخزانة ٣٤٩/٣ ، ٢٥٢ ، شرح الشواهد ١١٣ ، ومن مواطن البيت الإنصاف ٢١٨/١ ، المنصف ١٤٨/٢ ، المقتضب ١٥٣/٣ ، الصحاح دما ٢٣٤٠/٦ ، الأشمونى ١١٩/٤ ، التصريف الملوكى ١٠ .

(٤) البيت من بحر الوافر ، والدميان تثنية دم والقياس الدمان ، ولهذا اعتبرت الدميان شاذة ، وقال البعض الدموان .

(٥) يقول المبرد ، «وكان أبو الحسن الأخفش يقول فى النسب إليها وشيى لأنه يقول إذا رددت ما ذهب من الحروف رددته إلى أصله وثبتت الياء بسكون ما قبلها» المقتضب ١٥٦/٣ ، الشافية ١١٨ ، وربما نقلت عن الأخفش فى حالة النصب وصحتها «وشيى» .

(٦) فى جـ الباء تصحيف .

يقع منهم تصريح باسمه كما فى ستٍ وسهٍ ، جاز فى هذه الأقسام رد المحذوف وعدمه فيقال فى النسبة إلى المذكورات سُمَوىّ وبَنَوىّ وغدوىّ ، وإن كان اللام صحيحًا غير محذوف لا يرد المحذوف حتمًا سواء كان هو الفاء كما فى عدة ، وزنة أصلهما وعدة ووزنة ، أو العين كما فى سه ومذ علمًا فيقال فى النسبة إليها عِدىّ وزِنىّ وسَهىّ ومُذىّ لاغير ، ومنه أن الجمع المكسر إذا كان باقيًا علي معنى الجمعية ، أى غير صائر علمًا ولا نازلاً منزلته ، وكان جاريًا ، على قياس جمع واحده يرد إلى الواحد فيقال فى النسبة إلى المساجد والجُمَع بفتح الميم/ والعرفاء والصحائف مَسْجدىّ وجُمُعى بضم الميم أو [١٥٩/ب] سكونه وعَريفىّ وصَحَفى[١] بفتحتين بخلاف نحو أنمارى وأنبارى حيث صارا علمين للقبيلة والبلد ، وأنصارى حيث صار نازلاً منزلة العلم ، بخلاف نحو محاسنىّ ولواقحى حيث لم يجريا على قياس جمع واحديهما ، أعنى الحسن والمُلْقِحَة[٢] والنسبة إلى الأعراب أعرابى لأنه لا واحد له وليس جمعًا للعرب لأن العرب هو هذا الجيل من الناس المقابل للعجم والأعراب سكان البادية منهم خاصة ، وأن يكون الجمع مخالفا لواحده إلا بالعدد ومنه أن المركب إذا لم يكن إضافيًا ينسب إلى الجزء الأول منه ويحذف الباقى .

فيقال فى النسبة إلى بعلبك وخمسة عشر وبرق نحره أعلامًا بَعْلِىّ خَمْسِىّ وبَرْقِىّ ، وكذا فى النسبة إلى «اثنا عشر»[٣] ، اثنىّ أو ثنوىّ لأنه بعد حذف الجزء الثانى والألف الشبيه لألف التثنية يبقى اثن كابن فينسب إليه كما ينسب إليه وقد عرفته ، وإذا كان إضافيًا فإن كان المضاف إليه مما له معنى قد قصده الواضع وأضاف إليه ، كما فى أبى حنيفة/ وابن الزبير وسائر الكُنَى

---

(١) في ب صحيفى تحريف .

(٢) «الملقحة هى التى تلقح غيرها تقول ألقحت الريح السحاب والفحل الناقة وتقول رياح لواقح والأصل فيه مُلْقِحَة وهو من النوادر» الصحاح لقح ٤٠١/١ .

(٣) فى بقية النسخ «اثنى عشر» ، الوارد فى الأصل على الحكاية .

ينسب إليه بعد حذف المضاف [١٦٠/أ] فيقال : فيها حنفيّ وزبيريّ وإلا كما فى امرئ القيس وعبدالقيس يحذف هو وينسب إلى المضاف فيقال فيها امرئى وعبدى ، ومن الثانى قولهم فى النسبة إلى بصرة بِصْرى بكسر الباء ، وفى النسبة إلى سهل ودهر وعالية سُهلى ودُهرى وعُلوى بضم الأول فيها ، وكذا ثلاثى ورباعى وخماسى[١] ، وفى النسبة إلى أمية أَموى بفتح الهمزة ، وفى النسبة إلى القرية والبدو أو البادية[٢] قَرَوى وبَدَوى بفتح الثانى فيهما ، وفى النسبة إلى خُراسان خراسِى وخُرسِى وفى النسبة إلى خريف خَرَفى بفتحتين وفى النسبة إلى جَلَوْلاء وحَرَوْرَاء (اسمى موضعين جَلَوْلِىّ وحَرَوْرِىّ)[٣] ، وفى النسبة إلى صَنْعَاء ورَوْحَاء اسمى بلدين وبَهْرَاء وزُبَيْنة اسمى قبيلتين صنعانى وبهرانى وروحانى وزبانى ، وفى النسبة إلى روح رُوحانى بضم الراء ، وزيادة الألف والنون فى النسبة كثيرة ، وفى النسبة إلى العصلب عَصْلَبىّ يقال رجل عَصْلَبىّ أى شديد ، وفى النسبة إلى عدة عدوى/ وليس هذا ردًا لمحذوفه وإلا لقيل وِعدىّ بل هو [١٦٠/ب] كالعوض منه ، وفى نسبة الإنسان إلى مرو بلد مَرْوَزِىّ لا نسبة غيره[٤] ، يقال ثوب مَرْوِى وفى النسبة إلى رَىّ رازىّ ويقال فى النسبة إلى عبد ربه وعبد قيس وعبد شمس عبدرِىّ وعبقسى وعبشمِىّ ، وقد مر فى أثناء الكلام كلمات فيها تغيرات غير قياسية فتنبه لها .

---

(١) ساقطة من ب .

(٢) العبارة فى ب «والبدو والبادية» .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب ، وجلولاء قرية ناحية فارس الصحاح جلل ١٦٦١/٤ وحروراءقرية ينسب إليها الحرورية من الخوارج وكان أول مجتمعهم بها الصحاح حرر ٦٢٨/٢ وفى معجم البلدان ١٢٩/٣ : «جلولاء مدينة مشهورة بأ فريقية فبينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً» وفيه أيضًا ٢٥٦/٣ : «حروراء قرية بظاهر الكوفة وقيل موضع على ميلين منها نزلت به الخوارج» .

(٤) فى جـ «وفى نسبة» .

الفصل الرابع

لبيان ما يحصل بسبب التثنية

وهى أن يلحق بآخر الاسم ألف أو ياء مفتوح ما قبله ونون مكسور ، ليدل الأول على فردين من أفراد مدلول ذلك الاسم ، سواء كان مفردًا كما فى الرجلين ، أو اسم جمع كما فى الرهطين والقومين ، أو جمعًا مكسرًا وستعرفه كما فى قول أبى النجم[١] :

تَبَقَّلَتْ مِنْ أَحْسَنِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ[٢]

تبقلت أى أكلت البقل وفاعله ضمير الإبل ، ومالك ونهشل قبيلتان ، وليكون الثانى عوضًا عن حركة الإعراب فقط كما فى الرجلان ، أو عنها وعن التنوين معًا كما فى رجلان ، وقد جعل البعض لهذا النون حالة [١٦١/أ] ثالثة وهى أن يكون عوضًا عن التنوين وحده ، كما فى قولك غلاما زيد لأنك تسقطه سقوط التنوين فى قولك غلام زيد ، والحركة لا تسقط بالإضافة ، ورده الشيخ عبد القاهر بأن هذه الحالة عائدة إلى الأولى ألا ترى أنك إذا قلت غلامان لم يكن بد من أن تعتقد فى النون كونه عوضًا عن الحركة والتنوين معًا ، فإذا جاءت الإضافة لم يمكن أن يقال : إنها وجبت أن يكون النون عوضًا من التنوين وحده لأن الكلمة باقية على حالها ، وإنما يجب أن يقال : إن النون حذف ، وإن كانت الحركة التى هى عوض عنها لا تحذف لأنه لو أُثبت يحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والجمع بين زيادتين على آخر الاسم إذ يجب حينئذ

---

(١) هو الفضل بن قدامة بن عبدالله بن الحرث ينتهى نسبة إلى بكر بن وائل وهو أحد رجاز الإسلام المتقدمين فى الطبقة الأولى الخزانة ٤٩/١ ، شرح الشواهد ١٦ ، وانظر شرح المفصل ١٥٥/٤ ، شرح الشواهد ٣١٢ .

(٢) البيت من الرجز من اللامية المشهورة لأبى النجم العجلى وقد ورد برواية «تبلقت من أول التبقل» الصحاح بقل ١٦٣٧/٤ ، الخزانة ٤٠١/١ عرضا ومالك قبيلة من هوازن ونهشل قبيلة من ربيعة ، والشاهد فى قوله «رماحى» على أنه يجوز تثنية الجمع المكسر لتأويله بالجماعتين .

أن يقال : غلامان زيد ، وذلك بمنزلة أن يقال : غلامٌ زيد بالتنوين فيفصل بين الجار والمجرور ، ويجمع على آخر الاسم زيادتان التنوين والمضاف إليه وفيه بعد ، فإن جعل النون فى هذه الصورة عوضًا من التنوين وحده كان قد عرّى الكلمة عن عوض للحركة ، فإنه يقال إن النون عوض[1] عنهما ، وحذف مع وجوب الحركة للمضاف خير مما قاله[2] ، وكأنه اعتقد فى نون غلامان/ عند قصد الإضافة أنه غير النون فى غلامان عند عدم [١٦١/ب] الإضافة ، والعدول عن الظاهر إلى هذا الوجه البعيد من غير فائدة مما تركه أحسن ، هذا محصل كلامه[3] ، ولا يغير التثنية هيئة أصل الاسم الثابت العجز إلا إذا كان ألفًا ، فالمقصور إن كان ثالثًا مبدلاً عن واو ردّ إلى أصله كما فى عصوان ، وإلا أبدل ياء كما فى رحيان ، ومنجيان ، ومصطفيان ، ومستصفيان ، وقيل مِذْراوان ، وهو ما يذّر به الأكداس وينقّى الطعام لأن واحده ليس بمستعمل ، فكأنه ليس بمثنى ، والممدود إن كان همزته أصلية تثبت حتما كما فى قُرّاآن ووضّاآن وإن كان للتأنيث أبدلت واوًا حتمًا كما فى حمراوان ، وإلا فالوجهان سواء كانت مبدلة عن حرف أصلى كما فى كساء ورداء أو عن حرف للإلحاق كما فى علْباء[4] ، وحرباء[5] ، إلا أن فى الأولى الإثبات أولى من الثانية ، وفيهما الإثبات أولى من الإبدال ، وما ذكرنا من لزوم إبدال همزة نحو حمراء واوًا ، هو المذكور فى جميع الكتب المعتبرة مثل الإيضاح[6]/ والمفصل[7] والمفتاح[8] ،

---

(١) فى الأصل عوضًا بالنصب تحريف .
(٢) فى ب «خير ما قاله» .
(٣) أى كلام الشيخ عبد القاهر .
(٤) «عصب عنق البعير ويقال الغليظ منه خاصة» الصحاح علب ١/١٨٨ .
(٥) الحرباء ذكر أم حبين ويقال هو دويبة يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، يقول الجوهرى : «وهى أكبر من العظاءة» الصحاح حرب ١/١٠٩ .
(٦) الإيضاح للفارسى (خ) دار الكتب المصرية رقم ١٠٠٦ صرف ص ٧٩ .
(٧) المفصل ١٨٥ .
(٨) المفتاح ٣٠ .

وغير ذلك حتى قال الشيخ [١٦٢/أ]عبد القاهر[١] قال أبو عمرو[٢] : كل العرب يقول حمراوان وحكى محمد بن يزيد وهو المبرد[٣] عن أبى عثمان المازنى ذلك ، لكن الرضى قال[٤] : ربما صححت فقيل حمراآن ، وحكى المبرد عن المازنى ، قلبها ياء نحو حمرايان هذا كلامه[٥] ، وما ذكره أبو على[٦] من أنّ مَنْ يقول فى النسبة إلى قراء قراوى تجوز عنده فى تثنيته قُرّاوان ، فشيء أجازه على القياس دون السماع وليس بذلك لأن النسبة يأتى فيها من التغيير ما لا يأتى فى غيرها كما سمعته مفصلاً ، والاسم المحذوف العجز إن كان حذف عجزه على القياس ، كشج أى حزين وعم وقاض ترده التثنية إلى أصله حتمًا فيقال شجيان وعميان وقاضيان ، وإلا فقد لا ترده حتمًا كما فى فوه ، فإنه لا يقال فوهان ألبتة ، بل فمان وقد جاء فى الشعر فموان[٧] :

هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[٨]

---

(١) الإيضاح للفارسى (خ) ص ٧٩ .

(٢) هذا النص فى الإيضاح للفارسى (خ) ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) أكد المبرد هذا الكلام فى موضعين من المقتضب ولم ينقل شيئًا عن المازنى . المقتضب ٣٩/٣ ، ٨٧ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ١٧٤/٢ النص نفسه .

(٥) أى كلام الرضى .

(٦) التكملة ٥٣ .

(٧) تصحيح يقتضيه السياق ففى كل النسخ فوان .

(٨) هذا صدر بيت من بحر الطويل للفرزدق وعجزه :

عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِى أَشَدُّ رِجَامِ

ويروى «أشد لجام» وهو من قصيدة له يتوب فيها عن الهجاء وقذف المحصنات ، والضمير فى هما ليس للأبوين كما قال ابن السيد فى الاقتضاب ٢٨٧ ولكن الضمير لإبليس وابنه بدليل أن قبل هذا البيت :

وَإنَّ ابْنَ إِبْلِيس وإبليس ألبنا

والشاهد فى قوله فموان حيث جمع بين البدل والمبدل منه فى التثنية ، وفى كل النسخ فويهما تحريف ، وحرفت «نفثا» فى النسخ إلى نقشا وتكتفا والصحيح ما ورد بالمتن ، ومن مواضع البيت الكتاب ٣٦٥/٣ ، ٣٢٢ ، الخزانة ٢٧٠/٢ ، ٣٤٦/٣ ، ٣٧٤ ، الخصائص ١٧٠/١ ، المقتضب ١٨٥/٣ ، الإنصاف ٢١٤/١ ، شرح الكافية للرضى ١٧٥/٢ .

وقد لا ترده فى الأكثر ، كما فى دمان ويدان ، وقد جاء دموان ودميان ، وقد مر ، وقد يرده فى الأكثر كما فى أبوان وأخوان ، وقد جاء /[١٦٢/ب] على قلة أبان وأخان ، وكذا الحكم فى ذواتا مال ، وهذا كله سماعى ، وليس فى التثنية تغيير للاسم سوى ما ذكر حتى لا يحذف لها تاء التأنيث فخُصيان وإلْيان ، إذا قلنا إنهما تثنيتا خُصْية وإلية شاذان ، وقيل هما تثنيتا خَصْى وإلىّ وإن لم يقعا فى الاستعمال ، وتثنية خُصية وإلية خصيتان وإليتان المستعملتان بالاتفاق ، وقيل الخُصى والإلى أيضًا مستعملان ، وإن كان أقل من استعمال الخصية والإلية ، وكذا ضَبُعان تثنية ضَبْعان كسرحان مذكر ضَبع شاذ والقياس ضبعانان .

الفصل الخامس
لبيان ما يحصل بسبب الجمع

وهو تغيير الاسم ولو تقديرًا إما بزيادة شيء ، حرف كما فى رجل ورجال أو حركة كما فى رَهْن ورُهُن بضمتين ، وإما بنقصانه كذلك ، كما فى عطشان عُطْش وأَسَد وأُسْد ، وإما بزيادة حرف ونقصان آخر ، كما فى ضاربة وضوارب ، وإما بمجرد تغيير الحركات ، كما فى خَشَب وخُشُب ليدل على أزيد من اثنين من أفراد/ مدلوله على القول الأصح ، وعند البعض [١٦٣/أ] منهم صاحب المفصل[١] أقل الجمع اثنان ، وقولنا ولو تقديرًا قد علم فائدته فى نظيره فى الاشتقاق فلا حاجة[٢] إلى الإعادة ، والجمع ينقسم باعتبار إلى جمع التصحيح ويسمى جمع السلامة لبقاء هيئة مفرده فيه إلا فى عدة مواضع غيرتها العوارض نؤخر ذكرها إلى ذيل[٣] الكلام تحررًا عن تشتت المرام ، وأتى جمع التكسير لضد ذلك فالأول أن يلحق بآخر الاسم مدة إما واو أو ياء للدلالة على ما ذُكِرَ بعده نون مفتوح لما ذُكِرَ فى التثنية بعينه ، كما فى قولنا جاءنى الزيدون العالمون ، ومررت بالزيدين الجالسين ، وإما ألف بعده تاء كالهندات والمسلمات والأوّل مختص بصفة غير المؤنث ممن يعلم حكمًا[٤] كما ذكرنا وكما فى قوله تعالى[٥] : ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ و ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[٦] والزيدون

---

(١) لم أجد فى المفصل ما يدل على هذا الرأى لكننى وجدت ما يدل على عكسه حيث يقول الزمخشرى : «وحكم الزيادة فى مسلمون نظير حكمها فى مسلمان ، الأولى علم لضم الاثنين فصاعدا إلى الواحد ، والثانية عوض عن الشيئين» المفصل ١٨٨ فدل هذا على أن الجمع فى رأيه ضم الاثنين إلى الواحد فيكون المجموع ثلاثة وإن كانت الزيادة فى الجمع كالزيادة فى المثنى .

(٢) فى ب ، جـ فلا وجه .

(٣) فى ب «فى ديل» .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) سورة الذاريات الآية ٤٨ .

(٦) سورة المؤمنين الآية ١٤ .

وكذا الهندات بالحقيقة من الصفات ، لأنهما مؤوّلان بالمسمين بزيد والمسميات بهند ، وإلا فالعلم من حيث هو لا يصح جمعه لكن شرط فيها مطلقًا أن يكون مجردة/ عن تاء التأنيث ، وأن لا يكون أفعل فعلاء [١٦٣/ب] ولا فعلان فعلى ، ولا مستويًا فيها المذكر والمؤنث إلا إذا زادت على أربعة أحرف فلا يجمع بالواو والنون نحو طلحة وعلاّمة ولا نحو أحمر ولا نحو سكران ولا نحو جريح وصبور ، وإنما استثنى الزائد على الأربعة لأن نحو الصهصلق بمعنى الشديد يستوى فيه المذكر والمؤنث ومع ذلك يجمع بالواو والنون لاستكراه جمع التكسير للخماسى كما ستعلم ، وقلة جمع المذكر من ذوى العلم بالألف والتاء ، وقد خالف الكوفيون[١] فى ذى التاء ، فأجازوا نحو الطّلْحون بسكون اللام وابن كيسان[٢] فيه ، وفى أفعل وفعلان أيضًا فأجاز الطّلَحون بفتح اللام وأحمرون وسكرانون ، وقد يجمع هذا الجمع صفات غير أولى العلم تشبيهًا لها لها بصفات أولى العلم إذا كان لها زيادة اختصاص بهم ، كما فى قوله تعالى[٣] : ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ أى الكواكب ، و﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[٤] أى السماء والأرض ، وقد شذ مع شيوعه جمع ما لم يأتِ له تكسير من المحذوف العجز ، المعوّض عنه تاء التأنيث/ بالواو والنون مع تغيير أوله كسِنون[١٦٤/أ] وقِلون بكسر أولهما فى سَنة وقُلَة بفتح الأول فى الأول وضمه فى الثانى ، وهو قد يضم السين فى سنون وهو قليل أو بدونه كظُبون وكُرون فى ظبة بالظاء المعجم وهى طرف السيف والسهم ، وكره طوب[٥] فإنه لم يسمع فيهما الكسر كذا قاله بعضهم ، لكن الجوهرى[٦] جوّز فى كرين الضم والكسر ، وفيما فاؤه

(١) الإنصاف ٢٦/١ .
(٢) الإنصاف ٢٦/١ .
(٣) سورة يوسف الآية ٤ .
(٤) سورة فصلت الآية ١١ وقد حرفت الآية فى الأصل إلى «وأتيناهما طائعين» .
(٥) ساقطة من ب ، جـ ، د .
(٦) الصحاح كرا ٢٤٧٣/٦ .

مكسور كإِرة وهى موضع النار[١] وعِزَة وعِضَة[٢] وهما الفرقة ، لم يجئ التغيير ، وكأن التغيير فيما غيرّ للدلالة على أن هذه ليست جموعًا على الحقيقة ، ولهذا غير العين فى «عشرون» ، وقد يجىء فى المحذوف الفاء أيضًا كرقين ولدين ، فى رِقَة وهى الدرهم المضروب ولِدَة وهى التِّرب أى الذى ولد مع الشخص ، أصلهما ورقة وولدة ، وقد يجىء أيضًا فيما له جمع تكسير كثبةفإنه يقال ثِبُون بالضم والكسر مع أثابىّ كما مر ، ويجىء على قلة فى الأسماء التامة كأرضون وأوزّون وحرّون[٣] فى إوزّ بكسر الهمزة والزاى المعجم المشدد البط وحَرّة بالمهملين/ مع فتح الأول وتشديد الثانى أرض [١٦٤/ب] ذات حجارة سود ، وكذا أهلون وأبينون جمع مصغر (ابن) على خلاف القياس كما ذكره الجوهرى[٤] ودُهَيْدِهُون جمع مصغر دهاده جمع الدّهاه بالهاءين وهو الإبل الصغير وأبيكرون جمع مصغر أبكرجمع بَكر بفتح الباء ، ووجه الشذوذ فى جميع ذلك عدم الوصفية والعلمية معًا ، وكذا فى العالمين إن كان العالم اسمًا لكل جنس مما يعلم به الصانع ، وإن كان اسمًا لكل جنس يعلم الصانع كالملك والجن والإنس فوجه الشذوذ عدم الوصفية فقط ، وعلى كل تقدير لما كان دالاً على ذات ومعنى قائم به ، شبه بالصفات فجمع بالواو والنون على التقدير الثانى بلا تأويل آخر ، وعلى الأول بعد تغليب العقلاء على غيرهم ، والثانى يجىء فى الاسم والصفة ، وفى المذكر والمؤنث وفى ذى العلم وغيره ، أما الاسم فأنواع أحدها ما يكون فيه علامة تأنيث ظاهرة كالغرفة والبشرى والسراء ومنه الفراحات والانشراحات ، لأنهما جمعا فرحة/ وانشراحة ،

---

(١) الصحاح أرا ٢٢٦٧/٦ يقول الجوهرى : «الإرة موضع النار وأصله إرى والهاء عوض عن الياء والجمع إرون مثل عزون» .

(٢) يقول ابن جنى : «قال الكسائى العضة والعضون من العضهة وهى الكذب» سر الصناعة ٥٤٥/٣ مخطوط بدار الكتب رقم ٨٥٧ لغة .

(٣) الكتاب ٥٩٩/٣ .

(٤) الصحاح بنا ٢٢٨٧/٦ .

لكن[١٦٥/أ] يشترط فى ذى الألف ألا يسمى به ذو العلم فإن سُمِّىَ به يجمع بالواو والنون ، الثانى : اسم جنس مذكر لا يعقل ، ولا يكون له جمع تكسير غير مستكره كحمام وسبحل وكجَحْمَرش وسَفَرْجَل وبِوَانَات[١] ، جمع بِوَان بكسر الباء عمود الخيمة ، مع مجىء بُون بالمدة فى تكسيره شاذ ، الثالث : الجمع الذى لا تكسير له سواء كان للمذكر أو للمؤنث من العقلاء وغيرهم كرجال وعجائز وبيوت بخلاف أكلب ، فإنه لا يقال فيه أكلبات لمجىء تكسيره على أكالب[٢] ، هذه هى القياسيات ، وأما الأسماء المؤنثة بتاء مقدر مما ليس تأنيثها حقيقيًا ففى بعضها جاء السماع بجمعها بالألف والتاء كالسموات والشمالات ، وفى بعضها كالأرض والشمس والعقرب ، ولعل هذا هو الأكثر ، وأما الصفة فهى أيضًا أنواع أحدها ما يكون فيها علامة تأنيث ظاهرة سواء كانت فى الأصل علمًا لمذكر يعقل ، كحمزة أو للمؤنث ، كعزة وسلمى وزهراء أو لغيرهما كحُزْوى بضم الحاء المهمل وسكون/ الزاى المعجم ، ودَهْنَاء [١٦٥/ب] بفتح الدال المهمل والنون ، وهما اسما موضعين ، أو صفة لذلك كعلامة وعالمة وواسعة وحُبْلى ، لكن يشترط أن لا يكون فعلى فعلان ولافعلاء أفعل ، فلا يجمع بالألف والتاء نحو ، حائض وطامث وهما بمعنى ، ولا نحو ؛ جريح وصبور صفتى امرأة ولا سكرى ولا حمراء خلافًا لابن كيسان[٣] فى الأخيرين ، وقد يعرض للصفة معنى الاسمية فيجمع بالألف والتاء وإن لم يوجد الشرط كما فى قوله ﷺ : «ليس فى الخضراوات صدقة»[٤] فإن المراد

---

(١) فى ب ، جـ بدانات .

(٢) فى ب أكاليب .

(٣) شرح المفصل ٦١/٥ يقول ابن يعيش : «وكان ابن كيسان لا يرى به بأسًا» .

(٤) لم أرَ هذا الحديث بنص كتب الحديث ، وفى صحيح الترمذى ١٣٢/٣ عن معاذ أنه كتب إلى النبى يسأله عن الخضراوات وهى البقول فقال ليس فيها شىء ، شرح المالكى ١٣٢/٣ ، الحديث فى المفصل ١٩٥ ، شرح المفصل ٦١/٥ ، شرح المقدمة النحوية ٣٣ ، قال المالكى فى شرحه ١٣٢/٣ : «قال أبو عيسى لا يصح هذا عن النبى والعمل عند أهل العلم أن ليس فى الخضراوات صدقة» .

منها البقول لا كل ما له خضرة فتذكر ، الثانى صفات للذكور من غير ذوى العلم سواء كانت ذكورًا حقيقة كالصَّافن ، وهو من ذكور الخيل ما يصفّ قدمَيْه والسِّبَحْل والسِّبِطْر صفتى الجمل أو لا ، كما فى الأيام الخاليات والبلدان النائيات ، الثالث الصفة الزائدة حروفها عن الأربعة كالصَّهْصَلق[١] ولعلّى بك تتشوق الآن إلى العود إلى ما وعدناكه من بيان التغييرات العارضه للاسم/ بسبب [١٦٦/أ] هذا الجمع فأصغ لها ، منها ما ذكرنا من تغيير أوائل الاسماء المحذوفة الأعجاز عند جمعها بالواو والنون ، ومنها حذف تاء التأنيث إن كان فى الاسم إذا جُمعَ جَمْعَ السلامة كما فى مسلمات وثبون ، تحرزًا عن اجتماع علامتى التأنيث بأعيانهما أو علامتى التأنيث والتذكير بخلاف نحو سليمات وصحراوات فإن ألفى سلما وصحراء ما بقيا بأعيانهما وأيضًا عن وقوع[٢] علامة التأنيث بعينها فيما هو كوسط كلمة ، وإنما لم يحذف فى التثنية مع لزوم هذا فيها لأن الحذف هناك يؤدى إلى التباس تثنية المؤنث بتثنية المذكر ، بخلاف هنا لأن للمذكر جمعًا آخر ، ومنها رد محذوف بعضها إذا جمع بالألف والتاء كما فى سنوات وعِضَوَات جمع عِضَة بكسر العين وهى كل شجر عظيم له شوك[٣] ، قال أبو مهدية[٤] :

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَـآزِمَـا وَعِضَـوَاتٌ تَمْشُقُ اللَّهَـازِمَا[٥]

(١) «الصهصلق هى العجوز الصخابة وصوت صهصلق أى شديد» انظر الصحاح صهق ١٥٠٩/٤ .

(٢) أى تحرزًا عن وقوع .

(٣) فى ب شول وانظر المعنى فى اللسان عضو ٤١٢/١٧ .

(٤) هو أعرابى من أهل البصرة كانت تؤخذ عنه اللغة هامش اللمع لابن جنى ٦٠ ، ٢٧٧ ولم أعثر على ترجمته الكاملة .

(٥) البيتان من بحر الرجز ، وفى رواية «تقطع اللهازما» المنصف ٥٩/١ ، ٣٨/٣ ، ١٢٧ ، الكتاب ٣٦٠/٣ ، شرح الملوكى ٤١٧ ويروى «من عصوات» جمع عصا ، المنصف ٢٦٤/٣ (هامش) ، الصحاح أزم ١٨٦١/٥ ، التصريف الملوكى ٤٣ ، والشاهد قوله عضوات جمع عضة حيث رد المحذوف عند الجمع .

يأزم أى يشتد ، والمأزم المضايق وتمشق أى تضرب واللِّهْزِمَتَان بكسر الأول والثالث/ المعجم العظمان النابتان تحت الأذنين[١] ، [١٦٦/ب] وكما فى ضَعَوَات جمع ضَعَة قال جرير[٢] :

مُتَّخِذًا فِى ضَعَوَاتٍ تَوْلَجَا[٣]

وهذا غير مُطّرِدٍ لعدم مجىء الردّ فى جمع شية وقِلَة ، ومنها أن المؤنث الذى هو على ثلاثة أحرف ثانيها ساكن من غير المضاعف ومعتل العين وهو اسم غير صفة ، سواء كان التاء فيه ظاهرًا أو لا إذا كان مفتوح الفاء يفتح عند الجمع بالألف والتاء عينه حتمًا فيقال فى تمرة ووفرة[٤] ودعوة ورمية وأرض ؛ ثمرات ووفَرات[٥] ودعَوات ورميات وأرضَات بفتح العين فى الجميع ومعتل اللام فى المفتوح الفاء كصحيحه قال قيس المجنون [٦] :

بِا اللّه يا ظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلاىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ[٧]

وقد يجىء إسكان العين فى ضرورة الشعر ، وإذا كان مضموم الفاء ولامه غير ياء يجوز فى عينه الإبقاء على السكون والفتح لخفته واتباع الفاء للمناسبة فيقال فى عرفة وخطوة عرْفات وخطْوات بسكون الراء والطاء وعرَفات وخطَوات

---

(١) فى ب ، جـ الأذن .

(٢) هو جرير بن عطية الخطفى التميمى من قصيدة له يهجو فيها البعيث المجاشعى ديوانه ٣٤/١ .

(٣) هذا بيت من الرجز وبعده :

أردى بَنِى مُجَاشِع ومانَجَا

وقد ورد برواية «من عضوات» المنصف ٢٦٦/١ ؛ ٣٨/٣ وضعوات جمع ضعة وهو نبت أو شجر بالبادية والتولج كناس الظبى والوحش يستظلان به عند شدة الحر ، والشاهد فى قوله «ضعوات» كالذى قبله .

(٤) فى ب ورغوة .

(٥) فى ب ورغوات .

(٦) يقول البغدادى : «هو قيس بن معاذ أو قيس بن الملوح أحد بنى جعدة بن كعب بن سعد بن عامر ابن صعصعة «الخزانة ١٧٠/٢ ولم أعثر عليه فى ديوان قيس ، وقد نسبه العينى إلى عبدالله بن عمر العرجى الشواهد الكبرى ٤١٦/١ ، ٥١٨/٤ ، وكذلك فعل الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح ٣٠٠/٢ ومن مواطن البيت الإنصاف ٢٨٣/٢ ، الأشمونى ١٨٦/١ .

(٧) البيت من بحر البسيط ، والشاهد فى قوله «يا ظبيات» حيث جاءت بفتح الياء ومفرده ظبية معتل اللام .

بفتحهما وضمهما وان كان لامه ياء كما / فى كلية لم [١٦٧/أ] يجز الإتباع ، وإذا كان مكسور الفاء ، ولامه صحيح يجوز فى عينه الوجوه الثلاثة فيقال[١] فى كِسْرة : كقطعة كِسَرْات بسكون السين وفتحه وكسره ، فإن كان لامه واوًا كما فى رشوة فالأولان لا غير اتفاقًا ، ومنع الأندلسى[٢] الثانى أيضًا ، وإن كان ياء كما فى لحية فالسيرافى[٣] جَوَّز الوجوه الثلاثة ، كما فى الصحيح اللام ، وسيبويه[٤] منع الثالث ، وعلى كل حال ليس الإتباع فى هذا مثله فى المضموم الفاء مع أن الكسرة ليست فى ثقل الضمة ، لأن نحو عنق فى اللغة أكثر من نحو إبل فإن كان اسمًا مضاعفًا كمدّة وودّة وهى الوتدة وكوّة وليّة وغدّة وهى طاعون البعير وقدّة ، وهى الطريقة أو معتل العين كرَوْضة وبَيْضة وخَوْصة ، وهو ورقة النخل ، وحيضة وهى الخرقة الى تَسْتَثْفر بها المرأة ، أو كان صفة كصَعْبة وحُلْوة ، وعِلْجَة وهى كُفّار العجم[٥] فالإبقاء على السكون فى الجميع ، كيف كان الفاء واللام خلافًا لهذيل فى المعتل العين فإنهم يجوزون فيه الفتح كما فى قول شاعرهم[٦] :

أَخُـو بَيَـضَـاتٍ رَائحٌ مُـتَـأَوِّبٌ ... رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمِنْكِبَيْنِ سَبُوحُ[٧] [١٦٧/ب]

---

(١) ساقطة من ب .

(٢) شرح الكافية للرضى ١٩٠/٢ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافى مخطوط دار الكتب رقم ٥٢٨ نحو جـ ٤٩٤/٤ ومثل لذلك بجملات وظلمات بالأوجه الثلاثة .

(٤) الكتاب ٥٨١/٣ ، شرح الكافية للرضى ١٩٠/٢والذى منعه سيبويه الإتباع .

(٥) فى ب العظم تحريف .

(٦) أى شاعر هذلى لم يذكر اسمه الشواهد الكبرى ٥١٧/٤ يقول البغدادى : «لم أطلع على قائله ولا على تتمته» الخزانة ٤٢٩/٣ مع أنه قد أتمه ، ومن مواطن البيت الخصائص ١٨٤/٣ ، المفتاح ٣١ ، شرح الشافية للعصام ٨٣ .

(٧) البيت من بحر الطويل وقد ورد برواية «أبو بيضات» شرح الشواهد ١٣٢ ، المنصف ٣٤٣/١ وهو يصف ذكرًا من النعام يرجع ويسرع إلى بيضاته يقول رفيق بمسح المنكبين عالم بتحريكهما سبوح حسن الجرى الخزانة ٣٢٩/٣ ، والشاهد فى قوله «بَيَضَات» مفتوح العين جمع بيضة وهو معتل العين والقياس فيه تسكين العين وقد جاءت بالفتح على لغة هذيل .

الرائح الذاهب آخر النهار ، والمتأوب الجائى أول الليل ، والرفيق ضد العنيف ، والسبوح المتصرف فى أمر المعاش ، يصف ظليمًا أى ذكر نعام له بيضات بأنه يروح طلبًا لقوته ، ويرجع إلى بيضاته ماسحًا لها بمنكبيه برفق مدبرًا لأمور[١] معاشه ، وإنما جاء فتح العين فى لَجَبات ورَبَعات جمع لَجْبة بفتح اللام وسكون الجيم وهى الشاة التى أتت عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فخفّ لبنها ، ورَبْعة وهى معتدلة لا طويلة ولا قصيرة إما لأن فتح العين لغة فيها حتى إن الرضى قال[٢] إن الفتح فى لجبة أكثر من السكون فورد الجمع على إحدى اللغتين ، بل على الأشهر فى لجبة ، وإما لأنهما كانتا فى الأصل اسمين وصف بهما كما يوصف بسبع وكلب فى قولهم : رجل سَبُع وامرأة كلبة ، وإما لأنهما لما لزمتهما التاء حتى لا ينفك ، وإن كان الموصوف مذكرًا كما يقال رجل رَبْعَةٌ صارا كأنهما اسمين كجَفْنة/ وقَصْعة ، فإن قلت سميتم هذا القسم [١٦٨/أ] جمع التصحيح لسلامة المفرد فيه فما بال هذه التغييرات[٣] قلنا تحقُّق هذا الجمع لايقتضى هذه التغييرات ، لإمكانه مع عدمها وإنما هى لعوارض أخر بخلاف هيئات الجموع المكسرة ، فإنها لا تتصور بدون تغيير لهيئة الاسم وإن كان فى الحركة والسكنات كما ذكر إجمالاً وتطلع عليه تفصيلاً .

الثانى وهو جمع التكسير : يكون للثلاثى والرباعى مطلقًا وللخماسى على استكراه ، لأنه إن غير بزيادة حرف عليه ثقل أو بنقصانه انجزم أصل الكلمة بسبب الجمع وهو مستبعد غير متعارف ، والتغير بالحركة والسكون لا يعتد به كثرة اعتداد لاشتباه صورة المفرد بصورة الجمع فى الخط كليًا وفى اللفظ كثيرًا فالتزموا الثانى مع الاستكراه ، وللرباعى بأصنافه اسمًا وصفة ومجردًا من التاء

(١) فى ب ، جـ لأمر .
(٢) شرح الرضى على الكافية ١٨٩/٢ يقول : «والتزم فى جمع لَجْبة لَجبَات بفتح العين لأن فى لجبة لغتين فتح العين وإسكانها والفتح أكثر .
(٣) فى ب ، جـ ، د التغييرات .

وغير مجرد مثال واحد وهو أعدل ما يتصور فيه وهو فعالل ، فيقال فى اسم جعافر وزبارج وبراثن وقماطر فى جمع الأمثلة المذكورة له وفى صفته/ جسارب وذعالب[1] وفراهد ودماقس وضباطر فى [١٦٨/ب] جمع جَسْرَب كجعفر وهو الطويل وذِعْلب كزبرج وهو السريع وفُرْهُد كبرُثنُ الغليظ ودِمْقَس كدرهم الأبيض وضِبَطْر كهِزَبر[2] الشديد ، وكذا الثلاثى الذى زيد فيه حرف للإلحاق أو غير مدة لغيره إلا فيْعلا وأَفْعَل فعلاء فإن أمثلة جمع كل منهما مختلفة كأموات وجِيَاد وأبيناء فى جمع ميّت وجيّد وبيّن وكحمر وحمران فى جمع أحمر ، فيقال : فى جورب ومغزى وتَنْضُب بفتح التاء وضم الضاد وهو سحر ، وأفضل وأجدل وهو طائر : جوارب ومغازٍ وتَنَاضب وأَفَاضل وأَجَادل ، وكذا للخماسى كجحامر (فى جحمرش)[3] وفرازد (فى فرزدق)[4] وقد يعرض لأفعل فعلاء الاسمية فتجمع بهذا الاعتبار على فعالل كما فى قول الشاعر[5] :

أَتَانِى وَعِيدُ الْحُوْصِ مِنْ آلَ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا[6]

الحَوَص بفتحتين ضيق فى مؤخر العين ، والصفة منه أحوص وحوصاء لكن الأحوص صار لقبًا لربيعة بن جعفر بن كلاب فنظر/ الشاعر إلى [١٦٩/أ] أصله أولاً ، فجمعه على حوص ونظر إلى اسميته العارضة ثانيًا فجمعه على أحاوص ، والمراد بهما أولاد ربيعة ، وكلام الجوهرى[7] يشعر بأن الصفة إن كانت خِلْقية يجمع أفعل منها على أفاعل ، وإن كانت عارضة فعلى فُعُل ، قال :

---

(١) فى أ ، د زعالب .

(٢) كما فى الصحاح ضبر ٧١٩/٢ : «الضِّبَطْر مثال الهزبر الشديد» وقد وردت «كجبجر» تحريف .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) ما بين القوسين ساقط من د .

(٥) القائل هو أعشى قيس من قصيدة له نصر فيها عامر بن طفيل على ابن عمه علقمة الصحابى ﷺ ابن عوف بن الأحوص من بنى عامر الخزانة ٨٨/١ ، الصحاح حوص ١٠٤٣/٣ ، شرح المفصل ٦٢/٥ ، ٦٣ .

(٦) البيت من بحر الطويل والأحوص هو ربيعة وقيل عبد عمرو بن شريح بن الأحوص .

(٧) الصحاح حمر ٦٣٦/٢ النص نفسه .

رجل أحمر ورجال أحامر فإن أردت المصبوغ بالحمرة قلت أحمر والجمع حمر وأنشد الأصمعى قول الشاعر(١) :

إنَّ الأَحَامِرَةَ الثَّلاثَة أَهْلَكَتْ مَالِى ....(٢)

وفسرها بالخمر واللحم والزعفران ، والعجب أن صاحب المفصل أورد هنا فى جزئيات جمع الصفة سباطر(٣) ، ثم صرح بعد هذا عن قريب أن سِبَطْرًا لا يجمع على سباطر(٤) ، وأعجب منه ما نقله عن صاحب الإقليد(٥) ، وهو أنه عرض عليه هذا التناقض(٦) فقال فى وجه التوفيق أما سبطرات فليس فيه إشكال ، وأما سباطر فمشكوك فيه ، وهذا لأنه يجب أن يكون تحقق سبطرات ، وعدم سباطر متساويين فى المعلومية ، والمشكوكية ، لأن مثل سبطر لا يجمع بالألف والتاء إلا إذا لم يكن له تكسير كما مرَّ ، وهو معترف به فما كان/ سباطر مشكوكًا فيه كان سبطرات أيضًا كذلك فلا [١٦٩/ب] معنى لنفى الإشكال عنه وإثبات الشك فى سبطرات ، وللرباعى والملحق به والاسم الثلاثى المزيد فيه إذا لحقها مدة قبل رابعها ، مثال واحد أيضًا وهو فعاليل فيقال فى قرطاس وقَرَبوس(٧) بفتح الأول والثانى وهو مقدم السرج وكبريت وفسطاط ، وطومار

---

(١) الشاعر هو أعشى بكر الاقتضاب ٣٦٥ .

(٢) البيت من بحر الكامل وتمامه

..... وَكُنْتُ بِهِنَّ قِدْمًا مُولَعَا

والأحامرة هى اللحم والخمر والخلوق الصحاح حمر ٦٣٦/٢ ، والشاهد فيه الأحامرة حيث جمعت الصفة على أفاعل وهى خِلْقية .

(٣) المفصل ١٩٣ .

(٤) المفصل ١٩٧ .

(٥) انظر الإقليد (شرح المفصل) خ ورقة ١٦٧ ب .

(٦) الحقيقة أن القوشجى قد وهم حينما ظن أن صاحب الإقليد هو الذى عرض على الزمخشرى هذا التناقض فقد قال الجندى فى الإقليد ورقة ١٦٧ ب : «فإن قلت ذكر الزمخشرى أن سبطر لا يكسر وقد كسره هاهنا فما هذا التناقض قلت قال بعض تلامذة المصنف قلت للشيخ قد ذكرت فى الفصل الأخير ... النص» ومن هنا تخيل القوشجى أن الجندى هو الذى عرض عليه التناقض وهو وهم خاطئ .

(٧) فى د قربوش تصحيف .

وقانون وديباج قراطيس وقرابيس وكباريت وفساطيط وطوامير وقوانين وديابيج ، إلا أن الاسم المذكور إذا كان على وزن فَعْلان قد يكسر على فِعال أيضًا بكسر الفاء كسراح فى سَرْحان ، وسيجىء حكم الصفة منه ، وصاحب المفصل[1] قيّد زيادة الثلاثى هنا أيضًا بكونها غير مدة ، ولا يخفى عليك مما ذكرنا حاله ، ولا أدرى كيف يقع مثله عن مثله ، وللمنسوب إلى الرباعى والملحق به والثلاثى الذى على أربعة أحرف وللأعجمى منها أيضًا مثال واحد وهو فعَالِلَة ، فيقال (فى)[2] عبقرى وهو القوى وحَيْدَرِى وأَعْجَمِى وجورب عباقرة وحيادرة/ وأعاجمة وجواربة ونحو [١٧٠/أ] جواهر بدون التاء فى جمع جوهر شاذ ، ولفاعلة اسمًا وفعلاء مثال واحد أيضًا وهو فواعل فيقال فى كاثبة[3] وهى من الفرس مقدم المُنْسبح الذى يقع عليه اليد عند إرادة الركوب ، وقاصعاء وهى مدخل جحر اليربوع ، ودامثاء وهى الأرض اللينة ، كواثب[4] وقواصع ودوامث بخلاف فاعلة صفة فإن لها مثالين هذا[5] وفُعَّلا كضوارب ونُوَّم فى ضاربة ونائمة وكذا المجرد عن التاء من صفات المؤنث كحائض وطامث ، فإنهما يكسران على حيض وطوامث . ما تقدم من هيئات الجموع هى الجارية على القياس فلها مزيد دخل وظهور فى مقصود هذا الفن ، وأما ما سواها من المكسرات فالعمدة فيها السماع ، لكن لا تخلو عن أنواع من الضوابط ووجوه من الاطراد فى الجملة كما ينكشف لك بالتأمل فى الأبحاث الآتية ، وبهذا الاعتبار صارت هى أيضًا مقصودة بالبحث فلا حاجة إلى ما ذكره صاحب المفتاح[6] من أن الأول هو

---

(١) المفصل ١٩٦ وعبارته :«وليست بمدة كأجدل وتنضب» .

(٢) تكملة من بقية النسخ .

(٣) فى أ ، ب كاشبة .

(٤) فى أ ، ب كواشب .

(٥) أى المثال السابق لها وهو فواعل .

(٦) المفتاح ٢٧ .

المقصود/ ههنا ، وذِكْر الثانى استطراد ، ونجعل هذه الأبحاث [١٧٠/ب] فصولاً :

فصل أوزان تكسير الثلاثى المجرد على الإطلاق كأوزان واحدة عشرة :

وهى فى الأسماء أفعال فِعَال ، فُعول ، فِعْلان ، أَفْعُل ، فُعلان ، فِعَلَة ، فِعَل ، فِعْلة ، فُعُل ، وجاء حِجْلَى[1] بكسر المهمل وسكون الجيم مقصورًا فى جمع حَجَل بفتحتين أو سكون الجيم وهو القبجة[2] معرب (كبك) قال الثعلبى[3] :

ارْحَمْ أُصَيْبِيتى الَّذين كَأَنَّهُم   حِجْلى تَدَرَّجُ فِى الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[4]

تدرج أى تدرب وتمشى ، والشربة بالفتحات وتشديد الباء حُوَيض يتخذ حول النخلة ، لكن هذا الوزن فى الجمع مطلقًا شاذ لم يجئ منه الآخر ، فإن هذا وظربى جمع ظَرِبان على وزن قَطِرَان ، وقد مر هذا فى الاشتقاق ، لكن جريانها فى الأسماء ليس على نهج واحد بل بعضها أعم من بعض على الترتيب الذى ذكرنا ، إلا فُعولا وفِعْلان بكسر الفاء وسكون العين ، فإنهما متساويان وكذا فُعَل وفُعلان بضم الفاء وفِعَلة بكسره وفتح العين وكذا فُعُل بضمتين/[١٧١/أ] وفِعْلة بكسر الفاء وسكون العين ، فأفعال جار فى كل أوزان المجرد كأفراد فى

---

(١) يقول الرضى عن حِجْلى : «وهو شاذ لم يأت منه إلا هذا وقال الأصمعى بل هو لغة فى الحجل» شرح الشافية ٩٧/٢ ، الصحاح حجل ١٦٦٧/٤ .

(٢) وهى طائر على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضًا ، وفى الصحاح : «الحجلة أيضًا القبجة والجمع حجل» الصحاح حجل ١٦٦٧/٤ .

(٣) وهو عبدالله بن حجاج الثعلبى يخاطب عبد الملك بن مروان ويعتذر إليه من صحبته لعبد الله بن الزبير وكان قد خرج معه شرح المفصل ٢١/٦ ، الصحاح حجل ١٦٦٧/٤ ، وانظر شرح المفصل ١٣٤/٦ ، المحتسب ٢٧١/٢ ، الصحاح شرب ١٥٤/١ .

(٤) البيت من بحر الكامل وأصيبيتى تصغير أصْبية جمع صبى ، حجلى جمع حجل ، وهو طائر وقيل هو صغار أولاد الابل ، الشربة موضع ، وقد علق ابن يعيش على هذا البناء قائلاً : «وهو بناء غريب» شرح المفصل ٢١/٦ وهو الشاهد .

فَرد وأوراد في وردوأجناد في جُند وأجمال في جَمَل وأفخاذ في فَخِذ ، وأعضاد في عَضُد وأعناب في عِنَب وآبال في إِبِل وأرطاب في رُطَب وأعناق في عُنُق ، لكن مجيئه في الكل ليس على السواء ، لأن فَعْلاً بفتح الفاء وسكون العين إذا لم يكن عينه معتلاً لا يجمع على أفعال إلا بشبه وتبعية ، مثلاً قالوا في فرد أفراد تشبيهًا له بأحد وفي فَرْخ أفراخ حملاً له على طير وفي زند أزناد حملا له على عود ، وفي أَنْف آناف حملاً له على عضو وعلى هذا فقياس[1] تكسير هذا الوزن من غير المعتل العين أفعُل وفعول ، كأبحر وبحور وأسطر وسطور قال الجوهري[2] ، تقدير ابن بَنَو بالتحريك لأن جمعه أبناء ولا يجوز أن يكون فُعْلاً ساكن العين لأن الباب في جمعه إنما هو أُفعل مثل كلب وأَكْلُب أو فُعُول مثل فلس و فلوس هذا كلامه[3] ، وإذا كان معتل العين فقياس جمعه/ [١٧١/ب] أفعال كأقوال في قول وأبواب في باب وأعواد في عود وأسياف في سيف ، فإن كان واويًا فكثيرًا ما يجيء على فِعَال كثياب في ثوب وحياض في حوض هذا إذا كان اسمًا ، وأما إذا كان صفة فإن لم يكن معتل العين فالغالب في جمعه فِعَال كصعاب في صعب ، وإن كان معتل العين فأفعال كضياف في ضيف وأشياخ في شيخ ، وفعال جار في ستة منها كسِهَام في سهم وقِدَاح في قِدْح بكسر القاف وسكون الدال ، وهو السهم قبل أن يراش[4] ويركب نصله ، وخفاف في خف ، وجمال في جمل ورطاب في رطب وسباع في سبع ، ولا يجيء هذا في معتل العين[5] اليائي فلا يقال في عين عيان كما يقال في ثوب ثياب وكأنهم قصدوا عدم الالتباس بينهما ، وفُعُول وفِعْلان كل منهما جار في خمسة منها ، كأصول في أصل وعروق في عرق وقروح في قرح وأُسُود في أسد ونمور

(١) العبارة في د . وعلى هذا وإلا فقياس .
(٢) الصحاح بنا ٢٢٨٦/٦ .
(٣) أي كلام الجوهري المرجع السابق الصفحة نفسها .
(٤) «الرِّيش بالفتح مصدر قولك رشت السهم إذا أزلقت عليه الريش فهو مريش» الصحاح ريش ١٠٠٨/٣ .
(٥) في ب ، جـ ، د «المعتل العين» .

فى نَمِر ولا يجىء هذا/ فى المعتل العين الواوى فلا يقال [١٧٢/أ] فى ثوب ثووب ، إلا ما شذ من نحو فروج وسووق فى فرْج وساق وكضيفان فى ضيف وقنوان فى قنو وهو للنخل بمنزلة العنقود للكرم وعيدان فى عود وخربان فى خَرَب بفتحتين وهو[١] ذكر الحبارى وصرْدان فى صُرَد ، وأفعل جار فى أربعة ، كأبحر فى بحر وأرجل فى رِجْل وأَجْبُل فى جَبَل وأَضْلُع فى ضِلَع بكسر الأول وفتح الثانى وهو عظم[٢] الجنب ، ولا يجىء هذا فى المعتل العين مطلقا إلا ما شذ من نحو أقْوسُ وأثْوبُ وأنيب وأعين ، وفُعْل وفُعْلان وفعَلة كل واحد منها جار فى ثلاثة كسُقْف فى سَقْف وأُسْد فى أَسَد وفُلْك فى فَلَك وكظُهْران فى ظَهْر وذُؤْبان فى ذِئب وحُمْلان فى حَمَل بفتحتين ، وكغرَدَة فى غَرْد بفتح الغين على رواية الفراء[٣] كخبء وخباءة ، وعلى رواية الكسائى[٤] هو غِرْد بكسر الغين كقِرْد فى قردة وهو ضرب من الكلمات[٥] ، وقِرَطَة فى قُرْط بضم القاف ، وهو ما يعلق فى شحمة الأذن وفُعُل وفِعْلَة كل منهما لا يتعدى مثالاً واحدًا كنُمُر فى نمر وجيرة فى جار .

وفى الصفات/ أَفْعال فِعَال فَعُل أفعُل فِعْلان فُعُلان فَعُل ، [١٧٢/ب] فَعُول فِعْلة وبعض هذه أيضًا أعم من بعض ، وأَفعال جار فى سبعة أوزان كأضياف فى ضيف وأنقاض فى نِقْض بكسر النون ، وهو البعير الضعيف من السفر والمنقوص من البناء ، وأحرار فى حُرّ وأبطال فى بَطَل بفتحتين ، وهو الشجاع وأجناب فى جُنب وأيقاظ يَقُظ بضم القاف وهو المتيقظ الحذر وأنكاد فى نَكِد بكسر الكاف وهو العُسر ، وفِعَال فى ثلاثة كِصعاب فى صَعْب وحِسَان

(١) ساقطة من ب ، وفى الصحاح خرب ١١٩/١ : «الخرب ذكر الحبارى والجمع الخربان» .

(٢) فى ب ، جـ عظيم وهو تحريف .

(٣) الصحاح غرد ٥١٤/١ يقول الجوهرى : «قال الفراء سمعت أنا غَرْد بالفتح مثل جَبْء وجبأة جباءه» والغِرد بالكسر ضرب من الكمأة الصحاح غرد ٥١٤/١ .

(٤) الصحاح غرد ٥١٤/١ يقول الجوهرى : «قال الكسائى واحد الغِرَدَة من الكمأة غِرْدٌ» .

(٥) هكذا وردت والصحيح «ضرب من الكمأة» كما وردت فى الصحاح غرد ٥١٤/١ .

فى حسن ووجَاع فى وَجع بكسر الجيم وكذلك فُعُل بضمتين كسُحُل فى سَحْل بفتح السين وسكون الحاء الأبيض من الثياب ونُصُف فى نَصَف بفتحتين وهى المرأة بين الحديثة والمسنة وخُشُن فى خشن ، وأَفْعُل فى وزنين كأَعْبُد فى عبد وأَجْلُف فى جلف ، وكذلك فِعْلان بكسر الفاء كشيخان فى شيخ ووِلْدَان فى ولد ، وكذلك فُعْلان بالضم كوُغْدان فى وَغْد على وزن وَعْد وهو اللئيم وذُكْرَان فى ذَكَر ، وكذلك فُعْل بضم الفاء وسكون العين كجُون فى جَوْن وهو الأبيض والأسود أيضًا ووُلْد فى ولد ، وكل من [١٧٣/أ] البواقى لوزن واحد كشُيُوخ فى شِيخَة بالمدة ورطَلَة بكسر الراء وفتح الطاء فى رَطْل بمعنى الرخو الناعم ، وقد يجىء على الشذوذ فى تكسير هذه الصفة أمثلة أخرى كسُمَحَاء على وزن عُلَمَاء فى سمح ومشايخ فى شيخ ووَجَاعى بفتح الأول مقصورًا فى وجع ، وأية هذه الصفات يكون[1] للمذكر ممن يعقل يجوز جمعها بالواو والنون كسَمْحون وجِلْفُون وحُرُّون وحسنون وحذرون ويقظون ، وإذا لحقها التاء لا تكسر بل تجمع بالألف والتاء كسَمْحَات وجِلْفَات وحُرَّات وحسنات وحذرات ويقظات إلا ما حملوا فَعْلَة[2] على فَعْل فقالوا فى عبلة وهى الضخمة عِبَال وفى جَعَدة وهى الملبدة الشعر جِعاد إلى غير ذلك ، وشذّ عِلَج فى عِلْجة على وزن قِرَب وقربة وهى الغليظة البدن .

وما لحقه التاء من الأسماء الثلاثية المجردة فأمثلة تكسيره ستة فِعَل فِعَال فُعَل أَفْعُل فُعُول فُعْل ، وفِعَل جار فى أربعة أمثلة كبِدَر فى بَدْرة بفتح الباء وهى عشرة آلاف درهم/ ولِقَح فى لِقْحَة بكسر اللام وهى الحلوب [١٧٣/ب] من الإبل ، وتِيَر فى تارة ، وهى المرّة وأصلها تَيَرة بفتحتين ومِعَد فى مَعِدة بفتح الميم وكسر العين ، وكذلك فِعَال كجِمَار فى جَمْرة ولِقَاح فى لِقْحَة وبِرَام فى بُرْمَة بضم الباء وهى القِدْر من الحجر ، ورِقَاب فى رقبة ، وفُعَل

(١) ساقطة من ب ، جـ.

(٢) فى ب فعل تحريف .

بضم الفاء[١] وفتح العين فى اثنين كنُوَب فى نُوَبة وتُهَم فى تُهَمَة بفتح الهاء ، وأورد صاحب المفصل[٢] من أمثلة هذا بُرَقًا فى بُرْقة بضم الباء وسكون الراء حتى يكون أمثلة مفردة ثلاثة لكنا خالفناه ، لأن بُرْقة صفة إذ معناها الغليظة ذات الحجارة والرمل والطين من الأرض كالأبرق والبرقاء ونظيرها الكُدْيَة والكُدَى[٣] ، ولم نجد منها مثالاً للاسم ، وكذا أَفْعُل كأنعم فى نعمة ، وأينق بتقديم الياء على النون مقلوب أنيق فى ناقة ، وأصلها نوقة بفتحتين وكذا فُعُول كبدور فى بَدْرَة وحجوز بتقديم الحاء على الجيم ، وبالزى المعجم فى حُجْزَة وهى معقد الإزار وما فيه التكّة من السراويل ، وفُعْل بضم الفاء فى واحد كُبدْن (فى)[٤] / بدنة . [١٧٤/أ]

فصل : الثلاثى المزيد فيه :

منه ما هجر تكسيره اجتزاء بجمع السلامة إلا قليلاً كما فى فُعَّال وفَعَّال وفَعُّول وفِعِّيل ، بتشديد العين فيها مع ضم الفاء فى الأول وكسره فى الأخير ، ومَفْعول وجميع الأسماء المتصلة بالأفعال المزيد فيها ، فيقال فى كُبَّار وخَمَّار وشِرِّير ومخمور ومخبر ومحتسب كُبَّارون وخَمَّارون وشِرِّيرون ومخمورون ومخبرون ومحتسبون ، وفى مؤنثها بالألف والتاء ، وجاء عواوير فى عوّار ، وقد مرّ وقوم ملاعين ومشائيم وميامين ومياسير ومفاطير ومناكير ، وظباء مشادن ومشادين ومطافل ومطافيل فى ملعون ومشئوم[٥] وميمون وموسر ومفطر ومنكَر بفتح الكاف ، ومِشْدن ومِطْفل وهما بمعنى أى ذى[٦] غزال ومنه ثم[٧] ما يكسر ، ثم أنك قد عرفت حكم الثلاثى «الذى فيه زيد»[٨] حرف للإلحاق أو غير مدة لغيره مع[٩] ما يتعلق بذلك ففى هذا الفصل نعرفك حكم الذى زيادته مدة فنجعل الفصل فرائد :

---

(١) فى أ ، ب الياء تحريف .
(٢) المفصل ١٧١ .
(٣) «الكدية هى الأرض الصلبة» الصحاح كدى ٢٤٧١/٦ .
(٤) تكملة من بقية النسخ .
(٥) فى د مشئون .
(٦) فى ب ، جـ ذو غزال .
(٧) ساقطة من ب ، جـ ، د وأعتقد أنها بمعنى هناك .
(٨) فى بقية النسخ «الذى زيد فيه» .
(٩) ساقطة من الأصل .

الأولى : ما مدته ثانية ولا يكون إلاألفا : [١٧٤/ب]

فيكون وزنه فاعلاً ، إما اسم أو صفة ، فللاسم ثلاثة أوزان فواعل وهو أكثرها وهو المشترك بين مذكره ومؤنثه ككواهل فى كاهل وهو ما بين الكتفين وكواثب [١] فى كاثبة ، فُعْلان بضم الفاء كحُجزان فى حاجز بتقديم الحاء على الجيم والزاى المعجم وهو غدير الماء ، فِعْلان بكسر الفاء كجِنّان فى جان وهو أبو الجن[٢] والأصيل من المؤنث فى فواعل ما كان بالتاء ، لكنهم قد أجروا حكمه على المؤنث بالألف فقالوا قواصع ونوافق ودوام فى قاصعاء ونافقاء وداماء لجحرة اليربوع[٣] ، فالأولى هى التى يقصع فيها أى يدخل والثانية هى التى لا يفتحها بل يرقّق الموضع ، فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب برأسه الموضع فيكسره فيخرج منه ، والثالثة هى التى يخرج منها التراب فيكبسها به ، وقالوا سَوَاب فى سابياء وهى النتاج ، وفى الحديث[٤] تسعة أعشراء الرزق فى التجارة وعشر فى السابياء[٥] ، وللصفة مع التذكير/ تسعة أوزان : فُعْل بضم الفاء[١٧٥/أ] وسكون العين كُبسْل فى باسل وهو الشجاع ، فُعَّل بضم الفاء وفتح العين المشدد كصُوَّم فى صايم ، فِعال بكسر الفاء كِنيام فى نائم ، فُعُول بضمة كخُفُوف[٦] فى خافٌ ، فُعَّال بضمة وتشديد العين كزُهَّاد فى زاهد ، فَعَلة بفتحتين كَعَبدة فى عابد ، فُعَلة بضم الفاء وهى مختصة بمعتل اللام كما أنه مختص بها كُهداة فى هاد ، فُعلان بضم الفاء كشُبَّان فى شاب ، فُعَلاء كعُلَماء فى عالم ، وقد ذكر الجوهرى عاشراً ، وهو فَعَال بفتح الفاء قال الشباب جمع شاب[٧] وكذلك الشُّبَّان ، وكان غيره جعله فى الأصل مصدراً ، وصف به

---

(١) فى ب كواشب . (٢) فى ب ابن الجن .

(٣) يقول الرضى : «النافقاء والقاصعاء والداماء جحرة من جحر اليربوع» شرح الشافية للرضى ١٥٥/٢ وانظر الصحاح نفق ١٥٦٠/٤ .

(٤) فى أ ، د العبارة «فى الحديث» .

(٥) وهناك رواية أخرى للحديث «تسعة أعشراء البركة فى التجارة ...» الصحاح سبى ٢٣٧٢/٦ وانظر رواية المتن فى الصحاح عشر ٢/ ٧٤٦ .

(٦) أى الرجل شديد الخوف (اللسان خوف) . (٧) الصحاح شبب ١/ ١٥١ النص نفسه .

كعدل وحادى عشر وهو فواعل لصفة ما لا يعقل قال : يجمع فارس على فوارس وهو شاذ لا يقاس عليه لأن فواعل إنما هو جمع فاعلة مثل ضاربة وضوارب أو جمع فاعل ، إذا كانت صفة للمؤنث مثل حائض وحوائض ، أو ما كان لغير الآدميين مثل جمل بازل(١) وجمال بوازل ، وجمل عاص وجمال عواص ، وحائط وحوائط فأما مذكر ما يعقل فلا يجمع عليه إلا فوارس وهوالك / [١٧٥/ ب] ونواكس ، فأما فوارس لأنه شيء لا يكون فى المؤنث ، يريد أنه لا يقال امرأة فارسة فلم يخف فيه اللبس ، وأما هوالك فإنما جاء فى المثل يقال «هالك فى الهوالك»(٢) فجرى على الأصل لأنه قد يجىء فى الأمثال ما لا يجىء فى غيرها ، وأما نواكس فقد جاء فى ضرورة الشعر ، هذا كلامه(٣) ، وللصفة مع التأنيث سواء كانت(٤) مع علامته أو لا وزنان وهما فُعَّل بضم الفاء وفتح العين المشدد وفواعل كُنوَّم وضوارب وحُيَّض وطوامث فى نائمة وضاربة وحائض وطامث .

(١) البازل هو البعير الذى انشق نابه شرح الجاربردى ١٤٣ .
(٢) هذا المثل يضرب لمن يرمى بنفسه فى التهلكة شرح الشواهد ١٤٢ ، شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة) ٤٥٩/٢ ، أساس البلاغة ٢ /٥٥٠ وانظر الصحاح هلك ٤/ ١٦١٧ .
(٣) هذا الحديث للجاربردى فى شرحه على الشافية ١٤٣ وقد مثل للملك بقول الفرزدق«خضع الرقاب نواكس الأبصار» وقد نقل الجاربردى هذا النص من الصحاح فرس ٢ / ٩٥٤ .
(٤) فى ب ، جـ كان .

الفريدة الثانية : ما مدته ثالثة :

إن كان اسمًا غير مصدر بدون التاء فأفعلة فى تكسيره غالبة كيف ما كان كأزمنة وأحمرة وأغربة وأرغفة وأعمدة ؛ فى زمان وحمار وغراب ورغيف وعمود ، فإن كانت المدة ياء فمع ثمانية أوزان أخر ، فُعُل بضمتين ككُثُب فى كَثِيب وهو التل من الرمل ، فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين كظِلْمان فى ظَلِيم وهو ذكر النعام ، فعائل ، كأفايل فى أُفَيِّل وهو الإبل الصغير ، افْعال كأَيْمَان فى يمين ، فُعْلان/ بضم الفاء كقُضْبان فى قضيب ، فِعْلة [١٧٦/أ] بكسر الفاء وسكون العين ، كصِبْيَة فى صبى ، فِعَال بكسر الفاء كفِصَال فى فصِيل ، أَفْعِلاء كأعشراء فى عشير بمعنى العُشْر ، وقد مرّ فى الحديث ، وإن كانت واوًا فمع الأربعة ، الأول كزُبُر فى زبور وقِعْدان فى قعود وهو من الإبل ما بلغ الركوب وأدناه إذا أتى عليه سنتان وذنائب[١] جمع ذَنُوب ، وهو الدلو الممتلئ ماء وأَفْلاء فى فَلوّ[٢] وهو المُهْر ، وها هنا يختلج فى القلب شئ وهو أن الفلو يحتمل أن يكون صفة كالعدو من فلوته أى فطمته أو ربيته ، واختصاصه فى الاستعمال بالفرس لا ينافى الوصفية ، كما أن بازلاً ومعناه المنشق الناب مختص فى الاستعمال بالإبل ، ومع ذلك أورده فى أمثلة الصفة فمجئ تكسير هذا الوزن على أفعال موقوف على وجدان مثال غير محتمل للوصفية ، وهو غير معلوم ، وهذان أى ما مادته ياء وواو لا يجيئان إلا مفتوحى الفاء سوى ما شذ من نحو سدوس بالضم أى الطيلسان الأخضر ، كما أن المصادر من هذا القبيل لا تجىء إلا مضمومة الفاء سوى قَبول ووَلوع/ بمعنى الحرص ، والأصمعى روى سَدوسًا أيضًا [١٧٦/ب] بالفتح[٣] ، وإن كانت ألفًا فمع كسر الفاء يجىء فيه أربعة أوزان

---

(١) فى د وذنايب .

(٢) «الفَلوّ بتشديد الواو المهر لأنه يُفْتَلَى أى يفطم ، وقالوا للأنثى فَلُوّة كما قالوا عدو وعدوة والجمع أفلاء مثل عدو وأعداء» الصحاح فلو ٢٤٥٦/٦ .

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة) ٤٥٧/٢ ، الصحاح سدس /٩٣٤ ، شرح الجاربردى ١٤٠٢/٣ .

أخر ، الثلاثة الأول كحُمُر بضمتين فى حمار وصيران فى صور ، وهو القطيع من بقر الوحش ووعاء المسك أيضًا ، وقد جمعهما الشاعر فى قوله[1] :

إِذَا لاحَ الصُّوَارُ ذَكَرْتُ لَيْلَى وَأَذْكُـرُهَا إِذَا نَفَخَ الصُّـوَارُ[2]

وشمائل فى شمأل وهو الخلق[3] ، وخلاف اليمين أيضًا قال الله تعالى[4] : ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ ، والرابع أفعُل كألسن فى لسان وذكر الجوهرى[5] لهذا وزنين آخرين هما ، فُعْل بضم الفاء وسكون العين وفَعِيل قال الحمار العير والجمع حمير وحُمْر[6] وحُمُر ، وأهمل ذكرهما الشيخان صاحبا المفصل[7] والمفتاح[8] لأنهما جعلا الأول مخفف حُمُر والثانى اسم جمع كعبيد وسنحقق معناه ، ومن دأبه فى كتابه ذكر أسماء الجموع فى عداد الجموع ، ومع ضمه يجىء أربعة أخر : الأولان ، كقُرد فى قُراد[9] وغِرْبان فى غراب وفُعْلان بضم الفاء كزُقَّان فى زقاق وهو السكة ، وفِعْلة كغلمة فى غلام ، ومع فتحه يجىء ثلاثة أخر الأولان كقُذْل فى/ قَذَال بالقاف والذال المعجم وهو خلف [١٧٧/أ] الرأس وغِزْلان فى غَزَال والثالث فُعُول كعتوق فى عتاق ، وإذا تأملت فيما ذكرناه علمت أن أوزان تكسير هذا النوع أحد عشر وعلى ما ذكره الجوهرى[10] ثلاثة

---

(١) لم أعثر على القائل ، ومن مواطن البيت الصحاح صور ٧١٦/٢ ، اللسان صور ١٤٦/٦ ، شرح المفصل ٤٢/٥ ، معجم الشواهد ١٦٧/١ .

(٢) البيت من بحر الوافر ، الصوار الأول القطيع من البقر ، الصوار الثانى المسك ونفخ الصوار أى هب وفاح المسك وهو الشاهد حيث جاءت كلمة الصوار بمعنيين فى بيت واحد .

(٣) فى د الخلف تحريف .

(٤) سورة النحل الآية ٤٨ .

(٥) الصحاح حمر ٦٣٦/٢ .

(٦) فى ب حمر وأعتقد أنها الصحيح فقد وردت فى كل النسخ حمرة .

(٧) المفصل ١٩٣ ولم يذكر شيئا خلال تعداده للجموع .

(٨) يقول السكاكى بعد ضبطه لجموع التكسير : «فإذا نقل إليك تكسير على خلاف ضبطنا هذا فإلى أنه متروك المفرد أو أنه محمول على غيره» المفتاح ٢٨ وليس هناك تخصيص للمثال حمر .

(٩) كتب على هامش النسخة الأصل ق ١٧٧ عبارة «كقردان كذا فى الصحاح» انظر الصحاح قرد ٥٢٠/١ وعبارته القراد واحد القردان أى أن القردان جمع .

(١٠) أى بزيادة الوزنين اللذين زادهما وهما حمر وحمير وقد ذكرا منذ قريب ، وانظر الصحاح حمر ٦٣٦/٢ .

عـشـر ، واعلم أن وزن فُـعُل لا يجىء فى المـعـتـل اللام من هذا النوع ولا فى المضاعف ، إلا سررًا وذبأ فى سرير وذباب ، وأن أَفْعُلاً لا يجىء إلا فى تكسير المؤنث منه كـأذرع وأعـقب وأعنق فى ذراع وعـقـاب وعناق ، وجـاء أمكُن فى مكان لتـأويله بالأرض كـمـا أن لسـانًا يؤول بالجـارحـة[1] ، أو الكلم فى قـول الأعشى[2] :

إِنّى أَتَتْنِى لِسَانٌ لا أُسَـرُّ بِهَا   مِنْ عَلْوِ لا عَجَبُ مِنْهَا وَلا سَخَرُ[3]

أى من عال ، فيجمع على ألسن ، وأما أزْمُن فجمع زمن لا زمان ، وقيدنا الاسم فى الضابط بكونه غير مصـدر لأن تكسير المصادر قليل ، والغـالـب فى مصادر الثلاثيات إذا أريد جمعها ، أن يبنى منها بناء المرة فيجمع بالألف والتاء كـالقـومات والسجـدات والدعوات فى قـيـام وسجود ودعـاء ، وإن كـان مع اليـاء فلتكسـيره وزنان فَـعَائل/ وهو أكـثرهما وفُـعُل بضـمـتين [١٧٧/ب] كـصـحـائف وحـمـائل ورسـائل وذوائـب وحـمـائم وصحف ، فى صحيفـة وحـمولة وهى الإبل وكل ما تحمل عليه الحى من حـمـار وغيره ورسـالة وذؤابة بضم الأول المعجم والهـمـز . وهى ما تفتل ويرسـل من الشعـر وحـمامة ، وإن كـان صـفـة مع التـذكـير فأصنافـها الـثلاثـة أعنى ذات اليـاء والألف والـواو ثلاثتهـا تكسر على فُعَلاء بضم

---

(١) فى ب الجارجة تصحيف .

(٢) هو عامر بن الحرث بن وائل بن معن ، ومعن أبو باهلة وباهلة امرأة من همدان ، والبيت مطلع قصيدة له رثى بها أخاه المنتشر بن وهب الباهلى الخزانة ٩١/١ ، أمالى المرتضى ١٠٥/٣ ، اللسان علا ٣١٦/١٩ ، شرح المفصل ٩٠/٤ ، النوادر ٧٣ .

(٣) البيت من بحر البسيط وقد رواه البغدادى فى الخزانة بثلاث روايات الأولى رواية المتن والثانية :

إنى أُتيت بشىء لا أسر به

والثالثة :

إنى أتانىَ شىء لا أسـر به   من علُ لا عجبٌ فيه ولا سَخَر

والمعنى كما يقول الجوهرى فى الصحاح علو ٢٤٣٦/٦ إنى أتانى خبر من أعلى نجد وقيل من أعالى البلاد وأنث الضمير العائد إلى اللسان لأنه بمعنى الكلم أو الخبر ، وقد أتاه خبر قتل أخيه المنتشر . يقول : لا عجب من هذه الرسالة وإن كانت عظيمة لأن المصائب كثيرة .

الفاء وفتح العين ككُرَماء وجُبنَاء وشُجَعاء[١] ووُدَداء فى كريم وجبان وشجاع وودود[٢] ، وكذا على فُعُل بضمتين ، كُنذُر وصُنُع وكُنُز وصُبُر فى نذير وصَنَاع بفتح الصاد ويقال امرأة صناع اليدين أى حاذقة بعمل اليدين ورجل صنيع اليدين كذا فى الصحاح[٣] وكِنَاز بالكسر وهى الناقة المكتنزة اللحم وصبور ، وههنا بحث وهو أن صناعًا وكنازًا إنما هما للمؤنث على ما ذكر كعجوز والمقصود بالبيان هنا حكم المذكر فمجىء تكسير ذات الألف على هذا الوزن موقوف على مثال آخر غير هذين وكذا على أفعال كأشراف وأجواد وأعداء فى شريف وجواد وعدوّ ولم يجىء تكسير ذات/ [١٧٨/أ] الواو أى فعول غير هذه الثلاثة سوى ما شذ من عِدَى وعُدَى بكسر العين وضمه مثل سِوَى وسُوَى فى عَدُوّ ولا نظير لهما ، فإن كانت ذات ياء وهى فعيل فإما أن يكون بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول ، فالأول يجىء لتكسيره سته أوزان أخر فِعَال ؛ ككِرَام فى كريم ، فِعْلان بكسر الفاء كخِصْيَان فى خَصِىّ ، فُعْلان بضمة كُثنيان فى ثُنَى وهو الذى يلقى ثنيته[٤] ، أَفْعِلَة كأشحة فى شحيح أى بخيل ، أفعلاء كأصدقاء فى صديق ، فُعُول كظُرُوف فى ظريف[٥] ، وجاء يَتَامَى في يَتِيم والأصل يتايم فقلبت ثم أبدل[٦] الياء ألفًا ، كما فى فتاوى وهو شاذ ، الثانى الغالب فى تكسيره فَعْلى كجَرْحَى وقَتْلَى فى جريح وقتيل وجاء على ندرة فُعَالَى كأُسَارَى .

---

(١) فى ب شجواء تحريف .

(٢) يقول الرضى : «هو شاذ من وجهين أحدهما أن فعول لا يجمع على فعلاء بل هو قياس فعيل والثانى أن المضاعف لا يأتى فيه فعلاء أيضًا بل أفعلاء نحو شديد وأشد وأشداء لكنه لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثانى فصار ودداء» شرح الرضى للشافية ١٤٠/٢ .

(٣) الصحاح صنع ١٢٤٦/٣ وهو تلخيص لكلام الجوهرى .

(٤) هذا النص من شرح الجاربردى ١٤٠ .

(٥) يقول الرضى : «وأما ظروف فقد قال الخليل : هو جمع ظرف بمعنى ظريف إلا أن هذا قياسه كما أن مذاكير جمع مذكار بمعنى ذكر وإن لم يستعمل . وقال الجرمى : ظروف جمع ظريف وإن كان غير قياسى قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرته قلت ظريفون . أقول : ولا دليل فيما قال» شرح الرضى على الشافية ١٣٨/٢ ، ١٣٩ .

(٦) فى ب إبدال .

اعلم أنهم فرقوا بين فعيل بمعنى فاعل وبينه بمعنى مفعول[١] ، فى بعض الأحكام كأوزان التكسير على ما عرفت ، وكما أن الأول يجمع جمع السلامة فيقال : قوم جميلون ونساء جميلات دون قتيلون وقتيلات ، وأيضًا الأول يذكر ويؤنث سواء أجرى على موصوفه/ أم لا[٢] فيقال امرأة شريفة [١٧٨/ب] ورأيت كريمة بنى فلان ، والثانى إذا جرى على الموصوف يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل قتيل وامرأة قتيل ، وذلك لأنهم لما[٣] أرادوا الفرق أجروا الأول على الأصل ، لأن الأصل فى هذا البناء أن يكون بمعنى الفاعل والأصل بالأصل أولى . نعم إذا لم يجر الثانى على الموصوف يؤنث هو أيضًا ، فيقال : قتيلة قبيلة فلان شهيدة هذا ، لكن قد يحمل أحدهما على الآخر فيجرى عليه حكمه كما يحمل الثانى على الأول فى التكسير ، فيقال أسراء وقتلاء[٤] فى أسير وقتيل ، والأول على الثانى فيه فيقال مَرْضَى فى مريض ، وفى عدم التأنيث كما فى قوله تعالى[٥] ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ، وأما فَعُول فلم يفرقوا فيه بين ما هو للفاعل وللمفعول وسووا فيهما بين ما هو للمذكر وما هو للمؤنث فقالوا رجل صبور إلا فى حرف واحد جاء نادرًا يقال هذه عدوة الله إما حملاً لها على ضدها وهو الصديقة[٦] وهم يحملون الضد على الضد ، وإما لصيرورة/ (العدوّ)[٧] من عداد الأسماء كالممكن والمعجز [١٧٩/أ]وغيرهما ، وأما نحو الحلوبة والحمولة والركوبة لما يحلب ويحمل عليه ويركب فالتاء فيها ليس للتأنيث بل للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، كالذبيحة للمذبوح والنطيحة للمنطوح ، الذى

---

(١) الذى فعل ذلك ابن الحاجب فى الشافية ١٤٠ ، الجاربردى فى شرحه ١٤٠ ، الرضى فى شرحه للشافية ١٤١/٢ .

(٢) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت «أولا» .

(٣) ساقطة من الأصل ، وزيادة من بقية النسخ .

(٤) العبارة فى ب «أسراء فى وقتلاء» .

(٥) سورة الأعراف الآية ٥٦ .

(٦) شرح الشافية للرضى ١٣٩/٢ .

(٧) تكملة من بقية النسخ .

مات من النطح ولهذا يستعمل فى المذكر والمؤنث ، وإن كانت ذات ألف فلتكسيره ثلاثة أوزان أخر وهى الأول من الستة المذكورة كجياد فى جواد من الخيل وهِجَان فى هجَان بكسر الهاء فيهما ، إلاَّ أنه فى الأول ككسر راء رِجَال وفى الثانى ككسر راء رِدَاء ، كما سمعت مثله فى فُلْك ، والهجَان من الإبل الأبيض وكشِجعان وشجُعان بكسر الشين وضمه فى شجاع ، وإن كان صفة مع التأنيث فلتكسيرها ثلاثة أوزان : فِعَال بكسر الفاء ، فَعَائل فُعَلاء كصِبَاح وصَبَائح وعَجَائز وخُلَفَاء فى صبيحة وهى الحسناء وعجوز وخليفة (فَعُلِمَ أنَّ المراد)[1] من التأنيث هنا أعم من أن يكون لفظيًا ومعنويًا أو معنويًا فقط أو لفظيًا فقط .

الفريدة الثالثة : ما مدته رابعة[2] :

سواء كان/ بعدها حرف آخر أم لا وهو أقسام ، فمنها [١٧٩/ب] ما لحقه ألف التأنيث ، فإن كان اسمًا فلتكسيره وزنان : فَعَالى بفتح الفاء مقصورًا وهو الغالب فى تكسيره المشترك بين مقصوره وممدوده ، كدَعَاوَى وحَبَالَى وصَحَارى فى دَعْوَى وحُبْلَى وصَحراء ، فِعَال بكسر الفاء وهو مختص بالمقصور منه كإناث فى أُنْثى ، وأصل دعاوَى دعاوِى كمساجد لأن ما بعد ألف الجمع يكون مكسورًا فإذا كسر الواو أبدل ألف التأنيث ياء بالضرورة ، لكنهم أرادوا أن يسلم الياء الذى هو بدل ألف التأنيث عن الحذف لالتقاء الساكنين أعنى التنوين والياء بعد الإعلال فى حالتى الرفع والجر كما فى جوار ، فأبدل الياء ألفًا فانقلبت كسرة الواو فتحة ضرورة ، وذلك للفرق بين الياء المنقلب من ألف التأنيث والمنقلب عن ألف آخر[3] ، كمرامَى فى مرمىّ ، وأصل صحارَى صحارِىّ بالتشديد لأنه لما كسر الراء وأبدل الألف ياء كما ذكر آنفًا ، كما فى مصابيح عادت الهمزة

---

(١) ما بين القوسين مكرر فى ب .
(٢) فى جـ أربعة .
(٣) فى ب «ألف أخرى» .

المبدلة من الألف ألفًا لأن موجب الإبدال كان وقوع الألف قبله ،/ فلما زال الموجب عاد الحرف إلى أصله فاجتمع [١٨٠/أ] ألف مع ياء ساكن فأبدل الألف ياء فاجتمع ياءان فأدغم الأول فى الثانى ثم حذف الأول تحفيفًا فصار كمساجد ، ثم عومل معاملة دعاوى ، وإن كان صفة فهى إما مقصورة أو ممدودة فالمقصورة إما أن يكون لها مذكر أو لا ، والثانية تكسر على فَعَالى بفتح الفاء مقصورًا ، كحَرَاقَى فى حَرْقَى بفتح الحاء وسكون الراء المهملين وهى الشاة التى تريد الفحل ، والأولى إن كان مذكرها أفعل فتكسيرها على فُعَل بضم الفاء وفتح العين ، كالكُبَر فى الكبرى تأنيث الأكبر[١] ، وإن كان فَعْلان فتكسيرها على فَعَالى وفِعَال كرجَالَى وعِجَال فى رَجْلَى وعَجْلَى تأنيثى رجلان وعجلان ، وقد يحمل ما لا مذكر له على هذا فيكسّر على فِعَال كحِرَام فى حَرمَى[٢] ، والممدودة إن كانت من الألوان والعيوب فتكسيرها على فُعْل بضم الفاء وسكون العين كما لمذكرها كحُمْر وعُمْى فى حمراء وعمياء ، وإلا[٣] فعلى فِعَال كبطَاح وعِشَار فى بَطْحاء وهى مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، وعَشْراء/ وهى الناقة التى مضت من وقت [١٨٠/ب] حملها عشرة أشهر وقد عرفت حكم هذه الصفة فى الجمع بالألف والتاء ، فإن كان فى الكلمة ألف[٤] خامس لا يجمع إلا بالألف والتاء كحُبَاريات[٥] وسمانيات فى حُبَارى وسُمَانى بضم الأول المهمل فيهما وهما طائران ، ومنها الصفة التى على فَعْلان بفتح الفاء فلتكسيرها ثلاثة أوزان : فَعْلى وفُعَالى وفَعَالى بفتح الفاء وضمه كسَكْرَى وسُكَارَى وكُسَالَى فى سكران وكسلان وجَوَّز الجوهرى[٦] ، كسر اللام فى

(١) وهذا الجمع تشبيهًا للألف بتاء التأنيث كالغرف فى الغرفة كما يقول الرضى فى شرح الشافية ١٦٦/٢ .

(٢) «يقال استحرمت الشاة إذا اشتهت الفحل وهى شاة حرمى وشياه حِرَام وحرَامَى مثال عجال وعجالى» الصحاح حرم ١٨٩٦/٥ .

(٣) أى وإن لم تكن من الألوان والعيوب .

(٤) فى الأصل ألفًا .

(٥) فى الأصل كجاريات .

(٦) الصحاح كسل ١٨١٠/٥ وعبارته : «وإن شئت كسرت اللام كما قلنا فى صحارى» .

كَسالِى بفتح الكاف كما فى صَحارى ، والضم لم يجئ إلا فى أربعة أحرف سُكارى وكُسالى وعُجالى فى عجلان بمعنى العَجُول وغُيَارى فى غيران بمعنى الغيور ، وزاد صاحب المفتاح(١) من عنده خامسًا وهو أسارى وهذا إنما يصح إذا كان مفرده أسران ولم يستعمل(٢) ، ولئن قدر فهو بمعنى المفعول ، ولم نجد فعلان إلا بمعنى الفاعل فما ذهب إليه بعيد .

فصل :

وينقسم الجمع باعتبار آخر إلى جمع القلة وهى العشرة فما دونها إلى الثلاثة وإلى جمع الكثرة وهى ما فوق العشرة/ وهذا إنما هو فيما [١٨١/أ] كان له وزن جمع القلة والكثرة معًا فأما ما له وزن جمع القلة فقط كأرجُل فى رِجْل أو وزن جمع الكثرة فقط ، كرِجَال فى رَجُل فاستعماله فيهما على السواء بالاتفاق وقال بعض المحققين(٣) : إن الفرق بينهما إنما هو فى جانب الزيادة بمعنى أن جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها ، وجمع الكثرة غير مختص لا أنه مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات ، وإن صرح بخلافه كثير من الثقات ، وبالجملة فلجمع القلة من التكسير أربعة أوزان : أَفْعُل أَفْعَال أَفْعِلَة فِعْلَة كأَعْيُن وأعيان وأَشِحَّة وصِبْيَة فى عين وشحيح وصبى ، وبعضهم زاد خامسًا هو(٤) أفعلاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة إذا كان معهما للفظ جمع الكثرة أيضًا من جمع القلة كالأفْضَلِين والفُضْلَيَات فى الأفضل والفضلى ، نقل أن حسان لما أنشد قوله(٥) :

---

(١) المفتاح ٢٧ وعبارته : «وأسارى أيضًا عندى على أنه متروك المفرد كأباطيل وأخواته» .
(٢) معنى ذلك أن كلام السكاكى غير صحيح من وجهة نظر القوشجى .
(٣) يقول سيبويه : «واعلم أن لأدنى العدد أبنية هى مختصة به ، وهى له فى الأصل ، وربما شركه فيه الأكثر ، كما أن الأدنى ربما شرك الأكثر» الكتاب ٤٩٠/٣ ، وانظر المفصل ١٨٩ .
(٤) ساقطة من ب .
(٥) القائل حسان بن ثابت الأنصارى ديوانه ٩٧ ، الشواهد الكبرى ٩٧/٤ ومن مواطن البيت الخصائص ٢٠٦/٢ ، الإيضاح للزجاجى ٢٦٦ ، الخزانة ٤٣٠/٣ ، الأشمونى ١٢١/٤ ، شرح المفصل ١٠/٥ ، المفتاح ٢٧٦ .

لَنَا الْجَفَنَاتُ الغُرّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى   وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَحْرِهِ دَمَا[١]

قال له نابغة[٢] الغُرُّ قللت جفانك وسيوفك ، وكثيرًا ما يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة كما فى قوله تعالى[٣]/ ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ وَمَا[١٨١/ب] تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ وبالعكس كما فى قوله تعالى[٤] ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ثم إنهم ينزلون أوزان جمع القلة منزلة المفرد ، فيصغرونها على حالها[٥] ، وقد عرفت ذلك فيما سبق إن كان على ذكر منك ، ويكسرونها أيضًا (كما يصغرونها)[٦] فيكسرون أفعلاء وأفعلة على أفاعل كثيرًا وأفعالاً على أفاعيل أكثر كأكالب وأيادى وأماكن وأباعر وأساور فى أكلب جمع كلب وأيد جمع يد وأمكن وأمكنة جمع مكان ، وأبعرة جمع بعير وأسورة جمع سوار وكأقاويل وأفاعيل وأناعيم وأحايين فى أقوال وأفعال وأنعام وأحيان ، وأما تكسير جمع الكثرة فمسموع فى عدة ألفاظ هى[٧] ، جَمَائل فى جِمَال بكسر الجيم جمع جمل ، وحَشَاشِين فى حِشَان كضِيفان جمع حُشْن بكسر الحاء وضمه وهو البستان ومصارين فى مِصْرَان جمع مصير وهو المعاء ، فإن كان مصير فعيلاً فجمعه على مِصران ظاهر كرغيف ورِغْفان ، وإن كان مفعلاً من (صار) فعلى تشبيه مفعل بفعيل ، كما قالوا مَسْلان فى مَسَل[٨] ، نعم جاء جمع جمع التكسير بالألف/ والتاء أكثر وهو فى جُمالات

---

(١) البيت من بحر الطويل وقد رواه العينى «لنا الجفنات البيض ... ... من نجدة دما» الشواهد الكبرى ٥٢٧/٤ ورواية سيبويه «يلمعن بالضحى» الكتاب ٥٧٨/٣ والغر أى البيض جمع غراء يريد بها بياض الشحم والمعنى أن جفانهم معدة للضيفان فى الضحى وسيوفهم تقطر بالدم من نجدة الناس وكثرة الحروب أو يقطرن من نحر العدو دمًا ، والشاهد فى قوله الجفنات جمع جفنة وهو جمع قلة ، لأنه جمع مؤنث سالم وله جمع كثرة ، وهو فِعَال (جِفَان) ولهذا يعتبر جمع المؤنث بجواره جمع قلة .

(٢) يقصد النابغة الذبيانى الشاعر المشهور .

(٣) سورة غافر الآية ١٩ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

(٥) الذى فعل ذلك الخليل وسيبويه فى الكتاب ٤٩٠/٣ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب ، جـ .

(٧) فى ب «فى» .

(٨) «والمسل هو مسيل الماء» الصحاح مسل ١٨١٨/٥ .

ورِجالات وكِلابات [١٨٢/أ] وبُيوتات وحُمُرات فى حُمُر جمع حمار وجُزُرات فى جزر جمع جَزُور بفتح الجيم وهو ما يجزر من الإبل وطُرُقات ومِعنات[١] فى مُعُن بضمتين جمع مَعِين بالفتح وهو السائل وعُوذَات فى عُوذ بالضم جمع عائذ ودُورات فى دور جمع دار .

فصل : ومن الأسماء غير الجموع ما له شبه بالجمع على مراتب متفاوتة :

ومن الجموع ما له شبه بغيرها فمست الحاجة إلى بيان ما يتميز به كل من الآخر والأول أقسام : أحدها اسم الجنس الذى يطلق على الواحد والكثير كالعنب والتمر فباعتبار إطلاقه على الكثير يشبه الجمع ، لكن صحة إطلاقه حقيقة على الواحد ومميزه عن الجمع الذى لا يتحد لفظه بلفظ مفرده كرجال ، دون ما يتحد : كفُلْك وهِجان ودِلاص وهى البراقة كما مر ، وإنما يتمايزان بجواز التثنية لإرادة فردين وعدمه ، فإن جازت كما فى المذكورات فإنه يقال فلكان وهجانان ودلاصان ، ويراد فردان منهما ، علم أن / المطلق [١٨٢/ب] على الواحد مفرد والمطلق على الكثير جمعه ، وإن لم يجز : كما فى العنب والتمر فإنه لا يقال عنبان وتمران إلا إذا أريد نوعان منهما علم أنه اسم جنس ويعلم إرادة نفس الجنس منه والواحد بتجريده عن التاء أو عدمه ، كأن يقال أكلت تمرًا أو تمرة[٢] فيستفاد من الأول أكله مطلقًا ، ومن الثانى أكل واحد منه[٣] وقد يعكس كما فى كَمْأة وكمء وجَبْأة وجَبْء[٤] بفتح الأول وسكون الثانى بعده همزة فيهما وهما نبت إذا مال إلى السواد والغبرة يقال له الكمأة وإذا مال إلى الحمرة يقال له الجبأة فإنهما مع التاء للجنس وبدونه للواحد ، وما ذكرنا إنما هو فى الأجناس التى ليست من صنع العباد فأما فى مثل الثوب والبيت فلا يقال

---

(١) كما فى ب ، جـ ، د معنات بالتاء المفتوحة ،وفى الأصل «معناة» .
(٢) العبارة فى ب «تمر وتمرة» .
(٣) ساقطة من ب .
(٤) ساقطة من ب ، شرح الرضى للشافية ٢٠٠/٢ .

ثوبة ولا بيتة إلا ما شذ من نحو سفين وسفينة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة ، **وثانيهما** اسم الجنس الذى لا يطلق إلا على الكثير كالكلم ، وشبه هذا بالجمع قوى حتى ذهب كثيرون[(١)] إلى أنه جمع الكلمة ، ويمتاز عن الجمع بأن وزنه ليس من أوزان الجمع وبرجوع ضمير/ الواحد إليه ، [١٨٣/أ] وبوصفه بنعت المفرد قال الله تعالى[(٢)] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ فعلم أن اختصاصه بالكثير إنما هو بالاستعمال لا بالوضع **وثالثهما** اسم الجمع سواء كان له مثال اشتقاق يتوهم كونه جمعًا له ؛ كرَكْب وصَحْب وجامل لجماعة الجمل وباقر لجماعة البقر ، أو لا[(٣)] كرهط وفوج وحزب ، وشبه الأول بالجمع أقوى ، حتى ذهب الأخفش[(٤)] إلى أن المذكورات جُموع راكب وصاحب وجمل وبقر وكذا كل ما هو من قبيلها ، ويعرف عدم كونها جموعًا لفظًا بالوزن ، وبرجوع[(٥)] ضمير المفرد إليها قرئ ﴿إِنَّ الْبَاقِرَ يَشَّابَهَ عَلَيْنَا﴾[(٦)] بالياء والتشديد ، وبتصغيرها والنسبة إليها على حالها من غير رد إلى مفرد . والثانى وهو الجمع الذى له شبه بالمفرد ، إما أن يكون له أيضًا مثال موافق التركيب يتوهم كونه جمعًا له ، كرهط لأراهط وباطل لأباطيل وحسن لمحاسن ، وليل لليالى وحديث لأحاديث وملقحة للواقح ، ومطيحة لطوائح أو كما لنسوة ونسوان ونساء ، فإنه بقسميه يشابه اسم/ الجمع [١٨٣/ب] بقسميه ، لكن لما كان أوزان هذا من أوزان الجمع ، إما مختص به كما فى أباطيل وأخواتها ، أو شائعة

---

(١) يقول الرضى : «وهو عند الكوفيين جمع مكبر واحدة ذو التاء» شرح الشافية ١٩٤/٢ وقد رد الرضى هذا الكلام لأنه فاسد من حيث اللفظ والمعنى فأما اللفظ فلأنه يصغر كما هو ، وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضًا ، شرح الرضى ١٩٤/٢ بتصرف .

(٢) سورة فاطر الآية ١٠ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) معانى القرآن للأخفش ٧٩/٢ يقول : «إن الباقر مثل الجامل يعنى البقر والجمال» ولم يقل أكثر من هذا .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) سورة البقرة الآية ٧٠ وهذه قراءة محمد ذو الشامة الكشاف ١٥١/١ .

فيه كما فى نسوة وأختيها وأيضًا لم يجر فيها ما جرى فى أسماء الجموع من أحكام المفردات ، حكمنا بكون هذه جموعًا لمفردات مقدّرة دون تيك ولم نجعل أراهط وإخواته جموعًا للمذكورات لعدم كونها على أوزان جموعها كما قد أحطت بها علمًا فيما سبق .

السمط الثالث

لبيان هيئات تعرض لأغراض لفظية

وهي سبع فنجعل السمط سبعة فصول :

الفصل الأول

لبيان ما يحصل بسبب الإعلال

وهو تغيير حرف العلة تغييرًا له اختصاص به ، لا بقصد تغيير في المعنى ، واحترزنا بهذا عن مثل حذف ألف جاذر ، وبما قبله عن كل تغير عروضه لحرف العلة كغيره على السواء ، كالحذف الترخيمي والإسكان للوقف ، وأهمل ابن الحاجب[1] هذين القيدين وزاد قيدًا آخر فقال للتخفيف احترازًا عن مثل إبدال ألف عالم همزة كما نقل عن العجاج[2] . ولا حاجة إليه ، لأن مثل هذا لو اعتبر فما الدليل على عدم كونه إعلالاً ،/ وقد عد صاحب المفصل[3] «١٨٤/أ» من الإعلال إبدال الواو بكل ما يبدل به ، همزة كان أو غيرها ، وكذا إبدال الياء تاء في اتحد ، مع أن القول بكون إبدال ألف ضاربة عند التكسير على ضوارب واوًا للتخفيف مع تعذر التلفظ به ، أو بعدم كون هذا الإبدال إعلالاً بعيد ، وقال صاحب المفتاح[4] : إن إبدال حروف اللين والهمزة بعضها مع بعض نسميه إعلالاً ، فعمم من وجه وخصّص من وجه ، إذ إبدال همزة آخذ ألفًا عنده إعلال لا عند غيره ، وإبدال الياء تاء في اتعد إعلال عند غيره لا عنده كما يظهر من

(١) الشافية ٢٦٧ وعبارته : «الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف» .

(٢) العجاج الراجز والد رؤبة وقد نقل عنه قوله «فخندف هامة هذا العألم» بهمز الألف في عالم وهو الشاهد وخندف اسم قبيلة أي هي كبيرة هذا العالم المفصل ٣٦١ ، حاشية ابن جماعة ٢٦٨ .

(٣) الحق أن القوشجي قد وهم في رأي الزمخشري ، لأن الزمخشري لم يذهب إلى ما قاله القوشجي بدليل أن الزمخشري قال في أول باب الإبدال : «يقع الإبدال في الأحرف الثلاثة كقولك أجوه» المفصل ٣٦٠ . وقال في موطن آخر : «والتاء أبدلت من الواو والياء» ومثل لها بنحو اتعد وأصلها اوتعد المفصل ٣٦٧ إذن فهذا يسمى إبدالا عنده وليس إعلالاً وتبين وهم القوشجي في رأيه .

(٤) المفتاح ١١ .

كلامه ، فهو ألحق الهمزة بحروف العلة لكثرة التصرفات فيها حتى عدها بعضهم من حروف العلة ، (وغيره ينظر إلى أن التصرف فيها لا يقرب من كثرة التصرفات)[١] فى حروف العلة ، وقد يقع تغير فيما سواها من الحروف ، كحذف نون يكون فى الجزم ، ثم التغيير الذى نحن[٢] بصدده منقسم إلى الإبدال والحذف والإسكان ، ومباحث الأولين من الاشتقاق من وجه ، حيث يتوقف كون الألفاظ/ بعضها من بعض على معرفة كون «١٨٤/ب» حروفها أصلية وتامة أو مبدلة من غيرها أو ناقصة ، ومن الصرف من وجه حيث تتبدل الهيئات بالإبدالات ، وكذا بالحذف ، فعليك أيها المستطلع حقائق هذا الفن[٣] ، ألا تغفل عما أسلفنا لك من أحكامهما ، ولم نأل جهدًا فى بيانها إلا ما رأينا تأخيره إلى هذا الموضع أنسب ، فها نحن الآن نورده ونمهد أولاً بمقدمة وهى أنك قد عرفت فى العقد الثانى أن الألف فى الأسماء المتمكنة والأفعال التى هى موضوع فننا لا يكون أصليًا بالاستقراء وشهادة أمثلة الاشتقاق ، وقد احتج ابن الحاجب[٤] عليه وتبعه غيره بأنه لو وقع أصليًا لم يَخْلُ إما أن يقع فى محل آخر مبدلاً أو لا ، فإن وقع فى محل مبدلاً أدى إلى اللبس بين الأصلى والمنقلب وذلك مخل بمعرفة الأوزان ، وإن لم يقع فى محل مبدلاً من الواو والياء أدى ذلك إلى وقوع الواو والياء متحركين فى كل موضع كان أصلهما فيه التحرك ، وهو كثير مستثقل ، فيؤدى إلى استثقال كثير/ فرفضوه لذلك[٥] ، «١٨٥/أ» وضعْفُه ظاهر لأن ما ذكر فى فساد الشق الأول جاء فى كل حرف يقع مبدلاً من آخر ، وأما الواو والياء فيقعان أصليين كما يقعان مبدلين وزائدين فالأصليان يتفقان من وجوه ويختلفان من وجوه ، فالأول كوقوعهما فاء كما فى وَعَد ويَسَر ، وعينًا كما فى قَوْل وبَيْع ، ولامًا ، كما فى غزو ورمى ، وعينًا ولامًا

(١) ما بين القوسين مكرر فى ب .
(٢) ساقطة من الأصل .
(٣) العبارة فى ب ، جـ ، د «والمستطلع طلع حقائق هذا الفن» .
(٤) الشافية ٢٦٨ وعبارته : «ولا يكون الألف أصلاً فى متمكن ولا فى فعل ولكن عن واو أو ياء» وقد تبعه الجاربردى فى شرحه ٢٦٨ .
(٥) شرح الجاردبردى ٢٦٨ .

معًا ، كما فى قوّة وحيّة وكوقوع كل منهما فاء والآخر عينًا كما فى وَيْل ويَوْم ، وكوقوع كل منهما فاء ولامًا وإن كان على الندرة كما فى (الواو)[١] ويَدَيْت عليه أى أنعمت عليه ، والثانى كوقوع الواو فاء أو عينًا والياء لامًا كما فى وقيت وطويت دون العكس والواو فى حَيَوان وحَيْوَة بفتح الياء فى الأول وسكونه فى الثانى مبدل من الياء لعدم نظير لهما فى الكلام ، وكوقوع الياء فاء وعينًا ، كما فى[٢] يَيْن بفتح الأول وسكون الثانى اسم موضع[٣] دون الواو إلا فى الأول على وجه قد عرفته وإلا فى «الواو» عند الأخفش[٤] ، فإنه يجعل ألفه مبدلاً من الواو إذ لو كان مبدلاً من الياء لجاز إمالته ، ولأن الواو فى موضع العين أكثر من الياء لذا قال سيبويه[٥] : «إذا جهل/ حال «١٨٥/ب» العين وجب أن يحمل على الواو فعلى هذا يكون موافقًا «لييبيت» بثلاث ياءات أى كتبت الياء وعند أبى علىٍّ ألفه مبدل من الياء لأن باب سَلِس أكثر من بَبٍّ أى ثقيل أحمق[٦] ، فعلم أن العمدة فى البحث إنما هى الواو والياء ، والألف بمنزلة تابع لهما ومتطفل عليهما ، وإن كان له أن إبداله فى بعض المواضع ضرورى ، كما إذا وقع قبله ضمة أو كسرة وإبدالهما مطلقًا حاجىٌّ .

إذا تمهد هذا فلنتكلم فى حال إبدال كل من الواو والياء عند وقوعه فى موقع من المواقع الثلاثة ، وتلحق بها حال الألف إن احتيج إليه ويجعل الفصل ثلاثة أصناف .

---

(١) ما بين القوسين مكرر فى أ ، ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة) ١٠٥١/٣ ، وهو اسم موضع فى شعر أبى صخر الهذلى ، معجم البلدان ٣٤٢/٢ .

(٤) يقول الرضى : «إن الأخفش ذهب إلى أن أصل واو ووو لعدم تقدم الياء عينًا على الواو لامًا أما عند أبى على فأصل واو ويو لكراهة بناء الكلمة على الواوات ، ولم يجىء ذلك فى الحرف الصحيح إلا لفظة بَبّه وذلك لكونها صوتًا» شرح الرضى للشافية ٧٤/٣ (بتصرف) .

(٥) لم أعثر عليه عند سيبويه .

(٦) شرح الرضى ٧٤/٣ وفى شر المفصل لابن الحاجب ١٠١٠/٣ العبارة : «لأدى إلى أن يكون من باب يين وهو نادر وباب سلس أكثر منه» .

الأول : لبيان حالهما فاء :

فاعلم أنه لما كان الإبدال مختصًا ببعض الحروف ، وفى بعض المواقع تيسر لنا تفصيل الكلام فيه فى العقد الثانى ، سيما إذا وقعا فاء ، فإنه لم يبق من الكلام فيما يتعلق به ما نفتقر هنا إلى ذكره ولا يعرض لهما فاء لإسكان[١] إعلالى ، ولا يحذف الياء أيضًا فى هذا الموضع فبقى الكلام فى حذف الواو فنقول : الواو يُحذف وجوبًا من المضارع الغائب/ إذا كان عينه مكسورًا كيعد «١٨٦/أ» ويَمِق ، إذ هو كضمتين وقعتا بين كسرتين وكسرة ، لأن الواو عندهم ضمتان والياء كسرتان فى التقدير فيكون ، كالانتقال من الكسرة إلى الضمة وبالعكس ، وقد عرفت أن كلاً منهما مستثقل حتى رفضوهما فى الأسماء إلا نادرًا ، فلم يُجوِّزوا اجتماعهما فى الفعل أيضًا ، وحمل عليه أخواته من المضارع للمخاطب والمتكلم كتعد وأعد ونعد ، وإنما لم يحذف من يوعد مضارع أو عد لأن أصله ياوعد كما عرفت ، وحذف من مثل يسع ويطأ ويضع[٢] ويقع مع عدم اجتماع الأمرين ، لأن الأصل فيها كسر العين ، وإنما فتح لثقل الكسرة قبل حرف العلة ، وحذف من يذر[٣] ، حملاً له على يدع لكونه مثله فى المعنى وعدم التصرف ، إذ لا يستعمل منها ماض ولا اسم فاعل أو مفعول ، والباعث لهم على هذا التأويل مع كثرة حذف الواو من المفتوح العين ومع بُعد كون الأصل فى الكسر ، لأن فعِل يفعِل بكسر العين فيها باب شاذ ، ومع أن ما ذكروا ليس بجار فى يهب فإنهم لم يجدوا فى/ المفتوح العين ما يصلح ضابطه «١٨٦/ب» للحذف ، ولم يتأت لهم القول بكون أمثلته شاذة ، كما هو دأبهم فيما يخالف قواعدهم لكون هذه الأمثلة فى غاية الكثرة فالتجأوا إلى ذلك لئلا تنجزم[٤] قاعدتهم ، والجوهرى[٥] علل حذف الواو من يطأ ويسع بكونهما

---

(١) فى جـ إسكان .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) تصحيح من جـ وفى بقية النسخ تذر .

(٤) في كل النسخ ينجزم .

(٥) الصحاح وطأ ٨١/١ .

متعديين لأن فَعَل يَفْعَل مما اعتل فاؤه لايكون إلا لازمًا فلما جاءا مِنْ بين أخواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما ، ولا يجرى هذا فى يضع وأخواته ، وسكت عن ذكر علة فيها ، ومن هنا يظهر لك أن الاعتماد فى الأحكام الصرفية إنما هو على الاستقراء ، والمناسبات التى يذكرونها إنما هى لمجرد تقريب إلى أفهام المبتدئين فلذا لم يشتغل كثير اشتغال[1] بذكرها ، ويحذف الواو أيضًا وجوبًا من مصدر ما حذف منه الواو إذا كان على زنة فِعْلَة كعدة ومِقَة أصلهما وِعْدَة ووِمْقَة ، استثقل الكسرة على الواو مع إعلال فعله فنقلت الكسرة إلى العين وحذف الواو ، بخلاف غير المصدر كالوجهة أصل الجهة فإن فيه الحذف/ «١٨٧/أ» وعدمه جائزان ، ولم يحذفوا من ولدة جمع ولد وحذفوا فى لدة بمعنى التِّرب لدفع الالتباس ، وبعضهم ، ومنهم الجوهرى ، يعتبرون الحذف قبل لحوق التاء ويجعلون التاء عوضًا عن المحذوف[2] ، كما فى الإجابة والاستقامة وفتح العين فى سَعَة وضَعَة لما ذكر من ثقل الكسرة قبل حروف الحلق وأنت خبير بأن الكسرة قبل حرف الحلق فى الكلام كثيرة ، كما فى مِعَاد ومِعًى وإعاء وبغاء وإِحَن ومِحَن إلى ما لا يحصى .

الصنف الثانى : لبيان حالهما عينًا :

يجرى فيهما هذا الإبدال والحذف والإسكان جميعًا فنجعل السمط ثلاثة فرائد : **الأولى** لبيان ما بقى الاحتياج إليه من أحكام الإبدال ، وفيها مباحث **الأول** : قد عرفت أن كلا من الواو المكسور ما قبله والياء المضموم ما قبله يبدل إلى الآخر ، وقد اتفقوا على أنه إذا جمع مثل أبيض على فعل بضم الفاء تقلب الضمة كسرة ليسلم[3] الياء من الإبدال فسيبويه[4] ، يطرد هذا الحكم فى كل

(١) فى ب الاشتغال .

(٢) الصحاح ولد ٥٥١/١ يقول الجوهرى : «ولدة الرجل تربه والهاء عوض عن الواو الذاهبة من أوله لأنه من الولادة» ، ومثل هذا التعليل قاله الجوهرى فى «جهة» وأصلها وجهة الصحاح وجه ٢٢٥٥/٦ ، وفى ضعة وهى من وضع الصحاح وضع ١٢٩٩/٣ .

(٣) فى ب ، جـ يسلم .

(٤) الكتاب ٥٩٢/٣ وعبارته : «كما قالوا أبيض وبيض» .

ياء ساكن مكسور ما قبلها إذا وقع عينًا فعنده إذا بنى مثل بُرْد من البياض يقال بِيْض ،/ وأخفش[(١)] يخالفه هنا فيبقى الضمة ويبدل الياء «١٨٧/ب» واوًا ، فعنده يقال فى الصورة المذكورة بُوض كما يقال : موسر وموقن ويؤيده قول الشاعر[(٢)] :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يُنْصِفَ السَّاقَ مِئْزَرِى[(٣)]

أصلها مَضْيُفة بضم الياء وهى ما يَشُق[(٤)] ويخاف منه نقلت ضمته إلى الضاد ثم أبدل واوًا ، وعند سيبويه هى شاذة ، وقد رجحوا مذهب سيبويه[(٥)] بأنه لما[(٦)] ألجأت الضرورة عند اجتماع الياء مع الضمة إلى تغيير أحدهما ، فتغيُّر الحركة ليبقى الحرف على حاله أولى من العكس ، وهذا ينافى حكمهم فى هذه الصورة بوجوب إبدال الياء واوًا ، ومقتضٍ أن يقال فى اسم المفعول من الإيسار والإيقان ، مِيسِر ومِيقن بكسر الميم والياء .

المبحث الثانى : أنّ فُعْلى بضم الفاء من الأجوف اليائى إذا كانت اسمًا أبدلت (ياؤها)[(٧)] واوًا ، كما فى طوبى لك أى طيب العيش لك ، وإن كانت صفة بكسر الفاء يبق الياء[(٨)] على حاله ، كما فى حِيْكَى وضِيْزَى يقال مشى مشية حيكى إذا/ حرك فى مشيه منكبيه وباعد بين «١٨٨/أ» عقبيه ، وقسم قسمة ضيزى أى مع الجور ، وذلك للفرق بينهما ، وهذا أولى من العكس لأن

---

(١) يقصد الأخفش الكتاب ٥٩٢/٣ .

(٢) القائل هو أبو جندب الهذلى أخو أبى خراش الهذلى الصحابى الشواهد الكبرى ٥٨٨/٤ .

(٣) البيت من بحر الطويل ، وقد روى البيت بثلاث روايات المضوفة والمضيفة والمضافة شرح الشواهد ٣٨٤ ، قال ابن يعيش : «المراد من المضوفة ها هنا ما ينزل من حوادث الدهر ونوائب الزمان أى إذا جارى دعانى لهذا الأمر شمرت عن ساقى وقمت فى نصرته» وقد روى العيني وابن يعيش البيت برواية» حتى يبلغ الساق» شرح المفصل ٨١/١٠ والشاهد فى قوله المضوفة وأصلها مضْيُفَة ، إلى الضاد ثم أبدل واوًا ، وهذا شاذ عند كثير من النحويين . الصحاح ضيف ١٣٩٢/٤ ، ديوان الهذليين ٩٢/٣ ، الأشمونى ٣٠٨/٤ .

(٤) تصحيح من ب وفى بقية النسخ يشتق .

(٥) فى ب السيوية .

(٦) فى الأصل لم .

(٧) فى أ ، ب جـ ياءها ، وفى د يائها .

(٨) فى كل النسخ ويبقى الياء الواو زائدة .

الصفة أثقل من الاسم لأنها تدل[١] على ذات وصفة كما عرفت ، والياء والكسرة أخف من الواو والضمة فتخصيص هذا بها أعدل ، وأما كِيس فهى فى الأصل تأنيث الأكيس فهى صفة لكن عرضت لها الاسمية كالنطيحة والذبيحة ولهذا جاء فيها كوى أيضًا ، وإنما لم يجعلوا نحو حيكى وضيزى فِعلى بكسر الفاء ، لأن هذا البناء من الصفات لم يجئ إلا[٢] «عِزْهَى» بالعين المهمل والزاى المعجم يقال رجل عِزْهَى بالتنوين وعزهاة أيضًا أى غير مائل إلى اللهو ، وفُعلى بضم الفاء منها كثير كحُبلى وعُظمى .

المبحث الثالث : أنه أعل قِيَم بكسر القاف وفتح الياء مصدر قام كقيام وإن لم يوجد فيه شىء من[٣] ضوابط الإبدال بتبعية فعله مع أن كسر القاف قبل الواو شديد المناسبة لهذا الإعلال ، سيما وقد أعل عديله وهو قيام ، وهذا أيضًا بيان مناسبة لما ثبت منهم/ بالاستقراء وإلا فيلزم أن يبدل حرف «١٨٨/ب» العلة من القول ألفًا تبعًا لفعله وللفتحة الشديدة المناسبة لهذا الإبدال ولإعلال عديله وهو المقال .

المبحث الرابع : أنه كثيرًا ما يكون فى اللفظ ما يقتضى الإعلال ولا يعل لجهة[٤] من الجهات ، كما فى صيغتى التعجب وأفعل التفضيل من المعتل العين نحو ما أجوده وأجْوِديه وما أزينه وأَزين به وهذا أجود من ذاك وأزين منه فإن موجب الإعلال فى مقام[٥] وهو استكراه تحرك حرف العلة مع ضعفه وسكون الحرف الصحيح قبله موجود فيهما أيضًا ، لكن كون صيغتى التعجب غير متصرف فيهما ببناء مضارع وغيره منهما اقتضى أن يخالف بهما سائر الأفعال فى الإعلال أيضًا ، وموافقة أفعل التفضيل لهما من حيث إن الجمع لا يبنى عند الأكثر إلا من ثلاثى مجرد وليس بلون ولا عيب وجب[٦] أن يكون موافقًا لهما فى هذا الحكم أيضًا ، وكما فى «ازْدَوَجُوا» و«اجتورُوا» فإن موجب

---

(١) فى أ ، ب يدل .
(٢) ساقطة من ب ، جـ .
(٣) «من» ساقطة من ب .
(٤) فى ب ، جـ ، د بجهة .
(٥) فى ب ، جـ قام .
(٦) فى كل النسخ وجبت .

الإعلال فى قام وهو كون حرف العلة متحركًا مفتوحًا ما قبله موجود فيهما[١] ، لكن كونها بمعنى تزاوجوا . وتجاوروا صحح عدم إعلالهما ، وكما فى جدول «١٨٩/أ» علبب ، فإنهما ملحقان بجعفر وجخدب ، كما عرفت فلو أُعِلاّ فإن كون «الملحق إلى وزن»[٢] الملحق به ، ولا يرد اسلَنْقَى فإنه ملحق باحرنجم مع أنه أعلَ لأنه لم يتغير فيه الوزن إلا بزوال حركة الآخر[٣] ولا عبرة بها ، وكما فى الجولان والحيوان والصورى والحيدى فإنها لو أُعِلَّتْ فات الغرض من وضعها على الحركة أعنى المناسبة لمعانيها كما عرفت فى صدر الكتاب[٤] ، أما الموتان فمحمول على الحيوان ، لأنه ضده وهما فى الأصل مصدران بمعنى الحياة والموت فيطلقان كثيرًا ما على ما فيه الحياة والموت ، وكما فى طوى واستحى فإن موجب الإعلال فى أصلها كان موجودًا فى كل من العين واللام فاختير إعلال اللام لأن التغيير بالآخر أولى فسلم العين لئلا يلزم إعلالان من نوع واحد فى كلمة ، وكما فى حَيِى ويَحْيَى كعَلِمَ ويعلم فإنهما لو أعلا لزم أمر نادر فى كلامهم ، وهو ياء متحرك متطرف بعد ألف مع ضمة فى المضارع ، والواو والياء المتطرفان/ لا يتحركان إلا بالفتحة ، وكما فى اعورَّ واسودَّ «١٨٩/ب» واعوارَّ واسوادَّ فإنه لو أعلت لانتقلت حركة الواو إلى ما قبله فاستغنى عن همزة الوصل فذهبت ثم كان واو متحرك الأصل ما قبله مفتوح فوجب إبداله ألفًا كما فى إقامة واستقامة ، فإذا أبدل اجتمع فى الأخيرين ألفان فحذف أحدهما فبقى اعورَّ واعوارَّ فالتبس كل منهما بالآخر وبغيره ، وكذا فى اسودّ واسوادّ ، وأما نحو سَود وعَوِر فمحمول على المذكورات فى الأصل من الألوان والعيوب .

---

(١) فى ب فيها .
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل زيادة من بقية النسخ .
(٣) فى ب الأخير .
(٤) انظر السمط الثانى من العقد الأول .

باب أفعل وأفعال والمانع من الإعلال فى مواضع كثيرة لزوم الالتباس :

فالأنسب أن يجعل عدم أفعل التفضيل من هذا القبيل . . إذ لو أعل فى مثل هذا أجود المعانى وأبينها لالتبس بالفعل ، ويحمل صيغتا[1] التعجب عليه ، كما فعل سيبويه[2] أو يعلل عدم إعلالهما بما تقدم ، واعلم أنه تقرر[3] عندهم أن الأصل فى الإعلال هو الفعل والاسم تابع له فتوهم البعض أن معناه أنه إذا لم يعل الفعل لم يعل ما يتصل به (من الأسماء ، وإن تحقق/ فيه ما يوجب «١٩٠/أ» الإعلال وإذا أعل أفعل أعل ما يتصل به)[4] ذلك الإعلال ، وإن لم يتحقق[5] ما يوجبه فيه ، ويبطل الأول إعلال ميعاد وإيعاد مع عدم إعلال فعليهما ، والثانى عدم إعلال القول والبيع والدعوة والمدعو مع إعلال أفعالهما ، فما ذكره ابن الحاجب[6] من أنه كان الواجب أن يعل نحو يقوم ويبيع ومقوم ومبيع إعلال قام وباع ، فيقال يقام ويباع ومقام ومباع ، وإنما لم يفعل كذلك لئلا يلتبس مضموم العين بمكسوره وكلاهما بمفتوحه ، وفيه نظر ، لأن موجب إبدال الواو والياء ألفًا ليس إلا كونهما متحركين مع كون ما قبلهما مفتوحًا ، إلا أن حركتهما وفتحة ما قبلهما قد يكونان حقيقيين ، كما فى قوم وبيع أصليْ قام وباع ، وقد تكون إحداهما اعتبارية بأن يكون الواو والياء مفتوحتين وما قبلهما ساكنًا ، فينقل فتحتهما إلى ما قبلهما ، فيكونان متحركين تقديرًا باعتبار أصلهما ، ويكون ما قبلهما مفتوحًا حقيقة ، كما فى استقوم واستبيع أصلى استقام واستباع ، ولا يوجد/ قط واو أو ياء ما قبله ساكن يبدل ألفًا إلا إذا كان «١٩٠/ب» مفتوحًا ، وفى ما ذكره من الأمثلة ليس ما قبلهما مفتوحًا بوجه[7] ، فلا وجه لإبدالهما ألفًا أصلاً ، وهذا مراد من قال إنما لم يعل نحو يقوم ومقوم

---

(١) كما فى ب ، جـ ، د ، وفى الأصل صفتا .
(٢) الكتاب ٣٥٠/٤ .
(٣) فى ب تقدر . (٤) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٥) فى ب وإن ما يتحقق .
(٦) يقول ابن الحاجب : «وأعل نحو يقوم ويبيع ومقوم ومبيع بغير ذلك (أى بالنقل والتسكين) للبس» هذا نص ابن الحاجب فى الشافية ٢٨٣ ، وبقية الكلام للجاربردى فى شرحه ٢٨٣ .
(٧) ساقط من الأصل .

وإعلال قام لكون الواو مضمومة(١) ، فمن رد عليه بأنه أعل ساد مع أن أصله سَوُد بضم الواو فهو عن فهم المراد(٢) بمراحل ، بل معنى أصالة الفعل فى الإعلال أنه الأولى به والسابق فى الاعتبار فيه لثقله كما مرت إليه الإشارة فى الاشتقاق ، يرشد إليه الإعلال فى قاد مع عدمه فى القود ، فلو كان الفعل تابعًا للاسم فى الإعلال لما كان كذلك .

الفريدة الثانية : لبيان الإعلال بالحذف :

وهو إما واجب أو جائز فهناك قسمان :

القسم الأول : الحذف لالتقاء الساكنين بسبب ما يوجب سكون اللام :

وهو إما اتصال شيء من الضمائر المستكنّة بآخر الفعل ، وقد عرفتها فيما تقدم به ، واللام صحيح كما فى قُلْت وبِعْت ويقُلن ويبِعْن ، بخلاف طَوَيْت وبطْوين ، أو دخول الجوازم نحو لم يقل ولم يبع ، أو بناء الأمر/ قل وبع «١٩١/أ» ، والحركة العارضة فى نحو قل الحق وبع الثوب لاعبرة بها كما مر ، أو بسبب أن يكون فى بناء الكلمة ساكن ، فإذا نقلت حركة العين إلى(٣) ما قبله لزم التقاء الساكنين كما فى مقول ومبيع وإقامة وإقالة واستقامة واستقالة أصلها مقْوُول ومبْيوع وإقوام وإقيال واستقوام واستقيال ، ففى الأولين نقلت فتحة العين إلى ما قبله ، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما وهو العين عند الأخفش(٤) ، واختاره الجوهرى(٥) ، لأن العين فيما نحن فيه معرض للتغيرات ، فبعد حذف الياء من اليائى نقل ضمة ما قبلها كسرة لتبدل الواو ياء فرقًا بين الواوى

---

(١) حاشية ابن جماعة ٢٨٣ وقد نسبه إلى أبى حيان .

(٢) فى د المرام .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) شرح الجاربردى ٢٦٧ ، شرح الرضى على الشافية ١٤٧/٣ .

(٥) الصحاح بيع ١١٨٩/٣ مع أن الجوهرى قد ذكر رأى الخليل ورأى الأخفش ولم يرجح رأيًا ، وربما كانت حجة القوشجى أن الجوهرى أسهب فى دليل الأخفش .

واليائى ، والزائد عند الخليل[1] وسيبويه[2] لأن الزائد بالحذف أولى ، ولأن التقاء الساكنين إنما يحصل عنده ، ولقلة التغيير فيه على هذا التقدير ، فيكسر الفاء ليسلم الياء فرقًا بين المثالين ، وقد شذ مثيب من الثوب ومهوب من الهبة . وفى البواقى بعد نقل فتحة العين إلى ما قبله حصل واو أو ياء متحرك فى الأصل مفتوح ما قبله ،/ وأبدل ألفًا فالتقى ساكنان فحذف أحدهما على قياس «١٩١/ب» ما عرفته ، وعوض منه التاء وقد يترك التعويض كما فى قوله تعالى[3] : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ هذا وقد قال الجوهرى[4] ، خطت الثوب فهو مخيوط ومخيط ، فمن قال : مخيوط أخرجه على التمام ، ومن قال : مخيط بناه على النقص ، ثم قال : وكذلك فى كل مفعول من ذوات الثلاثة إذا كان من بنات الياء ، فإنه يجىء بالنقصان والتمام ، فأما بنات الواو فلم يجئ على التمام إلا حرفان مسك مدووف[5] وثوب مصوون ، فإن هذين جاءا نادرين[6] ، ومن النحويين[7] من يقيس على ذلك فيقول قول مقوول ، وفرس مقوود قياسًا مطردًا ، هذا كلامه[8] ، مسك مدووق أى مبلول[9] ، بقى هنا شىء وهو أن نقل ضمة ياء مبيع مثلاً إلى الكسرة لتبدل الواو ياء ليس بغير حرف العلة ؛ لكن الغرض منه ما هو[10]؟ فهل هو إعلال أم لا؟ الظاهر أنه إعلال إذ مبيوع يصير مبيعًا ، بأعمال أربعة ، ومن البعيد أن يقال ثلاثة منها إعلال وواحد/ «١٩٢/أ» ليس بإعلال ، ليلزم ألا يصدق الإعلال على تمام ما فعل فيه إلى أن صار مبيعًا فتدبر .

(١) العبارة فى ب «فالزائد عند الأخفش» .
(٢) الكتاب ٣٤٨/٤ وعبارته «أسكنت العين وأذهبت واو مفعول» .
(٣) سورة النور الآية ٣٧ . (٤) الصحاح خيط ١١٢٦/٣ .
(٥) صحتها مدووف الصحاح دوف ١٣٦١/٤ فقد وردت مدووق .
(٦) فى الأصل جاء نادرين .
(٧) العبارة فى ب «وفى من النحويين» تحريف .
(٨) أى كلام الجوهرى فى الصحاح ١٣٦١/٤ دوف .
(٩) فى الصحاح العبارة هكذا : مسك مدووف أى مبلول وهذا هو الصحيح وقد وردت العبارة فى كل النسخ مدووق وهو خطأ .
(١٠) تصحيح من جـ وفى أ ، ب ، د «منه هو» .

القسم الثانى :

وهو[1] الحذف القياسى بطريق الجواز ، ففى كل موضع اجتمع فيه ياءان كما فى ميت وسيد وديمومة وكينونة ، فأصل الأولين ميوت وسيود ، أبدل واوهما ياء لاجتماعه مع ياء ساكن قبله وأدغم الياء الأول فيه ، فإن شئت أبقيته وإن شئت حذفته وقلت ميت . . وأصل الآخرين دومومة وكونونة بفتح الواو الأول[2] فيهما ، ففعل بهما ما فعل بميت وسيد ، إلا أن الحذف هنا لازم لثقل البناء ، وإنما جعلناه من الحذف الجائز لأنه ليس له ضابط يوجبه ، والثقل ليس له مرتبة معينة يصلح أن يجعل ضابطه لإيجاب الحذف ، فبقى اجتماع الياءين وهو لا يقتضى جواز الحذف وإنما حكموا بحذف شىء منهما ، لأنه ليس فى الكلام فُعْلُول بضم الفاء سوى صُعْفُوق بالفاء والقاف وهو أيضًا فى الأصل أعجمى اسم لشخص[3] ، والمعتل العين اليائى وإن كثر مجيئه هكذا كالحيدودة بمعنى الميل والطيرورة/ بمعنى الخفة والطيش وغيرهما ، إلا أن أصلهما فتح «١٩٢/ب» الياء .

هكذا ذكره الجوهرى ، ولأنه لو لم يحذف شىء لقيل دوموة وكونونة ، وأيضًا جاء فى الشعر مشددًا[4] وإن كان نادرًا قال[5] :

يَا لَيْتَ إِنَّا ضَمَّنَا سَفِينَة   حَتَّى يَسُودَ الْوَصْلُ كَيِّنونة[6]

ولم يجئ من الواوى على هذا الوزن إلا أربعة أحرف . . المذكورات ، وقيدودة بمعنى قود الفرس ومبوعة[7] بمعنى الظبى ، فعلى ما ذكره

---

(١) ساقطة من ب . (٢) ساقطة من ب .

(٣) الصحاح صعق ١٥٠٧/٤ . (٤) تصحيح يقتضيه القياس فقد وردت الكلمة بالرفع «مشدد» .

(٥) القائل نهشل بن حرّى بن ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم وكان شاعرًا حسن الشعر ، اللسان كون ٢٥١/٢٠ ، المنصف ٣٥٠/٢ (هامش) ومن مواطن البيت المنصف ١٥/٢ ، الاقتضاب ٢٨٢ ، شرح العصام على الشافية ١٨١ .

(٦) البيت من الرجز المشطور وروى «يا ليتنا قد ضمنا سفينة» والشاهد فى قوله كيّنونة بتشديد الياء ليدل على أن أصلها كيونونة على وزن فيعلولة .

(٧) الصحيح من د ، ففى الأصل مسبوعة ، ومبوعة من البوع والمقصود ولد الظبى اللسان (بوع) .

الجوهرى[١] إيراد القيلولة فيما نحن فيه كما فعل صاحب المفصل[٢] وتبعه ابن الحاجب[٣] لا يصح لأنهما من ذوات الياء ، وههنا بحث ، وهو أنه لما جاء فعلولة من اليائى كثيرًا ومن الواوى أربعة أمثلة ، وكانت لهذا البناء أمثلة كثيرة ومجىء مثلها لفيعولة غير معلوم ، ونحن نراهم يبنون[٤] مجيئها بخَيْتَعُور[٥] ، فتعليل كون أصلها فيعلولة لقلة النظير غير ظاهر ، نعم تعليله بأن لم يعل دومومة وكونونة ولمجىء كينونة فى البيت مشددًا غير بعيدة .

الفريدة الثالثة : لبيان الإعلال بالإسكان :

وهو قياسى وسماعى ، أما الأول/ ففى كل موضع يكون «١٩٣/أ» حرف العلة متحركًا ، وما قبله صحيح ساكن فإنه تنقل حركته إليه ، فإن لم يكن ما بعده ساكنًا ، ولا هو فى الأصل مفتوحًا ، بقى ساكنًا كما فى يقول ويبيع ، وإن كان فى الأصل مفتوحًا قلب ألفًا ، كما فى يخاف على ما عرفت ، وإن كان ما بعده ساكنًا[٦] فقد مر تفصيل أحكامه ، وأما الثانى ففى (ليس) فإنه لما لم يتصرف فيه كما فى سائر الأفعال خولف به إياها فى المعنى ، فسلخ عن الدلالة على الزمان الماضى ، وفى الوزن أيضًا فلم يبق على أصله كبعض الأفعال مثل صيد بكسر الياء ، من الصَّيد بفتحتين ، وهو داء يأخذ الإبل فيرفع رأسه لا يخفضه ، ومنه قيل للمتكبر الذى لا يلتفت يمينًا وشمالاً أصيد ، ولم يبدل ياؤه[٧] ألفًا ساكنًا[٨] كسائر الأفعال مثل خاف بل جعل شبيهه ما لا يقبل التصرف كليس ، ولهذا أبقى فتحة فائه عند اتصال الضمائر به كلسن ولست ،

---

(١) الصحاح كون ٦/٢١٩٠ .
(٢) المفصل ٣٧٦ .
(٣) الشافية ٢٩٨ .
(٤) فى جـ ، د بينون تصحيف .
(٥) «الخيتعور هو كل شىء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب ، وكالذى ينزل من الهواء فى شدة الحر كنسج العنكبوت» الصحاح ختر ٢/٦٤٢ .
(٦) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل «ساكن» بالرفع .
(٧) فى جـ واوه .
(٨) ساقطة من ب ، جـ ، د .

إذ لو كسر لم يبق فى هذه الحالة فرق بينه وبين خِفْتُ ، ولما جاز فى باب علم مطلقًا إسكان العين ألزم إسكان/ عين ليس تحقيقًا للمخالفة فى هذا أيضًا ، «١٩٣/ب» وما ذكر من إسكان ياء فعلولة فى المعتل العين اليائى من القسم السماعى أيضًا إذا كان القياس إبداله ألفًا ، فاعلم أنه يعرض لحرف العلة القلب كما سمعت فى الوجه والجاه ، وفى قسى جمع قوس أصله قووس ثم قسوو ، وكما جاء فى اسم فاعل على رأى الخليل[١] فإن أصله جايئ بالياء ثم الهمزة ، فالخليل يقلبه بتأخير الياء عن الهمزة لتصير كقاضى ثم يعل إعلاله كما ستعرفه ، فأما سيبويه فيبدل الياء الذى هو العين همزة على القانون كما فى بائن ، فيجتمع همزتان فيبدل الثانية ياء فتصير كقاضى ثم يعل إعلاله[٢] ، وهذا الطريق وإن كان أطول ، ولهذا عدل عنه الخليل لكنه على القياس بخلاف القلب ، وبالجملة القلب أيضًا من أنواع التغيير ، فإذا وقع فى حرف العلة ينبغى أن يكون إعلالاً لكنهم لم يصرحوا به[٣] فاقتفينا أثرهم .

الصنف الثالث : لبيان حالهما لامًا :

ويجرى فيهما هنا أيضًا أقسام التغيير الثلاثة فنجعل الصنف ثلاث فرائد :

الفريدة الأولى : لبيان حال الإبدال[٤]

(مع تحقيق)[٥] فقد ذكرنا فيما سبق وجوه إبدالهما بما لا مزيد عليه إلا أنا ننبهك هنا أنه قد يمنع من الإبدال/ ـ مع تحقق موجبه ـ مانع ، «١٩٤/أ» كما فى دعوا ورميا فإن موجب إبدالهما ألفًا فى دعى ورمى وهو ضعف حروف

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) الكتاب ٤/٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وهو تلخيص لحديث سيبويه .

(٣) ساقطة من ب ، جـ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب ، جـ ، د ومجيئه هنا سهو من ناسخ الأصل ..

العلة عن تحمل الحركة مع فتحة ما قبله لمناسبة ألف[1] موجود فيهما أيضًا ؛ لكن لو أبدل لامهما ألفًا لاجتمع ألفان فحذف أحدهما فحصل الالتباس بالمفرد ، وكذا فى يخشيان ، فإنه لو أعل لصار يخشان فإذا سقط النون بالناصب مثل لن يخشا حصل الالتباس ، وكذا فى عصوان ورحيان ، إذ لو أعلا لصارا عَصَان ورَحَان فعند سقوط النون بالإضافة كعصاى ورحاى حصل الالتباس ، وقد يحصل الالتباس ولا يمنع من إعلال ، فإن يدْعون لجمع المذكر والمؤنث فى اللفظ واحد وأصله فى الأول يدعُوُون كينصرون ، استثقلت الضمتان مع الواوين فأسكن الواو فالتقى ساكنان فحذف الذى هو لام الفعل ، فوزنه لجمع[2] المذكر يفعون[3] ولجمع المؤنث يفعلن ، وكذا ترمين وتخشين للمخاطبة وجمعها فى اللفظ واحد لكن أصل ما للمخاطبة ترميين وتخشيين كتنصرين وتعلمين ، ففى الأول استثقلت/ الكسرتان مع اليائين فأسكن اللام ثم حذف ، «١٩٤/ب» وفى الثانى أبدل الياء ألفًا كما عرفت ، فالتقى ساكنان فحذف اللام فوزن ما للمخاطبة تفعَين وتفعِين بكسر العين وفتحه ، ووزن ما لجمعها يفعلن وتفعلن ففى هذه الصور أورث الإعلال الإلباس ، ومع هذا لم يمتنعوا منه[4] ، وهذا لفرط الثقل فى يدعوون ويرميين وتخشيين كما يشهد به ذوقك السليم ، وكما فى اخشيا واخشين فى تثنية الأمر وتأكيده بالنون ، فإن موجب إعلال رمى موجود فيهما ولم يلزم منه الالتباس[5] ، لأنهما لو أعلا لقيل فى الأول (اخشا بالألف)[6] ومفرده اخش بدونه وفى الثانى اخشانٌ ولا التباس فيه ، لكن تفرع الأمر على المضارع مع تحقق ما يقتضى فتح حرف العلة فيهما كما فى يخشيان وهو ألف الضمير ونون التأكيد منعا إعلالهما يحقّقُ تشبيههما به ، وكما

(١) فى ب ، جـ الألف .
(٢) فى ب يجمع .
(٣) فى ب ، جـ يفعلون .
(٤) تصحيح فقد وردت العبارة «لم تمتنعوا منه» ويقصد الصرفيين .
(٥) وموجب إعلال رمى هو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها فتقلب الياء ألفًا لأن أصلها رمى بفتح الياء .
(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

فى اخشَوُنَّ واخشَيِنَّ فإن فيهما تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ظاهران ، لكن كون حركته عارضة لئلا يلزم التقاء الساكنين فكأنه غير متحرك منع من إعلالهما .

الفريدة الثانية : لبيان الإعلال بالحذف : «١٩٥/أ»

وهو قياسى وسماعى ، والأول إما لالتقاء الساكنين حقيقة أو حكمًا ، كما فى دعت ورمت ودعتا ورمتا ، فإن أصلهما دَعَوَتْ وَرَمَيَتْ وَدَعَوَتَا وَرَمَيَتَا ، فلما أعل الواو والياء التقى ساكنان فى كل من الأوليين حقيقة وفى كل من الأخيرين حكمًا لأن حركة التاء فيهما لضرورة الألف ، وإلا فوضع هذه التاء على السكون فكأنه ساكن فحذف الألف المبدل من اللام فيهما ، وكما فى يدعون ـ وقد مرّ ـ ويرمون فإن أصله يرميون استثقلت الضمة على الياء المكسور ما قبله فنقلت ضمته إلى ما قبله فالتقى ساكنان مع الواو فحذف ، ويخشون أصله يخشيون فأبدل الياء ألفًا وصلاً لالتقاء الساكنين ، وكما فى غاز وقاض فى حال رفعهما وجرهما فإن أصل غازٍ غازوٌ فأبدل الواو الطرف ياء كما عرفته فصار غازيًا ، مثل قاض أصله قاضيٌ ففى حال رفعهما ينتقل من الكسرة إلى الضمة ، وفى حال جرهما يجتمع كسرتان مع الياء وكلاهما مستثقل فأزيلت/ حركة[1] الياء فبقى ساكنان مع النون الساكن بعده «١٩٥/ب» فحذف ، وإما لدخول شىء من الجوازم على الفعل ، وإما لبناء الأمر منه ففى كل منها يحذف لام الفعل واوًا كان أو ياءً أو ألفًا إذا لم يكن فى آخرها نون زائد ، كما فى لم يدْعُ ولم يرم ولم يخش وادع وارم واخش ، وأما إذا كان فيحذف ذلك النون كما فى لم يدع ولم يدْعُوا[2] ولم تدْعِى[3] ولم يرميا ولم ترمِى ولم يخشيا ولم يخشَوْا[4] ولم تَخشَىْ ، وادعُوَا ادعُوا[5] وارميا وارموا[6]

---

(١) فى الأصل حركت .
(٢) فى ب «تدعو» بدون ألف .
(٣) ساقطة من جـ .
(٤) فى الأصل «يخشو» بدون ألف .
(٥) فى ب دعوا .
(٦) فى ب ، جـ ، د «ارموا» .

واخشيا اخشَوْا إلا أن نون جماعة النساء فى الغيبة والخطاب تبقيه ، كما فى لم تدعون ولم يدعون ، وعلى هذا إخواته ؛ وقد لايحذف مع الجوازم كما فى قوله[١] :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّان لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدعُ[٢]

وكما فى قوله[٣] :

أَلَمْ يَأْتِيك وَالأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ[٤]

وكما فى قوله[٥] :

إذا الْعَجُوزُ كَبِرَتْ فَطَلِّقِ وَلا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ[٦]

والثانى كما سمعته من نحو سنة وشية[٧] ، وكَيَدٍ ودم وأخ وابن وابنم وغير ذلك فإن أصلها سنوة وشَيَوة[٨] بالتحريك/ فيهما ويدى «١٩٦/أ» بالتسكين

---

(١) لم يعرف القائل مع ورود هذا البيت بكثرة فى كتب الشواهد ، ويظن بعض المحققين أن البيت لأبى عمرو بن العلاء إمام القراء والنحويين واللغويين لأن اسمه زبان الشواهد الكبرى ٢٣٤/١ ، شرح الشواهد ٤٠٦ ، ومن مواطن البيت الإنصاف ١٥/١ .

(٢) البيت من بحر البسيط وقد ورد فى معانى الفراء ١٦٢/١ برواية «من سب زبان» وفى الهمع ٥٢/١ برواية «لم تهجو أو لم تدع» وهو تحريف كسر البيت موسيقيًا والشاهد فى قوله «لم تهجو» حيث ثبتت الواو مع الجازم .

(٣) القائل قيس بن زهير العبسى أحد شعراء الجاهلية وهو أول بيت له الخزانة ٥٣٤/٣ ، ٥٣٦ ، شرح الشواهد ٤٠٨ ، ومن مواضع البيت الكتاب ٣١٦/٣ ، معانى الفراء ١٦١/١ ، الإنصاف ١٦/١ ، الاقتضاب ٢٥٩ ، شرح المفصل ٢٤/٨ ، ١٠/ ١٠٤ ، المنصف ١١٤/٢ ، ١١٥ ، الشواهد الكبرى ٢٣٠/١ .

(٤) البيت من بحر الوافر قال ابن جنى : «حكى أبو على ألا هل أتاك والأنباء تنمى» المنصف ٨١/٢ وعلى هذا لا شاهد فيه ، وقد ورد البيت بثلاث روايات الأولى رواية المتن ، والثانية رواية ابن جنى والثالثة رواية البغدادى «ألم يبلغك» شرح الشواهد ٤٠٨ ، وقوله تنمى أى تشيع واللبون الإبل ذوات اللبن وبنو زياد هم الربيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان العبسى ، والشاهد فيه كالشاهد السابق .

(٥) القائل رؤبة بن العجاج الشواهد الكبرى ٢٣٦/١ ، الخزانة ٥٣٣/٣ ومن مواضع البيت الخصائص ٣٠٧/١ . المنصف ١١٥/٢ ، شرح المفصل ١٠٦/١٠ ، شرح الشواهد ٤٠٩ .

(٦) البيت من بحر الرجز وقد رواه البغدادى «إذا العجوز غضبت» ورواه العينى «ولا ترضها ولا تملق» وعلى هذا لاشاهد فيه وقوله لاتملق يقال تملقه وتملق له تملقًا أى تودد إليه وتلطف له ، والشاهد فى قوله ولا ترضاها حيث لم يحذف حرف العلة فى النهى .

(٧) فى جـ ، د ثبة . (٨) ساقطة من جـ .

ودَمَوٌ ودَمَيٌ بالتحريك فيهما ، أو دمْى بالتسكين على اختلاف المذاهب ودَمو وأخَو بالتحريك فيهما وسمْو بالتسكين وكسر الأول وضمه ولا شىء فى هذه مما يوجب حذف اللام سوى روم التخفيف فيما يكثر استعماله .

الفريدة الثالثة : لبيان الإعلال[1] بالإسكان[2] :

وهو أينما وقع ما قبلهما متحركًا إلا إذا كان ما يوجب فتحهما ، كما فى يغزو ويرمى وهو الغازى والرامى ، ومرحبًا بالغازى والرامى ، بخلاف نحو غزْو ورمْى ودُعِى ، ولن يغزو ولن يرمى ولن يُدْعى ، ورأيت غازيًا وراميًا وداعيا ، وقد يجىء التحريك فى الأول والإسكان فى الثانى ، فالأول كما فى قوله[3] :

مَـا إنْ رَأَيْتُ وَلا أَرَى فِى مُـدَّتِى كَـجَوَارِىٍ يَلْعَبْنَ فِى الصَّحَـرَاءِ[4]

والثانى بقول الأعشى[5] فى مدح النبى ﷺ :

فَـآلَيْتُ لا أَرْثِى لَهَـا مِنْ كَـلالَةٍ وَلا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلاقِى مُحَمَّدَا[6]

أى أقسمت أن لا أرحم الناقة من إعياء ورقة قدم حتى تصل إلى حضرته عليه السلام ، وفى المثل[7] أعط القوس باريها بسكون الياء ،/ «١٩٦/ب» أى أهلها من برى العود .

---

(١) فى ب . إعلال . (٢) في جـ «الإعلال بالحذف» تحريف .

(٣) لم أوفق فى العثور على قائل هذا البيت مع وروده كثيرًا فى كتب الشواهد ، ومن مواطن البيت الخزانة ٥٢٦/٣و شرح الشواهد ٤٠٣ ، شرح نقره كار للشافية ١٨٩ .

(٤) البيت من بحر الكامل ورد برواية «يلعبن بالصحراء» شرح الرضى على الشافية ١٨٣/٣ والشاهد فى قوله كجوارى حيث ظهرت الكسرة على الياء فى الجر .

(٥) وهو الأعشى الكبير قاله حين قدم مكة بعد ظهور الرسول ﷺ وكان قد سمع خبره فى الكتب ديوانه ١٣٥ ، شرح المفصل ١٠/١٠٠ ، ١٠٢ .

(٦) البيت من بحر الطويل ورواية الديوان «حتى تزور محمدًا» ، وعلى هذا لاشاهد فيه ، وروى فى النسخة الأصل «فماليت لا أرث» تحريف . والكلالة هى الإرهاق والتعب ، والشاهد فى قوله حتى تلاقى حيث أسكن الياء ، والفعل منصوب بحتى إذ لو حركت لانكسر وزن البيت .

(٧) مثل يضرب فى الاستعانة على العمل بمن يحسنه وهو جزء بيت :

يَا بَارِىَ الْقَوْسِ بَرْيًا لَسْتَ تُحْسِنُهَا لاتُفْسِدَنْها وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

مجمع الأمثال ٣١٣/١ ، شح المفصل لابن الحاجب ٤٣٧/٢ .

الفصل الثانى

لبيان ما يحصل بسبب التقاء الساكنين

إما يمتنع فى ذاته وهو أن يكون الثانى منهما مدة . فإن كان الأول غير مدة مثل الثانى[١] فلا اشتباه فى امتناعه ، وإن كان مدة مثله ففيه شبهة بناء على أن الصوت إذا مد بعد فتحة عين مثلاً مقدار ما يحصل ألف ، فإذا ضوعف مقدار ذلك المد هل يحصل ألف أم لا؟ ، بل هو ألف واحد تقصر تارة وتطول أخرى .

والظاهر هو الثانى وشواهده كثيرة ، والشاهد الأول ما قال سيبويه[٢] : من أن قياس مذهب يونس فى اضربان واضربنان انقلبت النون الخفيفة[٣] فى الوقف ألفًا ، فتمد المدة الأولى بمقدار ألفين ، وقال الزجاج : لو مدت الألف وطال مدها ما زادت على الألف ؛ لأنها حرف لا يكرر ولا يؤدى بعدها مثلها ، قال السيرافى : ليس هذا الذى أنكره الزجاج بمنكر[٤] ؛ وذلك أنه يقدر أن المد الذى يزاد بعد النطق بالألف الأول يرام به ألف آخر ، وإن لم ينفصل عن الأول فقول سيبويه والسيرافى هو ألا أوّل ، وكذا الحال فى الواو والياء المدتين ، فعلى ما ذكراه جاز التقاء سواكن/ كثيرة حسب مد الصوت فى «١٩٧/أ» المدة ، وإما ممكن وهو ما سوى ما ذكروا ، وهو إما مفتقر (أو غير مفتقر)[٦] ، والأول إما أن لا يكون مخالفًا للقياس أو يكون فهذه ثلاثة أقسام :

فالأول : وهو المفتقر اللامخالف القياس ثلاثة أوجه :

الأول : أن يقع بسبب الوقف[٧] وهذا جائز مطلقًا سواء كان أحدهما حرف

---

(١) فى ب الأول . (٢) الكتاب ٥٢٧/٣ .

(٤) العبارة فى ب «انقلبت النون انقلبت فى الوقف» تحريف .

(٥) شرح الكتاب للسيرافى(خ) ٦٧٢/٤ علق على رأى الزجاج بقوله : «وليس هذا بمنكر وهو أن يقدر أن ذلك المد الذى زاد بعد النطق بالألف يرام بها ألفًا أخرى» .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) فى ب الوقوف .

لين أو مدغمًا أو لم يكن وسواء كان فى كلمة واحدة أو لا كما فى غفّار وغفور ورحيم وعساه ووجه وإنس ومحياى واستغفروه .

الوجه الثانى : ويسمى التقاء الساكنين على حدّه ، أن يكون أول الساكنين حرف لين والثانى مدغمًا وهما فى كلمة واحدة ، كما فى خاصة وتُمُودّ الثوب[١] «وقيل لهم»[٢] وخويصة[٣] ، بخلاف فى نحو بنى الدار وفى السماء وقالوا ادّار أنا[٤] واضربُنّ واضرِبنّ بضم الباء وكسره مع النون المشددة أصلهما اضربون واضربين ، إذ نون التأكيد مع الضمير البارز ليس كجزء الفعل والواو معنا ضمير جماعة الذكور والياء ضمير المخاطبة ، فإن قلت ، فكيف جوز التقاء الساكنين فى اضربان واضربنان مع أنه على ما قررت على غير حده ، إذ الألف/ والنون فى اضربان واضربن ضميران بارزان للاثنين «١٩٧/ب» ولجماعة النساء ، قلنا : أما الأول فللاحتراز (عن الالتباس بفعل الواحد أعنى اضربن إذ لا عبرة لحركة الآخر مع خفة الألف ، وأما الثانى فللاحتراز)[٥] عن اجتماع ثلاث نونات مع ثقل الجمع والتأنيث ، ولئلا يرد هذا الإشكال لم يشترط بعضهم[٦] كون الساكنين فى كلمة واحدة ، فإذا أورد عليه الحذف فى الأمثلة المذكورة أجاب بأن جواز التقاء الساكنين مشروط بكون الأول مدة والثانى مدغمًا ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، وفى لغة العجم التقاء الساكنين إذا كان أولهما مدة بدون كون الثانى مدغمًا شائع ، وإذا كان بعدهما حرف آخر ووقف عليه يلتقى ثلاث سواكن ، واعلم أن ثانى الساكنين يقوم فى الوزن مقام المتحرك حتى أن وزن خاصة فاعلة[٧] ، وإنما يقوم الوزن بمفتقر مثلما يقوم بخاصة ، ومن هنا يعلم أن سكونه ليس خالصًا بل كان له حركة

---

(١) مجهول تماددنا الثوب وفى ب تمرد تحريف .

(٢) سورة الشعراء الآية ٩٢ .

(٣) مصغر خاصة وقدوردت فى كل النسخ حويصة تصحيف .

(٤) فى أ ، ب أدارنا وانظر الصحاح درأ ٤٩/١ أى اختلفنا وتدافعنا .

(٥) ما بين القوسين ساقطة من ب .

(٦) لم يشترط الزمخشرى ولا ابن الحاجب هذا الشرط شرح المفصل لابن الحاجب ٩٨٣/٣ .

(٧) أصلها خاصصة ، وقد ورد الوزن (مفيعل) فى نسخ المخطوط .

مختلفة ، فلهذا نرى بعضهم يحكم بامتناع التقاء الساكنين مطلقًا[١] ، وقد/ يجتمع الوجهان مثلاً فى ثلاث سواكن كما فى «١٩٨/أ» قوله تعالى[٢] : ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافّْ﴾[٣] ، وبعضهم يجرى الوصل مجرى الوقف فيجوز التقاؤهما على غير حده ، وعليه قراءة نافع ﴿ومَحْيَايْ﴾[٤] بسكون الياء ، ومنهم من يهرب منه فى الوقف أيضًا ، وفيما إذا كان على حده فنقول : فى الوقف على النصر فى حال الرفع النصُر بضم الصاد ، وفى حال الجر النصِر بكسره ، لأن الحركة الذاهبة منه بسبب الوقف ، فإذا احتيج إلى تحريك الساكن لدفع التقاء الساكنين كان غاية تلك الحركة أولى قال الشاعر[٥] :

أَرَتْنِى حِجْلاً عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِذَاكَ الْحِجِلْ[٦]

وأصله الحجل بكسر الحاء وسكون الجيم وهو الخلخال ، وفى حال النصب لا يفتح الصاد بل يبقيه على سكونه ، لأن الحال الأصلية للكلمة التنكير ، وفى حال التنكير لا يلزم من الوقف التقاء الساكنين إذا كانت الكلمة منسوبة ، إذ يقال حينئذ نصرًا فكأنه فى التعريف أيضًا لم يلتق ساكنان ، وفى نحو الرِّجل بكسر الراء فى الرفع لا يضم الجيم إذ ليس فى الكلام انتقال من الكسرة إلى الضمة ، وفى/ نحو اليسر فى حال الجر لا يكسر السين إذ «١٩٨/ب» ليس فى الأسماء انتقال من الضمة إلى الكسرة ، وسيأتى تمام هذا ، وتقول فى دابة وشابة وعليه قراءة من قرأ ﴿وَلا الضَّأْلِّينَ﴾[٧] و﴿وَلا جَأْنٌّ﴾[٨] واختص هذا بالألف ، ولا يفعل مثله فى تأمرونى .

---

(١) لم أر أحدًا يقول بذلك مع شهرة هذه القاعدة . (٢) سورة الحج الآية ٣٦ .

(٣) سقط لفظ الجلالة من الآية فى النسخة ب .

(٤) سورة الأنعام الآية ١٦٢ وتمامها ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وهى قراءة نافع البحر المحيط ٢٦٢/٤ قال أبو حيان : «والأحسن فى العربية الفتح» .

(٥) الشاعر هو أبو الحسن المخزومى معجم الشواهد ٢٦٢/١ ، ولم أعثر على كتاب آخر نسبه مع وروده بكثرة فى كتب النحو والصرف انظر الإنصاف ٤٣٣/٢ ، المنصف ٢١٨/١ ، ١٦١ ، الهمع ٢٠٨/٢ ، حجة ابن خالوية ٢١٩ ، اللسان رجل ٢٨٣/١٣ ، شرح المفصل ٧١/٩ .

(٦) البيت من بحر المتقارب «والحجل بكسرتين الخلخال» الصحاح حجل ١٦٦٧/٤ وأصله بكسر فسكون وحرك سكون الجيم لالتقاء الساكنين وهو الشاهد وفى النسخة ب ، جـ على ساقهما تحريف .

(٧) سورة الفاتحة الآية ٧ وهى قراءة أبى أيوب السختيانى المحتسب ٣٠٥/٢ .

(٨) سورة الرحمن الآية ٣٩ وهى قراءة أبى أيوب السختيانى المحتسب ٣٠٥/٢ ، وفى أ ، ب ـد ولا جان .

الوجـه الثـالث : أن ينشر الألفـاظ نشر أسـمـاء العـدد مـثل أن نلقى على الحاسب أشياء لرفع حسابها ، فيقال : دار غلام ، ثوب صندوق ، قفل إقليد ، ومنه قوله تعالى : ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[1] ، ﴿حمٓ﴾[2] ، ﴿عٓسٓقٓ﴾[3] .

القسم الثانى : وهو المفتقر المخالف القياس له وجهان : مطرد وغير مطرد :

الوجه الأول : فيما إذا دخل همزة الاستفهام على ما فيه همزة وصل مفتوحة ، فكل ما عرف باللام وأيمن اللّه وأيم اللّه وهمزة الوصل فى غيرها لا يكون مفتوحة ، ففيها يبدل همزة الوصل ألفًا كما فى قوله تعالى[4] : ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ ، وكما فى قولك : آيمن اللّه وآيم اللّه يمينك ، وكان القياس فى الكل حذف همزة الوصل إلا أنهم تركوه لئلا يلتبس الكلام بالخبر ، ولم يتركوها على حالها لئلا يثقل ، وليشعر بكونها على/ خلاف «١٩٩/أ» قياسها ، ومنهم من يخرجها بين بين كمن قال[5] :

وَلا أَدْرِى إذَا يَمَّمْتُ وَجْهًا ... أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينى
أَأَلْخَيْرُ الَّذِى أَنَا أَبْتَغِيهِ ... أَمِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينى[6]

وأما تحقيقهما معًا فلم يجوزه أحد ، ومنهم من ينزل همزة القطع منزلة همزة الوصل نقرأ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ آأنذَرْتَهُمْ﴾[7] ، بالمد كما أنزلها منزلتها من قرأ ﴿قَدْ افْلَحَ﴾[8] ، بإسقاط الهمزة وإلقاء حركتها على الدال ، لكن جار اللّه[9]

(١) سورة مريم الآية ١ . (٢) سورة الشورى الآية ١ .
(٣) سورة الشورى الآية ٢ .
(٤) سورة يونس الآية ٩١ وفى الأصل ﴿ وَقَدْ عَصَيْتَ من قَبْلُ﴾ وهو تصحيف .
(٥) القائل هو المثقب العبدى وهو شاعر جاهلى اسمه عائذ بن محصن بن ثعلبة الخزانة ٤٢٩/٤ ، ٤٣١ وانظر شرح الشواهد ١٨٨ .
(٦) البيتان من بحر الوافر ، وقد وردا بعدة روايات ، ففى الخزانة «إذا يممت أرضًا» وروى «وجهت وجهًا» حاشية الأمير على المغنى ٥٩/١ ، وروى «أم الشر الذى لا يأتلينى» شرح المفصل ١٣٨/٩ ، لمهت أى قصدت ، وجهًا أى جهة ، والشاهد فى قوله أالخير حيث كانت الهمزة الثانية للوصل ودخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس أن يستغنى عنها ولكنها لم تحذف وخففت بين بين .
(٧) سورة البقرة الآية ٦ وانظر حجة ابن خالويه ٦٥ ، الكشاف ٤٨/١ .
(٨) سورة المؤمنون الآية ١ قراءة ورش عن نافع المحتسب ٤٢/١ ، حجة ابن خالويه ٦٥ ، الكشاف ٤٨/١
(٩) الكشاف ٤٨/١ .

حكم بكونه لاحنًا مخطئًا .

الوجه الثانى فى لا هاَ اللّه أى لا واللّه ، وفى آى اللّه أى نعم واللّه ، فإنه يجوز فيهما ألف هاء ، وياء أى بالسماع وفى خلعنا[1] البطان[2] بإثبات الألف للأمر إذا اشتد ، والبطان بكسر الباء الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير .

القسم الثالث : وهو غير المفتقر ، حكمه أن يحذف أحدهما أو يحرك والأول يكون فى صورتين ، إحداهما أن يكون أول الساكنين مدة فإنها تحذف وإن كان من كلمة[3] برأسها ، نحو فى لم يقم ولم يسر ولم يخف ، وينهى المنكر ، ويدعو اللّه ، ويرمى العدو ، واذهبا[4]/ المسجد واقرءوا القرآن ولا «١٩٩/ب» تتبع الشيطان ، ثانيهما : أن يكون نون التأكيد الخفيفة نحو أدّبَ ابنك بفتح الباء أصله أدبن قال[5] :

لا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه[6]

والأصل لا تهينن وإلا لقال : لا تهن لأنه نهى ، وإنما حذف فصلاً بينه وبين التنوين وهو بالحذف أولى لأنه من لواحق الأفعال على قلة ، والتنوين من لواحق الأسماء مع الشيوع .

(١) فى أ . ب خلقنا تصحيف .
(٢) فى جـ ، د البطنان .
(٣) العبارة فى الأصل «وإن كان كلم» .
(٤) تصحيح يقتضيه السياق فالعبارة وردت «واجلسا المسجد» .
(٥) القائل هو الأضبط بن قريع السعدى وهو من بنى عوف رهط الزبرقان بن بدر ورهط بنى أنف الناقة الخزانة ٥٨٨/٤ ، شرح الشواهد ١٦٠ ، الهمع ١٣٤/١ ، ٧٩/٢ ، شرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ الإنصاف ١٣٦/١ .
(٦) يقول العينى عن هذا البيت : «من الخفيف وفيه الخبن والحذف» الشواهد الكبرى ٣٣٥/٤ ويعلق البغدادى عليه قائلاً : «قول العينى من الخفيف عبارة الصبان على الأشمونى والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن الخرم» الخزانة ٥٨٨/٤ ، والحق أن البيت من المنسرح وليس فيه خرم كما قال البغدادى ، والرواية الصحيحة رواية الإنصاف ١٣٦/١ ؛ بدليل قول العينى نفسه : «ويروى ولا تعادى الفقير» ؛ وبدليل أن أول القصيدة التى منها البيت «لكل هم من الهموم سعة» ، والشاهد فى قوله : «لا تهين» على أن أصله لا تهينن فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها .

والتحريك فى غيرهما ، وأصله أن يكون بالكسر لأن السكون عدم الحركة والقلة تناسب العدم ، والكسرة قليلة لعدم لحوقها بالأصالة لأواخر الأفعال والأسماء الغير المتصرفة والحروف إلا نادرًا كجير بمعنى نعم ، وقال بعض الأفاضل[١] : الكسرة تناسب السكون فى المخرج ووجهه غير ظاهر ، لأن المخرج إنما يكون للموجود فأنى يكون للسكون مخرج ليشابهه شيء وإن تحرك أول الساكنين فيقال قل الحق ، وبع الثوب ، واخشى اللّه ، وزيد ابنك ، ورأيت عمرًا العالم ، ومررت ببكر الفاضل ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[٢] ، ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[٣] ، ومنه قولهم لم أُبَلِه بضم الهمزة/ وفتح الباء «٢٠٠/أ» وكسر اللام بعده هاء السكت قال أبو على[٤] ، الأصل لم أبالى فحذف الياء للجزم فالتقت اللام من أبالى[٥] ساكنة مع الألف فلما التقى ساكنان حذف الألف وألحقت الهاء للوقف ، فحرك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين هى والهاء التى ألحقت للوقف ، وقد تحرك بغير الكسر لعارض كما فى قوله تعالى[٦] : ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ بضم التاء : ﴿وَعَذَابٌ ارْكُضْ﴾[٧] ، وعيونٌ ادخلوها[٨] بضم التنوين فيهما اتباعًا لأول متحرك بعده ، وكما فى قوله تعالى[٩] : ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فصلاً بين واو الضمير وغيره كواو لوّوا ، كما[١٠] فى مصطفوُا القوم بواو الضمير وغيره لكون كل منهما للجمع ، وكما فى مذُ اليوم بضم الذال لأن أصله منذ ، فلما احتيج إلى تحريكه حرك بحركته الأصلية ، وكما فى قوله تعالى[١١] : ﴿آلم﴾ بالفتح[١٢] ، لئلا يجتمع الكسرتان مع الياء ، والإبقاء على

(١) فى ب الفضلاء والقائل بذلك الرضى فى شرحه على الشافية ٢/٢٦١ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٩٩ .

(٣) سورة النساء الآية ١٧٦ .

(٤) التكملة للفارسى ١١ مع ملاحظة أن القوشجى قد نسى خطوة بعد حذف الياء للجزم يقول عنها الفارسى : «فصار أبالِ (بكسر اللام) فلما كثر فى الكلام لم يعتد بذلك المحذوف الذى هو الياء فحذفت الحركة للجزم فالتقت اللام من أبال ساكنة مع الألف ... النص» التكملة ١١ .

(٥) صححتها لم أبال بحذف الياء وهكذا فى التكملة ١١ .

(٦) سورة يوسف الآية ٣١ .

(٧) سورة ص الآية ٤١ ، ٤٢ .

(٨) فى جـ أدخلو لها .

(٩) سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

(١٠) العبارة فى الأصل «كواو لو وكما» .

(١١) سورة آل عمران الآية ١ انظر الإنصاف ٢/٤٤١ .

(١٢) ساقطة من الأصل ، وزيادة من بقية النسخ .

تفخيم اللام وكما فى قراءة من قرأ ﴿مُريبًا الذى﴾[(١)] ، جعل بفتح التنوين لئلا يجتمع الكسرات مع الياء ، وكما إذا دخل من على المعرف باللام فإنه يفتح نونه دومًا للخفة ، لكثرة وقوعه معه مع لزوم/ الكسرة قبل النون ، وكثيرًا ما يقع بعده أيضًا نحو من «٢٠٠/ب» الرجل ومن البعض ، ومنهم من يحذف النون تشبيهًا له بالمدة قال الشاعر[(٢)] :

أَبْلِغْ أَبَا دَخْـتَنُوس مَـأْلُكَةً ... غَيْـرَ الَّذِى قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ[(٣)]

أى من الكذب ، وهذا الحكم له مختص بما إذا اجتمع مع المعرف باللام بخلاف نحو من ابنك[(٤)] ومن اسمك ، وقد يفتح هنا أيضًا ، وأما الضمير المنفصل المنصوب والمجرور لجماعة المذكر الغائب وهو «هم»[(٥)] ، فعند وقوع ساكن بعده قد يكسر ميمه وقد يضم ، ومعرفة تفاصيل ذلك موقوفة على مقدمة وهى أن أجعل هذا الضمير همو بضمتين مع إشباع الثانية ثم أسقطت مع إشباعها عند الأكثر للخفة ، والهاء باق على ضَمّه ما لم يَلِ كسرة أو ياء ؛ فإذا ولى أحدهما فغير أهل الحجاز يكسرونه إتباعًا لما قبله نحو وقِهِم ، وبِهِم وترميهِم وفيهِم وعليهِم ، وهم يبقونه على ضمّه ـ إذا عرفت هذا فنقول إذا وليه ساكن فإن لم يتقدمه كسرة ولا ياء يضم الميم اتفاقًا لأنها حركة أصلية ولموافقة الهاء ، وكذا/ إن تقدمته إحداهما[(٦)] عند أهل الحجاز وكذا عند غير

---

(١) سورة ق الآية ٢٥ ، ٢٦ والقراءة للكسائى عن بعض العرب الإنصاف ٤٤١/٢ «قرأ بعض العرب مريبين الذى وعدل فى هذه القراءة عن الكسر لئلا فى التقدير بين خمس كسرات متواليات وعدل عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات الإنصاف ٤٤١/٢ بتصرف .

(٢) لم يعرف القائل ومن مواطن البيت الخصائص ٣١١/١ ، ٢٧٥/٣ ، شرح المفصل ٣٥/٨ ، ١٠٠/٩ ، ١١٦ ، اللسان ألك ٢٧٢/١٢ .

(٣) البيت من بحر المنسرح وأبو دختنوس كنية رجل وهو لقيط بن زرارة ودختنوس ابنته سماها باسم بنت كسرى وهى منقولة عن الفارسية ومعناها بنت الهنىء والألوك الرسالة وكذلك المألك والمألُكة بضم اللام والشاهد فى قوله م الكذب حيث حذف النون وأصلها من الكذب وقد دخلت على المعرف باللام .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى الأصل وهدمهم تحريف .

(٦) تصحيح يقتضيه السياق ، وفى كل النسخ (إحديهما) .

«٢٠١/أ» أبى عمرو ممن يكسر الهاء للعلة الأولى ، وأما أبو عمرو فيكسر الميم إتباعًا[١] للهاء ، وقد يخالف الأصلان معًا فتحرك الثانى بغير الكسر كما فى انْطَلْقَ بسكون اللام وفتح القاف أصله انْطَلِقْ أمرٌ من الانطلاق ، فلما كان طَلِق فيه مثل كتف كما يسكن عين كتفا على ما عرفت فى صدر العقد ، فالتقى ساكنان اللام والقاف[٢] ، فحرك القاف بالفتح اتباعًا لأقرب المتحركات إليه وهو الطاء ، وإنما لم يحركوا هنا الأول لئلا يفوت غرضهم أعنى إظهار الشبه بكتف ، ومن هذا القبيل قوله[٣] :

عَجِبْتُ بِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِى وَلَدِ لَيْسَ لَهُ أَبَوَانِ[٤]

أراد بالأول عيسى عليه السلام ، وبالثانى آدم عليه السلام ، وأما قراءة حفص فى قوله تعالى[٥] : ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ بسكون القاف وكسر القاف فإما أن يحمل على هذا بأن يقال الأصل يتقى سقط الياء بالجزم لكونه فى حيز الشرط ، وألحق به هاء السكت فصار يتقه وتَقِه ككتف ، فأسكن القاف ، فالتقى ساكنان القاف وهاء السكت ، فحرك «٢٠١/ب» الهاء غايته أنه حرك بالكسر وفيما قبله من المثالين بالفتح ، وفيه بُعْد من جهة أن الظاهر أن الهاء هنا ضمير عائد إلى اللّٰه ، وأن الهاء ليس من الكلمة ، فتشبيه تَقِه بكتف

---

(١) وحجته فى ذلك كما يقول الفارسى أن «الأصل عنده فى الوصل عليهمى فحذف الياء استخفافًا» حجة الفارسى ٨٢/١ .

(٢) العبارة فى ب «اللام والقاف بالفتح» .

(٣) (٣) القائل رجل من أزد السراة وهى حى من اليمن الكتاب ٢٦٦/٢ ، ١١٥/٤ أو قائله عمرو الجنبى قاله لامرئ القيس حين لقيه فى المفازة الشواهد الكبرى ٣٥٤/٣ ، ومن مواضع البيت الخزانة ٣٩٧/١ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، المقرب ١٩٩/١ . الهمع ٥٤/١ ، شرح المفصل ١٢٣/٩ ، ١٢٦ ، شرح الملوكى ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(٤) البيت من بحر الطويل وقد ورد فى الكتاب بروايتين الأولى :

ألا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْس لَهُ أَبٌ ... وَذِى وَلَدٍ لَمْ يلْده أَبَوَانِ

والثانية عجبت لمولود ، وعلى رواية القوشجى «وليس له أبوان» فليس هناك شاهد لأن الشاهد فى قوله «لم يلْده أبوان» ، وفى رواية سيبويه حيث سكن اللام وحرك الدال لالتقاء الساكنين .

(٥) سورة النور الآية ٥٢ وانظر الكشاف ٢٤٩/٣ .

بعيد[١] ، وأن تحريك هاء السكت غير معهود ، وإما أن يقال الأصل يتقيه على أن الهاء ضمير فسقط الياء بالجزم ثم حُرِّكت القاف كما عرفت فى لم أبله فصار يتقه ، وهذا أقرب ، ومما حرك فيه الثانى ردّ[٢] ، ولم يردّ عند غير الحجازين من العرب ، فإن أصلها اردد ولم يردد على ما هو لغة أهل الحجاز[٣] ، نقلوا حركة الدال الأول إلى الراء لغرض الإدغام ، فاستغنوا عن همزة الوصل ، واجتمع دالان ساكنان فحركوا الثانى دون الأول لئلا يفوت غرضهم من هذا العمل أعنى الإدغام ، ثم أدغموا الدال فى الدال ، وإنما فعلوا ههنا هكذا مع أنهم كغيرهم لم يجوزوا الإدغام فى مثل رددت ورددنا ، لأن هذه الضمائر لا تنفك[٤] أبدًا عن سكون ما قبلها ، بخلاف آخر الأمر والفعل المجزوم فإنه كثيرًا ما يكون متحركًا/ ظاهرًا نحو ادع وارم واخش ولم يدع ولم يرم ولم «٢٠٢/أ» يخش هكذا ذكروا ، والأقرب أن يقال من يقول : رد ولم يرد يأخذ الأمر ويدخل الجازم بعد الإدغام فى المضارع ، ومن يقول : اردد يأخذ ويدخله قبله ثم إذا[٥] أخذ الأمر من المشدد التقى ساكنان فحرك الثانى دون الأول لئلا يذهب خفة الإدغام وكذا فى المجزوم ، فإن كان ما قبل الساكنين مضمومًا كما فى المثال المضروب جاز فيه الحركات الثلاث ، الكسرة لأنها أصل الباب ، والفتحة لأنها أخف ، والضمة للإتباع ، وإن كان مفتوحًا أو مكسورًا كما فى عضّ وفرّ فالأوليان فقط ، وإذا اتصل[٦] بها ضمير منصوب للغائب الواحد نحو ردّه وعضّه وفرّه فالأكثرون على لزوم الضمة ، وإذا اتصل ضمير الغائبة نحو ردّها فعلى وجوب الفتحة لأن الهاء حرف خفى فلا تعتد حاجزًا حصينًا ، فكأنّ الدال فى رده ولى الواو الذى بعد الهاء ، وفى ردها الألف والواو مقتضى ضمة ما قبله

---

(١) يقول الزمخشرى : «شبه تقه بكتف فخفف» الكشاف ٢٤٩/٣ .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) شرح الجاربردى ١٥٩ .
(٤) تصحيح فقد وردت الكلمة «لاينفك» .
(٥) ساقطة من ب ، جـ .
(٦) فى جـ «وإن اتصل» .

والألف يوجب فتحته ،/ «٢٠٢/ب» فإن قلت : إن ضمير الغائب إنما يكون مضمومًا إذا لم يكن قبله كسرة أو ياء ، وأما إذا كان أحدهما مكسورًا كما فى قوله تعالى[1] : ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ وكما فى قولك : يرميه ، فإذا كسر دال ردّه وضاد عضّه أين الواو حتى يقتضى الضمة؟ قلت : أصله الضم وإنما يكسر لمناسبة الكسرة والياء ، وهذا إنما يكون إذا كانا غير عارضين وههنا الكسرة عارضة فلا وجه لإخراج الضمير بسببه عن أصله ، وإذا كان بعده ساكن (فعلى لزوم الكسر لأن أصل ردّ مثلاً اردد ، وفيه إذا جاء بعده ساكن)[2] الكسر لاغير نحو اردد الرجل ، فلما كان كذلك لزموا الأصل كما قلنا فى مذ ، وبنو أسد يفتحون كما فعل جرير فى قوله[3] :

ذمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ[4]

هذه من اللغات الفصيحة ، وقد خولف فى بعضها ، فقوم يحملون واو الجمع على واو لو فيقولون : لا تخشوِا القوم بكسر الواو ، وقوم يعكسون فيقولون : (لوُ استطعنا) بضمه ، ومنهم من يقول : من الرجل بكسر النون/ «٢٠٣/أ» ومنهم من يقول : منُ الرجل بضمه وهما رديئان .

---

(١) سورة النساء الآية ١١٥ وقد حرفت الآية فى أ ، ب إلى «نولى ما نولى ونصلى جهنم» .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) القائل جرير بن عطية الخطفى التميمى الشواهد الكبرى ٤٠٨/١ ، ديوان جرير ١٢٤/٢ ومن مواضع البيت الخزانة ٤٦٧/٢ ، شرح الشواهد ١٦٧ .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو من قصيدة هجا بها الفرزدق ورواية الديوان «ذم المنازل بعد منزلة الصبا» وروى فى الأشمونى ١٣٩/١ «والعيش بعد أولئك الأقوام» ، يقول ابن يعيش : «قوله ذم قال : ابن هشام الأرجح فيه كسر الميم الذى هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بنى أسد» شرح المفصل ١٢٩/٩ .

الفصل الثالث

لبيان ما يحصل بسبب الإدغام

وهو أن ينطق بحرفين متماثلين من غير فصل أصلاً ، والمراد بهذا أن يحصلا باعتماد واحد على مخرجهما مثل حياك اللّه وبياك أى أضحكك ، حتى لو قطعنا الاعتماد الأول واعتمدنا عقيبه مرة أخرى ، وقلنا : حيـ . . . .ياك اللّه كان النطق بهما بفصل ، وما ذكرنا أحسن مما ذكره أبو على[1] من أنّ الإدغام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله من غير أن يفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة ، وذلك لأن كلامه مبنى على أنّ الحركة بعد الحرف تصلح[2] فاصلة ، وهذا ليس بثبت ، وما استدلوا به عليه قد قدح فيه عبدالقاهر ، وأيضًا لاحاجة إلى قوله بحركة بعد تقييده الحرف الأول بالساكن ، وأيضًا إطلاق الوقف على مجرد فك الإدغام فى مثل مدد خلاف الظاهر ، وإن أراد به المتعارف لدخل فى تعريف الإدغام مثله ، وإن جعل قوله : فيرتفع اللسان إلى آخره من تمام التعريف/ ليخرج هذا ، ورد على عكسه مثل «٢٠٣/ب» أبٌ وهو المرعى ، وبَبٌّ مما ليس للسان فيه مدخل ، وكذا[3] مما ذكره ابن الحاجب[4] من أن الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل ، لأنه لايتناول الإدغام فى الوقف إلا بتأويل ، وسبب الإدغام «أنّ» فى النطق بالحرفين المتماثلين أو المتقاربين المتواليين عسرًا ليس فى غيرهما ، يشهد لك به وجدانك إذا قلت : مدد ومدح ، وكذا إذا أنشدت قوله[5] :

---

(١) التكملة ٣٦٤ النص نفسه .
(٢) فى جـ ، د لتصلح .
(٣) أى وكذا أحسن مما ذكره ابن الحاجب .
(٤) الشافية ٣٢٦ النص نفسه .
(٥) القائل أبو تمام من قصيدة له يمدح فيها أبا المغيث الرافقى ويعتذر إليه ديوانه ١١٦/٢ ، التلخيص للقزوينى٤ ، دلائل الإعجاز ٤١،٤٠ .

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالوَرَى مَعِى وَإِذَا ما لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِى[(١)]

وأما من أورد[(٢)] من قبيل ما ثقل بسبب قرب المخارج قول الشاعر[(٣)] :

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ[(٤)]

فقد سها ، إذ الثقل والتنافر فيه فى مصراعه الأخير ، وليس بين حرفين متواليين فيه قرب مخرج ، ولكون قرب المخرج سببًا لعسر النطق رفضوا جمع القاف مع الكاف ، وجمع أحدهما مع الجيم فى كلمة ، والاستثقال اجتماع المثلين والمتقاربين ، تراهم إذا/ اجتمعا مع تحقق مانع من الإدغام «٢٠٤/أ» كثيرًا ما يحذفون أحدهما فيقولون : فى ظلَلت ومسست بكسر العين فيهما ظَلت مِست بفتح الفاء وكسره ، إما بحذف الأول مع حركته أو نقل حركته إلى ما قبله ثم حذفه ، ويقولون : فى أحسَسْت أحسْت ، ويقولون : بنو فلان[(٥)] عَلْماء أى على الماء ، وكذا يقولون : يسطيع فى يستطيع ، وقد يقال يستيع إما على حذف الطاء ، وإما على حذف التاء الزائد ، وإبدال الطاء تاء[(٦)] ، ومن ذلك بَلْعَنْبَر وبَلْعجلان فى بنى العنبر وبنى العجلان ، والمانع من الإدغام سكون الثانى كما ستعرفه ، إما لفظًا وهو ظاهر ، وإما حكمًا كما فى يسطيع فإن أصله يستطوع[(٧)] فحرّك الطاء بعارض الإعلال .

ثم الإدغام يكون : إما بين المتماثلين ، وإما بين المتقاربين ، فنجعل الفصل صنفين فإن قلت : كيف هذا وقد قيدت الحرفين فى التعريف

---

(١) البيت من بحر الطويل رواه الخطيب التبريزى فى شرح الديوان بروايتين الأولى : «ومتى ما لمته لمته وحدى» والثانية : «ومتى ما ذمته ذمته وحدى» ولكنه لم يرضَ عن الرواية الأخيرة والشاهد فى قوله : أمدحه حيث إن فى النطق بالحرفين المتقاربين عسرًا .

(٢) الذى أورد ذلك الجاربردى فى شرحه على الشافية ٣٢٧ .

(٣) يقال إن قائله الجن يقول البغدادى : «يزعمون أن علقمة بن صفوان وحرب بن أمية من قتلى الجن قالوا وقالت الجن وقبر حرب . . البيت» شرح الشواهد ٤٨٧ .

(٤) البيتان من بحر الرجز والشاهد فى البيت الثانى حيث يوجد تنافر كلمات .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) فى ب «وإبدال الفاء تاء» تحريف .

(٧) فى جـ يسطوع .

بالمتماثلين قلت : معنى الإدغام بين المتقاربين أن يجعل أحدهما مماثلاً[١] للآخر ، ثم أدغم هو أو صاحبه وإلا فلا يخفى أن الإدغام بين غير المتماثلين لايمكن .

الصنف الأول : لبيان الإدغام بين المتماثلين : «٢٠٤/ب»

وهو ثلاثة أقسام ، واجب وجائز وممتنع :

الأول : على وجهين أحدهما أن يكون الأول ساكنًا والثانى متحركًا كما فى مدّ مصدرًا ، ولم أقل لك ، وعدو ، وولى ، الثانى : أن يكونا متحركين ولكن فى كلمة ، ولم يكن هناك شىء من موانع الإدغام كما نفصلها فى القسم الثالث ، فإن كان ما قبلهما متحركًا أسكن الأول وأدغم ، وكذا إذا كان حرف لين ، كما في مدّ فعلاً ماضيًا ، وكما فى خاصة وخويصة وتمودّ الثوب على ما عرفت ، وإن كان ساكنًا غير ذلك تنقل حركة الأول إليه ثم يدغم ، كما فى يَمُدّ[٢] ويفر ويعض .

القسم الثانى : هو فيما إذا كانا متحركين فى كلمتين وما قبلهما متحرك أو حرف لين كقولك : جاوز زيد ، والدار رهن[٣] وبين نحن . قال أبو على[٤] : وقد أدغموا نحو ثوب بكر لأن هذا فى المنفصل مثل أُصَيّم ومديّق فى صيَّم المتصل . . يعنى التقاء الساكنين إذا كان أولهما حرف لين وثانيهما مدغمًا لا يتفاوت جوازه بأن يكون المدغم والمدغم فيه كلاهما فى كلمة ، أو يكونا فى كلمتين وأصيْم مصغر/ أصم ومديْق مصغر مِدَق بكسر الميم «٢٠٥/أ» وفتح الدال وضمها أيضًا ما يدق به ، فقد[٥] غلط من قال : الإدغام فى قوم مالك

(١) فى د مثلاً .
(٢) فى أ ، ب يمثد .
(٣) فى د«والدار دهين» تحريف .
(٤) التكملة ٣٦٩ وسماه الفارابى إدغام الأمثال .
(٥) فى ب ، د فقط .

بالواو ممتنع[١] ، والعجب أنه استدل على امتناعه بأنه لو أدغم فإذا أسكن الميم الأول فإن لم ينقل حركته إلى ما قبله لزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر ، وإن نقلت تغير بناء الكلمة ، وقد اعترف[٢] فيما قبل بأن التقاء الساكنين فى مثل خويصة مغتفر ، ولا فرق بينهما وبين قوم مالك فيما يرجع إلى جواز التقاء الساكنين وامتناعه ، وأعجب منه أنه استدل على امتناع الإدغام فى مثل عدو وليد ، وولى يزيد بمثل ما ذكر ، ولم يدر أنه لو أمكن إدغام الواو الثانى فى الثالث فى المثال الأول ، وإدغام الياء الثانى[٣] فى الثالث فى الثانى[٤] يصير الواو الأول والياء الأول مدتين ، فيكون التقاء الساكنين على حده بلا شبهة كما فى إمام مقام وحميم مالك ، وقد اعترف فى هذا المقام بجوازهما وتطلع عن قريب على حقيقة ما يتعلق بهذا الكلام ، وقد يكون المثلان فى كلمة شبيهين بهما فى كلمتين فيدغم/ أولها مع سكون ما قبلهما «٢٠٥/ب» اعتبارًا للحقيقة ويترك الإدغام اعتبارًا لشبهة الانفصال كما فى اقتتل . . فإن التاء الأول تاء الافتعال والثانى عين الفعل ، وليس عين كل فعل تاء ليلزم تلاقى المثلين ، فإذا قلت : اختصموا انفرد تاء الافتعال ، فمن هذه الجهة أشبه انعت وتلك من حيث إنك إذا قلت : انعت هذه أو زيدًا زال اجتماع المثلين ، فلما كان كذلك أجراه قوم مجرى المتصل فأدغموه ، وآخرون مجرى المنفصل فأظهروا ، هكذا قالوا[٥] : فعلى تقدير الإدغام فيه وجهان أحدهما : أن ينقل حركة التاء إلى القاف على القانون ، فاستغنى عن همزة الوصل فقيل : قتل بفتح القاف والآخر : أن يحذف حركة التاء كما فى فر وحرك القاف لالتقاء الساكنين بالكسر على ما هو أصل تحريك الساكن ، وحال الهمزة ما مر ، فيقال : قتل بكسر القاف وهذا أولى لأن الأول يلتبس بما فى باب التفعيل ، وإنما جوز مع هذا الالتباس لأنهما يتمايزان بالمضارع ، فإن مضارع ما نحن

---

(١) قال بالواو ليفرق بين قوم مالك وقرم مالك بالراء والقرم هو السيد شرح الجاردبردى ٣٣٣ .
(٢) الجاربردى فى شرحه ١٥١ .
(٣) ساقطة من ب . (٤) أى فى المثال الثانى .
(٥) شرح المفصل لابن الحاجب ١١٠٩/٣ .

بصدده يقتل بفتح حرف/ «٢٠٦/أ» المضارعة ومضارع ما هو من باب التفعيل يُقتل بضمه ، وأما المضارع واسم الفاعل على الوجه الثانى فيهما يُقِتل ومُقِتل بكسر القاف ويجوز مُقُتل بضم القاف اتباعًا للميم ، وورد فى[1] بعض القراءات ﴿مُرُدِفِينَ﴾[2] بضم الراء[3] .

القسم الثالث : منه ما هو ممتنع لذاته ومنه ما هو ممتنع عند القوم[4] ، فمن الأول : إدغام ما كان قبله مماثل له ساكن ، كما فى مدّ داود ومنه الإدغام فى المدة ، وكذا إدغامها[5] لكن هنا بحث وهو أن الواو والياء الساكنين إذا كان حركة ما قبلهما (من جنسيهما لهما حالتان إحداهما : أن تحصلا بمجرد إشباع حركة ما قبله)[6] كما فى عود وعيد ، والأخرى : أن لا يكون حصولهما بمجرد ذلك الإشباع بل باعتماد على مخرجيهما شبيه بما فى حال تحركهما كما فى عدوّ وولىّ ، والحالتان متميزتان تبين لك تفاوتهما إذا تلفظت بالواو الأوّل من عدو على كيفيته بعينها مجردًا عن الثانى ثم تلفظت بأعدو ، وكذا الحال فى الياء الأول/ من ولىّ مع يلى ، ثم إن تأملت الفرق بينهما تجده «٢٠٦/ب» فى غاية الظهور وتسميتها بالمدة إنما هى فى حالتهما الأولى وإن شاعت أن الواو والياء المدتين إن كانا ساكنين كانت[7] حركة ما قبلهما مجانسة لهما ، والظاهر أن مخرجهما فى هذه الحالة غير مخرجهما فى غيرها ، وقد مر مثله فى الاشتقاق وياء مثل الغازى والقاضى مدة بلا اشتباه فإذا أدغم في ياء الإضافة وقيل : غازىّ وقاضىّ هل هو من قبيل إدغام المثلين أو لا؟ بل المتقاربين محل تأمل .

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) سورة الأنفال الآية ٩ وتمامها ﴿أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ يقول أبو حيان : «روى عن الخليل أنه يضم الراء اتباعًا لحركة الميم» البحر المحيط ٤٦٥/٤ ، وقرئ بكسر الراء وضمها وتشديد الدال وأصله مرتدفين أدغمت تاء الافتعال فى الدال فالتقى ساكنان فحركت الراء بالكسر على الأصل أو على إتباع الدال ، وبالضم على إتباع الميم الكشاف ٢٠١/٢ ، المحتسب ٦٠/١ ، ٢٧٢ ، وانظر الكتاب ٤٤٤/٤ ، التكملة ٣٦٦ .

(٣) العبارة فى د (مردفين بتشديد الدال) .

(٤) يقصد الفصحاء من العرب .

(٥) هكذا وردت .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) وردت العبارة «وكانت» وهذا خطأ لأن «كانت» جواب الشرط «إن كانا» .

والثانى أقسام : منهُ الإدغام فى أول الكلمة مبتدأ بها ، فإنه ممكن بل واقع فى لغة العجم لا فى لغة العرب ، لأنه مستلزم للابتداء بالساكن المرفوض[١] عندهم[٢] وإنما قلنا : مبتدأ بها لأنها لو وصلت بكلمة أخرى أو بهمزة الوصل جاز كما فى قوله تعالى[٣] : ﴿فِى سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ﴾ ، و﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾[٤] والأصل تثاقلتم وتدارأتم، ومنه إدغام المكرر للإلحاق نحو قردد للإلحاق بجعفر وجَلْبَب للإلحاق بدحرج.

ومنه ما إذا كان ثانى المثلين . ساكنًا سكونًا لازما سواء كانا «٢٠٧/أ» فى كلمة كما فى مددت ، أو كلمتين كما فى رسول الأمير ، وإنما قيدنا السكون باللزوم احترازًا عن سكون الوقف ، وعن سكون مثل دال اردُد ولم يردُد على ما عرفت قال تعالى فى آية[٥] : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ ، وفى أخرى[٦] ﴿مَن يُشَاقَ اللَّهَ﴾ ومنه ما إذا أوجب الإدغام التباس بناء ببناء كما فى طلل[٧] وشرر وسُرر ، إذ لو أدغمت لم يعلم فى الأولين أنهما فَعَل بفتحتين كعَجَل وخَبَر أو فَعْل بسكون العين كفَحْل وخَيْر ، ولم يعلم فى الثالث أنه بضم العين كعُضُد أو بسكونه كبُرْد بخلاف مدّ وشدّ ، ومادّ وشادّ ، (فإن لنا قواعد[٨] يعلم منها أن أصلها مدَدَ وشَدَدَ ومادَدَ وشادَدَ)[٩] ، وكما فى قوول مجهول قاول فإنه لو أعل لالتبس بمجهول باب التفعيل[١٠] ، وأما مدّ وعضّ وإن أوجب الإدغام فيهما التباس كل من المفتوح العين ومكسوره بالآخر لكن اتصال الضمائر فى مثل مددت مددنا[١١] وعضضت عضضْنا يدفعه ، وكذا مضارعهما فإنه لما جاء يمُد بضم الميم علم أن ماضيه مفتوح العين ، وإذْ جاء يعَض بفتح العين/ علم أن ماضيه مكسور العين فكأنه لا التباس ، فلم «٢٠٧/ب» يمنع الإدغام . ومنه ما

(١) فى ب المفرفوض تحريف .
(٢) أى عند العرب لا العجم .
(٣) سورة التوبة الآية ٣٨ .
(٤) سورة البقرة الآية ٧٢ .
(٥) سورة الأنفال الآية ١٣ .
(٦) أى فى آية أخرى سورة الحشر الآية ٤ .
(٧) فى ب الحلل تحريف .
(٨) فى جـ قولنا قواعد .
(٩) ما بين القوسين تكملة من ب ، جـ ، د .
(١٠) فى جـ التفضيل .
(١١) ساقطة من ب ، جـ .

إذا أريد المحافظة على المد كما فى قوله تعالى[١] : ﴿وما لنا﴾ وقوله[٢] : ﴿فى يوم﴾ ، ومنه إذا كان المثلان واوين أو ياءين وكان الأول منهما بدلاً من الهمزة كما فى قوله تعالى[٣] : ﴿تُؤْوِي إِلَيْكَ﴾ ، أى تضم إليك من الإيواء ، وقوله[٤] : ﴿ورييا﴾ أى منظرًا حسنًا من الرؤية فإنها لما كان (مبدلين كانا)[٥] عارضين ، وكأنه[٦] لم يجتمع المثلان ، وأما من قرأ وريًا بالإدغام[٧] فيحتمل أن يجعله مصدر رويت ألوانهم وجلودهم ، أى ابتلت وحسنت فيكون الياء الأول بدلاً من الواو لا من الهمزة ، فإن قلت : فما ذكرت من مانع الإعلال أعنى كون الياء عارضًا موجود هنا أيضًا فكيف لم يمنعه؟ قلت : فرق بين الإبدال للإدغام وبين الإدغام للإبدال، والأول لا يمنعه بل تحققه كما فى قلب الواو ياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما ، فإن المقصود من الإبدال الإدغام ، وإلا فقد عرفت أن اجتماع المثلين محذور عنه فكيف يعدل عن غيره إليه ، مع أن الواو فيه خِفَّة لكونه من حروف/ اللين ، بخلاف الهمزة فإنها من أثقل «٢٠٨/أ» الحروف لكونها من أقصى المخارج ، فيعسر إخراجها جداً فبإبدالها يحصل الخفة ولو من غير إدغام .

ومنه ما إذا أدى الإدغام إلى شيء مرفوض فى الكلام كما فى يَحَيّ أصله يَحْيُيُ كيعضض ، فإنه لو أدغم وقيل يحيّ كيعُضّ كان ياء مضموم متطرف وهذا مرفوض ، ففى ماضيه أيضًا قد يترك الإدغام لمناسبة المضارع كما فى قراءة من قرأ[٨] ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[٩] ، وقد يدغم على الأصل وهو الأكثر كما

(١) سورة المائدة الآية ٨٤ وبقيتها ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ .
(٢) سورة المعارج الآية ٤ وبقيتها ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ .
(٣) سورة الأحزاب الآية ٥١ وبقيتها ﴿تُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ .
(٤) سورة مريم الآية ٧٤ وتمامها ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا﴾ ، وهذه قراءة الجمهور وعاصم وحميد . البحر المحيط ٢١٠/٦ ، الكشاف ٣٧/٣ ، حجة ابن خالويه ٢٣٩ ، وفى النسخة أ ، ب ، د «ورييا» .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٦) فى جـ فكأنه .
(٧) وهى قراءة أبى جعفر وسيبه وطلحة البحر المحيط ٢١٠/٦ .
(٨) فى ب ، ج يقرأ .
(٩) سورة الأنفال الآية ٤٢ ، وقد قرأ نافع والبزى وأبو بكر بالفك وباقى السبعة بالإدغام البحر المحيط ٥٠١/٤ ، ونقل عن الزجاج أن الخليل وسيبويه يجيزان الإظهار والإدغام معانى القرآن للزجاج ٤٦٢/٢ ، حجة ابن خالويه ١٧١ .

فى قراءة من قرأ «حيِيَ»[١] .

ومنه ما إذا كان أول المثلين كلمة يصح الابتداء بها كما فى جاء ثبت[٢] ، بخلاف ما إذا كان كلمة[٣] لا يصح الابتداء بها كما فى اخشى يا هند .

ومنه ما إذا اجتمع موجب الإعلال وموجب الإدغام كما فى قووَ أصل قوى فإنهم يقدمون الإعلال على الإدغام ، فلذلك لم يقولوا قوّ ، ومن هذا ظهر وجه آخر لعدم الإدغام فى مثل يحيى .

ومنه ما إذا كان قبل المتماثلين المتحركين ساكن صحيح أو مدغم فى أولهما كما فى رجم ماعز ، وعدو وَاله وكما فى وعدو وليد ، «٢٠٨/ب» وولىّ يزيد ، وإنما امتنع الإدغام لأن موجبه وهو اجتماع المثلين هنا ضعيف ، لأنه غير لازم ، إذ كثيرًا ما لا يلى الكلمة كلمة أخرى مماثل أولها لآخر الأولى ، كما إذا قيل رجم زان وعدوّ فرس ، وعدو يزيد وولى وليد ، بخلاف ما إذا كان المثلان فى كلمة فإنهما يتلازمان فى تلك الكلمة ، وإذا كان كذلك فلا يقوى على تغيير الكلمة ، ففى الأول لو ريم الإدغام فإما أن لا يحرك ذلك الساكن فلزم التقاء الساكنين على غير حدّه ، وإما أن يحرك بنقل حركة أول المثلين إليه فيلزم تغيير الكلمة ، إذ تحريك الساكن تغيير ، وأيضًا يلزم كون الإعراب فى وسط الكلمة ، لأن حركة ميم رحم وواو عدو حركة إعراب أو تسقط[٤] تلك الحركة ويحرك الساكن ابتداء فيلزم زيادة تغيير ، وفى الثانى إن لم يفك الإدغام الأول امتنع الإدغام الثانى بالوجدان ، وكذا إذا فك بدون تحريك الساكن المدغم كما عرفت مع لزوم التغيير أيضًا بفك الإدغام ، وإن حرك لزم التغيير بالتحريك واعلم أن ما ذكرنا من امتناع/ الإدغام فيما إذا كان ما قبل «٢٠٩/أ» المثلين صحيحًا ساكنًا إنما هو مذهب الصرفيين ، وأما القراء فهم مطبقون على

(١) فى ب نسبى تحريف .
(٢) فى ب بليت .
(٣) فى ب الحكم تحريف .
(٤) فى جـ أو سقط تحريف .

جوازه قرئ ﴿مِّنْ بَعْد ذَلكَ﴾[١] ، و﴿ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾[٢] ، و﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[٣] ، و﴿دَارُ الْخُلْد جَزَاءً﴾[٤] ، وغير ذلك بإدغام آخر الكلمة الأولى فى أول الثانية فى الجميع ، فهم يجوزون من التقاء الساكنين أيضًا ما لا يجوزه الصرفيون ، وتصدى البعض للتوفيق بين المذهبين فقال : مراد القراء[٥] بالإدغام فى هذا المقام الإخفاء لا حقيقة الإدغام ، لكن الثابت من القراء حقيقة الإدغام .

ومنه ما إذا كان المتماثلان همزتين فى غير موضع العين فإن تخفيف الهمزة أصل مطرد عندهم كما ستقف عليه فلا حاجة في تحصيل الخفة إلى إدغامها ، وأما إذا كانت فى موضع العين كما فى سُؤَّل بضم السين وتشديد الهمزة المفتوحة جمع سائل ، ورَأَّس بفتح الراء وتشديد الهمزة الممدودة بائع الرءوس ، فإنها تشدد محافظة على وزن فُعَّل وفَعَّال ؛ لكن فى هذا القسم خلاف فإن بعضًا يحققون الهمزتين[٦]/ وإن كانت لغتهم رديئة ، فقد يجوز (الإدغام «٢٠٩/ب» عندهم فى مثل قرأ (أبوك) اقرأ[٧] أخاك) وأما نحو قوله تعالى[٨] : ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ فلا حاجة إلى ذكره فى الموانع ؛ لأن هاء السكت علامة الوقف فعلى تقدير الوصل الكلام على نية الوقف فكأنه لم يجتمع مثلان .

ثم إنّه قد يوجد موجب الإدغام فلا مانع من المذكورات ، ومع ذلك يترك

---

(١) سورة البقرة الآية ٧٤ .

(٢) سورة الإسراء الآية ٤٢ .

(٣) سورة النور الآية ٦٢ ، يقول ابن الجزرى : «والضاد تدغم فى موضع (لبعض شأنهم) فى النور لا غير على خلاف ما بين المدغمين» التقريب ١١ وقد نسبها الزمخشرى إلى أبى عمرو المفصل ٣٩٩ .

(٤) سورة فصلت ٢٨ ، وقد نسبها الجاربردى إلى الشاطبى شرحه على الشافية ٣٣٤ ، المحتسب ٣٨/٢ الخصائص ٤٧٤/٢ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٨١/١ .

(٥) فى ب القوم ، وانظر هذا التوفيق فى شرح المفصل لابن الحاجب ١١١١/٣ .

(٦) مثل ابن أبى اسحق وناس معه المفصل ٣٩٧ .

(٧) تصحيح من ب ، وفى باقى النسخ (اقرئى) .

(٨) سورة الحاقة الآيتان ٢٨ ، ٢٩ .

الإدغام إما لضرورة الشعر كما فى قوله[١] :

مَهْلاً أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتَ مِنْ خُلُقِى   أَنّى أَجُـودُ لأَقْـوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا[٢]

بكسر النون الأول وفتحه أى بخلوا ، والهمزة فى أعاذل همزة النداء أى يا عاذل ، وإما للتنبيه على الأصل نحو قطط شعره وأمثال له .

الصنف الثانى : لبيان الإدغام بين المتقاربين :

وهو أيضًا ثلاثة أقسام : واجب ، وممتنع ، وجائز ، فالواجب ثلاثة أنواع الأول : إدغام لام التعريف فى ثلاثة عشر حرفًا ، وهى الشين والضاد والراء والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين والظاء والذال والثاء والنون ، فهذه تفصيلها وأمثلتها أيضًا إذْ صَدْر كل اسم/ منها مسماه . الثانى : «٢١٠/أ» إدغام النون الساكن ـ تنوينًا كان أو غيره ـ فى خمسة حروف ، وهى الراء واللام والياء والميم والواو نحو ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾[٣] ، و﴿مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾[٤] ، ونحو ﴿وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ﴾[٥] ، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٦] ، ونحو ﴿مَّن يَقُولُ﴾[٧] و﴿مَثَلاً يُضِلُّ﴾[٨] ، ونحو ﴿مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾[٩] ، و﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[١٠] ، ونحو ﴿رَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾[١١] ، و﴿مِن وَالٍ﴾[١٢] ، لكن فى الأوليين الأحسن إدغام النون بلا إبقاء غنّته ، وهى

---

(١) القائل هو قعنب بن ضمرة بن أمّ صاحب الغطفانى م ن شعراء الدولة الأموية الصحاح ضنن ٢١٥٦/٦ وانظر الكتاب ٢٩/١ ، الخصائص ٦٠/١ ، المنصف ٣٣٩/١ ، ٦٩/٢ ، ٣٠٣ ، المقتضب ٣٥٤/٣ .

(٢) البيت من بحر المحيط ، ومعنى البيت أنه جواد لا يعرفه العذل عن الجود وإن كان من يجود عليهم بخلاء والشاهد فى قوله ضننوا حيث ترك الإدغام للضرورة .

(٣) سورة البقرة الآية ٥ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٥٤ .

(٦) سورة البقرة الآية ٢ وهى قراءة الجمهور التقريب ٥٣ .

(٧) سورة البقرة الآية ٢١٠ .

(٨) سورة البقرة الآية ٢٦ .

(٩) سورة البقرة الآية ٣ .

(١٠) سورة البقرة الآية ٥ .

(١١) سورة البقرة الآية ١٩ .

(١٢) سورة الرعد الآية ١١ ، وهى قراءة خلف عن حمزة التقريب ٥٣ .

صوت يخرج من الخيشوم وفى الياء والواو الأحسن إبقاء غنته ، وأما فى الميم فنحن نرى أنه لا يمكن إلا بالغنة ؛ إذ الميم لا ينفك عنها ولا يوجد فرق بينه وبين الباء إلا بالغُنَّة ، وعدمها يظهر لك إذا لاحظت تلفظك بأب وأم ، فإن أخرجت الصوت من الفم يكون أب ، وإن أخرجته من الخيشوم يصير أم ، ثم اعلم أنّ للنون الساكن مع غيره من الحروف إذا وقعت بعده أربع حالات : إحداها[1] ما عرفته والثانية : الإظهار مع حروف الحلق نحو ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[2] ، و﴿مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾[3] ، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾[4] ، و﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[5] ، و﴿مِّن لَّدُنْ خَبِيرٍ﴾ ، و﴿عَفُوٌّ غَفُورٌ﴾[6] وأما الألف/ فلا يمكن وقوعه بعده ، والبعض «٢١٠/ب» يخفون النون فى الخاء والغين تشبيهًا لهما بالقاف والكاف لقرب مخارجها[7] ، والثالث : إبداله ميمًا مع الباء نحو من بعده ، والرابعة : الإخفاء مع البواقى نحو ينفقون ومن قبلك وإن جاءكم وعلى هذا[8] .

الثالث : إدغام الواو فى الياء إذا اجتمعتا وسكن ما قبلها لما سمعت غير مرة فإن قلت : قد حصرتم الإدغام فى قسمين : ما هو بين المثلين ، وما هو بين المتقاربين ، وإدغام الواو فى الياء ليس بشىء منهما إذ مخرجاهما متباعدان كما علم مما سبق فكيف هذا؟ قلت : الياء بسبب المد الذى فيه انبسط واستطال حتى قرب من مخرج الواو وبعد عما يقاربه فى أصل المخرج وهو الشين والجيم ، ولهذا لا يجرى الإدغام بينه وبينهما ، قال صاحب المفصل[9] ، لم يدغموا حروف ضَوِى مِشْفَرَ[10] فيما يقاربها ، ثم أورد فى أثناء تفصيل إدغام المتقاربة أن الواو يدغم فى الياء كما فى طى ، وبين ظاهريهما تناف ، وكأنه أراد فى الأول أن هذه الحروف/ لا يقصد بها ابتداء الإدغام فى المقارب ، والواو فى

(١) فى الأصل إحديها ، وهى من لوازم الأسلوب عند القوشجى .
(٢) سورة آل عمران الآية ٩١ .
(٣) سورة المؤمنون الآية ٩٧ .
(٤) سورة يس الآية ١٠ .
(٥) سورة يوسف الآية ٦ .
(٦) سورة الحج الآية ٦٠ ، وانظر التقريب ٩ ، ١٠ .
(٧) مثل منخل ومنغل المفصل ٤٠٠ .
(٨) أى قس على هذا .
(٩) المفصل ٣٩٧ وانظر المفصل ٣٩٩ حيث يقول : «إن الياء تدغم فى الواو نحو طيًا» .
(١٠) فى الأصل ضوى مشغر .

«٢١١/أ» طَيّ إنما أبدل أولاً ياء للاعلال فإذا صار ياء لزم الإدغام[١] ، وقد عرفت ما فيه ، لكن اندفع عنه السؤال المذكور ويؤيد ما ذكرنا أن أبا على[٢] وعبدالقاهر لم يعدّا الواو من هذه الحروف ، وحصراها فى حروف ضُمّ شُفْر ، لكن فى كلامهما شبهة من وجه آخر ، وهى أنه لا يدغم الياء فى غيره[٣] فلم أخرجاه عنها ، ولعلهما اعتبرا ما ورد شاذًا من قولهم أمرٌ ممضُوٌّ عليه ، وهو نهوٌّ عن المنكر أى ممضيٌّ عليه وكثير النَّهْى عنه على ما عرفت قوله ، ضَوىَ بكسر الواو أى صار نحيفًا والمشفر بكسر الميم شفة البعير والشُّفْر بضم الشين الهدب .

والممتنع إدغام المدات والهمزة فى شىء وإدغام شىء فيها ، وأيضًا إذا كان المقتاربان في كلمة وأولهما متحرك يمتنع الإدغام كما فى وطّد أى[٤] أثبت ، بخلاف ما إذا كانا[٥] فى كلمتين نحو ﴿يكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾[٦] ، وإنما جاء الفرق من قِبَل أن موجب الإدغام فى المتقاربين أضعف منه فى المتماثلين فلا يقوى على تغيير الكلمة ،/ وإسكان وسطها تغيير لها ، فإذا أريد إدغام «٢١١/ب» الطاء فى الدال فى المثال الأول لزم إسكان الطاء ليمكن الإدغام فَتُغَيَّر الكلمة ، بخلاف إسكان الآخر كدال يكاد فإنه لا يعتد بحركة آخر الكلمة ولا يعتبر إزالتها تغييرًا لها ، وأمّا مَنْ قال ودّ فى وَتِد فإنه لم يسكن التاء للإدغام بل أسكنه كإسكان تاء كتف فإذا أسكنته فقد زال المانع فأدغم، فهذا إدغام للإسكان لا إسكان للإدغام ومع هذا الإدغام ليس بقوى للالتباس بمصدر ودّ يَودّ ، وأيضًا إذا استلزم الإدغام تغيير حركة ما قبل المتقاربين أو تغييرهما فإنه ممتنع كما فى الدنيا وبُنَيّات ، فإنه لو أدغم النون

(١) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت «الإعلال» .
(٢) التكملة ٣٧١ .
(٣) «لأن ما فيها من اللين قد باعد بين ما هو من مخارجها» التكملة ٣٧١ .
(٤) فى ب ولحراى ، وفى ج وطواى ، وفى د وطوى كله تحريف .
(٥) فى ب كان .
(٦) سورة النور الآية ٤٣ .

فيهما في الياء لزم كسر الدال والياء أو إبدال اليائين في كل منهما واوين لئلا يقع ياء ساكن مضموم ما قبله ، وكما في قِنْو وهو عنقود النخل وصنو ، وصِنْو الشيء ما يكون معه من أصل واحد ، وفي الحديث»[1] عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبيهِ» ، فإنه لو أدغم فيهما النون في الواو لزم : إما تغيير كسرة القاف والصاد إلى الضمة ، وإما تغيير الواوين إلى «٢١٢/أ» الياء على قياس ما عرفت ، وأما نحو البِنْية ، والقَيْنَة والزّنْماء[2] وهي من الأنعام ما يقطع شيء من أذنها فيترك معلقًا[3] فإنما لم يدغم النون[4] فيها لئلا يلتبس الأولان باللفيف المقرون[5] والثالث بالمضاعف .

وأما الكلام في الجائز فيحتاج إلى زيادة بيان وتفصيل للحروف أن أيها يدغم في المقارب ، وأيها يدغم فيه المقارب ، وأيها يجمع الوصفين فنورد[6] هذه الأقسام في ثلاثة مباحث :

الأول : في تفصيل الحروف التي تدغم في المقارب ولايدغم المقارب فيها :

وهي ثلاثة مباحث الأول : الهاء فإنه يدغم في الحاء ، سواء وقع قبله كما في شَافِه حَاتمًا ، أو بعده كما في أذبح هذه فإنك تقول : شافحّاتمًا وأذْبحّاذه .

الثاني : العين فإنه أيضًا يدغم في الحاء كالهاء أي سواء كان قبله كما في جاء زيد مع حاتم[7] ، أو بعده كما في ذابح[8] عناقًا ، وقد روى عن أبي عمرو إدغام الحاء فيه في قوله تعالى[9] : ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ أي بوعد فهو على هذا من القسم الثالث ، وقد يجتمع إدغام/ الهاء والعين معًا في «٢١٢/ب»

(١) رواه مسلم بروايته عن أبي هريرة حينما بعث الرسول ﷺ عمر على الصدقة فمنعها العباس فقال الرسول : «يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه» صحيح مسلم ٥٧/٧ .

(٢) في ب الفرعاء تحريف .

(٣) الصحاح زنم ١٩٤٥/٥ .

(٤) ساقطة من ب ، جـ .

(٥) في ج المفروق .

(٦) في ب فتورد .

(٧) حرف المثال في ب إلى «جاء زيد قائم» .

(٨) تصحيح من ب وفي بقية النسخ ذبح .

(٩) سورة آل عمران الآية ١٨٥ ، تقريب النشر ١٠ .

الحاء وذلك بأن يجتمعا فيبدلا حائين ، ويدغم الأول فى الثانى كأن يقال فى معهم شافه عمرًا : محُّم[1] شافحمرا .

الثالث : الباء فإنه يدغم فى الفاء كما فى قوله تعالى[2] : ﴿اذْهَبْ فَمَن تَبعَكَ مِنْهُمْ﴾ ، وفى الميم كما فى قوله تعالى[3] : ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ ، واعلم أن النون وإن كان مما يدغم ولا يدغم فيه لكن إدغامه فيما يدغم فيه واجب ، والكلام فى الجائز .

المبحث الثانى : فى تفصيل الحروف التى يدغم فيها المتقارب ولا تدغم فيه :

وهى أربعة الأول : الحاء ـ وقد عرفت إدغام الهاء والعين فيه بتفاصيله .
الثانى الشين : فإنه يدغم فيه الطاء نحو أسقط شيئًا ، والدال نحو لا تزد شيئًا ، والتاء نحو أمت شراً ، والظاء نحو احفظ شعرًا ، والذال نحو خذ شبهًا ، والثاء نحو لم يرث شيئًا ،/ والجيم نحو خرج شهاب . «٢١٣/أ»

ـ الثالث : الفاء : فإنه يدغم فيه الباء كما مرّ وكما فى قوله تعالى[4] : ﴿إِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ .

ـ الرابع الميم : فإنه يدغم فيه الباء كما فى قوله تعالى[5] : ﴿ارْكَب مَّعَنَا﴾ .

المبحث الثالث : فى تفصيل الحروف التى تدغم فى المقارب وبالعكس :

وهى سبعة عشر أو ثمانية عشر ، الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء فهذه الستة تدغم بعضها فى بعض من الجانبين ، وتدغم فى الزاى والسين

(١) فى ب ، جـ مجمر .
(٢) سورة الإسراء الآية ٦٣ .
(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٤ ، وهذه القراءات لأبى عمرو والكسائى ، تقريب النشر ٥٠ .
(٤) سورة الرعد الآية ٥ .
(٥) سورة هود الآية ٤٢ ، وهذه القراءة وما قبلها قراءة أبى عمرو والكسائى ويعقوب التقريب ٥١ .

والصاد أيضًا ، وهذه الثلاثة لا تدغم فى تلك إلا أن بعضها تدغم فى بعض من الجانبين ، وصور هذه أربع وخمسون ، فبذكر الأمثلة يطول الكلام جداً فلذلك تركناها ، قالوا : إدغام الحروف المطبقة ــ وقد عرفتها ــ فى غيرها يجوز مع ذهاب الإطباق ومع بقائه . . والثانى أولى كقراءة أبى عمرو فى قوله تعالى[١] ﴿فرَّطتُ﴾ والظاهر أنه مع بقاء الإطباق إخفاء الإدغام ، إذ لا إطباق فى غير المطبقة فلم يجعل الأول مثل الثانى ليمكن الإدغام ، وهذا ليس مثل غنّة النون إذ هى لا يختص به بل كثير من الناس/ يكون تكلمهم مطلقًا مع غنة ، نعم النطق «٢١٣/ب» بالنون لا يمكن بدون الغنة .

العاشر والحادى عشر :

الغين والخاء ، فإن كلا منهما يدغم فى الآخر كما فى قولك : بلغ خبره ، وسلخ غنمه .

الثانى عشر والثالث عشر :

القاف والكاف ، وهما كالغين والخاء كما فى قوله تعالى[٢] : ﴿أَلَمْ يَخْلُقكُّم﴾ وقوله[٣] : ﴿إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا﴾ .

الرابع عشر :

الضاد فإنه يدغم فى الشين كما فى قراءة أبى عمرو ﴿ولِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[٤] ، ويدغم فيه ما يدغم فى الشين إلا الجيم نحو خالط ضياء ، ولا يزد ضحكًا ، وشدت ضفائرها ، ويحفظ ضغينك وقوله تعالى[٥] : ﴿خذ بيدك ضغثًا﴾[٦] ، ونحو مكث ضابطًا .

(١) سورة الزمر الآية ٥٦ وتمام الآية ﴿أن تقول نفسٌ يا حسرتىٰ علىٰ ما فرَّطتُ فِي جنبِ اللَّهِ﴾ ، يقول الزمخشرى : «والأقيس فى المطبقة إذا أدغمت تبقية الإطباق كقراءة أبى عمرو فرطت فى جنب الله» ، المفصل ٤٠١ .
(٢) سورة المرسلات الآية ٢٠ .
(٣) سورة محمد الآية ١٦ .
(٤) سورة النور الآية ٦٢ ،
(٥) سورة ص الآية ٤٤ .
(٦) حرفت الآية فى أ ، ب إلى خذ ضغثًا ولا شاهد فيها على هذا ، وفى جـ خذ بيدك ضعفك .

الخامس عشر :

الجيم فإنه يدغم فى الشين كما فى قوله تعالى[١] : ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ وروى عن أبى عمرو إدغامه فى التاء أيضًا فى قوله تعالى[٢] : ﴿ذِي الْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ﴾ ، ويدغم فيه الطاء نحو سقط جنين ، والدال نحو خمد جمر ، والتاء نحو قوله تعالى[٣] : ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ ، والظاء نحو لاحظ جماله ، والذال نحو قوله تعالى[٤] : ﴿إِذْ جَاءُوكُم﴾ ، والثاء نحو مكث جالسًا .

السادس عشر :

اللام لغير التعريف فإنه (يدغم فيما يجب/ إدغام لام «٢١٤/أ» التعريف فيها)[٥] كما فى قوله تعالى[٦] : ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ وقراءة الكسائى ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾[٧] بالإدغام قال الشاعر[٨] :

تَقُــولُ إِذَا أَهْلَكْتَ مَــالاً لِلَذَّةٍ ... فُكَيْهَةُ هَلْ شَىْءٌ بِكَفَّيْكَ لائِقُ[٩]؟

بإدغـام اللام فى الشـين وعلى هذا . . . ، وفكيـهة بالتـصغـير اسـم امـرأة وإدغامه فى الراء أحسن مما سواه ، بل من تَرْكِه أيضًا ، ويدغم الراء فيه كما فى قراءة أبى عمرو ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾[١٠] و﴿اشْكُرْ لِي﴾[١١] .

---

(١) سورة الفتح الآية ٢٩ .
(٢) سورة المعارج الآية ٣ ، ٤ ، وانظر تقريب النشر ١٠ .
(٣) سورة الحج الآية ٣٦ .
(٤) سورة الأحزاب الآية ١٠ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٦) سورة المطففين الآية ٣٦ ، هى قراءة أبى عمرو والكسائى وحمزة وابن محيصن ، البحر المحيط ٤٤٣/٨ وتنطق «هثّوب» معانى الأخفش ٣٦٨/٢ .
(٧) سورة الواقعة الآية ٦٧ وفى جـ محرمون تحريف .
(٨) الشاعر هو طريف بن تميم العنبرى الكتاب ٤٥٨/٤ ، وانظر شرح المفصل ١٤١/١ ، ١٤٢ ، اللسان ليق ٢١٠/١٢ .
(٩) البيت من بحر الطويل وقد ورد فى الكتاب ٤٥٨/٤ برواية :
تقول إذا استهلكت مالاً للذة ... فكيهة هشّىء يكفيك لائق
والشاهد فى قوله هل شىء بإدغام اللام فى الشين ، وكلمة شىء ساقطة من ب .
(١٠) سورة آل عمران الآية ٣١ ، وانظر التقريب ٥٠ فيقول : «أدغمه أبو عمرو» .
(١١) سورة لقمان الآية ١٤ .

السابع عشر :

الراء فإنه يدغم فى اللام كما عرفت آنفًا ، ويدغم فيه النون المتحرك كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾[١] ، واعلم أن بعض ما ذكرنا من الإدغامات طعن فيه صاحب المفصل[٢] وخطّأه ، لكنّا لانجرى على تخطئة ما ثبت من القراء[٣] السبعة ، فكل ما ثبت عن واحد منهم اعتبرناه .

فصل : قد يقع فاء افتعل من الحروف التى تقارب تاءه فى المخرج ومخالفة فى الصفة كالهمس والجهر والشدة والرخاوة وغيرها فيحصل فى التكلم نحو تنافر فيبدل التاء[٤] حرفًا قريبًا منه فى المخرج ، ومناسبًا للفاء فيه ، وفى الصفة/ أيضًا دفعًا لتلك المنافرة ، فإذا وقع صادًا أو ضادًا أو «٢١٤/ب» طاء أو ظاء وجب إبدالها طاءً ، فمع الطاء يدغم ليس إلا نحو اطّلب ، ومع الصاد يجوز الإدغام بإبدال الطاء صادًا نحو اصّلحوا فى اصطلحوا ، وقرئ ﴿أَن يَصَّلِحَا﴾[٥] ، ويجوز تركه نحو اصْطَلَحوا ، ومثله مع الضاد نحو اضّرب فى اضطرب ، وقد حكى الإدغام فى هذا بإبدال الضاد طاءً نحو اطّجع فى اضطجع ، وليس بقوى ، ومع الظاء يجوز الإدغام ، إما بقلب الطاء ظاء أو بالعكس ، ويجوز تركه نحو اظّلم واطّلم واظطلم واططلم ، وقوله[٦] :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ   عَفْوًا وَيَظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظَّلِمُ[٧]

---

(١) سورة إبراهيم الآية ٧ ، وفى ب ، جـ ربك .

(٢) وهناك بعض عباراته التى تخطئ البعض يقول : «فما برئت من عيب رواية أبى شعيب» المفصل ٣٩٩ ويقول : «وهو قبيح» المفصل ٣٩٩ ويقول : «رواية الإدغام اللام فى الراء لحن «المفصل ٤٠٠ ويقول : «وهو ضعيف تفرد به الكسائى» المفصل ٤٠١ .

(٣) فى ب القراءة .   (٤) فى ب الباء .

(٥) سورة النساء الآية ١٢٨ وعنها يقول الأخفش فى معانيه ٢٤٢/٢ : «وقد قرئت هذه الآية يصلحا وقال بعضهم يصطلحا» وانظر المفصل ٤٠٢ .

(٦) القائل زهير بن أبى سلمى المزنى أحد شعراء الجاهلية المقدمين من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان الشواهد الكبرى ٥٨٢/٤ ، الكتاب ٤٦٨/٤ ، ديوان زهير ٥٤ ومن مواضع البيت المنصف ٣٢٩/٢ ، الخصائص ١٤١/٢ ، شرح الملوكى ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، شرح المفصل ٤٧/١٠ ، ١٤٩ ، شرح الشواهد ٤٩٣ .

(٧) البيت من بحرِ البسيط وقد روى بالروايات الثلاث فيطّلم ، فيظّلم ، فيضطلم ، ونائله بمعنى عطائه ، عفوًا أى سهلاً بلا مطل ولا تعب ، فيطلم أى يطلب منه فى غير موضع الطلب .

روى بالثلاث ، وإذا كان دالاً أو ذالاً أو زايًا أبدل دالاً فمع الدال والذال الإدغام ليس إلا نحو ادّان وادّكر من الدين والذكر إلا أن الإدغام فى الثانى إما بإبدال الدال ذالاً وبالعكس ، وقد حكى فيه ترك الإدغام أيضًا قال الشاعر[(١)] :

تُنْحِى عَلَى الشَّوْكِ جُرَازًا مِقْضبًا وَالْهَرْمُ/ تُذْرِيهِ اذدراءً عَجَبًا[(٢)] «٢١٥/أ»

يقال : أنحى عليه بالسكين أى عرضه عليه فحذف ها هنا الجار ، وأوصل الفعل وفاعله الإبل والجراز بضم الجيم القاطع ، والمقضب بكسر الميم مبالغة فيه ، والمراد أسنانها ، والهرم بسكون الراء النبات اليابس ، وازدراؤه بثّه فى الهواء[(٣)] كما تبث الحنطة للريح تميزًا لها عن التبن ، ومع الزاى يجوز الإدغام (بإبدال الدال زايًا ويجوز تركه نحو ازّان وازدان من الزين ، وإذا كان تاء ليس إلا إبدال التاء ثاءً أو بالعكس ثم الإدغام)[(٤)] ، نحو اثّرد واترد أى أخذ الثّريد ، وإن كان سينًا يجوز الإدغام بإبدال التاء سينا ويجوز تركه نحو مسّمع ومستمع ، ويدل على أن قصدهم الأولى من هذه الإبدالات أن التاء الزائد إذا اجتمع معه شىء من هذه الحروف ولم يمكن الإدغام لايبدلونه ، كما فى استطعم واستضعف واستدرك إذ الثانى فيها ساكن لفظًا وفى استطال واستضاء واستدان حكمًا وقد مرّ فى مباحث الإبدال (فى الاشتقاق ما ينفعك)[(٥)] ، فى هذا المقام فاعطفه إليه ، وقد أجروا أحكام تاء الافتعال على تاء الضمير تشبيهًا له به/ من «٢١٥/ب» جهة أنه صار (كجزء من الفعل حتى أنه سكن له لام الفعل حتى لاتتوالى أربع حركات فى كلمة واحدة كما صار)[(٦)] تاء افتعل جزءًا منه حتى

---

(١) الشاعر هو أبو حكاك هكذا قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٤٩/١٠ ولم أعثر على ترجمة أبى حكاك انظر البيت فى الأشمونى ٢٣٢/٤ ، معجم الشواهد ٤٤١/٢ .

(٢) البيت من بحر الرجز وقد ورد البيتان فى اللسان ذكر ٣٩٥/٥ برواية «والهم تذريه ازدكارًا عجبا» والشاهد فى قوله اذدراء حيث لم يدغم الدال فى الذال .

(٣) فى د الهوى .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) ما بين القوسين مكرر فى ب .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

سكن له الفاء لذلك فقالوا : خبطُّ(١) وفزدُ وعُدُّهُ فى خَبَطتُ وفُزْتُ وعُدْتُهُ ، لكن الأقوى فيه عدم الإبدال لأن اتصاله بالفعل ليس فى مرتبة تاء الافتعال ، ومثل تاء افتعل تاء تفعل وتفاعل وتفعلل فى أنه إذا وقع فاؤها شيئًا من الحروف المذكورة جاز إبدال تائها بالتفصيل المذكور ، (لكن هنا لايجوز الإبدال)(٢) بدون الإدغام ، وإذا أدغم احتيج إلى اجتلاب همزة الوصل لئلا يقع الابتداء بالساكن ، وهذا على عكس ما مر من اقتتل حيث يغنى الإدغام ثمة عن الهمزة الموجودة ويحوج هنا إلى المعدومة قال تعالى(٣) : ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾ وقال(٤) : ﴿ادَّارَكُوا فِيهَا﴾ ، وفى مضارعها إذا وقع فى الوصل ولم يكن قبله ساكن صحيح يجوز إذا اجتمع فيه التاء وإن إدغام الأول فى الثانى نحو الملائكة تنزل وقالوا : تنزل(٥) بإدغام التاء الأول (من تتنزل فى الثانى)(٦) ، بخلاف ما إذا وقع ابتداء «٢١٦/أ» فإنه لو أدغم لزم الابتداء بالساكن فيحتاج إلى زيادة همزة الوصل ، وهى لا تزاد فى المضارع وبخلاف ما إذا كان قبله صحيح ساكن فإنه لو أدغم لزم التقاء الساكنين على غير حده ، وفى مضارع هذه الأبواب المبنى للفاعل يجوز حذف أحد التاءين كما فى قوله تعالى(٧) : ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ ، وقوله(٨) : ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ ، وقوله(٩) : ﴿قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ، فحينئذ إذا كان بعده ما يدغم فيه فى الماضى لم يدغم لأن إذهاب التاءين بالحذف والإبدال والإدغام إجحاف بالكلمة ، وهذا الحذف أيضًا دليل استثقال(١٠) اجتماع المثلين ولم يحذف فى المبنى للمفعول لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل .

ما ذكرنا إنما هو حكم الإدغام القياسى ، وقد جاء على الشذوذ الإدغام فى المتباعدين نحو ست(١١) أصله سدس بدليل سدس وأسداس وسادس ونحو عدّان بكسر العين فى جمع عنود وأصله عندان .

---

(١) فى ب ضبطه .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٣) سورة التوبة الآية ٣٨ .
(٤) سورة الأعراف الآية ٣٨ .
(٥) فى ب تتنزل .
(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٧) سورة الليل الآية ١٤ .
(٨) سورة عبس الآية ٦ .
(٩) سورة الحاقة الآية ٤٢ .
(١٠) أعتقد أن صحتها استثقال فقد وردت الكلمة «استثقل» .
(١١) المفصل ٤٠٤ فهم أبدلوا السين تاء وأدغموا فيها الدال .

الفصل الرابع[١]

لبيان ما يحصل بسبب تخفيف[٢] الهمزة

وقد مر بعض أحكامه/ فى الإبدال لكنا نذكر الأحكام «٢١٦/ب» هنا منتظمة[٣]، وإن لزم منه تكرار تحرزًا عن شتات الكلام، وإنما خصصوها من بين حروف الصحة بالتخفيف لزيادة ثقل فيها لبعد مخرجها حتى قالوا: النطق بها كالتهوّع أى التقيؤ، ويجرى التخفيف فيها سواء كانت كلمة برأسها كهمزة الاستفهام والنداء، أو بعض كلمة اسمًا كانت كما فى الأمر والقائل[٤] والافتعال أو فعلاً كما فى أفعالها، أو حرفًا كما فى أيا وأى وتخفيفها يكون إما بالإبدال أو بالحذف أو بجعلها بين بين أى بين مخرجها ومخرج الحرف المناسب لحركتها، هذا هو الكثير، وقد يجعل بين مخرجها ومخرج الحرف[٥] المناسب لحركة ما قبلها كما فى يستهزءون[٦] تجعل مائلة[٧] إلى مخرج الياء المناسب لكسرة الزاى، وتخفيفها قياسى وسماعى.

فنجعل الفصل صنفين:

الأول: لبيان التخفيف القياسى:

اعلم أولاً أنهم قالوا[٨]: إنها لا تخفف مبتدأ بها، وفيه بحث لأنه كثيرًا ما يقال همزة الاستفهام محذوفة من هذا الكلام، وقد قالوا: فى وجه «٢١٧/أ» قراءة من قرأ ﴿استكبرت أم كنت من العالين﴾[٩]، بكسر الهمزة هى على

(١) ساقطة من ب.
(٢) فى ب تحقيق.
(٣) تصحيح فقد وردت الكلمة «منتظمًا».
(٤) فى أ، ب، جـ، العامل.
(٥) ساقطة من ب، جـ.
(٦) هذا القول قول الخليل وبعض العرب، حجة الفارسى ٢٦٦/١.
(٧) فى أ، ب، جـ مائلة.
(٨) القائل بذلك الجاربردى فى شرحه للشافيه ٢٥٠، ٢٥١، وابن جماعة فى حاشيته ٣٧٥.
(٩) سورة ص الآية ٧٥ وهى قراءة ابن كثير وأهل مكة البحر المحيط ٤١٠/٧، الكشاف ١٠٧/٤، وفى النسخة ب العالمين.

حذف حرف الاستفهام ، ثم هى لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة ، فإن كانت ساكنة تبدل إلى الحرف المناسب لحركة ما قبلها جوازًا ، فيقال فى رأس راس وفى قرأت قرات وفى إلى الهدى أتنا إلى الهداتنا[١] ، ويقال فى بئر بير وفى جئت جيت وفى الذى ائتمن الذيتمن ، ويقال فى لؤم لوم وفى سؤت فعل المتكلم من ساء سوت ، وفى ﴿يقول ائذن﴾[٢] ، يقولوذن وإن كانت متحركة فما قبلها لا يخلو إما أن يكون[٣] ساكنًا أو متحركًا فإن كان ساكنًا فإن كان واوًا أو ياء مدة زائدة لغير الجمع أو كان ياء التصغير أبدلت الهمزة إليه جوازًا أو أدغم كما فى مقروّ وخَطِيَّة وأفيّس تصغير فأس ، ومنه النبى والبرية إن قلنا : إن الأول من النبأ بمعنى الخبر ، والثانى من البَرْء بمعنى الخلق ، وإن قلنا : إن الأول من النباوة بمعنى الارتفاع ، والثانى من البرى بمعنى التراب فلا ، وقد استصعب ابن الحاجب[٤] الإشكال على/ قولهم ، وقد التزم ذلك فى نبى «٢١٧/ب» وبرية حتى أورد عليهم فى الإيضاح[٥] والشافية[٦] ، وحكم بأن هذا الحكم غير صحيح بناء على أن النبىء بالهمزة قراءة أهل المدينة[٧] ، وبريئة بالهمزة أيضًا قراءتهم وقراءة بعض أهل الشام[٨] ، ونحن نقول : الأمر هيِّن لأن مرادهم بالالتزام ليس الحكم بوجوب الإبدال بل التزام أصل الإبدال من جماعة يجعلونها من المهموز مع الغيبة[٩] ، أى ارتكابه عنه[١٠] باحتمال عدم الإبدال

---

(١) معانى القرآن للأخفش ١٨٧/٢ ، ١٨٨ .
(٢) سورة التوبة الآية ٤٩ .
(٣) فى جـ ، د من أن يكون .
(٤) يقول ابن الحاجب : «وقولهم التزم فى نبى وبرية غير صحيح» الشافية ٢٥٢ ، وقال الجاربردى معلقًا : «لأن نافعًا يقرأ النبىء بالهمزة فى جميع القراءات ، ونافعا وابن ذكوان يقرآن البريئة بالهمزة» شرح الجاربردى ٢٥٢ .
(٥) الإيضاح «شرح المفصل لابن الحاجب» ٩٦٦/٣ .
(٦) الشافية ٢٥٢ .
(٧) شرح المفصل لابن الحاجب ٩٦٦/٣ .
(٨) يقول سيبويه : «وقالوا نبى وبرية فألزمها أهل التحقيق البدل» ثم يقول : «وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون بنىء وبريئة وذلك قليل وردىء» الكتاب٣ /٥٥٥ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٩٦٦/٣ .
(٩) فى ب ، جـ القينة .
(١٠) ساقطة من د .

بكونهما من المعتل اللام كما ذكرنا ، وإن كان ألفًا يجعل بين بين كما فى ساءل ماضى المساءلة وتساؤل مصدر ، وسائِل اسم فاعل ، وإن كان حرفًا صحيحًا أو كان واوًا أو ياء غير مدتين أو كان أصليًا أو مزيدًا للجمع نقلت إليه حركة الهمزة ثم حذفت فالأول : نحو مسلة فى مسئلة . . والثانى : نحو دَعَوَبَاكَ وغُلامَيَبِيك فى دعوا أباك وغلامى أبيك . والثالث : أولو مرِهم وأَبييّوب[1] فى أولو أمرهم ، وأبى أيوب . والرابع : نحو دَاعوَبيك وداعِيَبيك فى داعو أبيك وداعى أبيك/ «٢١٨/أ» جمع داع بسقوط نون الجمع بالإضافة .

وإن كان ما قبلها متحركًا مع تحركها باعتبار الحركات الثلاث فى كل يحصل تسعة أقسام ، وتخفيف خمسة منها أنْ يجعل الهمزة بين بين بالمعنى المشهور ، وهى أن يكون الهمزة وما قبلها كلاهما مفتوحين نحو سال ، أو كلاهما مضمومين نحو هذا عبدُ أُوَيس أو مكسورين نحو الحق بابلك ، أو يكون الهمزة مكسورة وما قبلها مفتوحًا ، نحو سئِم ، أو تكون هى مضمومة[2] وما قبلها مفتوحًا نحو لؤم ، وتخفيف قسمين منها أن تبدل إلى الحرف[3] المناسب لحركة ما قبلها ، وهما أن تكون مضمومة مفتوحًا ما قبلها نحو جُوَر بضم الجيم وفتح الواو فى جؤَر يقال غيث جؤر أى كثير ، أو مكسور ما قبلها نحو مِيَر بفتح الياء فى مِئَر جمع مِئْرة[4] وهى العداوة ، وهذان قد مرًا ، وقسمان وهما أن تكون مضمومة مكسورًا ما قبلها نحو هذا قارئ أو بعكس هذا نحو سئل مختلف فيهما فعند الأكثرين تخفيفها جعْلها بين بين بالمعنى المشهور فيمال فى الأول إلى الواو وفى الثانى إلى الياء ، وعند البعض بالمعنى/ الغير المشهور فينعكس الحكم ، وعند «٢١٨/ب» الأخفش تبدل فى الأول ياء محضًا . . وفى الثانى واوًا محضًا وصاحب المفصل[5] خصص خلاف الأخفش بالأول اتباعًا

---

(١) فى الكتاب ٥٥٦/٣ رسمت الكلمة هكذا «وابويوب» .

(٢) فى الأصل «على مضمومة» تحريف .

(٣) فى ب حرف . (٤) فى ب ، جـ جمع مرة تحريف .

(٥) المفصل ٣٥٠ يقول الزمخشرى : «والأخفش يقلب المضمومة المكسور ما قبلها ياء أيضًا فيقول : يستهزيون» شرح المفصل لابن الحاجب ٩٦٩/٣ .

لظاهر كلام أبى على[١] ، لكن عبدالقاهر صرّح بخلافه فيها ، وإذا كان أول الكلمة همزة نحو أحمر فصدر بلام التعريف فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام كما هو القانون ، فلهم فى همزة الوصل التى قبل اللام طريقان : الحذف وهو القياس للاستغناء عنها بحركة اللام ، والإبقاء لعدم الاعتداءبالحركة العارضة ، ونظير هذا رويا فى رُؤيا حيث لم يبدل الواو ياء مع اجتماعهما ، وسكون سابقهما كما فى «طيا» مصدر طوى لأجل أن الواو عارض والأصل الهمزة فلم يعتد بالعارض ، فيقال على الأول لَحْمَر وعلى الثانى اَلَحْمَر ، وعلى الأول فراءة أبي عمرو «وعاد لُّولى» بإدغام تنوين الدال فى اللام فى قوله تعالى[٢] : ﴿وَعَادًا الأُولَى﴾ وكذا قولهم «ملاّن» بتشديد اللام فى «من الآن» لأنه لما اعتبرت حركة اللام المنقولة عن الهمزة إليه فلا وجه لتحريك تنوين الدال ونون من / فى المثالين فوقع فيهما «٢١٩/أ» نون ساكن قبل لام متحرك فيجب إدغام النون فيه كما فى ﴿هُدىً لِّلْمتَّقن﴾[٣] ، وفى ﴿وَلَكِنَّ لا يَشْعُرُون﴾[٤] على ما مر ، وعلى هذا الوجه يثبت واو «قالوا الآن» فى قوله تعالى[٥] : ﴿قَالُوا الآنَ﴾ ، وأما على الطريق[٦] الثانى فيقال «مِنَلان» بفتح أو مِلان بحذفه ، لأنه لما[٧] لم تعتبر حركة اللام لعروضها فكأنها ساكنة فإما أن يفتح نون من كما هو الشائع عند وقوعه قبل لام التعريف كقراءة من قرأ «مِنَلرض» بفتح النون واللام فى ﴿مِنَ الأَرْضِ﴾[٨] وإما أن يحذف كما مر فى ملكذب[٩] .

هذا كله إذا لم يجتمع همزتان ، فإن اجتمعتا ، فإما أن يكونا فى كلمة أو كلمتين ، فإن كانتا فى كلمة : فإن كانت الأولى ساكنة فظاهر أنها تدغم كما

---

(١) التكملة ٤٧ يقول : فإن كانت مضمومة قبلها كسرة جعلتها بين بين فى قول سيبويه قال : وهو قول العرب والخليل وقال أبو الحسن : تقلبها ياء ونحو هذا قارى ويسهزيون» .

(٢) سورة النجم الآية ٥٠ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢ ، وانظر التقريب ٥٣ .

(٤) سورة البقرة الآية ١٢ .

(٥) سورة البقرة الآية ٧١ .

(٦) فى الأصل طريق .

(٧) ساقطة من د .

(٨) سورة المائدة الآية ٣٣ .

(٩) انظر العقد الثالث : الفصل الثانى لبيان ما يحصل بسبب التقاء الساكنين . .

فى سآل ، وإن كانت الثانية ساكنة وجب إبدالها إلى الحرف المناسب لحركة الأولى اتفاقا كما فى قوله تعالى[١] : ﴿آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ ، ﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ﴾[٢] ، ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا﴾[٣] ، وإن كانتا متحركتين فإن كانت هى أو ما قبلها مكسورًا كما فى أَيِمَّة وجاءٍ على مذهب سيبويه[٤]/ كما «٢١٩/ب» عرفته ، وجب إبدالها ياء وإلا واوًا كما فى أويدم وأوادم تصغير آدم وتكسيره عند الأكثر خلافًا للكوفيين فإنهم قرأوا قوله تعالى[٥] : ﴿أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ بهمزتين وروى عن بعض العرب «اللهم اغفر لى خطائئى» بهمزتين .

وإن كانتا فى كلمتين فإن كانتا متحركتين كما فى قوله تعالى[٦] : ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ جاز إبقاؤهما على حالهما اعتبارًا لانفصال الكلمتين فكأنهما لم يجتمعا وجاز تخفيفهما وتخفيف إحديهما لكن الخليل[٧] يختار تخفيف[٨] الثانية لأن الثقل يحصل من التقائهما ، والالتقاء يحصل عند الثانية كما فعلوا مثل ذلك فى أمليت وتقضَّيْت[٩] ، والأصل أمللت وتقضَّضت ، وأبا عمرو يخفف الأولى[١٠] لأن الالتقاء منهما ، فيزول بتخفيف أيتهما كانت كما فعلوا فى مثل دينار وديوان والأصل دنَّار ودوَّان قال الخليل[١١] : ورأيت أبا عمرو قد خفف الثانية فى قوله تعالى : ﴿يَا وَيْلَتِى آلد﴾[١٢] ، وبعضهم يقحم[١٣] بينهما

(١) سورة البقرة الآية ٢٥١ . (٢) سورة هود الآية ٣٦ .

(٣) سورة هود الآية ٣٢ . (٤) الكتاب ٣٧٦/٤ .

(٥) سورة التوبة الآية ١٢ .

(٦) سورة محمد الآية ١٨ وانظر شرح الرضى على الشافية ٦٥/٣ .

(٧) وتعليل الخليل لذلك «إنى رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان فى كلمة واحدة أبدلوا الآخرة» الكتاب ٥٤٩/٣ .

(٨) فى ب تحقيق .

(٩) فى ب تغضب تحريف .

(١٠) الكتاب ٥٤٩/٣ .

(١١) الكتاب ٥٤٩/٣ .

(١٢) سورة هود الآية ٧٢ وفى الكتاب ٥٤٩/٣ رسمت الهمزة هكذا «االد» ، وانظر هذه القراءة فى البحر المحيط ٢٤٣/٥ .

(١٣) الكتاب ٥٥١/٣ نسبها سيبويه إلى ناس من العرب معللاً بأنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا .

ألفًا قال الشاعر[(١)] :

أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آ أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[(٢)] «٢٢٠/أ»

الوعساء الأرض اللينة وجلاجل روى بالجيم مفتوحًا ومضمومًا وبالحاء مضموما اسم موضع ، والنقا مقصورًا الكثيب من الرمل ، وهؤلاء بعد الإقحام قد يبقونها على حالهما ، وقد يخففون الثانية ، وعلى هذا قرئ قوله تعالى[(٣)] : ﴿آاللَّه﴾ ثم ابن الحاجب [(٤)] فصّل كيفية التخفيف فى الهمزتين المتحركتين فى كلمتين قال «إنْ أريد تخفيفهما معًا فيه وجهان : أحدهما أن يخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ، ثم يخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع على ما يذكر هنا ، والثانى أن يخففا معًا على حسب ما يقتضيه قياس تخفيف كل منهما لو انفردت ، وهذا واضح وإن أريد تخفيف إحديهما لم يخل إما أن يكونا متفقتين فى الحركة أو لا فإن كانتا متفقتين[(٥)] والأولى آخر الكلمة جاز أن تحذف إحديهما ، وتبدل الأخرى إلى الحرف المناسب لحركة ما قبلها ، وجاز أن تبدل الثانية بالحرف المناسب لحركة الأولى ، وإن لم يكونا متفقتين خففت أيتهما/ أريدت على حسب ما «٢٢٠/ب» يقتضيه قياس تخفيفها لو انفردت قال[(٦)] : وجاء فى ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِراط»[(٧)]

(١) الشاعر هو ذو الرمة الكتاب ٥٥١/٣ ، ديوان ذى الرمة ٦٢٢ ، الخصائص ٤٨٥/٣ ، الهمع ١٩٢/١ ، الإنصاف ٣٨٢/٢ ، كتاب الكتاب لابن درستويه ٩ ، شرح المفصل ٩٤/١ ، ١١٩/٩ شرح الملوكى ٣٠٨ ، شرح الشواهد ٣٤٧ .

(٢) البيت من بحر الطويل وروى فى الإنصاف «فيا ظبية» ، وفى شرح الملوكى «هياظبية» ، وفى النسخة ب «أيا ظبية الوعاء» تحريف ، وفى النسخة د«حلاحل» ، وفى النسخة ب ، جـ ، د روى «وبين النقا ا انت ظبى أم ام سالم» تحريف يكسر وزن البيت ، والشاهد فى قوله «آ انت» حيث زيد ألف بين همزتين يقول ابن درستويه : «وهذه الألف المزيدة بينهما فى اللفظ لا تثبت معهما فى الكتاب لاجتماع الأشباه» كتاب الكتاب لابن درستويه ٩ .

(٣) سورة يونس الآية ٥٩ ﴿قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ يَفْتَرُونَ﴾ .

(٤) شرح المفصل لابن الحاجب ٩٨٠/٣ النص نفسه .

(٥) فى ب متفقين .

(٦) القائل ابن الحاجب فى الشافية ٢٦٦ وعبارته : «وجاء فى نحو يشاء إلى الواو أيضًا .

(٧) سورة يونس الآية ٢٥ .

إبدال الثانية واوًا في مثل «اقرأ آية » ثلاثة أوجه أن تبدل الأولى ألفًا ، وأن تحذف الثانية بعد نقل حركتها إلى الأولى ، وأن تجعلا معًا بَيْنَ بَيْنَ وهي لغة أهل الحجاز هكذا ذكر صاحب المفصل[1] واعترض عليه ابن الحاجب[2] أنه وهم في الوجه الأخير وأنه غير معقول لأن معنى جعلها بين بين أن يجعل بين[3] مخرجها وبين مخرج حرف[4] حركتها ، ولا يتصور هذا في الأولى لكونها ساكنة ، وممكن أن يقال لعلّهُ أراد من الجعل بين بين بالنسبة إلى الأولى المعنى الغير المشهور[5] ، أعني جعلها (بين مخرجها)[6] وبين مخرج حركة ما قبلها وإن لم يذكره لقلته ، وابن الحاجب معترف بمجيئه بهذا المعنى إلا أنه يبقى المناقشة في استعمال اللفظ المشترك في المعنيين ، والأمر في ذلك هيِّن .

فعلم من هذه الأبحاث أنّ التلفظ بالهمزتين المجتمعتين عندهم في غاية الاستكراه ، حتى إنهم رفضوا من لغتهم وضع كلمة فاؤها وعينها«٢٢١/أ» أو عينها ولامها همزة ، وقللوا ذلك فيما يقرب منها من حروف ، وحكموا برداءة لغة من يقول : خطائئ بهمزتين محققتين[7] .

الصنف الثاني : لبيان التخفيف السماعي :

فمنه أنهم أوجبوا التخفيف في يَرى وفي أرى يُرى لكثرة الاستعمال ، وكان القياس أنه يجوز إبقاء الهمزة كما في يَنأَى وأَنْأَى يُنأَى[8] .

---

(١) المفصل ٣٥٢ .
(٢) شرح المفصل لابن الحاجب ٩٨٢/٣ .
(٣) ساقطة من ب .
(٤) تصحيح فقد وردت الكلمة «حذف» وصححتها كما في شرح المفصل لابن الحاجب ٩٨٢/٣ .
(٥) انظر درر الكافية ٢٦٦ ، حاشية ابن جماعة ٢٦٦ .
(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٧) شرح الرضي على الشافية ٨٥/٣ وقد نقلها عن أبي زيد .
(٨) الشافية ٢٥٤ .

ومنه أنهم قالوا فى الأمر من أخذ وأكل وأمر : خذ وكل ومر[١] وكان القياس تخفيفها أن يقال : اوخذ واو كل واومر ، والتزموا الحذف فى الأولين دون الثالث قال اللّه تعالى[٢] : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ ، والظاهر أن هذا فى الدرج ، وفى الابتداء لا يقال أومر أيضًا ، ومنه أبدل بعضهم الهمزة المفتوحة الساكن ما قبلها فى المرأة والكمأة ألفًا فقال : مراة وكماة[٣] وكان قياس تخفيفها إلقاءَ حركتها على ما قبلها ثم الحذف ، والكوفية يجوزون هذا قياسًا مطردًا[٤] ، ومنه أنه قد يبدل[٥] الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفًا كما فى/ قراءة من «٢٢١/ب» قرأ[٦] ﴿سَالَ سَائِلٌ﴾ ، و﴿تَاكُلُ مِنْسَاتَهُ﴾[٧] وهى العصا بالألف فيهما ، وكما فى قول الفرزدق[٨] :

فَارعىْ فَزَارَةُ لا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ[٩]

أى يا فزارة وارعى أمر المخاطبة ، والمرتع المرعى ، وهذا دعاء عليهم ومنه أن بعضهم أبدل الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها ياء فى الواجى في حال الوصل من وجأه إذا دقّه أو ضربه بالسكين ، وإنما قيدنا بحال الوصل لأنه إذا

(١) الشافية ٢٥٨ ، شرح الجاربردى ٢٥ .

(٢) سورة طه الآية ١٣٢ .

(٣) شرح الجاربردى ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٤) يقول الجاربردى : «وهو عند سيبويه شاذ والكسائى والفراء يريانه مطردًا» شرح الجاربردى ٢٣٦ وانظر حجة الفارسى ٣٠٠ .

(٥) فى د تبدل .

(٦) سورة المعارج الآية ١ ، حجة ابن خالويه ٣٥٢ .

(٧) سورة سبأ الآية ١٤ ، حجة ابن خالويه ، والمنسأة هي العصا .

(٨) من قصيدة قالها حين عزل مسلمة بن عبدالملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة الفزارى فهجاهم الفرزدق ودعا على قومه بأن لا تهناهم النعمة بولايته شرح الشواهد ٣٣٥ ، ديوان الفرزدق ٥٠٨ ، الكتاب ٥٥٤/٣ ، الخصائص ١٥٢/٣ ، كتاب الكتاب ١١ ، شرح الملوكى ٢٢٩ ، شرح المفصل ١٢٢/٤ ، ١١٣/٩ .

(٩) البيت من بحر الكامل وصدره :

رَاحَتْ بِمسلمة البغالُ عشيّةً

والشاهد فى قوله هناك حيث قلبت الهمزة ألفًا للضرورة والأصل هنأك

وقف عليه تصير همزته ساكنة فإبدالها ياء على القياس كما فى قوله[١] :

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ ... يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالفِهْرِ وَاجِى[٢]

الفهر بكسر الفاء الحجر[٣] ملأ الكف .

(١) القائل عبدالرحمن بن حسان بن ثابت من قطعة يهجو فيها عبدالرحمن بن الحكم ، الكتاب ٥٥٥/٣ شرح الشواهد ٣٤١ ، الخصائص ١٥٢/٣ .

(٢) البيت من بحر الوافر وفى الاقتضاب ٤٤ ، والمنصف ٧٦/١ ورد «بالفهر واج» ، وفى اللسان وجأ ١/ ١٨٦ «فكنت أذل» والشاهد فى قوله واجى وأصله واجئ قلبت الهمزة ياء ضرورة .

(٣) ساقطة من ب .

الفصل الخامس

لبيان ما يحصل بسبب الإمالة

وهى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، أو بالألف نحو الياء ، وهذا أولى مما قال أبو على[1] : هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء فيقاربها ، ومما قال صاحب المفصل[2] هى أن تنحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصوت لأنهما لا يشملان إمالة الفتحة ، حيث لا ألف كما فى صغر على ما نبينه ، وكذا مما قال ابن الحاجب[3] اتباعًا لصاحب المفتاح[4] الإمالة/ أن تنحى «٢٢٢/أ» بالفتحة نحو الكسرة لأنه لا يصدق على إمالة الألف نحو الياء ، وإن استلزمت إمالة الفتحة نحو الكسرة فلايمكن بدونها ، ومعنى قولهم لتجانس الصوت أن سبب الإمالة فى الأكثر مقاربة الفتحة أو الألف لكسرة أو ياء على ما ستعرفه ، وفى التلفظ بالفتحة والألف تصعّد واستعلاء ، وفى الكسرة والياء تسفّل وانحدار فيحصل من اجتماعهما نوع اختلاف فى الصوت فيقلل من هذا التصعد ليرتفع بعض الاختلاف ، ونظير هذا أنه إذا اجتمع حرف مهموس مثلاً مع مجهور ، يغيرون أحدهما نوع تغيير بحيث يقرب من الآخر ليرتفع التنافر كما يشمون الصاد من يصدر وهو مهموس صوت الزاى الذى هو مجهور (لمشابهته له فى كونهما من حروف الصفير ، كما عرفته ليناسب الدال الذى هو مجهور)[5] وعليه قراءة حمزة قوله تعالى[6] : ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ولهم نظائر لهذا كثيرة ثم إن للإمالة محلاً وأسبابًا وموانع، فمحلها الأصلى

---

(١) التكملة ٢٩٦ .

(٢) التكملة ٢٩٦ .

(٣) الشافية ٢٣٨ .

(٤) المفتاح ٢٥ وعبارته : «الإمالة وهى أن تكسى الفتحة كسرة فتخرج بين بين» .

(٥) ما بين القوسين ساقط من د ، وقوله «كما عرفته ليناسب الدال الذى هو مجهور» ساقط من ب .

(٦) سورة القصص الآية ٢٣ ويقول ابن خالويه : «والحجة لمن أشمّ الصاد الزاى أنه قربها بذلك من الدال لسكون الصاد ومجىء الدال بعدها» الحجة ٢٧٦ ، الكتاب ١٩٦/٤ .

الأفعال والأسماء المتمكنة/ لأنها تصرف فى اللفظ ، والحروف والأسماء الغير «٢٢٢/ب» المتمكنة لا يتصرف فيها ، وإنما خففت همزاتها مع أنه أيضًا تصرف فى اللفظ لأن موجبه قوى لكمال استثقال الهمزة ، ولهذا يجب فى بعض المواضع بخلاف الإمالة فإنها لزيادة حسن فى اللفظ ، إذ لا استكراه ولا استثقال فى تضخيم الألف أى عدم إمالته ، وكذا الفتحة ولهذا لاتجب الإمالة فى شيء من المواضع ، وأيضًا كثيرًا ما يكون الغرض فى إمالة الألفات أن ننبه بها على أن أصلها الياء ، وألفات هذه لا تكون منقلبة عن شيء فلا تمال نحو : إلى وعلى وحتّى وإذا وما ، وقد تمال بعض الحروف والأسماء الغير المتمكنة لنوع شبه وتبعية كما فى بلى ، فإنه يشبه المتمكن من حيث وقوعه فى الكلام مستقلاً فى جواب السؤال وفى التأدية مؤدى جملة ، فإن «يازيد» بمنزلة «أدعو زيدًا» ، وكذا «لا» فى قولك «إما لا» أصله أن ما لا وموقعه أنك تقول لأحد : اخرج مثلاً إذا لم يخرج تقول «أما لا» فتكلم (أى إن لا تخرج فتكلم)[1] فلا هنا قائم مقام جملة ، ومما يمال من الأسماء الغير المتمكنة «متى وأنّى» ، لوقوعهما مستقلين/ حيث يقال جاء زيد فتقول متى؟ أو أنى؟[2] أى متى جاء «٢٢٣/أ» أو كيف جاء؟ ذكر صاحب الكشاف[3] أن الحسن بن على رضى اللّه عنهما قرأ[4] ﴿أَنَّى صَبَبْنَا الْمَاءَ﴾ بالإمالة ، وذا أشبه منهما[5] بالمتمكن[6] لوقوعه مستقلاً حيث يقال لك : مَنْ الضارب؟ فتقول : ذا ، وأيضًا أنه يوصف ويصغر وتجرى فيه صورة التثنية والجمع فهو أولى بجواز الإمالة ، وما لا يجوز إمالته «كإلى وعلى وما» إلا إذا سمى بها يمال ، وأما أسماء الحروف المعجمة[7] ، كبا وتا وخا فهى من جملة المتمكنة يجوز إمالتها وأما سببها

(١) ما بين القوسين ساقط من ب . (٢) فى د متى وأنى .

(٣) الكشاف ٧٠٤/٤ وعبارته : «قرأ الحسين بن على رضي اللّه عنهما ﴿أنى صببنا﴾ بالإمالة على معنى فلينظر الإنسان» وعلى هذا هى قراءة الحسين لا الحسن وما قاله ابن جماعة في حاشيته ٢٤٩ غير صحيح قال : «الذى رأيته فى الإعراب للحلبى الحسن بن على بدون ياء وكذا فى الكشاف» إذًا هو غير صحيح بناء على ما جاء فى الكشاف ٧٠٤/٤ .

(٤) سورة عبس الآية ٢٥ .

(٥) فى د وإذا أشبه . (٦) فى ب التمكن .

(٧) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت الكلمة «المعجم» .

فإن كانت إمالة الفتحة فقط بلا إمالة الألف[١] فهو إن وقع بعدها التاء الذى يصير فى الوقف هاء وستعرفه وتوقف عليه ، ولا تكون تلك الفتحة على الراء كما إذا وقف على رحمة ، بخلاف ما إذا وقف على ناظر ، أو أن يقع بعدها راء مكسور نحو بالضرر ومن الصغر وإلى الكبر .

وإن كانت مع إمالة الألف فلها ستة أسباب :

الأول : أن يقع بقرب الفتحة التى يليها الألف الغير المبدل عن الواو كسرة ؛ إما/ قبلها فبلا فاصل ، كما فى كتاب واسوداد أو بفاصل «٢٢٣/ب» ساكن كما فى إنباء بكسر الهمزة والتمثيل بهذا أولى مما ذكره الأئمة[٢] من نحو سِرْبال[٣] وشِمْلال وهى الناقة المسرعة لأن جمعهما سَرَابيل وشَمَاليل فيصير ألفها ياء ، فيعود إلى السبب الخامس فلا يظهر تأثير الكسرة مع الفاصل فى الإمالة ، وإن كان الفاصل متحركًا نحو هذان عيناى فلا يمال ، وجاءت الإمالة مع الشذوذ فى «يريد أن ينزعها ويضربها[٤]» ، وهو عندها ، وأخذ درهماها ، لأن الهاء حرف خفى كما سمعت فهو حاجز غير حصين فكأنّ تلك الفتحة فى الأولين مجاورة للكسرة ، وفى الأخيرين بينهما فاصل ساكن فقط ، وأما بعدها فلا فاصل غير الألف ، فإن كانت ملفوظة غير عارضة أو عارضة على الراء فالإمالة بالاتفاق ، كما فى عالم وفى الدار ، وإن كانت عارضة لا على الراء كما فى بعذاب ، فالإمالة قليلة ، وإن كانت مقدرة ، فإن كان زوالها لعارض مثل الوقف كما إذا وقف على ماش[٥] فهى فى حكم الملفوظة بالاتفاق ، وإن كان لموجب/ كما فى جادّ وجوادّ ، أصلها جادد وجوادد[٦] فقوم «٢٢٤/أ» يميلون نظرًا إلى الأصل كما فى الزائلة بالوقف والأكثر والأفصح الامتناع منها نظرًا إلى

---

(١) فى جـ الألف .

(٢) شرح الرضى على الشافية ٣/٩ ، التكملة ٢٩٧ وقد أضاف الفارسى (درهمان) .

(٣) تصحيح من جـ ، د ، وفى الأصل مربال وفى ب سربان .

(٤) حجة الفارسى ١/٢٨٨ .

(٥) والماش وصف من المشى وهو مسح اليد بالشىء لتنظيفها حجة الفارسى ١/٢٨٧ .

(٦) مثل الفارسى لذلك بجاد ومجاد والموجب عنده كما يقول : «لأنه كسر ما تحقق فيه الكسرة التى كانت تقع بعد الألف لو لم تدغم» الحجة ١/٢٨٧ .

الظاهر اللازم ، فإن كان الألف مبدلاً عن الواو فلا (تؤثر)[١] الكسرة سواء كانت متقدمة أو متأخرة كما فى تمتع بعامه ومن عامه فإن ألفه مبدل من الواو ، بدليل أعوام إلا إذا كانت الكسرة على الراء[٢] مقدمًا كما فى الرِّبوا (أو مؤخرًا كما فى الدار وإنما يتفاوت الحال بين الراء وغيره لأنه حرف مكرر كما عرفت فكأنه كسر كسرتين[٣] متجاورتين)[٤] للفتحة أو الألف فيتقوى اقتضاء الإمالة بخلاف غيره ، وقد يمال على الشذوذ الألف المبدلة من الواو مع الكسرة ، كما فى مررت ببابه ، وأخذت من ماله وألقيت الكِبَا مقصورًا أى الكناسة[٥] وأما بدونها كما فى دخلت الباب وأخذت المال ودخل الشعلب المَكَا بفتح الميم مقصورًا أى جحره[٦] فالكسرة[٧] المتقدمة مجاورة للفتحة أو فى حكم المجاورة فيقتضى إمالتها ، والمتأخرة مجاورة/ «٢٢٤/ب» للألف فيقتضى إمالته ، وإمالة كل منهما تستلزم إمالة الآخر فهى مشتركة بين[٨] اقتضاء إمالة الفتحة أولاً[٩] وبالذات ، وبين اقتضاء لإمالة الألف كذلك ، وأما الأسباب الأخرى فاقتضاؤها[١٠] أولاً بإمالة الألف .

السبب الثانى : أن تقع قبل الألف ياء ؛ إما مجاور للألف ، كما فى سَيَال بفتح السين المهمل ضرب من الشجر له شوك ، وإما منفصل عنه وهو ساكن بحرف واحد كما فى شيبان بخلاف ما إذا كان متحركًا كما فى حيوان أو منفصلاً بحرفين كما فى سَيْسَبَان ، قيل هو شجر ولا أثر للياء المتأخر كما فى المبايعة ، وأما ما وقع من أبى على[١١] ؛ من جعل الياء المتأخر أيضًا سببًا كالكسرة وتمثيله بالمبايع اسم فاعل فليس على ما ينبغى ، لأن سبب الإمالة

(١) تصحيح ، وقد وردت «يؤثر» .
(٢) فى ب على الواو .
(٣) تصحيح ، وقد وردت «كسرتان» .
(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٥) الصحاح كبا ٦/٢٤٧١ وفى ب «الكيا» .
(٦) أى جحر الثعلب وكذلك جحر الأرنب ونحوه الصحاح مكا ٦/٢٤٩٦ .
(٧) فى ب فالكثرة ، فى ب كلم .
(٨) تصحيح من بقية النسخ وفى الأصل من .
(٩) فى ب ، جـ ، د أولا وفى الأصل أولى .
(١٠) فى الأصل فاقتضاءها ، وفى د واقتضائها .
(١١) التكملة ٢٩٧ .

هنا الكسرة لا الياء ألا ترى أنه إذا كانت الكسرة بدون الياء أميل ، كما فى عالم ، ولو كان الياء بدون الكسرة لم يمل كما إذا فتح ياء مبايَع ، إلا أن يكون مراده أن الياء مقوٍّ للكسرة فى التأثير ، ويعلم من هنا أن تأثير السبب المتقدم أقوى ، ومما مر من أن الفتحة تمال بسبب/ الراء المتأخر دون المتقدم كما فى الرجل «٢٢٥/أ» وهى مسايل الماء عكسه ، وقد يمال بالسببين المذكورين الألف المبدل من التنوين أو من نون التأكيد بعارض الوقف كما فى قولنا : أتممت علمًا وعلمته زيدًا كالألف اللازم .

السبب الثالث : أن يكون الألف مبدلاً من مكسور ، سواء كان ياءً كهاب أو واوًا كخاف[1] .

السبب الرابع : أن يكون مبدلاً من الياء ، كنَابٍ والرحى وسال ورمى .

السبب الخامس : أن يكون الألف بحيث يصير[2] ياء متحركًا فى حال كألف دعا ، فإنه يصير ياء كدُعِى وكألف حُبْلَى[3] فإنه يصير فى التثنية ياء كحُبْلَيَان ، وكذا مثل اليتامى والنصارى فإنهما إذا ثنيا باعتبار الجماعتين قيل يَتَامَيانِ ونَصارَيان ، وإنما قلنا متحركًا لأن مثل جَال وحَال من الجَوَلان والحَول لا يمال مع ألفهما ، يصير ياء فى جِيل وحِيل المجهولين وذلك لأن الساكن ضعيف لا يقوى على تأثير مع أن الإشمام فى فائها بل الضم الخالص وإبقاء الواو جائز كما عرفت/ فلم يعتد بهذا الياء بخلاف ياء «٢٢٥/ب» دعى ، وإنما أميل ألف العُلى باعتبار مفرده أعنى العليا ، فعلم مما ذكر أن الألف فى آخر الفعل يمال كيف كان ؛ لأنه صائر ياء البتة ، وكذا فى آخر الاسم إن كان فوق الثالث لأنه يصير ياء فى التثنية كما مرّ ، فأما إن كان ثالثًا فإن علم إبداله من الياء أميل وإلا فلا .

(١) ساقطة من ب .
(٢) فى ب يغير .
(٣) فى ب حبلى .

السبب[١] السادس : أن يقع فى الكلام إمالة أخرى ، فيمال الألف وإن لم يوجد شىء من الأسباب المذكورة ، وتلك الإمالة إما أن تكون متقدمة أو متأخرة فإن كانت متقدمة ، فهى مؤثرة سواء وقعت فى الفواصل أم لا كما يمال الألف الثانى فى رأيت عمادًا في الوقف بواسطة إمالة الأول[٢] رعاية للمناسبة وإن كانت متأخرة فلا تؤثر[٣] عند الأكثر إلا فى الفواصل ، فلا يمال الألف من اليتامى والنصارى بسبب إمالة الثانى ، ولا يمال ألف محاذر بسبب إمالة فتحة الذال ، لكن أمِيل ألف ضحاها فى قوله تعالى[٤] : ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ بسبب إمالة ما بعدها والفرق بين المتقدمة والمتأخرة/ أن فى الأولى لو «٢٢٦/أ» تركت الإمالة التابعة يلزم الصعود من سفل إلى علو ، وفى الثانية لو تركت يلزم انحدار من علو إلى أسفل ولا شك أن الأول أشد وأشق . قال أبو على لو كان شىء من النحو محسوسًا لكان هذا والفرق بين الفواصل وغيرها أن هذا السبب ضعيف جدًا سيما فى صورة التأخير ، لكن المناسبة بين الفواصل غرض قوى لهم فتُرَاعَى بأدنى سبب ، ولا كذلك غيرها ، وقد قرأ بعضهم اليتامى والنصارى أيضًا بإمالتين ، لكنهم لم يعتدوا بها ، وجاء «الحجاج والناس» ممالين بلا سبب وهو شاذ[٥] .

وأما مواقعها فالراء الغير المكسورة وحروف الاستعلاء وقد عرفتها ، إما بسبب منع الراء الغير المكسورة لها وقد مرت إشارة إليه ، وإما بسبب منع المستعلية ، فلأن اللسان عند النطق بها يرتفع إلى الحنك الأعلى وبالإمالة ينخفض عنه فيحصل تنافر ، وإنما يمنع هذه الأحرف الثمانية إمالة الألف إذا لم يكن سبب الإمالة فى نفسه ، بأن يكون مبدلاً من مكسور ، كخاف/

---

(١) فى ب والسبب .
(٢) فى ب الإمالة الأولى .
(٣) فى ب فلا يؤثر .
(٤) سورة الشمس الآية ١ وهى قراءة أبى عمرو وكان ينطقها بين الفتح والكسر حجة الفارسى ٢٨٣ ، ٢٨٨ .
(٥) شرح المفصل لابن الحاجب ٩٢٧/٣ ، المفصل ٣٣٧ وقال سيبويه فى باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ «وذلك الحاج إذا كان اسمًا لرجل» الكتاب ١٢٧/٤ .

«٢٢٦/ب» وهاب ، أو من الياء كباع ، أو صائرًا إلى الياء كدعى ، فأما إذا كان أحد هذه الأمور فى الألف فلا يظهر أثر هذه الأحرف فى المنع عن إمالته لأن ما بالذات أقوى مما هو بالخارج ، أما الراء فيمنع إمالة الألف وإمالة الفتحة التى هى قبل تاء التأنيث أيضًا كما ذكر وأما المستعلية[1] فلا يمنع الثانية بل تقلل حسنها ، وشرط منع الراء من إمالة الألف أن يكون مجاورًا له إما قبله كما فى راحم ، أو بعده كما فى هذا جدار ورأيت جدارًا ، ولا تأثير له فى المنع إذا كان بينهما فاصل عند الأكثر ، فيمال ألف «قادر» لكسرة الدال من غير اعتبار للراء ، وشرط منع المستعلية لها إن كانت متقدمة على الألف أن تكون مجاورة له كما فى صاعد[2] وطالب أو منفصلة[3] عنه بحرف واحد من كلمته[4] وهى متحركة غير مكنسورة أو ساكنة بعد فتحة أو ضمة كما فى صواعد وصواعق[5] وأغلال وقضبان ، أما إذا كان الانفصال بأكثر من حرف كما فى صفحات الكتاب أو كان المستعلى فى غير كلمة الألف[6]/ كما فى حفظ عالم ، أو «٢٢٧/أ» كانت مكسورة كما فى صِعَاب ، أو ساكنة بعد مكسور كما فى مِصْبَاح ، فلا يمنع الإمالة ، وبعضهم لا يجعل المنفصل مطلقًا مانعًا[7] ، وإن كانت متأخرة عنه فالمجاورة والمنفصلة بحرف وبحرفين أيضًا مانعة على الأكثر ، كعاصم ومواعظ ومَعَارِيض بالعين المهمل جمع مِعْرَاض وهو سهم لا ريش له ، والبعض لا يجعل المنفصلة بحرفين مانعة ، والفرق بين المتقدمة والمتأخرة حيث يمنع المتأخر مع الفصل بحرفين دون المتقدمة راجع إلى ما مر من أن الانحدار أسهل من الصعود ، وإذا وقع الراء المكسور بعد الألف بلا فصل يغلب المستعلى قبله كما فى طارد ، وكذا يغلب الراء الغير المكسور أيضًا كما فى قرار

(١) فى ب المستعيلة تحريف .
(٢) فى الأصل ما عد .
(٣) فى ب أو منفصل .
(٤) فى ب من كلمه .
(٥) فى كل النسخ ضواهى إلا أنها صححت فى هامش الأصل إلى صواعق .
(٦) أى الكلمة التى ليس فيها الألف .
(٧) شرح المفصل لابن الحاجب ٩٢٤/٣ ، ٩٢٥ .

فيما لان ، فإذا كان مع فصل فلا تأثير ، لا لمكسورة فى اجتلاب الإمالة ، ولا لغير مكسورة في المنع عنها عند الأكثر فلم يميلوا ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ﴾[(١)] للقاف وأمالوا[(٢)] هذا كافر لكسرة الفاء ، وبعضهم يجعله مؤثرًا مع الفصل ، فيعكس الأمر فيميل الأول للراء المكسور[(٣)] ، ويفخم / الثانى للراء الغير المكسور . «٢٢٧/ب» .

(١) سورة القيامة الآية ٤٠ .

(٢) فى جـ وأمالوا .

(٣) فى ب المكسورة .

الفصل السادس

لبيان ما يحصل بسبب الابتداء

أخرناه (إلى هنا)[١] لمناسبة الوقف، إذ هما متلازمان فى الخارج ومتقاربان غالبًا فى الذهن أيضًا، إذ كل منهما فى الاصطلاح ضد الآخر، والضدان قلما ينفك تصور أحدهما عن تصور الآخر كالسواد والبياض والأرض والسماء. اعلم أن من دَأب العرب الابتداء بالمتحرك كما أن من دأبهم الوقف على الساكن، ولهذا غالبًا الكلمات التى يتصور وقوعها مبتدأ بها متحركة الأوائل، والبعض توهم تعذر[٢] الابتداء بالساكن وهو منه غير مسموع إلا بالنسبة إلى نفسه ولسانه. كيف وأنا نجد كثيرا فى لغة العجم الابتداء بالساكن المدغم؟.

نعم يتعذر الابتداء بالمدّات لكنه من ذواتها لا من سكونها.

وقد خالفوا هذا فوضعوا بعض الكلمات ساكنة الأوائل دومًا للخفة لكثرة دورانها فى الكلام، وللتفنن فى الوضع، وهى من الأسماء والأفعال والحروف، أما من الأسماء/ فصنفان: سماعى، وقياسى، «٢٢٨/أ» فالسماعى أحد عشر اسمًا وهى: امرؤ[٣] وامرأة وابن وابنم وابنة واثنان واثنتان واسم واست، وايمن اللّه وايم اللّه، ففى امرئ خمسة وجوه: الابتداء بالميم مفتوحًا وهو الراجح، مضمومًا مع سكون الراء، وزيادة الهمزة مع سكون الميم وإتباع حركة الراء لحركة الهمزة بحسب الإعراب وفتحه فى الأحوال الثلاث للإعراب أو ضمه فيهما، وكذا امرأة إلا أنه مع الهمزة ليس فيها إلا فتح الراء، والميم فى ابنم زائد كما فى زُرْقُم[٤]، ونونه تابع لميمه في الحركة بحسب الإعراب، قيل وفى الاسم خمس لغات[٥]: إِسْم وأُسْم بكسر الهمزة وضمها وسِمو وسُمو بكسر

(١) ما بين القوسين ساقط من د.
(٢) فى ب تعدد.
(٣) فى د امرأ.
(٤) فى ب زرتم.
(٥) ذكر الجوهرى أربع لغات فى الصحاح سما ٢٣٨٣/٦ وزاد الجواليقى الأخير وهو سُمَى كهدى.

السين وضمه وسُمَى كهدى ، وايم منقوص أيمن قال الجوهرى[1] : وأيمن اللّه اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، وربما حذفوا منه النون فقالوا أيْمُ اللّه ، وإيم أيضًا بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء فقالوا أمُ اللّه ، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة قالوا «مُ اللّه» ثم يكسرونها لأ نها صارت حرفًا واحدًا ، فيشبهونها بالباء[2]/ فيقولون «مِ اللّه» وربما قالوا «مُنُ اللّه» بضم الميم «٢٢٨/ب» والنون ، ومَنَ اللّه بفتحهما ، ومِنِ اللّه بكسرهما[3] قال أبو عبيد[4] ، وكانوا يحلفون باليمن ، فيقولون يمين اللّه لا أفعل ثم يجمع اليمين على أيمن ثم حلفوا به فقالوا أيمن اللّه ثم كثر هذا فى كلامهم حتى حذفوا منه النون كما حذفوا من لم يكن فقالوا : لم يكُ فألفه ألف قطع ، وإنما خففت وطرحت فى الوصل لكثرة استعمالهم لها ، وإلى هذا ذهب ابن كيسان وابن درستويه[5] وكثير من النحويين ، هذا حاصل كلامه .

والقياسى كل مصدر يكون لماضيه إذا ابتدأ به أربعة حروف فصاعدا بعد همزة ، وهى أحد عشر بناء كما وقفت على تفاصيلها ، فباب الأفعال خارج عن

---

(١) الصحاح يمن ٢٢٢١/٦ ، ٢٢٢٢ وهو تلخيص لحديث الجوهرى .

(٢) في كل النسخ بالياء وصححت بناء على نص الصحاح يمن ٢٢٢٢/٦ .

(٣) فى د يكسرهما .

(٤) «قال» زيادة يقتضيها السياق ، يقول الجوهرى : «قال أبو عبيد وكانوا يحلفون . . . إلخ» الصحاح يمن ٢٢٢١/٦ وأبو عبيد هو القاسم بن سلام أبو عبيد إمام عصره أخذ عن أبى زيد وأبى عبيدة والأصمعى والكسائى والفراء كان مفتيًا فى القرآن والفقه والعربية حسن الرواية توفى ٢٢٣هـ البغية ٢٥٣/٢ ، ٢٥٤ .

(٥) نقل القوشجى هذا الرأى عن الصحاح يمن ٢٢٢١/٦ لكن الذى وجدته عند ابن درستويه غير هذا حيث يقول : «ويدلك على أن ألف أيمن ألف وصل قول الشاعر :

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن اللّه ما ندرى

كأنه قال لعمر الله وكذلك يقولون ليم اللّه فإنما دخلت ألف الوصل على ايم كما دخلت على اسم وابن وغيرهما من الأسماء المنقوصة الأواخر وأجرى ايمن مجرى ايم «كتاب الكتاب لابن درستويه ١٠ ، فظهر لنا أن الألف ألف الوصل عند ابن درستويه وليس ألف القطع كما قال الجوهرى والقوشجى ، وكأن القوشجى كان يشك فى كلام الجوهرى فقال بعد ذلك مباشرة «هذا حاصل كلامه» أى كلام الجوهرى .

هذا ، وأما من الأفعال فماضيات هذه المصادر وأمثلة أمرها وأمر كل ثلاثى مجرد فيه همزة زائدة .

وأما من الحروف فلام التعريف على مذهب سيبويه[(١)] ، إذ عنده حرف التعريف هو اللام وحده ، وأما عند الخليل[(٢)] ، فهو ال كهل فليس أوله ساكنًا ، وإنما تسقط همزته فى الدرج لكثرة استعماله كوجوب/ إدغام «٢٢٩/أ» لامه فى المقارب ، وكذاميمه فى لغة طيئ ، كامرجل بمعنى الرجل ، وقد روى فى الحديث[(٣)] «ليس من امبر امصيام فى امسفر» فإذا وقع شىء من هذه المذكورات فى الدرج نطق به على حاله ، وإذا وقع مبتدأ به زيد همزة متحركة ، أما زيادة المتحركة فلئلا يكون الابتداء بالساكن المرفوض فى اللغة ، وأما خصوص الهمزة فلينجبر[(٤)] نقصان سكون الأول بقوتها ، ولأنها من أول المخارج فلا حاجة إلى التجاوز عنه إلى مخرج[(٥)] آخر لرفع الابتداء بالسكون .

وسميت همزة الوصل وألف الوصل ، لأن ما قبلها يتصل بما بعدها كما فى قولك : ادْعُ ابنك كما سميت غيرها همزة القطع لأن ما قبلها منقطع عما بعدها ، وأضيفت إلى الوصل مع أنها تسقط عنده لتناسب قسيمها أعنى همزة القطع ، ولأن امتيازها عنها فى حال الوصل وحركتها الكسر كما هو الأصل فى تحريك الساكن إلا فى فعلٍ كان أول متحرك بعدها فيه مضمومًا ضمًا أصليًا

---

(١) الكتاب ١٤٧/٤ .

(٢) الكتاب ٣٢٥/٣ ، ٤٨/٤ ، ويقصد أنها حرف واحد يقول سيبويه : «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد وإن وليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى» الكتاب ٣٢٤/٣ ، وعد الخليل أل بمنزلة قد وليس هل كما قال القوشجى نقلاً عن الجاربردى فى شرح الشافية ١٦٥ ، ١٦٦ ، وانظر شرح المفصل لابن الحاجب ٩٩٩/٣ .

(٣) رواه النمر بن تولب اليشكرى عن الرسول وقيل إنه لم يرو غيره شرح المفصل ٣٤/١٠ والشاهد فى قوله «امبر امصيام ، امسفر» فإنه أبدل الميم من لام التعريف ، ورواية المتن رواية كعب عن الرسول انظر شرح المالكى لصحيح الترمذى ٢٣١/٣ ورواية جابر عن النبى «ليس من البر الصيام فى السفر» الترمذى ٢٣١/٣ .

(٤) فى ب ، جـ فليخبر .

(٥) فى الأصل يخرج .

لفظيًا أو تقديرًا فتضم إتباعا له كما فى افتُتح واستُفتح واغزُو اغزى ، أمر المخاطبة ، فإن أصله أُغْزُوِى بخلاف ارمُوا لعروض ضم الميم إذ «٢٢٩/ب» أصله ارْمِيُوا ، وإنما قيدنا الاستثناء بالفعل احترازًا عن أمره ، وإلا فى أيمن ، وأيم وحرفى التعريف ، فإنها فيها مفتوحة لكثرة استعمالها .

ولا يجوز إثبات هذه الهمزة فى الدرج بل تحذف وهو الكثير أو تبدل ألفًا وهذا إذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه همزة وصل مفتوحة لئلا يلتبس بالخبر كما فى قوله تعالى[1] : ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ وقولك آ ايمن اللّه يمينك دون ابنك هذا ؟ وقد جاء إثباتها لضرورة الشعر كقوله[2] :

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ... يُبَثُّ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَمِينُ[3]

بث الخبر نشره وإظهاره ، والواشى الساعى بالباطل ، والقمين الجدير ، ومعنى البيت ما قيل كل سر جاوز الاثنين شاع ، قيل المراد بالاثنين الشفتان ، ويسكن أول هو وهى ولام الأمر إذا وقعت بعد الواو والفاء أو قع الأولان بعد لام الابتداء أو همزة الاستفهام كما فى قوله تعالى[4] : ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وقوله[5] : ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ وقوله[6] ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ «٢٣٠/أ» وقوله[7] ﴿فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ﴾ وقوله[8] ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ وقوله[9] ﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ وقول

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٤٣ .

(٢) القائل قيس بن الخطيم الشواهد الكبرى ٥٦٦/٤ ، ديوانه ٥٥ ، شرح الشواهد ١٨٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل وقد روى «بنشر وإفشاء الحديث قمين» الشواهد الكبرى ٥٦٦/٤ ، وروى «بنشر وتضييع الحديث قمين» شرح المفصل ١٣٧ ، ١٩/٩ ورواية الديوان «بنشر وتكثير الحديث» ، وروى «بنثّ وتكثير الحديث» والنث من نث الحديث أى نشره وأفشاه والشاهد في قوله الإثنين حيث أثبت همزة الوصل فى الدرج للضرورة .

(٤) سورة البقرة الآية ٢١٦ وانظر حجة الفارسى ٣٠٩/١ .

(٥) سورة البقرة الآية ٧٤ وهى قراءة الكسائى حجة الفارسى ٣٠٨/١ .

(٦) سورة الحج الآية ٢٩ .

(٧) سورة الطارق الآية ٥ .

(٨) سورة آل عمران الآية ٦٢ .

(٩) سورة العنكبوت الآية ٦٤ وهى قراءة الكسائى حجة الفارسى ٣٠٨/١ .

الشاعر[١] :

وَقُــمْتُ لِلزَّوْرِ مُــرْتَاعًــا فَــأرَّقَنِى   فَقُلْتُ أَهْىَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِى حُلُمُ[٢]

الزّوْر الزائرون . معنى البيت ؛ رأيتهم فى النوم زائرين لى فقمت لهم فزعًا فتيقظت فلما لم أرهم[٣] قلت أهم أتونى أم جاءنى خيالهم فى النوم على العادة ، لكن هذا الإسكان ليس بأصلى ولا لازم ، وقد شبه ثم بالفاء والواو فأسكن بعده لام الأمر كما فى قراءة من قرأ[٤] : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾وأما الإسكان فى مثل أن يمل فهو قليل .

(١) الشاعر هو زياد بن جمل بن سعيد بن عميرة أو زياد بن منقذ العدوى الشواهد الكبرى ١٣٧/٤ وقيل قائله المرار بن منقذ العدوى شرح الشواهد ١٩٠ وقيل لبدر بن سعيد أخى المرار بن سعد شرح المفصل (هامش) ١٣٩/٩ وليس بين يدى ما يرجح نسبته إلى واحد بعينه انظر المغنى ٤٠/١ ، الهمع ٦١/١ ، ١٣٢/٢ ، حاشية الأمير ٤٠/١ .

(٢) البيت من بحر البسيط رواه ابن جنى فى خصائصه ٣٠٥/١ ، ٣٣٠/٢ «فقمت للطيف مرتاعًا وأرقنى» ورواه «وقمت» «والشاهد فى قوله أهْى بتسكين الهاء وهو عارض ليس أصليًا .

(٣) «لم» ساقطة من الأصل .

(٤) سورة الحج الآية ٢٩ وابن خالويه بعد أن ذكر هذه القراءة علق قائلا : «والكسر مع ثم أكثر» حجة ابن خالويه ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

الفصل السابع
لبيان ما يحصل بسبب الوقف

أخرناه عن الجميع لاختصاصه بالآخر ، وهو حبس النفس على لفظ ، وقطع الصوت عنه بحيث لو أريد التلفظ بشيء بعده احتيج إلى صوت جديد ، وقد يعرض بسببه للكلمة تغييرات بعضها مما يتغير به هيئة الكلمة ، وهذه التغييرات راجعة إلى حذف أو زيادة أو إبدال حرف أو نقل حركة أو روم أو إشمام فنجعل الفصل ستة أصناف :

الأول : فى بيان التغيير بالحذف : «٢٣٠/ب»

وهو إما حذف حركة[١] أو حرف وهو الأكثر أو الأصل فى الوقف ، إذ الباعث الأقوى عليه الاستراحة عن مشقّة التكلم ، والنطق بالساكن أيسر من النطق بالمتحرك ، وحذف جزء من الكلمة خلاف الأصل ، وأيضًا الوقف كالفراغ من البناء ، وهو يكون بما لا قلق فيه ولا اضطراب ، والحركة تزعج الحرف إزعاجًا عن مخرجه[٢] فلا ينبغى أن توقف على المتحرك ، فهو فى كل كلمة آخرها متحرك غير منون كما فى الوقف على الرجل ، أو عمر أو الدلو ، أو الظبى ، أو لن يغزو ، أو لن يرمى ، أو يدعو[٣] ، أو جوارى فى حال النصب أو يخشاه أو يرميه أو فوه ، أو فاه ، أو فيه ، أو عليه ، أو منه فيمن لم يلحق المدات بهذه الضمائر كما ستقف عليه وكما فى الوقف على ضربنى أو غلامى فيمن يحرك ياء المتكلم فى الدرج ، وتقف على تفصيله ، وأما حذف الحرف فله مواضع :

---

(١) فى الأصل الحركة ، والأفضل ما ثبت فى بقية النسخ لمناسبة ما بعدها .
(٢) سر الصناعة ٧/١ ، وانظر العقد الثانى من هذا التحقيق الفريدة الثانية فى أنواع الحروف .
(٣) فى جـ ، د يدعوه .

أحدها : كل كلمة منونة غير منصوبة ، فإن تنوينها يحذف للوقف كما فى هذا زيد ودلو وظبى وغاز وقاض ومررت بزيد ودلو وظبى ، وغاز وقاض . فإنه لا بقاء للتنوين مع الوقف أبدًا . «٢٣١/أ»

الثانى : كل اسم آخره ياء مكسور ما قبله ، كالغازى والقاضى[1] فى حال الرفع والجر ، فإن بعضهم يحذفون الياء فيقولون الغاز والقاض فرقًا بين الوصل والوقف[2] لكن الأكثرين على إثباته[3] ، فإن حذف ياء هذا الاسم للتنوين كما فى غاز وقاض وجوار وثمان[4] ، فالأكثرون على عدم رد الياء لأن زوال التنوين عارض فكأنه باق ، وبعضهم يردونه نظرًا إلى ظاهر عدم المانع ، (فالحذف هنا كالإثبات فى المعرف حسنًا وكثرة ، فإذا وقع هذا الاسم فى النداء نحو يا قاض فالأكثر)[5] على إثبات الياء لأن هذا المنادى ليس محلاً للتنوين وهو مذهب الخليل[6] ، ومذهب يونس[7] : حذف الياء لأن التغيير فى المنادى يقع كثيرًا كما عرفت فى النحو وأما نحو «يامُرِى» اسم فاعل من أرى فقد اتفقوا على الإثبات فيه ؛ لأنه لو أسقط الياء لبقى الاسم على حرف واحد وهو الفاء ، وهو إجحاف به ، فلا يرتكب لعارض الوقف[8] ، وأما الأفعال المعتلة نحو هو يغزو ويرمى/ ويخشى فليس فيها إلا الإثبات . «٢٣١/ب»

الثالث : ما لحقه الضمير المتصل للمتكلم منصوبًا أو مجرورًا ، وهو الياء كما فى ضربنى وأبى وغلامى ، ففى كلام الأئمة اضطراب شديد . قال أبو

(١) فى الأصل العاص .

(٢) قال ذلك ابن الحاجب فى الشافية ١٨١ - ١٨٣ وفى شرح المفصل ٩٣٧/٣ والفارسى فى التكملة ٢٥ .

(٣) الشافية ١٨٣ ، التكملة ٢٥ .

(٤) فى أ ، ب ثمانى .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب ، وفى جـ العبارة «ياقاضى الحاجات فالأكثر» .

(٦) يقول سيبويه : «وسألت الخليل عن القاضى فقال اختار يا قاضى» الكتاب ١٨٤/٤ .

(٧) يقول سيبويه : «أما يونس فقال يا قاض وقول يونس أقوى» الكتاب ١٨٤/٤ أى أن سيبويه يرجح رأى يونس .

(٨) وتعليل سيبويه : «كرهوا أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء» الكتاب ١٨٤/٤

على :[١] يجوز فى الوصل فتح الياء وسكونه ، والأصل الفتح ؛ كالكاف فى يحكمك ، فمن حرك فى الوصل أسكنها فى الوقف فقال : ضربنى وهذه دارى ﴿وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِى﴾[٢] وإن شاء ألحقها فى الوقف هاء فقال : هذا غلاميهْ ، ومن أسكن فى الوصل تركها في الوقف ، ويجوز أن يحذفها فيقول : هذا غلامْ وضَرَبَنْ ، وقد قرأ أبو عمرو[٣] ﴿فَيَقُولُ رَبِّى أَكْرَمَنْ﴾[٤] ، ﴿رَبِّى أَهَانَنْ﴾[٥] .

والمفهوم من هذا الكلام عدم جواز الحذف عند من يحرك الياء فى الوصل وجواز الإثبات عند من يسكنه فيه ، وقال صاحب المفصل[٦] : ويقول فى الوقف غلامى وضربنى وغلاميهْ وضربنيهْ ، بالإسكان وإلحاق الهاء فيمن حرك فى الوصل وغلام وضربن فيمن أسكن ، والمفهوم منه أنه لا يجوز الحذف عند من يحرك ولا الإثبات عند من يسكن ، وقال عبدالقاهر : من حَرَّكَ/ «٢٣٢/أ» فى الوصل وقف عليه ساكنًا ، كما يقف على ياء القاضى فى حال النصب ، ومن أسكن وقف على السكون كما وقفت على ياء القاضى فى الرفع والجر ، فظاهر كلامه وإن كان مشعرًا بما ذكره صاحب المفصل لكن من تشبيهه الوقف عند من يسكن بالوقف على ياء القاضى يفهم أنه موافق لأبى على[٧] ، وقال ابن الحاجب ، حذف الياء وإثباته كلاهما جائز عند من حرك فى الوصل ومن أسكن معًا ، والأكثر الأفصح إثباته فى الوقف عندهما ، واستدل[٨] على جواز الحذف عند من يحرك بأن ورشًا يقف على قوله تعالى[٩] : ﴿فَمَا أتانِىَ﴾

(١) التكملة ٣٥ النص نفسه . (٢) سورة نوح الآية ٢٨ .
(٣) التيسير الدانى ٢٢٣ ، الكشاف ٢٥٢/٤ ، البحر المحيط ٤٧٠/٨ ، حجة ابن خالويه ٣٧٠ ، الكتاب ١٨٤/٤ .
(٤) سورة الفجر الآية ١٥ .
(٥) سورة الفجر الآية ١٦ .
(٦) المفصل ٣٢٣ النص نفسه .
(٧) التكملة ٢٥ يقول أبو على الفارسى : «فالوقف على هذا إثبات الياء كما كانت ثابتة فى الأصل» .
(٨) المستدل بذلك الجاربردى في شرح الشافية ١٨٢ .
(٩) سورة النمل الآية ٣٦ ، انظر حجة ابن خالويه ٢٧١ .

بإسقاط الياء مع تحريك الياء فى الوصل ،وكذا روى عن أبى عمرو ، وقالون[١] ، وحفص ، على جواز الإثبات عند من يسكن ، بأن كل من يسكن فى الوصل ياء عبادى من قوله تعالى[٢] : ﴿يَا عِبَادِي لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ يثبته أيضًا ساكنًا فى الوقف ، وإذا جاز إثبات هذا الياء مع كونه في المنادى فإثباته فى غير المنادى أجدر[٣] ، ولا تظنن هذا حجة قاطعة عليهم لأن تواتر القراءات السبع فيما يتعلق بالهيئات وأمثال/ هذه التغييرات غير لازم وإنما أطنبنا فى هذا المقام لننبه «٢٣٢/ب» إلى أن تحقيق هذا البحث مفتقر إلى زيادة تأمل .

الرابع : الضمير المتصل للغائب منصوبًا كان أو مجرورًا نحو ضربته وغلامه ولجمعه نحو : ضربتهم وغلامهم وللمخاطبين نحو : ضربتكم وغلامكم ، والضمير المرفوع للمخاطبين نحو أنتم فإن المدات تحذف منها فى الوقف لكن هذا إنما يتضح ببيان حال هذه الضمائر فى ذواتها فنقول : أما هاء الضمير فأصل حركته الضمة ، كما فى اضربه وضربه وضربته وهذا أخوه وغلامه ورأيت أخاه وغلامه ، لكن إذا تقدمه كسرة أو ياء يكسر للمناسبة ، كما فى ارمه وبه وارميه واخشيه وفيه وعليه ، إلا عند أهل الحجاز فإنهم يبقون ضمته فيقولون ارمهو وبهو[٤] وقد قرئ قوله تعالى[٥] : ﴿فَخَسَفْنَا بِهُ وَبِدَارِهُ الأَرْضَ﴾ بضم الهائين ، وكذا قوله[٦] : ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ فإن ولى هذا الضمير متحركًا يلحقه واو إن كان مضمومًا وياء إن كان مكسورًا ، وإن ولى ساكنًا لا ، ولا فرق بين أن يكون المتحرك والساكن حرف/ لين أو لا كما يظهر «٢٣٣/أ» جميع

---

(١) قالون هو عيسى بن مينا بن ورد بن عيسى بن عبدالصمد بن عمر بن عبدالله الزرقى الملقب بقالون قارئ المدينة ونحويها أخذ القراءة عن نافع وأبى جعفر توفى ٢٢٠هـ غاية النهاية فى طبقات القراء ٦١٥/١ ، وفى النسخة ب «وقالوان» انظر البحر المحيط ١٦٩/٨ .

(٢) سورة الزخرف الآية ٦٨ وانظر حجة ابن خالويه ٣١٠ ، ٣٢٣ .

(٣) إلى هنا ينتهى نص الجاربردى فى شرح الشافية ١٨٣ .

(٤) يقول سيبويه : «وأهل الحجاز يقولون مررت بهو قبل واديهو مال»الكتاب ١٩٥/٤ وانظر التكملة ٣٧ .

(٥) سورة القصص الآية ٨١ وهى قراءة أهل الحجاز الكتاب ١٩٥/٤ ، التكملة ٣٧ .

(٦) سورة الفتح الآية ١٠ قراءة عاصم ورواها حفص حجة ابن خالويه ٣٣٠ .

ذلك فى الأمثلة المذكورة ، وابن كثير لايفرق بين تحرك ما قبله وسكونه[١] ، ويلحق المدة مطلقًا ، وغيره أيضًا قرأ قوله تعالى[٢] : ﴿وَيَخْلُد فِيه مُهَانًا﴾ بالياء ، وبعضهم يجوزون عدم إلحاقها فى سعة الكلام ، ويبقون ضمة الهاء أو يسكنونه[٣] ، وأما هم وكم وأنتم فأصلها همو وكمو[٤] وأنتمو[٥] ، بدليل هما وكما وأنتما ، إذ كونها بالمدة يقتضى لموجب المناسبة أن يكون جموعها أيضًا كذلك ، بدليل هن وكن وأنتن ، إذ بعد الهاء والكاف والتاء بعد الجمع حرفان ، فينبغى أن يكون فى الجمع الآخر أيضًا كذلك ، وحركة ما قبل الميم فى كم وأنتم الضم لا غير وكذا فى الاسم إذا ولى كسرة أو ياء فإنه يكسر الهاء كما فى بغلامِهم وبهِم واخشيهم ولديهِم وفيهِم ، وأهل الحجاز هنا أيضًا يضمونه[٦] وحمزة يضم[٧] فى ثلاث كلمات : عليهم ، وإليهم ولديهم ، قيل : لأن ألفاتها فى الأصل ياءات ، وأما حركة ميم هم[٨] فقد تقدم بيانها بتفاصيله فى بحث التقاء الساكنين لعروض/ الحاجة إليه هناك ، فلا نعيده ، ومتى كان «٢٣٣/ب» الميم مضمومًا فالمدة اللاحقة واو ، ومتى كسر فى هم أبدلت ياء ، وفى جميع هذه الضمائر إذا وقف عليها يسقط المدات بلا خلاف ، وأما واو هو وياء هى فمن أصل الكلمة على الأصح ، وحذفهما فى مثل قوله[٩] :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلاطِ نَجِيبُ[١٠]

---

(١) الحجة لابن خالويه ٧١ ، التفسير الدانى ٢٩ .

(٢) سورة الفرقان الآية ٦٩ وانظر حجة ابن خالويه ٢٦٦ .

(٣) الحجة لابن خالويه ٧١ . (٤) فى ب ، جـ ، د «همو ، كمو» .

(٥) تصحيح من جـ ، وفى بقية النسخ «انتمو» . (٦) الكتاب ١٩٦/٤ ، ١٩٧ .

(٧) حجة الفارسى ٨٧/١ وقد علق بأن تحريك حمزة للميم فى عليهم ولديهم وإليهم مستقيم حسن .

(٨) فى ب عمر .

(٩) القائل هو العُجَير السلولى بالتصغير وهو من بنى سلول بن مرة بن صعصعة الخزانة ٣٩٦/٢ ، الإنصاف ٢٩٦/٢ ، ٢٩٧ ، الخصائص ٦٩/١ .

(١٠) البيت من بحر الطويل وقد روى «الملاط ذلول» و«الملاط طويل» الخزانة ٣٩٦/٢ وفى اللسان هما ٣٦٦/٢٠ برواية «لمن جمل رث المتاع نجيب» وفى النسخة ب حمل بدل جمل ، بينا ظرف لما وصل بالألف إشباعًا جازت إضافته ، رخو الملاط سهله وأملسه والملاط الجنب ، النجيب الجيد الأصيل ، والشاهد فى قوله فبيناه حيث أضيف الظرف إلى هو وحذفت الواو للضرورة والقول بالجواز وهو للبغدادى الخزانة ٣٩٦/٢ .

وقوله[1] :

هَلْ تَعْـرِفُ الدَّارَ عَلَى تِبْـرَاكَـا دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَـا[2]

للضرورة ، ولتشبيه بعيد بواو فاهو وبياء فيهى ، وأصل الأول هو يشرى أى يبيع والملاط بكسر الميم الجنب ، ومعنى البيت أنه أضل جمله فلما يئس منه وأراد بيع رحله ، نادى واجدُه لمن هذا الجمل الموصوف ، وأصل الثانى إذ هى ، والتِّبراك بكسر التاء موضع ، وعند الكوفيين أن الواو والياء من إشباع حركة الهاء كما فى عنده وبه ، تمسكًا بعد مهما[3] فى هما ، ويرد عليهم أن حرف الإشباع لايتحرك (ولايثبت)[4] فى الوقف ، وقد ألحق الياء آخر «ذه وته» اسمى الإشارة للمؤنث تشبيهًا لهائها بهاء به فيحذف هذا الياء أيضًا فى الوقف .

الخامس : / ما وقع في الفاصلة أو القافية من ذات واو أو «٢٣٤/أ» ياء لا يحذف للوقف فى غيرها ، كما فى يغزو ويرمى فإن حذفهما فيها حسن فصيح كما فى قوله تعالى[5] : ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ وفى قول الشاعر[6] :

لايُبْـعِـدُ اللّه إِخْـوَانًا تَرَكْـتُـهُمُ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ ما صَنَعُ[7]

(١) لم يعرف القائل يقول البغدادى : «هذا البيت من الخمسين التى لم يعلم قائلها ولا يعرف له ضميمة» الخزانة ٢٢٨/١ ، الكتاب ٢٧/١ ، الإنصاف ٣٩٧/٢ ، الخصائص ٨٩/١ ، الهمع ٦١/١ ، شرح المفصل ٩٧/٣ ، شواهد الشافية ٢٩٠ .

(٢) من بحر الرجز وفى الهمع «دار سعدى» وفى شرح المفصل «ديار سعدى» والرواية الأولى تخل بالبيت موسيقيًا ، تبراكا اسم موضع فى ديار بنى فقعس وسعدى اسم امرأة . الخزانة ٢٢٨/١ ، والشاهد في قوله إِذْهِ حيث حذف الياء من الضمير للضرورة .

(٣) فى جـ بعدهما .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) سورة الفجر الآية ٤ والقراءة فى حجة ابن خالويه ٣٧٠ وعلل ابن خالويه بأن أكثر القراء على حذف مثلها لأنها فى الفواصل .

(٦) الشاعر هو تميم بن أبى مقبل ينتهى نسبه إلى عجلان هو شاعر إسلامى شرح الشواهد ٢٣٨ ، الكتاب ٢١١/٤ ، ديوانه ١٦٨ .

(٧) البيت من بحر البسيط ورواية الديوان «لايبعد اللّه أصحابًا تركتهم» وعند ابن يعيش «غداة الأمس» ونسب هذه الرواية إلى سيبويه . شرح المفصل ٧٨/٩ ، ٧٩ ولكنى وجدتها عند سيبويه «غداة البين» والشاهد فى قوله «ما صنعُ» على أن أصلها ما صنعوا فحذفت واو الضمير فى القافية .

أى ما صنعوا ، وإن كان الحذف فى غيرها أيضًا جائزًا يكون فيها أحسن كما فى قول[1] الكبير المتعال ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[2] و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾[3] ، فإن كان الواو والياء ضميرين كما فى ضربوا ولم يغزوا ولم يرمى[4] فالحذف ليس بجيد[5] ، والألف لخفته لا يحذف بسبب وقوعه فى الفاصلة أو القافية ، واعلم أن فى كل موضع يحذف فيه الحرف للوقف يحذف حركة ما قبله البتة وحركته أيضًا إن كانت ، فمرادنا فى التقسيم من حذف الحركة ألا يكون معه حذف للحرف ، ويحذف الحرف مقابله .

الصنف الثانى : فى بيان التغيير بالزيادة :

لا يجوز أن يصير الوقف سببًا لزيادة الحركة بل موجبه الإسكان ، حتى يكون عدد السكون فيه أكثر من عدده فى الوصل بواحد ، فإن كان عند آخر الكلمة/ سكون واحد يجعله اثنين كما فى زيد ، وإن كان اثنين «٢٣٤/ب» نجعله ثلاثة كما فى دواب ، فالزائد للوقف هو الحرف ، وهو إما مماثل لآخر الكلمة أو غير مماثل ، فالمماثل يكون بأن يضعف الحرف الآخر من الكلمة إذا كان متحركًا صحيحًا غيرالهمزة ، ويكون ما قبله أيضًا متحركًا نحو الفَرَجّ ، وأما إذا لم يكن متحركًا نحو «لم يبعد» فلا يضعّف ، لأن هذا التضعيف إنما هو ليكون كالعوض من الحركة الذاهبة ، وأما إذا لم يكن صحيحًا نحو لن يدعو ورأيت القاضى فلأن فى التكلم[6] بحرف العلة نوع لَكْنَة ولهذا تقع[7] التغييرات فيها كثيرًا ، فتضعيفها زيادة في اللكنة[8] ، وأما الهمزة فلثقلها واستبشاع اجتماع

---

(١) فى جـ قوله .
(٢) سورة الرعد الآية ٩ .
(٣) سورة غافر الآية ٣٢ .
(٤) هكذا بدون جزم فى كل النسخ وانظر الشافية ١٨٤ ، وفى د ترمى ولعلها الصحيحة حيث تكون للمخاطبة .
(٥) وتعليل ذلك «لأن الواو والياء فيهما اسم برأسه فحذفه مخل» شرح الجاربردى ١٨٤ .
(٦) تصحيح من جـ وفى الأصل المتكلم .
(٧) تصحيح وفى كل النسخ يقع .
(٨) ساقطة من ب .

الهمزتين كما عرفت ، وأما إذا كان ما قبله ساكنًا فلأنه يلزم التقاء ثلاث سواكن هكذا قالوا[١] مطلقًا[٢] ، ويرد عليه أنه إن كان مدة يكون التقاؤها[٣] على وجه مفتقر فى الوقف كما فى دواب ، ولا يبعد أن يكون مرادهم بالمطلق غير هذه الصورة اجتزاء بالتعليل ، وغير المماثل هاء وألف وغيرهما ، أما الهاء فزيادتها/ إما واجبة أو جائزة ، أما الواجبة فهى كل كلمة «٢٣٥/أ» كانت على حرف واحد ، ولم يكن كجزء من كلمة أخرى نحو «ره وعه وقه» أوامر من رأى يرى ، وعى يعى ، ووقى يقى ، ونحو مه فى «مَ أنت» ، ومجىء «مَ جئت» فإن هذه الكلمات إذا وقفت عليها وجب إلحاق هاء السكت بها وهو هاء ساكنة تزاد[٧] فى الوقف صيانة لحركة الآخر أو حرفه عن الذهاب ، أو بيانًا تامًا للحرف ، أما صيانة الحركة فظاهرة ، وأما صيانة الحرف عن الذهاب ففى كل مدة تحصل بسبب إشباع الحركة لا أنها حرف من الكلمة ، وأما بيانها ففى غيرها ، فإن فى[٥] حروف المد سيما الألف خفاء ، فإذا لحقها بعدها حرف آخر يظهر فهو نظير همزة الوصل فى أن المقصود منه فى الأكثر بقاء حركة الآخر كما أن المقصود منها بقاء سكون الأول ، وإن شئت قلت نقيضها ، والكوفيون يثبتون وصلا ووقفًا فى الشعرر وغيره ، وفى «م أنت» ، ومجىء «م أنت» ما الاستفهامية حذف ألفها ، وهى اسم برأسها ليست/ كجزء من غيرها ، لأنها تقع مستقلة إذا قيل : «٢٣٥/ب» وقع أمر عجيب ، ما أى شىء هو؟ قال أبو ذؤيب[٦] : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج كضجيج الحجيج أهلّوا بالإحرام فقلت : مَهْ[٧] فقالوا : هلك رسول اللّه ﷺ أى ما الواقعة؟ والضجيج التصويت والصياح ، وإنما يحذف ألفه إذا دخله الجار مضافًا كان أو غيره لكثرة وقوعه ثمة ، وإنما لزم إلحاق الهاء بمثل هذه الكلمات لأنها من حيث استقلالها مَظَنّة للابتداء بها

---

(١) «قالوا» ساقطة من الأصل .
(٢) القائل بذلك الجاربردى فى شرح الشافية ١٨٧ .
(٣) فى الأصل التقائها .
(٤) ساقطة من ب .
(٥) «فى» ساقطة من ب .
(٦) شرح الرضى على الشافية ٢٩٦/٢ ، شرح الجاربردى ١٧٧ .
(٧) فى ب ثمه .

فيجب تحركها وإذا وقف عليها وجب إسكانها واجتماع الحركة والسكون فى حرف واحد لا يتصور.

وأما الجائزة فإذا لم تكن[1] الكلمة بهذه الصفة وشرطها أن يكون فى آخر الكلمة إما مدة يراد بيانها نحو يا رباه ويا سيداه وههناه وغلامكماه[2] وغلامكموه وغلامكيه، وحتى مه؟ إلى مه؟، وإما حركة غير إعرابية ولا مشبهة بها نحو اخشه وارمه واغزه وهوه وهيه وغلاميه، فإن هذه الجموع إن شئت زدت الهاء كما ذكرنا، وإن شئت تركت/ لأن إسكان أواخرها «٢٣٦/أ» فيما هى متحركة ممكن، وفيما آخره مدة الوقف بإثبات الألف، وإسقاط الواو والياء جائز بلا محذور، وإنما جعلنا إلحاق الهاء فى «حتى مه»، مع أن مه ههنا أيضًا الاستفهامية كما فى م أنت؟ ومجىء م جئت؟ لأن حتى وإلى غير مستقلة فكأن كلا منهما مع مه كلمة واحدة، ولا كذلك ثمة فإن، أنت وجئت[3] كلا منهما مستقل فهنا الاحتياج إلى الجزئية، وإن لم ينشأ من مه فقد نشأ مما ضم إليه، وأما ثمة فلا احتياج لشىء منهما إلى الآخر، وكذلك ياء ضربنى وغلامى بمنزلة الجزء، لأن الضمير المتصل ليس له استقلال، وإنما لم يحافظ على الحركة الإعرابية كالبنائية لعروضها، ولكون[4] العامل دالا عليها بخلاف البنائية فإنها لازمة، واللازم بالرعاية أولى ولأنه ليس لها دليل، فإذا زالت ذهبت بالكلية، وقولنا ولا مشبهة بها للاحتراز عن حركة آخر الماضى، فإن بناءه على الحركة لشبهه بالمضارع، وعن حركة آخر الماضى، فإن بناءه على الحركة لشبهه بالمضارع، وعن حركة آخر يا زيد ولا رجل/ فإن «٢٣٦/ب» لهذين الحرفين شبهًا بالعامل، من حيث عروض الحركة المخصوصة بسببها، وتحريك هاء السكت، لا يجوز، لأنه للوقف والحركة لاتجامعه، وقد حرك

---

(١) تصحيح فهى فى كل النسخ يكن.

(٢) ساقطة من د.

(٣) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت ومجىء.

(٤) ساقطة من ب.

على استهجان فى ضرورة الشعر كقوله[١] :

يَا مَـرْحَـبَـاهُ بِحِـمَـارِ عَـفْـرَاء إِذَا أَتَى قَـرَّبْتُـهُ بِمَـا يَشَـاء[٢]

وقوله[٣] :

يَـا رَبِّ يَـا رَبَّـاهُ إِيَّـاكَ أَسَـلْ
عَـفْـرَاءُ يَا رَبَّاهُ من قَبْلِ الأَجَلْ
فَإِنَّ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنْيَا الأَمَلْ[٤]

عفراء اسم امرأة ، وأما إذا تحرك فقد حرك بالكسر على ما هو أصل تحريك الساكن ، وقد يضم بعد الألف والواو تشبيهًا بهاء الضمير الواقع بعدهما ، وبعضهم يفتحها بعد الألف للمناسبة ، وأما الألف فيزاد فى موضعين :

أحدهما : فى الوقف على أنا ضمير المتكلم ، فإن الأفصح فيه فى حال الوصل همزة ونون مفتوحان ، وقد يبدل همزته هاء فيقال : «هنا» ، وقد تمد همزته فيقال آنا[٥] وقد يسكن نونه وقد يلحق به الألف ، وعند الكوفيين[٦] الألف من نفس الكلمة ، هذه أحواله فى الوصل ، أما فى الوقف فالكثير القوى زيادة الألف لبيان حركته لئلا يلتبس/ بأن الحرفية ، وجاء إسكان «٢٣٧/أ» نونه فى الوقف ، وقد يوقف عليه بالهاء قال[٧] :

(١) تصحيح من ب وفى الأصل كقول الآخر والقائل هو عروة بن حزام العذرى صاحب عفراء من عذرة ، إسلامى كان فى مدة معاوية بن أبى سفيان الخزانة ٥٣٤/١ ، وانظر الخزانة ٥٩٢/٤ ، شرح المفصل ٤٦/٩ ، المنصف ١٤٢/٣ ، شرح الملوكى ٢٠٠ .

(٢) يقول البغدادى : «قالوا فى هذه الأبيات يجوز أن تروى بالمد والقصر فإذا مدت كانت من الضرب الخامس من السريع المشطور المخبون الموقوف وإذا قصرت كانت من الضرب السادس من مشطور السريع المخبون» الخزانة ٥٩٣/٤ وقد حرف فى المخطوط إلى «يا مرجاه» ، وعفراء هى محبوبة الشاعر وقد رحب بحمارها لمحبته لها ، والشاهد فى قوله «يا مرحباه» حيث حرك هاء السكت للضرورة .

(٣) القائل عروة بن حزام الخزانة ٥٩٣/٤ ، شرح المفصل ٤٧/٩ ، شرح الشواهد ٢٢٨ .

(٤) الأبيات من الرجز والشاهد فى قوله : «يا رباه» حيث أثبت هاء الوقف متحركة للضرورة .

(٥) تصحيح من د وفى بقية النسخ «آناء» .

(٦) شرح الرضى على الشافيه ٢٩٤/٢ .

(٧) لم أعثر على القائل ، يقول البغدادى : «لم أقف له على أثر» الخزانة ٣٨٩/٢ ، شرح الشواهد ٢٢٢ ، شرح المفصل ٩٤/٣ .

لَوْ كُنْتُ أَدْرِى فَــعَلَىَّ بَدَنَهْ مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيدِ أَنِّى مَنْ أَنَهْ[(١)]

فيجوز أن يكون الهاء بدلاً من الألف إذ كثُر ما يكون الوقف عليه بالألف ويجوز أن يكون هاء السكت وقوله تعالى[(٢)] ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ من هذا ، إذ أصله «لكن أنا» فخففت همزته على القانون ثم أدغم نون لكن فى نون أنا ، وإنما جاء فى الوصل أيضًا بإثبات الألف إجراء له مجرى الوقف ، وحسن ههنا زيادة حسن لدلالته على ذلك الأصل لئلا يتوهم أنه لكن المشددة ولكون الوقف على أنا بالألف يكتب به إذ اللفظ إنما يكتب (على صورة الابتداء والوقف عليه)[(٣)] .

الثانى[(٤)] : فى حيهلا بمعنى أسرع فإن الوقف عليه أيضًا بزيادة الألف ، وهذا على تقدير أن لا يكون منونًا ، وأما إن كان منونًا كما هو عند بعضهم فالألف بدل من التنوين ، فليس من هذا القسم غيرهما فزيادته إنما هى إذا استفهم عن نكرة بلفظ «مَنْ» وقف عليه يزاد عليه/ حروف «٢٣٧/ب» تدل على إعراب الاسم المستفهم عنه وتثنيته وجمعه وتأنيثه مثلاً ، إذا قيل جاء رجل يقول فى الاستفهام عنه منو؟ وفى رأيت رجلاً منا؟ وفى مررت برجل منى؟ وفى (رجلان) ورجلين منان ومنين ، وفى رجال منون ، وفى رجالاً ورجال منين ، وفى امرأة منه وعلى هذا ، وليس لإعراب المؤنثة الواحدة والجمع دليل ، وبعضهم لا يزيد على زيادة المدات دلالة على الإعراب[(٥)] دون أحوال الذات ،

---

(١) البيتان من بحر الرجز وقد رويا فى الخزانة وشرح الشواهد والنسخة د من المخطوط برواية «من كثرة الخليط» وهو تداخل الأشياء والبدنة ناقة أو بقرة الصحاح بدن ٢٠٧٧/٥ والشاهد فى قوله من أنه ، على أنه يوقف على «أنا» بالهاء قليلاً .

(٢) سورة الكهف الآية ٣٨ وهى قراءة أبى عمرو وقرأ عيسى الثقفى ﴿لكنْ هو اللّه﴾ وقرأ أبى بن كعب ﴿لكن أنا هو اللّه﴾ المحتسب ٢٩/٢ ، المنصف ٢٨/٢ ، ٢٩ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) ساقط من ب .

(٥) وهو رأى الفارسى ويعلل ذلك بأن «حذفه فى الوصل يدل على أن هذه الزيادات من التغيير المستعمل فى الوقف غير إعراب ، ولو كان إعرابًا ثبت فى الوصل لأن ما ثبت فى الوصل من الإعراب بالحروف يثبت فى الوصل والوقف فلو كانت هذه الحروف أيضًا إعرابًا لم تحذف فى الوصل» التكملة ٤١ .

فيقول فى الجميع منا ومنو ومنى[١] ، وليس فى الزيادات إلا سكون الآخر لأنها مختصة بالوقف ، وقد جمع شذوذات من قال[٢] :

أَتَوْا نَارِى فَـــقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا[٣]

حيث ألحق الزيادة فى حال الوصل ، وفى غير الاستفهام عن النكرة ، إذ ليس هنا نكرة لا لفظًا ولاتقديرا وتحرّك النون ، ويحتمل أن يكون على لغة من يجعل مَنْ معربًا بالحركات على ما ذكر سيبويه[٤] فيكون جمعًا له فتندفع هذه الوجوه ، لكن يبقى الكلام فى جمعه بالواو والنون بلا شرط على/ «٢٣٨/أ» ما عرفت ، قال الجوهرى[٥] «وقولهم عم صباحًا كلمة تحية كأنه محذوف من نَعِم ينعِم بالكسر فيهما ، وهى لغة شاذة فى نعُم ينعُم بالضم فيهما نعومة أى صار ناعمًا لينًا وعسى أن يختلج فى وهمك من جعلنا زيادة هذه الحروف قسيمة لزيادة الألف مع دخوله فيها مؤاخذة علينا زائلة بأدنى تأمل .

الصنف الثالث فى بيان التغيير بالإبدال :

وهو خمسة مواضع :

الأول : الاسم المنون فإن كان مقصورًا كعَصًى ورَحًى يوقف عليه بالألف اتفاقًا مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا ، لكن عند سيبويه[٦] هذا الألف فى حال

(١) روى هذا الرأى سيبويه عن يونس الكتاب ٢/٤١٠ .
(٢) اختلف فى ذكر القائل اختلافًا كبيرًا من قبل .
(٣) من بحر الوافر والشاهد فى قوله منون حيث جمعت بعض الشذوذات وهى إلحاق الزيادة فى حال الوصل وتحريك نون منون ، وفى النسخة د «أتو» .
(٤) الكتاب ٢/٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٢١ .
(٥) الصحاح نعم ٥/٢٠٤٤ .
(٦) يقول سيبويه : «أما كل اسم منون فإنه يلحقه فى حال النصب فى الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون» الكتاب ٤/١٦٦ ويقول ابن الحاجب فى شرح المفصل ٣/٩٣٨ : «لكن عند سيبويه أنها فى الرفع والجر الأصلية وفى النصب ألف التنوين» .

النصب مبدل من التنوين ، كما فى غير المقصور على ما يذكر ، وفى الرفع والجر ألف الكلمة الساقطة بسبب التنوين عاد لسقوط التنوين بالوقف ، وعند المبرد[1] هو ألف الأصل فى الأحوال كلها ، وعند المازنى[2] مبدل من التنوين فى الأحوال كلها[3] ، وفائدة الخلاف تظهر فى الإمالة فمتى كان مبدلاً من التنوين لا يمال ، ومتى كان من الكلمة يمال بشرائطها ، وفى الكتابة/ فإن «٢٣٨/ب» ما ألفه مبدل من الياء مثل رحى ، أو رابع فصاعدا مثل مُعلَى ومصطفَى يكتب بالألف ، إن كان مبدلاً من التنوين ، وبالياء إن كان أصلاً ، ومثل هذا مستثنى مما قلنا : إن صورة الكتابة معتبرة بحال الوقف ، وإن كان غير مقصور فإن كان فى آخره تاء التأنيث فيأتى بيانه ، وإلا فالأكثر على أنه فى حال النصب يبدل تنوينه ألفًا لخفته ، وفى حال الرفع والجر يسقط التنوين ويوقف على ما قبله بالسكون فيقال : رأيت زيدًا وجاء زيد ومررت بزيد ، وبعضهم يبدل التنوين فى كل حال بحرف حركة ما قبله ، فيقول جاء زيدُ ورأيت زيدَا ومررت بزيد لئلا يسقط بالوقف حرف دال على معنى بالكلية ، ولا يثبت ما هو بمنزلة تابع للحركة الإعرابية فى الوقف ، وبعضهم يسقط فى الأحوال كلها اعتبارًا لتبعية الحركة .

الثانى : «إذن» ، فإن نونه يبدل فى الوقف ألفًا تشبيهًا له بالمنون المنصوب كشِرَى ، وقِرَى بل قال بعض الكوفيين إنه اسم منون ونقل / عن «٢٣٩/أ» المازنى أنه حرف فلا يوقف عليه بالألف ، وأجاز المبرد الوجهين .

الثالث : المؤكد[4] بالنون الخفيفة فإن حكم نونه حكم التنوين فيبدل ألفًا إذا كان ما قبله مفتوحًا ، كما فى قوله تعالى[5] ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾ ، ويحذف إن كان

(١) المقتضب ٣/٤٤ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٣/٩٣٨ .

(٢) والألف فى رأى المازنى لا تكون أصلاً أبدًا لا فى الأسماء ولا فى الأفعال المنصف ١/١١٨ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٣/٩٣٨ ، شرح المفصل ٩/٧٧ .

(٣) هذه القضية بإسهاب فى شرح الكتاب للسيرافى (خ) ٤/٦٦٢ ، ٦٦٣ .

(٤) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت «المذكر» .

(٥) سورة العلق الآية ١٥ يقول أبو حيان : «وقرأ الجمهور بالنون الخفيفة وكتبت بالألف باعتبار الوقف إذ الوقف عليها بإبدالها ألفًا» البحر المحيط ٨/٤٩٥ .

مضمومًا أو مكسورًا على الأفصح ، كما فى يا قوم اضربُن ويا هند اقعدِن ، وإذا سقط النون بالوقف عاد الواو والياء الذاهبان لالتقاء الساكنين فنقول يا قوم اضربوا ويا هند اقعدى ، وإنما لم يعد فى رمتا الألف الذاهب لالتقاء الساكنين فى رمت ، وعاد الواو والياء ها هنا مع أن زوال المانع فى الكل عارض لأن الواو والياء هنا ضميران دالان على معنى فلا يحذفان إلا عند الضرورة بخلاف ألف رمى ، وعن يونس[1] أنه كان يقول : أقلبُها واوًا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ، فهو يقول فى اخشُون واخشِين : اخشووا اخشيى بواوين وياءين ، والجمهور اخشَوا واخشَى بواو وياء مفتوح ما قبلهما[2] ، وأما فى اضربن واقعدن فعند المجموع اللفظ اضربوا واقعدى ، وإنما الاختلاف فى اعتبار/ حال الواو والياء أهما الضميران أم بدلا من التنوين . «٢٣٩/ب» .

الرابع : الاسم الذى يلحق آخره التاء[3] فإنها تبدل فى الوقف هاء ولحوقها يكون لمعان :

الأول[4] : الدلالة على كون الذات مؤنثًا حقيقة ، وذلك يكون فى الصفات وفى الأسماء ، وهذا المعنى هو الكثير الشائع فى هذه التاء المطردة فى الصفات التى تصلح أن يتصف بها الذكور والإناث معًا من أسماء الفاعلين والمفعولين والمنسوبات ، والصفات المشبهة إلا أفعل التفضيل وأفعل فعلاء وفعلان فعلى وفعيلاً بمعنى مفعول إذا ذكر معه موصوفه فإن التاء[5] لا يلحقها فيقال امرأة صالحة[6] ومستورة ومصلية ومحذرة وكوفية وصوامة وصدوقة وغريبة ، وكذا فى رأيت قتيلة بنى فلان ، وفى أسماء الأجناس وهو سماعى قليل ، كما فى امرأة ورجلة وإنسانة وحمارة وأسدة وبرذونة ، وأما شيخة فهى في الأصل صفة مشبهة ، وابنة وغلامة متضمنتان لمعنى الوصفية .

---

(١) الكتاب ٥٢٢/٣ ، ٥٢٣ .
(٢) الكتاب ٥٢٢/٣ .
(٣) فى ب الخامس .
(٤) فى أ ، ب الياء ،
(٥) ساقطة من أ ، ب ، جـ .
(٦) فى د ضابطة .

الثانى[(١)] : معنى الدلالة على أن المراد واحد من الجنس كما/ «٢٤٠/أ» فى تمرة وجرادة وضربة وإخراجة ، وقد مر تمام هذا .

الثالث : معنى الدلالة على أن الموصوف جماعة ، كما فى قولهم مذهب البصرية والكوفية ودولة المروانية والعباسية وعمومتهم وخؤلتهم ، وخرجت خارجة على الأمير ، وجاءت الجمّالة والبغالة والحمّارة ، وحضرت الركوبة والقَتوبة[(٢)] والحلوبة .

الرابع : المبالغة فى الوصف كراوية وفَرُوقة بفتح الفاء لكثير الفَرَق بفتحتين ، وهو الخوف وفى المثل «رب عَجَلة تورث لبثًا ، ورب فروقة يدعى لَيْثَا»[(٣)] ونسابة للماهر فى معرفة الأنساب ومطرابة للبالغ الطرب ، ومنه سُبَبَة ولُعَنَة بضم الأول وفتح الثانى فيهما لمن يسب ويلعن كثيرًا وسَبّة ولَعْنة بسكون الثانى فيهما من يسبه ويلعنه الناس كثيرًا ، ويمكن جعل هذا راجعًا إلى ما قبله بتنزيل الواحد فى الوصف منزلة الجماعة إظهارًا لكماله فيه ونظيره قول الشاعر[(٤)] :

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[(٥)]

الخامس : تأكيد معنى التأنيث إذا لم يطلق الاسم على المؤنث كعجوزة

---

(١) ساقطة من الأصل ووضع مكانه حرف «م» وربما يكون رمزًا لكلمة «رقم» وهكذا فى بقية المواضع الثالث والرابع . . . وهكذا ، وفى جـ كتبت بالأرقام ١ ، ٢ ، ٣ . . . إلخ .

(٢) «اقتبت البعير إقتابًا إذا شددت عليه القتب ، والقتوبة من الإبل التى تقتبها بالقتب ، والقتب رحل صغير على قدر السنام» الصحاح قتب ١٩٨/١ .

(٣) فى مجمع الأمثال ١٩٨/١ «رب عجلة تهب ريثًا ورب فروقة يدعى ليثًا ورب غيث لم يكن غيثًا» وهو مثل يضرب للرجل يشتد حرصه على خاجة ويخرق فيها ويفارق التؤدة فى التماسها حتى تذهب كلها ، والريث الإبطاء ، وانظر جمهرة الأمثال للعسكرى ٣١٣/١ .

(٤) الشاعر هو أشهب بن رميلة الكتاب ١٨٦/١ ، ١٨٧ ، الخزانة ٥٠٧/٢ .

(٥) هذا عجز بيت من بحر الكامل وصدره «وإن الذى حانت بفلج دماؤهم» هم القوم أى الكاملون فى وطنيتهم ، وفلج اسم واد بجوار البصرة حانت دماؤهم أى لم يؤخذ لهم قصاص ، والشاهد فى الشطر الأول من البيت «الذى» وهو المحذوف عند القوشجى حيث جاءت الذى وهى للمفرد ، وعبر بها عن الجميع فعاد الضمير إليه محمولاً على المعنى وروى البيت فى الكتاب شاهدًا على حذف النون الذين استخفافًا ويروى البيت «وإن الألى» ولا شاهد فيه إذن الخزانة ٥٠٧/٢ .

وناقة ونعجة وأَرْوِية بضم الهمزة وتشديد الياء/ الأنثى من معز «٢٤٠/ب» الجبل .

السادس : تأكيد معنى الجمع إذا كان مستعملاً مع التاء وبدونه أيضًا كملائكة وملائك وأحامرة وأحامر .

السابع : الدلالة على التجدد والحدوث إذا كان الوصف مختصًا بالمؤنث كحائض وطامث وطالق وحائضة وطامثة وطالقة[١] ، فالمجردة عن التاء يراد بها الاتصاف بالحيض ، والطلاق على الإطلاق ، ومع التاء يراد بها تجددها والاتصاف بهما فى ذلك الوقت .

الثامن : الدلالة على كثرة الشىء فى المكان ، وذلك فى وزن مَفْعَلَة بفتح الميم والعين من الاسم الثلاثى كما فى مَأْسَدَة ومَسْبَعَة[٢] ، ومَحْيَاة ومَبْطَخَة ومَجْزَرَة ومَقْثَاة للأماكن التى يكثر فيها الأسد والسبع والحية والبطيخ والجزر والقثاء .

التاسع : الدلالة على أن أصل اللفظ أعجمى معرب ، وذلك فى الجمع الذى يتوسط ألفه أربعة أحرف كجوارية وموازجة جمعى جورب وموزج معربى كركا وموزه[٣] .

العاشر : الدلالة على أن المفرد منسوب ، وهذا أيضًا فى ذلك الجمع كمشارقة ومغاربة جمعى مشرقىّ ومغربىّ .

الحادى عشر : الدلالة على/ نقل اللفظ من الوصفية إلى «٢٤١/أ» الاسمية كما فى ذبيحة ونطيحة .

الثانى عشر : التعويض إما عن الفاء كما فى زِنَة وعِدَة ، أو عن العين كما

(١) ساقطة من ب .
(٢) فى ب مبصمة .
(٣) يقول الجوهرى : «الموزج معرب وأصله بالفارسية موزه فالجمع الموازجة مثل : الجورب والجواربة الهاء للعجمة وإن شئت حذفتها» الصحاح مزج ٣٤١/١ .

فى إجابة واستجابة ، وثبة أيضًا إن قلنا إنها من ثاب يثوب ، أو عن اللام كما فى سَنَة وكره ، أو عن مدة زائدة كما فى جحاجِحَة «جمع جحجاح بتقديم الجيم على الحاء وهو السيد[١] ، فإن أصله «جحاجيح» أو عن ياء الإضافة وهو فى يا أبتِ ويا أمت خاصة وقد مرت هذه المعانى الخمسة .

الثالث عشر : مجرد جعل الاسم مؤنثًا لفظيًا بلا إفادة معنى آخر ، كما فى ظلمة وغرفة ومظلمة ومعرفة ، والأصل فى هذه المعانى هو الأول ، والبواقى راجعة إليه بنوع شبه من حيث إن كلا منها متفرع على غيره ، كما أن التأنيث متفرع على التذكير ، ووجوه التفرع فى الكل يظهر لك بالتأمل ، فلا نطول الكلام بتفصيلها تحرزًا عن سآمتك ، فحكم الكل حكم الأول فى إبدال التاء هاء فى الوقف ، وفى سائر الأحكام مع لزوم فتح ما قبل التاء ، وتأنيث الضمير والفعل المسند إليها ، وغير ذلك ، وأما التاء/ فى بنت وأخت «٢٤١/ب» وهَنْت ، فقد غلبوا فيها جانب التعويض من اللام المحذوف[٢] ، وجعلوا التاء كأنها من نفس الكلمة فأسكنوا ما قبلها وأثبتوها فى الوقف كما فى الوصل ، ومما ذكرنا تنبهت أن تأنيث الفعل فى قوله تعالى[٣] : ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ لا يدل على كون تلك النملة أنثى ، وقد تلحق هذه التاء بعض الحروف وهى رُبَّ إذا كان المجرور بها مؤنثًا كما فى قول الشاعر[٤] :

فقلت لها أصبت حصاةَ قلبى ... وربَّتْ رمية من غير رام[٥]

---

(١) فى الصحاح جحح ٣٥٧/١ الجحجاح السيد والجمع الجحاجح ، والنص فى الإقليد شرح المفصل للجندى (خ) ورقة ١٥٩ ب .

(٢) الصحاح بنا ٢٢٨٦/٦ .

(٣) سورة النمل الآية ١٨ .

(٤) لم يعرف قائل هذا البيت انظر الخزانة ٣٢٣/٣ .

(٥) البيت من بحر الوافر ، حصاة قلبى أى حبته يقول البغدادى عن الشطر الثانى إنه مثل أو لمن قاله الحكيم بن عبد يغوث المنقرى الخزانة ٣٢٣/٣ ويقال لمن أصاب هدفًا دون قصد منه والشاهد فى قوله : «ربت» حيث دخلت عليها التاء لأن المجرور بها مؤنث وانظر جمهرة الأمثال ٣١٩/١ .

وثُم إذا عطف بها جملة كما فى قول الآخر(١) :

ولقـد أمـرّ على اللئـيم يسـبّنى فمضيت ثُمّت قلتُ لا يعنينى(٢)

ولا إذا دخلت على(٣) لفظ «حين» مضافًا إلى نكرة كما فى قوله تعالى(٤) : ﴿فَنَادَوا وَلات حينَ مناص﴾ ، وعند الفراء(٥) ، يلحقها إذا كانت داخلة على اسم الوقت ، أيّا كان كالأوانٍ واليوم والساعة وغير ذلك ، هذا ثم إن منهم من يقف على التاء بإسكانه قال(٦) :

اللّه نَجّـاك بكفَّىْ مـسلمتْ

من بعدَ ما وبعدَ ما وبعد مَتْ

صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمتْ

وكادت الحرّة أن/ تدعى أَمَتْ(٧) «٢٤٢/أ»

«بعد متْ» أصله بعدما أبدل ألفه هاء كما فى مهما ثم الهاء تاء للقافية والغلصمة بالغين المعجم والصاد المهمل الموضع الثانى من الحلق ، وقد

---

(١) القائل رجل من بنى سلول لم يعين اسمه الشواهد الكبرى ٥٨٨/٤ ، الخزانة ١٧٣/١ ، ٥٢٨ ، ١٦١/٢ ، ١٦٦ ، ٤٩٧ يقول الأستاذ عبدالسلام هارون : «وهو من الخمسين التى لم تنسب» معجم الشواهد ٤١١/١ ، وانظر الخصائص ٣٣٠/٣ ، ٣٣٢ ، الهمع ٩/١ ، ١٤٠/٢ .

(٢) البيت من بحر الكامل ورد برواية «بأعف ثم أقول ما يغنينى» ورواية أخرى «فأعف ثم أقول لا يعنينى» الشواهد الكبرى ٥٨/٤ والشاهد فى قوله ثمت حيث دخلت التاء على ثم حرف عطف الجمل .

(٣) ساقطة من أ ، ب ، جـ .

(٤) سورة ص الآية ٣ .

(٥) معانى القرآن للفراء ٣٩٧/١ ، ٣٩٨ ومثل لذلك بقول الشاعر «طلبوا صلحنا ولات أوان» وإن كان قد اعتبرها حرف خفض .

(٦) القائل هو أبو النجم العجلى شرح التصريح ٣٤٧/٢ ، الشواهد الكبرى ٥٥٩/٤ ، الخصائص ٣٠٤/١ ، شرح المفصل ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، الأشمونى ٢١٤/٤ .

(٧) الأبيات من الرجز وردت فى الهمع ٢٠٩/٢ برواية «كانت نفوس القوم» وفى شرح التصريح «اللّه أنجاك» وقد وردت بالهاء على الأصل فى شرح الشواهد ٢٢١ والشاهد فى قوله «مسلمت ، الغلصمت ، أمت» على أن بعض العرب يقفون على هاء التأنيث بالتاء الساكنة وفى النسخة ب حرفت الغلصمت إلى انغلصمت .

يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال ثلاثة أربعة بإبدال تاء ثلاثة هاء ثم نقل حركة همزة أربعة إليه ، ومن هذا الباب قراءة من قرأ ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾[1] بالألف فى الوصل ، ولهذا نظائر ، وهيهات اسم فعل بمعنى بَعُد فإن قدر فى الأصل هيهة أبدل تاؤه ألفًا[2] فهو مفرد فتوقف عليه بالهاء[3] ، وإن قدر أن أصله هيهات جمع هيهه فأُعِلّ وحذف الألف المبدل من الياء ، فيوقف عليه بالتاء ، وكذا عِرْقَات بكسر العين بمعنى الأصول فإن جعل اسم جمع العرق يوقف عليه بالتاء ، ، وفى الوصل يفتح تاؤه[4] فى النصب كما فى عِزْهَاه[5] وسِعْلاه[6] ، ولا يفتح فى الوصل ، وأما الجمع بالألف والتاء فلا يوقف عليه إلا بالتاء ، ونقل عن طيئ أنهم يقولون كيف البنون والبناه[7]؟/ وكيف الأخوة والأخواه؟ بالهاء وليس بجيد . «٢٤٢/ب»

الخامس : الكلمة التى آخرها همزة فإن قومًا يبدلون همزتها بحرف حركتها ثم إن كان ما قبلها مفتوحًا ينطقون بالكلمة على حالها الحاصلة بعد الإبدال فيقولون فى النبا جمع النَّبَو وسمعت النَّبَا وفرحت بالنَّبَى بفتح الباء فى الجميع ، وإن كان مضمومًا يبدلونها واوًا كاقروا ، وإن كان مكسورًا يبدلونها ياء كقرى ، وكان[8] أهل الحجاز لا ينقلون حركة الهمزة إلى ما قبلها بل يسكنونها على قانون الوقف ، ثم يبدلونها إلى حرف حركة ما قبلها على قانون الإبدال ، فيقولون فى الأحوال الثلاث نبا ، وأما إذا كان ما قبل الهمزة مضمومًا أو مكسورًا فنتيجته ما قالوا ، وقال الأولون واحد بلا فرق ، وإن كان ساكنًا ، كما فى قرء

---

(١) سورة الكهف الآية ٣٨ وهذه القراءة لأبى عمرو ، المحتسب ٢٩/٢ ، المنصف ٢٨/٢ ، ٢٩ .
(٢) ساقطة من الأصل .
(٣) فى ب بالتاء .
(٤) فى د تارة .
(٥) «رجل عزهاه أى لا يطرب للهو ويبعد عنه والجمع عزاة مثل سعلاه وسعال» الصحاح عزة ٢٢٤٠/٦ .
(٦) «السّعلاة أخبث الغيلان واستسعلت المرأة صارت سعلاة إذا صارت صخابة بذيئة» الصحاح سعل ١٧٢٩/٥ .
(٧) فى جـ البناة والأخوة .
(٨) ساقطة من ب ، جـ .

وبطء وردء ، وهو المعاون تنقل حركتها إلى ذلك الساكن ، ثم يبدلونها كذلك فيقولون مضى قَرُؤ بفتحة ثم ضمة وبُطُؤ بضمتين وردُؤ بكسرة ثم ضمة ، (وتربص قرأ بفتحتين)[1] وبُطَأ بضمة ثم فتحة وردأ بكسرة/ ثم فتحة ، وانظر إلى قرئ بفتحة ثم كسرة ، وبُطِئ «٢٤٣/أ» بضمة ثم كسرة ، وردئ بكسرتين ومنهم من لم يجوز الانتقال من الكسرةِ إلى الضمة وبالعكس ، فجعل الثانية منها تابعة للأولى[2] فقال فى رِدُو رِدِى وفى بِطُو بُطُو ، وقد يقع فى بعض اللغات فى الوقف إبدالات أخر مثل إبدال كل ألف فى الوقف همزة[3] مثلاً يقال فى هذه عصا وحبلى وهو يضربها هذه عصأ وحبلأ وهو يضربهأ[4] ، ومثل إبدال ألف التأنيث كما فى حبلى واوًا ، كما هو عند البعض يقولون : «هذه حبلو»ورأيت حبلو ومررت بحبلو ، أو ياء كما هو عند آخرين يقولون (فى الأحوال)[5] الثلاثة «حبلى» ، ومنهم من يسوّى[6] فى هذين الإبدالين بين الوصل والوقف ولرداءتها لم نعتد بها ، ولم نجعلها من أقسام الإبدال .

الصنف الرابع : فى بيان التغيير[7] بنقل الحركة :

وهو فى كل كلمة آخرها متحرك صحيح قبله ساكن صحيح ، أما اشتراط حركة الآخر وسكون ما قبله فلا خفاء فيه ، وأما / صحة الآخر «٢٤٣/ب» فلأنه لو كان حرف علة لزم إبداله فى بعض أحواله ، وهؤلاء مقتصرون على تغيير الحركة كما فى «دلْو» فى حال الجر ، فإنه لو نقل كسرة الواو إلى اللام لوجب إبداله ياء وفى «ظبْى» فى حال الرفع بمثل ذلك ، وأما صحةِ ما قبله

(١) العبارة فى ب ، جـ «وتربص بفتحتين» والعبارة هكذا .
(٢) المفصل ٣٣٩ .
(٣) المفصل ٣٤٠ .
(٤) العبارة فى أ ، ب ، جـ «هذه عصاه وحبلاه وهو يضربها» وفى د «يضربهاء» .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٦) فى ب يستوى .
(٧) العبارة فى د «فى حال التغير» .

فلأن فى حرف العلة ضَعْفًا عن تحمل الحركة (فلا تحرك)[١] ما لم يكن باعث قوى ، ثم إن لم يكن الآخر همزة نقلت ضمته وكسرته إلى ما قبله ما لم يلزم انتقال من ضمة إلى كسرة وبالعكس فيقال[٢] : هذا بكُر وبشُر ، ومررت ببكِر وبشِر قال[٣] :

تَحْـفِـزُهَا الأَوْتَارُ وَالأَيْدِى الشُّعُـرْ وَالنَّبْلُ سِتُّونَ كَأَنَّهَا الْجَمُرْ[٤]

الحَفْز بفتح الحاء المهمل وسكون الفاء وبالزاى المعجم الجمع والضم وفى الحديث «إذا صلت المرأة فلْتحفِزْ»[٥] أى تتضام إذا جلست وإذا سجدت وضمير المفعول للقوس ، والشعُر جمع شعراء كحُمُر وحمراء أى كثيرة الشعر ، وهى كناية عن القوة ، والنبل ستون أى مأخوذة بأصابع معقودة كعقد ستين وهكذا يفعله الرامى ، والمقصود أنه نقل ضمة راء الشعر والجمر/ «٢٤٤/أ» إلى العين والميم وكذا يقال اضربه وضرْبته بسكون التاء ، قال[٦] :

عَـجِـبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِـيـرٌ عَـجَـبُـه مَنْ عَنَزِىٍّ سبّنى لَمْ أَضْـرِبُه[٧]

عنزة قبيلة ، ولا ينقل فتحة الآخر فى هذا إلى ما قبله ، لأن الفتحة خفيفة قريبة من السكون فذهابها أسهل من نقلها وإن كان الآخر همزة تنقل جميع

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت شرح المفصل ٧٠/٩ ، ٧١ .
(٤) البيتان من بحر الرجز والشاهد فيها «الشعر والجمر» حيث نقلت فى الوقف الحركة التى فى آخر الكلمة وهى التى يقتضيها عامل الإعراب إلى الحرف الذى قبلها إذا كان ساكنًا وكانت الحركة ضمة كما فى الشعر والجمر فإن راءهما مضمومة والعين والميم ساكنتان فألقى ضمة الراء فى الكلمتين على ما قبلهما .
(٥) فى الصحاح حفز ٨٧١/٢ «رأيته محفزًا أى مستوفزًا» وفى الحديث عن على ﷺ « إذا صلت المرأة فلتحفز» أى تتضام وفى اللسان حفز ٢٠٤/٧ «عن على ﷺ إذا صلى الرجل فَلْيُخَوِّ وإذا صلت المرأة فلتحفز أى تتضام أو تجتمع إذا جلست وإذا سجدت» .
(٦) القائل زياد الأعجم من عبدالقيس الكتاب ١٨٠/٤ ، شرح الشواهد ٢٦١ ، شرح المفصل ٧٠/٩ ، ٧١ ، تسهيل الفوائد ٣٣٠ ، الأشمونى ٢١٠/٤ ، التكملة ٤٢ .
(٧) البيتان من بحر الرجز ورد فى الصحاح لمم ٢٠٣٣/٥ «يا عجبا والدهر جما عجبه» وعنزه قبيلة من ربيعة بن نزار والشاهد فى قوله لم أضربُه حيث نقلت حركة الهاء إلى الساكن قبلها .

حركاتها إلى ما قبلها وإن كانت فتحة ، أو لزم انتقال من ضمة إلى كسرة أو بالعكس لثقلها ، فلو لم تنقل الفتحة بل أسقطت لاجتمع مع ثقلها ثقل التقاء الساكنين وكل ذى ذوق يفهم أن بكْرْ بساكنين أخف من قُرْءْ بهما ، وكذا الانتقال من الضمة إلى الكسرة وبالعكس ، فلهذا ارتكبوها هنا لافيما آخره غير همزة وهرب بعضهم هنا أيضًا عنهما فجعل الثانية تابعة للأولى وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا الموضع فى فصل التقاء الساكنين .

الصنف الخامس والسادس : الروم والإشمام :

وإنما جمعناهما لتقاربهما وقلة مباحثهما ، فالروم تصويت خفيف كأنك تروم الحركة ولكن لا تتمها/ ، والإشمام أن تضم شفتيك بعد «٢٤٤/ب» إسكان الحرف ، لا انضمامًا تامًا بل مع بقاء انفراج ما بينهما ، فالروم فيه شىء ما مسموع بحيث إذا ألقى الأعمى إليه سمْعُه يدركه بخلاف الإشمام فإنه ليس[1] فيه ما يتعلق[2] بالسمع بل يدركه الرائى ، ولهذا قال سيبويه[3] : الإشمام بمنزلة تحريك بعض جسدك ، وهما مختصان بحالة الوقف ، والغرض منهما الإشعار بكون الحرف قبل الوقوف متحركًا ، بل بخصوص الحركة أيضًا ، فالروم حسن اتفاقًا فى كل ما سقط منه بالوقف حركة غير عارضة ، ولا يكون آخر ميم الجمع ، ولا التاء الذى يبدل فى الوقف هاء ، وأما فى هذه الصور الثلاث فالأكثر على أنه لا روم فيها ، أما الحركة العارضة فى مثل ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ﴾[4] فلا اعتداد بها حال وجودها وقيام ما يوجبها حتى لا يعود الواو ، فكيف بحال عدمها وزوال ما يوجبها؟ وأما ميم الجمع فعند من يسكنه فظاهر إذ لا حركة حتى يدل بالروم عليها ، وليس هذا من محل خلاف ، إنما هو ما إذا ألحق به المدة فى الوصل ، وفى هذا أيضًا عند الأكثر وهو المدة غير متحركة/ ،

---

(١) ما بين القوسين مكرر فى الأصل .
(٢) فى د سقطت ما فى قوله ما يتعلق .
(٣) الكتاب ١٧١/٤ وعبارة سيبويه : «لأن ضمك شفتيك كتحريك بعض جسدك» .
(٤) سورة الإسراء الآية ١١٠ .

والفرق بينه وبين يغزو ويرمى حيث يحسن الروم «٢٤٥/أ» فيها ، مع أن آخرها مثل آخره ، محل الخلاف أن الواو والياء فيهما قابلان للحركة بل أصلهما الحركة ، فلما ذهبا مع الحركة يتوهم أن الحركة لهما والمدات اللاحقة بالضمائر لاحظّ لها فى الحركة أصلا ، وأيضًا تجريد الميم عن لحوق المدة كثير جدًّا فصيح جيد بالاتفاق ، فمن يلحقه المدة أيضًا يترك الروم اعتبارًا للغة الأخرى الفصيحة ، وهذا الوجه يمهد[1] العذر فى تخصيص عدم الروم بميم الجمع دون ضمير المفرد كما فى ضَرَبه وغلامه ، وذلك أن تجريد هذا الضمير عن المدة ليس بتلك الكثرة ، بل الكثير الشائع فيه المدة ، وأما التاء فلأن الروم إنما هو لبيان حركة الحرف الذى وقف عليه ، وهنا الوقف على الهاء ، ولم يكن له حركة وأما من يرى الروم فى هذه الصور أيضًا فيعتبر بظاهر الحركة العارضة ، ويجعل مدة ميم الجمع مدة يغزو ويرمى ، ويتوهم حركة المبدل وهو التاء حركة البدل وهو الهاء ، والإشمام كالروم فى الأحكام إلا أنه يختص بالمضموم إذ بضم الشفتين لا يحصل إلا الضمة ، هذا ما يتعلق بصناعتنا من أحكام الوقف ، وأما عند القراء فله أحكام وأقسام لا نشتغل بها لعدم اندراجها فيما توجهنا إليه من المرام ، ولنقف على هذا القدر الوافى بغرضنا من الكلام ، حامدين اللّه على التوفيق للإتمام ومصلين ومسلمين على رسوله سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه ومن تابعهم بإحسان إلى يوم القيامة[2] (قد وقع الفراغ عن تحرير هذا الكتاب بعون اللّه الملك الوهاب فى اليوم الثانى من شهر رمضان المبارك ببلد قسطنطينة صانها إليه عن البَلِيّة ومع جميع بلاد المسلمين آمين يا معين ، الحمد لله على التمام ، وللرسول أفضل السلام)[3] .

(١) تصحيح ، وفى كل النسخ تمهد . (٢) تصحيح من ب وفى الأصل يوم القيام .

(٣) ما بين القوسين تكملة من ب ، وأما فى جـ العبارة هكذا : «قد وقع الفراغ عن تحرير هذا الكتاب بعون الملك الوهاب فى اليوم (بياض) من شهر شعبان المعظم ببلدة بروس صانها اللّه عن البأساء مع بلاد المسلمين» وأما فى النسخة د فآخرها : «تم الكتاب بعون اللّه الملك الوهاب على يد أضعف الطلاب عبدالرازق بن الحاج محمد البدليسى غفر لهما بحرمة محمد ﷺ» . ا . هـ .

الفهارس(*)

(*) ملحوظة : فهارس القرآن والحديث والشعر للنص المحقق فقط .

أولا : فهرس شواهد القرآن الكريم
حسب ترتيب السور

(١) ما بين الأقواس تكملة الآيات زيادة على ما فى العنقود

الآيـــة	رقمها	اسم السورة	الصفحة
لم يتسنّه	٢٥٩	البقـــرة	٢٩٩
والله يضاعف لمن يشاء	٢٦١	‹‹	٣٥٢
فنظرة إلى ميسره	٢٨٠	‹‹	٢٦٢
وليملل الذى عليه الحق	٢٨٢	‹‹	٣٥٦
يعذب من يشاء	٢٨٤	‹‹	٤٨٤
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت	٢٨٦	‹‹	٣٥٤
الٓم الله	١	آل عمـران	٤٦٦
يغفر لكم	٣١	‹‹	٤٨٦
لهو القصص الحق	٦٢	‹‹	٥١٢
عذاب اليم	٩١	‹‹	٤٨١
إن تصبروا وتتقوا لا يضركم	١٢٠	‹‹	٢٤٠
إن يمسسكم	١٤٠	‹‹	٢٤٠
فمن زحزح عن النار	١٨٥	‹‹	٤٨٣
حرمت عليكم أمهاتكم (هامش)	٢٣	النساء	٢٦٢
يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت	٦٠	‹‹	٣٥٢
كفوا أيديكم	٧٧	‹‹	٣٥٦
نوله ما نولى ونصله جهنم	١١٥	‹‹	٤٧٠
إلا أن يصلحا	١٢٨	‹‹	٤٨٧
ألم تستحوذ عليكم	١٤١	‹‹	٣٠٨
وإن امرؤ هلك	١٧٦	‹‹	٤٦٦
ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا	٨	المائـــدة	٣٨٧
ولله ملك السموات والأرض (وإليه المصير)	١٨	‹‹	٣٦٩
من الأرض	٣٣	‹‹	٤٩٤
يحبهم ويحبونه	٥٤	‹‹	٢٠٥
ومالنا (لا نؤمن بالله)	٨٤	‹‹	٤٧٧
قل آلذكرين حرم	١٤٣	الأنعـام	٥١٢
قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين	١٦٢	‹‹	٤٦٣
ادّاركوا فيها	٣٨	الأعـراف	٤٨٩
إن رحمة الله قريب من المحسنين	٥٦	‹‹	٤٣٥

الآيــــة	رقمها	اسم السورة	الصفحة
من همزات الشياطين	٩٧	، ،	٤٨١
وإقام الصلاة	٣٧	النــــور	٣٦٨، ٤٥٣
وإقام الصلاة وايتاء الزكاة	٣٧	، ،	٣٦٨، ٤٥٣
يكاد سنا برقه	٤٣	، ،	٤٨٢
ومن يطع الله ورسوله ويخشى الله ويتقه	٥٢	، ،	٤٦٨
ولبعض شأنهم	٦٢	، ،	٤٧٩، ٤٨٥
ويخلد فيها مهانا	٦٩	الفرقــــان	٥١٩
وقيل لهم	٩٢	الشعــــراء	٤٦٢
قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم	١٨	النمـــــل	٥٣١
فما أتانى	٣٦	، ،	٥١٧
حتى يصدر الرعاء	٢٣	القصص	٥٠١
فخسفنا به وبداره الأرض	٨١	، ،	٥١٨
لهى الحيوان	٦٤	العنكبوت	٥١٢
ومن آياته خلق السـمـوات والأرض واخـتـلاف ألسنتكم وألوانكم	٢٢	الـــــروم	١٨٩
واشكر لى	١٤	لقمـــــان	٤٨٦
اغضض من صوتك	١٩	، ،	٢٥٦
إذ جاؤوكم	١٠	الأحـــــزاب	٤٨٦
وسرحوهن سراحا جميلا	٤٩	، ،	٣٦٧
تؤوى إليك	٥١	، ،	٤٧٧
إن الله وملائكته يصلون على النبى	٥٦	، ،	٢٠٥
إنه كان ظلوما جهولا	٧٢	، ،	٣٧٠
وتأكل منسأته	١٤	ســـبأ	٤٩٨
إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه	١٠	فاطـــر	٤٤١
سواء عليهم	١٠	يـــس	٤٨١
فى الفلك المشحون	٤١	، ،	٢٥٣
فنادوا ولات حين مناص	٣	ص	٥٣٢
وعذاب اركض	٤١، ٤٢	، ،	٤٦٦
خذ بيدك ضغثا	٤٤	، ،	٤٨٥
أستكبرت أم كنت من العالين	٧٥	ص	٤٩١

الآيـــة	رقمها	اسم السورة	الصفحة
ما فرّطت	٥٦	الزمــر	٤٨٥
يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور	١٩	غافــر	٤٣٩
يوم التناد	٣٢	،،	٥٢١
أتينا طائعين	١١	فصلت	٢١٤
ودار الخلدجزاء	٢٨	،،	٤٧٩
حم	١	الشورى	٤٦٤
عسق	٢	،،	٤٦٤
ياعبادى لا خوف عليكم	٦٨	الزخرف	٥١٨
أتعداننى أن أخرج	١٧	الأحقاف	٣٧٧
إذا خرجوا من عندك قالوا	١٦	محمد	٤٨٥
فقد جاء أشراطها	١٨	،،	٤٩٥
بما عاهد عليه الله	١٠	الفتح	٥١٨
أخرج شطأه	٢٩	،،	٤٨٦
ألقيا فى جهنم	٢٤	ق	٣١٨
مريب الذى	٢٥ ، ٢٦	،،	٤٦٧
فنعم الماهدون	٤٨	الذاريــات	٤١٣
وعادًا الأولى	٥٠	النجــم	٤٩٤
(وقالوا مجنون) وازدجر	٩	القمــر	٣١٧
مس زقر	٤٨	،،	٢٩٤
ولا جان	٣٩	الرحمــن	٣٠٦ ، ٤٦٣
ليس لوقعتها كاذبة	٢	الواقعــة	٣٦١
جزاء بما كانوا يعملون	٢٤	،،	٣١٥
بل نحن محرومون	٦٧	،،	٤٨٦
استحوذ عليهم الشيطان	١٩	المجادلــة	٣٠٨
ومن يشاق الله	٤	الحشــر	٤٧٦
ولقد زينا السماء الدنيا	٥	المــلك	٢٩٧
بأيكم المفتون	٦	القلــم	٣٦٢
هاوم اقرأوا كتابيه	١٩	الحاقــة	٢٣٣
ما أغنى عنى ماليه ، هلك عنى سلطانيه	٢٨ ، ٢٩	،،	٤٧٩
خذوه فغلوه	٣٠	الحاقــة	٣٥٦

ثانيًا : فهـــرس شواهـــد الحديث النبوى الشريف[1]

(١) الأحاديث مرتبة أبجديا حسب أول حرف فى الحديث

ثالثًا : فهرس الأشعار والأرجـــاز

الشـــــاهد		البحر	ص
عـمـرو بن يربوع شـرارا النـات		الرجز	٣١٣
غـيـر أعِـفـاء ولا أكـيـات		،،	٣١٤

(الجيم)

لا همّ إن كنت قـبلت جـتج		الرجز	٣٢٠
فـلا يزال شـاحج يأتيك بج		،،	٣٢٠
متخـذا من ضعـوات تولجا		،،	٤١٨
وكنت أذلّ من وتد بقـــاع	يشـجج رأسـه بالفـهـر واجى	الوافر	٤٩٩
خــالى عـــويف وأبو علج		الرجز	٣١٩
المطعـمـان اللحم بالعـشج		،،	٣١٩
وبالغــداة كـتل البــرنج		،،	٣١٩
تقطع بالوّد وبالصــيــصج		،،	٣١٩

(الحاء)

فقلت لصاحبى لا تحبسانا	بنزع أصولـــه واجـدز شيحا	الوافر	٣١٧
أخوبيضـــات رائح مـتأوب	رفيق بمسح المنكبين سبوح	الطويل	٤١٩

(الدال)

فـآليت لا أرثى لهـا من كـلالة	ولا من خفى حتى تلاقى محمدا	الطويل	٤٦٠
لكل أناس مـقبـر بفنائهـــم	فهـم ينقصـون والقبور تزيـد	،،	٣٧٦
لحب المـوقـدان إلىّ مـوسى	وجعـدة إذ أضاءهما الوقـود	الوافر	٣٠٤
أسد دم الأسد الهزبر خضابه (موت فريص الموت منه يرعد)[1]		الكامل	٢١٢
....	هم القوم كل القوم يا أم خالد	الطويل	٥٢٩
كريم متى أمدحه أمدحه والورى	معى وإذا مالمته لمته وحدى	،،	٤٧٢
وقفت فيها أصيلا لا أسائلهـا	أعيت جوابا وما بالربع من أحد	البسيط	٣١٩
ألم يأتيك والأنبـاء تنمـــى	بمـا لا قت لبـون بنى زيـاد	الوافر	٤٥٩
إذا مـا عـد أربعـــة فـســال	فزوجك خامس وأبوك سادى	،،	٣٠١
وتركن نهـدا عـيـلا أبناؤهـــا	وبنى كنانة كـاللصـوت المـرد	الكامل	٣١٤

(١) ما بين الأقواس تكملة ليست موجودة فى المخطوطات

الشاهد		البحر	ص
فإن عفراء من الدنيا الأمل		‹‹	٥٢٤
أرتنى حجلا على ساقها	فهشّ الفؤاد لذاك الحجل	المتقارب	٤٦٣
أخذوا المخاض من الفصيل غلبة	ظلما وتكتب للأمير أفيّلاَ	الكامل	٣٦٢
لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة	تدع الصوادى لا يجُدن غليلا	‹‹	٣٤١
إنما أنفس الأنيس سباع	يتفارسن جهرةً واغتيالا	الخفيف	٢٨٢
وكل أناس سوف تدخل بينهم	دويهية تصفر منها الأنامل	الطويل	٣٩٦
أخذت بنجد ما أخذت غلبة	وبالغور لى عز أشمّ طويل	‹‹	٣٦٢
....	تق الله فينا والكتاب الذى نتلو	‹‹	٣١٣
تبيّن لى أن القماءة ذلّه	فإن اعزاء الرجال طيالها	‹‹	٢٩٦
(تقاك) بكعبٍ واحد وتلذه	يداك إذا ماهزّ بالكف يعسل	‹‹	٣١٢
ثلاثة أحباب فحبٌّ علاقة	وحبّ تملاّق وحب هو القتل	‹‹	٣٦٦
وإن شفائى عبرة مهرَاقة معول	فهل عند رسم دارس من معول	‹‹	٢٦٣
كمنية جابر إذ قال ليتى	أصادقه وأفقد بعض مالى	الوافر	٣٨٢
تبقلت من أحسن التبقل	بين رماحَىْ مالك ونهشل	الرجز	٤٠٩
كأن فى أذنابهن الشّوّل		‹‹	٣٢٠
من عبس الصيف قرون الإجّل		‹‹	٣٢٠
قد مرّ يومان وهذا الشالى		الرجز	٣٠١
وأنت بالهجران لا تبالى		‹‹	٣٠١

(الميم)

الشاهد		البحر	ص
تحلّم عن الأدنين واستبق ودهم	ولن تستطيع الحلم حتى تحلّما	الطويل	٣٥٢
لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى	وأسيافنا يقطرن من نجدة دما	‹‹	٤٣٩
فبادَرَت شاتَها عجلى مثابرة	حتى استقت دونَ مَحْنىَ جيدها نغما	البسيط	٣١٥
شيخ على كرسيه معمما		الرجز	٣٤٣
فإنه أهل لأن يُؤكرما		‹‹	٣٤٣
يحسبه الجاهل ما لم يعلما		‹‹	٣٨٧
شيخا على كرسيه معمما		‹‹	٣٨٧
هذا طريق يأزم المآزما		‹‹	٤١٧
وعضوات تمشق اللهازما		‹‹	٤١٧
أتوا نارى فقلن منون أنتم	فقالوا الجنّ قلت عموا ظلاما	‹‹	٢٨٢
		‹‹	٥٢٦

الشـــاهد		البحـر	ص
فقلت إلى الطعام فقال منهم	زعيم نحسد الأنس الطعاما	، ،	٢٨٢
ذاك خليلى وذو يعـاتبنى	يرمى ورائى بامسهم وامسلمة	المنسرح	٣١٦
هو الجواد الذى يعطيك نائله	عفوا ويظلم أحيانا فيظلم	البسيط	٤٨٧
وقمت للزّور مرتاعا فأرقنى	فقلت أهى سرت أم عادنى حلم	، ،	٥١٣
رمته أَنَاة من ربيعة عامر مأتم	نؤوم الضحى فى مأتم أى مأتم	الطويل	٣٠٥
نزور امرءا أما الإلاه فُيتّقى	وأما بفعل الصالحين فيأتمى	، ،	٢٩٩
أيا ظبية الوعساء بين جلاجل	وبين النّقا آنت أم أم سالم	، ،	٤٩٦
ألم ترنى عاهدت ربى وإننى	لبين رتاج قائما ومقام	، ،	٣٦١
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما	ولا خارجا من فىّ زور كلام	، ،	٣٦١
هما نفثافى فِىّ من فَمَويهما	(على النابح العاوى أشد رجام)	، ،	٤١١
. . . .	لا أنت أسود فى عينى من الظلم	البسيط	٣٧٣
فقلت لها أصبت حصاة قلبى	وربّتْ رمية من غير رام	الوافر	٥٣١
ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى	والعيش بعد أولئك الأيام	الكامل	٤٧٠
وكفك المخضب البنام		الرجز	٣١٥
ليوم روع أو فعال مكرم		، ،	٣٦٣
نستوقد النّبل بالحضيض ونصْ	طادُ نفوسا بُنَت على الكرم	المنسرح	٣٣٧

(النــون)

الشـــاهد		البحـر	ص
لم يبق من آى بها تحلين		الرجز	٣٤٢
غير رماد وحطام كنفين		، ،	٣٤٢
وغير ودّ جاذل أو دين		، ،	٣٤٢
وصاليات ككما يؤثفين		، ،	٣٤٣
إنّ المنايا يطّلعْـ	ـنَ على الأناس الآَمنينا	الكامل	٢٨٢
ياليت أناضمنا سفينه	حتى يعود الوصل كينونه	الرجز	٤٥٤
لوكنت أدرى فعلىّ بدنه		، ،	٥٢٥
من كثرة التخليد إنى من أنه		، ،	٥٢٥
إذا جاوز الاثنين سرّ فإنه	يبثّ وتكثير الوشاة قمين	الطويل	٥١٢
مهلاً أعاذل قد جربت منخلقى	أنّى أجود لأقوام وإن ضننوا	البسيط	٤٨٠

رابعًا : فهرس المصادر والمراجع

أ - المطبوعات العربية

ـ الإبدال : ابن السكيت تقديم دكتور حسين شرف ، مراجعة على النجدى ناصف ـ المطبعه الأميرية مصر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .

ـ أخبار الدول وآثار الأول : أبو العباس أحمد بن يوسف الشهير بالقرمانى ـ طبع حجر (بدون تحديد)

ـ أساس البلاغه : الزمخشرى ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤١ هـ ـ ١٩٢٣م .

ـ الاشتقاق : عبدالله أمين ـ ط ١ مطبعة لجنة التأليف والترجمه ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م .

ـ أصوات اللغه : د . عبد الرحمن أيوب ـ ط : ٢ مطبعة الكيلانى ١٩٦٨م .

ـ أصول النحو العربى ـ د . محمد عيد ـ عالم الكتب ١٩٧٣م .

ـ الأصول د . تمام حسان ـ دار الثقافة ـ المغرب ـ ط ١ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

ـ الأعلام : خير الدين الزركلى ـ ط ـ ٢ مصر ١٩٥٩م .

ـ الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو : أبو البركات الأنبارى ـ تحقيق سعيد الأفغانى مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ .

ـ الاقتراح فى علم أصول النحو : السيوطى تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ـ ط ١ مطبعة السعاده ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦م .

ـ الاقتضاب : البطليوسى ـ الطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١م .

ـ أمالى المرتضى : أبو القاسم على بن الطاهر ـ مطبعة السعاده بمصر ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٧م .

ـ الإمتاع والمؤانسه : أبو حيان الأندلسى تصحيح أحمد أمين وأحمد الزين ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٩م .

ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف ـ أبو البركات الأنبارى ـ ط ١ ـ مطبعة الاستقامه بالقاهرة ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م .

ـ الإيضاح فى علل النحو : الزجاجى ـ تحقيق الدكتور مازن المبارك ـ ط ٢ دار النفائس بيروت ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

ـ البدر الطالع لمحاسن من جاء بعد القرن السابع : الشوكانى ـ ط ١ مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .

ـ البرهان فى أصول الفقه : إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبدالله ـ ط ١ مطابع دولة قطر الحديثه ١٣٩٩هـ .
ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ـ السيوطى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة عيسى الحلبى القاهرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م .
ـ تاج العروس : الزبيدى ـ ط ١ المطبعة الخيرية مصر ١٣٠٦هـ
ـ تاريخ الأتراك العثمانيين ـ ترجمة حسين لبيب ـ مطبعة الواعظ بالقاهرة ١٣٥٥ هـ ـ ١٩١٧م .
ـ تاريخ الأدب التركى : حسين مجيب المصرى ـ مطبعة الفكر (بدون تحديد) .
ـ تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ـ المستشرق الروسى و . بارتولد
ترجمة الدكتور أحمد السعيد سليمان ـ مكتبة الأنجلو المصرية ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م .
ـ تاريخ سلاطين آل عثمان ـ تاليف حضرة عزتلو يوسف بك آصاف ـ المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز (بدون تحديد) .
ـ تحقيق النصوص ونشرها ـ عبد السلام هارون ـ ط ١ مكتبة الخانجى بمصر ١٩٥٤م .
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك ـ تحقيق محمد كامل بركات ـ دار الكاتب العربى للطباعة بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م .
ـ التصريف الملوكى : ابن جنى ـ طبعة شركة التمدن الصناعية مصر ـ بدون تحديد
ـ التعليقات السنيه على الفوائد البهيه : أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنودى ـ ط ١ مطبعة السعاده مصر ١٣٢٤هـ .
ـ تفسير البحر المحيط : أبو حيان الأندلسى ـ مطبعة السعادة القاهرة ١٣٢٨هـ .
ـ تقريب النشر فى القراءات العشر : ابن الجزرى تحقيق إبراهيم عطوة عوض ـ ط ١ مطبعة مصطفى الحلبى مصر ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١م .
ـ تقريب النفع فى القراءات السبع : محمد الضباع ـ مصطفى الحلبى مصر ١٣٧٤هـ .
ـ التلخيص : القزوينى ـ مطبعة الصدق ـ مصر (بدون تحديد) .
ـ التيسير الدانى فى القراءات السبع : ابن سعيد الدانى ـ تصحيح أوتوبرتزل ـ مطبعة الدوله ١٩٣٠م .
ـ جمهرة الأمثال : العسكرى ـ المطبعة الخيرية مصر ١٣١٠هـ .
ـ حاشية ابن جماعه على الشافيه (ضمن مجموعة) ـ المطبعة العامرة ١٣١٠هـ .
ـ حاشية الأمير على مغنى اللبيب (على هامشه) ـ مطبعة مصطفى الحلبى ـ مصر (بدون) .
ـ حاشية التفتازانى على شرح عضد الملة والدين على المختصر الأصولى لابن الحاجب ـ ط١المطبعة الأميرية بولاق ١٣١٦هـ .
ـ حاشية الجاربردى على الشافية (ضمن مجموعه) ـ المطبعة العامره ١٣١٠هـ .

ـ الحاشية الجديده على علِى قوشجى ـ سيد حافظ ـ إستانبول ١٣١٣م .

ـ حاشية الدسوقى على التفتازانى على تلخيص المفتاح للقزوينى ـ ط ٢ مطبعة السعادة مصر ١٣٤٣هـ .

ـ حاشية الشريف الجرجانى على عضد الملة على مختصر ابن الحاجب(ضمن مجموعه) ـ ط ١ المطبعة الأميرية بولاق ١٣١٦هـ .

ـ حاشية الشريف الجرجانى على شرح قطب الرازى على متن الشمسية فى المنطق . ـ المطبعه الوهبية ١٢١٣هـ .

ـ حاشية الشريف الجرجانى على الكشاف للزمخشرى ـ مطبعة مصطفى الحلبى الطبعة الأخيره ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ .

ـ حاشية الصبان على الأشمونى على الألفية لابن مالك ـ عيس الحلبى ـ بدون تحديد

ـ حاشية يس على التوضيح ـ ط١ مطبعة الاستقامه ـ القاهرة ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤م .

ـ الحجة فى علل القراءات السبع : الفارسى ـ تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ـ سلسلة تراثنا بالقاهرة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م .

ـ الحجه فى القراءات السبع : ابن خالويه ـ ط ٢ دار الشروق بيروت ١٣٧٩هـ ـ ١٩٧٧م .

ـ خزانة الأدب ولب لباب العرب ـ البغدادى ـ ط بولاق ١٢٩٩هـ .

ـ الخصائص : ابن جنى ـ تحقيق محمد على النجار ـ ط ٢ دار الهدى لبنان ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م .

ـ خلاصة علم الوضع : يوسف الدجوى ـ ط ٢ مطبعة النهضة مصر ١٣٣٩هـ ـ ١٩٢٠م .

ـ دروس فى علم الأصوات العربية ـ جان كانتين ترجمة صالح القرمادى ـ الجامعة التونسيه ـ نشريات مركز الدراسات والبحوث ١٩٦٦م .

دلأئل الاعجاز : عبد القاهر الجرجانى ـ محمد رشيد رضا ـ دار المعرفة بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

ـ درو الكلمه فى اللغه : ستيفن أولمان ـ ترجمة دكتور كمال بشر ـ ط ٣ مكتبة الشباب ١٩٧٢م .

ـ ديوان ابن مقبل ـ تحقيق الدكتور عزة حسن ـ مطبوعات إحياء التراث القديم ـ دمشق ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .

ـ ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى ـ تحقيق محمد عبده عزام ـ دار المعارف مصر (بدون تحديد) .

ـ ديوان الأعشى الكبير : شرح الدكتور محمد حسين ـ المطبعه النموذجية بالحلمية الجديدة ـ مصر . (بدون تحديد)

ـ ديوان امرىء القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف مصر ١٩٥٨م .
ـ ديوان بشر بن أبى خازم ـ تحقيق الدكتور/ عزة حسن ـ مطبوعات إحياء التراث القديم ـ دمشق ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م .
ـ ديوان تميم بن مقبل ـ تحقيق الدكتور / عزة حسن ـ مطبوعات إحياء التراث القديم دمشق ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
ـ دايون جرير ـ طـ ١ ـ المطبعة العلميه مصر ١٣١٣هـ .
ـ ديوان جميل ـ تحقيق الدكتور حسين نصار ـ مكتبة مصر بالفجالة (بدون تحديد) .
ـ ديوان حاتم وأخباره ـ طبعة ليدن ١٨٧٢م
ـ ديوان حسان بن ثابت ـ تصحيح محمد أفندى شكرى المكى ـ مطبعة الأمير بمصر ١٣٢١هـ .
ـ ديوان الحماسه : أبو تمام الطائى ـ مكتبة قومسيون بمصر (بدون تحديد) .
ـ ديوان الخنساء ـ طـ ٦ ـ دار الصادر ـ بيروت ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .
ـ ديوان ذى الرمة ـ صححه كارليل هنرى ، هيس مكارتنى ـ طبعة كمبريج ١٣٣٧هـ ـ ١٩١٩م .
ـ ديوان الراعى ـ جمع ناصر الحانى ـ المجمع العلمى بدمشق ١٣٨٣هـ
ـ ديوان زهير بن أبى سلمى مع شرح الأعلم الشنتمرى ـ المطبعه الحميدية المصرية ـ طـ١ ـ ١٣٢٣هـ .
ـ ديوان علقمة مع شرح الأعلم ـ تحقيق ابن أبى شنب ـ مطبعة جول كربول بالجزائر (بدون تحديد)
ـ ديوان القطامى ـ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب ـ دار الثقافه بيروت طـ ١٩٦٠م .
ـ ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب ـ مطبعة العانى بغداد طـ ١ ـ ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢م .
ـ ديوان لبيد بن ربيعة صححه الدكتور A . Huber الدكتور هوبر ـ ط ليدن ١٨٩١م .
ـ ديوان المتنبى مع شرح البرقوقى ـ المطبعة الرحمانية ـ مصر ١٣٤٨هـ ـ ١٩٣٠م .
ـ ديوان النابغه الذبيانى ـ المطبعه الجماليه بمصر (بدون تحديد) .
ـ ديوان الهذليين ـ دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠م .
ـ الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبى ـ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ـ طـ ١ دار الاعتصام ـ ١٩٧٩م .
ـ الروايه والاستشهاد باللغه ـ الدكتور محمد عيد ـ عالم الكتب ١٩٧٦م .
ـ سر صناعة الاعراب ـ ابن جنى ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف ـ طـ ١ مطبعة الحلبى ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤م .

ـ الشافية ابن الحاجب (ضمن مجموعة) ـ المطبعة العامره ـ ١٣١٠هـ .
ـ شرح الأشمونى : تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة مصر ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥م
ـ شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ـ مكتبة الأنجلو المصريه ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .
ـ شرح التصريح على التوضيح ـ خالد الأزهرى ـ ط ١ مطبعة الاستقامه بالقاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤م .
ـ شرح التفتازانى على التصريف العزى للزنجانى ـ مطبعة المعاهدة ـ القاهرة ١٣٥٣هـ
ـ شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح ـ عبيد الله بن مسعود (ضمن مجموعة) ـ مصطفى الحلبى مصر (بدون تحديد) .
ـ شرح التوضيح لمتن التنقيح ـ عبيد الله بن مسعود (ضمن مجموعة) ـ مصطفى الحلبى مصر (بدون تحديد) .
ـ شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ـ نشره أحمد أمين وعبدالسلام هارون ـ ط ١ مطبعة لجنة التأليف والترجمه والنشر (١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١م .
ـ شرح الشافية ـ ابن الحاجب ـ ط استانبول .
ـ شرح الشافية للرضى تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ـ مطبعة حجازى القاهرة ـ ١٣٥٦هـ .
ـ شرح الشافية عبدالله الحسينى المعروف بنقرة كار ـ مطبعة دار احياء الكتب العربية بالقاهرة (بدون تحديد) .
ـ شرح الشافية ـ الفاضل العصام ـ دار إحياء الكتب العربيه بالقاهرة (بدون) .
ـ شرح شواهد الشافية للبغدادى ـ مطبعة حجازى ـ القاهره ١٣٥٦هـ .
ـ شرح صحيح الترمذى ـ ابن عربى المالكى ـ ط ١ المطبعه المصرية بالأزهر ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣١م .
ـ شرح عضد الملة والدين على المختصر الأصولى لابن الحاجب (ضمن مجموعة) ـ ط ١ المطبعة الأميريه بولاق ١٣١٦هـ
ـ شرح عنقود الزواهر ـ عبد الرحيم بن يوسف المنتشوى المعروف بمفتى زاده ـ طبع حجر (بدون تحديد) .
ـ شرح الفاضل العصام على على قوشجى ـ ضمن مجموعه الأستانة ـ (بدون تحديد) .
ـ شرح الكافيه ـ ابن الحاجب ـ ط استانبول ١٢٥٧هـ
ـ شرح الكافيه ـ الرضى ـ دار السعادة مصر ١٣١٠ هـ
ـ شرح المفصل ـ ابن يعيش ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ ١٩٢٨م
ـ شرح الملوكى فى التصريف ـ ابن يعيش ـ تحقيق الدكتور فخر الدين عمارة ـ ط١

المكتبه العربية حلب - ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م .
- شرفنامة - شرف خان البدليس - ترجمة محمد على عونى - ط عيسى الحلبى القاهرة - ١٩٦٢م .
- الشقائق النعمانيه فى علماء الدولة العثمانيه - المطبعة السينية القاهره ١٣١٠هـ .
- الشواهد الكبرى للعينى (بهامش خزانة الأدب) - ط بولاق ١٢٩٩م .
- الصحاح - الجوهوى - تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - دار الكتاب العربى مصر ١٣٧٥هـ
- صحيح الترمذى - ط ١ - المطبعه المصرية بالأزهر ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١م .
- صحيح مسلم بشرح النووى - ط ١ المطبعه المصريه بالأزهر - ١٣٤٩هـ ١٩٣٠م .
- الضروره الشعريه فى النحو العربى - الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف - مكتبه دار العلوم ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م .
- العاهل العثمانى السلطان محمد الثانى وحياته العدليه - على همت بركى الأقسكى تعريب . محمد إحسان عبد العزيز - مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .
- عوامل تنمية اللغه - الدكتور توفيق شاهين - ط ١ - مكتبة وهبه ١٩٨٠م .
- غاية النهايه - ابن الجزرى نشرج برجشتراسر - مصر ١٩٣٢م .
- الفلسفه اللغوية - جورجى زيدان - ط ٢ دار الهلال ١٩٠٤م .
- الفوائد البهية - أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنودى - ط ١ مطبعة السعادة - مصر ١٣٢٤هـ .
- الكافى الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف - الحافظ بن حجر العسقلانى (على هامش الكشاف) - مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦م .
- الكتاب - سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- كتاب البئر - ابن الاعرابى - تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧٠م .
- كتاب الكتاب - ابن درستويه - نشره - الأب لويس شيخو اليسوعى - مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت ١٩٢١م .
- الكشاف الزمخشرى - مطبعة الاستقامه القاهرة ١٣٦٥ هـ ١٩٤٦م .
- كشف الظنون - حاجى خليفة - استانبول ١٩٤٣م - ١٣٦٢هـ .
- لسان العرب - ابن منظور بولاق ١٣٠٣هـ .
- اللغه - جوزيف فندريس - ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠م .

ـ اللغه العربية معناها ومبناها الدكتور تمام حسان ـ الهيئه المصرية العامه للكتاب ـ ١٩٧٩م .
ـ اللمع فى العربية ـ ابن جنى ـ عالم الكتب ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
ـ متن حرز الأمانى ووجه التهانى المعروف بالشاطبية للشاطبى . مصطفى الحلبى مصر ١٣٧٤هـ .
ـ مجالس ثعلب أحمد بن يحيى . تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٨م .
ـ مجمع الأمثال ـ الميدانى . المطبعة الخيريه ـ مصر ١٣١٠هـ .
ـ المحتسب فى شواذ القراءات لابن جنى ـ تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ـ مطبعة دار التحرير للطبع والنشر القاهرة ١٣٨٦هـ ـ ١٣٨٩هـ .
ـ مختصر التفتازانى على تلخيص المفتاح للقزوينى ـ ط٢ مطبعة السعادة مصر ١٣٤٣هـ .
ـ مختصر المنتهى الأصولى ـ ابن الحاجب ـ مطبعه كردستان العلميه مصر ١٣٢٦هـ .
ـ المدارس النحويه ـ الدكتور شوقى ضيف ـ ط٣ دار المعارف مصر ١٩٦٨م .
ـ المزهر ـ السيوطى ـ مطبعة السعاده مصر ١٣٢٥هـ
ـ مسالك الثقافه الإغريقية ، أوليرى ـ ترجمة الدكتور تمام حسان ـ مكتبة الأنجلو ١٩٥٧م .
ـ المصباح المنير ـ المقرى الفيومى ـ المطبعه الأميريه مصر ١٩٢٥م .
ـ معانى القرآن وإعرابه للزجاج ـ تحقيق الدكتور عبدالجليل شلبى ـ المكتبة العصرية بيروت ١٩٧٢م .
ـ معانى القرآن ـ للفراء تحقيق محمد على النجار ـ ط١ دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ .
ـ معجم البلدان ـ ياقوت الحموى ـ دار السعادة مصر ١٣٢٣هـ ١٩٠٦م .
ـ معجم شواهد العربية ـ عبدالسلام هارون ـ ط١ مكتبة الخانجى مصر ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
ـ معجم المؤلفين ـ عمر رضا كحالة ـ مطبعه الترقى ـ دمشق ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م .
ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ـ محمد فواد عبدالباقى وآخرون ـ مطبعة بريل ليدن ١٩٥٤م .
ـ معجم القبائل ـ عمر رضا كحالة ـ المطبعه الهاشمية دمشق ١٩٤٩م ـ ١٣٦٨هـ .
ـ مغنى اللبيب ـ جمال الدين ابن هشام ـ الحلبى ـ مصر (بدون تحديد) .
ـ مفتاح العلوم ـ السكاكى ـ ط ١ ـ مصطفى الحلبى . مصر ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م .
ـ المفصل ـ الزمخشرى ـ ط١ ـ مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ .

ـ المقتضب ـ أبو العباس المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضمية ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه القاهرة ١٣٨٦هـ .
ـ المقرب ـ ابن عصفور ـ تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله جبورى ـ مطبعة العانى بغداد (بدون تحديد) .
ـ مناهج البحث فى اللغه ـ الدكتور تمام حسان ـ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥م .
ـ مناهج الكافية فى شرح الشافية : زكريا الأنصارى ـ المطبعة العامره ١٣١٠هـ .
ـ من أسرار اللغه ـ الدكتور إبراهيم انيس ـ ط ٢ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م .
ـ المنصف ـ ابن جنى ـ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ـ ط١ الحلبى مصر ١٩٥٤م ـ ١٣٧٣هـ .
ـ المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضره ـ الدكتور على سامى النشار ـ دار المعارف مصر ١٩٦٥م .
ـ منهاج الوصول إلى علم الأصول ـ البيضاوى ـ مطبعة كردستان العلمية مصر ١٣٢٦هـ .
ـ مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح للقزوينى ـ ط١ مطبعة السعاد مصر ١٣٤٣هـ .
ـ النوادر فى اللغة : أبو زيد الأنصارى ـ المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٨٩٤م .
ـ الهداية ـ ابن سينا ـ الدكتور محمد عبده ـ ط٢ مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٤م .
ـ هدية العارفين ـ إسماعيل باشا البغدادى ـ ط ٣ استانبول ١٣٨٧هـ - ١٩٥١م .
ـ همع الهوامع ـ السيوطى ـ دار المعرفة بيروت (بدون تحديد) .

ب - المخطوطات

- الإقليد شرح المفصل - تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندى مخطوط رقم ١٧ معهد المخطوطات العربية .
- الإيضاح لأبى على الفارسى رقم ١٠٠٦ نحو - دار الكتب المصرية .
- حاشية على مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار، للأصفهانى تأليف الشريف الجرجانى رقم ١١٨٦ علم الكلام دار الكتب المصرية
- سر صناعة الإعراب - ابن جنى رقم ٨٥٧ لغة - دار الكتب المصرية .
- شرح السيرافى للكتاب رقم ٥٢٨ نحو - دار الكتب المصرية
- شرح عنقود الزواهر - عبدالرحيم بن يوسف مفتى زاده رقم ١٨٠ صرف طلعت - دار الكتب المصرية .
- شرح المفتاح للتفتازانى رقم ١٥٦ بلاغة تيمور - دار الكتب المصرية
- شرح المفتاح - الشريف الجرجانى رقم ٣٨١ بلاغة طلعت - دار الكتب المصرية .
- شرح المفصل للزمخشرى - لابن الحاجب رقم ٨٠ نحو خليل أغا - دار الكتب المصرية .

جـ - الرسائل الجامعية

- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب - موسى بنان علوان - إشراف الدكتور محمد بدوى المختون مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٥٣٥ عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م «ماجستير»
- التكملة لأبى على الفارسى - كاظم بحر المرجان - إشراف الدكتور حسين نصار - مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٠٢٢ لعام ١٩٧٢م «ماجستير» .
- دور الصرف فى منهجى النحو والمعجم/ محمد خليفة الدناع إشراف الدكتور تمام حسان - مكتبة كلية دار العلوم - القاهرة رقم ١٥٦ «ماجستير» .
- شرح المقدمة النحوية لابن با بشاذ - محمد أبو الفتوح شريف - إشراف الدكتور عبدالحميد طلب - مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٥٦٤ لعام ١٩٧٤م «دكتوراه» .
- اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى - خليل بنيان الحسون - إشراف الدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور محمود فهمى حجازى - مكتبة جامعة القاهرة لعام ١٣٥٦هـ - ١٩٧٦ م «دكتوراه»
- المشتق بين النحاة والأصوليين - صالح مهدى الظالمى - إشراف الدكتو رعبدالله درويش مكتبة كلية دار العلوم ٢٢٥ لعام ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م «ماجستير» .
- معانى القرآن للأخفش الأوسط - فائز فارس محمد الحمد - إشراف الدكتور محمود فهمى حجازى والدكتور عبدالحميد السيورى - مكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٣٨٦ لعام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م «دكتوراه» .

د ـ اللغوية

ـ المصطلح العلمى العربى ووسائله اللغوية وصياغته العربية الدكتور محمد عيد ومجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالسعودية العدد التاسع لعام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

ـ من نفائس الخزانة التيمورية إسكندر المعلوف مجلة المجمع العلمى بدمشق ـ المجلد الثالث .

هـ ـ كتب أجنبية

ـ تاج التواريخ محمد سعد ـ ط ١ استانبول «باللغة التركية»

ـ تاريخ عظماء الترك «باللغة التركية» لم تصلنى بيانات الكتاب من تركيا .

ـ دائرة المعارف الإسلامية التركية (على قوشجى) عبدالحق عدنان .

ـ على قوشجى حياته ومؤلفاته الدكتور سهيل أنور (باللغة التركية) .
مطبعة كنان استانبول ١٩٤٨م .

ـ القاموس التركى لشمس الدين سامى ط١ استانبول ١٩١٧م .

خامسا : فهرس القسم الأول (الدراسة)

سادسًا : فهرس موضوعات التحقيق

(١) الخطبة والمقدمة ساقطتان من الفهرس الموجود فى نسخة د فقط

(العقد الثانى)

(العقد الثالث)

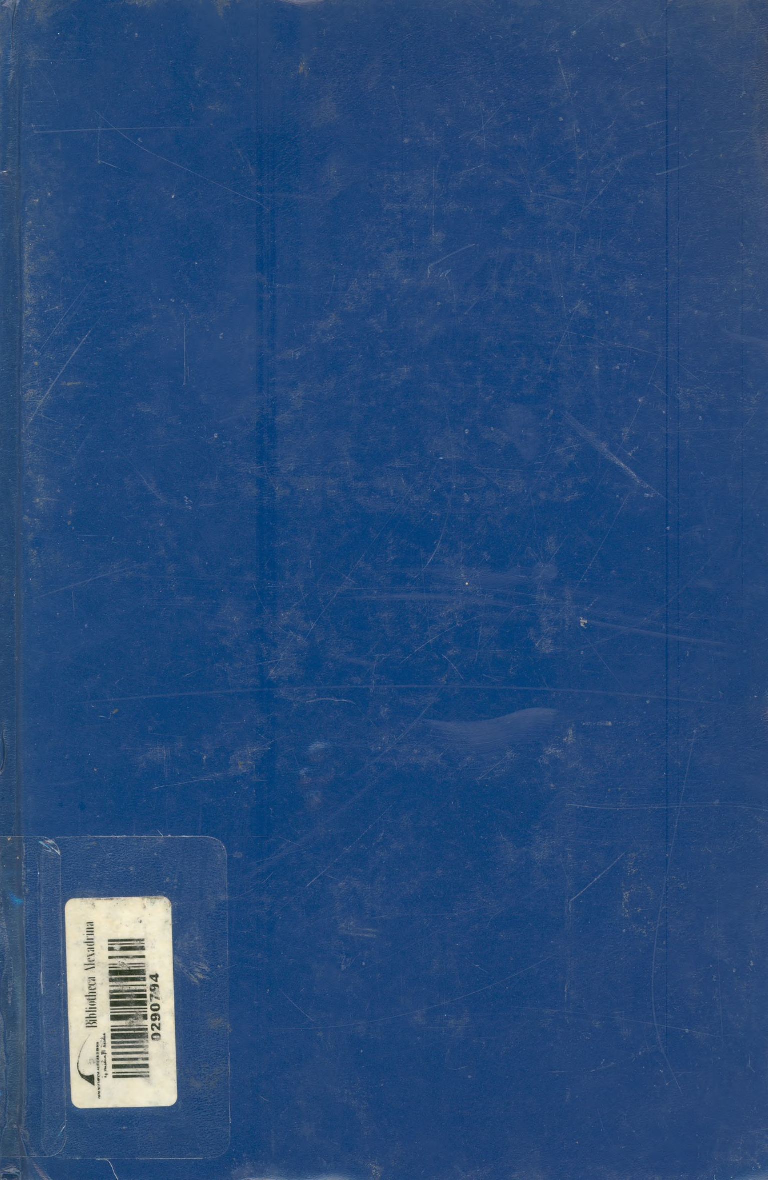
(١) ملاحظة : الفريدة الأولى والثانية ساقطتان من الفهرس .

(١) تكملة ليست موجودة بالفهرس .

الفهارس

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٩٦ /٢٠٠١

I. S. B. N. 977 - 18 - 0188 - 0


Bibliotheca Alexandrina
0290794